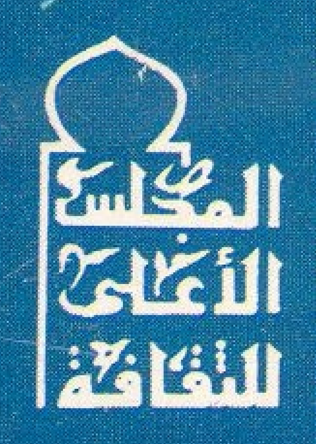


برانكا ماجاس

دمار يوغوسلافيا

تتبع لانهيارها ١٩٨٠ - ١٩٩٢



المشروع القومي للترجمة

224

ترجمة: سامي عبد الظاهر

المشروع القومى للترجمة

دماريوغوسلافيا

تتبع لانهيارها (١٩٨٠ - ١٩٩٢)

تأليف

برانكا ماجاس

ترجمة

منى عبد الظاهر



٢٠٠٠

BRANKA MAGAS

The Desturaction of Yugoslavia

Tracking the Break-up 1980 - 1992

إهداء المؤلفة :

إلى مدينتي ڤوكوڤر وسراييڤو

إهداء المترجمة :

إلى أمي وأبي

المحتويات

* * * * *

مقدمة المترجمة

«دمار يوغلاسلافيا» عنوان "لكتاب" يبدو منه أنه يتحدث عن يوغوسلافيا ، تلك الدولة التى ارتبطت فى أذهاننا بالزعيم الراحل تيتو رفيق الزعيمين : المصرى جمال عبد الناصر والهندى جواهر لال نهرو فى حركة عدم الانحياز ، وهذا ماكان أغلبنا يعرفه عن الاتحاد الفيدرالى للجمهوريات اليوغوسلافية الاشتراكية ، فلم نكن ندرى شيئًا عن النيران المتأججة تحت السطح ، حيث كان تيتو بمثابة القبضة التى تمسك بذلك الخليط المتباين من الأعراق ذات الأصول واللغات والأديان المختلفة ، فلما قضى تيتو نحبه انطلق مارد القومية المتعصب من قمقمه ، وراح يعربد ويعيث فى الأرض فسادًا ، كاشفًا عن وجهه القبيح دون مراعاة للأعراف الدولية أو الإنسانية أو الدينية ، ولم نكن نعرف كذلك إلا أقل القليل عن جمهورية البوسنة والهرسك وإقليم كوسوفو من المسلمين فأصبحا على ألسنة الجميع بعد حملة التطهير العرقى التى لم يشهد لها التاريخ مثيلاً ضد مسلمى البوسنة والهرسك ثم ألبان كوسوفو ومن قبلهم الكروات .

ولكن التقارير الصحفية والأنباء التى تسوقها وكالات الأنباء والإذاعات المسموعة والمرئية لاتكفى وحدها لإشباع فضولنا عما جرى هناك على البعد وعن تفاصيل الجريمة : كيف بدأ التدبير لها ، وكيف نفذت ومازالت تنفذ ؟ ونريد أن نعرف كذلك المزيد من التفاصيل عن يوغسلافيا : كيف نشأت وكيف تمزقت على أيدى الصرب الذين أرادوا أن يحققوا حلمهم الكبير فى قيام ما أسموه "صربيا الكبرى" (دولة تضم جميع الصرب) ، وأن يكون لهم موضع قدم على ساحل البحر الأدرياتى؟

ولكنهم سعوا إلى تحقيق حلمهم هذا على أشلاء الآخرين من مسلمين وسلوفينيين وكروات وغيرهم من الأعراق المكونة ليوغوسلافيا ، وتحولوا إلى مصاصى دماء لايرتوون أبدًا ، كلما أراقوا دماء قالوا هل من مزيد ؟! ونفذوا جريمتهم هذه على مرأى ومسمع من القوى الكبرى التى لاتسرع إلى مد يد العون للضحية إلا بعد أن تتناثر دماؤها لتصل إلى ثياها ، واكتفى الآخرون ممن لا حول لهم ولا قوة بالتعاطف والرثاء وبعض المساعدات الإنسانية والرفض والاستنكار .

وكانت محنة هذه الأمة فرصة ذهبية لأعدائها لإضافة المزيد من الوقود إلى نيران الصراع ؛ فساندوا المعتدى بالسلاح وبالكلمة ، وأصبحت أخبار البوسنة والهرسك تتصدر الصفحات الأولى للصحف فى جميع أنحاء العالم ، وتأتى على رأس قائمة الأنباء المذاعة . وأصبحنا أينما ذهبنا نرى ملصقات على الجدران تظهر فيها صور لأطفال أبرياء معذبين وهم ينظرون بعين دامعة إلى لاشىء كرمز إلى مستقبل مظلم وغامض مع عبارات مثل « نستحلفكم بالله ... افعلوا شيئا » و « البوسنة والهرسك ... أمة تذبح وشعب يباد » فأى عالم هذا الذى نعيشه اليوم ؟؟!!

ومن هنا كان اختيارى لهذا الكتاب الذى ألَّفته كاتبة يوغوسلافية بحروف تقطر دمًا على بلادها الجميلة التى انهارت أمام عينيها ، وأردت بترجمة هذا الكتاب أن أقدم إسهامًا متواضعًا لتعريف القارئ العربى بما يجرى ، وأن أمد يد العون ولو بالكلمة لهذا الشعب المنكوب سائلة الله العلى القدير أن يهبه الصبر ، وأن يثبِّت أقدامه فى مواجهة هذا البلاء ....آمين .

منى عبد الظاهر

مقدمة

شهد عام ١٩٩٢، الذى كان مقرراً له أن يكون حجر الزاوية على طريق الوحدة الأوروبية - مدينة سراييفو ومدناً بوسنية أخرى وهى تتفتت شيئًا فشيئًا من جراء القذائف التى سقطت فوقها، وشاهدَ العالم أجمع على شاشات التليفزيون سكان هذه المدن وهم يموتون جوعًا. كما شهد كذلك مليونى مسلم تهددهم أول حرب إبادة جماعية تشهدها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وقد فرّ معظمهم من ديارهم بسبب المذابح والاغتصاب والرعب، وقد ألقى بهم فى معسكرات اعتقال وأصبح الكثير منهم لاجئين إما داخل بلادهم أو خارجها.

وقد حدث كل ذلك على مرأى ومسمع من العالم الذى يعرف تمامًا هوية المجرم الذى كان بدوره يدبرُ لجريمته لما يزيد عن العام فى الأراضى الكرواتية المحتلة بما فى ذلك المناطق الخاضعة رسميًا لسلطة الأمم المتحدة، وشهد كيف كانت الحكومة الشرعية البوسنية متعددة القوميات قابعةً فى سراييفو بلا حراك حيث اعتبرتها حكومات الغرب مجرد حزب من المتصارعين، وضغطت عليها لتقبل الاستسلام، فقد كانت هذه الحكومات متلهفة على الوصول إلى حالة السلم بأى ثمن.

واستقر رأى هذه الحكومات الأنانية قصيرة النظر والمنقسمة على نفسها والعازمة على تفادى التدخل والساعية إلى تسوية نهائية مع رجل البلقان القوى، على مُسكِّنات ليست فى حقيقتها إلا وسيلة لإطالة معاناة الضحية، ولم يصدر عن هذه الحكومات أى احتجاج شديد على عملية التطهير العرقى إلا عندما رأتها رأى العين من خلال وسائل إعلامها بعد شهور من سماعها بها، وأبقت فى ذات الوقت على حظر للأسلحة يتيح لحكومة البوسنة فقط صدّ العدوان وتأكيد سلطتها على جميع أراضى البوسنة والهرسك، ويهيئ الظروف التى تمكّن الشعب المطرود من العودة إلى أراضيه.

كذلك ينبغى القول أن عام ١٩٩٢ قد شهد صمتًا مطبقًا من جانب اليسار الغربى، هذا إن لم يكن هذا اليسار شريكًا فى هذه الجرائم راضيًا بترديد الأكاذيب التى روّجت لها وزارات خارجية هذه الحكومات اليسارية بإتقان شديد متناسية أو جاهلة بكيفية التمييز بين الحقيقة والادعاء، ومستعدة لقبول التفسير العنصرى الأسهل الذى

عضدّه الرأى السائد فى العالم لقرون طويلة بأن شعوب البلقان والشعوب الشرقية بوجه عام (والتى دائمًا ما يشار إليها على أنها قبائل ونادرًا كأمم حقيقية) مبرمجة بطريقة ما من الناحية الوراثية على العنف، ولذا فهى شريكة فى المسئولية عن هذه الكارثة.

ولا مجال الآن لتذرع تلك الحكومات "بعدم معرفتها بما يجرى" حيث يعلم الجميع ما يحدث، ولكنهم يبحثون الآن عن مبرر لوقوفهم موقف المتفرج. وكان أحد المبررات التى سيقت على سبيل المثال هو الحنين إلى يوغوسلافيا التى أسّسها البارتيزان ، ودفنت أخيرًا فى يونيو من عام ١٩٩١ عندما قام ما يسمى "بجيش الشعب" الخارج على السيطرة السياسية الشرعية بالهجوم على سلوفينيا وهى إحدى الجمهوريات التى كان يتألف منها الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى. وكان من المبررات أيضًا التناقض حول الوطنية ، وهو تناقض يؤدى إلى عدم التمييز بين التعبئة الرامية إلى مشروع توسعى متعصب وبين التعبئة التى تدافع عن السيادة الوطنية أو حتى الوجود القومى تحت مظلة هجوم عسكرى. ومن تلك المبررات : الاستياء الألمانى الذى عززته بخسّة قوى استعمارية سابقة كإنجلترا وفرنسا لخدمة أغراضهما الدنيئة، والذى انعكس بخسة أكبر على اليسار الديمقراطى الاجتماعى وحتى على اليسار الماركسى. وهناك مبرر آخر يتمثل فى الرهبة التى تكنها شعوب الغرب للدول المؤلّفة من قوميات فى الشرق، فالغرب يخشى هذه الدول خشيته للسم. وربما كان المبرر الأكبر هو اللامبالاة الأنانية تجاه الحقوق"الديمقراطية" لشعوب أخرى ينكرها هؤلاء لاعتبارات نفعية أو تكتيكية ثانوية مستقاة من مخزون من التعليقات لدى حكوماتهم مثل "لماذا لم ينتظروا؟" و"الخطأ خطأ ألمانيا ، فهى التى ظلت تضغط من أجل الاعتراف بهم" و"إن البوسنة والهرسك لم تكن لتصلح أبدًا كدولة مستقلة" و"إن التطهير العرقى شىء مرعب ولكن الجميع يمارسه كما تعلم" و"عندما يتم نزع الفتيل.. تطفو كل الرواسب العرقية.. تعود جذور الأزمة إلى الحرب العالمية الثانية.. للأزمة جذور تعود إلى قرون مضت.. أحزاب متصارعة.. قوميات متصارعة.. الخ" ولا تتوقف أصوات الدعوة إلى الغموض المتعمد.

ولكن هناك صوتًا مختلفًا يستطيع اليسار من خلاله أن يعبر عن تفاعله مع الأحداث، ويتمثل فى أولئك الذين ترعرعوا فى ظل يوغوسلافيا السابقة. ولم تصل الأمور- بعد كل هذا- إلى ما وصلت إليه فى الاتحاد السوفييتى السابق رغم أن الآمال

كانت فى غالب الأمر معلقة على نجاح جورياتشوف فى التوصل إلى صيغة مشتركة، وذلك عندما استجاب أصحاب ذلك الصوت لانقلاب أغسطس (الذى استثمرت بلجراد نجاحه غير المتوقع لتحقيق آمالها العريضة) مع اعتقاد راسخ بأن الوحدة التى تفرضها القوة العسكرية لهى خيار أسوأ كثيراً من الانهيار، وهذه هى الرسالة المرجوة من نشر هذا الكتاب. وقد كان الموجه الأكبر لهذا الكتاب على مدى السنوات العشر الماضية ، والتى وصلت بيوغوسلافيا إلى هذه النهاية الدموية ، هو الاعتقاد بأن دراسة القوى التى تتنازع الاتحاد اليوغوسلافى قد تساعد على إبقائه موحداً. ولكن الجزء الأخير من الكتاب والذى يبدأ بعنوان "موسيقى القُدّاس" قد تمت كتابته عندما تحطم الأمل فى ذلك تماماً، وقد استوحيته عن قناعة جديدة ومختلفة بالصلاحية المستقبلية لشرعية الدول المنبثقة عن تفكك الاتحاد اليوغوسلافى السابق وهو مستقبل يُعدُّ الأمل الأفضل والأوحد فى تنمية ديمقراطية لجميع الشعوب التى كانت فيما مضى أبعد ما تكون عن دولة اصطناعية تمخضت عنها ثورة عبقرية ، وهى دولة لم تولد كى تموت، ولكن ذلك حدث للأسف الشديد .

تعدُّ وفاة تيتو عام ١٩٨٠ نقطة اللاعودة بالنسبة ليوغوسلافيا. ورغم أن هذه المناسبة شهدت تدفقًا حقيقيًا للشعور الوطنى اليوغوسلافى، إلا أن البلاد كانت فى الواقع قد دخلت مرحلة من التغير المأساوى وربما التغيرُ التفككى. ووقفت يوغوسلافيا عند مفترق طرق كان أحدها يؤدى إلى الديمقراطية والآخر تجاه الديكتاتورية، فأى الطريقين ستسلك ؟ وسرعان ما أطل أصحاب الخيار الثانى برءوسهم. وأول ما ظهر ذلك كان عام ١٩٨١ فى كوسوفو حيث استخدمت القوة ضد مظاهرات كان يقودها الطلبة ثم فى بلجراد عام ١٩٨٤ حيث حوكم بعض المفكرين الذين اشتركوا فى جمعيات غير رسمية للمناظرات. ولكن الأحداث اللاحقة أثبتت أن اللامركزية التى استقرت عليها البلاد فى الستينيات، الأكثر تفاؤلاً، والمتجسدة فى دستور ١٩٧٤ قد حالت دون تصرف الحزب الفيدرالى والبلدان الأعضاء بالاتحاد من التصرف كأدوات فعالة لاتخاذ رد فعل محافظ. وقد كانت رءوس هذه اللامركزية تتمثل فى قواد الجيش والشرطة العاملين منهم والمتقاعدين. ورغم أن هذه اللامركزية التى خولت السلطة للجمهوريات والأقاليم لم تصحبها أية خسارة تذكر لاحتكار الحزب الحاكم لزمام المبادرة السياسية إلا أنها سمحت بحالة أكبر من التباين فى الرأى العام بين

الجمهوريات المكونة للاتحاد ومن ثم بوجهات نظر خيارية داخل هذه الجمهوريات. فإذا كانت يوغوسلافيا ستتوحد على أساس برنامج محافظ جديد؛ فعليها أن تعيد مركزيتها مجدداً.

وقد تغير المشروع المحافظ الجديد تغيراً جذرياً عندما استولى على *السلطة* في صربيا قوميوٌ "الصرب الكبرى" وأصبحت بلجراد في منتصف الثمانينيات مقراً فورياً لوحدوية يوغوسلافية جديدة و"تجديداً لقومية صربية". ويبدو الآن أن التاريخ اليوغوسلافي يعيد نفسه، فكلما احتضن قوميوٌ الصرب قضية "يوغوسلافيا" كلما أصبحت يوغوسلافيا بالنسبة لهم مضادة للفيدرالية، وكلما تعاظمت مقاومتها بشكل محتوم في أنحاء أخرى من البلاد. ومن هنا فإن التعايش القومي سيكون مهدداً ليس بسبب النزاع على السلطة في إطار الدستور فحسب، بل أيضاً بسبب استعداد النظام الصربي الجديد الذي يتزعمه سلوبودان ميلوسيڤيتش لاستخدام وسائل خارجة عن الشرعية والتعبئة الجماهيرية العنصرية حتى يتسنى له نسف دستور ١٩٧٤ ، ولم يكن الهدف من ذلك هو مجرد الرجوع بالبلاد إلى موقف ما قبل ١٩٧٤، وإنما كان الهدف الأكبر هو المراجعة الكاملة لتسوية ما بعد الحرب والقائمة على *أساس المساواة القومية*. ولم تسعَ بلجراد إلى أكثر من تدمير الترتيبات الفيدرالية بدعوى إنشاء اتحاد قوى. وقد رفض نظام بلجراد *الأسس* التي قام عليها الاتحاد الفيدرالي اليوغوسلافي الثاني وذلك بزعم حقه في التحدث باسم صرب صربيا وجميع صرب يوغوسلافيا، وسعيه لإعادة رسم حدود داخلية إدارية تماماً وإلغاء الحكم الذاتي للأقاليم. وهكذا فقد ظهر ميلوسيڤيتش ليس كمجرد متحدث رسمي باسم الكتلة المحافظة فقط وإنما باسم قضية الثورة المضادة بالأراضي اليوغوسلافية. وزيادة على ذلك فقد كانت هذه الثورة المضادة ثورة مسلحة مستعدة للجوء إلى الحرب إذا ما وضعت موضع التحدي. وكان ضم صربيا لإقليمي كوسوڤو وڤوڤودينا أول مثال على تغيير الحدود السياسية المعترف بها بالقوة في أوروبا في فترة ما بعد الحرب. وأصبح من الواضح قبل أن تجرى انتخابات تعدد الأحزاب في نهاية الثمانينيات أنه ما لم يتم إيقاف ميلوسيڤيتش فإن يوغوسلافيا سيكون مصيرها إما إلى أن تصبح "صربيا كبرى" أو أن يكون مصيرها الخراب .

ولكن يوغوسلافيا لم تمت ميتة طبيعية وإنما اغتيلت من أجل قيام "صربيا كبرى"، وكان ميلوسيڤيتش يشعر بالثقة في النصر لأن الجيش "في جيبه". وبدا أن ما فشلت

صربيا في تحقيقه من خلال حربين بالبلقان وحربين عالميتين قد أصبح قريب المنال، وكانت الأمة الصربية على ما يبدو متحدة خلف مشروع الثورة المضادة الذى قام بصياغته فى حقيقة الأمر أبرز مفكرى الصرب، وسيكون من العسير أن نغالى فى تقدير الدور الذى لعبته تلك الثقة (من جانب ميلوسيفيتش) والتى أدّت إلى تفكك يوغوسلافيا. وقد رفضت هذه الثورة المضادة المسلحة كل الحلول الوسط التى كان يمكن أن تحفظ للبلاد وحدتها، وكان من المحتّم أن تقود المقاومة كل من سلوفينيا وكرواتيا (بعد أن تم سحق كوسوفو وابتلاع كلاً من فوفودينا والجبل الأسود) وذلك عندما جاءت أول مبادرة مضادة فى شكل انتخابات لتعدد الأحزاب. وقد عرضت هاتان الجمهوريتان- اللتان تحدهما مقدونيا والبوسنة والهرسك- على صربيا تسوية فيدرالية تقضى بتحويل يوغوسلافيا إلى اتحاد يتكون من دول مستقلة . وقد رفض هذا العرض وقد قوبل هذا العرض بالرفض فى الحال، وظلت كتلة صربيا الكبرى راسخة اعتقاداً منها بأن الجيش سيحقق جميع طموحاتها.

وقد تُركت سلوفينيا تذهب لحال سبيلها بعد غزوة عسكرية قصيرة عام ١٩٩١ برضى متبادل بين الطرفين، ولم يحدث ذلك مع كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك اللتين لم تُتركا دون ضغط حتى تتخليا عن أكبر قدر من أراضيهما لجيش صربيا. وقد أصبحت حدود "مشروع صربيا الكبرى" المتجانسة عرقيًا فى وضوح متزايد بينما كانت تدور رحى الحرب التى بدأت فعليًا فى أغسطس من عام ١٩٩١.

ولكن كتلة صربيا العظمى استخفت باستعداد الأمم المكونة للاتحاد اليوغوسلافى للدفاع عن أنفسها، ووقع جيش الصرب فى أكبر أخطائه عندما استبعد احتمال الحرب الشعبية. ولم يؤد العدوان على أى من سلوفينيا أو كرواتيا أو البوسنة والهرسك إلى استسلامهم ، كما توقع الصرب رغم افتقادهم جميعًا لقوة السلاح؛ فقد أدى التفوق العسكرى الكبير للصرب فى كرواتيا إلى احتلال ثلث الأراضى الكرواتية، ولكنه فشل رغم ذلك فى تحقيق الحد الأدنى من أهداف بلجراد الاستراتيجية وهى إنشاء رابطة عضوية بين الأجزاء المتفرقة لما يسمى بصرب كرايينا، وأن تصبح صربيا قوة من قوى الأدرياتى بعد حصولها على نصيب من الساحل. ولم تزد كل الهزائم التى منيت بها الجيوش الصربية إلا من نزعة الصرب إلى الدمار. وتجيء حقيقة بقاء كرواتيا والاعتراف الدولى بها لتؤكد على أن الانقضاض على البوسنة والهرسك -عندما يحدث-

سيكون أكثر دموية ودمارًا. وقد اتخذ العدوان الصربى على البوسنة والهرسك شكل الحرب الخاطفة، بينما جاءت الحرب فى كرواتيا تدريجية من خلال ثورات صرب كرواتيا فى صيف ١٩٩٠ إلى أن أصبحت حربًا كاملة فى صيف ١٩٩١. وقد نتج عن التطهير العرقى فى كرواتيا ٣٠٠ ألف لاجئ فى غضون عام واحد، بينما نتج عن نفس السياسة المنفذة على نطاق واسع فى البوسنة والهرسك مليونى لاجئ فى ستة أشهر فقط. وقد قدر أحد التقارير الصادرة عن مجلس الشيوخ الأمريكى أنه قد قتل فى تلك الفترة ما يقرب من ٣٥ ألف شخص فى البوسنة والهرسك نتيجة التطهير العرقى فقط. وقد حارب الصرب فى كرواتيا بحجة الدفاع عن الأقلية الصربية التى يهددها النظام الفاشى هناك، ولم تكن هذه الذريعة لتستساغ فى حالة البوسنة والهرسك حيث لا يشكل الصرب أقلية ولكنهم يمثلون أحد الأجناس الثلاثة المكونة للعنصر اليوغوسلافى رسميًا. وقد نتج عن الانتخابات التى أجريت بالبوسنة فى أكتوبر من عام ١٩٩٠ اتحادًا يعكس عدد ممثلى الصرب به حجمهم بالنسبة لجملة السكان. وتبعًا لذلك تم تشكيل حكومة يتمتع فيها الصرب بتمثيل مناسب. ورغم ذلك فقد نشبت الحرب ضد البوسنة والهرسك منذ البداية بهدف واحد وهو التدمير الكامل لجمهورية البوسنة والهرسك، وعندئذ فقط أفصح مشروع صربيا الكبرى عن مدى جرم طبيعته .

وقد تبعت جرائم الاعتداء على البوسنة نموذجًا تم إعداده فى كرواتيا حيث تم مجددًا تأسيس حزب ديمقراطى صربى أسرع من فوره (قبل انتخابات نوفمبر من عام ١٩٩٠) ليعلن أنه الممثل الأوحد لصرب البوسنة الذين يعتبرون جزءًا من أمة صربية واحدة متماسكة .

وتم تأسيس جمعية وطنية صربية ومجلسٍ قومى صربى فى بانيالوكا فى أكتوبر من عام ١٩٩٠ كهيئات تشريعية وتنفيذية ذات سيادة ومستقلة بالكامل عن حكومة سراييڤو . وظل الحزب الديمقراطى الصربى من أكتوبر ١٩٩٠ إلى ديسمبر ١٩٩١ مشغولاً بتقوية هذا البنيان (بما فى ذلك الشرطة والقوات المسلحة التابعتان له) وتعيين حدوده الداخلية فى البوسنة والهرسك .

وهكذا تم إنشاء ما سمى بست مناطق حكم ذاتى صربية وهى: بوسانكا كرايينا والبوسنة الشمالية والبوسنة الشمال شرقية وورومانيا والهرسك والهرسك القديمة، وأُعلنت هذه المناطق الستة عندئذ أجزاء من جمهورية صرب البوسنة والهرسك والتى

سميت فيما بعد بجمهورية الصرب. ووجدت الكثير من المناطق غير الصربية نفسها داخل هذه الدولة المزعومة أحادية العرق. وعلى ذلك كان الهدف من العمليات العسكرية الصربية فى البوسنة والهرسك هو إنشاء دهاليز أو ممرات بين مناطق الحكم الذاتى الصربى وإفراغها من سكانها غير الصرب.

وبينما كان الجناح السياسى لصربيا يهدد بالعدوان على البوسنة والهرسك كان الحزب الديمقراطى الصربى يعمل طوال عام ١٩٩١ العصيب على سد الطريق على جميع تحركات حكومة البوسنة لإنقاذ البلاد. وقد نتج عن الانتخابات ائتلاف حكومى ودولة رئاسية تتألف من ممثلين للأطراف الثلاثة وهى الحزب الديمقراطى الصربى وحزب العمل الديمقراطى المسلم والاتحاد الديمقراطى الكرواتى، وقد سيطروا فيما بينهم على ٨٦ بالمئة من مقاعد الجمعية الوطنية (٧٢ و٨٦و٤٤ على التوالى من جملة ٢٤٠ مقعداً). ويعود الفضل لسياسة الغموض المتعمد التى اتبعها الحزب الديمقراطى الصربى فى أن تجد الإدارة الجديدة نفسها عاجزة عن اتخاذ أية قرارات استراتيجية فيما يتعلق بمستقبل الجمهورية ، وقد كانت الجمعية الوطنية مقسمة بالفعل بين كتلتين غير متكافئتين حجماً، فكانت كتلة الأغلبية تتألف من نواب ينتمون إلى حزب العمل الديمقراطى المسلم والاتحاد الديمقراطى الكرواتى وغالبية الأحزاب الصغيرة، وكانت هذه الكتلة تريد للبوسنة والهرسك أن تكون جمهورية مستقلة فى إطار يوغوسلافيا أو أن تبوء بالفشل كدولة مستقلة. وكانت الأقلية المؤلفة من الحزب الديمقراطى الصربى والأحزاب التابعة التى تدور فى فلكه تريد لهذه الجمهورية إما أن تنضم لصربيا ككتلة واحدة (ذات واجهة فيدرالية) أو أن تنهار. ولم يكن من الممكن عندئذ أيضاً التوصل إلى حل وسط، ولذا فقد رفض الحزب الديمقراطى الصربى فى فبراير من عام ١٩٩١ عرضاً قدمه حزب العمل الديمقراطى المسلم (بمساندة من الاتحاد الديمقراطى الكرواتى) بتبنى إعلان مشترك يعطى الهيئة التشريعية البوسنية أفضلية على الهيئة الفيدرالية التى تسيطر عليها صربيا الآن .

وكما هو الحال فى جمهوريات أخرى، فقد أدخلت الإدارة الشيوعية الراحلة تعديلات دستورية وضعت لتعزيز وحدة وسيادة البوسنة والهرسك. وفى أكتوبر من عام ١٩٩١ أقرت الجمعية الوطنية البوسنية مشروع مذكرة يؤكد هذه التعديلات. ورغم عجز هذه المذكرة عن إعلان الاستقلال فقد أكدت على أن حدود الجمهورية غير قابلة

للانتهاك، بينما أعربت عن مساندة البوسنة لوجود دولة يوغوسلافية تتألف من جمهوريات مستقلة. وقد اعترض على ذلك نائبو الحزب الديمقراطي الصربي قبل إجراء الانتخابات حيث حذر زعيمهم رادوفان كاراديتش من أن سيادة البوسنة لن تتحقق بدون رضا الصرب فحسب (وذلك ليس واردًا بأي حال من الأحوال) بل إن إصرار المسلمين على الاستقلال سيقود جمهوريتهم هذه إلى جحيم قد يهلكهم .

ولكن تحديد وضع البلاد كان بالنسبة لزعماء البوسنة أمرًا سياسيًا ملحًا، حيث كان المؤتمر الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي بشأن يوغوسلافيا على وشك الانعقاد. وكان من الضروري أيضًا استبعاد البوسنة والهرسك عن الحرب التي كانت قد اندلعت بالفعل في كرواتيا. وكان إقرار المذكرة مناسبة جيدة لتعلن البوسنة حيادها بالنسبة لهذه الحرب، رغم أن الجيش الصربي في واقع الأمر كان يستخدم الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الصربي منذ البداية كقاعدة لهجماته في كرواتيا، وكانت وحدة الأراضي البوسنية محل شك متزايد رغم كفاح الجمعية الوطنية لإبعاد البلاد عن الحرب. وقد تبع تأكيد الجمعية الوطنية البوسنية على سيادة البوسنة والهرسك على أراضيها أن أعلن الحزب الديمقراطي الصربي دولةً صربية مستقلة أسماها جمهورية صرب البوسنة والهرسك، وتبع ذلك إنشاء زعماء الاتحاد الديمقراطي الكرواتي لاتحادين كرواتيين أحدهما في الشمال (اتحاد وادي سافا) والآخر في الجنوب (اتحاد هرسك – بوسنة). ورغم أن هذين الكيانين كان ينقصهما صفة هيكل الدولة المتوافرة الكيانين التي أنشأها الحزب الديمقراطي الصربي، إلا أن النية خلف إنشائهما كانت واضحة وهي أنه لن يتم الاعتراف بحكومة سراييفو إلا إذا ظلت البوسنة محتفظة باستقلالها عن يوغوسلافيا السابقة أو أي يوغوسلافيا مقبلة. وقد رفضت قيادة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ويساندها أغلب كروات البوسنة وغالبية الأحزاب الكرواتية هذه التحركات تجاه التقسيم الفعلي للبوسنة والهرسك، ولكن ذلك كان في الواقع دلالة على إدراكهم أن الحرب قد أصبحت حتمية. ومن العسير أن نحدد ما إذا كان إنشاء هذين الاتحادين في مناطق مجاورة للنشاط العسكري المكثف بكرواتيا نفسها مجرد إجراء دفاعي أم أنه تم بتشجيع من زغرب. ولكن المؤكد أنهم ثبتوا في مواجهة هجوم حدى الحربة الصربية، وهما مشروع الدهليز المؤدي إلى وسط كرواتيا المحتلة في الشمال والاجتياح تجاه البحر الأدرياتي في الجنوب مهددًا بعزل وسط البوسنة عن العالم الخارجي .

ورغم أن صربيا لم تخف أبداً مطامعها الإقليمية بالنسبة للبوسنة والهرسك إلا أن الموقف الكرواتى كان يلفه الغموض. ومن المؤكد أن كرواتيا لم تبادر بشن الحرب ضد جارتها البوسنة، ولكنها غضت الطرف بصعوبة عن نسبة الكثافة السكانية الكرواتية بالبوسنة، وعن الأهمية الاستراتيجية للبوسنة بالنسبة لمصير كرواتيا ذاتها فى هذه الظروف التى تعانى فيها من العدوان الصربى وهو مصير ستشاركها إياه البوسنة عما قريب. وعلى أية حال فقد أوضح الرئيس الكرواتى فرانيو تودومان رأيه فى هذه المسألة مبكراً بقوله إنه لا يعتقد فى إمكانية بقاء البوسنة والهرسك أو فى شرعيتها التاريخية إذا ما حدث وانقسمت يوغوسلافيا إلى دويلات. وكان الحل المنطقى فى رأيه هو تقسيمها بين صربيا وكرواتيا وهو بهذا قد خالف المبدأ الأساسى الذى يقضى بعدم قابلية انتهاك الحدود الداخلية ليوغوسلافيا ، وهذا المبدأ هو ذات المبدأ الذى استندت عليه كرواتيا لاستعادة أراضيها المحتلة !، بالإضافة إلى ذلك فإن النظام الكرواتى- على العكس من نظيره الصربى- أعاقته حقيقة أن فكرة تقسيم البوسنة والهرسك لا تلقى أى ترحيب داخل كرواتيا. وفى محاولة من المسئولين الكروات لتحقيق هذا المستحيل أقروا العرض الذى قدمه الحزب الديمقراطى الصربى لتقسيم البوسنة والهرسك على أساس حدود عرقية. وقد برر الحزب الديمقراطى الصربى تكوينه لمناطق الحكم الذاتى الستة سالفة الذكر بأن الصرب سيصبحون أقلية مضطهدة فى دولة مركزية النظام، وقد قبلت بعض المناطق البوسنية التابعة للاتحاد الديمقراطى هذا المبرر تحت تأثير زغرب. وقد شجع الاتحاد الأوروبى بسبب ضعف ثقته الدائمة أيضاً هذا البرنامج العنصرى والذى سعت باسمه إلى إضفاء الشرعية على حكومة البوسنة .

وكان الأصل فى فكرة تقسيم البوسنة هو أن يتم التقسيم إلى ستة أقاليم يخضع اثنان منها للسيادة الصربية واثنان للسيادة الكرواتية واثنان لسيطرة المسلمين، ولكن سرعان ما تقلص العدد إلى ثلاثة أقاليم لدى المدافعين عن فكرة التقسيم. ولكن اختلاط القوميات داخل البوسنة والهرسك يجعل من فكرة التقسيم على أساس حدود عرقية ضرباً من ضروب العبث الخطير. فقد تم عمل إحصاء رسمى لسكان ١٠٩ بلدية بالبوسنة والهرسك عام ١٩٨١ تبين منه أن ٣٥ من هذه البلديات تقطنها أغلبية مسلمة و٣٢ منها تقطنها أغلبية صربية و١٤ تقطنها أغلبية كرواتية (ومن الملحوظ فى العديد من هذه البلديات أن الفرق بين سيادة الأغلبية المسلمة أو الصربية ما هى إلا مسألة نسب مئوية طفيفة) .

وهناك خمس عشرة بلدية أخرى بها أغلبية مسلمة غير مطلقة، وخمس بها أغلبية صربية غير مطلقة، وسبع بها أغلبية كرواتية غير مطلقة. وطالما لا تستطيع إحدى القوميات القاطنة لهذه البلديات السبع والعشرين الأخيرة إجمالاً ادعاء أغلبية مطلقة تصل إلى ١,٧ مليون نسمة، فقد كان من الواضح أنه لخلق مناطق ذات أغلبية مطلقة فإن أعداداً ضخمة من سكان البوسنة والهرسك سيتم اقتلاعهم وإعادة توطينهم. ويمعنى آخر، لم تنطو فكرة تقسيم البوسنة على حرب أهلية فحسب، وإنما على تدمير الهوية الأصيلة لجمهورية البوسنة والهرسك الناشئة على أساس التعايش بين القوميات الثلاث، ولهذا السبب فقد رُفض التقسيم من جانب مسلمي البوسنة، وأغلب كروات البوسنة وربما معظم الصرب القاطنين لكبرى مدن البوسنة وعدد غير معروف من الصرب في المناطق الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الصربي. ومن ثم فقد كان قرار زغرب بقبول مبدأ التقسيم تصرفًا مسببًا للشقاق، ويمكنه أن يعرض الدفاع عن البوسنة والهرسك لخطر شديد. ورغم أن كرواتيا أنكرت مرارًا وتكرارًا أي أطماع إقليمية تجاه جيرانها، ورغم أنها اعترفت بالبوسنة والهرسك داخل حدودها واستضافت نصف مليون لاجئ بوسني، وقدمت يد العون في أعمال الإغاثة الإنسانية، وقامت بتوفير طريق الإمدادات العسكرية الهام، وقاعدة خلفية للمقاومة البوسنية المسلحة، إلا أن مساندتها لمبدأ التقسيم قد جعلت منها شريكًا فعالاً لنظام بلجراد .

وقد أُجبرت الحكومة البوسنية في سباق مع الزمن على التوقف عن مهادنة بلجراد والحزب الديمقراطي الصربي، وطالبت في ٢٠ من ديسمبر من عام ١٩٩١ الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بجمهورية البوسنة والهرسك أسوة بكرواتيا وسلوفينيا. وقد أعلن زعماء الحزب الديمقراطي الصربي أن هذا القرار باطل ولا يُعمل به ، وحذروا من أن "إحدى الأمم ستختفي من الوجود إن لم يتم التخلي عن فكرة استقلال البوسنة". وأعلنوا أنه في حالة منح البوسنة استقلالها فإن جمهورية الصرب ستصبح "جزءًا من دولة يوغوسلافيا الاتحادية".

وقد دعت لجنة التحكيم التابعة للاتحاد الأوروبي الحكومة البوسنية إلى إجراء استفتاء حول قضية الاستقلال كشرط أساسي للاعتراف بها، وذلك عقب الاعتراف بكل من كرواتيا وسلوفينيا في الخامس عشر من يناير عام ١٩٩٢ . وفي الخامس والعشرين من يناير وافق نواب كل من حزب العمل الديمقراطي المسلم والاتحاد

الديمقراطى الكرواتى بمساندة من أغلب أحزاب المعارضة الصغيرة على إجراء هذا الاستقصاء تحت الإشراف الدولى، وكان نصه : "هل توافق على قيام دولة مستقلة ذات سيادة للبوسنة والهرسك على أن يتقاسمها بالتساوى المسلمون والصرب والكروات والقوميات الأخرى» وقد صوت لصالح الاستفتاء حوالى ثلثى عدد السكان، وشن الجيش الصربى هجومه العسكرى على البوسنة والهرسك صبيحة الاعتراف بها كدولة مستقلة.

هل كان من الصواب أن تسعى حكومة البوسنة إلى الاستقلال فى ظل موقف الحزب الديمقراطى الصربى الذى صوت لصالحه غالبية صرب البوسنة قبل ذلك بعام مضى مما منحه الفرصة للتحدث باسمهم ؟ ولكن الحكومة البوسنية لم يكن أمامها خيار آخر ؛ حيث لم يكن البديل- وهو الانضمام إلى صربيا الكبرى، مستساغًا لدى غالبية الشعب، فقد كان معناه ببساطة اختفاء البوسنة كدولة.

وزيادة على ذلك ، فلم يكن لدى الحزب الديمقراطى الصربى بالتأكيد تفويضًا بشن الحرب ضد البوسنة لمنعها من الاستقلال. ومهما كانت درجة الشرعية التى تمتع بها الحزب الديمقراطى الصربى فى بداية العملية ككل، فإن مشاركته فى الفظائع التى ارتكبت ضد شعب البوسنة والهرسك قد نزعت عنه أهلية التحدث باسم أى منطقة من مناطق البلاد.

ولم تكن البوسنة مستعدة للحرب بأى حال، فقد استولى الجيش الصربى على الأسلحة التى كانت بحوزة قوات الدفاع الإقليمى قبل الانتخابات، وفوق ذلك قام كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة بإقناع الحكومة البوسنية بتلقى أعداد هائلة من قوات المشاة والمدرعات المغادرة من كرواتيا وسلوفينيا. (ورغم أن زغرب طلبت من وسطاء الاتحاد الأوروبى مرارًا إبقاء المدرعات الثقيلة والدبابات الموجودة بالمواقع العسكرية تحت السيطرة الدولية، إلا أن الغرب أصر على السماح بنقلها إلى البوسنة والهرسك). وقد كان أمل الحكومة البوسنية وهى تعد لنيل الاستقلال أن تحظى بحماية دولية ضد أى عدوان (ولابد أنها تلقت وعدًا بهذا). ولكن بمجرد اندلاع الحرب تملصت دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة من أى التزام تجاه الدفاع عن البوسنة. وكان حظر الأسلحة الذى أعطى قوات بلجراد ميزة على الكروات قد ظل قائمًا، وكان تأثيره أكثر نكبة على البوسنة مؤديًا بشكل مباشر إلى الدمار البشرى والمادى الذى حل

بالبلاد من جراء الهجوم الصربي المباغت. وقد أصبحت البوسنة والهرسك في ذلك الوقت عضواً بالأمم المتحدة كما ينبغي، ولكن حكومتها الشرعية متعددة القوميات كانت تعامَل على نحو متزايد على أنها مجرد حزب متصارع. وقد عكست لغة الغرب الرنانة سياسته بدقة شديدة؛ فبالرغم من تنفيذ البوسنة والهرسك للشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي لتحصل على الاعتراف الدولي بها، إلا أن الغرب خضع للضغوط الصربية، فربط الاعتراف بالبوسنة والهرسك بقبول سراييفو للتقسيم.

وكان الهدف من الازدواجية الفصامية بين المثل الأعلى والنفعية الجائرة المميزة للسياسة الغربية تجاه كرواتيا، والتي أدت إلى تسوية أُعدت كي تكافئ المعتدي وتحكم على اللاجئين باغتراب غير محدود، هو الوصول بمأساة البوسنة والهرسك الأكثر إيلامًا إلى أبعاد أكثر ترويعًا. لقد اتهم الغرب صربيا فعلاً بأنها مجرم الحرب الكبير، وفرض عقوبات اقتصادية على ما دعا نفسه بالاتحاد الفيدرالي لجمهورية يوغوسلافيا (المؤلف من صربيا والجبل الأسود) ، ولكنه لم يفعل شيئًا حيال مراقبة تنفيذ هذه العقوبات. واستنكر الغرب أيضًا سياسة التطهير العرقي الصربية وضرب المدن وإقامة معسكرات الاعتقال، ولكن مرتكبي هذه الجرائم كانوا دومًا ما يلقون الترحيب بعواصم أوروبا، ويعاملون معاملة الشركاء الشرعيين في "عملية السلام". لقد شجب الغرب الأطماع التوسعية لصربيا وكرواتيا، ولكنه استمر في الضغط على البوسنة من أجل التقسيم. ويساند الغرب وحدة البوسنة من الناحية النظرية، ولكنه يحرمها من وسيلة الدفاع عن هذه الوحدة عمليًا بإبقاءه على حظر الأسلحة. لقد أصبح الغرب شريكًا فعَّالاً في العدوان الصربي بتركه صربيا تدمر الكثير من أراضي البوسنة والهرسك وبعدم تفرقته بين الضحية والمجرم.

إن ما رفض الغرب (بما في ذلك معظم اليساريين) فعله دومًا هو الاعتراف بالسمة الفريدة من نوعها لنظام ميلوسيفيتش؛ وهو كيان عنصري فاشي لا يمكنه الاستمرار إلا إذا أوجد مصادر جديدة للحرب والنزاع. إنه لا يشن الحرب ضد البوسنة والهرسك لمجرد الاستيلاء على الأراضي فحسب، ولكن للاستيلاء على أراضٍ مجردة من سكانها. ولم يكن هدف الحرب الصربية الخاطفة هو الاستيلاء على المواقع ذات الأهمية العسكرية، وإنما كان هدفها التخلص من السكان أنفسهم. ولهذا السبب اتخذت الحرب شكل الترويع الجماعي. وليس العدوان موجهًا إلى الناس فقط ، وإنما

إلى وجودهم التاريخى ككل بالمنطقة، والمتمثل فى معمار المدن والقرى ودور العبادة والمقابر وأماكن حفظ السجلات والمؤسسات الأكاديمية والمتاحف والمعارض الفنية. إن سياسة الأرض المحترقة التى مارستها صربيا فى البوسنة والهرسك تهدف إلى خلق واقع جديد ونقطة بداية جديدة فى تاريخ هذا الجزء من أوروبا. إن الإبادة الجماعية التى تمارس اليوم ضد مسلمى البوسنة والهرسك وتدمير مجتمع فريد قائم على قرون طويلة من التعايش بين مختلف القوميات والأديان ليرقى إلى جريمة ضد البشرية، فكيف يسمح بحدوث ذلك فى أوروبا التى تعيش الآن زمن السلام؟

ومع كل ذلك تبقى البوسنة فلم تستسلم رغم المأساة التى تغمرها؛ فحكومتها متعددة القوميات قادرة على العمل إلى حد ما، وما زالت سراييڤو صامدة رغم القذائف اليومية. ويتم ببطء وألم تجميع القوات البوسنية التى تضم المسلمين والكروات والصرب، ولقد لجأوا – بسبب نقص الأسلحة والإمدادات فى كثير من المواقع- إلى شكل من أشكال حرب العصابات، مما يذكرنا بحرب البارتيزان، وتمكنوا من كبح عجلة الحرب الصربية حيث تتراجع أى آمال للصرب فى إحراز أى نصر سريع أو سهل، ويظل الدهليز الصربى جنوبى نهر سافا غير آمن، وتتسع المناطق التى يتم تحريرها فى وسط البوسنة، وتم بالفعل كسر الحصار المفروض على جوارزدى فى الشرق، وظلت الطرق الحيوية تجاه العالم الخارجى آمنة غربى البوسنة. وسيتسبب الشتاء القادم فى خسارة كبيرة، ولكن المعتدى لن يسلم منها هو الآخر، فالمناطق التى يحتلها الصرب تحت مسمى "جمهورية الصرب" تعانى من الاضطراب. وشيئًا فشيئًا تصبح الحرب سجالاً برغم أن المعركة الحاسمة وهى رفع الحصار عن سراييڤو لم تحدث بعد. ولا شك أن البوسنة فى حاجة إلى العون الخارجى، ولكن قوتها الحقيقية تكمن فى عزم أكيد على البقاء.

وليست البوسنة والهرسك فى حاجة إلى كسب الحرب كلية، فمجرد بقائها يدل عل أنه لا مستقبل لمشروع صربيا الكبرى، مما يعنى حتمية تردد أصداء لذلك داخل صربيا نفسها. لقد أصيب نظام بلجراد بالإحباط ، إلا أنه لم ينهزم تمامًا فى البوسنة والهرسك، ولذا فمن المتوقع أنه سيجرى فتح جبهة أخرى للحرب، ومن الواضح أن هذه الجبهة ستكون فى كوسوڤو التى ستكون ضحية أخرى من ضحايا العدوان العسكرى والتطهير العرقى .

لقد رفضت مقدونيا الاعتراف الدولي بالبوسنة لدواع انتهازية، ولكنها تعى تماماً أنه فى حالة نشوب حرب فى كوسوفو فستكون هى الأخرى موضع تهديد، ومن المحتوم أن امتداد الحرب إلى كوسوفو ومقدونيا سيجر معه دولاً مجاورة، ولذا فكلما تم الإسراع بالدحر الشامل للتوسع الصربى فى الحرب الحالية كلما عظمت الفرصة فى تفادى وقوع حروب أخرى.

قررتُ عام ١٩٨٠ أن أبحث فى تاريخ نشأة يوغوسلافيا ، وذلك استعداداً للتغيرات المتوقعة بعد وفاة تيتو، ولكن دراسة نشأة يوغوسلافيا عام ١٩١٨ ، ثم انهيارها السريع ثم عودتها مرة أخرى عام ١٩٤٥ سرعان ما تداخلت مع فحص وتقييم الأحداث التى بدا أنها توجِّه البلاد بلا مقاومة تجاه تفكك نهائى، وهو ليس تفككاً لنظام الإدارة الذاتية الشيوعية فحسب، وإنما للدولة ذاتها. وبالرغم من أن بُعدىْ الأزمة قد شكلا جزءاً من عملية التفكك ذاتها واللذَين لا يمكن الفصل بينهما زمنياً، فإن هذا الكتاب لا يسجل التحول التدريجى من الانشغال بمصير الشيوعية فى يوغوسلافيا إلى الانشغال بمصير البلاد فى حد ذاته.

كان هناك بصيص من الأمل فى مطلع الثمانينيات لاحتمال إنقاذ النظام من خلال عملية إصلاح ، وذلك تحت ضغط طبقة عاملة فى حالة استعداد متزايد للمقاومة، وكان من المستطاع تشكيل حلف من قوى تقدمية تضم أعضاءً مؤيدين للإصلاح ينتمون إلى الرابطة الشيوعية والعناصر الديمقراطية من بين أهل الفكر وإدارة الأعمال.

وكان من الممكن أن يكون هذا هو طريق الخلاص الدستورى الذى سيسقط طبقات الموروث الستالينى والحكم البيروقراطى الفاسد لصالح تعددية سياسية وإعادة بناء اقتصادى. وقد كان واضحاً منذ البداية أن مثل هذا المشروع يمكن أن يقدر له النجاح إذا كان مشروع كل اليوغوسلاف الذى سيبنى مستقبل البلاد. (وقد ظل بعد كل هذا الإنجاز الذى حققته الثورة القومية والاجتماعية لكل اليوغوسلاف التى قادها الشيوعيون منذ جيل واحد فقط فى عين الخيال).

كان هذا هو السيناريو الذى تبناه اليسار (بعد إجراء جميع التغييرات الضرورية) ليس من أجل يوغوسلافيا فقط، وإنما من أجل دول شرق أوروبية أخرى، سواء اعتبرها اليسار ثورة شيوعية أم سياسية أم تغييراً إصلاحياً، إذا ما قدر له النجاح فى أى مكان ، فإن ذلك النجاح سيكون داخل يوغوسلافيا. ولكن يوغوسلافيا لم تكن بطبيعة

الحال منعزلة عن الأحداث الدائرة فى المناطق الأخرى، ولكى تستطيع القيادة السياسية اللازمة للطبقة العاملة اليوغوسلافية أن تفرض وجودها كعامل أساسى للتحول الاجتماعى الإيجابى، فقد كان عليها أن تظهر فقط كجزء من تحول دولى أوسع تجاه اليسار. ولكن مثل هذا التحول كان يحدث بالفعل فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ولكن بحلول عقد الثمانينيات أصبحت أوروبا تتحرك تجاه اليمين. وكان قمع وتفكك حركة التضامن فى بولندا- وهى حركة ساندها فى بادئ الأمر ملايين العمال- كفيلاً بتغيير معايير السياسة اليوغوسلافية كذلك، فلم يعد هناك اعتقاد بأن الطبقة العاملة قوة يمكنها توجيه الضربة القاضية لنظام يحتضر. وقد أتى عهد الكفاح من أجل الديمقراطية النيابية، وتغيرت المصطلحات السياسية كى تتناسب مع الأحوال المحلية، ففى الغرب اليوغوسلافى مثلاً حل تعبير "مواطنين" محل تعبير" الرفقاء". وقد بدأت الطبقة العاملة لكل يوغوسلافيا تتخذ أولى خطواتها نحو الاستقلال السياسى فقط عندما وصلت أزمة البنية الفوقية للبلاد ككل إلى محطتها الأخيرة، وذلك بعدما ضعفت هذه الطبقة من جراء الانخفاض المأساوى فى مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة وكونها غير مهيأة لخسارة ثقتها فى النظام الذى أتى بها، وارتباكها الناجم عن إدراك متنام بأن الحزب الذى ما زال يحكم البلاد باسمها قد تخلى عنها. وقد فرضت الثورة المضادة التى تتخذ من بلجراد قاعدة لها برنامجًا مختلفًا، وأصبح الكفاح السياسى مركزًا بالضرورة على الدفاع عن الحقوق القومية والديمقراطية الأساسية، ففى كوسوفو تزعم عمال المناجم إضرابًا عامًا دفاعًا عن الحكم الذاتى للإقليم بينما كان العمال فى صربيا يحتشدون خلف الشعارات المتعصبة المنادية بالانقضاض النهائى على هذا الحكم الذاتى. وكان الانهيار هو مصير حزب شيوعى يوغوسلافى عاجز عن الدفاع عن عمال المناجم ودولة فيدرالية عاجزة عن الدفاع عن كوسوفو. وكانت الديمقراطية فى بلد متعدد القوميات كيوغوسلافيا- مهما كانت قاعدتها الطبقية- مقيدة تمامًا بالتزامها بالمساواة بين الأمم المكونة لها، وبتوفير الإجراءات الوقائية القانونية لها. وكان من الممكن بناء حركة إصلاح ديمقراطية لكل اليوغوسلاف فى إطار هذه المعايير فقط. ولكن تبين وللمرة الثانية أن صربيا هى الحلقة الضعيفة التى خذلت يوغوسلافيا فى أحلك أوقاتها، وبذلك قررت مصيرها.

ويمكن الزعم أيضًا بأن يوغوسلافيا كدولة قد حوت الكثير من المتناقضات عجزت بسببها عن البقاء، وعلى رأس هذه المتناقضات جميعًا التنمية الاقتصادية.

كانت الطبقة الرأسمالية الناشئة بالمنطقة فى بداية القرن العشرين تفضل يوغوسلافيا لأسباب اقتصادية، منها خلق سوق واسع يتمتع بالحماية، ولكن التنمية الاقتصادية غير العادلة لكل أمة على حدة جعلت من أية سياسة اقتصادية مشتركة ضرباً من ضروب النزاع السياسى المستمر؛ ودائماً ما أدى تركيز القوة الاقتصادية فى قلب يوغوسلافيا إلى مركزية السلطة السياسية بالتبعية مما كان يعنى سيطرة الصرب على مجريات الأمور من الناحية العملية. ولم تؤد اللامركزية إلى إثارة المقاومة الصربية فحسب، بل أدت أيضاً إلى إذكاء نزعات النبذ فى طول البلاد وعرضها. ولذا فقد نزعم بشكل من الأشكال أن يوغوسلافيا قد خرجت إلى الوجود كطفل غير مكتمل النمو؛ أى قبل أن يتمكن النمو الاقتصادى للمنطقة من تهيئة الظروف التى تكفل شرعيتها واستقرارها. ومن ناحية أخرى، توحى حقيقة أن يوغوسلافيا لم تأت إلى الوجود مرة واحدة، وإنما مرتين بأنه كانت هناك حاجة ما دائماً إلى نوع من التعاون الاقتصادى والسياسى فى المنطقة بأسرها. ولكن ظل هناك شئ واحد أكيد، وهو أنه إذا حدث- وعندما يحدث أن تجد هذه الحاجة ما يعبر عنها- فلن تتخذ شكل الدولة، فزمن يوغوسلافيا كدولة قد ولَّى. ولم يكن هناك داع رغم ذلك أن نرى انهيار يوغوسلافيا على أنه مأساة، وذلك على العكس من الحرب التى صحبت هذا الانهيار. وعندما يتم إحباط مشروع صربيا الكبرى وإتاحة الفرصة لعودة السلام إلى الأراضى التى كانت تشكل يوغوسلافيا يوماً ما فإن هذه الحاجة (إلى التعاون السياسى والاقتصادى) ستجد لنفسها قنوات وأشكال تعبر عنها.

من المتعارف عليه أن يوجه المؤلف شكره إلى جميع من عاونوه فى إنجاز عمله، وهنا تواجهنى مشكلة، فكتاباتى على مدى السنوات المنقضية هى نتاج جهد جماعى بذله أصدقائى ومشاركى فى الرأى من شتى الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى السابق. ولا أستطيع أن أوجه لهم الشكر كلا على حدة، فبعضهم ورد ذكره مباشرة على صفحات هذا الكتاب، وأما الآخرون فأتمنى أن يتعرفوا من خلال سطور الكتاب على إسهاماتهم. إن ما مكننى من صياغة أفكارى واستنتاجاتى هو قراءة آرائهم والتحدث إليهم والنقاش معهم، وهم لا يتحملون بالطبع أية مسئولية عن هذه الأفكار والاستنتاجات. وأود هنا أن أنتقى بعض الأصدقاء بصربيا والجبل الأسود الذين لم ألتق بأى منهم قط ممن واتتهم الشجاعة للوقوف فى وجه طوفان طاغ، وممن عارضوا الحرب بشدة، بالرغم من الخطر الفعلى الذى تعرضوا له، وينبغى أن أوجه

شكرى وعرفانى خاصة إلى العمال والمواطنين الألبان الذين اضطروا وحدهم فى فترة ما إلى شن معركة من أجل كرامة الإنسان، لقد تعلمت منهم القيمة الحقيقية للالتزام السياسى، وعرفت منهم أن هناك ليوغوسلافيا ما يزيد على اسمها.

وأود كذلك أن أقدم التحية إلى جميع الشباب والشابات فى كرواتيا والبوسنة والهرسك ممن لم يترددوا فى المخاطرة بحياتهم دفاعًا عن الحرية وقضية الديمقراطية وهم يقاتلون ضد هذا التحيز المروع، وإن زمنهم لم يأت بعد. وأود كذلك أن أقدم شكرى إلى أعضاء يوغوسلافيا السابقة ممن يعيشون فى بريطانيا العظمى والذين ساعدونى على التغلب على القنوط الذى كنت أستشعره دومًا عند رؤيتى للتدمير المجنون لبلد جميل باسم وهم رجعى.

ولا يسعنى سوى تقديم أعمق تقديرى إلى هؤلاء الصحفيين والمصورين الذين اخترقوا ضباب الغموض وأظهروا للناس الحقيقة المروعة عن إرهاب صربيا الكبرى. وأوجه شكرى كذلك إلى كل من إرنست مندل ومايك ديفيز اللذين أمدانى بالتشجيع من البداية، وإلى المجلس البريطانى الذى قام بتمويل رحلتى البحثية الأولى إلى يوغوسلافيا، وإلى معهد هامبورجر الذى قدم لى منحة بحثية مدتها عامان لتأليف كتاب أتمنى ألا يكون قد تغير كثيرًا أو اكتمل بعد فوات الأوان. وينبغى أخيرًا أن أعبر عن عرفانى لهؤلاء فى جميع أنحاء العالم ممن احتشدوا بأعداد غفيرة بشتى الطرق لرفع علَم التضامن والشفقة الإنسانيين ضد لا مبالاة حكوماتهم ورغمًا عنها. إن هؤلاء قبل كل شىء هم من قدموا لى العون على الاحتفاظ بإيمانى بالدولية.

يتألف هذا الكتاب مما كتبته عن يوغوسلافيا على مدى السنوات الاثنتى عشرة الماضية، ويمثل ما يقرب من ثلثى ما كتبته على الإطلاق. وكان من الممكن إعادة صياغة هذا الكتاب كوصف إجمالى يتناسب مع الفرصة المواتية لصدوره هذه الأيام. ولكن يبدو لى أن المنهج "التسجيلى" الذى اتبعته هنا يوصل القارئ بوضوح أكثر إلى أن تفكك يوغوسلافيا والحرب الدائرة كانتا متوقعتين تمامًا قبل وقوعهما فعليًا، وكذلك توضيح مختلف الخيارات التى كانت متاحة فى مختلف اللحظات، وكيف أن اليوغوسلاف أنفسهم كانوا ينظرون إلى هذا التحول. ولقد زودت الكتاب بمقدمات تربط بين مختلف أجزائه حتى أُخرج إلى القارئ رواية محكمة لأحداث السنوات التى أدت بالبلاد إلى الانهيار. ولقد تم طبع النصوص جميعها بنظام التسلسل الزمنى عدا

المقطعين الأولين اللذين يغطيان نفس الفترة، حيث تم فصل قضية كوسوڤو ودراستها في بادئ الأمر. والسبب في ذلك أن دمار يوغوسلاڤيا بدأ بكوسوڤو عام ١٩٨١ ، وأن النص المطول عن "كوسوڤو بين يوغوسلاڤيا وألبانيا" يعطي مقدمة موجزة عن اليوغوسلاڤيتين (المملكة التي كانت قائمة أثناء الحرب والاتحاد الفيدرالي الذي تأسس بعد الحرب). وإنني أدرك تمام الإدراك أن الكتاب يحوي وجوهًا من عدم التوازن، وسيتم ملء إحدى الفجوات الهامة – السياسة الداخلية لكرواتيا منذ انتخابات عام ١٩٩٠ – في كتابي القادم الذي سيدور حول كرواتيا.

ولقد تم اختصار النصوص لتفادي التكرار، وتم تصحيح الأخطاء الصغيرة وإلا لتم طبعها كما كتبت في الأصل بما في ذلك الأحكام والتوقعات التي ثبت خطؤها. ولقد تم نشر النصوص السابقة تحت اسم مستعار هو "ميشيل لي" لتفادي المشكلات التي قد أتعرض لها عند زيارتي ليوغوسلاڤيا. وهناك قدر ضئيل من مادة الكتاب مترجم عن أقوال الآخرين دون أن أكتبه أنا. والنص الأخير تأليف مشترك بيني وبين كينتين هور. والتزمت– حفاظًا على تناسق النص– بالهجاء (السلافي) "كوسوڤو" في النص كله رغم أنني أستخدم الآن الهجاء الألباني " كوسوڤا" الذي ينبغي الالتزام به على المستوى الدولي الجديد مما يعطي هذا الإقليم اليوغوسلاڤي سابقًا إعلانًا باستقلاله.

والتقديم العام للكتاب والمقدمات التي تسبق كل جزء والفصل السادس من الجزء الثاني والفصل الرابع والفصل السابع (ب) من الجزء الرابع والفصل الثاني والثالث والرابع (ب) من الجزء الخامس جميعها ينشر للمرة الأولى. وأما النصوص الأخرى، فقد نشرت في صحيفة Labour Focus on Eastern Europe وهي الفصل الأول والثالث من الجزء الأول والفصل الثاني والثالث (أ) و(ب) والفصل الرابع والخامس والسابع من الجزء الثاني، والفصل الأول والثاني (أ) و(ب) والفصل الثالث من الجزء الثالث والفصل الأول والثاني والسابع و الفصل الثامن من الجزء الرابع. ونشر بمجلة New Left Review الفصل الثاني من الجزء الأول والفصل الثالث (ج) من الجزء الثاني والفصل الثاني (ج) من الجزء الثالث، ونشر في مجلة New Statesman: الفصل الأول من الجزء الثاني والفصل التاسع من الجزء الخامس. ونشر في مجلة London Review of Books الفصل الأول والثامن من الجزء الخامس. ونشر في Marxism Today الفصل السابع من الجزء الخامس. ونشر في Capital and Class

الفصل الخامس. وفى دورية Royal United Services Institute الفصل السادس من الجزء الخامس. ونشر فى International Viewpoint الفصل الثالث والخامس والسادس من الجزء الرابع، والفصل الرابع (أ) من الجزء الخامس.

وأخيراً كانت مؤسسة رمضان لبيع الصحف الكائنة فى كوينز واى بلندن دبليو ٢ من بين أقيم مصادرى من الإصدارات اليومية والأسبوعية التى كانت تصدر فى جميع أرجاء يوغوسلافيا *السابقة*. وأود أن أوجه شكرى *إلى* السيد أنور عزيز وزملائه على الكرم والعون اللذين لقيتهما منهم على مدى ما يزيد على عقد كامل.

(سبتمبر ١٩٩٢)

الجزء الأول

كوسوفو كنقطة تحول وعواقبها

(١٩٨١ - ١٩٨٧)

مقدمة :

لقد كان من الواضح أن البلاد بأسرها قد وصلت إلى نقطة تحول رئيسية فى أبريل من عام ١٩٨١ عندما تم وضع إقليم كوسوفو الشيوعى ذاتى الحكم تحت قانون الطوارئ بعد عدة أيام من المظاهرات الشعبية التى قامت بها الجماهير الألبانية بالإقليم.

ولقد كانت هذه هى المرة الأولى، منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، التى تلقى فيها إحدى المناطق المكونة للاتحاد اليوغوسلافى مثل تلك المعاملة. (على حد علمى على الأقل) فقد استخدمت قوات الشرطة الأسلحة النارية ضد المتظاهرين الذين كان أغلبهم شباب فى العشرينات من العمر، بل إن تقارير الشرطة اعترفت بوفاة اثنى عشر شخصًا وإصابة ما يربو على مائة وخمسين آخرين بجراح، بينما كانت التقارير الرسمية أعلى من ذلك كثيراً. ولقد كانت هذه السابقة فى اشتراك الجيش مع الشرطة فى سحق المظاهرات شيئًا يدعو للعجب. وتوقعت حدوث شكل من أشكال الاحتجاج الشعبى على الأقل من جانب المفكرين المرتبطين بجريدة Praxis المحظورة والذين كنا نعتبرهم فى الغرب صوتًا للضمير اليوغوسلافى. ولكن صمتهم كان مطبقًا. ولقد تداعى إلى ذهنى شعور بالخزى وهو شعور بالذنب اليوغوسلافى الجماعى تجاه هذا الجزء الأكثر فقراً، وغير اليوغوسلافى من يوغوسلافيا.

ولقد أعاقنى جهلى الكامل بتاريخ ألبانيا عن تقدير معنى ومضمون أحداث كوسوفو فى ذلك الوقت مما أجبرنى على قضاء الكثير من الأشهر الاثنى عشر اللاحقة فى بحث المسألة الألبانية بيوغوسلافيا. وكانت نتيجة هذا البحث هو كتابى "كوسوفو بين يوغوسلافيا وألبانيا، المنشور بمجلة New Left Review عام ١٩٨٣ .

وقد طرحت مسألة كوسوفو سؤالاً مؤداه ما إذا كانت يوغوسلافيا ما بعد تيتو ستتجه إلى الديمقراطية أم ستنزلق إلى مستنقع الفاشية، ومن هنا كان اهتمامي برد فعل المعارضة اليسارية من عدمه. وقد بنيت شكوكي المتزايدة في حينها حول احتمالات التطور الديمقراطي على المطلب الذي تقدم به الطلاب في أكتوبر من عام ١٩٨١ لإطلاق سراح المتظاهرين الألبان. وزيادة على ذلك أظهرت ستة أشهر من البحث في عملية القمع الفاشية بكوسوفو عقب المظاهرات الأولى خلافات واسعة النطاق بين القادة اليوغوسلاف حول الإجراءات الوحشية التي استُخدمت لقمع المتظاهرين.

وقد ظهر العمال الألبان في ذات الوقت كفئة لا يعتمد عليها من الناحية السياسية حيث أبرز دخول وحدات الجيش الإقليمي إلى المصانع مقدماً الدور الذي كان مقدراً للطبقة العاملة الألبانية أن تلعبه بعد ذلك بسنوات في تنظيم المقاومة الوطنية.

وقد تأكدت وجهة نظري في أن أحداث كوسوفو مثلت نقطة تحول في تاريخ يوغوسلافيا ما بعد الحرب في يناير من عام ١٩٨٦ عندما ذيِّل العديد من أبرز مفكري صحيفة Praxis بتوقيعاتهم التماس مضاد للألبانية، وأصبح من الواضح عندئذ أن تنظيم هذا الالتماس قد حدد بداية صراع صريح داخل الحزب الصربي وقيادة الدولة وهو صراع انتهى لصالح سلوبودان ميلوسيفيتش ومؤيديه بنهاية عام ١٩٨٧ . وإنني ليحضرني شعور بالرهبة أثارته رؤيتي لتوقيعات كل من ميهيلو ماركوفيتش وليوبوميرتاديتش وزاجوركا جولوبوفيتش على الالتماس، وهي رهبة تولدت عن إدراكي بأن الهرولة إلى قومية المفكرين التقدميين الصرب كان يعني أن الحرب الأهلية قد أصبحت محتملة. وقضيت بعدها الليلة الأولى من عدة ليال ليلاء. وقد كتبت في ذلك الوقت قائلة: "وقد أثار هذا التحالف غير المتوقع والمذهل معاً بين محرري Praxis وبين قوميّ الصرب فزعاً شديداً لدى أصدقائهم والمتعاطفين معهم حيث ينطوي ذلك على الانسلاخ الكامل عن العرف السياسي والفلسفي الذي تمثله الجريدة. وقد جاء رد فعل الثلاثة غاضباً بصرف النظر عن خوائه من الناحيتين الفكرية والمعنوية (١) إلا أنه كان شديد الإيحاء بتعليمات متضمنة في مناقشات استقوها من المذكرة التي أُعدت بالأكاديمية الصربية للفنون والعلوم، وهي نفس الوثيقة التي نتج عنها المنشور الذي لم يؤد إلى الانقضاض الصربي على النظام الفيدرالي ككل فحسب بل إلى حرب ١٩٩١/١٩٩٢

وقد جاء التحول السياسي لمحرري جريدة Praxis الثلاثة على النحو التالي:
أصبح ليوبومير تاديتش عضواً بالحزب الديمقراطي الذي فاز بقليل من المقاعد في البرلمان الصربي بعد انتخابات ١٩٩٠ . وقد تميز هذا الحزب ذو التوجهات العرقية منذ البداية بالتذبذب الانتهازي بين قضيتين محوريتين في ذلك الوقت: الاعتداء على سلوفينيا وكرواتيا وكيفية إقامة المؤسسة الديمقراطية الصربية. وكان تاديتش نفسه في طليعة معارضي المجاهدين المناهضين للحرب واصفًا إياهم بالخونة. وفي عام ١٩٩٠ أصبح ميهيلو ماركوفيتش، الذي اتضح أنه كان من بين واضعي المذكرة سالفة الذكر، نائبًا للحزب الشيوعي الصربي الذي يرأسه ميلوسيفيتش وسوطًا يلهب ظهور العديد من أعداء الصرب من صرب وغيرهم بما فيهم السلوفينيين والكروات والألبان والطلاب الصرب المطالبين بالديمقراطية، والمجاهدين من أجل السلام الهاربين من أداء الخدمة العسكرية والأعضاء البارزين للمعارضة الصربية. وقد حصلت زاجا جولوبوفيتش وحدها على شيء مقابل مواهبها الديمقراطية السابقة ؛ حيث انضمت لجمعية المفكرين المستقلين المناهضين للحرب، وكانت أثناء الإعداد لهذا الكتاب في زيارة لكوسوفو للاشتراك في الحوار مع "البديل الديمقراطي" الألباني هناك.

ملحوظة :

(١) من أجل التخلص تمامًا من أساطير الدعاية التي اعتمدوا عليها في مناقشاتهم، انظر Dressiti iliSeci الذي أعده كوسوفسكي سكوفر (وهو تقرير للجنة التحقيق المستقلة التي أسسها الاتحاد من أجل مبادرة ديمقراطية يوغوسلافية)، بلجراد ١٩٩٠



الفصل الأول

(أ) صفقة خاسرة بكوسوڤو

مضت ستة أشهر على موجة من المظاهرات الشعبية التى هزت مدن وقرى الإقليم الشيوعى ذاتى الحكم المسمى كوسوڤو مطالبة بتحويل الإقليم إلى جمهورية، فكوسوڤو هو واحد من ثمانى وحدات فيدرالية تتألف منها يوغوسلاڤيا التى تتألف من ست جمهوريات وإقليمين.

يحتل كوسوڤو ما يقرب من ٤٪ من مساحة الأراضى اليوغوسلاڤية، ويمثل عدد سكانه وغالبيتهم من الألبان ٨٪ من عدد سكان يوغوسلاڤيا. ويظل الموقف "معقداً" على حد التعبير الرسمى رغم دخول الجيش إلى الإقليم بالدبابات فى أوائل أبريل الماضى، وأصبح الإقليم منذ ذلك الحين خاضعاً لحالة طوارئ فعلية، وصار الأمن تحت سيطرة كتائب خاصة من قوات الشرطة شبه العسكرية اليوغوسلاڤية، حيث يتم تنظيم أحد جناحيها على المستوى الفيدرالى والآخر وهو قوات أمن جميع اليوغوسلاڤ تنظمه الجمهوريات والأقاليم، وهى مسلحة بأجهزة حديثة للسيطرة على الشغب، ويرتدى أعضاؤها زياً يميز بوضوح بين الجمهوريات والأقاليم المختلفة. ولم يتم استخدام هذا الجناح من قبل. ويعس رجاله فى المدن والقرى بعد حلول الليل، ويعمل مع الشرطة المحلية على حراسة المتاريس التى أقيمت على كل الطرق بالإقليم، فلا أحد مسموح له بالدخول إلا إذا كان لديه عملاً محدداً وحصل على موافقة بإجرائه. وقد نتج عن التدخل الأولى للشرطة والجيش رسمياً اثنا عشر قتيل، وما يزيد على مائة وخمسين جريح، ولكن الإجمالى الحقيقى يفوق ذلك كثيراً بلا شك، ولكنه لن يفوق المئات بل والآلاف التى أوردتها صحف اللاجئين.

وقد مهَّد شهران من المصادمات الكثيرة تدريجياً لمقاومة سلبية ولكنها ملموسة ما زالت تندلع من خلال مظاهرات تحدث من وقت لآخر ولكنها قليلة، وتتخذ أشكالاً مختلفة فى معظم الأحيان مثل رسم الشعارات على جدران المبانى العامة (ويصل طول

بعضها إلى ٢٠ قدمًا) يطالب معظمها بمطلب لا يتغير وهو تحويل كوسوڤو إلى جمهورية، وتوزيع المنشورات والشكل الأكثر خطورة لهذه المظاهرات هو تخريب الصناعة وإتلاف الأصول الزراعية الثابتة (كإحراق الغابات وتدمير بساتين الفواكه.. الخ).

وأكثر ما أقلق السلطات هو تخريب الصناعة بسبب درجة تركزها العالية ؛ حيث أن صناعة كوسوڤو معرضة لخطر هذا النوع من الهجوم. ولذا فإن الجيش الإقليمى الذى كونه ورأسه اللواء فضلى قرانولى الألبانى، يقوم بحراسة بوابات المصانع، وتصحب كل نوبة عمل وحدة صغيرة ويقوم عمال الجيش الإقليمى فى غالب الأحوال بتشغيل آلاتهم وهم بكامل أزيائهم وأسلحتهم فى متناول أيديهم.

وكانت سياسة القمع التى اتبعتها السلطات قاسية إلى أبعد الحدود، فبعيدًا عن عدد القتلى والجرحى المذكور، فقد حوكم ١٤٠ شخص محاكمة رسمية وتلقوا أحكامًا إجمالاً بالسجن تصل إلى ٩٩٩ عامًا. وقد حوكم الكثيرون غيرهم محاكمة سريعة بمحاكم يمكنها القضاء بالسجن لمدة تصل إلى تسعين يومًا. وغالبًا ما لا تصل هذه الأحكام الصغيرة إلى الصحافة.

فالنشر المباشر للمحاكمات محظور، ولكن وكالة أنباء تانيوج التابعة للدولة (والتى تتهمها الحكومة الإقليمية بالتحيز) تمد الصحف اليومية بمادة المحاكمات. وقد حدث إحباط وانقسام للرأى العام اليوغوسلافى بسبب قسوة الأحكام خاصة فيما يتصل بالشباب والتحليل والتفسير الخاص بأحداث كوسوڤو إجمالاً.

وقد كانت الأحكام بالسجن التى تتراوح بين عشر وخمسة عشر عامًا شائعة جدًا للمتهمين بالانتماء إلى إحدى منظمات التحرير الوحدوى، أو بارتكاب عمل من أعمال العنف (ولكن الجدير بالذكر أنه لم يتم اتهام أحد حتى الآن بقتل أو إصابة أحد أفراد الشرطة أو الجيش أو أى شخص آخر).

وقد كان ثلثى المحكوم عليهم من الطلاب وتلاميذ المدارس الثانوية والمدرسين، وأقلهم العمال والفلاحين (وأكثرهم شباب رغم وجود القليل ممن هم فى العقد الرابع أو الخامس من العمر) الذين نظموا أو شاركوا فى المظاهرات. ولم تتميز الشعارات التى نودى بها فى هذه المظاهرات بمعاداة الصرب أو الانفصالية، ولكنها كانت تطلب تحول كوسوڤو إلى جمهورية فى ظل يوغوسلاڤيا.

وقد تلقّى كل من حوكم معاملة شديدة القسوة. ولذا ففى الحادى والعشرين من مايو وفى سكوبى عاصمة مقدونيا حكم على خمسة أشخاص بالسجن لمدد تتراوح بين سبعة وثلاثة عشر عامًا لتشكيلهم منظمة غير قانونية هى حزب العمل القومى الذى كان هدفه ضم المناطق اليوغوسلافية المأهولة بالألبان إلى ألبانيا.

وكان ثلاثة من بين هؤلاء الخمسة عمالاً، والآخران: أحدهما مدرس والآخر مقاول، وكان جميعهم عدا واحداً فى منتصف العقد الثالث من العمر.

وفى الثالث من أغسطس تمت محاكمة مجموعة من أحد عشر شخص فى برشتينا عاصمة الإقليم. وكانت تهمتهم هى تنظيم المظاهرات فى عدد من قرى الإقليم ورفع متراس وتجريد سيارة للشرطة من الأسلحة. وقد استسلموا بعد مطاردة بالأسلحة دامت يومًا فى الغابات، وتلقوا أحكامًا بالسجن لمدد تتراوح ما بين عام وثلاثة عشر عامًا. وكان من بينهم خمس فلاحين وتلميذين من تلاميذ المدارس الثانوية وعاملين وعاطلين.

وفى الثالث من أغسطس تلقى عشرة من تلاميذ المدارس الثانوية أحكامًا بالسجن لمدد تتراوح بين أربع وثمانى سنوات لتنظيم المظاهرات المنادية بشعار "نريد جمهورية!» و«تحيا جمهورية كوسوفو الاشتراكية»، وكان أحد هؤلاء الطلاب وهو فى الثمانية عشر من عمره ينتمى لإحدى القرى الواقعة بمنطقة ليليان (التى تعتبر مصدراً هامًا من مصادر الثورة بين طلاب المدارس الثانوية، بل والمدارس الابتدائية أيضًا)، وقد اتهم هذا الطالب كذلك بكتابة هذه الشعارات على سبورة حجرة الدرس ورشق سيارة للشرطة بالحجارة. وقد تلقى حكمًا بالسجن لخمس سنوات.

وفى الحادى والثلاثين من أغسطس حكم على ثلاثة بالسجن لمدة سنتين وأربع وست سنوات لكل منهم لكتابتهم الشعارات التالية: "هبوا أيها الأخوة الألبان ! فلتسقط الماركسية اليوغوسلافية ولتحيا جمهورية كوسوفو!" وذلك على جدران ثمانية منازل ومحطة كهرباء فرعية. هذه هى الصورة التى تكررت خلال أشهر الصيف فى محاكم الإقليم رغم الفروق الفردية بين مختلف الحالات.

وقد طُرد معظم الذين تم وصمهم بالتورط فى أى من أحداث الربيع الماضى من مدارسهم وجامعاتهم وأعمالهم.

وقد تسببت الأحكام بالسجن والطرد إلى عواقب وخيمة فى منطقة مثل كوسوفو (التى يعانى معظم سكانها من البطالة) حيث يعول ذوو المرتبات أسراً كبيرة العدد.

والأكثر سوءاً أن الأسر التى فقدت عائليها قد مُنعت على نحو قاس من تلقى أى عون وقد أدى اليأس بالسلطات إلى إعلانها مؤخراً عن إجراء (مشكوك فى شرعيته) يجعل من الآباء مسئولين عن سلوك أبناءهم، وقدمت أولى الشكاوى من هذا النوع إلى النائب العام.

ولقد استقرت الدولة اليوغوسلافية تماماً على سياسة العقوبة التحذيرية رغم أنه من المفهوم تماماً (والمكرر على الملأ فى واقع الأمر) أن الأحداث تتطلب استجابة سياسية تنطوى على كثير من نقد الذات تقوم به القيادة السياسية على جميع المستويات. وقد قال محمد مالكى وهو بارتيزانى قديم، وكان حتى وقت قريب رئيساً لجمعية المحاربين القدماء ويعمل حالياً رئيساً للشرطة : "يجب علينا قبل كل شيء أن نكسب المعركة من أجل أبنائنا". وقد أعلن ميتيا ريبيسيك رئيس الشعبة السلوفينية للتحالف الشيوعى أنه ضد النظام "القانونى / الإدارى الذى يقضى على شباب الثامنة عشرة بالسجن المؤيد بدلاً من محاولة التأثير عليهم بطرق مختلفة يكون فى طليعتها التأثير التعليمى".

وستستغرق الجراح التى سببها القمع فى جسد المجتمع الألبانى سنوات حتى تبرأ، حيث اتسعت هوة الشك والعداوة بين السلاف (من العنصر الصربى غالباً) وبين سكان المنطقة من الألبان. وقد غادر الإقليم منذ اندلاع المظاهرات ما يزيد على أربعة آلاف شخص من أصل صربى أو تقدموا بطلب للرحيل عنه. وأما السكان الألبان فقد تعرضوا لحملات عدائية من جانب كثير من صحف بلجراد على نحو يحمل كل أمارات العنصرية الصربية التقليدية المعادية للألبان.

ولا شك فى أن الهدف من سياسة القمع المكثف هو أن سحق أى معارضة فعلية أو محتملة لعقد من الزمن أو نحوه لكسب وقت يمكن من خلاله تناول مشكلات اقتصادية أكثر حدة تواجه الإقليم، ولكن هذه السياسة تمثل هروباً غير مسئول من الحقيقة: فبصرف النظر عن كونه حلاً مؤقتاً يهدف إلى الاستقرار فإنه يبذر بذور تهديد مستقبلى أكثر خطورة على سلامة وأمن يوغوسلافيا من الداخل.

وقد طُرد ما يربوا على ستمائة شخص من الحزب بجانب الإجراءات القضائية الانتقامية، وما زالت عملية "التمييز السياسى" مستمـرة. وقـد أُقيل كـل مـن محمود باكالى رئيس حزب *الإقليم* ودوسان ريستيتش رئيس *الجمعية الوطنية* ومصطفى سيف الدين وزير الخارجية وأمير يوكو وزير الثقافة والتعليم، وجازمند رايمى رئيس الجامعة، وشعبان حسينى رئيس تليفزيون كوسوڤو، وعلى هادرى مدير معهد كوسوڤو وأحد المؤرخين البارزين. ومن المدهش أن أغلب المذكورين عاليه لم يطردوا من الحزب، وتتناقض هذه المعاملة اللينة تماماً مع أحكام السجن القاسية التى تلقاها الشباب.

ورغم أن عدد الذين تأثروا بعملية التطهير يقل كثيراً عن عدد من تأثروا بها فى كل من كرواتيا وصربيا عامى ١٩٧١ - ١٩٧٢ (خاصة فى كرواتيا عقب فورة النشاط الوطنى) فإن ذلك قد يكون مسألة وقت فحسب.

ولكن تحليل الأحداث ولو سطحيًا سيظهر أن الشعار الأساسى المرفوع بالمظاهرات "جمهورية لكوسوڤو" يلقى تأييداً واسع الانتشار ليس فى الأوساط الشعبية فحسب، وإنما بين كوادر الحزب والدولة كذلك خاصة بناء على القاعدة القائلة بأن : هناك وحدة فى الصفوف الألبانية فى مواجهة سياسية اليد الحديدية للحكومة الفيدرالية.

وللمطلب *الألبانى* من يوغوسلاڤيا بقيام جمهوريتهم جذور فى صحوة إحساس قوى بالكبرياء الوطنى الذى كان ينكره اليوغوسلاڤ حتى وقت قريب رغم تسامحهم بشأنه لدى قوميات يوغوسلاڤية أخرى. ويعدُّ انفجار الربيع بأشكال شتى ناتجاً لهذا التأخير الكامل للمساواة فى الحقوق بين القوميات. ويرى الألبان أن حكم الإقليم وتركيبته العرقية سببان كافيان لتغير وضع كوسوڤو من إقليم إلى جمهورية.

ولكن الدستور اليوغوسلاڤى لا يسمح للأقليات القومية بإنشاء جمهوريات مهما كان حجم أى من هذه الأقليات، ويعتبر الألبان حسب التعريف أقلية قومية. ويقضى الدستور كذلك بوجوب اندماج الأقاليم فى جمهوريات فكوسوڤو هو أحد أقاليم جمهورية صربيا.

ويجد الألبان صعوبة كبيرة فى قبول الوصاية الصربية عليهم اسميًا. وذلك راجع إلى الصراع التاريخى بين الألبان والصرب أثناء تكوين جمهوريتهم، وهو صراع

استطاعت الثورة تجاوزه جزئيًا. ووصاية صربيا على الألبان وصاية اسمية حقًا لأن دستور ١٩٧٤ يمنح الإقليمين اليوغوسلافيين نفس الحقوق والمسئوليات التى تتمتع بها الجمهوريات. فكوسوفو مثله مثل باقى الوحدات الفيدرالية الأخرى له نظام حزبى وجمعية وطنية ودستور ومحكمة عليا وشرطة وعلم ورموز أخرى تدل على وجود دولة؛ مثل الجامعة وأكاديمية الفنون والعلوم والمصارف... الخ. وقد زعم كلا الطرفين أن التغيير المرجو حدوثه لن يؤدى إلا إلى فارق طفيف.

فإذا افترضنا من جهة أن الأقاليم والجمهوريات على قدم المساواة فعليًا، وأن الجمهوريات وليست الأقاليم حسب تفسير واحد على الأقل للدستور اليوغوسلافى، لها الحق فى الانفصال عن الاتحاد، أوليست المطالبة بقيام جمهورية فى حد ذاتها تعد طلبًا للانفصال؟ أوليس ذلك أيضًا هو الخطوة الأولى تجاه تفكك الدولة متعددة القوميات بأكملها، وهو شىء سيؤدى حتمًا بسبب اختلاط توزيع الأعراق إلى حرب أهلية؟ ومن جهة أخرى، فإن حجم الأقلية الألبانية من ناحية علاقتها بالقوميات اليوغوسلافية الأخرى وعلاقتها بألبانيا نفسها (الذى يصل تعداد سكانها إلى حوالى مليونين ونصف المليون) يجعلها مختلفة اختلافًا نوعيًا عن أية أقلية بيوغوسلافيا، وربما بأوروبا بأسرها. وانطلاقًا من الاعتراف بهذه الحقيقة، فقد تم منحه الحكم الذاتى، وأصبح وحدة فيدرالية على قدم المساواة مع الوحدات الأخرى.

ولكن يبدو أن هذا الحل الوسط لم يفلح حيث أن هناك قناعة واسعة النطاق فى أوساط السكان الألبان بأنه ليس هناك شئ سوى الجمهورية يمكنه أن يضمن لهم المساواة بالقوميات اليوغوسلافية الأخرى. فإذا أردنا تخمين إمكانية ألا تؤدى مثل هذه الخطوة فى المستقبل إلى الانفصال، فإن ذلك التخمين لن يكون كافيًا كاستجابة لهذه القناعة لاسيما وأن القليل من شعارات التحرير الوحدوى قد ظهرت من خلال المظاهرات.

ويمكننا تفهم الوطنية الألبانية تمامًا عند دراسة الوضع الاقتصادى لكوسوفو، وحجم الفجوة التى تفصله عن الجمهوريات الأخرى وإقليم فوفودينا. فكوسوفو متخلف كثيرًا عن الجمهوريات الأخرى، وتتسع هذه الفجوة باطّراد، فمعدل المواليد به، وهو من أعلى المعدلات بأوروبا، هو أحد أسباب هذا التخلف، ولكنه ليس السبب الوحيد ولا الأساسى. ونستطيع أن نحّدد أسبابًا أكثر عمقًا فى تاريخ ما بعد الحرب

(صنِّفت كوسوفو ضمن الأقاليم المتخلفة، ولذا فقد أعطي منحاً إضافية بعد كثير من التأخير). وبعض هذه الأسباب يكمن في الاقتصاد اليوغوسلافي، (فقد أدى نظام شيوعية السوق إلى تفاقم مظاهر عدم العدالة بين الأقاليم)، وتكمن أسباب أخرى في المحيط الدولي الذي ينبغي عليه العمل في إطاره (السعر المرتفع للتصنيع الذي تقتضيه الإمبريالية).

وتجد الأيديولوجية المتبعة لدى حزب العمل الحاكم بألبانيا الذي يركز على مبدأ المساواة، جمهوراً طبيعياً لها في أوساط الفقراء والعاطلين، وذوي الأجور الضئيلة. وتواجه العديد من المناطق اليوغوسلافية العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعانيها كوسوفو، ولكن هذه المشكلات أكثر وضوحاً في حالة كوسوفو لأنه أشد فقراً ورجعية. ولقد فشلت الحكومة الفيدرالية كثيراً في اتخاذ إجراءات مناسبة لتناول كوسوفو كحالة خاصة من حالات التخلف. وقد يكون تحويل كوسوفو إلى جمهورية شرطاً ضرورياً لتناول مشكلاته الاقتصادية.

ومن غريب المفارقات أن البنية التحتية الصناعية لكوسوفو أحدث من نظيراتها في بقية أنحاء البلاد، وأكثر حداثة حتى من البنية التحتية لسلوفينيا. ويرجع ذلك جزئياً إلى حداثتها النسبية وتركيزها الشديد. فمعظم احتياطيات يوغوسلافيا من الرصاص والزنك والنيكل، ونصف احتياطيها من الفحم يقبع تحت أرض كوسوفو وهي ثروة معدنية لا يستغلها إلا عمالقة الصناعة الحقيقيون، وأحد هؤلاء العمالقة هو مجمع تريبتشا الذي يعمل به ما يزيد على ١٩ ألف عامل.

والتصورات الموضوعة للخطة الخمسية هي تنويع القاعدة الصناعية له لخلق فروع عمل مكثفة (وحتى لو تم تنفيذ جميع الخطط فسيظل ١٠٠ ألف شخص بلا عمل عام ١٩٨٥). وعلى كوسوفو حتى يحصل على دخل أكبر أن يقوم بإنشاء المزيد من المصانع، وأن ينفق المزيد من الأموال على الزراعة التي تحتاج بدورها إلى ري مكثف بأراض تتميز عموماً بالخصوبة ولكنها تعاني من الجفاف. ومن المقرر أن يتلقى الإقليم من الآن وحتى عام ١٩٨٥ (١٤٠ ألف دينار) أي ما يزيد على ٢٠٠ ألف جنيه إسترليني، وهو مبلغ يعادل إجمالي ما تلقاه الإقليم على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. ولكن الإقليم قد تعلم درساً آخر من فشل الخطة الخمسية السابقة وهو أن المال وحده ليس كفيلاً بكسر الحلقة المفرغة التي يدور فيها التأخر الاقتصادي. ومن ثم فإن الخطة الحالية

تشتمل على التكامل المكثف بين صناعة كوسوفو ومشروعات الجمهوريات الأخرى، وإقليم ڤوڤودينا من خلال المشروعات الاقتصادية المشتركة واقتسام مخاطرها.

فإذا ما نحينا الاستثمارات الاقتصادية جانبًا فإن الاستجابة السياسية للدولة تجاه إقليمها الذى يعانى من الاضطراب ستكون مشروطة بطبيعة علاقتها بجمهورية ألبانيا. وقد زاد حجم التبادل التجارى سريعًا بعد استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٧١ ليصل إلى ١١٦ مليون دولار عام ١٩٨٠ وهو أربع أضعاف الرقم الذى وصلت إليه عام ١٩٧٨

وبدأ البلدان تبادلاً ثقافيًا كبيرًا خاصة بعد عام ١٩٧٨ وهو العام الذى شهد قطع العلاقات نهائيًا بين ألبانيا والصين. وعاد المسرح وفرق الموسيقى الشعبية إلى التنقل بين كلا البلدين، وقام أساتذة من تيرانا بإلقاء محاضرات فى جامعة برشتينا، وقام اليوغوسلاف بنشر الأدب الألبانى الحديث (من ألبانيا نفسها) باللغة الألبانية وبلغات يوغوسلافية أخرى، وقد اشتملت مناهج الدراسة بكوسوفو على بعض من هذا الأدب، وتم فى عام ١٩٧٨ الاحتفال المشترك بالذكرى المئوية لتأسيس رابطة برزرين وهى نقطة التحول التاريخية لنهضة ألبانيا القومية بالقرن التاسع عشر.

وقد كان لهذه المناسبة مغزى عظيمًا لزيادة الدفء فى العلاقات بين الجارتين. وقد أخذ الجانب اليوغوسلافى زمام المبادرة. وبالرغم من ترحيب حكومة ألبانيا بزائريها من إقليم كوسوفو إلا أنها لم تسمح لرعاياها بالسفر غير الرسمى ليوغوسلافيا أو لليوغوسلاف غير الألبان بالتنقل فى ألبانيا. ولكن بلجراد سدّت آذانها لفترة طويلة عن الدعاية الثائرة لمناهضى التطور الآتية من تيرانا والتى تمتلك أقوى مندوبيها فى أوروبا والتى يتم استقبال إرسالها التليفزيونى فى ٦٠٪ من أراضى كوسوفو.

وقد شعر حزب العمل الألبانى أن هذا التعاون المتزايد يجب ألا يلهيه عن واجبه فى شن حرب مذهبية دفاعًا عن الماركسية اللينينية ضد حركة التعديليين *. ومن أسباب ذلك أن اليوغوسلاف يشنون حربهم المذهبية ضد المواقع الألبانية حتى وإن لم يصرحوا بذلك. وقد كان اليوغوسلاف وخاصة ألبان كوسوفو يأملون فى أن تعمل العلاقات الحسنة بين البلدين على أن تكون لهم كلمة مسموعة بألبانيا خاصة بعد رحيل

* التعديلية : هى حركة فى الاشتراكية الماركسية الثورية تؤيد الأخذ بروح التطور.

هوكسا بينما خشى الألبان من أن تصير الروابط الوثيقة ذات أثر مدمر على مفهوم حزب العمل الألبانى بالنسبة لطريق الألبان إلى الشيوعية. ورغم عدم وجود دليل على أن تيرانا كانت هى العقل المدبر لأحداث كوسوڤو الأخيرة، إلا أنها قامت وللمرة الأولى بمساندة صريحة لمطلب ألبان كوسوڤو بقيام جمهورية لهم وهو الشعار الذى رفعه المتظاهرون فى مظاهرات الربيع الماضى.

وقد سمى اليوغوسلاڤ من جانبهم هذا المطلب "غير دستورى" و"تحريرى وحدوى" و"ثورى مضاد" ويتعرض من يقبض عليه وهو يكتبه على الملأ لعقوبة بالحبس مدتها عامين. وينطوى هذا المناخ الجديد على خطر انتكاس التقدم الحقيقى الذى تم إحرازه فى العقد الماضى: فالمناهج الدراسية تعاد كتابتها مجدداً لحذف الأدب الألبانى الأصل، وتتم إعادة صياغة التاريخ الذى يدرس بمدارس كوسوڤو، وكل ذلك تحت مسمى محاربة "الرومانسية الوطنية".

وكان أحد عواقب تلك الإجراءات أن العديد من المدارس والكليات الجامعية قد بدأت العام الدراسى بدون ما يكفى من الكتب وبدون عدد كاف من المدرسين.

ومن الصعب أن نضع خطاً فاصلاً بين إثبات الوطنية والوطنية والخلط بين الاثنين بالنسبة لبلد كيوغوسلاڤيا أمر فى منتهى الخطورة.

وكان من العواقب المتناقضة لأحداث القمع الأخيرة بكوسوڤو أن أصبح كوسوڤو على خريطة يوغوسلاڤيا. وأصبح رجل الشارع اليوغوسلاڤى لأول مرة على علم بماضى كوسوڤو وحاضره. وذُكرت البلاد بأكملها أن يوغوسلاڤيا ليست بلداً ليوغوسلاڤ الجنوب فحسب، وإنما هى وطن لعدد من جنسيات البلقان المختلفة.

وصلت أنباء للتو عن مظاهرة (نوفمبر عام ١٩٨١) قام بها ألف شخص فى برشتينا عاصمة الإقليم احتفالاً بالذكرى الأولى لاضطرابات الحادى والعشرين من مارس ١٩٨١ . وقد قامت قوات الشرطة عشية الاحتفال باعتقال الطلاب فى مدينة ڤيتينا وإغلاق عدد من المدارس والمحال بالعاصمة وقطع الاتصالات الهاتفية بينها وبين باقى أنحاء كوسوڤو وذلك للتوكيد على الاضطراب المستمر فى أوساط السكان الألبان. وقد أشار مهميت مالكى وزير خارجية الإقليم بالفعل فى الثالث من فبراير عام ١٩٨٢ إلى العديد من "التعقيدات" المتعلقة "بالموقف الأمنى" وإلى عدد من المؤشرات بأن "النشاط العدائى" كان فى ازدياد. وقد زعم كذلك أن الشرطة لم تكتشف ما لا يقل عن

ثلاثة وثلاثين جماعة غير قانونية تصف مجموعة كوسوفو الماركسية اللينية والحزب الشيوعي الماركسي اللينيني الألباني بأنها جوفاء. وقد بدا أن سمة الدعاية الرسمية، التي بدأت في الشهور الأخيرة، توحي بأن الوطنية الألبانية، التي كانت تشوبها الأيديولوجية المميزة لنظام تيرانا، مازال لها رنين قوي في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية بالإقليم.

(مارس ١٩٨٢)

(ب) المطلب الذى تقدم به الطلاب بالعفو العام عن الألبان

قام أكثر من ثلاثمائة طالب من جمهوريات يوغوسلافيا المختلفة فى أكتوبر من عام ١٩٨١ بتوقيع طلب بالعفو السياسى العام عن المعتقلين عقب أحداث الربيع. وقد كانت هذه التطورات ذات أهمية كبيرة لأنها أول عمل من نوعه يتفق عليه الطلاب اليوغوسلاف سويًا لمؤازرة زملائهم ومواطنيهم بكوسوفو.

بلجراد - زغرب - لوبليانا

أكتوبر ١٩٨١

إلى :

رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية

رئاسة جمهورية صربيا الاشتراكية

رئاسة إقليم كوسوفو الاشتراكى المستقل

نعرض على سيادتكم مبادرة لإعادة دراسة السياسة القضائية بإقليم كوسوفو فيما يختص بالمحاكمات الجارية ضد المشاركين فى المظاهرات، وضد الأشخاص الذين عبروا بطرق أخرى عن مواقفهم السياسية بكوسوفو، وذلك فى أشهر مارس وأبريل ومايو من عام ١٩٨١ . وأسباب هذه المبادرة ما يلى:

١ - ينطوى عدد كبير من الحالات على اتهامات سياسية ليس للمحاكم من حيث المبدأ سلطة قضائية عليها.

٢ - كبر عدد من صدرت ضدهم أحكام بالمرحلة الأولى (٢٢٢ شخصًا حتى الآن) وغرابة هذه الأحكام (بين عام وخمسة عشر عامًا) مما يشير إلى عشوائية قانونية واضحة فى تناول اهتمامات سياسية آنية، مما يضع مبدأ استقلال القضاء موضع الشك.

٣ - وقد كانت حماية الحقوق السياسية للمتهمين، ومن ثم، عدم قابلية العملية القضائية للتجزئة، موضع تساؤل فى غالبية الحالات، وذلك بسبب عقد محاكمات

جماعية وليست فردية والقصر الشديد لزمن تلك المحاكمات، وأن الاتهامات كانت ثابتة على المتهمين فى كل الحالات، والغياب الكامل للمعلومات المقدمة إلى عامة الشعب فى خضم الإجراءات القضائية.

٤ - التوجه العنصرى الواضح فى الإجراءات الجنائية الموجهة فى أساسها ضد الشباب ذوى الهوية الألبانية، وبشكل أساسى إلى تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات. ويخلق ذلك موقفًا يضع مسئولية سياسية وعقوبات كبيرة محددة على وجه الخصوص فى أيدى من لهم أقل قدر من السلطة السياسية أو الحصانة الدستورية.

وتنطوى الأحوال التى يستخدم فيها الوضع القومى - الاقتصادى كمدخل إلى السلطة الاشتراكية والثروة وازدياد اشتراكية الدولة على المستويين الاجتماعى والسياسى، على انحرافات بين القوميين وأكثرها بين القيادات المسئولة بالرابطة الشيوعية، ولذا فمن المثير للدهشة وجود اختلاف نوعى بين العقوبات التى تم توقيعها من ناحية على قادة الرابطة الشيوعية بكوسوفو وبين العقوبات التى تم توقيعها على الشباب الذين نشأوا فى مثل هذا المناخ متشربين فكرة الحرية الوطنية التى لا يمكن اعتبارها أعلى أشكال الحرية أو الشكل الوحيد لها رغم كونها شرطًا أساسيًا للحرية الإنسانية. ومن المشكوك فيه أن مثل هذه الإجراءات القضائية قد تخدم أغراض العقوبة الموضوعة على نحو قانونى بأى شكل من الأشكال.

ونحن إذ نقول ذلك فإننا لا نزعم قطعًا بأنه تنبغى محاكمة القيادة السابقة للإقليم، ولكن ينبغى تناول المسألة من جذورها الاجتماعية / الاقتصادية وحلها بوسائل ديمقراطية. ونحن نأمل قبول اقتراحنا بهذه المبادرة اهتماماً بتأمين حقوق الإنسان كذلك، وتأسيس علاقات ديمقراطية فى إطار المجتمع اليوغوسلافى.

الموقعون أدناه طلاب:

جامعة بلجراد

جامعة زغرب

جامعة لوبليانا

الفصل الثانى

كوسوڤو بين يوغوسلاڤيا وألبانيا

اندلعت فى الثانى من أبريل من عام ١٩٨١ مظاهرات ضخمة فى إقليم كوسوڤو الاشتراكى المستقل ذاتى الحكم وهو أحد أقاليم يوغوسلاڤيا تقطنه أغلبية ألبانية بتحويل كوسوڤو إلى جمهورية فى إطار الاتحاد اليوغوسلاڤى. وبنهاية اليوم التالى للمظاهرات دخل الجيش إلى الإقليم بالدبابات حاملات المشاة المدرعة لتطبيق قانون الطوارئ، وهذه هى المرة الأولى التى يحدث فيها ذلك فى البلاد منذ عام ١٩٤٥ . وقد أعلن زعماء الحزب أنهم كانوا يجابهون الثورة المضادة، ولكنهم لم يقدموا أى دليل على أن أبناء كوسوڤو كانوا يطالبون بعودة الرأسمالية فى أفقر أقاليم يوغوسلاڤيا المنكوب بأدنى مستويات المعيشة، وأعلى معدلات البطالة. ولم يشارك فى المظاهرات بقايا من أعضاء النظام القديم الذى عادت إليه الحياة فجأةً مع اقتراب ذكرى وفاة تيتو. لقد كان الأمر على العكس من ذلك، فقد كان معظم المتظاهرين صغاراً للغاية، وكان العديد منهم مازال فى المرحلة الثانوية، وكان بعضهم فى المرحلة الابتدائية.

لقد بدأت الأزمة فى الحادى عشر من مارس عندما احتج الطلاب على سوء الأحوال المعيشية فى دور الشباب الجامعية فى برشتينا عاصمة الإقليم. وتبع ذلك مناقشات مع إدارة الجامعة حيث قام الطلاب بعرض الكثير من المساوئ المتصلة بحالة إقليمهم من معدلات بطالة وفقر مرتفعة وتأخر وفوارق طبقية وهلم جرا، وقدموا مطلبهم بقيام جمهورية لكوسوڤو (١)، ثم قاموا بعد ذلك بمسيرة تجاه مقر الحزب بوسط المدينة، ولكن قوات الشرطة قامت بفض هذه المظاهرة بسهولة نسبية. وربما كان الأمر قد انتهى عند ذلك الحد إن لم تكن المدينة على أعتاب الاحتفال بعيد ميلاد تيتو رسمياً فى الثالث والعشرين من مارس، ولم يكن زعماء الحزب يتطلعون بنفاد صبر إلى مرور هذه المناسبة بلا اضطرابات، حيث كانوا متخوفين من احتمال عودة الإخلال بالنظام فيما يتعلق بموقع كوسوڤو من الاتحاد الفيدرالى فى جوٍ من

القلق الذى يشوب السنة الأولى بعد وفاة تيتو. ولذا فقد أصدروا أوامرهم للشرطة قبيل الاحتفالات بمحاصرة جميع من يمكنهم إثارة الشعب بما فى ذلك زعماء الطلاب. ولكن النتيجة جاءت على العكس مما قصدوا تمامًا، فقد قام طلاب وآخرون بالتجمهر فى الثالث والعشرين من مارس فى الشوارع سائرين إلى الميدان الرئيسى بالمدينة رافعين لافتات تطالب بإطلاق سراح زملائهم شاجبين الوضع المتدنى لكوسوفو، ومطالبين بقيام جمهورية. وقد تصرفت قوات الشرطة بوحشية شديدة لتلقّيها أوامر بمنع دخول هؤلاء إلى الميدان، ولعدم استعدادها بأى حال من الأحوال للتعامل مع حشد بهذا الحجم، فاستخدمت الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، وأطلقت الأعيرة النارية، وتلى ذلك إلقاء القبض على الكثيرين. وانتشرت المظاهرات بطول الإقليم وعرضه بحلول الثانى من أبريل فى هيئة انفجار للغضب الشعبى المستكن منذ نهاية الحرب.

وتتفق العديد من التقارير الواردة من عدة مصادر على أن المطلب الأساسى فى كل مكان كان تحويل إقليم كوسوفو إلى جمهورية. وقد كانت حكومة الإقليم حريصة فى بداية الأمر على التعامل مع هذه الاضطرابات بدون اللجوء للعون الخارجى، ولذا فقد فرضت تعتيمًا إخباريًا مما جعل الأمور أكثر سوءًا، وأدى إلى تداول واسع النطاق لشائعات مثل: "كانت برشتينا تحترق" مما عكس الرهبة واسعة الانتشار من عودة عهد رانكوفيتش (٢). وقد استغاث الحزب ببلجراد بحلول الثانى من أبريل لمساعدته فى مواجهة ما كان يرقى إلى مستوى الثورة الشعبية، ووضع الإقليم فى الثالث من أبريل فى ظل قانون الطوارئ. وتم الدفع بقوات أمن إضافية إلى الإقليم حيث أرسلت قوات مدرعة ووحدات للشرطة تم تجميعها من الجمهوريات الأخرى، وإقليم فوفودينا (كل حسب زيِّه الخاص) وفوق كل ذلك أرسلت كتائب تابعة للقوات المسلحة اليوغوسلافية، ولأول مرة تظهر الهيئة البرلمانية الفيدرالية فى الصورة، وذلك لإعادة ترسيخ النظام. وعندما فرغ الجميع من أعمالهم أعلن ناقوس الموت، حسب الأرقام الرسمية، اثنا عشر قتيلاً، ومائة وخمسين جريح، وأما الأرقام الفعلية فتفوق ذلك كثيرًا على وجه التأكيد، وربما وصل عدد القتلى إلى ثلاثمائة مما يوحى بأن الجيش على وجه الخصوص قد أطلقت يده ليفعل ما يحلو له لسحق الاضطرابات.

وتم رفع قانون الطوارئ بعد ذلك بشهرين، ولكن قوات الأمن الإضافية بقيت معسكرة خارج المدن الرئيسية، وما زالت هناك للآن. ومهدت مصادمات مارس وأبريل ومايو الطريق تدريجيًا للمقاومة السلبية. ولم تعد الأمور لطبيعتها أبدًا حتى بعد القبض على المئات، وصدور الأحكام بالسجن (٣) لفترات طويلة على المتهمين، وبعد اكتشاف وحل خمس وخمسين مجموعة غير قانونية تنتمى لتنظيمات مختلفة.

وقد تدنّت معدلات الإنتاج الصناعى، ويرجع ذلك دون الأزمة الاقتصادية إلى عمليات التطهير المنظمة التى حدثت فى الحزب والدولة وإلى الشعور العام بالمرارة الغاضبة عقب القضاء على الاضطرابات.

أبعاد المشكلة

تتألف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية من ست جمهوريات اشتراكية هى: (البوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا والجبل الأسود وصربيا وسلوفينيا) وإقليمين اشتراكيين يتمتعان بالحكم الذاتى هما : (كوسوفو وفوفودينا). ويتبع الإقليمان رسميًا جمهورية صربيا. أما فوفودينا فهى شديدة الاختلاط من الناحية العرقية، وأما كوسوفو فيسودها العرق الألبانى. وتحدد العناصر الهيكلية المسألة القومية بيوغوسلافيا:

١ – البلاد عبارة عن دولة متعددة القوميات تزعم إحدى قومياتها أغلبيتها. فإذا أخذنا الرقم ٦٠٠ ألف كأدنى علامة على الطريق (وهو الحجم التقريبى لمجموعة المنتمين إلى الجبل الأسود) فسيتبقى أمامنا سبع قوميات رئيسية إحداها، وهم الألبان، غير سلافية. وليس للبلاد لغة واحدة. ورغم أن عددًا ضخمًا من السكان (ما يزيد على ٧٠٪) يتحدث اللغة الصربوكرواتية إلا أنها تقع فى شعبتين رئيسيتين تختلفان من حيث النطق والهجاء مما يجعل التواصل العام عن طريقها ساحة للجدل القومى حتى فى الأوساط الصربوكرواتية.

٢ – لا تقع كل قومية فى منطقة جغرافية تميزها عن غيرها من القوميات وإنما هناك خليط من الجمهوريات الست والإقليمين مما يعطى كل وحدة فيدرالية طابعها متعدد القوميات. وتختلف درجة التباين العرقى ولكن وجود هذه الأقليات

دائمًا ما يصيح مذكرًا إيانا بالاعتماد المتبادل للوحدات المؤلفــة ليوغوسلافيا على بعضها البعض.

٣ - والقوميات اليوغوسلافية منفصلة تاريخيًا، ولذا فإن الخريطة العرقيــة الحالية بكثير من الحدود التاريخية تعمل على تعقيد (أو زيادة) الانتماءات القومية. وتتضح قوة الحدود التاريخية بالمقارنة بالحدود العرقية في وجود كل من البوسنة والهرسك وڤوڤودينا رغم أن هاتين المنطقتين تقطنهما أعـداد كبيرة من السكان الصرب عند الحدود مع صربيا، وأعداد من السكان الكروات عند الحدود مع كرواتيا، وهلم جرا.

٤ - وأخيرًا، فإن التكوين المتأخر نسبيًا للدولة اليوغوسلافية بعد وصول مكوناتها العرقية لمرحلة نمو الوعي القومي وليس قبل ذلك، قد غرس في الدولة انقساماً، وأحيانًا تضارباً في المصالح بين يوغوسلافيا ككل وبين قومياتها كل على حدة.

يقطن الألبان بيوغوسلافيا منطقة متماسكة ومتواصلة عرقيًا تشمل كوسوڤو (٤) (حيث يعيش ثلاثة أرباع الألبان) وغرب مقدونيا وجنوب الجبل الأسود. ويشكّــل الألبان ما يقرب من ثمانين بالمائة من مجموع السكان بكوسوڤو. ولذا فإن أي نقاش حول مسألة الرعايا الألبان بيوغوسلافيا تبدأ بمناقشة وضع كوسوڤو بالاتحاد الفيدرالي.

وكذلك فإن صافي حجم مجموعة العرق الألباني بالنسبة لكل قومية من القوميات اليوغوسلافية الأخرى وحجم السكان بألبانيا نفسها يجعل من العسير معاملة هذه المجموعة كأقلية قومية هكذا بهذه البساطة.

ولا يصلح كذلك في حالة كوسوڤو تطبيــق مفهــوم "الإقليــم ذاتي الحكــم" كشكل مــن أشكال الدولة، والـذي تم انتقــاؤه للمناطــق ذات الأعـراق المختلطة، وذلك لأن الغالبية العظمى من سكان كوسوڤو من الألبان. ولذا فـإن كوسوڤو مــن هذه الجهة تشبــه الجمهوريات الأخــرى (باستثنــاء البوسـنة والهــرسك) أكثــر مما تشبه ڤوڤودينا.

التكوين العرقى ليوغوسلاڤيا عام ١٩٨١ (بالآلاف)

	الصرب	الكروات	المسلمين (أ)	السلوڤينيين	الألبان	المقدونيين	اليوغسلاف (ب)	أبناء الجبل الأسود	المجريين
يوغوسلاڤيا	٨١٣٦	٤٤٢٨	٢٠٠٠	١٧٥٤	١٧٣١	١٣٤١	١٢١٦	٥٧٧	٤٢٧
البوسنة	١٣٢٠	٧٥٨	١٦٢٩	٣	٤	٢	٣٢٦	١٤	١
الجبل الأسود	٢٠	٨	٧٨	١	٣٧	١	٣١	٣٩٩	صفر
كرواتيا	٥٣٢	٣٤٥٤	٢٤	٢٥	٦	٥	٣٧٩	١٠	٢٥
مقدونيا	٤٥	٣	٣٩	١	٣٧٨	١٢٨١	١٤	٤	صفر
سلوڤينيا	٤٢	٥٧	١٣	١٧١٢	٢	٣	٢٦	٣	٩
صربيا (صرف)	٤٨٦١	٣١	١٥١	٨	٧٢	٢٩	٢٧١	٧٧	٥
ڤو ڤودينا	١١٠٧	١٠٩	٥	٣	٤	١٩	١٦٧	٤٣	٣٨٥
كوسوڤو	٢١٠	٨	٥٩	صفر	١٢٧٧	١	١	٢٧	صفر

(أ) تشير كلمة «المسلمين» كمجموعة قومية إلى سكان الجنوب السلاڤى الذين اعتنقوا الإسلام أثناء الحكم العثمانى .

(ب) «اليوغسلاف» من حيث الجنسية : إزدادت هذه المجموعة ٩٤٣ ألفا منذ عام ١٩٧١ .

المصدر : صحيفة NIN ، ٢٨ فبراير ١٩٨٢

ويفسر تخلّف الإقليم وفقره كثيراً من مشاعر السخط والغليان الثورى فى أوساط الألبان. فلم تحدث مثل هذه القلاقل بين سكان المناطق المأهولة بالمجريين فى شمال إقليم فوفودينا الأكثر تقدماً. وتعتبر كوسوفو كوحدة فيدرالية منطقة متخلفة من الناحية الاقتصادية، أما إذا ما قورنت بالوحدات الأخرى فتتسع الفجوة باضطراد. إن أكثر جمهوريات يوغوسلافيا تقدماً وهى سلوفينيا تفوق كوسوفو ستة أضعاف، فبنهاية الحرب، كان معدل تقدم سلوفينيا على كوسوفو ٣ : ١ وكان ينبغى أن ينمو الإقليم اقتصادياً حسب خطة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ بمعدل ١٠٪ أى أعلى من معدل نمو يوغوسلافيا ذاتها، ولكن كوسوفو عاد إلى الوراء بمعدل ١٠٪. وفى عام ١٩٧٥ كان دخل الفرد بكوسوفو ٣٣٪ حسب المتوسط اليوغوسلافى وانحدر بنهاية السنوات الخمس ليصل إلى ٢٩٪ فقط. وتعتبر كوسوفو حالة فريدة من نوعها بيوغوسلافيا هذه الأيام مهما كان الرقم الذى نأخذه فى اعتبارنا، فمعدل المواليد الذى يقترب من ٢٦ فى الألف يعدُّ من أعلى معدلات المواليد بأوروبا، ولذا، فإن أرقام "لكل نسمة" تعد أرقامًا مفزعة. ومعظم سكان كوسوفو من صغار السن (أكثر من نصفهم تحت العشرين ما زال ثلثهم بالتعليم) ويعوق توفير الخدمات الاجتماعية، والقليل منهم ذوى أجور (واحد بين كل عشرة)، وهو ما يفوق المعدل السائد بيوغوسلافيا (واحد بين كل خمسة). وكوسوفو هو أكثر مناطق يوغوسلافيا ازدحامًا بالسكان، وعلى ذلك فإن الضغط على الأرض شديد. ومن هنا كانت نسبة البطالة فى المدن أعلى منها فى أى مكان آخر، وهناك من بين جملة السكان البالغة مليونًا ونصف المليون ١٧٣ ألفًا فقط ذوى أجور، بينما يبحث ٧١ ألفًا عن وظائف، وهناك ٨٠ ألفًا يعملون خارج الإقليم، ومعدل البطالة فى كوسوفو يفوق ثلاثة أضعاف معدلها فى يوغوسلافيا ككل (٥)، ولكن ما يحدث هناك يتعدى الإطار الاقتصادى الخالص ويشير إلى مشكلة سياسية أكثر عمومًا بالنسبة للبلاد جمعاء. إن الرغبة الجامحة والثابتة للألبان فى جمهورية لهم. فى إطار يوغوسلافيا ورفض السلطات ببلجراد لمجرد المناقشة فى ذلك الأمر (واللجوء بدلاً من ذلك إلى إجراءات القمع المتطرفة) لهو مؤشر على وجود مقامرة يفوق خطرها مجرد إدخال تعديل بسيط على الدستور الحالى.

لقد أذاب دستور ١٩٧٤ الفرق السابق بين يوغوسلاف الجنوب وبين القوميات الأخرى. ويبدو ذلك أكثر ما يبدو فى حالة الإقليمين ذاتيى الحكم اللذَيْن أصبحا منذ عام ١٩٧٤ يتمتعان بالمساواة الفعلية مع الجمهوريات. ورغم بقاء الإقليمين كتابعين من

الناحية الرسمية لجمهورية صربيا إلا أن هذه التبعية قائمة على "الرضا" فالدستور يحظر تدخل الجمهورية في شئونهما ضد رغبة الجمعية الوطنية بكل من برشتينا ونوفى ساد. وزيادة على ذلك فإن وجودهما فى إطار جمهورية مشروط ببقائهما، فى إطار الاتحاد اليوغوسلافى: فالإقليمين وحدتين من الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية وشرعيتهما أصلية وليست ممنوحة لهم من قبل أى مركز فيدرالى، فشعبيهما يعتبران نفسيهما قد كسبا هذه الشرعية من خلال مشاركتهما فى الحرب الثورية.

ويلعب شعب كوسوفو فى الاتحاد الفيدرالى دوراً يضاهى دور أمم الجنوب السلافى الست (هذا إن لم يكن نفس الدور تماماً) وذلك بناء على الوضع الدستورى لكوسوفو، رغم أن هذا الشعب من الناحية الرسمية مجرد أقلية قومية أى جزء من أمة لها دولة مستقلة فى موقع ما من العالم وهنا يكمن الغموض الكبير. وللدولة اليوغوسلافية واللجان التنفيذية الدائمة للأحزاب تمثيلاً متساوياً بين الجمهوريات والأقاليم ، ويتناوب رؤساؤها رئاسة دولة يوغوسلافيا (ولذا) فإن رئيس دولة يوغوسلافيا للعام ٨٤ / ١٩٨٥ سيكون ألبانياً من كوسوفو. وترفع كوسوفو علمها الخاص (وهو نفس علم جمهورية ألبانيا الشعبية) فى جميع المناسبات القومية، ويتعلّم أبناؤها الذين يتحدثون لهجة الجيج المحلية، الفصحى الألبانية الجديدة (المتأثرة بشدة بلغة التُّسك) كما يتعلمها نظراؤهم فى جمهورية ألبانيا الشعبية (٦)، ولكن مطلباً واحداً ثابتًا ظهر على نحو متكرر منذ منتصف الستينيات بالإقليم (وسانده الألبان القاطنين خارج حدود كوسوفو بغربى مقدونيا وجنوبى الجبل الأسود) وهو حق الاعتراف بمساواة الألبان بالأمم السلافية فى شكل جمهورية لهم وما يترتب عليه من المشاركة الاختيارية لهذه الجمهورية فى أمم المجتمع اليوغوسلافى.

ويكمن الاختلاف الرئيسى بطبيعة الحال بين الألبان والسلاف فى أن الأمم السلافية متمركزة تماماً داخل الحدود اليوغوسلافية، بينما الألبان موزعون بينهم، فيعيش العديد من الألبان بيوغوسلافيا كما يعيشون بألبانيا (حوالى ٤٠٪ من إجمالى الألبان يعيشون بيوغوسلافيا). ومن ثم فإن القلاقل القومية بكوسوفو حيث يعيش معظم الألبان تثير طيف حركة التحرير الوحدوى لإعادة رسم الحدود وتوحيد القومية الألبانية. ومن الواضح أن المسألة الألبانية بيوغوسلافيا بطبيعتها تتعدى الإطار اليوغوسلافى البحت وتشمل فى طياتها مباشرة جمهورية ألبانيا الشعبية. وفى حديثه إلى الصحفيين

الأجانب بعد بضعة أيام من تنفيذ قانون الطوارئ قال ستان دولانك أحد الأعضاء السلوفينيين البارزين بالحزب اليوغوسلافى والذى يشغل حاليًا منصب سكرتير الاتحاد الفيدرالى للشئون الداخلية أن دولة يوغوسلافيا ليست لديها النية لتحويل كوسوفو إلى جمهورية حيث سيؤدى ذلك إلى خلق ألبانيا أخرى. وقد استشهد بالمثالين التعسين للكوريتين والألمانيتين عندما قال بأن وجود دولتين ألبانيتين سيكون خطرًا يهدد استقرار البلقان فى المستقبل.

ولكن المقارنات التى عقدها دولانك تخفى حقيقة هامة للغاية ألا وهى أنه فى حالة "الدولتين الألبانيتين" فإن الحدود الطبيعية لا تفصل بين نظامين اجتماعيين مختلفين أو متعاديين. ولذا فإن وجود المسألة القومية الألبانية يمكن فهمه فقط من خلال الثورة التى حدثت بكل من يوغوسلافيا وألبانيا فى الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٤٥ والتحول الناتج عنها، ولكن الرابطة المتميزة بين البلدين والتى ولدتها الثورة المشتركة قد انكسرت عندما طُردت يوغوسلافيا من الكتلة الشيوعية عام ١٩٤٨ . ولنا أن نزعم بأن الرابطة المزدوجة للتقارب والعزلة التى ربطت بين ألبانيا ويوغوسلافيا منذ عام ١٩٤١ . وفى فترة تكوينهما التى أعطت كلا البلدين ملامح شديدة الاختلاف تجد تفسيرًا لها فى فشل تكوين اتحاد فيدرالى شيوعى بالبلقان عقب الحرب العالمية الثانية، ومن ثم الالتزام بالحدود السابقة والسماح بفرض اتفاقية يالطا على دول البلقان. ولكن هذه الثورة الأولى بعد أكتوبر لم تحدث فى ساحة الحرب بين الطبقات، وإنما كانت هذه الثورة مثقلة بالحاجة إلى إنجاز مهام أولية معينة أورثها إياها النظام الاجتماعى السياسى السابق. فقد كانت تواجه بالتحديد المشكلات المتعلقة برابطة الدولة / القومية التى رسختها فى البلقان "الثورات" البرجوازية للعقود الأولى من هذا القرن. ومن هنا فمن اللازم لفهم مشكلة الألبان القومية أن نلخص الدور الذى لعبه كوسوفو فى تكوين دولة ألبانيا ودولة يوغوسلافيا.

ميراث البلقان

كوسوفو هى مهد المقاومة القومية الألبانية. ولتاريخ الحركات التى قادتها البرجوازية من أجل قيام دول مستقلة هنا أولوية على أمجاد العصور الوسطى للإمبراطوريات البائدة (٧)، ولقد لعب كوسوفو دورًا تنظيميًا محوريًا فى الكفاح القومى

الألبانى منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر انتهاء بإعلان الألبان للاستقلال عام ١٩١٢ . وكانت نقطة التحول التاريخية هى تكوين رابطة الدفاع عن حقوق الأمة الألبانية فى بريزرين عام ١٨٧٨، فكان ذلك علامة على وصول الأمة الألبانية لطور النضج السياسى، وأصبحت مدن كوسوڤو مراكزًا لمقاومة الحكم والقمع العثمانيين. ففى كوسوڤو أعلن الألبان لأول مرة عن تأييدهم لثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨، ونظّموا فيما بعد ثورة عامة عندما حنثت إدارة القسطنطينية الجديدة بوعدها بمنح القوميات الخاضعة للحكم العثمانى حكمًا ذاتيًا من الناحية الثقافية والإدارية. وقد نتج عن القمع الدموى تحول الكفاح القومى الألبانى تجاه الغرب أى إلى ألبانيا.

ولكن كوسوڤو بها أقلية صربية لها وزنها، وكانت فى الماضى مرتبطة بإمبراطورية الدوشان فى القرون الوسطى، فكانت أرضًا للصدام المباشر والمستمر بين القومية الألبانية والقومية الصربية منذ منتصف القرن التاسع عشر (٨). وكانت البرجوازية الصربية حريصة على تفادى السيادة الاقتصادية للنمسا والمجر والتى حدت من وصول صربيا إلى أسواق وسط أوروبا فبنت صربيا استقلالها على كسب منفذ بحرى إما على بحر إيجة عند سالونيكا عبر مقدونيا، وإما بشكل أكبر على البحر الأدرياتى عبر ألبانيا، وكان طريقها إلى كلتا الوجهتين يمر عبر أراضى كوسوڤو. وقد أخفت صربيا مطامعها الاقتصادية هذه خلف ادعاءاتها الخبيثة بإثارة ذكرى موقعة كوسوڤو وإحياء الإمبراطورية البائدة منذ ما يقرب من خمسة قرون مضت (٩). ولكن خطط صربيا كانت تعتمد على نيات جيرانها، فقد شهدت العقود الأخيرة من الحكم العثمانى بالبلقان منافسة كبيرة بين الدول الناشئة عن تفكك الإمبراطورية العثمانية على الأراضى التى سيتخلى عنها الباب العالى، وقامت حربين سريعتين من أجل ميراث البلقان، وكانت نتيجة ما سمى بحربَىْ البلقان هى عزل تركيا عن أوروبا تمامًا وشطر ألبانيا إلى نصفين تقريبًا وتقسيم مقدونيا بين صربيا وبلغاريا واليونان. وقد ظلت الحدود التى نتجت عن حروب البلقان لعامى ١٩١٢ و١٩١٣ باقية ومرت عليها حربان عالميتان وثورة اشتراكية.

وأدت الحرب على نحو فعلى إلى مضاعفة مساحة صربيا مما ضاعف عدد سكانها إلى ٥٠٪ وابتلعت جزءًا كبيرًا من كوسوڤو ومقدونيا، ولكنها طردت من شمال ألبانيا بناء على تصميم من النمسا على ذلك، ولذا فقد حرمت من الوصول إلى البحر.

وقد تضاعف عدد سكان جمهورية الجبل الأسود شقيقة صربيا، وزادت مساحتها إلى النصف بعد أن ابتلعت ما تبقى من كوسوفو وجنوبى ما يسمى الآن بجمهورية الجبل الأسود.

وكان لكلا الجمهوريتين فى بداية الأمر حدوداً مشتركة وهو من العوامل الهامة بالنسبة لتكوين يوغوسلافيا لاحقًا. وقد فشلت بلجراد فى الفوز لنفسها بميناء، ولكنها زعمت استعادتها "لصربيا القديمة" وهو ما يعد تعزيزًا غير محسوب للكبرياء القومى الذى خدمها جيدًا فى الحرب العالمية الأولى التى تلت ذلك بعام واحد (١٠).

وكان كسب يوغوسلافيا لمقاطعة بهذا الاتساع فى جنوبها رغم ذلك ذو أثر هام على مستقبلها طالما أن الحاجة المستمرة لقمع أى شعب شديد العداء قد دفعت بالقوة العسكرية إلى مقدمة الدولة الجديدة مما يضعف أكثر وأكثر من إمكانية الاتجاه الديمقراطى الواهى بالفعل.

وكان ما كسبته كل من صربيا والجبل الأسود هو ما خسرته ألبانيا. لقد تأخر الألبان والمقدونيون من جيران صربيا والجبل الأسود فى التوصل إلى الوعى القومى، ولذا فقد كان عليهما بدء كفاحهما للحصول على استقلالهما القومى ليس فى مواجهة إمبراطورية متفككة فحسب، وإنما أيضًا فى مواجهة جيران أكثر قوة حصلوا على استقلالهم القومى بالفعل. وكان خطر التقسيم الدائم بين هذين الكيانين المفترسين ذو أثر عميق على الكفاح القومى الألبانى فقد أدى إلى الإسراع فى عملية التنسيق الوطنى، ولكن ذلك كان حساب إخضاع جميع القضايا الأخرى لخدمة احتياجات البقاء القومى، وكان ذلك على وجه الخصوص متمثلاً فى تجميد كفاح الطبقات بالداخل فى هذا المنعطف الحاسم مما كان يعنى عدم تحرير الفلاحين الألبان من نظام "الشفلق" الكريه رغم حدوث ذلك من خلال الثورة المضادة للإقطاع فى بلاد مثل صربيا وبلغاريا مما أدى إلى قوةٍ والتحامٍ داخليين بهما. (١١).

وبناء على ذلك فقد قلت فرص الطبقة البرجوازية الألبانية الضعيفة التى كانت تبنى قيادتها السياسية عن طريق الإصلاح الزراعى فى خضم ظروف وصول البلاد إلى الاستقلال. ولكن هذا الاستقلال فى النهاية لم يكن نصرًا، ولكنه كان منحة من القوى الأوروبية لما تبقى من ألبانيا عام ١٩١٣ (١٢).

وما إن استقرت مسألة الحدود بألبانيا حتى انفجرت جميع متناقضاتها الداخلية مما أغرق البلاد فى الفوضى، وظل بقاؤها فى واقع الأمر سؤالاً بلا إجابة حتى قامت

الثورة عام ١٩٤٤ . والأكثر من ذلك أن الحدود الجديدة قد تم رسمُها على نحو كان له أثرًا مدمرًا على اقتصاد الدولة الجديدة. وقد قضت على آمالها خسارتها للسهل الخصيب بكوسوڤو وإعاقة وصولها إلى وادى نهر فاردار. وقد وجد الفلاحون الأشد فقرًا مستوى معيشتهم يزداد انحدارًا عندما عزلوا عن أسواق المدينة التقليدية.

وقد أصبحت ألبانيا، بعد استبعادها من منطقة الساحل الخلفية ومن ثم من البلقان ككل، بلدًا يعتمد على أية قوة تسيطر على منطقة الأدرياتى الأدنى. وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها كانت إيطاليا هى هذه القوة، وأصبحت ألبانيا بحلول عام ١٩٢٥ تابعًا اقتصاديًا لروما، وزعم فيكتور إيمانويل الثالث أنه ملك على ألبانيا.

وقد أكدت نتيجة الحرب العالمية الأولى مكاسب صربيا. ولذا فقد تمكنت بنهاية عام ١٩١٨ وفى الأسابيع التى سبقت نشأة يوغوسلاڤيا من احتلال الجبل الأسود التى فقدت مع سلالتها الحاكمة هويتها المستقلة (١٣) التى تمتعت بها لقرون وذلك عقب الاندماج الذى حدث مع نشأة يوغوسلاڤيا. واستأنفت صربيا مع هذا التوسع إحداث اندماج مع الدولة الوليدة "للصرب والكروات والسلوڤينيين" والتى قامت على أنقاض إمبراطورية هابسبرج الغابرة. وكانت المحصلة النهائية هى مملكة الصرب والكروات والسلوڤينيين والتى أكدت عليها معاهدات السلام التى أبرمتها القوى العظمى والتى قدر لها بعد ذلك بعشر سنوات (فى يناير من عام ١٩٢٩) أن تحمل اسم يوغوسلاڤيا.

ولكن الاسم النهائى للبلد الجديد بدون البلغار كان نوعًا من الخطأ فى التسمية. وقد ذهب الحلم فى توحيد جميع سلاف الجنوب أدراج الرياح بسبب المنافسة القديمة بين كل من صربيا وبلغاريا للسيطرة على وادى فاردار ومقدونيا، وهى منافسة وصلت إلى ذروتها فى حرب البلقان فى عام ١٩١٣، (مما جعل البلدين معسكرين متعاديين أثناء الحربين العالميتين)، ولذا فإن يوغوسلاڤيا، باستبعادها للبلغار وضمها لعدد كبير من الجيران غير السلاف (ما يزيد على نصف المليون من الألبان والمجريين)، كانت دولة سبقت بتشكيل اتحاد فيدرالى للبلقان دعا إليه اشتراكيو العالَمْين الثانى والثالث كحل أوحد وأكثر ملاءمة كحل للمشكلة القومية بالبلقان على الرغم من نشأتها عام ١٩١٨ على نحو مقتضب وشائه. ولكن المشكلة القائمة للتوحيد القومى للألبان والمقدونيين قد أصبحت عبئًا ثقيلاً على الثورة التى أطلقت الحرب العالمية الثانية العنان لها فى هذا الجزء من أوروبا.

الدولة مقابل الطبقة والأمة : ١٩١٨ - ١٩٤١

كانت نشأة يوغوسلافيا مع نهاية الحرب العالمية الأولى هى ذروة العديد من العمليات المتميزة والتى صعدتها الحرب وأعطت كل منها الدولة الجديدة هدية الميلاد الخاصة بها. وكان الأساس فى ذلك بطبيعة الحال هو رغبة الصرب وأهل الجبل الأسود والكروات والسلوفينيين فى تحرير أنفسهم من الحكم الأجنبى، أو الاتحاد مع مواطنيهم داخل حدود دولة واحدة أو كلا الأمرين معًا، ولذا فقد فرُّوا من التقسيم الذى لحق بجيرانهم فى الجنوب (١٤).

ولكن القوى الأوروبية العظمى المنتصرة فى الحرب ومعها المستفيد الأكبر وهى الولايات المتحدة الأمريكية كانت العامل المساعد الأكبر على ميلاد يوغوسلافيا (التى يمكن ولأسباب ذكرتها آنفًا أن توصف بالكاد كمخلوق (اصطناعى أفرزته معاهدات فرساى).

وكان همهم هو سد الطريق على الألمانى Drangnach Osten من خلال إقامة دولة سلافية كبيرة فى طريقها وهى دولة لن تسعى فى أعقاب ثورة أكتوبر إلى عون الشرق، وإنما إلى عون الغرب متمثلاً فى بريطانيا وفرنسا، وستقاتل بشراسة الدعوة الثورية للدولة السوفييتية الناشئة فى هذا الجزء المضطرب من أوروبا (١٥).

وفى ذات الوقت فإن حدود هذا الوافد أخيراً على خريطة السياسة الأوروبية، والذى شكله عاملان هما الرغبة القومية فى التوحد، والخطط الأجنبية، قد ضمت فى طياتها المكاسب التوسعية القديمة لصربيا والجبل الأسود المتمثلة فى كوسوفو ومقدونيا.

وعندما تكونت مملكة الصرب والكروات السلوفينيين، كانت صربيا هى العنصر الوحيد الذى يملك جيشًا ويحظى بالاعتراف الدولى، وهكذا كانت البرجوازية الصربية تسيطر على الدولة الجديدة منذ بداية الأمر. وخلال فترة ما بين الحربين قامت هذه المجموعة على وجه الخصوص من الطبقة اليوغوسلافية الحاكمة بحكم البلاد على أساس سياسة القمع الوطنى الشديد الوحشية والعنف لدرجة أنه فى غضون سنوات قليلة أصبحت الحياة السياسية الداخلية (مع الاستثناء الهام للحزب الشيوعى الذى اتهم بعد بداية انتخابية قوية بالوجود السرى) على هيئة أقطاب ذات أسس عرقية: فانحاز السلوفينيون للحزب الشعبى السلوفينى، وانحاز الكروات إلى حزب الفلاح الكرواتى، وانحاز مسلمو البوسنة إلى المنظمة اليوغوسلافية المسلمة. وأما فى كوسوفو

ومقدونيا فقد حلّت المنظمات الإرهابية محل الأحزاب السياسية حيث لم تكن هناك طبقة برجوازية تُدّعى الديمقراطية. ولم يحدث أن بقى نظام لتعدد الأحزاب إلا فى صربيا بسبب امتلاكها لزمام الأمور رغم أن الأحزاب الصغيرة كانت فى واقع الأمر ذيولاً لسياسة الراديكاليين الصرب الكبار.

وبعد عام ١٩٣٨ حكمت الدكتاتورية البلاد (وتم تعديل ذلك إلى حد ما بعد عام ١٩٣٥). وعندما انغمست البلاد فى خضم الحرب العالمية الثانية أصبح اسم يوغوسلافيا فى أبريل من عام ١٩٤١ يمثل بالنسبة للشعب أكثر قليلاً من مجرد مرادف لصربيا عظمى. ومن هنا أصبح قضية لا تستحق أن يدافع عنها أحد. ولم تكن نتيجة ذلك هى الهزيمة العسكرية والتقسيم بين الغزاة الألمان والإيطاليين والمجريين والبلغار فحسب، وإنما تفككًا أكثر وضوحًا لهذه الدولة البرجوازية وليدة الحرب. وأما يوغوسلافيا الجديدة التى ظهرت من خلال الثورة التى اندلعت عقب الحرب، فقد رفضت المطالبة بالأبوة المشكوك فى صحتها لسلفها البرجوازى (١٩).

هل ولدت الدولة عام ١٩١٨ وهى غير مستقرة بطبيعتها لأنها متعددة القوميات؟ سيكون مثل هذا الزعم تسطيحًا كبيرًا للأمور. فصحيح أن الصراع الوطنى قد ساد الشارع السياسى فى فترة ما بين الحربين، إلا أنه سيكون من قبيل الخطأ الفادح أن نخلط بين الأمرين. ويعد ذلك فى المقام الأول تجاهلاً للبعد الأكثر أهمية لصراع الطبقات. ولم توجد لذلك قنوات شرعية فى معظم تلك الفترة، إلا أن غياب ذلك البعد سيجعل من المستحيل فهم عجز البرجوازية اليوغوسلافية عن "ترتيب البيت من الداخل" ومن ثم تفادى الدمار الثورى الذى لحق بها من ١٩٤١ إلى ١٩٤٥ . وقد نجم عن عجز الدولة التى نشأت عام ١٩١٨ استسلام طبقة حاكمة شمالية أكثر تقدمًا لمطالب صربيا: حلاً سياسيًا وسطًا كان أكثر ما صنعه هو الفزع الذى أحدثه بين صفوفها الانهيار الذى لحق بآلة القمع عقب تفكك دولة النمسا / المجر، وأحدثه كذلك الخوف من خسارة الأرض على أيدى غزاة أجانب.

وكان عمر ثورة أكتوبر عندئذ عامًا واحدًا. وقد أدت آثار الاضطراب الناجمة عن نيران الصراعات الدولية إلى وجود موقف ينذر بالثورة فى المناطق الشمالية من يوغوسلافيا، مع هياج سياسى بالمدن والاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضى بالريف، وهروب الجند الجماعى من الجبهة. وقد نفضت البرجوازية اليوغوسلافية التى

حوصرت كمثيلتها الروسية (فى الفترة من فبراير إلى أكتوبر عام ١٩١٧) بين الضغط العسكرى الخارجي، وبين الضغط الشعبى من الداخل، منذ البداية عن كاهلها مهامها التاريخية: أولاً : حل المسألة القومية وإقامة جمهورية ديمقراطية. وكانت هناك ضحية رمزية لهذا الحل الوسط وهو حق المرأة فى الانتخاب والذى أسقط من البرنامج الدستورى لدى إصرار الطبقة الحاكمة المهيمنة لصربيا ما قبل الحرب على ذلك.

ثانيًا: كانت سياسة البرجوازيين بحلول العشرينيات تنسلخ عن النمط القومى، وتنزلق إلى صراع ثنائى الأقطاب: فمن جهة كانت الطبقة البرجوازية الأقوى اقتصاديًا، والتى كانت تمتلك أراضى أسرة هابسبيرج البائدة حريصة على استعادة بعض خسائرها، ومن جهة أخرى تمركزت الآلة السياسية حول بلجراد والبلاط الذى سيطرت عليه الطبقات الغنية لصربيا القديمة. ولم تنته الحقبة البرلمانية فى أوائل عام ١٩٢٩ بسبب التعصب غير العضوى بين الأمم اليوغوسلافية، وإنما بسبب مأزق حدث بين هذين المعسكرين بحيث كان أحدهما فى صف إعادة تنظيم الدولة على أسس فيدرالية، بينما كان الآخر مُصراً على إبقاء الحال على ما هو عليه.

وسواء وجد احتمال للتوصل إلى نوع ما من التسوية المحدودة للصراع الوطنى داخل يوغوسلافيا البرجوازية أو لم يوجد مثل هذا الاحتمال، فهى مسألة نقاش ترك أمره فى أفضل الأحوال لبقايا الطبقة اليوغوسلافية الحاكمة القديمة المتناثرة فى مجتمعات المهجر فى شتى أصقاع العالم. وهناك أسباب وجيهة تدعو للاعتقاد (الذى تدل عليه بشدة سنوات الحرب الأهلية) بأن البرجوازية اليوغوسلافية كانت بطبيعتها عاجزة عن حل المشكلة القومية ولو من الزاوية المحدودة التى نظرت منها تلك البرجوازية إلى هذه المشكلة، ولم يكن ذلك على الأقل بسبب التباين العرقى للمناطق التى تدعى كل مجموعة برجوازية "حقها التاريخى" فيها. وليس من قبيل المصادفة إذن أن الهجرة اليوغوسلافية لم تكن فى واقع الأمر يوغوسلافية على الإطلاق، وإنما كانت صدعًا يتعذر تغييره داخل العناصر القومية التى مازالت شديدة العداء لبعضها البعض.

تفككت يوغوسلافيا عام ١٩٤١ بعد أن اجتاحتها ألمانيا وحلفاؤها، وعندئذ اتحد العنف الذى أصاب البلاد (متمثلاً فى التقسيم الكامل لأراضيها) (١٧) على نحو مدمر مع عملية التفكك الناشئة من الداخل. ولم تدافع أية قوة سياسية عن يوغوسلافيا عدا

حكومة المنفى، ولكن صوتها أبطله "الجيش الملكى بأرض الوطن" الذى اشتهر باسم "تشتنيك". وكان التشتنيك يرون أن مهمتهم هى الانتقام من الكروات والمسلمين والألبان وغيرهم من "الخونة" لتطهير الأراضى "الصربية" من الخونة المنتمين للقوميات الأخرى. وفى ذات الوقت استقر الأمر فى "دولة الكروات المستقلة" المتوحشة على إبادة السكان الصرب كمهمة عاجلة للغاية (١٨). وأما فى كوسوفو وفى المناطق الأخرى المأهولة بالألبان والتى اندمجت مع ألبانيا التى سيطر عليها الفاشيون، فقد اتبع النظام العميل عمليات انتقامية منظمة ضد الأقليات الصربية والمنتمية للجبل الأسود.

وأما السكان الصرب الذين كان يبلغ عددهم مائة ألف، فقد طردوا من مقدونيا التى كانت تحتلها القوات البلغارية إلى صربيا التى كانت تحتلها ألمانيا. وقد تم تجنيد مسلمين من البوسنة وألمان ومجريين من ڤوڤودينا للقتال فى الحرب النازية بالبلقان. وأما فى سلوڤينيا فقد كان الوضع مختلفًا حيث كانت هذه متجانسة عرقيًا، ولكنها كانت مقسمة بين جيرانها. وكانت أعمال العنف هناك منذ البداية منحصرة بين مؤيدى القوات الفاشية والمعادين لها. ولم يكن هناك دليلاً قويًا على أن يوغوسلاڤيا قد يعاد تأسيسها فى شكل ما يشبه شكلها السابق حتى تم تشكيل الحكومة الشيوعية فى أواخر عام ١٩٤٣ .

وقد وقع عبء هذه المهمة المستحيلة على ما يبدو على كاهل الحزب الشيوعى اليوغوسلافى، وهو الحزب الوحيد الذى تحدث باسم الطبقة العاملة ككل، حتى وإن لم يكن ذلك دائمًا باسم يوغوسلاڤيا. ونادرًا ما ذكرت بيانات الحزب الشيوعى اليوغوسلافى يوغوسلاڤيا فى واقع الأمر حتى منتصف عام ١٩٤٢ تقريبًا، وبدلاً من ذلك ركزت على المقاومة ضد الفاشية والثورة الطبقية. وبالرغم من ذلك فقد حفرت يوغوسلاڤيا على نحو موضوعى فى قلب التنظيم الحزبى طالما أنها قد وجدت واستطاعت الاستمرار فى البقاء فقط ككيان لكل اليوغوسلاف. وقد أدى الدفاع عن وجود الحزب إلى وجود حاجة ملحة لمقاومة الضغوط المعقدة للتقسيم والنزاع القومى والدينى. وقد كان ذلك التوافق الخاص بالمنظمة قد بقى رغم انقضاضة الحرب، وكان أول الإنجازات العظيمة لقيادة تيتو وأول خطوة نحو تشكيل الوحدة اليوغوسلافية. ولكن على عكس ما حدث عام ١٩١٨ ، فقد كان لليوغوسلاف أن يسعوا نحو الوحدة هذه المرة ليس على أساس أمة يوغوسلافية مشتركة، وإنما على أساس المصالح الطبقية:

فقد كانت المهام البرجوازية الديمقراطية ترى كنقطة انطلاق للقفز داخل مجتمع جـديد، ولم تكن هناك فرصة لوجود "مرحلة وسط" بين كل من يوغوسلافيا القديمة والجديدة (١٩). وقد ذابت الخلافات القومية داخل حرب طبقية أوسع مما أدى بدوره إلى انقسام كل أمة على نفسها وذلك مع ظهور حركة المقاومة بقيادة الشيوعيين. وقد كلفت الحرب العالمية الثانية البلاد ١٠٪ من سكانها، ولكن بعد أن وضعت تلك الحرب أوزارها ظهرت يوغوسلافيا حقًا كبلد موحد لأول مرة في تاريخها.

القومية مقابل الدولية : ١٩٤١ - ١٩٤٨

استغرق الحزب الشيوعى اليوغوسلافى المؤسس عام ١٩١٩ وقتًا طويلاً إلى حد ما، وهى الفترة الحرجة من ١٩١٩ إلى ١٩٢٨ ليتوصل إلى سياسة تتسم بالحساسية تجاه السمة متعددة القوميات للبلد الجديد. وكان موقفها خلال تلك الفترة أن المشكلة القومية كان يمكن حلها عن طريق اللامركزية المحلية للحكومة (٢٠). ولذا فقد وجدت نفسها تواجه معارضة نشطة ليس فقط ضد رد الفعل القوى للسكان غير الصرب ضد القبضة الحديدية لبلجراد، وإنما ضد الكتلة الشيوعية (الكومنترن) التى كانت ترى يوغوسلافيا ككيان اصطناعى، ودعت الحزب الشيوعى اليوغوسلافى إلى مساندة الكفاح الوطنى الذى يواجهها لمصلحة اتحاد فيدرالى اشتراكى للبلقان. وقد اضطر الحزب الشيوعى اليوغوسلافى تحت الضغط المستمر والحذر للكومنترن إلى الاعتراف بحق القوميات المختلفة فى تقرير المصير بما فى ذلك الانفصال. وقد اكتسب هذا المسلك أقصى تطور له فى المؤتمر الرابع الذى عقد فى المنفى بمدينة درسدن عام ١٩٢٨ . ولكن الاضطرابات القومية فى الجنوب كانت قد هدأت عندئذ، بينما حدثت الاضطرابات فى الشمال تحت قيادة البرجوازيين. وقد تم تعليق جميع الحقوق السياسية بين أعوام ١٩٢٩ و١٩٣٤ أثناء الحكم الدكتاتورى للملك ألكسندر، وكاد الإرهاب الذى مارسته الشرطة أن يدمر الحزب. وعندما عادت بعض الحريات السياسية المحدودة بعد اغتيال الملك ألكسندر عام ١٩٣٤ كان اتجاه الكومنترن قد تغيّر ومعه السياسة القومية للحزب الشيوعى اليوغوسلافى.

ولم تعد موسكو تحت قيادة ستالين عندئذ معادية للأمر الواقع بأوروبا، فاستجابت لاستيلاء النازيين على السلطة عن طريق التوكيد على الأمن الجماعى وسياسة الجبهات الشعبية.

وقد أكد الحزب حينئذ على الوحدة اليوغوسلافية. وقد وضع حق تقرير المصير فى صالح جانب واحد واتهم المدافعون عن انفصال المناطق المتمردة مرة أخرى بتهمة التحريض على القومية.

وقد أعقب ارتقاء تيتو إلى الأمانة العامة للحزب عام ١٩٣٧ خطوة هامة وهى إعادة قيادة الحزب بأكملها إلى يوغوسلافيا لأول مرة منذ عام ١٩٢١ . وتبنت القيادة الجديدة فى ذلك الوقت سياسة بقيت فى كثير من أوجهها إلى الآن، وقد تم تقديم تنازل من جهة لإرضاء المطامح القومية وذلك عن طريق إنشاء أحزاب شيوعية منفصلة (بدءًا بالمنظمة الشمالية حيث كان ضغط الأحزاب البرجوازية على أشده) وتم من جهة أخرى وضع هذه الأحزاب المنفصلة تحت السيطرة التامة من قبل مركز كل اليوغوسلاف. ولذا فقد وضع مبدأ تم اتباعه أثناء الحرب وبعدها، وهذا المبدأ يتمثل فى ربط تأسيس التنظيمات الحزبية المنفصلة بالاعتراف بالوجود القومى المستقل. وتم تشكيل الحزبين السلوفينى والكرواتى عام ١٩٣٧ وحزبين منفصلين لكل من ڤوڤودينا ومقدونيا عام ١٩٣٤، وشكلت أحزاب أخرى بعد الحرب فى الفترة ما بين عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٤٨ .

وقد أشير فى آخر المؤتمرات الحزبية الذى عقد قبل الحرب وهو المؤتمر الحزبى الخامس إلى السكان الألبان عن طريق إرسال اللجنة الإقليمية إلى كوسوڤو (والتى تكونت هى ذاتها عام ١٩٣٧) المنبثقه عن اللجنة الإقليمية للجبل الأسود، ووضعها تحت السيطرة المباشرة للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعى اليوغوسلافى. وكان الغموض الذى يكتنف هذا الإجراء هو الاعتراف بالاستقلال الإقليمى لكوسوفو والوضع الاستثنائى للسكان الألبان بيوغوسلافيا. وكان هناك شعوراً بأن هذه الخطوة لن تؤدى إلى تسهيل تجنيد الكوادر الألبانية فحسب، وإنما إلى مساعدة المجموعات الشيوعية بألبانيا ذاتها وهى مهمة كان الحزب الشيوعى اليوغوسلافى مسئولاً عنها مسئولية مباشرة أمام الكتلة الشيوعية والتى بذلت من أجلها جهوداً كبيرة قبيل تأسيس الحزب الشيوعى الألبانى فى نوفمبر من عام ١٩٤١ .

وقد اتخذت السياسة القومية التى اتبعها الحزب الشيوعى اليوغوسلافى منعطفًا حادًا إلى اليسار فى مجرى عام ١٩٤٢ تحت تأثير الحرب الأهلية، فقد ناشد الحزب القوميات المغلوبة على أمرها لمساندته مذكرًا إيَّاها بأن عودة النظام القديم ستعنى

عودة الطغيان. وقال بأن "يوغوسلافيا فرساى قد ظلمت كل من الكروات والسلوفينيين وأهل الجبل الأسود والألبان" واستعبدت المقدونيين والألبان وعرضتهم للإبادة". وقد أوضح تيتو سياسة الحزب عندما كتب فى صحيفة Proleter الناطقة باسم الحزب ما يلى "إن الكفاح القومى الحالى من أجل الحرية والمسألة القومية اليوغوسلافية لا يتجزآن .. وستكون عبارة "الكفاح القومى من أجل الحرية" مجرد عبارة أو "إفك" فى واقع الأمر إن لم يضاف إلى معناها اليوغوسلافى معان لكل أمة من أممها كل بدوره... للكروات والسلوفينيين والصرب والمقدونيين والألبان... الخ. واستطرد تيتو قائلاً بأن الحزب الشيوعى اليوغوسلافى "لن يتخلى أبدًا عن المبدأ الذى وضعه معلمونا وزعماؤنا العظام، لينين وستالين وهو حق كل أمة فى تقرير مصيرها بما فى ذلك الانفصال". وقد حذّر تيتو بأن الحزب سيحارب من يسىء استخدام هذا الحق من أعداء الشعب، فأكد على أن "مسألة كل من مقدونيا وكوسوفو وميتوهيا والجبل الأسود وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك سيتم حلها بيسر وسهولة لإرضاء الجميع عن طريق قيام الشعب ذاته بحلها وسلاحه بيده أثناء الكفاح".

وفى غضون الأشهر القليلة التى تلت ذلك كانت الأحزاب المنفصلة لكل من مقدونيا وفوفودينا قد تأسست، بينما أرسل تيتو مبعوثًا للأطراف البلغارية واليونانية والألبانية لمناقشة التنسيق العسكرى والسياسى للكفاح الثورى بالبلقان. وقد اكتسبت فكرة اتحاد اشتراكى لدول البلقان فى ذلك الوقت حقيقة ملموسة، وظهرت على نحو متكرر فى الدعاية الحزبية.

ورغم ذلك فقد انحرف الحزب فى منتصف عام ١٩٤٣ فجأة عن الفكرة الفيدرالية لصالح الثورات القومية السرية بالبلقان، والإبقاء على الحدود القائمة حتى بعد الحرب (٢٢). ولنا فقط أن نعرض بعض التخمينات المتطابقة كثيرًا مع الدليل الوثائقى والمنشور ردًا على السؤال المطروح حول تغيير القيادة اليوغوسلافية لموقفها هكذا على نحو مفاجئ. ولابد أن هناك ثلاثة عوامل أثرت على سياستها فى هذا الاتجاه. وكان أحد هذه العوامل هو تفكك الكتلة الشيوعية فى مايو من عام ١٩٤٣ مما أحل موسكو من أية التزامات دولية. ثانيًا: كان هناك الرفض البريطانى لأى شكل من أشكال اتحاد فيدرالى للبلقان (المرحلة الأولى من مراحل اتفاقية يالطا التى أبرمت فيما بعد (٢٣). ثالثًا، خشى الحزب فى ذلك الوقت الانقضاض البريطانى على البلقان، وربما على

ألبانيا أو دالماسيا (٢٤). فقد كانت القيادة على قناعة بأن الحلفاء كانوا يخططون لتقسيم يوغوسلافيا لفصل الوسط والغرب اللذان يسودهما الحزب الشيوعي وعن الشرق الذى لم يلحقه نشاط البارتيزان إلا قليلاً خلال فترات كبيرة من عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣ (٢٥). وقد انقض الحلفاء على صقلية فى يوليو من عام ١٩٤٣ مما عزّز من الأهمية العسكرية لقوات حرب العصابات بالبلقان (وكان الرمز الدال على ذلك وصول بعثة بريطانية لمقر البارتيزان قبل ذلك بشهر). وقد ساعد انقضاض الحلفاء على صقلية على أن يركز الحزب على التسويات الإقليمية المستقبلية. وقد شكل الحزب حكومة جديدة مما أعانه على التحدى المباشر للحكومة الملكية بالمنفى "من خلال الشكل القانوني داخل الدولة" وكذلك "خلق قاعدة يتم من خلالها وأد المؤامرات التى تنسجها القوى العظمى ضد الكفاح القومي من أجل حرية الشعوب اليوغوسلافية" (٢٦).

وكان على الحزب الشيوعى اليوغوسلافى بمعنى آخر أن يرتدى درع يوغوسلافيا كى يمنع الثورة من الخضوع للحل الوسط البريطانى - السوفييتى فى هذا الجزء من أوروبا.

وبمجرد أن وطّد الحزب الشيوعى اليوغوسلافى مركزه داخل الحدود اليوغوسلافية، التفت مرة أخرى إلى مشروع الاتحاد الفيدرالى للبلقان كضمان للأمن الجماعى ضد مؤامرات كل من موسكو ولندن. وقام كارديل، فى نفس الشهر الذى تم فيه تحرير كل من تيرانا وبلجراد فى نوفمبر من عام ١٩٤٤، بزيارة صوفيا ومناقشة المشروع مع ديمتروف وزعماء بلغار آخرين، وتم عقد مباحثات مماثلة مع الحكومة الألبانية الجديدة. وتم بحلول عام ١٩٤٧ إبرام معاهدات للصداقة مع البلدين مما مهد للإطار الاقتصادى والسياسى للاتحاد. وقد تحدث ديمتروف فى زيارة له إلى رومانيا فى مطلع عام ١٩٤٨ عن انضمام اليونان هى الأخرى للاتحاد فور تطبيق "الديمقراطية الشعبية" هناك (٢٧). وكان الاستقلال الواضح حينئذ للحزب الشيوعى اليوغوسلافى يزيد من قلق ستالين خاصة مع ظهور عدوى ذلك الاستقلال وانتشارها باتجاه بلغاريا ورومانيا، وكان شديد القلق أيضاً إزاء رد الفعل البريطانى تجاه مقاومة البلقان لصالح الجناح الشيوعى باليونان أثناء الحرب الأهلية هناك. (وكانت الحكومة البريطانية قد قامت فى يناير من عام ١٩٤٥ بإعلام نظيرتها البلغارية بأن أى اتفاق بين اليوغوسلاف على قيام اتحاد سيقابل بمعارضة غربية).

وفى عام ١٩٤٨ طُردت يوغوسلافيا من اتحاد الكتلة الشيوعية، وعُزلت عن شرق أوروبا وأدى ذلك آليًا إلى وضع نهاية لمشروع اتحاد البلقان، وتأجلت الوحدة بين ألبانيا ومقدونيا ثانية إلى أجل غير مسمى حيث تحولت العلاقات بين كل من بلغاريا وألبانيا ويوغوسلافيا إلى عداء صريح (٢٨). وكان سحق الثورة اليونانية أخيراً هو أكثر العواقب المأساوية بشكل مباشر. وليس هناك مجال فى هذه المقالة لعمل تقييم مناسب للارتباط بين العوامل الشخصية والموضوعية المتعلقة بمشروع الاتحاد الفيدرالى للبلقان فى ذلك الوقت. وفى رأيى أن الظروف كانت مهيأة لقيامه، وعلى وجه التحديد فى عامى ١٩٤٣ - ١٩٤٤، وربما كانت مهيأة بعد ذلك بعد ١٩٤٥ . فصحيح أن اليوغوسلاف والبلغار كانوا يتباعدون بالفعل قبل قيام القوى العظمى بالتصويت ضد المشروع. ولكن فى عام ١٩٤٧ قام الطرفان باستئناف المباحثات مما أدى إلى التوقيع على ما يسمى باتفاقيات بليد، (والتى ألغيت فيما بعد عندما طردت يوغوسلافيا من اتحاد الكتلة الشيوعية)، (٢٩) ولكن لا يمكن لهذا التقييم المتفائل أن يخفى حقيقة ظهور مشكلات وخلافات بالفعل أثناء المفاوضات وخاصة عند نقطة التوحد القومى بسبب التغيرات الحدودية التى ستكون أساسية فى هذا الصدد. ولم تكن الصراعات الإقليمية قابلة للحل على نحو عقلانى، أو حتى من حيث المبدأ حيث أن الأطراف المتعددة قد بدأ كل منها يتحدث باسم "دولته"، ويمكن أن نزعم أن تأجيل مسألة البلقان إلى ما بعد الحرب دون تأسيسها على احتياجات ملحة واضحة داعية إلى ثورة عامة بالبلقان قد فوّت فرصة كبيرة لخلق قطب ثورى بديل فى جنوب شرق أوروبا ضد نفوذ موسكو، ومن ثم فقد منع فرض اتفاقية يالطا فى هذا الجزء من أوروبا .

كوسوڤو في الحرب والثورة

في بداية الحرب كانت كل من كوسوڤو وغربيّ مقدونيا وجنوبيّ الجبل الأسود ملحقة بألبانيا التي كانت هي نفسها مندمجة رسميًا بإيطاليا الفاشية قبل ذلك بعامين. وكانت الذكريات المريرة للحكم اليوغوسلاڤي تعني أن الاحتلال الإيطالي كان يعد تحريرًا من حيث المبدأ. وقد اتبع النظام اليوغوسلاڤي الحاكم أثناء الحرب سياسة عدوانية لإلغاء القوميات، فمنع تلقي التعليم بالمدارس وصدور المنشورات باللغات المحلية (٣٠). وقد استخدم الاصطلاح الزراعي الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الأولى "لتصحيح" التكوين القومي "لصربيا القديمة". وتم تهجير فلاحي الجبل الأسود وصربيا من المناطق المقفرة بكرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود ليستعمروا ما كان إحدى أكثر مناطق البلقان ازدحامًا بالبشر.

وأُعطي ما يقرب من أحد عشر ألف مستوطن أراضي في كوسوڤو بين أعوام ١٩١٨ و١٩٤١ حيث اندلعت الحرب العالمية الثانية خلال هذه الفترة. وقد أُعطي هؤلاء المستوطنون أراضي تبلغ ثلاثة أضعاف ما أعطي لأهل البلاد الأصليين، وهي حقيقة واضحة تمام الوضوح الآن في ظل نمط ملكية الأراضي بالإقليم. وقد تم إعفاؤهم من جميع الضرائب الخاضعة لسلطة الدولة أو السلطة الإقليمية لثلاث سنوات، وتمت إعانتهم بتوفير السكن والمرافق الأساسية (٣١). وقد كان هذا الاستعمار محل استياء عميق في ظل إقفار الأراضي التي كانت تتميز به يوغوسلاڤيا في فترة ما قبل الحرب، ولهذا "فقد كانت هذه المنطقة هي الوحيدة التي كانت تفخر بأن بها من السجون وأقسام الشرطة ما يفوق عدد المدارس" وذلك على حد قول ڤيلي ديڤا رئيس الحزب الحالي بكوسوڤو، وفوق ذلك فقد استخدمت الدولة الإرهاب المنظم لإجبار الألبان على الهجرة إلى تركيا وألبانيا على التوالي: "وقد تم تهجير مئات الآلاف لإخلاء مناطق أناتولي بين أعوام ١٩٣٩و١٩٤١ (٣٢).

ولكن الألبان وجدوا أنفسهم فى ظل الاحتلال الألبانى ولأول مرة منذ ١٩١٢ داخل حدود مشتركة لدولة واحدة. وقد خاطب موسولينى النعرة القومية للألبان عن طريق إنشاء المدارس والإذاعة والصحافة جاعلاً إياها باللغة الألبانية، وكذلك عن طريق درجة من درجات الألبنة للإدارة. وقد قامت ألمانيا بعد ما خلفت إيطاليا فى أواخر عام ١٩٤٣ باتباع السياسة العامة لسابقتها، وزادت على ذلك منح ألبانيا درجة من درجات الحكم الذاتى فى ظل سيادة مالكى الأراضى من أهل كوسوفو.

وطبقًا لما قاله أمين دوراكو عضو اللجنة الإقليمية لكوسوفو التابعة للحزب الشيوعى اليوغوسلافى عام ١٩٤٢ فإن الألبان لم يستطيعوا التمييز بين الشعب اليوغوسلافى والحكومة اليوغوسلافية: فقد رحبوا بأى تغيير يكون من شأنه إنهاء عشرين عامًا من الاستغلال والظلم (٣٣) ويذكر تمبو، مبعوث تيتو إلى كوسوفو ومقدونيا فى أوائل عام ١٩٤٣، أن الأحوال الخاصة بالكفاح المسلح فى كوسوفو كانت أكثر سوءًا منها فى أى بقعة أخرى من بقاع يوغوسلافيا، ويعود ذلك جزئيًا إلى طبيعة الأرض وإلى خوف الناس من العودة إلى الحكم الصربى (٣٤).

ولم تؤد إعادة تنظيم الحزب التى وضعت اللجنة الإقليمية تحت السيطرة المباشرة للجنة المركزية للحزب إلى زيادة عضوية الألبان كثيراً، فقد كان الأعضاء الجدد من نسل المستوطنين الصرب وأهل الجبل الأسود الذين شجعت أحوالهم البائسة على المزيد من التدفق السلافى (٣٥). وكانت الغالبية السلافية تمثل مشكلة خطيرة للحزب العامل فى هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية أثناء الحرب، والسبب فى ذلك على وجه التحديد هو أن السكان من ذوى الأصول الصربية والجبل الأسود كانوا يمثلون أقلية مقارنة بالسكان الألبان. ولقد كانت تلك الأقلية عرضة لأحد أشكال الغلو الوطنى (السلافى) ولذا، فقد كان من العسير أن تنافس شكلاً (ألبانيا) آخر روّج له القوميون البرجوازيون. ولذا، فلم تكن لديها المقدرة على التدخل فى اللحظة الحرجة من أواخر عام ١٩٤٢ تقريباً عندما انقلبت الجماهير ضد المحتل بعد فورة الحماس الأولى إزاء الاتحاد، وقد شجع الجماهير على هذا الانقلاب ظهور المقاومة المضادة للفاشية فى ألبانيا السابقة نفسها (٣٦). وكان الحل الوحيد أمام الحزب الشيوعى الألبانى الشاب هو أن ينخرط فى "العمل على تعبئة الجماهير الألبانية بكوسوفو أيضًا(٣٧). ولم يزعم الحزب الشيوعى الألبانى الذى تشكل عام ١٩٤١ بمساعدة مباشرة من الحزب

الشيوعى اليوغوسلافى أى حق فى الأراضى اليوغوسلافية السابقة التى كانت تقع عندئذ فى ألبانيا المحتلة. وكان من الصعب أن يزعم الحزب الشيوعى الألبانى ذلك بأى شكل من الأشكال ليس بسبب التأثير الكبير للحزب الشيوعى اليوغوسلافى عليه فحسب (٣٨) وإنما لأنه حتى منتصف عام ١٩٤٣ لم يكن إلا مجرد مجموعة ضغط منحصرة فى المدن الجنوبية من ألبانيا. ورغم ذلك، فقد ازداد انكماش الوجود العسكرى لإيطاليا داخل حدود المراكز المدنية منذ منتصف عام ١٩٤٣، حيث انتشر الحزب الشيوعى الألبانى داخل الريف، وبدأ فى تجنيد أعضاء من الفلاحين، ومن ثم تحويلهم إلى قوة مقاتلة. وكان يتوازى مع هذا النمو أن كسب الحزب وعيًا متزايدًا بشعبيته القومية ولو بسبب الوجود التنافسى لبالى كومبيتر وهو كيان قومى برجوازى اشتمل برنامجه على الإبقاء على الحدود الجديدة، ولذا فقد كان يأمل فى الحصول على مساندة ألبان يوغوسلافيا. وقبل استسلام إيطاليا بشهر فى أغسطس من عام ١٩٤٣ قام الحزب الشيوعى الألبانى بعقد اجتماع فى موكاى مع حزب بالى كومبيتر حيث اتفق الطرفان على السعى إلى تحديد حدود عرقية فى ختام الحرب. ولكن هذه الاتفاقية ألغيت تحت ضغط من الحزب الشيوعى اليوغوسلافى فى أيام معدودة مما فتح الباب أمام اندلاع الحرب الأهلية بألبانيا.

وتساوى هذا الانشقاق بين البرجوازية وحركات المقاومة التى يتزعمها الشيوعيون مما شكل لحظة البداية للثورة الألبانية، مع الشقاق بين تيتو وميهالوفيتش عام ١٩٤١، ففى كلتا الحالتين تم رفض الاستراتيجية التى قدمتها موسكو بالثورة على مراحل لصالح ثورة دائمة. وجابه الحزب الشيوعى الألبانى بموكاى القضية الكلاسيكية لثورات القرن العشرين. هل ينبغى تناول المهام البرجوازية – الديمقراطية (وهى مسألة الوحدة الوطنية فى هذه الحالة) مع النظام البرجوازى الوطنى أم ضده. هل يجب تناولها كجزء لا يتجزأ من ثورة اجتماعية أكثر شمولاً، أم كمرحلة أولى تجاهها؟ وواجه الحزب الشيوعى فى يوغوسلافيا نفس الخيار قبل أن يواجهه الألبان بعامين، فاختار البديل الأول. ولذا فقد كان موقفه قويًا حتى يتدخل ضد اتفاقية شكلّ تأييدها نهاية الثورة الألبانية (ومنذ ذلك الحين أدرك الحزب الشيوعى الألبانى أن الاتفاقية كانت خطأً استراتيجيًا) (٣٩).

ووقف الحزب الشيوعى اليوغوسلافى ضد اتفاقية موكاى ببعض من نفوذه. وقُدر للمسألة القومية أن تتبع احتياجات الثورة المشتركة (٤٠)، وقد تسلح الحزب فى موقفه

هذا بخبرته فى التعامل مع القوميات المتصارعة والتى كانت توضع تحت السيطرة عن طريق القبضة الحديدية التى لم يكن الظلم الوطنى يعيها فيما سبق.

وجعل الشقاق الذى حدث مع بالى كومبيتر الحاجة أكثر إلحاحًا ليقوم حزبين شيوعيين بتبنى موقف مبدئى وواضح حول المسألة القومية الألبانية لأسباب سياسية، وكذلك لأسباب عسكرية، فقد كانت كوسوفو التى تشترك فى حدودها مع كل من صربيا ومقدونيا والجبل الأسود ذات أهمية للألمان وهم يدمرون المواقع الإيطالية فى جنوب غربى البلقان فى أواخر عام ١٩٤٣، وقد قام كل من حزب بالى كومبيتر فى كوسوفو ومنظمات التشيتنيك فى سانداياك بمساعدة الألمان على تطهير المنطقة من قوات البارتيزان. وقد قام ميلادين بوبوفيتش ممثل الحزب الشيوعى اليوغوسلافى لدى اللجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعى الألبانى بحث القيادة اليوغوسلافية على إعلان التزامها تجاه تقرير ألبانيا لمصيرها بعد الحرب (٤١). وقد قبل تمبو مشورته معتبراً إياها مشورة واقعية وهى وضع الصرب والألبان بكوسوفو تحت سيطرة قيادة منفصلة، وأن يكون الألبان تحت سيطرة مقر الإدارة العسكرية التى يسيطر عليها الحزب الشيوعى الألبانى(٤٢).

وفى أثناء الإعداد للدورة الثانية لمجلس التحرير الشعبى اليوغوسلافى المعادى للفاشية (أفنوى) حيث كان سيعلن للعالم ميلاد يوغوسلافيا الجديدة (وحيث كان قادة الحلفاء على وشك الالتقاء فى طهران)، كان على الحزب الشيوعى اليوغوسلافى أن يقوم بتشكيل عدد من الحكومات الإقليمية التى تتوافق عمومًا مع التقسيم الفيدرالى ليوغوسلافيا بعد الحرب، وعلى وجه التحديد حتى يتم بناء الدولة الجديدة منذ البداية على أساس فيدرالى. وعليه فقد قامت اللجنة الإقليمية لكوسوفو فى نهاية ديسمبر من عام ١٩٤٣ بتنظيم اجتماع مدنى بهدف تشكيل لجنة تحرير شعبية إقليمية تمثل السلطة المدنية للمنطقة. وقد عقد الاجتماع عبر الحدود تمامًا فى منطقة محررة من ألبانيا، وشارك فيه تسعة وأربعون مندوبًا من كوسوفو كان منهم أربعون من أصل ألبانى. وقد أعلن هذا الحشد المنتقى رغبته فى التوحد مع يوغوسلافيا. ولدى ترحيب المندوبين بنشأة يوغوسلافيا الجديدة فى جايس فى نوفمبر من ذلك العام، قاموا بالتصديق على القرار التالى: تشكل كل من كوسوفو ودوكاجين (ميتوهيا) منطقة تسود فيها أغلبية ألبانية. وقد كانوا وما زالوا يأملون فى التوحد مع ألبانيا. والطريق الأوحد

لذلك هو الكفاح المشترك مع أمم يوغوسلافيا الأخرى ضد الغزاة وقواتهم لأن هذا هو الطريق الأوحد لنيل الحرية عندما تكون جميع الأمم بما فى ذلك الأمة الألبانية حرة فى اختيار مصائرها مع نيلها حق تقرير المصير بما فى ذلك الحق فى الانفصال (٤٣). وكان رد فعل اللجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعى اليوغوسلافى عبارة عن نقد لاذع للجزئيات التى تشير إلى الوحدة مع ألبانيا من ذلك القرار وكذلك لتغيير اسم ميتوهيا إلى دوكاجين. وأعطت اللجنة المركزية تعليماتها للجنة الإقليمية بألا تقوم بتشكيل مجلس معاد للفاشية من لجنة تحرير الشعب خشية أن يؤدى ذلك إلى إضفاء الشرعية على الرغبة فى الوحدة مع ألبانيا.

وقد فضّل الحزب الشيوعى اليوغوسلافى أن يبقى على مسألة مستقبل هذا الجزء من يوغوسلافيا مفتوحة. وقبل أسبوعين من عقدة الدورة الثانية لمجلس التحرير الشعبى اليوغوسلافى المعادى للفاشية، بعث تيتو برسائل إلى كل من تمبو واللجنة المركزية للحزب الشيوعى الألبانى أعربت عن أن مسألة تقرير المصير قد تم تحديدها فى جانب واحد: "إن الشعارات المنادية بوحدة كوسوفو وميتوهيا مع ألبانيا اليوم وهو ما يسانده ميلادين بوبوفيتش، وكذلك الموقع الذى يقوده قائد أركان الحرب الألبانى بميتوهيا، كل ذلك سيكون ألعوبة فى أيدى الأعداء الذين يحاولون تفتيت الحركة الديمقراطية لشعوب يوغوسلافيا، ولا يصنعون الكفاح ضد المحتلين الفاشيين فى المقام الأول وإنما رسم الحدود بين القوميات المتعادية (٤٤). "إن يوغوسلافيا الجديدة التى ما زالت فى مرحلة التكوين ستكون أرضًا لأمم حرة، وعليه فلن يكون هناك مكان لقمع القوميين للأقلية الألبانية.." (٤٥) ولكن الحزب الشيوعى الألبانى سيكون مطلوبًا منه أن يعين البارتيزان على عملية التعبئة فى الأراضى اليوغوسلافية وليس مما يدعو للدهشة أن حدثت العديد من المصادمات من أمثلتها الاستيلاء على بلدة ديبر على الحدود المقدونية الألبانية. (٤٦).

وكانت السياسة التى اتبعها الحزب اليوغوسلافى خلال الحرب فيما يتعلق بالمسألة القومية تتحرك صوب ما كان يرى الحزب أنه يحقق مطالب الثورة. فهل كان للمسألة القومية بيوغوسلافيا أن تكون دافعًا للكفاح القومى من أجل التحرير أم تكون دافعًا للمحتلين والحلفاء؟ وقد طرح هذا التساؤل فى كل منطقة من أرجاء يوغوسلافيا على حدة من زوايا مختلفة، ولذا، فقد كانت مهامنا الدعائية رغم كونها تحمل نفس

المضمون، منحصرة إلى حد ما فى حالات فردية (٤٧). وأما فى كوسوڤو فقد سار فكر الحزب فى اتجاه مضاد للطموحات القومية، ولم يفز الحزب الشيوعى اليوغوسلاڤى أبدًا هناك بالتأثير والنفوذ السياسيين الذين فاز بهما فى كافة أرجاء البلاد. وكانت نتيجة ذلك أن حدث تمرد علنى فى كوسوڤو ضد عودتها إلى سلطة الدولة واستمر هذا التمرد إلى شهر فبراير من عام ١٩٤٥ فى نهاية الحرب رغم انضمام خمسين ألفًا من البارتيزان الألبان إلى جيش التحرير الشعبى اليوغوسلاڤى. ولذا، فقد وجدت المنطقة نفسها بعد ستة أسابيع فقط من رحيل القوات الألمانية مرة أخرى تحت حكم عسكرى قوامه ثلاثون ألف جندى من جنود جيش التحرير الشعبى (٤٨). وسطر سحق المقاطعة الألبانية المناضلة أحد الفصول غير المشرّفة فى تاريخ الثورة اليوغوسلاڤية. (٤٩).

وعندما قامت القيادة اليوغوسلاڤية لدى نهاية الحرب بمناقشة مستقبل كوسوڤو سرًا مستبعدة خيار استقلالها الكامل، فدرست عندئذ بديلين لذلك هما: إما تقسيمها فيما بين الجبل الأسود وصربيا ومقدونيا أو منحها استقلالاً محدودًا فى إطار إحدى الجمهوريات. وقد وقع الاختيار على البديل الثانى وهو اندماجها فى جمهورية صربيا لأن فكرة التقسيم مرفوضة حيث كانت تنطوى على إنكار سافر للحقوق القومية لأهل الأقليم. ومن الواضح أنه كان هناك مبرران لهذا الخيار هما وجود أغلبية مطلقة من الألبان ووجود أقلية صربية لا يستهان بها فى كوسوڤو (٥٠).

وقد اختار الحزب عام ١٩٤٥ بعد أن قام بموازنة مختلف التكاليف بما فى ذلك التكاليف العسكرية الاستراتيجية أن يسترضى النزعة القومية للصرب، فقد كان انفصال كوسوڤو سيؤدى إلى صدام محتوم حول أحد الرموز القومية المؤثرة بالبلقان. وفى الفترة العصيبة والمفعمة بالأمل فى ذات الوقت التى أعقبت الحرب، اختار الحزب أن يتفادى ذلك الصدام. وقد وضع تكوين جمهوريات الجبل الأسود ومقدونيا والبوسنة والهرسك والاستقلال الوشيك لإقليم ڤوڤودينا حدًا لحلم صربيا الكبرى الذى كان متغلغلاً فى التاريخ الصربى الحديث إلى حد بعيد، والذى لم يبدده دخول صربيا فى إطار يوغوسلاڤيا عام ١٩١٨، بافتراض التفوق السياسى للطبقة البرجوازية الصربية فى الدولة الجديدة. وكان لضم كوسوڤو إلى صربيا عام ١٩٤٥ أثره فى نيل الرضا الصربى على النظام الدستورى الجديد الذى قسّم الأمة الصربية شكلاً لا موضوعًا داخل يوغوسلاڤيا ما بعد الحرب (٥١).

وكان أى حل فى تلك المرحلة سيُعتبر على أى حال حلاً مؤقتًا لأن الحزب الشيوعى اليوغوسلافى كان يحدوه الأمل حتى عام ١٩٤٨ فى نشأة اتحاد البلقان مما سيكون كفيلاً بحل المشكلة الألبانية حيث أن ألبانيا بانضمامها للاتحاد كانت ستشمل كوسوفو كجزء منها(٢)، انتهت كل هذه الترتيبات على نحو مفاجئ بعد قرار الكتلة الشيوعية فى يناير من عام ١٩٤٨، وقد حدثت عملية تطهير حزبى دموية للمجموعة الموالية ليوغوسلافيا داخل الحزب الشيوعى الألبانى، وكذلك اضطهاد عام لجميع من لهم صلة باليوغوسلاف مهما كان (مما نتج عنه هجرة جماعية لأربعة آلاف وخمسمائة لاجئ عبر الحدود إلى كوسوفو)، وقد ساعد كل ذلك فى المقام الأول على حلول الكآبة على هذا التقسيم المؤكد للأمة الألبانية.

وقد حظيت كوسوفو فى ظل الدستور اليوغوسلافى لعام ١٩٤٦ باستقلال إقليمى محدود مما كان يعنى واقعيًا أن الأمن الداخلى والوظائف الإدارية ستسيطر عليها بلجراد، وقد تم فى غياب حدود لم توجد فى السابق تعيين حدود أخرى للمنطقة على أساس مزيج من معايير عرقية ومعايير تاريخية مفترضة(٥٣). وترك خارج تلك الحدود أعدادًا غير قليلة من الألبان. وكان معظمهم داخل جمهورية مقدونيا حديثة النشأة (رغم أن ذلك فى حد ذاته لم يكن شيئًا غريبًا إذا ما وضعنا فى اعتبارنا الشخصية متعددة الأعراق لأكثر الجمهوريات الناشئة فى نهاية الحرب). ولم تكن الحدود الخاصة بالجمهوريات والأقاليم بطبيعة الحال منذ منتصف الأربعينيات حتى منتصف الخمسينيات إلا تقسيمات إدارية لأن الحزب كان يحكم الجميع من المركز بقبضة من حديد.

من الاتحادية إلى دستور ١٩٧٤

وكان أثر العزلة التى عانت منها يوغوسلافيا بعد ١٩٤٨ هو إضعاف المبدأ الفيدرالى الذى رسخته الثورة، وكذلك إضعاف مفهوم الدولة ككيان متعدد القوميات. وقد كانت البلاد تعانى شعورًا حادًا بعدم الأمان مما دعا إلى مركزية شديدة تم ربطها بمحاولة لصياغة هوية يوغوسلافية وطنية، وهى سياسة كتب لها البقاء لما يزيد على عقد كامل، وتدين بالفضل فى قاعدتها الأيديولوجية إلى المفهوم السوفييتى "أمة اشتراكية"، ويرجع أصلها إلى حد بعيد إلى التشكيل الستالينى لكوادر الحزب الشيوعى

اليوغوسلافى (والتى لن تنمحى بين عشية وضحاها لمجرد الانشقاق عن موسكو). وقد تقبلت أمم السلاف الجنوبية المتحدة هذه المركزية اليوغوسلافية على مضض كإجراء تقضى به الضرورة، ولكنه كان محل سخط من الأمم التى تمثل أقليات والتى كانت المؤسسات الأمنية للدولة تعتبرها أعمدة خامسة محتمل قيامها (من وجهة نظر الدعاية الصادرة عن موسكو). وقد عانى الألبان على وجه الخصوص كثيراً فى تلك الفترة (٥٤).

وكان دخول الإدارة الذاتية والإصلاح الاقتصادى فى عملية استمرت من أوائل الخمسينيات إلى منتصف الستينيات رغم ذلك يتوازى مع لا مركزية سياسية واقتصادية تبلورت أخيراً فى دستور ١٩٧٤ الذى منح الجمهوريات والأقاليم استقلالاً تتمتع به الدول. ولم تكن هذه العملية متجانسة، ولم تسر فى خط مستقيم حيث كان الكثير من القوانين تتم صياغتها من خلال الممارسة العملية فيتم اختبارها ثم رفضها بناء على معايير كانت هى الأخرى عرضة للتغيير. وما من شك فى أن الألبان كانوا هم المستفيد الأول من هذه القوانين، فقد تحولت المنطقة إلى إقليم (كما حدث مع ڤوڤودينا منذ عام ١٩٤٥) واكتسبا وضعهما كعضوين مكونين للاتحاد اليوغوسلافى. ولم يكن الإقليمين يُعتبران تشكيلين إداريين فحسب، وإنما ناتجين فريدين من نواتج الثورة تم تشكيلهما كإقليمين "اشتراكيين" على نحو شديد الدلالة. وكان تأكيد الدستور على أن يوغوسلافيا دولة خلقتها الثورة وليست دولة قومية لأمم الجنوب السلافى، تأكيداً على المساواة المعلنة مجدداً بين أمم الأقليات وأمم الجنوب السلافى.

وقد رسمت هذه التغييرات الدستورية فى الواقع العملى خطاً واضحاً للتميز بين الألبان والأقليات الأخرى: فقد أدت سيادتهم العرقية إلى تكوين إقليم كوسوڤو الاشتراكى ذاتى الحكم الذى يتمتع بمقومات الدولة والتى يستطيع سكانه المشاركة فى شئون الاتحاد على قدم المساواة مع الأمم السلافية. وأصبحت اللغة الألبانية لغة رسمية بالإقليم إلى جانب اللغة الصربوكرواتية، وكانت اللغة الألبانية هى السائدة به فى الواقع العملى.

وقد استخدم ما سمى بنظام "الرمز القومى" للتمثيل النسبى العرقى للأقاليم أو الجمهوريات أو كلاهما فى الهيئات العامة اليوغوسلافية كأداة للتمييز الإيجابى مما أدى إلى سرعة ألبنة الإقليم وحزبه فحظيت كوسوڤو بجامعة فى برشتينا ولعبت

بالاشتراك مع معهد الدراسات الألبانية الذى أسس من فوره بعد الجامعة دوراً محورياً فى تشكيل كوادر ألبانية مؤهلة واعية تماماً بحقوقها القومية (٥٥). وكان التحرر السياسى للعنصر الألبانى فى الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨١ يسير فى حركة دائرية تقريباً حيث خلق أجيالاً جديدة من المسئولين السياسيين والحزبيين ومديرى التصنيع وأساتذة الجامعات والمدرسين ورجال الشرطة والشخصيات الإذاعية والتليفزيونية. وقد واكب الاحتياجات المتزايدة للشعب حديث العهد بالتعليم توسعاً كبيراً فى صدور الصحف والدوريات باللغة الألبانية. وقد ترك عدد كبير من الفلاحين فى ذات الفترة أيضاً قراهم للبحث عن وظائف بالمدن مما أفرز طبقة جديدة من شباب العمال الألبان. وكانت كوسوڤو قد منحت فى ظل بنود الخطة الخمسية الثانية لأعوام (١٩٥٢ - ١٩٥٦) أولوية كمنطقة غير نامية وذلك فى التخصيص المالى الحكومى، وقد تم بعد عام ١٩٦٨ الاعتراف بالتخلف الشديد للإقليم فى هيئة منح وشروط مُيسَّرة للاقتراض من المصارف الفيدرالية (٥٦).

وفى ذات الوقت كان الثقل العرقى للعنصر الألبانى بيوغوسلاڤيا فى تزايد مطرد متخطياً فى عدده سكان الجبل الأسود ومقدونيا ومتوازياً مع السلوڤينيين ومسلمى البوسنة والهرسك. وقد كانت التعديلات الدستورية لعام ١٩٧٤ مفيدة وموضع ترحيب إلا أنها فشلت فى إشباع الرغبة الجامحة لأهل الإقليم فى إقامة جمهورية والسبب فى ذلك أنه عندما كانت المناقشات دائرة فى أواخر الستينيات حول التعديلات الدستورية المقبلة بتشجيع من الحزب بطول البلاد وعرضها، وكان شيئاً ما قريب الشبه بالحركة القومية قد نما فى كوسوڤو حول تلك القضية (قضية الجمهورية). ولكن قيادة كوسوڤو قررت أخيراً ألا تحرك ذلك المطلب على أساس أنه كان مطلباً غير "واقعى" طالما أن الأقليات المنتمية إلى عناصر الصرب والجبل الأسود لا تقبله ومن ثم فإن الجمهوريات الأخرى وإقليم ڤوڤودينا لن تقبل ذلك التعديل بدون رضا صربيا (٥٧).

وكان الفشل هو مصيـــر الأمــل فى تحــويل إقليـم كوسوڤو إلى الجمهـــورية رقم سبعة ليوغوسلاڤيا مما نتج عنه خيبة أمل تناثرت شظاياها فى شوارع الإقليم على هيئة مظاهرات اندلعت مجدداً بين عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥ (رغم الألبنة السريعة للإدارة منذ عام ١٩٦٨ والتى انعكست فى الاختفاء التدريجى للشعارات المعادية للصرب).

وكان من الواضح أن اللامركزية السياسية كانت عاملاً هامًا لتعزيز الحقوق القومية، وكانت أيضًا اعترافًا بالطبيعة ذات التعدد المركزى الشديد للدولة اليوغوسلافية. ولقد تسلَّم الحزب من الدولة فى يوغوسلافيا ما بعد ١٩٧٤ الدور الوحدوى الأساسى عن طريق تنظيم وتثبيت التركيز على ولاء الطبقة العاملة اليوغوسلافية ككل. ولكن ظهور النزعة القومية بكل من كوسوفو وصربيا، أظهر القصور الآنى لقدرة الحزب عن أداء تلك المهمة، ومن هنا جاء اللجوء إلى استخدام القوة بالإقليم. وكان ذلك عرضًا من أعراض أزمة سياسية عامة، كما كان الحال فى بولندا.

وكانت تظهر على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية مراكز القوى بالجمهوريات والأقاليم كمتحدثين رسميين بالحقوق السياسية لكل أمة على حدة. وقد شهدت الساحة السياسية اليوغوسلافية فى أعقاب مظاهرات كوسوفو مباشرة انحيازًا للمركزيين التقليديين: وهو التيار الوحدوى الخاص بالحزب والنزعة القومية الصربية. وتوجد بكل من كرواتيا والبوسنة وكوسوفو أقليات صربية لا يستهان بحجمها، وتعتبر أنفسها مهددة بأى نمو للتوجهات الإقليمية الداخلية بهذه المناطق، وقد نتج عن ذلك قاعدة لارتباط هاتين القوتين فى تاريخ الحزب الشيوعى اليوغوسلافى، وقد استطاع من كانوا دائمًا يرون أن الحقوق القومية المتزايدة تضعف من وحدة يوغوسلافيا أن يستخدموا كوسوفو فى ذلك الوقت كإنذار ضد الاستقلال الإقليمى "الزائد عن الحد" وكذلك ضد وجود جسر تجاه القوة الكامنة للنزعة القومية لدى الجماهير والتى تم إحياؤها عن طريق الجهود المشتركة للكنيسة الأرثوذكسية وقطاع من "روّاد الفكر التقليديين" (٥٨). وقد ساند تلك النزعة القومية أيضًا نزوح الصرب من كوسوفو والذى يعكس بلاشك شعورًا متزايدًا بعدم الأمان فى أوساط الأقلية السلافية بالإقليم (٥٩) رغم أن هذا النزوح كان ناتجًا بصفة عامة عن عوامل اقتصادية، وكانت توازيه تحركات لسكان من مناطق أخرى (مثل البوسنة) إلى الإقليم. وكانت المحصلة هى الظهور الواضح للنزعة القومية لدى الصرب. ولعجز الوحدوية اليوغوسلافية عن التصدى المباشر لنظام الإدارة الذاتية الذى أضعفته المشكلات الاقتصادية التى كانت تواجهها فى ذلك الوقت والميول المستمرة إلى البيروقراطية، فقد لجأت تلك الوحدوية إلى التركيز على الدفاع عن المركزية المتزايدة للحزب والدولة ووضع القيود على شتى أشكال الديمقراطية غير المقيدة.

وقد ساعدتها على ذلك المؤسسات المالية الغربية التى كانت تهمها مقدرة يوغوسلافيا على سداد دينها الخارجي البالغ ٢٠ ألف مليون دولار، وكانت هذه المؤسسات تدعو يوغوسلافيا إلى تبنّى قدراً أكبر من المركزية فى السياسة والإدارة الاقتصادية وذلك فضلاً عن الإجراءات المشددة لتخفيض قيمة العملة. وما زال هذا الاتجاه حتى الآن قيد الدراسة كما ظهر من خلال المؤتمر الحزبى الثانى عشر المنعقد فى مايو من عام ١٩٨٢ . فقد أكد المؤتمر على بقاء الوضع الراهن رافضاً أية محاولات للعودة إلى الأساليب السابقة من التنظيمات الحزبية وأساليب الحكم المركزى، وكذلك الإجراءات التى كان من شأنها أن تخطو الخطوة الأولى تجاه إضعاف السمة الفيدرالية للدولة ككل عن طريق إضعاف مركز كوسوفو فى الاتحاد. إلا أنه من العسير أن تفهم كيف يمكن الإبقاء على هذا الموقف لمدة أطول، بينما يمكن تفادى التردى عن طريق التحرك للأمام فحسب، ولابد أن ذلك يعنى نشأة جمهورية ألبانية داخل يوغوسلافيا بناء على وجود كوسوفو.

وكلما مر الزمن يصبح من غير المعقول أن نعامل عنصراً سيصبح فى غضون عشر سنوات فى الترتيب الثالث من حيث العدد على أنه "أقلية قومية". وقد ذكرّنا ماحدث فى ربيع ١٩٨١ بأن إيجاد حل "للمسألة الألبانية قد أصبح مطلباً ملحاً. والبديل القائم هو اللجوء للقمع المتكرر الذى سينطوى على خسارة سياسية كبيرة رغم إمكان تنفيذه فنياً على المدى القصير. فمن جهة سينجم عن ذلك القمع نمواً غير محدود للنزعة الانفصالية الألبانية وهى ظاهرة كانت محصورة حتى ذلك الحين فى مجموعات صغيرة خاصة إذا ما قدر للتحرير الداخلى الحادث بألبانيا عقب رحيل هوكسا أن يوفّر قطباً بديلاً صالحاً لأن تتحدد هويته السياسية. ومن جهة أخرى فإن القمع الدائم سيفرض تهديداً واضحاً للاستقرار السياسى الداخلى للبلاد ككل طالما أن القليلون يستطيعون أن يدركوا بتعقل لجوء القوات المسلحة إلى سحق الحركة القومية الشعبية. وهناك شرط مسبق ضرورى لذلك، وهو خلق مناخ سياسى لا يفهم من خلاله تغيير وضع كوسوفو على أنه تهديد للهوية القومية الصربية، وإنما على أنه مكسب للتضامن القومى.

ويعد مثل هذا التحرك ضرورياً كذلك لمستقبل العلاقات اليوغوسلافية الألبانية. وقد قوبلت ألبانيا بالترحيب الشديد عندما خطت أولى خطواتها المترددة تجاه إصلاح علاقاتها المقطوعة بجارتها الشمالية بعد أن اجتاحت قوات حلف وارسو

تشيكوسلوفاكيا فى أغسطس من عام ١٩٦٨ . وقد فتحت يوغوسلافيا حدودها مع ألبانيا وأصبحت كوسوفو مضيفًا للعديد من عمليات التبادل الثقافى والعلمى مع الفنانين والمفكرين الألبان (٦٠)، وقد وصل دفء العلاقات بين البلدين خلال السبعينيات ذروته فى احتفالهما المشترك عام ١٩٧٨ بالذكرى المئوية لتأسيس رابطة بريزرين. ولكن كان من الواضح أن نظام هوكسا بتيرانا يرى فى هذه التطورات ما يهدده مما أدى إلى وضعه القيود على دخول اليوغوسلاف إلى ألبانيا وعدم السماح لمواطنيه بزيارة يوغوسلافيا دون قيود. ولذا فلابد أن الأحداث التى وقعت بكوسوفو عام ١٩٨١ والبرود السريع فى العلاقات الألبانية اليوغوسلافية قد جاءت فى حقيقتها كمبرر للاتجاه السائد داخل الحزب الشيوعى الألبانى. وقد أتت تيرانا بأول سابقة بإعلان مساندتها الرسمية لإنشاء جمهورية بكوسوفو فى إطار الاتحاد اليوغوسلافى وبذلك وضعت نفسها موضع المسئول عن التدخل فى الشئون الداخلية لجارتها. وأصبحت كوسوفو سلاحًا يستخدم ضد أى اتجاه معارض بالحزب الشيوعى الألبانى. ويؤيد ذلك وفاة مهميت شيهو على نحو مفاجئ فى ديسمبر من عام ١٩٨١، وكان شهيو هو آخر أعضاء القيادة الأصلية التى قادت البلاد إلى الثورة والاستقلال بغض النظر عن هوكسا. وفى نوفمبر من عام ١٩٨٢ اتهم هوكسا أقرب رفقاء السلاح لما يزيد على الأربعين عامًا بأنه كان عميلاً لكل من المخابرات المركزية الأمريكية سى.آى.أيه والمخابرات السوفيتية كى.جى.بى وذلك لصالح بلجراد بهدف قتله بالسم وإلقاء ألبانيا فى براثن يوغوسلافيا.

ختـــام

وكان لابد للقضية الألبانية أن تؤول إلى ما آلت إليه قضية الأمم اليوغوسلافية الأخرى، وذلك من وجهة نظر البرنامج الثورى لأعوام ١٩٤١ - ١٩٤٥، طالما أن مبدأ حق تقرير المصير لكل أمة، المقدس من لدن البرنامج والذى يستقر عليه أى حل دائم، مبدأ عالمى وليس اختيارى، يرفض أية تفرقة بين "كيان الدولة" وبين "الأمم الهامشية". وقد أصبحت المسألة القومية الألبانية "مشكلة" فى العقد الثانى من هذا القرن. ومنذ ذلك الحين أصبحت تؤثر بشكل كبير على كل من يوغوسلافيا وألبانيا: وكانت الثورة التى تزعّمها الشيوعيون فى ذلك التاريخ المشترك تمثّل ثغرة قاتلة مما فتح الطريق إلى

انطلاقها النهائي في إطار تحوُّل اشتراكي بطول شبه جزيرة البلقان وعرضها. وفي محاولة لتفادي عوامل الضرر القومية فقد سُطرت الصفحات السابقة لعمل موازنة من التفاعل بين "القوى الشخصية" و"المقاومة الموضوعية" مما جعل من ذلك الحل مستحيلاً معطيًا المشكلة شكلها الحالي وفرضها كتحدٍ للاشتراكية اليوغوسلافية. وهناك من يزعم بأن النزعة القومية قوة تتفوق على الاشتراكية أو أن يوغوسلافيا بطبيعتها متهمة بتكرار الانفجارات القومية. ولدحض هذه المزاعم فإننا بحاجة فقط إلى أن نشير إلى الثورة الأصيلة التي انتصرت على حرب قومية داخلية، وعلى رد فعل دولي لأنها وقفت على أرض صلبة من التضامن البروليتاري. وكان لسانها في ذلك الوقت هو الحزب الشيوعي اليوغوسلافي، فإذا توقف ذلك اللسان عن أداء مهمته فإن ذلك يشير إلى خلل عميق في الهيئة السياسية للاشتراكية اليوغوسلافية.

وسيكون من المستحيل في واقع الأمر أن نخلص إلى ذلك التحليل بدون أن نشير إشارة مباشرة إلى الدور الذي لعبه الحزب في إحياء الاشتراكية بيوغوسلافيا في الوقت الحالي. وكما أوضحت العديد من المناظرات التي ملأت البلاد على مدى العامين الأخيرين، فإن المسألة القومية قد استُخدمت كستار يجري خلفه صراعًا حزبيًا كبيرًا، ومن ثم يشل حركة المؤسسات السياسية في الوقت الذي تواجه فيه يوغوسلافيا كبرى أزماتها الاقتصادية منذ عام ١٩٤٨ . إن المقدرة المحدودة للطبقة العاملة على التأكيد المستقل لمصالحها الانتقالية يشترك سلبًا مع إصرار الحزب (خاصة منذ عام ١٩١٨) على إعاقة أي نمو أوسع للنقد الاشتراكي الموجه لممارساته سواء كان ذلك النقد من داخل الحزب أو من خارجه.

ويمكن في موقف كهذا أن تنمو النزعة القومية، وسيحدث ذلك، وستلقى الرعاية الواعية كبديل للهوية الطبقية. ولذا، فإن ما حدث في كوسوڤو من تمرد وما تلاه من سحق ذلك التمرد يوضح أزمة سياسية عامة يفوق خطرها كثيرًا خطر تفاقم المشكلات الاقتصادية التي تواجهها البلاد في العقد الحالي.

وقد أثبتت الإدارة الذاتية المستقرة في قبضة الإداريين والمساواة القومية التي يتزعمها الرؤساء الإقليميون للحزب فشلهما كوسيط لتناول الاحتياجات الماسة لكوسوڤو، أكثر مناطق يوغوسلافيا فقرًا. وكما حدث ببولندا في نفس العام فقد كان الرد على أزمة سياسية يتمثل في السعي إلى استخدام الجيش وقوات الشرطة الخاصة

وتنفيذ قانون الطوارئ. ولم يكن هناك، كما حدث ببولندا كذلك، رداً إيجابياً يمكن تصوره خارج إطار ديمقراطية بروليتارية تعمل على نحو إيجابي.

إن المطلب المتعلق بإقامة جمهورية ألبانية بكوسوفو معلق بين تحرر وطني متأخر عن موعده، وتخلف اقتصادى مزمن، وقد اكتسب هذا المطلب قوة رمزية عظيمة وتسلح كذلك بما حدث من إراقة للدماء فى العام الماضى والحبس المستمر لما يقرب من ستمائة طالب وعامل وفلاح ينتمون جميعهم إلى الإقليم.

ولا تتمثل المحنة الحقيقية فى إتمام العملية التى بدأت بهزيمة الوحدوية عام ١٩٦٦ فحسب وإنما تتمثل كذلك فى صورة الدولة اليوغوسلافية ككل، وفى الثورة التى تولدت عنها تلك الدولة. ويُعد ذلك المطلب حافزاً شديداً على التذكير بالضرورة القصوى لإعادة النظر الشامل فى حالة الاشتراكية اليوغوسلافية اليوم. وكذلك الحال بالنسبة لألبانيا، فالعلاقات الودية بجارتها الاشتراكية أساس لوضع حد للعزلة الكبيرة والقمع الداخلى الذين أصبحا مرادفين لمعنى الثورة هناك. فأى أمل فى إعادة اندماج ألبانيا بما وراءها من أراضى البلقان مرتبط تماماً بتحسن علاقاتها بيوغوسلافيا. إن كوسوفو، بين يوغوسلافيا وألبانيا، تحمل مفتاح مستقبلهما المشترك.

(يوليو ١٩٨٢)

ملاحظات

١ - كانت المطالب التى تقدم بها طلاب كوسوفو صدى للمطالب التى تم التقدم بها منذ عقد ونصف العقد عام ١٩٦٨، فى يوغوسلافيا عندما قام الطلاب فى كثير من المراكز بمهاجمة البيروقراطية المتزايدة والبطالة والتمايز الاجتماعى الشديد الناتج عن الانفتاح على آليات السوق بلا ضوابط تحت مسمى إدارة ذاتية أصيلة. ووصلت هذه الحركة الطلابية المتطرفة ذروتها. بعد اجتياح جامعة بلجراد التى تغيَّر اسمها إلى جامعة كارل ماركس الحمراء.

٢ - ظل ألكسندر رانكوفيتش وزير داخلية يوغوسلافيا من عام ١٩٤٥ حتى تمت تنحيته عام ١٩٦٦ . وقد اعتبر مسئولاً مسئولية شخصية عن الفظائع التى ارتكبت ضد الألبان وأقليات أخرى فيما بين عام ١٩٥٢ وبين تنحيته، وكذلك عن العديد من مظاهر إساءة استخدام السلطة خلال تلك المدة. وقد أصبح فوق ذلك رمزاً للسيادة الصربية

فى فترة ما بعد الحرب رغم عدم تقديم دليل حاسم على كونه من كبار متشددى الصرب. ولكنه قاوم بالفعل اللامركزية والتحرر فى فترة الستينيات لصالح دولة يوغوسلافيا الاتحادية التى قيدت الحرية على المعارضة، وقد أدى موقفه هذا (واستخدامه للأجهزة الأمنية لتعزيز سياساته) إلى سقوطه فى نهاية المطاف.

٣ - وللحصول على بيان تفصيلى بالعقوبات القاسية التى تقررت فى الأشهر الستة الأولى بعد أحداث الربيع، انظر "صفقة خاسرة بكوسوفو" "الجزء الأول، الفصل الأول من هذا الكتاب". فى أكتوبر من عام ١٩٨٢ قام عدة مئات من طلاب جامعات بلجراد وزغرب ولوبليانا بالتوقيع على التماس يحتجون فيه على السمة السياسية للمحاكمات التى جرت بكوسوفو (الصفحات ١٣ - ١٤ عاليه).

٤ - تشير كلمة "كوسوفو" فى هذا النص إلى الإقليم المستقل الاشتراكى كوسوفو الذى كان يسمى قبل عام ١٩٦٨ "كوسوفو ومتيوهيا "أو كوزميت"، حيث أن ميتوهيا هو الاسم الصربى للقطاع الغربى من سهل كوسوفو الذى كان فيما مضى من أملاك أسقفية بتش. أسماء الأماكن واردة باللغة الصربوكرواتية المعترف بها فى الاتفاقية الدولية رغم وجود أسباب وجيهة ليتبنى اليوغوسلاف التهجى باللغة الألبانية.

٥ - يمكن الحصول على معظم هذه الأرقام من كتاب "يوغوسلافيا - تقرير البنك الدولى لاقتصاد البلدان "تأليف مارتن شرنك وآخرون، لندن ١٩٧٩، الفصل الحادى عشر.

٦ - تكتب اللغة الألبانية بطريقتين هما جيج وتُسك حسب اللهجات التى يتحدثها الشعبان الرئيسيان اللذان يسميان بذات الاسمين واللذان يشكلان العنصر الألبانى. يتحدث الجيج ألبان يوغوسلافيا والألبان القاطنون شمال ألبانيا (شمال نهر شكومبى)، بينما تتحدث التُسك فى جنوب البلاد ويتحدثها كذلك الألبان اليونانيون. وقد اتبعت كل من كوسوفو وألبانيا عام ١٩٦٩ ما سمى بالفصحى الألبانية الجديدة التى تضم اللهجتين معًا وأصبحت لغة التعليم.

٧ - تقع كوسوفو فى بؤرة تاريخ القرون الوسطى الصربى. قام الأمير الصربى ستيفان دوشان عام ١٣٤٨ بتنصيب نفسه إمبراطورًا للصرب واليونانيين والبلغار والألبان، واتخذ بريزرن عاصمةً له. وتم تأسيس كنيسة وطنية فى ذلك الوقت كشرط أساسى للاستقلال عن بيزنطة وذلك عن طريق تحويل أسقفية بتش إلى بطريركية. وقد

قام الجيش العثمانى بمحو آخر أثر للاستقلال فى سهل كوسوڤو (الشديد القرب من برشتينا) فى معركة قضى فيها على معظم الطبقة الصربية الحاكمة. وقد تم إحياء ذكرى تلك المعركة لاحقًا فى مجموعة من القصائد الملحمية التى انتقلت شفهيًا من جيل إلى جيل فأبقت على ذكرى الدولة الصربية. إن التركيبة العرقية للمنطقة فى القرن الرابع عشر وإذا ما كانت هذه التركيبة قد تغيرت وكيفية تغيرها عبر القرون التالية لهو موضع نزاع: وهو نزاع غالبًا ما يؤدى إلى إثارة المؤرخين الصرب ضد المؤرخين الألبان، وظاهرة تقسيم المدارس التاريخية على أسس عرقية ليست بالقطع حكرًا على البلقان. وقد تم إحياء الجدال حول هذا الموضع بيوغوسلاڤيا منذ اندلاع الأحداث الأخيرة بكوسوڤو، وقد أصبح ما بدا يومًا ما اختلافًا فعليًا فى ذلك الوقت أرضًا خصبة للدعاية القومية على كلا الجانبين.

٨ - لم تكن إمبراطورية دوشان دولة قومية بالمعنى الحديث للكلمة، وليست لكوسوڤو صلة مباشرة تذكر بتكوين الأمة الصربية الحديثة وإمبراطورية القيصر دوشان. وقد أصبح انتقال الصرب تدفقًا ثابتًا من كوسوڤو ومقدونيا إلى الشمال وعلى نحو أكثر أهمية من مناطق الجبل الأسود والهرسك إلى الشمال الشرقى إبان نهاية القرن السابع عشر. ولكن ظهور طبقة برجوازية من التجار شهد نشأة مركز جذب جديد فى الشمال، حيث لعبت تلك الطريقة دور الشريك الأصغر لجيرانها النمساويين الأقوياء أثناء الانفتاح التدريجى للأراضى العثمانية أمام البضائع ورءوس الأموال الأوروبية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

٩ - وقد كان ما خلّفه دوشان من ميراث له أهميته فى إضفاء الشرعية على المؤسسة الملكية حديثة النشأة عام ١٨٨٢ فى مجتمع كان يغلب عليه الطابع القروى ويتمتع بالمساواة النسبية. إن الارتباط الخفى لكوسوڤو والأرثوذكسية و"المملكة الصربية" يلهب خيال القوميين الصرب حتى يومنا هذا. وقد قام برڤوسلاڤى (أرثوذكسى) وهو أحد الأعضاء الرسميين للكنيسة الصربية فى مايو من عام ١٩٨٢ بنشر "التماس لحماية العنصر الصربى ومقدساته فى كوسوڤو". وقد تم توجيه هذا الالتماس إلى كبار رجال الدولة مشيرًا إلى كوسوڤو بالعبارات التالية : "ليس لدى الأمة الصربية أثمن كلمة ولا أعز حقيقة ولا أقدس شىء فى الماضى والحاضر والمستقبل من كوسوڤو.. لقد ظلت الأمة الصربية تقاتل فى معركة كوسوڤو دون

توقف، لقد ظلت تقاتل فقط من أجل بقاء ذكرها، من أجل وجودها الواعي وبقاء هذه الأراضي من عام ١٣٣٩ إلى اليوم. NIN ٢٣ مايو عام ١٩٨٢، Danas، ١ يونيو عام ١٩٨٢ .

١٠ - ويسجل ليون تروتسكي من الجبهة أثناء حرب البلقان تلك التجربة التي مرَّ بها ضابط صربي : "عندما دخل الجنود إلى سهل كوسوڤو اعترتهم بهجة عظيمة. ولقد كنت مندهشًا من ردود أفعالهم. إن اسميْ كوسوڤو وجراسانيكا قد توارثتهما الأجيال ووردا مرارًا في الأغاني الشعبية. وبدأ الجنود في التساؤل حول ما إذا كنا سنصل سريعًا إلى بكرانو جوڤنو الواقعة بالقرب من بريليب (جنوبي مقدونيا) وكان من الواضح أن ذلك أقصى حد من حدود المملكة الصربية. وينبغي أن أعترف بأنني لم أكن على علم بذلك، ولكن الجنود كانوا على قناعة شديدة بأنهم عندما يذهبون إلى بكرانوجوفنو فإن ذلك يعني أن مهمتنا قد كُللت بالنجاح". المراسلات الحربية لليون تروتسكي، نيويورك عام ١٩٨٠، صفحتي ١٢٣ و١٢٤٠ ويرسم تروتسكي صورة مروعة لسياسة الأرض المحترقة التي مارستها جيوش البلقان في المناطق التي تم "تحريرها حديثًا"، وكان المرتزقة أو "التشيتنيك" أكثر وحشية من الجيش النظامي الصربي. ولقد علق ديمتري توكوڤيتش الاشتراكي العظيم السابق على ١٩١٥ تعليقًا مرًا فقال: لم يتم فحسب انجراف الآلاف من الفلاحين الصرب كجنود يدفعون حياتهم من أجل الأطماع الاستعمارية لحكّامهم البرجوازيين، وإنما جرّوا على أنفسهم كذلك كراهية الألبان الشديدة لهم "صربيا ضد ألبانيا"، بلجراد عام ١٩١٤ .

١١ - بدون شك، كان تقسيم الإقطاعيات الكبيرة هنا عسيرًا بالضرورة، طالما كان ملاك الأراضي، على العكس من صربيا وبلغاريا، يدينون بدين واحد ويتمتعون بجنسية واحدة، حيث لم يتخل الفلاحون عن الإدارة التركية. وقد وهن السعي الألباني تجاه الاستقلال على نحو خطير بسبب خشية البايات من أن انتقال السلطة قد يفجّر القلاقل الاجتماعية بالريف وهو ما حدث بالفعل.

١٢ - وقد أعطى تشكيل حكومة ڤان نولي عام ١٩٢٤ الفرصة للمحاولة الجادة الوحيدة لإجراء إصلاح زراعي بألبانيا قبيل ثورة عام ١٩٤١ - ١٩٤٥، وقد بقيت حكومة نولي في السلطة لستة أشهر فقط. وقد عمل تحالف رجعي من رؤساء القبائل وملاك الأراضي وساعدتهم وحدات تنتمي إلى يوغوسلاڤيا وروسيا البيضاء، وكذلك

سفير إنجلترا لدى تيرانا، على نفى نولى، واستبداله بأحمد زوجو الذى أصبح فيما بعد الملك زوجو الأول. وكان فان نولى من الزعماء الألبان القلائل الذين كانوا يفضّلون انضمام بلادهم إلى اتحاد فيدرالى للبلقان. وقد بيّنت تنحية نولى عن السلطة بداية تنامى النفوذ الشيوعى فى أوساط المفكرين الألبان.

١٣ - ورغم أن فكرة الوحدة مع صربيا كانت شائعة جداً فى الجبل الأسود (خارج الدائرة الضيقة لأتباع الملك نيقولا) لأسباب تاريخية واقتصادية وسياسية، إلا أن الطريقة التى تمت بها هذه الوحدة وطمس هوية دولة الجبل الأسود قد جعل من عملية الاندماج تبدو وكأنها عملية انضمام تم بالقوة إلى صربيا وليس انضماماً إرادياً فى الدولة السلافية الجنوبية حديثة النشأة. ونجم عن ذلك اندلاع ثورة واسعة النطاق واستمرت فى شكل حروب العصابات إلى منتصف العشرينيات، وكانت تشبه حركات المقاومة التى حدثت فى نفس الفترة بكوسوفو ومقدونيا. انظر ديمترى ڤويوڤيتش.Viedinjenje Crne Gores Serbije تيتو جراد عام ١٩٦٢ .

١٤ - وقد نجحوا فى ذلك جزئيًا فقط لأن أجزاءً كبيرة من الساحل اليوغوسلافى كانت قد استعيدت أثناء الحرب العالمية الثانية باستثناء منطقة تريست الهامة.

١٥ - وكانت هناك نية لأن تلعب مملكة الصرب شديدة العداء للشيوعية دوراً هاماً فى إبعاد الخطر الأحمر عن جنوب شرقى أوروبا، ولم تكن ليوغوسلاڤيا، لفترة كبيرة مابين الحربين علاقات دبلوماسية بالاتحاد السوڤييتى. وقد أعطى دستور ١٩٢١ الملك صلاحيات تنفيذية، ولم تكن الجمهوريات من سمات البرجوازية السلوڤينية والكرواتية كذلك.

١٦ - هل أخذت يوغوسلاڤيا الشرعية التى تتمتع بها حاليًا عن سلفها البرجوازى أم عن ثورة عام ١٩٤١ - ١٩٤٥؟ ما زال هذا التساؤل مطروحاً داخل البلاد إلى يومنا هذا. فى يونيو من عام ١٩٨٢، على سبيل المثال، قامت الرابطة الشيوعية الصربية بتنظيم ندوة حول هذا الموضوع، عنوانها "الفيدرالية والحكم الذاتى والإدارة الذاتية". وقد كان لبعض المشاركين آراء مؤيدة للفرض الأول : أن يوغوسلاڤيا تعبير عن رغبة عمرها قرون فى وحدة الجنوب السلافى، ومن هنا فإن إقليمى ڤوڤودينا وكوسوڤو هما جزء من جمهورية صربيا كحق تاريخى وأن الإقليميين المستقلين كوحدتين فيدراليتين قد اكتسبا شرعيتهما عن طريق الدولة الأم. ويجب أن يتم تصحيح

الدستور القائم ليوضع ذلك في الاعتبار. ولم يكن من المدهش أن تم تفنيد هذا التحدى السافر للمبادئ التى قامت عليها يوغوسلافيا الثورية الجديدة ومبدأ تقرير المصير وهما مبدآن يمثلان أساس دستور عام ١٩٧٤ . وقد فند ذلك التحدى بقوة مشاركون من الإقليمين المستقلين. وقد تم نشر وقائع هذه الندوة فى صحيفة Danas فى الثانى والعشرين من يونيو عام ١٩٨٢، وفى صحيفة NIN فى السابع والعشرين من يونيو عام ١٩٨٢ .

١٧ – ضمت ألمانيا ثلث سلوفينيا، بينما استولت إيطاليا على الثلثين الآخرين بما فى ذلك العاصمة لوبليانا، وقد استولت إيطاليا كذلك على معظم دالماسيا إلى جانب ميناءيها الرئيسيين وجزائرها الواقعة على البحر الأدرياتى، وأصبحت الجبل الأسود تحت الحماية الإيطالية واحتلت القوات الإيطالية أجزاء من كرواتيا والبوسنة والهرسك وأعطيت كوسوفو غربى مقدونيا لألبانيا التى تحتلها إيطاليا. وألحقت المجر بباتشكا وبارانيا وميدومورى وبريكومورى، وهى مناطق تنتمى إلى فوفودينا وكرواتيا. وعادت روسيا إلى وضعها الأول قبل حروب البلقان واحتلتها القوات الألمانية وشكلت حكومة عميلة برئاسة الجنرال ميلان ناديتش. وظلت منطقة بنات التابعة لإقليم فوفودينا جزءًا من صربيا اسمًا، ولكنها منحت إدارة ذاتية تحكم فيها الأقلية الألمانية. وأنشئت دولة كرواتيا المستقلة (وتضم كرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك وجزءًا من دالماسيا) ووضعت تحت سيطرة حركة أوستاش الفاشية بقيادة آنت بافيليتش) وهو أمير إيطالى تم تنصيبه حاكمًا عليها. انظر "الحرب والثورة في يوغوسلافيا عام ١٩٤١ – ١٩٤٥: "التشتينك" تأليف جوزو توماسفيتشى، ستانفورد ١٩٧٥ .

١٨ – حركة أوستاش هى حركة قومية كرواتية متطرفة قامت برعايتها الفاشية الإيطالية فى الثلاثينيات، ولم يزد مؤيدوها عن بضعة مئات، قام الجيش الألمانى بتصعيدهم إلى السلطة، واستمروا فى حكم تلك الدولة الدمية بناء على الاحتياجات العسكرية للقوات المحتلة. ولم تكن أيديولوجية "الدماء والأرض" المستعارة من الفاشية ومفاهيم التنظيم الاجتماعى التى تعود إلى العصور الوسطى هى فقط ما يفسر الطبيعة الدموية لحكم الأوستاش، وإنما كان يفسره أيضًا افتقارها لجذور شعبية. والقصة المروعة حقًا لهذه التجربة تم تحليلها بوضوح فى كتاب Ustase NDH من تأليف فيكريتاجيليتش بوتيتش، زغرب ١٩٧٢ .

١٩ – "لم نكن نريد أن نتوقف فى منتصف الطريق: أن نسقط الملك وندمِّر الملكية ونتولى السلطة ونقتسمها مع ممثلى الطبقة الرأسمالية.. لم تكن هذه رغبة أى من الطبقة العاملة ولا الغالبية العظمى من الشعب اليوغوسلافى. ولذا فقد قررنا أن نقتحم الطريق بجرأة لإتمام عملية تصفية الرأسمالية فى يوغوسلافيا". (جوزيف بروز–تيتو، "التقرير السياسى" المؤتمر الخامس للحزب الشيوعى اليوغوسلافى، بلجراد ١٩٤٨). مأخوذ عن "التنمية المركبة الجائرة – نظرية الثورة الدائمة" لمؤلفه مايكل لووى، لندن ١٩٨١ ص ١٤٠ .

٢٠ – أهمل الحزب النظر فى المسألة القومية، وذلك لعدة أسباب من أهمها ما يلى: أولاً : أنها قد ورثت رد الفعل الإيجابى للاشتراكية الديمقراطية فى غالبية مناطق الجنوب السلافى تجاه التحرر الوطنى والوحدة التى تحققت من خلال نشأة يوغوسلافيا. ثانيًا: كان الحزب قلقًا بشأن الآثار السلبية للنزعة القومية على مقدرتها على تناول القضايا الطبقية الهامة. ثالثًا: كان يسيطر عليها الاشتراكيون الصرب الذين ارتبطوا تمامًا بنشأة الدولة الجديدة. وقد وقعت فى سكوبى حادثة تعطى توضيحًا بسيطًا لما أدى بها ذلك الموقف فى بعض الأحيان، فقد قام بعض الشرطيين الصرب فى الثانى من أغسطس من عام ١٩٢٣ بإطلاق النار على تجمع لإحياء ذكرى ثورة إليندن (التى قام بها المقدونيون ضد الحكم العثمانى عام ١٩٠٣). ولقى عشرة أشخاص مصرعهم. وفى اليوم التالى نظمت اللجنة الحزبية فى سكوبى مظاهرة ضد "النفوذ الصربى وإرهاب بلجراد". وقامت اللجنة المركزية التابعة للحزب بطرد ثمانية أعضاء من زعماء الثورة باسكوبى ناعتة إياهم بالانفصاليين وأعداء الطبقة العاملة. وقد قام الحزب بنشر أسماء المتهمين فى كتيب حتى يضمن أنهم قد وعوا الدرس. وقد ألقى القبض على هؤلاء الثمانية وزعم أنهم لقوا حتفهم فى سجن جلافناتشا ببلجراد. عن كتاب "الشيوعية اليوغوسلافية والمسألة المقدونية" تأليف أس بالمر وآر كنج، دار أركون بوكس للنشر، ١٩٧١، ص ٢٩، وقد أدى ذلك الموقف إلى صراع عنيف بين الأحزاب حول المسألة القومية.

٢١ – صحيفة Proleter، ديسمبر ١٩٤٢ .

٢٢ – سفيتوزار فوكمانوفيتش – تمبو، المبعوث لمناقشة فكرة اتحاد فيدرالى للبلقان، وما يرتبط به من إنشاء هيئة أركان للبلقان، تم إيقافه فى وسط الرحلة لتغير

الأوامر، وكان عليه أن يراجع مواقفه خاصة فيما يتعلق بالوحدة والحكم الذاتي لمقدونيا (حيث كان عندما تلقى التعليمات الجديدة). وقد نشرت بعض الفقرات من المراسلات الخاصة بهذا الموضوع في كتاب بالمر وكنج صفحات ١٠٢ - ١٠٦ .

٢٣ - بعد تفكك الكتلة الشيوعية أصبح أي عضو من أعضاء التنسيق أو التعاون التابعين للأحزاب الشيوعية و"حركات المقاومة" على أساس إقليمي غير مقبول على نحو متزايد لدى موسكو ومن ثم لدى الشيوعيين اليونانيين الواقعين تحت تأثيرها. وقد كانت تلك الفكرة غير مقبولة أيضًا لدى بريطانيا العظمى التي كانت تخشى حكومتها شتى أشكال المنظمة الخاصة بالقوات المعادية للفاشية الواقعة خارج نطاق سيطرتها بالبلقان، وخاصة تحت التأثير الشيوعي، وهو شيء كان على القيادة أن تأخذه في اعتبارها "برانكو بيترانوفيتش - أفنوى بلجراد ١٩٧٦ صفحات ١٨٢ - ١٨٣ Smena Vlasti –Revolucionarna وهناك بيان موثوق به لسياسة الحلفاء تجاه البلقان أثناء الحرب نجده في "السياسة البريطانية في جنوب شرق أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية" تأليف إليزابيث بيكر، لندن ١٩٧٦ .

٢٤ - عند الإعداد لغزو الحلفاء لإيطاليا نظمت القيادة العليا البريطانية عددًا من الهجمات المضللة باليونان، وكانت فكرتها هي إقناع الألمان بانقضاض الحلفاء الوشيك على البلقان، والذي نجحوا في تنفيذه. وقد كتب إف. دبليو. دي. ديكن، الذي قاد أول حملة بريطانية على البارتيزان قائلاً: "أما بالنسبة لتيتو فقد كان تحليل شخصيته يقترب من تحليل شخصية هتلر، ولكن التأكيد عليه، من وجهة نظره، كان يكمن فيما يسمى بالاتفاق الذي تبلغ نسبته خمسين بالمئة بين تشرشل وستالين. لقد كان مقتنعًا بأنه قد تم الاتفاق على تقسيم سياسي ليوغوسلافيا إزاء تلك المناسبة، وإنه سينفذ، قبل نهاية العمليات العدوانية عن طريق تقدم الجيش الأحمر من الشرق وهجوم القوات الإنجليزية - الأمريكية من الغرب. انظر "أسطورة هجوم الحلفاء على البلقان" في كتاب بي أوتي وآر كلوج "السياسة البريطانية تجاه المقاومة في زمن الحرب بيوغوسلافيا واليونان"، لندن ١٩٧٥، ص ٣٩ . وقد سعى البريطانيون بالفعل إلى احتلال أنجلو أمريكي للبلقان في ذلك الوقت بهدف كسب الفيتو الأمريكي إلى جانبهم، إلا أن الأمريكيين ظلوا على موقفهم من التركيز على الشمال الغربي لأوروبا. انظر باركر ص ١١٦ .

٢٥ – وقد قدم الكولونيل دبليو أس. بيلى، المندوب البريطانى لدى التشيتنيك، اقتراحًا فى فبراير من عام ١٩٤٣ برسم حدٍ "يسير تقريبًا عبر الحدود اليوغوسلافية البلغارية على نهر الدانوب فى الشمال الغربى إلى الحدود الألبانية مع الجبل الأسود فى الجنوب الغربى" (إس دبليو. بيلى "السياسة البريطانية تجاه الجنرال درازا ميهيلوفيتش" بكتاب أوتى وكلوج ص ٧٣). والكيفية التى كان سينفذ بها البريطانيون تلك الخطة العاجزة عن إرسال قوات إلى الداخل كانت سرًا بطبيعة الحال. ولكن الخوف من مثل تلك التطورات هو ما أدى بالبارتيزان إلى أن يشنُّوا هجومًا يائسًا (فاشلاً) على صربيا فى خريف عام ١٩٤٣، بيتروفيتش ص ١٨٠ .

٢٦ – بيتروفيتش صفحات ٢٠٧ – ٢٠٨ .

٢٧ – روبرت لى وولف "البلقان فى زماننا"، نيويورك ١٩٦٧، ص ٣٢٠ .

٢٨ – كان قطاعًا هامًا من القيادة اليوغوسلافية يرى أن الوحدة بين ألبانيا ويوغوسلافيا هى الطريق الأوحد لحل المسألة الألبانية بيوغوسلافيا. وقد عبر ميلوفان ديلاس عن هذه الفكرة قائلاً: "اعتقدت كما اعتقد الكثيرون أن الوحدة، مع الموافقة الاختيارية الحقيقية للزعماء الألبان، لن تكون لها قيمة مباشرة فحسب لكل من يوغوسلافيا وألبانيا، وإنما سيضع ذلك فى النهاية حدًا للعداء والنزاع التقليديين بين الصرب والألبان. وكانت أهميتها الشديدة فى رأيى تكمن فى أنها ستؤدى إلى مزج الأقلية الألبانية الكبيرة والمتماسكة بألبانيا كجمهورية مستقلة فى الاتحاد اليوغوسلافى الألبانى. وقد بدا أن أى حلٍ آخر للمشكلة القومية الألبانية، سيكون غير عملى من وجهة نظرى، طالما أن أى تحول بسيط لأرض يوغوسلافية يقطنها ألبان سيثير معارضة عنيفة داخل الحزب الشيوعى اليوغوسلافى ذاته. (حوارات مع ستالين، لندن، ١٩٦٢ ص ١٣٠).

٢٩ – تم نشر الوثائق التى وقعها تيتو وديمتروف، فى بليد، فى أغسطس من عام ١٩٧٤ وفى إيفكسينوجراد فى الشهر التالى فى جريدة سلوبودان نيسو فيتش (اتفاقيات بليد)، زغرب ١٩٧٩ .

٣٠ – كان الألبان هم الأقلية الوحيدة التى حرمت على نحو مريب من المدارس التى يتم تلقى التعليم فيها بلغتهم الرسمية. وبناء عليه كانت نسبة الأمية عالية للغاية : فقد وُجد من خلال الإحصاء الرسمى للسكان الذى أُجرى عام ١٩٢١ أن ٩٧٪ من

الألبان الذين أجريت معهم مقابلات كانوا أميين. انظر "يوغوسلافيا" بسلسلة الكتب الجغرافية الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية ١٩٤٤، المجلد الثانى ، ص ٢٤٤ .

٣١ - من الواضح أنه تم تخصيص ٣٥٠ ألف هكتار للمستوطنين، ولكن الإصلاح كان محدوداً هنا كما حدث فى مناطق أخرى بسبب الصفقات السياسية بين ملاك الأراضى والأحزاب السياسية. انظر Agrarna reformai kolonizacijana Kosovu

1919-1941 برشتينا ١٨٩١، تأليف أوبرادوفيتش و"سياسة الفلاحين الاقتصادية فى يوغوسلافيا". تأليف جوزوتوماسيفيتش، ستانفورد ١٩٥٥، صفحات ٣٥٨ - ٣٦١ .

٣٢ - بيتر بريفتى "ألبانيا الشيوعية منذ ١٩٤٤" MIT Press ١٩٧٨ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ . حاولت الحكومات اليوغوسلافية التى تولت السلطة فى فترة مابين الحربين أن تحل المشكلة الألبانية عن طريق الطرد الجماعى إلى تركيا. وقد أعطيت الشرطة كامل الصلاحيات لإجبار الفلاحين على ترك أراضيهم، وقد شملت طرقهم لتنفيذ ذلك: رفض الاعتراف بصكوك الملكية القديمة، وإجراءات لجمع الضريبة تتسم بعدم الرحمة، والمضايقات المتعلقة بالدين، وتدمير المقابر الألبانية وتوزيع الأسلحة على المستوطنين وإثارة أعمال الشغب التى يتم التعامل معها فيما بعد بطريقة دموية وإحراق القرى الألبانية وأحياء المدن وما إلى ذلك.

٣٣ - وضع سفيتوزار فوكمانوفيتش - تمبو ذلك كمقتطف فى خطاب بعثه للجان المركزية التابعة للرابطة الشيوعية بكل من كوسوفو وصربيا ويوغوسلافيا، احتجاجاً على مقالة هجائية كتبها على هادرى مؤرخ كوسوفو الشهير. فقد اتهم هادرى تمبو بأنه يخلط بين رأى البايات المؤيد للفاشية وبين حالة العداء للفاشية فى أوساط الجماهير. ولم يتم أبداً نشر رد تمبو على هادرى كاملاً. وقد قامت إحدى الصحف الأسبوعية المتشددة الشهيرة ببلجراد بنشر أجزاء من ذلك الرد بعد أسابيع من أحداث كوسوفو التى وقعت عام ١٩٨١ (انظر Ilustrovana Politika, التاسع من يونيو ١٩٨١). ولم يسمع أحد للحصول على الرد المضاد لهادرى أو نشره، وفى أكتوبر من عام ١٩٨٢ تم استبعاد هادرى من الحزب وفصله من مركزه بجامعة برشتينا لرفضه التعاون مع السلطات فى عملية تطهير الجامعة من هيئة التدريس والطلاب غير المرغوب فيهم.

٣٤ - سفيتوزار فوكمانوفيتش - تمبو، "الثورة فى تداعى الذكريات" بلجراد ١٩٧١ ص ٣٣٨ .

٣٥ – في عام ١٩٤٢، عندما كان دوراكو ما زال يكتب، كان الألبان عددهم ٥٢ فقط من بين ٣٤٣ عضواً يمثلون عدد أعضاء الحزب بالإقليم. وكان هؤلاء الاثنان وخمسون من ألبانيا ذاتها، وكانوا قد هاجروا إلى الإقليم قبل الحرب سعياً إلى التعليم في الغالب، وكان أحد هؤلاء هو فاضل هوكسا الممثل الحالي لكوسوفو في مجلس الرئاسة الثماني اليوغوسلافي.

٣٦ – وقد قال تمبو في تقريره إلى اللجنة المركزية للحزب في الثامن من أغسطس من عام ١٩٤٣، أنه كان من الضروري تنظيم الحزب بحيث "يمكنه التصدي بنجاح للكراهية الشديدة التي يكنّها المتشددون والتي توجد في واقع الأمر بين الألبان والصرب" (وضع كلام تمبو كمقتطف بكتاب بالمر وكنج ص ٩٥).

٣٧ – ويتضح مدى الكراهية المتشددة للألبان ضد الصرب من خلال إحدى وحداتنا المكوّنة من الألبان والتي كانت محاطة بما يزيد على ألفي ألباني من الفلاحين المسلحين، واستمرت المعركة لعدة ساعات إلى أن أدرك الألبان أن الوحدة كانت مكوّنة من ألبان. وعندئذ رحلوا تاركين الأمر برمته للإيطاليين (تمبو).

٣٨ – وليس من قبيل المبالغة أن نقول بأن جميع القرارات الرئيسية التي اتخذها الحزب الشيوعي الألباني خلال سنوات الحرب قد اتخذت تحت تأثير اليوغوسلاف، وتشمل تكوين لجان التحرير الشعبي ومجلس التحرير الشعبي الألباني المعادي للفاشية كمؤسسات جديدة وبديلة بالدولة، وكذلك إنشاء الهيكل العسكري الملائم لجيش التحرير الشعبي وما يسمى بالأولوية البروليتارية التي كانت تمثل قوات الصاعقة للثورة، وكذلك قرار عدم التعامل مع البريطانيين وقوات القوميين. وقد كان تيتو يخشى أن تنقض قوات الحلفاء على ألبانيا مما دعاه لتشجيع الحزب الشيوعي الألباني في أكتوبر من عام ١٩٤٤ على تأسيس الحكومة الديمقراطية المؤقتة التي يمكنها أن تواجه القوات الأنجلو أمريكية بالأمر الواقع، وأصبح هوكسا أول رئيس للوزراء. انظر "عناصر الحكم الشيوعي في ألبانيا"، لستيفين بيترز في توماس تي هاموند. و"تحليل الحكومات الشيوعية" يال ١٩٧٥ . كان بيترز أحد أعضاء الحملة العسكرية الأمريكية على ألبانيا في أعوام ١٩٤٤ – ١٩٤٥ .

٣٩ – انظر مثلاً "تاريخ حزب العمل الألباني"، تيرانا ١٩٧١ ص ١٦٨ – ١٧١ .

٤٠ – ولكن التبعية لا تعنى القمع: لقد كان الحزب الشيوعى اليوغوسلافى بعد صيف ١٩٤٣ مسئولاً عن معاملة حق الألبان فى تقرير مصيرهم كمسألة تكتيكية أساسًا، وليس كحق غير قابل للتغيير، ولم يعلق ذلك الموقف الثورة فى المناطق اليوغوسلافية المأهولة بالألبان فحسب، وإنما ساعد أيضًا على تشجيع النزعة القومية داخل الحزب الشيوعى الألبانى ذاته. وبمعنى آخر فإن الحزب الشيوعى اليوغوسلافى يعد شريكًا فى المسئولية مع مجموعة هوكسا داخل الحزب الشيوعى الألبانى عن نجاح ستالين، بعد ذلك بخمس سنوات فى قطع الصلات بين ألبانيا ويوغوسلافيا وهى صلات شكلتها ثورة مشتركة.

٤١ – دائمًا ما قمنا بتأجيل مسألة تقرير المصير إلى أجل غير مسمّى. ولكنه من المحال أن نقوم بتعبئة الجماهير الألبانية للقتال ضد "محرريهم" دون أن تعطى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى اليوغوسلافى إعلانًا صريحًا بمساندتها لحق الشعب الألبانى بيوغوسلافيا فى تقرير مصيره. ميلادين بوبوفيتش، أرشيف حزب العمل الألبانى Zerii Popullit ١٩٨١ .

٤٢ – علق تمبو قائلاً : "أعتقد أن كلاً من هذين الإجراءين سوف ييسران حقًا إسراع الجماهير الألبانية إلى النضال من أجل التحرر الوطنى"، ولكنه حذر من أنهما قد يثيران النزعة القومية التى قد يستغلها التشيتنيك. بالمر و كنج ص ٩٦ .

٤٣ – تم إرسال هذا القرار كما ينبغى بالإضافة إلى بعض مواد المؤتمر الأخرى إلى اللجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعى اليوغوسلافى مع مطلب بأن يقوم الحزب بإعلان اللجنة المنشأة حديثًا عبر أثير إذاعة يوغوسلافيا الحرة (القائمة فى موسكو) ، وأن تشير تلك الإذاعة فى بعض الأحيان إلى النضال الألبانى. انظر "ألبانيا والألبان" تأليف رمضان مارمولاكو، لندن ١٩٧٥ ص ١٤٣ .

٤٤ – بالمر وكنج صفحتى ١٠٥ – ١٠٦ .

٤٥ – مارمولاكو، نفس الكتاب المذكورة عاليه.

٤٦ – دبير (أوديبرا) هى بلدة تقطنها أغلبية ألبانية على الجانب اليوغوسلافى من الحدود الألبانية المقدونية، وقد حررتها فى أكتوبر من عام ١٩٤٣، كتيبة ألبانية تتبع البارتيزان يقودها هاكسى ليشى، الذى أصبح فيما بعد رئيس جمهورية ألبانيا

الشعبية. وتم إنشاء لجنة تحرير شعبية، ولكن ذلك أثار رد فعل حاد من الجانب اليوغوسلافى الذى اتهم ليشى بإثارة المتشددين الألبان عن طريق استثناء المقدونيين منها. وقد كتب هوكسا إلى ليشى شاكيًا من تلك الحادثة قائلاً: "من المستحيل ... فى الوضع الراهن بالنسبة لنا أن ننفذ خطتنا السليمة بشأن مسألة الحدود لأنه سيتعين علينا أن نتصرف بناء على نصيحة تمبو بمغادرة ديبرا، ولن يكون المقدونيون عاجزين عن السيطرة على الموقف فحسب، وإنما سيصطدم بهم (حزب بالى كومبيتر) وبنا معًا". "أعمال مختارة"، تيرانا ١٩٧٤ صفحتى ٢٠٦ - ٢٠٧ .

٤٧ - ميلوڤان ديلاس، المؤتمر الخامس للحزب الشيوعى اليوغوسلافى ص ١٧٢.

٤٨ - برانكو بترانوڤيتش، NIN ٣١ مايو ١٩٨١ .

٤٩ - بول شووب "الشيوعية والمسألة القومية اليوغوسلافية" نيويورك ١٩٦٨، ص ١٠٣ .

٥٠ - طبقًا لما قاله أوبرادوڤيتش فقد كان ٣٤,٤٪ من السكان بكوسوڤو من السلاف، وكان ٩٪ منهم حديثى الاستقرار بها (ص ٢٢٣).

٥١ - بعد أن تم تأسيس إقليم كوسوڤو كإقليم ذاتى الحكم تابع لجمهورية صربيا الشعبية، أعلن رانكوڤيتش، فى خطاب له فى اجتماع عقده مجلس صربيا المعادى للفاشية فى أبريل ١٩٤٥، (الأول من نوعه الذى يتم عقده فى صربيا)، أن ذلك الإجراء كان أفضل رد على من يقومون بالنفخ فى بوق خطر تقسيم الأراضى الصربية ومن يتهمون حرب التحرير القومية بأنها ستضعف من فرصة الكروات وغيرهم. بوربا، ٨ من أبريل ١٩٤٥ .

٥٢ - كان من الواضح أن تيتو قد أخبر إنفر هوكسا عند زيارته لبلجراد عام ١٩٤٦ أن "كوسوڤو والمناطق الأخرى المأهولة بالألبان ملك لألبانيا وأننا سنعيدها إليكم، ولكن ليس فى الوقت الراهن لأن قوميو الصرب الكبرى لن يقبلوا مثل هذا الأمر" انظر المقالة الافتتاحية لجريدة Zerii Popullit، ١٧ مايو ١٩٨١ . وقد أنكر مسئولو الحزب اليوغوسلافى لاحقًا أن يكون ذلك الحوار قد دار فى الأصل.

٥٣ - الحد الفاصل بين مقدونيا وصربيا (ومن ثم كوسوڤو) يسير قريبًا من الخط الذى دافع عنه الـ IMRO بعد ١٩٣٤ . انظر "الخرائط والسياسة" تأليف إتش. آر. ولكنسون، ليڤربول ١٩٥١ صفحات ٢٣٢ - ٣١٠ .

٥٤ – سمح للألبان بالإعلان عن هويتهم الألبانية ولكنهم نُعتوا باسم "Siptars" وهى صيغة سوقية لكلمة Shqiperi وكان أى ألبانى يظهر علمه القومى معرضًا للسجن حتى عام ١٩٦٦ . وكانت اللغة الألبانية مقصورة على التعليم الابتدائى. "وقد حدثت انتهاكات خطيرة للشرعية والحقوق الدستورية للمواطنين ذوى الأصل الألبانى وتعرض الأفراد للاعتداء البدنى والقتل" (ستايب سوفار Nacijei Medunacianalni odnosi زغرب ١٩٧٠ ص ١٢٢) ولقى ما يقرب من ثلاثين ألف شخص معاملة وحشية، ولقى ما يربو على المائة حتفهم على أيدى قوات الأمن التابعة للدولة أثناء عملية تفتيش دنيئة عن الأسلحة عام ١٩٥٦، وما زالت ذكرى الإرهاب الذى مارسته قوات الشرطة ضد المواطنين الألبان قبل عام ١٩٦٦ حيًا فى ذاكرتهم الجماعية. ويتضح ذلك من خلال إحدى القضايا التى كانت تنظرها مؤخرًا إحدى المحاكم للمتهم أمروش سيليڤسكى وهو ألبانى معاق وأب لتسعة من الأبناء، ويعمل بائعًا جائلاً لشرائط الموسيقى. وقد مثل الرجل أمام المحكمة فى مايو من عام ١٩٨٢، وتهمته إثارة الثورة المضادة. وكل ما فعله هو بيع أشرطة مسجل عليها التاريخ الألبانى البعيد والرهيب وخطايا السادة الإقطاعيين والبرجوازيين الذين تم تجريدهم من ممتلكاتهم. ولم يقتصر الأمر على ذلك، فالشرائط تصور كذلك مظاهر الظلم والتجاوزات التى كانت تمارس فى فترة سلطة رانكوڤيتش. وتحكى إحدى الأغنيات قصة "رانكوڤيتش وأعوانه". "أثناء الهجوم الذى حدث على كوسوڤو (١٩٥٦) حيث مارسوا التعذيب الرهيب وأساءوا معاملة الشعب، بحثًا عن البنادق والأسلحة فى حوزة من يمتلكونها ومن لا يمتلكونها. وقد تُرك أبناؤنا ينزفون بالشوارع الجانبية. أنت يا رانكوڤيتش من جلب العار على الشعب اليوغوسلاڤى وخاصة شعب كوسوڤو وميتوهيا، لماذا خلفت وراءك أمهات مكسورات الأذرع، وآباء بلا أولاد، وأخوات بلا إخوة. ينادى تيتو من مكتبه صائحًا : أدعوك باسم الله الحى، لم لا تطيعنى، لم تعذب الشعب الألبانى بكوسوڤو؟ وقد حدث فى يوم من الأيام شىء آخر: تعاونت الشرطة السرية مع الشرطة على قتل بطلين شابين أحدهما هو شعبان صديقو. أنت يا رانكوڤيتش، لعل الظلام يبتلعك، هو من أريد أن أمزقه بمديتى إربًا، هل علمك الحزب ذلك. لا إن الحزب لا يعلم ذلك لأحد، فالحزب قد ناضل ليمنحنا حق بناء وطننا هذا". وقد اتهم سيليڤسكى أيضًا بتمزيق صورة تيتو وسبه لأنه لم يحول كوسوڤو إلى جمهورية قبل وفاته. عن جريدة Danas ٢٥ مايو ١٩٨٢ . ولم تنشر Danas ما حدث لسيليڤسكى.

٥٥ - تساوى نسبة الأطفال الذين يتلقون تعليمهم الابتدائى بكوسوڤو النسبة ذاتها لباقي يوغوسلافيا، أى ٩٦٪، وتصل نسبة التلاميذ والطلاب إلى ٤٧٠ ألفًا، مما يعنى أن واحداً من كل ثلاثة ما زال يتلقى تعليمه. وأن كوسوڤو تقع فى أول القائمة على مستوى البلاد وكذلك على مستوى العالم من حيث التعليم حيث تضم جامعتها خمسين ألف طالب وثلاثمائة طالب من بين كل عشرة آلاف من سكانها. وتضم الجامعة تسع كليات وأكاديمية وسبع مدارس عليا". عن "أحداث إقليم كوسوڤو". "عرض الشئون الدولية" بلجراد ١٩٨١ ص ٨. ويعود السبب فى الأعداد الكبيرة من طلاب الجامعة بكوسوڤو إلى الارتفاع النسبى فى أعداد الشباب بين سكانها، وإذا ما أرجعنا الأرقام المطلقة إلى حجم كل مجموعة عمرية فإننا سنجد أن كوسوڤو تتطابق مع النمط اليوغوسلاڤى.

٥٦ - تم بين أعوام ١٩٦١ و١٩٦٥ تخصيص ٤٠٣,٥ مليون دينار أو ما يعادل ٢٨,٨٪ من إجمالى الموارد لكوسوڤو من صندوق تنمية المناطق المتخلفة اقتصادياً. وفى منتصف الفترة التالية وصل المبلغ المخصص لكوسوڤو من الصندوق إلى ما يزيد على مليونى دينار أو ما يعادل ٣٠٪ من إجمالى مدخرات الصندوق. وقد تلقى الإقليم فى فترة السنوات الخمس بين أعوام ١٩٧١ و١٩٧٥ من الصندوق ٨ ملايين و٦,١٨١ دينار. زاد نصيب كوسوڤو من موارد الصندوق إلى ٣٣,٢٪. وفى منتصف الفترة التى انتهت لتوها (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، خصص الصندوق لكوسوڤو ٢٨ مليون و٤٦٧ دينـار، أو ما يعادل ٣٧٪ من إجمالى موارده للجمهوريات والأقاليم المتخلفة اقتصاديًا، ومن بينها كوسوڤو" (أحداث كوسوڤو، ص ٨).

٥٧ - مرمو لاكو، ص ١٥٠ . رمضان مرمولاكو، هو ألبانى من كوسوڤو. وكان أثناء نشر كتابى هذا يشغل منصب السكرتير المستشار للجنة التنفيذية الدائمة للعلاقات الدولية التابعة للرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية. وهو خبير فى شئون البلقان خاصة فيما يتعلق بألبانيا، وقد أرسل عام ١٩٨٢ كسفير ليوغوسلاڤيا بنيجيريا.

٥٨ - غالبًا ما يتناول المؤرخون الصرب تاريخ ألبانيا من منظور قومى ضيق. ويظهر ذلك فى المناقشة اللاذعة التى صاحبت إخراج الطبعة الثانية من "دائرة المعارف اليوغوسلاڤية". ومنذ اندلاع مظاهرات عام ١٩٨١، وتسمية رابطة بريزرين بالتقدميين تاريخياً، أصبحت العناصر الألبانية عرضة للهجوم المكثف خاصة من الذين ينتمون إلى

الأصل الإليرى. وقد أصبحت الأمور فى غاية الغرابة عندما قامت اللجنة المركزية التابعة لرابطة الشيوعيين الصربية التى التقت قبل عقد المؤتمر الثانى عشر للحزب، بتناول تلك المشكلات بلغة بعيدة كل البعد عما يناسبها، فقد اتُهم الأعضاء الألبان بوقوعهم فى نفس الشَرك العنصرى الذى وقع فيه هتلر بأسطورة الجنس الآرى، وذلك لأنهم أصرّوا على تحديد الهوية العرقية للأمة الألبانية! "عن جريدة Danas" مايو ١٩٨٢، و NIN ٦ من مايو ١٩٨٢ .

٥٩ – نزح ما يقرب من ١٥ ألف صربى من كوسوڤو بين أعوام ١٩٦٨ و١٩٧١ وما يقدّر بحوالى ٣٠ ألف آخرين على مدى العقود التالية. ومنذ اندلاع القلاقل هناك قام تسعة آلاف بمغادرة الإقليم أو بطلبات للهجرة مما يمثل تصاعداً لأعداد النازحين، فحتى عام ١٨٩١ لم تتجاوز الأعداد النمط العام للهجرة الداخلية. انظر ميروسلاڤ لوڤيتش NIN ١١ و١٥ أغسطس ١٩٨٢ . لقد أصبحت هجرة الصرب من كوسوڤو صرخة استثارة من قوميى الصرب، وتماثل رد فعل مشابه لما حدث بكرواتيا عندما هاجر مئات الآلاف من الكروات فى الستينيات والسبعينيات للبحث عن عمل بأوروبا الغربية، ومن الممكن أن تنتقد القيادة الألبانية بكوسوڤو لعدم اتخاذها إجراءات مبكرة ونشطة لمنع الأحداث المضادة للسلاڤ بالإقليم.

٦٠ – بعد عودة العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٧١ اتسعت حركة التجارة سريعًا لتصل إلى ١١٦ مليون دولار عام ١٩٨٠، وهو ما يعادل أربعة أضعاف الرقم الذى كانت عليه عام ١٩٧٨ . ورغم اندلاع أحداث كوسوڤو فقد استمر التبادل الاقتصادى فى النمو، ويوغوسلاڤيا حتى اليوم هى أكبر شريك تجارى لألبانيا. وسوف يعمل خط السكك الحديدية شكودير – تيتو جراد المقترح، والذى خصصت الحكومتان له الموارد المالية بالفعل، على ربط ألبانيا بشبكة السكك الحديدية الدولية.



الفصل الثالث

النزعة القومية تستولى على عقول المفكرين الصرب

أ - التماس تقدمه النخبة المثقفة ببلجراد

فى يناير من عام ١٩٨٦ قام مائتين من أبرز مفكرى بلجراد بالتوقيع على التماس للجمعية الوطنية اليوغوسلافية والجمعية الوطنية الصربية، وهو التماس ينطوى على سمة غير ديمقراطية وتتسم بنزعتها إلى القومية والدعوة إلى الظلام. فقد اتهم هذا الالتماس السلطات بالخيانة الوطنية بكوسوفو: "إن كل من يبالى بهذا الوطن يدرك منذ زمن بعيد أن الإبادة الجماعية التى تحدث بكوسوفو لا يمكن محاربتها بدون تغييرات ... اجتماعية عميقة بالبلاد ككل. ولا يمكن تصور هذه التغييرات بدون تغييرات مماثلة فى القيادة بين الأقاليم ذاتية الحكم وجمهورية صربيا ... لن يتأتى وقف الإبادة الجماعية... عن طريق تسليم كوسوفو وميتوهيا لألبانيا: ونعنى بذلك الاتفاقية غير الموقع عليها والتى تؤدى بدورها إلى سياسة الخيانة الوطنية.

بلجراد، ٢١ من يناير ١٩٨٦

إلى :

الجمعية الوطنية التابعة للاتحاد الفيدرالى للجمهوريات اليوغوسلافية .

الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا .

وفى أكتوبر من عام ١٩٨٥ بعث ٢٠١٦ صربى من كوسوفو وميتوهيا التماساً إلى الجمعية الوطنية لكل من الاتحاد الفيدرالى للجمهوريات اليوغوسلافية وجمهورية صربيا، والذى وقع عليه الآلاف لاحقًا وتم فيه وصف الأحوال غير المحتملة للأمة الصربية بكوسوفو، وطلب فيه اتخاذ إجراءات حاسمة من شأنها أن تضمن لتلك الأمة حقوقًا دستورية وتوقف هجرتها الإجبارية من موطن آبائهم وأجدادهم.

إن كل من اهتز لمعاناة الصرب والقوميات الأخرى بكوسوڤو وميتوهيا، وكل من يهمه مصير صربيا ويوغوسلاڤيا، وكل من لم يمت فيهم الضمير والإحساس بالمسئولية قد اندهش واغتم لرد فعل السلطات على هذا الالتماس. وذلك للرد المتوعد الذى صدر عن مسئولى كوسوڤو ولموقف السلطات العليا بكل من صربيا ويوغوسلاڤيا ككل.

إن كل من يشغلهم مصير أمتهم فى المقام الأول قد سدوا آذانهم عن صرختها اليائسة ووعيها اليقظ، فلم يبد منهم عطفًا لتضحياتها أو عزمًا على إيقاف معاناتها، مما حرمها حقها فى التعبير عن شعورها بالارتباك التاريخى الذى حدث للأمة بلا ذنب جنته وحرمها من حقها فى أن تسعى إلى عون وحماية الدولة.

إن هذا الاستفتاء الذى يشمله الالتماس مطالبًا بالعدل والمساواة قد أدانته الحكومة كفعل عدائى وسمّته تمردًا بدلاً من اعتباره تشجيعًا لها على إعادة تقييم نفسها، وبدلاً من أن تثوب إلى رشدها وتتفهم أن الوقت يتسرب من أيدى هؤلاء الناس مسلوبى الحقوق، وأنهم الآن يحاولون تنظيم أنفسهم ويأخذون على عاتقهم مسئولية مصائرهم، فما من أمة تتخلى طواعية عن حقها فى الوجود والأمة الصربية ليست استثناءًا من ذلك.

وقد تم خلال العشرين عامًا الأخيرة طرد مائتى ألف شخص من كوسوڤو وميتوهيا، والتطهير العرقى لما يزيد على سبعمائة ألف تجمع عمرانى، وتستمر الهجرة الإجبارية بلا هوادة. وتصبح كل من كوسوڤو وميتوهيا "نقيتان عرقيًا" ويعبر العدوان حدود الإقليم.

ولذا فإن الاستنكار السياسى للالتماس قد حرّكنا نحن الموقعين أدناه فتوجهنا إلى الرأى العام سعيًا إلى مساندة مطالب أمتنا بتغيير جذرى فى وضع كوسوڤو وميتوهيا. إن العقل السياسى يصر على ضرورة عقد جلسات طارئة للجمعيات الوطنية لكل من الاتحاد الفيدرالى للجمهوريات اليوغوسلاڤية وجمهورية صربيا لمناقشة الالتماس المقدم من صرب كوسوڤو واتخاذ إجراءات فورية وفعالة لوضع حد لمسلسل الإبادة الجماعية الطويل والمدمر بالأراضى الأوروبية. وكما هو معروف من التاريخ بعد ذاكرة لم تنطمس بعد، أن طرد الشعب الصربى من كوسوڤو ومتيوهيا متواصل منذ ثلاثة قرون، ولم يتغير إلا حماة الطغاة: فقد حلت ألبانيا والمؤسسات الحاكمة بكوسوڤو محل كل من الإمبراطورية العثمانية ومملكة هابسبرج وإيطاليا الفاشية

وألمانيا النازية، وحلّ التعصب الستالينى محل الأسلمة والفاشية الإجباريتين. والتجديد الوحيد الذى حدث هو نشر البغض القبلى والإبادة الجماعية المغلفين بالماركسية.

وظلت الأساليب كما هى: فالقضبان القديمة تحمل الآن رءوسًا جديدة. فيسمى ديكون أفاكوم الجديد دوردى مارتينوفيتش، والأم الجديدة لليوجوفيتش هى دانيكا ميلينيسيتش. ويتم اغتصاب السيدات العجائز والعوانس وضرب الأطفال الضعفاء وبناء اصطبلات الخيول بأحجار المقابر والكنائس وتدنيس المقدسات القديمة والسماح بالتخريب الاقتصادى مما أجبر الناس على بيع ممتلكاتهم بثمن بخس.

وليس الأفراد وحدهم المعرضون لهذا الاضطهاد، فصربيا ويوغوسلافيا وسلام البلقان جميعهم فى خطر كذلك. فإذا حدث وأصبحت كوسوفو نقية عرقيًا فإن مصادمات داخل الدولة وبين القوميات ستصبح حتمية مما سيحوّل أراضى البلقان إلى بؤرة للحرب، وسيتهدد سلام أوروبا ككل.

ويجرى خلف ستار النضال ضد سيطرة صربيا الكبرى، وضع الأمة الصربية وتاريخها فى محنة ويتم ذلك منذ عقود. والهدف الأول من ذلك هو إيجاد كوسوفو نقية عرقيًا يتبعها غزو لأراضى صربيا ومقدونيا والجبل الأسود. وليست هناك فى العالم من أقلية قومية تتمتع بحقوق دستورية كتلك التى يتمتع بها (الألبان بيوغوسلافيا)، ولكن زعماءها وواضعو أيديولوجياتها يقودونها نحو مغامرة قومية ستفقد فيها كل شىء.

إن غياب القانون وتعاطف السلطات مع الجريمة والمجرمين واعتبار الأعمال الإجرامية الخطيرة مجرد جنح وتنظيم العنف وطمس مظاهر الظلم والتغاضى عنها تكتمًا وعدم المساواة بين المواطنين فى التوظيف والتعليم وتهدئة الرأى العام بالبيانات الكاذبة و"التفسيرات الأيديولوجية" والتعتيم على العنف ومساواة صرخات الضحايا المستغيثين بجرائم متعمدة وأعمال مشابهة، كل ذلك فى جوهرة يمثل إساءة لاستخدام الحق الدستورى فى استقلال الإقليم. لقد أصبحت قضية دوردى مارتينوفيتش قضية كل الأمة الصربية بكوسوفو. ومن الصعب أن نجد جريمة فى بشاعة هذه الجريمة بين جميع الجرائم، ولكن أن يسخر النظام القانونى الدستورى لبلد ما لإخفاء مثل هذه الجريمة لهو بالتأكيد أمر غير مسبوق.

إن العدو يتلقى التشجيع ويتقن "حججه" وأهدافه، كما لو كانت الحقيقة قد ماتت، وكما لو لم يكن لدينا إيمان راسخ أو هدف واضح. إن إعطاء المصداقية لكذبه يلقى

بظلال الشك على الحقيقة ويعنى أيضًا إرباك الرأى العام العالمى مما يبدو منه إظهار تفهم الإبادة الجماعية التى يمارسها المضطهدون يفوق تفهم مصير المضطهدين.

تم فى عام ١٩٨١ الاعتراف علنًا بأن الوضع الحقيقى لكوسوڤو قد تم إخفاؤه وتزييفه، وكان الأمل يحدو مَن فعلوا ذلك فى أن يتحول هذا الزيف إلى حقيقة. ولكننا شهود منذ خمس سنوات على الفوضى الدائمة وسحق أى أمل وتغيير العلاقات الاجتماعية والقومية بكوسوڤو وميتوهيا. إن الإجراءات التعسفية لمحاصرة الشباب و"التمييز" اللفظى والثرثرة الأيديولوچية تعمل جميعها على إمداد الزعماء الأيديولوچيين بذريعة لبقائهم فى مناصبهم.

وكل من يهمه شأن البلاد يدرك منذ زمن بعيد أنه لا سبيل إلى مناهضة الإبادة الجماعية بكوسوڤو إلا عن طريق تغييرات اجتماعية وسياسية جذرية فى شتى أنحاء البلاد. ولا يمكن تصور إجراء تلك التغييرات بدون تغيير العلاقة بين الإقليمين المستقلين وبين جمهورية صربيا ومن ثم بينها وبين يوغوسلاڤيا كذلك. ولا يمكن إيقاف الإبادة الجماعية عن طريق السياسة التى أدت إلى حدوثها فى المقام الأول : وهى سياسة تسليم كوسوڤو وميتوهيا تدريجيًا لألبانيا وتعنى بذلك الاتفاقية غير الموقع عليها والتى تؤدى بدورها إلى سياسة الخيانة الوطنية.

إن الشعب الصربى فى درب حروبه من أجل التحرير قد حارب أيضًا من أجل الألبان وقدّم عونه ناكرًا ذاته منذ عام ١٩٤٥ إلى اليوم، معطيًا برهانًا كافيًا على أنه يهتم بحرية وتقدم وكرامة الشعب الألبانى وإننا نؤيد حقوقه الديمقراطية، وإننا إذ نطالب بالمساواة من أجل الشعب الصربى والشعوب الأخرى بكوسوڤو فإننا نرى الشعب الألبانى ضمن هذه الشعوب. وإننا لنستنكر وندين الظلم الذى ارتكبه الجانب الصربى ضد الشعب الألبانى كلية.

إننا نطالب بالحق فى الهوية الروحية وفى الدفاع عن مؤسسات الحضارة القومية الصربية وبقاء الأمة على أرضها.

إننا نطالب بإجراءات حاسمة وأن تتم تعبئة اهتمام وإرادة يوغوسلاڤيا بأسرها حتى يتم إيقاف العنف الألبانى بكوسوڤو وميتوهيا، وأن تتم الإصلاحات الديمقراطية ولإنشاء نظام قضائى راسخ ولضمان تساوى جميع المواطنين فى الحقوق ووضع حد

لتقويض حدود يوغوسلافيا داخليًا وبناء الثقة وكسب تأييد أوروبا والعالم أجمع عن طريق ضمانات للأمن المدنى والحرية السياسية.

ب - نهاية عهد

إذا نحينا جانبًا الاتهامات التى عدّدها مفكرو بلجراد فى التماسهم من إبادة جماعية وتسليم الأراضى اليوغوسلافية التى يقطنها الألبان لألبانيا وما إلى ذلك، فإننا نرى بوضوح فشل ذلك الالتماس فى الربط بين القلاقل القومية بكوسوفو وبين أية أسباب اجتماعية أو اقتصادية.. قد رأوا بدلاً من وجود مثل تلك الأسباب الاجتماعية أو الاقتصادية أن هذه الأسباب تكمن فى جزء منها فى عداء مفترض عمره قرون بين الصرب والألبان. ولم يكتفوا بذلك، بل استعرضوا نضالاً خياليًا بين الخير والشر. وقد أثار الالتماس "الحق فى هوية روحية، والدفاع عن مؤسسات الحضارة القومية للصرب وبقاء الأمة على أرضها". ولذا فقد طالب "بإجراءات حاسمة.. من أجل إيقاف العنف الألبانى بكوسوفو" ثم يستأنف الالتماس المطالبة بتأييد خمسة عشر مطلبًا تم طرحها فى التماس آخر وقّع عليه قبل أشهر قليلة ما يقرب من ألفين من صرب كوسوفو، وكان ذلك الالتماس يسعى إلى إحداث تغييرات جذرية فى النظام السياسى الحالى وتغييرات موازية فى الدستور: وأكثر تلك التغييرات إلحاحًا هى ما يختص باستقلال إقليمى كوسوفو وفوفودينا وجعل اللغة الصربوكرواتية هى اللغة الرسمية بجمهورية صربيا وطرد جميع المهاجرين إليها من جمهورية ألبانيا الشعبية (الذين يصل عددهم على حد زعمهم إلى مائتى ألف، بينما تقول الإحصاءات الرسمية أن عددهم يصل إلى ألفين فقط) وتطهير الحزب من جميع من يعارضون مثل هذه السياسات.

وأكثر ما أثار الدهشة، هو أن التماس يناير قد وقع عليه ثلاثة محررين سابقين بجريدة Praxis وهم زاجا جولوبوفيتش وميهيلو ماركوفيتش ولوباتاديتش وانضم إليهم لاحقًا ميلان كانجارجا وهو محرر شهير كان هو الآخر يعمل فى Praxis وكان قد أجرى حوارًا لجريدة أدبية ومعارضة ببلجراد تسمى Knjizevne Novine، وهى جريدة تتخذ العداء الصريح للألبان منهجاً لها. وقد أثار هذا الانحياز غير المتوقّع والمذهل لمحررى Praxis إلى تلك النزعة القومية فزعًا شديداً بين أصدقائهم ومؤيديهم لأنه يمثّل انشقاقًا عن العرف السياسى والفلسفى الذى تمثله الجريدة التى كانوا ينتمون إليها.

ويعود الاختلاف القومي بين المثقفين إلى السبعينيات ولكنه تصاعد في الثمانينيات. وهو اختلاف معقّد أصلاً ويعكس نزعات آثارها انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وتنمية جائرة على نحو متزايد لأقاليم البلاد وفقدان غير عادي للروح المعنوية داخل الحزب. وكان من نتيجة عجز الحزب عن التصدي بأي شكل ، اللهم إلا على نحو سلبي، للعناصر المسببة للأزمة الحقيقية في السنوات الأخيرة ، أن تأثر الجيل الذي ينتمي إليه محررو Praxis كثيراً. لقد كان لديهم شعور خادع إلى حد ما بأن الحزب قد خانهم (ويبدو ذلك أكثر ما يبدو في هواجس الأديب دوبريكا تشوسيش، أحد الموقعين على الالتماس)، وكانوا يبحثون عن ضفاف أيديولوجية بديلة لكي يرسوا عليها. ولذا فإن ظهور توقيعات محرري Praxis على الالتماس كمؤشر على استيعابهم فعليًا داخل الكتلة القومية لا يمثل نهاية لمغامرة Praxis فحسب ، وإنما يمثل كذلك تمزقًا لجيل كامل في إطار الماركسية اليوغوسلافية. ولكن أهمية الالتماس تتعدى ذلك كثيراً. إن توقيع قطاع يمثل مثقفي بلجراد والطبقة الوسطى (بما في ذلك الرهبان الأرثوذكس وضباط الجيش المتقاعدون) ليوحي بخروج مركز الثقل السياسي بالعاصمة اليوغوسلافية من عباءة الحزب وحقه مما يبشر بعودة الموجة القومية التي حدثت بكرواتيا في أواخر الستينيات. ولكن في إطار مختلف تمامًا في منتصف الثمانينيات.

ولقد عانت البلاد حتى الآن على نحو مؤكد، من قصور في سياسات واضحة اللهم إلا سياسة إدارية بحتة (وهي قاصرة تمامًا) عن التعامل مع المشكلات الاجتماعية الاقتصادية المتراكمة (وأحد المؤشرات المأساوية عليها هو معدل تضخم يقترب من ١٠٠٪ هذا العام).

من الواضح أن قيادة الحزب تقف موقف المدافع ، حيث يواجهها ركود اقتصادي صعبٌ علاجه. وقد كان الحزب في حيرة من أمره وهو يبحث عن مؤيدين، مما جعلها تميل على نحو متزايد إلى البحث عن حلول اقتصادية "بحتة"، مما يعني عمليًا إعطاء سلطات أوسع لإدارات المشروعات مما يعني بدوره إعادة صياغة الإدارة الذاتية ليوغوسلافيا. كما ظهر من خلال المعارك الاجتماعية والسياسية بالستينيات. وقد قام المؤتمر الحزبي الثالث عشر المنعقد في يناير من عام ١٩٨٦ بتأجيل جميع الخطط لإعادة صياغة "المضمون الاشتراكي" للنظام إلى ما بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية ! وبشّر بعهد من "*الواقعية السياسية والاقتصادية*" ويستمر تملق *الإدارة الذاتية*، ولكن الحكومة الجديدة بقيادة ميكوليتش قامت في نفس الوقت بعد توليها مقاليد السلطة

مباشرة بتقديم قانون (غير مسبوق وغير دستورى) لتنظيم الرواتب وتخطط فى الوقت الحالى لتعديل القانون الأساسى للأعمال الموحدة على نحو سيؤدى إلى التقليص الحاد لحقوق العمال بالمشروعات لصالح المدراء. وقد كان العمال يعانون بالفعل من تدنى فى مستويات المعيشة لم يفقه فى أى مكان آخر من أوروبا الشرقية إلا تدنى مستويات المعيشة فى رومانيا، ولذلك فقد قاموا من جانبهم باللجوء إلى السلاح القديم، وهو الإضراب، فقد شهد العامان الأخيران زيادة نوعية فى عدد الإضرابات ومدتها ومدى انتشارها عبر البلاد، وأعطى قانون الأجور الجديد كذلك تلك الزيادة دفعة قوية.

ولذا، فإن الموقف بيوغوسلافيا فى منتصف الثمانينيات يبدى العديد من ملامح منتصف الستينيات: الركود الاقتصادى والبطالة الجماعية وارتفاع معدل التضخم والاضطرابات العمالية. ولكن كل من هذه الاتجاهات له حضور أقوى مما كان عليه منذ عشرين عامًا. فالأمور تختلف هذه المرة على عكس ما كان فى الستينيات حيث كانت الطبقة العاملة تلقى تأييدًا من خلال الحركة الطلابية المتطرفة وقد وجدت توليفة من القوى لها من النفوذ ما يكفى لإنهاء أية خطط مستقبلية لتحرير الاقتصاد.

قام المفكرون من أعضاء الحزب ، ومن غير أعضاء الحزب، على حد سواء بموازنة ردود أفعالهم حسب المصالح المنظورة لجمهورياتهم وأقاليمهم ، حتى اليساريون المفتونون بالمؤشرات الاقتصادية ، ظلوا صامتين فى وجه تلك المحاولة الأخيرة لجعل العمال يدفعون ثمن العجز الإدارى.

إن مناخ "الواقعية" الجديد ملائم تمامًا للقرارات الانتهازية العشوائية التى امتدت كذلك إلى الدائرة القومية. لقد كانت للمواقف الرسمية تجاه المشكلة القومية فى هذا البلد متعدد القوميات دومًا درجة كبيرة من الوضوح، وكان لالتماس بلجراد إسهاماته الهامة فى تلك القرارات الانتهازية التى تم اتخاذها على مدى الأشهر الماضية فيما يتعلق بالسياسة القومية فى أراضى جمهورية صربيا.

إن الجناح الصربى للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية محصور بين فكى كماشة، يتمثلان فى مسئولياته الفيدرالية والاهتياج القومى عند قاعدة الرابطة (رغم وجود دليل ضعيف على وجود النزعة القومية لدى العمال الصرب فى نطاق طبقة العمال)، ولذا فقد تجنب الجناح إجراء أية تغييرات عدا تغييرات سطحية فى العلاقة الرسمية بين الجمهورية والأقاليم التابعة لها، وهى تغييرات أُقرت فى دستور ١٩٧٤، رغم حدوث

ضغوط كبيرة لإجراء المزيد من تلك التغييرات. ولا يعكس القرار الأخير بالإبحار مع الرياح القومية الاستياء المتزايد حول قضية كوسوفو فحسب، وإنما يعكس كذلك عدم مقدرة الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية ككل على العمل كحزب متحد يقدر على إيجاد بديل يتفق عليه الجميع. ويبدو أن المؤتمر الحزبي الأخير لم يفعل إلا القليل لكبح نزوع الأحزاب التابعة للجمهورية والأقاليم إلى السعي إلى حلول منفصلة للمشكلات الخاصة "بأقاليمهم".

تُعد كثير من القرارات التي اتخذتها الحكومة الصربية مؤخراً، تصرفات يائسة ومن أمثلتها : القيود التي وضعتها على بيع الأراضي، وتنقل السكان داخل إقليم كوسوفو، وهي قرارات قيل أنها تسري لمدة محدودة فقط. ومن أمثلة القرارات الأخرى: بناء المصانع بالقرى الصربية فقط بإقليم معظمه من الألبان ويعاني من أعلى معدلات للبطالة بأوروبا قاطبة. ولكن أحد هذه القرارات له دلالات أكثر خطورة لأنه يتعلق بقطاعات من القانون الجنائي ذات الصلة "بالنيات العدائية تجاه الدولة". وحسب ما جاء في التقارير الواردة بصحف بلجراد، فقد تبنت الحكومة الصربية مشروع مسودة لإدخال تعديل على قانون العقوبات الخاص بجمهورية صربيا يقضي باعتبار الجرائم العادية (مثل السرقة وإتلاف الممتلكات والاعتداء والاغتصاب والقتل.. الخ) أفعالاً معادية للدولة، وعندما يختلف الأصل العرقي للضحية عن الأصل العرقي لمرتكب الجريمة. ولقد كانت هناك أيضاً حملة للنواب الصرب تحث على إدخال تعديلات مماثلة على قانون العقوبات للاتحاد الفيدرالي اليوغوسلافي ككل. ولقد احتج بعض خبراء القانون مثل ليوبو بافكون من لوبليانا علناً على إخضاع القانون الجنائي على هذا النحو، موضحاً الاحتمال في "إساءة استخدامه حسب الاحتياجات السياسية الآنية". وقال أيضاً بأن مثل ذلك التعديل سيؤدي حتماً إلى إضافة المزيد من الوقود إلى نيران الصراعات القومية المتشددة، وسيؤدي كذلك إلى وجود "شهداء" و"أبطال" بدلاً من تهدئة الانفعالات غير المتعقلة للفطرة السليمة والصبر، وفوق كل ذلك عن طريق الإجراءات السياسية والاقتصادية المناسبة والإجراءات السياسية الاجتماعية .

إن التعديل المقترح والذي يهدف ثانية لحل مشكلة كوسوفو، يتناقض تناقضاً صريحاً مع الدستور اليوغوسلافي الذي ينص على أن جميع المواطنين اليوغوسلاف سواسية أمام القانون بصرف النظر عن الأصل العرقي أو الديانة أو الجنس.ويوحي تبنّي حكومة جمهورية صربيا لمسودة تعديل القانون الجنائي الصربي بأن الطرف

الصربى قد قرر القيام بمغامرة "الانفعالات اللاعقلانية"، كما سبقه إليها نظيره الكرواتى على نحو أدى إلى كارثة فى أواخر الستينيات. ولقد استنكر محررو Praxis فى ذلك الوقت *النزعة القومية بكرواتيا* وفى أى مكان آخر باسم نظرية الديمقراطية الاجتماعية لكل اليوغوسلاف. وأما فى هذه المرة فقد قرر بعض محررو Praxis تأييد موقف سياسى يرفع "مصير الأمة" إلى التزام سياسى وأخلاقى سام. وذلك من خلال الالتماس الذى وقّعوا عليه ولم تظهر "الاشتراكية" ولو مرة واحدة بين كلماته الثلاث آلاف وخمسمائة.

(سبتمبر ١٩٨٦)

ملاحظات

١ – صحيفة Mladina لوبليانا، ٢٨ فبراير ١٩٨٦ .

٢ – Knjizevene novine بلجراد، رقم ٧٠٠ تبع مقابلة كانجراجا رد مطول من ريكسيب كوزا وهو من ألبان كوسوفو.

٣ – صحيفة Delo ، لوبليانا، ٧ يونيو ١٩٦٨ .

(ج) محررو صحيفة Praxis الدولية

يدافعون عن موقفهم فيما يتصل بكوسوفو

إلى جماعة محررى صحيفة Labour Focus On Eastern Europe .

أصدقاءنا الأعزاء،

قمتم فى نوفمبر من عام ١٩٨٦ بنشر مقال كتبته ميشيل لى بعنوان "نهاية عهد"، ويبدو أن لهذا المقال أهدافًا ثلاثة :

(١) اتهام محررى Praxis السابقين (زاجا جولوبوفيتش وميهيلو ماركوفيتش وليو بومير تاديتش) بخيانة معتقداتهم الاشتراكية السابقة والانحياز إلى القوميين.

(٢) إعلان الطبيعة الحقيقية لمشكلة إقليم كوسوفو اليوغوسلافى.

(٣) شرح الأزمة الحالية بيوغوسلافيا التى زُعم أن المفكرين التقدميين السابقين ظلوا صامتين حيالها.

ويخرق نشر هذا المقال بعض المبادئ الأساسية لسياستكم الصحفية ، حيث قمتم بنشرها بالصفحة الثانية من جريدتكم. إننا بالطبع على وعى كما ذكرتم فى "بيان الأهداف" بأن المقالات الموقعة ليست بحاجة ملحة لعرض وجهة نظر جماعة التحرير. ولكن ميشيل لى كاتبة المقال، هى إحدى أعضاء جماعة المحررين. والأهم من ذلك أن المقال يسبقه تعليق يضيف إهانة إلى الجرح، ولم يتم التوقيع على هذا التعليق، ولذا، فليس أمامنا إلا اعتباره تعليقًا لرئيس التحرير. ولذا فإننا نوجّه إليكم خطابنا هذا وليس إلى كتابة المقال فقط، ونحن مؤمنون بأنكم ستنشرونه بلا أدنى تأخير لالتزامكم بالديمقراطية الاجتماعية، وأنكم ستسمحون بإمكانية الحوار وهى الطريقة الوحيدة الممكنة لحل الصراع الواضح بين الآراء.

دعونا أولاً نفسر لكم لماذا يُعد مقال ميشيل لى خرقًا لسياستكم الصحفية. إنكم تصرون من خلال "بيان الأهداف" الخاص بكم على مسئولية حركة العمال عن "اتخاذ موقف ضد سحل الحقوق الديمقراطية للاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية"، وتقولون بأن وسائل الإعلام شديدة التجاهل للحملات التى يشنها الاشتراكيون بخصوص ضحايا الاضطهاد بأوروبا الشرقية. إن الالتماس المقدم حول كوسوفو والذى وقع عليه مائتان من صفوة مفكرى بلجراد بما فى ذلك أشهر الاشتراكيين الديمقراطيين المستقلين يطرح أساسًا قضية كبت الحقوق الإنسانية للأقليات بإقليم كوسوفو ذاتى الحكم، فالالتماس يدافع عن ضحايا الاضطهاد. وليس هناك أدنى شك فى أن الاضطهاد الذى نعنيه موجود بالفعل. وليس هناك خلاف حول هذه القضية الواقعية. ولا تختلف السلطات الفيدرالية اليوغوسلافية ولا حتى السلطات الألبانية بكوسوفو مع الموقعين على الالتماس على أن الأسر الصربية والتركية والأسر المنتمية إلى الجبل الأسود تُجبر على نحو متزايد إما على مغادرة المنطقة أو على الاندماج بالألبان، والإجبار المقصود هنا هو: التهديد بالعنف والاستيلاء على الأراضى وإتلاف المحاصيل الزراعية والهجوم على الأشخاص والحيوانات المنزلية والاغتصاب والقتل. وكل ما عدا ذلك موضع خلاف: الأسباب والنتائج وسرعة تحول منطقة متعددة القوميات إلى منطقة أحادية العرق فى مجتمع اشتراكى يزعم أنه مجتمع مؤيد للدولية الاشتراكية. إن الناس يعانون معاناة مباشرة ووحشية ومأساوية لا مبرر لها، ولا يستطيع أحد إنكار ذلك. وجميع وسائل الإعلام اليوغوسلافية تنقل هذه المعاناة على نحو متكرر. ومن الواضح أن الحكومات تسمح بالاعتداءات الوحشية على حقوق الإنسان الأساسية لفترة طويلة

من الوقت. ولا يصح الخلاف على أن الاشتراكيين ينبغى عليهم رفع أصواتهم احتجاجًا على الظلم، ودفاعًا عن الضحايا مهما كان العرق الذى ينتمون إليه. ولكن جريدتكم الموقرة تسمى الاحتجاج على اضطهاد الأقليات نزوعًا إلى القومية. إنها بالقطع تدافع عن النظام ضد اتهامات منتقديه المتشددين. فمنذ متى كانت هذه سياستكم فيما يتعلق بالأنظمة البيروقراطية بأوروبا الشرقية؟

ومبدأ آخر من مبادئكم الصحفية هو عرض "معلومات شاملة صادقة" عن الأحداث بأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى وليس "مناقشة طبيعة هذه الدول أو إسداء النصح باتباع اشتراكيى أوروبا الشرقية لاستراتيجية ما". هل تصدقون حقًا أن مقال ميشيل لى يعرض تغطية صادقة وشاملة للأزمة اليوغوسلافية أو للتطورات المأساوية بكوسوفو؟ وكما سنعرض فإن هذه التغطية ليست "هزيلة" فحسب، وإنما "مبتسرة وشائهة" كذلك، وهى خصائص تصفون بها الصحافة البرجوازية. وكما يوضح العنوان والأطروحات الأساسية للمقال تمامًا فإن الموضوع الأساسى للنص كان قد كتب لتشويه سمعة مجموعة أخرى من زملائنا اليساريين والحط من شأنهم. وهى خيانة أخرى وتمزق آخر وانشقاق آخر عن "زملائنا من الرحالة" الذين "أصابهم الارتباك لنقاط التحول الحتمية للتاريخ" لماذا تتمسكون بهذه السمة المرضية وغير السوية للسلوك التقليدى لليسار؟

هل كنا نبالغ؟ فلتلقوا نظرة أخرى على النص. وقبل أن تهموا بقول شىء آخر عن فحوى الالتماس المزعوم، الذى يمثل التوقيع عليه "نهاية عهد" (العهد النقدى فى حياتنا)، عليكم أن توقعوا على حكمكم عليه. إن هذا الالتماس "ذو سمة انهزامية وقومية ومعادية للديمقراطية". وإن هذا الأسلوب فى إصدار مثل هذه الأحكام المخربة بلا أى نقاش وبلا أية معلومات "صادقة وشاملة" عن الموضوع وظروفه، يبدو مألوفًا تمامًا، وعليكم أن تعرفوا من الناحية النظرية على الأقل من أين يأتى مثل هذا الأسلوب وما طريقه. ونحن نعرفه بخبرتنا لأن هذه هى الطريقة التى كنا نعامل بها أثناء الربع الأخير من القرن من قبل غالبية واضعى الأيديولوجيات وأصحاب النظريات اللاواقعية بالاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية، واسألوا الستالينيين ببلادنا والمتحمسين من معجبى إنفر هوكسا وكيم إل سنج بالغرب. ماذا أدخلكم فى هذه الزمرة بحق الجحيم؟ كيف تعاملون أصدقاءكم من Praxis مثل هذه المعاملة؟ لقد كان يمكنكم أن تكتشفوا بسهولة أننا بقينا كما كنا دائمًا، ولم "نبحث عن ضفاف أيديولوجية بديلة" كما تفضلت

ميشيل لى بالقول. إننا مستمرون فى إصدار صحيفة دولية حقًا تلتزم بالديمقراطية الاشتراكية. "صحيفة Praxis الدولية" التى وصلت الآن إلى عامها السادس.

إن ثلاثتنا الآن أعضاء فى "لجنة الدفاع عن حرية الرأى العام" ببلجراد، ونحن نرفع أصواتنا ضد شتى أشكال الاضطهاد بهذا البلد، دفاعًا عن الضحايا الذين ينتمون إلى مختلف طوائف المجتمع والقوميات المختلفة: الصرب وأهل الجبل الأسود والألبان والأتراك والبوسنيين والمسلمين والكروات. إننا أبعد ما نكون عن الصمت حيال الأزمة اليوغوسلافية واحتمالات القضاء عليها، وإننا فى الواقع مهتمون بالقضايا الواقعية للمجتمع اليوغوسلافى أكثر مما كنا عليه عام ١٩٦٨ .

فهل نحن قوميون لأننا نكتب أيضًا عن قضايا قومية (وهى قضايا شديدة الحدة بيوغوسلافيا اليوم) ، أم لأننا، كصرب، ندافع أيضًا عن ضحايا الاضطهاد من الصرب؟ فهل نحن ننزع إلى القومية إذا دافعنا عن ذات المبدأ المتعلق بالحق الإنسانى وحق تقرير المصير القومى بالنسبة للألبان وغير الألبان بكوسوفو؟ إن الألبان يمثلون ٨٪ من الشعب اليوغوسلافى، ومع ذلك فلهم حق فى حكومة مستقلة وتطوير حر للغتهم وثقافتهم القومية. ولكن هناك ٢٠٪ من غير الألبان ضمن شعب كوسوفو (صرب وأتراك وغجر ومن ينتمون إلى الجبل الأسود) ، وهم أقلية ضمن الأقلية الألبانية، وينبغى حماية جميع الحقوق المدنية والإنسانية لهم، وذلك لا يحدث. إننا راغبون فى تأييد خطوة أخرى من الحكم الذاتى إلى تقرير المصير بالكامل بما فى ذلك الانفصال. ولكن سيكون على الزعماء الألبان عندئذ أيضًا، بدلاً من الطموح إلى كوسوفو نقية عرقيًا، أن يمنحوا غير الألبان حق تقرير المصير بما فى ذلك الانفصال. إن من السمات الأساسية للنزعة القومية سواء كانت صربية أو كرواتية أو سلوفينية أو ألبانية، أنها ترفض الاعتراف بالمساواة فى الحقوق بين جميع الأمم والأقليات العرقية، ولم يكن ذلك موقفنا أبدًا فى يوم من الأيام، وعلى أى شخص يدعى معرفته بالموقف فى يوغوسلافيا ويريد أن يخبر العالم به أن يعرف ذلك عنا.

إن التوضيح التفصيلى لبيان أن تقرير ميشيل لى عن كل من مشكلة كوسوفو أو يوغوسلافيا غير واف وسطحى ومبتسر ومنحاز بكل معنى الكلمة لهو أمر شرحه يطول. يكفينا الآن أن نوضح على الأقل بعض نقاط القضايا غير الواردة على الإطلاق بتقرير ميشيل لى والتى بدونها لا يمكن فهم شىء عن كوسوفو أو يوغوسلافيا.

أولاً : هناك قرن من الصراع القومي داخل كوسوفو عبارة عن سلسلة من أعمال العنف والعنف المضاد، والانتقام الدموي، وهي قصة تحكي رعباً حقيقياً. إنه حقاً لمن قبيل الإنسانية أن نشعر بالعطف "تحت ستار الجهل" على الشعب الألباني قليل العدد. ولكن داوود الصغير كانت له اليد العليا أغلب الوقت لأن ذلك الشعب قد تلقى تأييداً عظيماً من كثير من الحلفاء وهم: الإمبراطورية العثمانية الإسلامية خلال خمسة قرون حتى عام ١٩١٢، وكلاً من النمسا والمجر اللتان احتلتا المنطقة بالكامل خلال الحرب العالمية الأولى، وكلاً من إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية اللتان فعلتا نفس الشيء خلال الحرب العالمية الثانية، وكلاً من الاتحاد السوفييتي والصين بعد ١٩٤٨، وأخيراً ائتلاف معادٍ للصرب بيوغوسلافيا ذاتها على مدى العشرين عاماً الماضية.

وما يهمنا بهذا الصدد هو ما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية. لقد استقبل ألبان كوسوفو الجيش الإيطالي، ومن بعده الجيش الألماني كمحررين في أعوام ١٩٤١ و١٩٤٣ على عكس الغالبية الكاسحة للشعب الألباني بألبانيا ، والذي حارب بشجاعة ضد الجيش الإيطالي الغازي. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ما كان يعانيه ألبان كوسوفو بيوغوسلافيا قبل الحرب، ويفسر ذلك أيضاً السبب في وجود ما يقل عن مائة بارتيزان ألباني كأعضاء للحزب بين أبناء كوسوفو حتى عام ١٩٤٤ والسبب في انضمام عشرات الآلاف من ألبان كوسوفو إلى الجيوش الإيطالية والألمانية (لقد كانت كتيبة سكندر-بيج تتألف بكاملها من الألبان). وزيادة على ذلك فإن ذلك يفسر السبب في أن التنظيم السياسي السائد في كوسوفو أثناء الحرب كان حزب بالي كومبيتر الموالي للفاشيين، وفي أن هذا التنظيم كان قادراً على تنظيم الثورات الشعبية ضد الحكومة الشعبية الجديدة في شتاء ١٩٤٥ - ١٩٤٦ . ومهما حدث فيما بعد، فالحقيقة هي أن كوسوفو كان هو الإقليم اليوغوسلافي الوحيد الذي فرض عليه النظام الاشتراكي من الخارج عن طريق جيش البارتيزان اليوغوسلافي المنتصر، ولم يظهر ذلك النظام الاشتراكي بها نتيجة حركة تحرير شعبية قام بها ألبان كوسوفو أنفسهم. والحقيقة أن تنظيم بالي كومبيتر الذي لقي دماره التام بألبانيا، قد استمر بكوسوفو وما زال يلعب دوراً رهيباً هناك، ويلقى الدعم المالي والسياسي من تنظيمه القوي بالغرب. ويجب وضع ذلك في الاعتبار ليس فقط عند محاولة أحدنا فهم المشكلة السياسية بكوسوفو بعد ١٩٤٥، وإنما عندما يحاول أحدنا تصور الحد الذي قد تنتهي عنده دولة مستقلة لكوسوفو. وقد تكون هذه هي أول حالة فريدة لمنطقة من دولة

اشتراكية، تنفصل عنها وتعيد بناء مجتمع برجوازى يحكمه نظام يمينى فاشى. وليس من قبيل المصادفة مطلقًا أن قام السيناتور الأمريكى المحافظ روبرت دول فى يونيو من عام ١٩٨٦ بتقديم قرار إلى مجلس الشيوخ الأمريكى مطالبًا فيه الحكومة اليوغوسلاڤية منح كوسوڤو استقلالها كجمهورية.

وهناك عامل آخر لا ينبغى تجاهله على الإطلاق ، وهو سياسة الكتلة الشيوعية تجاه يوغوسلاڤيا بين الحربين العالميتين، وهى سياسة تفضى إلى تفكك الدولة (التى كانت توصف رسميًا بأنها "*سجن الأمم*" وهى سياسة تؤيد أى حركة قومية انفصالية. وقد عادت هذه السياسة إلى حد كبير بعد فترة تردد طويلة بفضل الدستور اليوغوسلاڤى لعام ١٩٧٤ . إن يوغوسلاڤيا الآن عبارة عن اتحاد ضعيف الترابط مكون من ثمانية دول وثمانية أحزاب وثمانية أنظمة اقتصادية. ولا يمكن فهم *هذا الجنون* لإعادة العلاقات السياسية والاقتصادية الإقطاعية فهمًا كاملاً دون أن نضع فى اعتبارنا هذه الحالة المضادة ليوغوسلاڤيا التى تنتهجها الشيوعية، وهو ما انتقل من جيل إلى جيل لزعماء الحزب اليوغوسلاڤى. ولن نستطيع بدون وعينا بهذه الحالة أن نفهم قوة البيروقراطية الألبانية بكوسوڤو، والتى تساندها علنًا وسرًا غالبية عناصر *الصفوة البيروقراطية الثمانية ضد البيروقراطية الصربية*.

إن هذا المحيط التاريخى هو الخلفية الوحيدة لفهم الأسباب الاقتصادية للكارثة المأساوية المسماة كوسوڤو. إنها أكثر مناطق يوغوسلاڤيا تخلفًا وتعانى من أعلى معدلات البطالة وما زالت تعانى أشكالاً شتى من الفقر المدقع. وأسوأ مشكلات كوسوڤو هى أن *الفجوة* تتسع بين كوسوڤو وبين *الأقاليم* المتقدمة. وهذه هى النتيجة الحتمية لعودة نظام اقتصاد السوق إلى يوغوسلاڤيا بعد عام ١٩٦٥ . وليس فى مقدور القيادة أن تتفادى مسئوليتها عن مثل هذا التطور. ولكن على المرء أن يضع فى اعتباره أن صربيا لا تنتمى للمناطق المتطورة من يوغوسلاڤيا، فصربيا حسب جميع المؤشرات الاقتصادية تعد تحت المستوى المتوسط ليوغوسلاڤيا وهى متخلفة تمامًا مثل كوسوفو. وعندما يرد ذكر المناطق المتطورة الثلاث من بين الوحدات الفيدرالية (سلوڤينيا وكرواتيا وڤوڤودينا) فإننا ما نفتأ ندرك *التعقيدات الخاصة* باقتصاد كوسوڤو على نحو أفضل، لقد قامت هذه الوحدات الثلاث بالإضافة إلى صربيا بإعطاء كوسوڤو مقادير هائلة من المعونات. فمنذ عام ١٩٤٥ تلقت كوسوڤو ما يزيد على عشرة بلايين دولار من

الصندوق الفيدرالى لمعونة المناطق النامية. وقد قررت السلطات بكوسوفو وحدها كيفية استخدام تلك المعونات. ويمكن أن نوضح بالتفصيل كيف حدث أن هذه الإمكانات الهائلة قد أُسيء استثمارها (كما حدث فى مناطق أخرى من يوغوسلافيا) وكيف أن كوسوفو قد أهدر فرصة لتنمية أكثر سرعة وحكمة. وبدلاً من ذلك فقد زاد عدد سكانه بمعدل ستة أضعاف ونصف الضعف منذ عام ١٩٤٥ . وزيادة على ذلك فقد كانت الإدارة الألبانية دومًا ما تساند السياسة السكانية المأساوية. لقد تم فى معظم الدول النامية بذل جهود كبيرة لتخفيض معدل النمو السكاني. وربما تكون الصين هى أفضل مثال على ذلك. أما فى كوسوفو فقد أدى السعى خلف مشروع لكوسوفو نقى عرقيًا إلى رفض قاطع لأى سياسة تخص تنظيم الأسرة، فلدى ألبان كوسوفو أعلى معدلات النمو السكاني بأوروبا. ولذا فإن مؤشرات "لكل نسمة" تعطى صورة أكثر إفزاعًا من المؤشرات الواردة على هيئة عبارات مطلقة. ولكنها كسياسة قومية تؤدى بالفعل إلى غايتها المنشودة. فقد كان الألبان فى عام ١٩٤٠ يمثلون ٥٥٪ من عدد سكان كوسوفو، أما فى عام ١٩٨٥ فإنهم يمثلون ٨٠٪ من عدد السكان. ويكاد يكون من المحال فعل أى شيء حيال مثل تلك السياسة السكانية التى تسهم كثيرًا فى وجود البطالة والفقر بكوسوفو. ولكن هناك ما يمكن فعله وما ينبغى فعله حيال عملية الاستيعاب الإجبارى للسكان غير الألبان وطردهم من كوسوفو.

وتعنى تسمية من يرفعون أصواتهم ضد أى شكل من أشكال الاضطهاد بأنهم قوميون شيئًا من اثنين: إما أن يكون لدى الشخص فكرة غريبة عن القومية، أو أن الأمر ببساطة هو أنه يستمر فى اتباع سياسة الكتلة الشيوعية لتفكيك يوغوسلافيا التى تنطوى على التأييد الكامل للحركات القومية الانفصالية بصرف النظر عن احتمال اتصاف هذه الحركات بالتشدد والرجعية.

وليس فى هذا الخطاب مجال للنقد التفصيلى لشرح ميشيل لى للأزمة اليوغوسلافية. فهناك احتمال بمعرفتها الكثير عن الموضوع من خلال الأعمال المتميزة لإحدى محرراتكم الأخريات، ونقصد كاترين فيرلا الباريسية. إن تسمية السياسة الحالية للحكومة اليوغوسلافية بأنها سياسة "واقعية" وأنها تميل إلى السعى المطرد إلى الحلول الاقتصادية "البحتة" ووصف قرارات الحكومة

الصربية كأمثلة "للانفعالات غير المتعقلة"، لهو من قبيل الكتابة المتحيزة وغير الجادة وغير المسئولة.

إن السياسات اليوغوسلافية الحالية التى نجم عنها معدل تضخم تفوق نسبته ١٠٠٪ وأسوأ حالات البطالة فى تاريخ البلاد وانخفاض المستويات المعيشية الحقيقية إلى مستوى الستينيات، لهى أبعد ما تكون عن "الواقعية"، فإن لم تكن الحلول التى تبنتها، كقاعدة، أكثر من سياسات اقتصادية عملية بحتة فيما بين ثمانى إدارات سياسية لثمانية حكومات انتهازية فى حالة خلاف مع بعضها البعض، فإن تلك الحلول تعد حلولاً "اقتصادية بحتة"، ولكنها تحمل معنى عجيبًا للغاية من معانى هذه الكلمة. ووصف الحكومة الصربية، التى أصبحت من أضعف الحكومات بعد عمليات التطهير الحزبى الكبيرة التى جرت فى عامى ١٩٦٦ و١٩٧١ بأنها كبير الأشرار الذى قرر خوض مغامرة "الانفعالات المتهورة"، لهو مؤشر على التحيز الواضح للكاتبة وتعبيراً عن مشاعر المقت التى تكنها لصربيا. وفى ظل الأحوال الخارجية والداخلية الواضحة فإن أى تحليل سياسى واقتصادى سليم سيتمكن من تحديد العامل المسبب الهام والوحيد فى أن الأزمة المعقدة الحالية للمجتمع اليوغوسلافى قد نتجت عن التحول الكامل لسياسة الديمقراطية الاشتراكية وإعادة نظام اقتصاد السوق والاعتماد المتزايد على القروض المالية الغربية وتقسيم متزايد للسلطة السياسية فيما بين الحكومات الإقليمية أو القومية الثمانية. ولقد كانت تلك السياسة هى ما عبر خاصة ، عن مصالح المدى القصير للجمهوريتين المتقدمتين سلوفينيا وكرواتيا. إن كل من يدرس التاريخ اليوغوسلافى يعلم من هم القادة المسيطرين على مجريات الأمور فى ذلك الوقت، ولم يكن من بينهم صرب. ولذا فإن هناك سؤالاً يطرح نفسه: ما هى مصادر معلومات ميشيل لى؟ إن مثل هذه المصادر لا يمكن أن تكون متواجدة فى أى تحليل سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى جاد للمجتمع اليوغوسلافى. إن معلومات ميشيل لى تتزامن إلى حد كبير مع الشائعات التى يتم تداولها فى بعض الدوائر الإدارية والدوائر القومية الحقة بيوغوسلافيا.

وما هو أكثر إثارة للدهشة، أن الموقف الأساسى تجاه الالتماس المقدَّم من مثقفى بلجراد بخصوص الاضطهاد فى كوسوفو يتزامن تمامًا مع موقف النظام اليوغوسلافى ذاته.

إننا نأسف لطول هذا الخطاب، ولكننا نأمل تفهمكم لرغبتنا فى الرد على الاتهامات التى ليس لها أساس من الصحة، وكذلك لنعرض لقرائكم بعض المعلومات الإضافية لعلهم يكوّنون أحكامهم الخاصة.

زاجوركا جولو بوفيتش وميهيلو

ماركوفيتش وليوبومير تاديتش

بلجراد، ٢٦ فبراير ١٩٨٧ .

(د) ردود ميشيل لى

قبل الخوض فى الحجج التى ساقها كل من جولو بوفيتش وماركوفيتش وتاديتش فى ردهم على مقالى "نهاية عهد" فإننى أرى أن الأمر يستحق تذكير القارئ بأن جريدتنا Labour focus لم تتخل أبدًا عن نقد السياسات القومية بدول أوروبا الشرقية. فقد قامت بنشر مقالات عن بلغاريا ورومانيا وألبانيا، مستنكرة النزعة القومية لدى الأحزاب الحاكمة بها سواء كانت، فى حالة بلغاريا، موجهة ضد طائفة عرقية بعينها (وهم الأتراك)، أم فيما يتعلق بالحالة الألبانية واضعةً تعزيزًا أساسيًا للأيديولوجية الرسمية. ولذا فليس من قبيل العجب بالنسبة لقرائنا أن يجدوا لدينا نقدًا متفحصًا لموقف يوغوسلافيا تجاه الأقلية الألبانية بها عقب أحداث ١٩٨١ . وقد جاء ذلك النقد كذلك لأن هذا البلد لديه من السجلات عن القضية القومية ما يفوق ما لدى جيرانها.

فلندع جميع التلميحات عن تشيعى المزعوم للستالينية (١) ولنشغل أنفسنا بجوهر الحجج التى ساقها كاتبو الخطاب الثلاثة، إنهم يزعمون بوجود حالة من الغياب الكامل للقانون بإقليم كوسوفو اليوغوسلافى، تؤيده وتحرض عليه السلطات بالإقليم بدرجات متفاوتة من التواطؤ من جانب الحكومة الفيدرالية ذاتها والحكومات السبع الأخرى للجمهوريات والأقاليم. إنهم يتحدثون عن "التهديد بالعنف والاستيلاء على الأراضى ومهاجمة الأشخاص والحيوانات وعمليات الاغتصاب والقتل" (٢). إن الالتماس الذى أمهروه بتوقيعاتهم يتحدث عن "الإبادة الجماعية" التى يعانى منها السلاف بالإقليم وعن الخيانة القومية التى يعبر عنها التسليم الواعى لأجزاء من يوغوسلافيا لألبانيا.

إن هذه الاتهامات جميعها اتهامات خطيرة، ولكن الكتاب الثلاثة ليس لديهم دليل يقدمونه على اتهاماتهم هذه. إنهم يظهرون انطباعًا بالفوضى المستمرة بكوسوڤو والتى ستتطلب من وجهة نظرهم إدخال السلطات الفيدرالية لنظام من الإدارة المباشرة، فيتم تعليق الاستقلال السياسى للإقليم لصالح جرعة أخرى من قانون الطوارئ. فهل هذه الصورة حقيقية؟ فلندرس باختصار أكثر الاتهامات الثلاثة خطورة وهى المتعلقة بالقتل والاغتصاب وقضية الأراضى.

القتل والاغتصاب

كم عدد الحالات الفعلية لجرائم قتل السلاف بكوسوڤو على مدى السنوات الخمس الماضية؟ لقد نشرت الصحف اليوغوسلاڤية حالة واحدة فقط. قد حدثت الجريمة نتيجة لنزاع على قطعة أرض بين جارين وما زال هذا النوع من النزاعات شائعًا فى يوغوسلاڤيا لسوء الحظ. ولم تظهر التحقيقات القضائية أى مؤشر على أن الجريمة قد ارتُكبت نتيجة للكراهية العرقية. وقد تم إعدام مرتكب الجريمة سريعًا وسببٌ ذلك فزعًا كبيرًا لجميع اليوغوسلاڤ الذين كانوا قد بدءوا بشن حملة ضد عقوبة الإعدام.

وماذا عن حالات الاغتصاب؟ تظهر الإحصاءات الرسمية أن حالات الاغتصاب بالإقليم، إن وجدت، هى أقل معدل بينه وبين الأقاليم المجاورة مثل صربيا (أى صربيا مستثنى منها إقليمى كوسوڤو وڤوڤودينا) أو سلوڤينيا (وهى أكثر جمهوريات يوغوسلاڤيا تقدمًا من الناحيتين الاقتصادية والحضارية). وزيادة على ذلك فإن الأرقام لا تظهر أى تحيز لصالح قومية معينة، فالغالبية العظمى من المجرمين والضحايا من الألبان.

ورغم ذلك فقد أدخلت حكومة صربيا مؤخرًا تعديلات على قانونها الجنائى (الذى سيطبق أيضًا فى كوسوڤو) وسيجعل هذا التعديل الأصل العرقى للمتهم بالاغتصاب (وفى أشكال أخرى من الجرائم العادية أيضًا) أمرًا وثيق الصلة بالإجراءات القانونية. ولم يكن هناك داع لإدخال هذا التعديل من الجهة القانونية الفعلية، وهذا ما توضحه قضية ألبانى شاب تلقى حكمًا بالسجن لعشر سنوات قبل أشهر قليلة من التصديق على القانون الجديد لتحرشه بامرأة صربية وليس اغتصابها. ولذا فيبدو أنه من الواضح تمامًا أن ذلك التعديل القانونى لم يتم إجراؤه للتصدى لمشكلة حقيقية

وإنما لتهدئة الاهتياج العرقى وربما لإسكات الأصوات الداعية لإعادة فرض الأحكام الطارئة بالإقليم.

ورغم ذلك يقول الكتاب الثلاثة، أن نقد هذا التعديل القانونى، لهو من قبيل الانحياز قائلين: "إن وصف الحكومة الصربية... لهو مؤشر واضح على انحياز الكاتبة وتعبير عن مقتها لصربيا". وهنا نرى العديد من المحاولات لصبغ النقد كله بالصبغة القومية (٣). لم تكن ميشيل لى بالذات متحيزة ضد الحكومة الصربية أو تكن لها مقتًا من نوع ما. ومع ذلك فقد كان استنكار التعديلات القانونية واسع النطاق فى يوغوسلافية ذاتها. فلم يستنكرها الخبير القضائى ليوبو باڤكون فحسب، وإنما استنكرها كذلك العديد من المتخصصين فى السلك القضائى. ولذا فقد ورد فى الصحف أن محاميًا من بلجراد يدعى توما ڤيلا قد احتج فى أبريل الماضى على تلك التعديلات أمام المحكمة الدستورية الفيدرالية على أساس أن القوانين الجديدة غير دستورية. وقد قدمت انتقادات مشابهة فى صحف هامة ببلجراد مثل NIN الأسبوعية. وقد رفضت حكومات الجمهوريات، فضلاً عن ذلك، أن تسلك مسلك صربيا (وإن لم يعفهم ذلك، بالطبع، من المسئولية عن الأمر على فرض طرح المسألة القضائية). وآمل فقط أن تقوم المحكمة الدستورية الفيدرالية بإعانة الحكومة الصربية عن طريق إلغاء هذا الخطأ الفادح.

فى واقع الأمر، إذا وضعنا فى اعتبارنا أن الألبان يمثلون ٨٪ فقط من جملة السكان اليوغوسلاف، إلا أنهم يمثلون (حسب إحصاءات منظمة العفو الدولية) ما يقرب من ٧٥٪ من بين جميع "سجناء الوعى اليوغوسلاڤى"، فمن الواضح أن السلطات اليوغوسلاڤية بدءًا بسلطات الإقليم لم تظهر إلا القليل جدًا من المرونة فى التعامل مع التهديد القومى الألبانى سواء كان حقيقيًا أم كان محض خيال.

إن الحماسة التى يتم بها إرسال الناس إلى السجون "لأسباب سياسية، بكوسوڤو بدون أية بينة على إدانتهم فى الغالب ليوحى بغياب للقانون، ولكنه من نوع يختلف عن "غياب القانون" الذى ألمح إليه الكتَّاب الثلاثة. إن حججهم تفترض جدلاً وجود سؤال حقيقى لا يستطيعون مواجهته صراحة بأى موضع: ما هو نوع السياسة الراديكالية التى تستطيع الحكومة اليوغوسلاڤية تبنيها، ويكون من شأنها أن تلبى مطالب الموقعين على الالتماس (بما فى ذلك الكتَّاب الثلاثة أنفسهم). هل سيرضيهم ارتفاعًا حادًا آخر فى العدد غير المقبول بالفعل من الشباب الألبان المودعين

بالسجون (وهو غير مقبول من وجهة نظر الضحايا، وكذلك من منظور المصالح اليوغوسلافية على المدى الطويل)؟ أم هل يسعون إلى إجراء تعديلات أكبر مثل إلغاء وضع كوسوفو كإقليم ذاتي الحكم؟ وحتى إن تم ذلك كإجراء مؤقت، فإنه لن يؤدى إلا إلى كارثة.

الأرض والهجرة

ويجدر الالتفات إلى مسألة التعديلات الخاصة بامتلاك الأرض بكوسوفو، طالما أن هذه التعديلات غالبًا ما ترد كمحور أساسى من محاور الضغط القومى الألبانى على الأقلية (الصربية أساسًا) هناك، بغض النظر عن "إثبات" الانسلاخ المتعمد للإقليم. وقد قامت أجهزة الأمن الداخلى بكوسوفو بإجراء مسح رسمى لعمليات بيع الأراضى بالإقليم، وذلك تحت إشراف الحكومة الصربية، ونشرت نتائجه فى أبريل من عام ١٩٨٧ . ويظهر المسح عدم وجود دليل على وجود أية علاقة تدل على النزعة القومية إزاء شراء أو بيع الأراضى بكوسوفو. وقد أصدرت الصحافة أحكامها على المسح من خلال التعليقات الصحفية، ولذا فقد كانت نتائجه متوقعة. ولكن الكتّاب الثلاثة قاموا بالتوقيع على التماس يشير إلى "الخيانة الوطنية" وإلى "تسليم" الأرض لألبانيا (وليس لألبان يوغوسلافيا). إن مثل هذه المواقف تحول دون أى تفهم لما يحدث بالإقليم. إن إسهامهم الوحيد هو إذكاء نار التوتر العرقى.

إن الهجرة المتزايدة للصرب خارج كوسوفو حقيقة لا يمكن إنكارها. ولكن إذا كنا سنقوم بقياس أهميتها ونفهم أسبابها الحقيقية فإن ذلك لابد وأن يحدث فى المقام الأول فى محيط جميع اليوغوسلاف. تظهر الإحصاءات اليوغوسلافية وجود اتجاه عام للهجرة الداخلية تجاه المراكز القومية. فصرب البوسنة يميلون إلى التحرك تجاه صربيا، وكروات البوسنة صوب كرواتيا، وألبان مقدونيا إلى كوسوفو وهلم جرا. وهذا الاتجاه تعززه الضغوط الاقتصادية الناتجة عن التنمية غير العادلة للمنطقة. فمنطقة جنوب موراڤا على سبيل المثال (وهى المنطقة الجنوبية الفقيرة من أراضى صربيا الملاصقة لكوسوفو) يهجرها سكانها حيث يهجر الشباب والقادرون على العمل قراهم بحثًا عن وظائف بالمراكز الصناعية بأقصى الشمال. وقد هجر ما يقرب من ٤,٥ مليون فلاح يوغوسلافى أراضيهم على مدى الخمسة عشر عامًا الماضية، نازحين

إلى المدن بحثًا عن وظائف. وقد كان كوسوفو هو أكثـر المناطق معاناةً بهذا الصدد كما هو متوقع؛ حيث أنه منطقة زراعية بالدرجة الأولى ، كما أنه أفقر مناطق البلاد على الإطلاق. وزيادة على ذلك ، فإن إقليم كوسوفو هو أحد أكثر مناطق يوغوسلافيا كثافة بالسكان، والحيازات الزراعية به صغيرة، وقد تكون أسعار الأراضى بها هى أعلى أسعار الأراضى بالبلاد على الإطلاق. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لبيع الأراضى كما يفسر المسح الذى أجرى للأراضى المباعة، كما أوردناه. ويجدر بنا فى هذا المقام أن نوضح أن أحدًا لم يعط عامة اليوغوسلاف أدنى فكرة عن معدل الهجرة الألبانية من كوسوفو فى نفس الفترة، إلا أنهم يعلمون تمام العلم أرقام هجرة السلاف منها.

ولا شك أن الأسباب المادية البحتة لهجرة الصرب من كوسوفو ليست هى كل شيء. وليس هناك من شك فى أن الألبنة السريعة لإدارة كوسوفو منذ عام ١٩٦٦ بسبب تأخرها عن موعدها، وسيادة اللغة الألبانية وما صحبه من التحول الحضارى القومى بمدارس الإقليم ووسائل إعلامه.. الخ، قد كان أكثر مأساوية بسبب الزيادة السريعة للعنصر الألبانى. وقد كان من العسير على الأقلية السلافية التى كانت فيما سبق تتمتع بجميع المميزات أن تستوعب كل ذلك وتتفهمه. ومن الواضح أن صانعى السياسة اليوغوسلاف والألبان لم يستطيعوا إدراك المشكلات الكثيرة التى سترتبط بالضرورة بمثل هذا التحول. وقد رأت الطوائف العرقية الأخرى فى التمييز الإيجابى لصالح الألبان المسلوبى الامتيازات فيما سبق، ظلمًا حقيقيًا، ولذا فإن نمو القلاقل بينهم قد كان يوازى نمو الاعتداد القومى بالنفس لدى الألبان. وقد ازداد ذلك الخوف فى بعض الأحيان إلى الحد الذى اعتبر إزاءه تقدم الألبان خطرًا على يوغوسلافيا التى لم تفعل شيئًا حيال ما يحدث.

ولقد أضحت عملية التغيير جد ضرورية نتيجة لفتور العلاقات الاجتماعية عقب عمليات القمع التى ارتكبت أثناء وبعد عام ١٩٨١ وكذلك بسبب فداحة الأزمة الاقتصادية فى السنوات الأخيرة (والتى نتج عنها، على سبيل المثال، معدل بطالة بكوسوفو يقترب من ٥٠٪ عام ١٩٨٧). والإحباط الناتج عن غياب استراتيجية إيجابية للحزب والدولة يظهر فى صورة أعمال عنف صغيرة عبر الحدود العرقية. وقد كان حدوث قلاقل جديدة أمرًا حتميًا بسبب المحاولات الأخيرة التى قامت بها سلطات

كوسوفو والسلطات الصربية لتشجيع عودة المستوطنات السلافية، أو الجديدة فى واقع الأمر، بالإقليم عن طريق قطع الوعود للسلاف بتوفير وظائف ووسائل إعاشة رغم قلة الموارد على نحو حاد فى يوغوسلافيا وخاصة فى كوسوفو.

التاريخ وموقف صربيا

ولنعد الآن إلى بعض الحجج التى ساقها الكتّاب الثلاثة. لقد زعموا بأننا لن نستطيع فهم ما يحدث بكوسوفو اليوم دون عمل دراسة للعلاقات الصربية الألبانية على مدى المائة عام الماضية فى محيط البلقان (ويرجع الالتماس الموقع عليه القصة إلى ثلاثمائة عام مضت). يبدأ الكتّاب بالحديث عن "سلسلة من الاعتداءات والاعتداءات المضادة" وهو تقييم عادل. ولكننا سرعان ما نواجه فكرة أن "داوود الصغير (الألبان) كانت له اليد العليا أغلب الوقت" لأنه كان، على مدى القرن الماضى ، يحظى بحماية حلفاء أقوياء كالإمبراطورية العثمانية والنمسا والمجر وإيطاليا الفاشية وألمانيا النازية والاتحاد السوفييتى والصين، وحديثًا جداً، الائتلاف المسيطر المضاد للصرب بيوغوسلافيا .. على مدى العشرين عامًا الماضية.

وهذه الرواية كما سيدرك أى قارئ لتاريخ البلقان رواية مغرضة للغاية. ولنأخذ مثالاً واحداً على ذلك: لقد سمحت الدولة العثمانية لرعاياها من الصرب والبلغار واليونانيين فى آخر عقود حكمها، بتلقى التعليم بلغاتهم القومية، ولكنها حرمت رعاياها من الألبان، الذين يزعم الكتاب تميزهم من ذلك الحق، وقد اتبع البرجوازيون اليوغوسلاف هذه السياسة إلى ما بعد عام ١٩٨٢، مما أدى إلى تفشى الأمية بين الأقلية الألبانية بالبلاد إلى ما يقرب من ٩٠٪ فى أوائل الحرب العالمية الثانية. ولكن جزئية واحدة من مزاعم الكتاب الثلاثة "من التاريخ" لها صلة بالقضايا الحقيقية المطروحة للمناقشة: "الائتلاف المضاد للصرب" والمزعوم تمتعه بالنفوذ بيوغوسلافيا على مدى العشرين عامًا الماضية، وبحسبة سريعة يتضح أن تاريخ نشأته هو نفس تاريخ إقالة ألسكندر رانكوفيتش من منصبه، عام ١٩٦٦ . ولكن لماذا نتقبل مثل هذه الفكرة القائلة بأن سقوط رانكوفيتش كان ضربة لصربيا حتى من ماركسيين بارزين مثل جولوبوفيتش وماركوفيتش وتاديتش؟ ولكن بعد كل هذا، نختار تعريف القيادة التى تولت مقاليد الأمور والتى استطاعت سريعًا أن تظهر أجهزة الحزب وفروعه بالجمهوريات والأقاليم

فى كل من كرواتيا وصربيا وسلوڤينيا ومقدونيا وأخيرًا فى كوسوڤو بنفس القوة.

ويعتبر الكتَّاب الثلاثة أنفسهم يقفون على أرض أكثر صلابة عندما يعزون سوء الموقف فى الإقليم إلى الآثار طويلة المدى للإصلاح الاقتصادى الذى بدأ فى منتصف الستينيات. ولكن التوفيق لم يحالفهم هذه المرة أيضًا بسبب انحيازهم العنصرى. لقد قالوا أن الإصلاحات القومية قد بدأت بدون رضا الصرب، ولذا فإن آثارها السيئة يمكن إيعازها إلى "المصالح قصيرة الأمد للجمهوريتين المتقدمتين: "سلوڤينيا وكرواتيا"، والواقع أن "كل دارس لتاريخ يوغوسلاڤيا الحديث يعلم من هم القادة المسيطرون على مجريات الأمور فى ذلك الوقت، ولم يكن من بينهم صرب. ولكن ذلك غير حقيقى. فليس هناك، على العكس، أدنى شك فى أن آليات السوق التى أُدخلت فى الستينيات كانت تضم القيادة الصربية إلى حد بعيد. ألم يحدث أن الجيل الأصغر من قادة الحزب الذين خرجوا فى التطهير بكرواتيا وصربيا فى أوائل السبعينيات قد اتهموا سوءًا ضمن أشياء أخرى بأنهم قد خولوا السلطة للتكنوقراطيين؟ إن رؤية المناقشة حول الاقتصاد أو الدستور من خلال المنظور القومى فقط لن يؤدى إلا إلى التعتيم على القضايا الأساسية المرتبطة بتخلف أقاليم البلاد.

ورد فى مذكرة قُدمت حديثًا داخل الأكاديمية الصربية للفنون والعلوم تسربت إلى الصحافة دون إذن كاتبيها أن السلطة انتقلت بعد سقوط رانكوڤيتش إلى السلوڤينى كارديل والكرواتى تيتو اللذان سخرا السياسة اليوغوسلاڤية لخدمة مصالح جمهوريتى سلوڤينيا وكرواتيا بسبب انتماءهما إلى هاتين الجمهوريتين. ويبدو مما ورد فى تلك المذكرة أن هذه هى وجهة نظر جولوبوڤيتش التى يشاركها إياها زميلاها الأكاديميين ماركوڤيتش وتاديتش. وفوق ذلك، فهم ينظرون إلى دستور ١٩٧٤ كسياسة لتأييد جميع الحركات الانفصالية القومية. وهناك العديد من أوجه النقد التى يمكن توجيهها إلى تلك المذكرة، إلا أنه ينبغى على الاشتراكيين فى الواقع تأييد ذلك الجزء الذى يقر بالحقوق القومية الأساسية للأقليات اليوغوسلاڤية بها وخاصة الأقلية الألبانية، وليس هناك مبرر واحد على الإطلاق لاعتبار ذلك تشجيعًا على الانفصالية، فقد كانت المساواة بين القوميات، على النقيض من ذلك تمامًا، أحد الأعمدة الرئيسية لتماسك يوغوسلاڤيا.

وأحد ادعاءات ماركوفيتش الأخرى وزملاؤه هو أن انتهاكات حقوق الإنسان السلافى بكوسوفو وثيقة الصلة بوجود جبهة بالى كومبيتر العنصرية الألبانية الخائنة البرجوازية وليدة الحرب. ومن الواضح أن هذا التنظيم "قد بقى فى كوسوفو وما زال يلعب دوراً رهيباً هناك، ويتلقى الدعم المالى والسياسى من منظمته القومية بالغرب" ماهو مصدر هذه الفكرة الغريبة؟ لقد نشرت الصحافة اليوغوسلافية على مدى السنوات الماضية عن الكشف عن عشرات التنظيمات السرية بكوسوفو (وهى تقارير قد يكون لها أساس من الصحة وقد لا يكون). وقد كشفت الجهات الأمنية النقاب عن الأوكار "الماركسية - اللينينية" و"الانفصالية" و"القومية النشطة" واحداً بعد الآخر. ولم تفلح رغم يقظتها الشديدة فى الكشف عن وجود نشط لما يسمى بالى كومبيتر. ولكن الكتّاب الثلاثة يجزمون بوجوده.

وزيادةً على ذلك فإن "دولة مستقلة ذات سيادة بكوسوفو" سينتج عنها نظامًا فاشياً: وستكون هذه أول حالة فريدة من نوعها بالمنطقة لدولة اشتراكية تنفصل عن دولتها الأم وتعيد مجتمعًا برجوازيًا يحكمه نظام يمينى فاشى"، وإننى لأتساءل: مَن الذى يحاول الكتّاب الثلاثة إخافته؟ فمن المدهش أن نسمع التوكيد الهزيل على أن مجتمعًا ناشئًا فى يوغوسلافيا الاشتراكية (والألبان هم أصغر القوميات اليوغوسلافية حجمًا) قد يضم فاشيين (٤) بموافقة من الملك زواج الثانى أو السناتور روبرت دول. وعلى ذلك فلابد أن المليونى ألبانى الذين يعيشون داخل حدود يوغوسلافيا موضع شك فى نظر هؤلاء من ذوى الخيالات المريضة. ولا شك أن التقييم المبالغ فيه لألبان يوغوسلافيا قد يسرته تلك الفكرة "الملائمة" عن جمهورية ألبانيا الشعبية: إن الالتماس الذى وقع عليه الكتّاب الثلاثة قد وضع ألبانيا على قدم المساواة مع ألمانيا النازية!

ولقد ربط الكتّاب الثلاثة لدى عرضهم للموقف بين أعداء الخارج والداخل، وكذلك أعداء من الماضى، كان ذلك عن طريق تعاليم الكتلة الشيوعية المفترض مسئوليتها عن صياغة دستور ١٩٧٤ (٥) "إن مناهضة الكتلة الشيوعية ليوغوسلافيا كدولة فيدرالية قد انتقل من جيل إلى جيل داخل الحزب. وبدون معرفة ذلك فلن يستطيع أحد فهم القوة التى تتمتع بها الإدارة الألبانية بكوسوفو التى تتلقى التأييد علنًا أو سرًا من غالبية

أعضاء الصفوة الإدارية الثمانية فى مواجهة الإدارة الصربية". ويكفى للرد على ذلك توضيح حقيقتين اثنتين دون الخوض فى تاريخ السياسة المبكرة للكتلة الشيوعية تجاه يوغوسلافيا. وأولى هاتين الحقيقتين، أن تعيين تيتو كرئيس للحزب الشيوعى اليوغوسلافى قد تزامن تقريبًا مع تصديق الكتلة الشيوعية عام ١٩٣٥ على سياسة الجبهة الشعبية التى كانت تنطوى على الدفاع عن الأمر الواقع بأوروبا بما فى ذلك وحدة أراضى يوغوسلافيا. وثانيهما ، أن وحدة يوغوسلافيا لم تكن أبدًا موضع نقاش خلال المباحثات التى جرت بين ستالين والحلفاء بالغرب منذ عام ١٩٤١ وما بعده. وفى عام ١٩٤٨ حدث انشقاق بين يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتى حول مسألة استقلال يوغوسلافيا.

إذن، فلماذا بحق الجحيم ، تُتهم الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية اليوم بأنها "مضادة ليوغوسلافيا"؟ كم من كوادرها قد أمكن تشكيله فى قالب ثابت لتعاليم الكتلة الشيوعية السابقة على عام ١٩٣٥؟ وليست هناك حاجة لمثل هذه النظرية بعيدة الاحتمال. وعم كانت "مناهضة يوغوسلافيا" بالنسبة لمناصرة الإدارة لجناحها بكوسوفو؟ أم أن المشكلة تكمن فى أننا فى كوسوفو نتعامل مع إدارة "ألبانية"؟ هل ألبان كوسوفو أدنى يوغوسلافية من الصرب أو الكروات؟ إن مثل هذه النظرية ستؤدى بنا إلى الرفض الكامل للاتحاد اليوغوسلافى كدولة للعنصر السلافى الجنوبى فقط كما هو واضح حاليًا. وبعد كل هذا فليس من المدهش أن تكون غالبية الإدارة بكوسوفو من الألبان، كما كانت كذلك منذ عام ١٩٦٦ طالما أن ٨٠٪ من سكانها من الألبان. لم لايعتبر ذلك سليمًا ومرغوبًا لدى سكان الجنوب من السلاف وغيرهم؟

التنظيم السكانى

دعونا أخيرًا نتناول مسألة السياسة السكانية المزعوم اتباع السلطات الألبانية بكوسوفو لها كجزء من خطة كبرى لتحويل كوسوفو إلى أرض ألبانية صرف.

لقد قال كل من جولوبوفيتش وماركوفيتش وتاديتش "كانت نتيجة السعى إلى كوسوفو نقية عرقيًا هى الرفض التام لأية سياسة لتنظيم الأسرة. وبما أن الإقليم يعانى من معدل عالٍ بين المواليد الألبان ومن الفاقة فإن "ذلك يبدو كسياسة اقتصادية

انتحارية. ولكنها كسياسة قومية تؤدى بالفعل إلى غايتها المنشودة " وجاء الآن دورنا للكلام، فصحيح أن معدل المواليد بين الألبان هو الأعلى بين الأمم الأوروبية الأخرى (باستثناء تركيا، إلا أنه من الصحيح كذلك أن معدل الزيادة السكانية بالأقاليم السوفييتية الواقعة بوسط آسيا أكثر سرعة منه بروسيا الأوروبية، وقد نجم عن ذلك إحباط كبير فى أوساط المتشددين الروس. ولكن معدل المواليد المرتفع بيوغوسلافيا، كما فى وسط آسيا، لا مجال لاعتباره مؤامرة قومية مفزعة. إن معدل المواليد الألبان اليوم يتساوى مع المعدلات التى كانت موجودة بين سلاف الجنوب قبل الحرب العالمية الثانية. إننا نتناول فى هذا الصدد إتمام الدورة السكانية التى خاضتها جميع الأمم الأوروبية فى ماضيها الحديث (ومعدل المواليد يتضاءل بالفعل). والحالة الألبانية تحدث لدواعٍ اجتماعية اقتصادية وهى آخر حلقة بهذه الدورة بأوروبا.

إن الدولة اليوغوسلافية من جانبها لم تتبع أى سياسة سكانية من أى نوع، إلا أنها جعلت الإجهاض متاحًا لمن يطلبه. ولم تكن بها حاجة لأن تفعل. إن مساحتها تعادل مساحة بريطانيا العظمى، ولكن عدد سكانها أقل من نصف عدد سكان بريطانيا العظمى. ومن هذا المنطلق فإن معدل المواليد ماهو إلا مسألة تتعلق بعملية التصنيع والتحديث. وكما قام أحد الديمغرافيين بكوسوفو بشرح الأمر ببراعة قائلاً : إن خصوبة المرأة الألبانية هى فى نهاية الأمر مسألة تعود إلى نقص الحرية الاجتماعية لديها. ولا يقول كل من جولوبوفيتش وماركوفيتش وتاديتش بأن معدل المواليد بيوغوسلافيا ككل مرتفع للغاية كما هو الحال فى الصين، ولكنهم يذكرون فقط أن معدل المواليد بين الأقلية الألبانية مرتفع للغاية. إنهم يقولون بأن اقتصاد كوسوفو لا يمكنه أن يتطور مع وجود معدل النمو السكانى الحالى بالإقليم، ولذا فإن سلطات كوسوفو ستتلقى النصيحة باتباع سياسة لتحديد النسل. ولكن الواقع يقضى بأن أية دولة متعددة القوميات لا يمكنها إقرار سياسة لتحديد النسل على نحو انتقائى من الناحية العرقية، وإلا لاتهمت بالعنصرية.

المبادئ فى محنة

ولننتقل فى نهاية المطاف من المزاعم الخاصة إلى تقييم عام للرد الوارد على مقالى من جولوبوفيتش وماركوفيتش وتاديتش. لقد جاء مسار الرد على مستويين

مختلفين. إن ردهم في ظاهره كالتالي: "إننا قد تحركنا لتوقيع الالتماس الذي تم انتقاده في مقالة "*نهاية عهد*" لأن وضع *الصرب والعرق المنتمي إلى الجبل الأسود* بكوسوفو سيئ للغاية، والاحتجاج عليه ضرورة اشتراكية وديمقراطية" ولكن الحقيقة أنهم لم يوقعوا أي التماس والسلام، وإنما "هذا الالتماس بعينه" بالإضافة إلى المسائل التي أعربوا عنها في ردهم على مقالي ما يوضح أنهم يرون تحت السطح قضايا أخرى قومية بالضرورة وهذه القضايا ملحة بالنسبة "لمسألة كوسوفو".

ولذا فإن الحل الذي قال به *الكتّاب الثلاثة* يأتي في إطار تقوية إدارة (صربية) في مواجهة إدارة (ألبانية) أخرى. إن نصحهم يخلو من أية فكرة بأن الصرب والألبان من فلاحين وعمال ومفكرين ونساء وطلاب... الخ، أي جميع من تقاسموا آثار الموقف *الاقتصادي الحرج* للإقليم، قد يتعاملون مع قوى *الأقاليم والجمهوريات والدولة* على أساس برنامج أكد على حقوقٍ أساسية معينة لجميع الرعايا اليوغوسلاف. والمشكلة أنه في اللحظة الحاسمة عندما اقتضت الضرورة وجود وجهة نظر دولية لمكافحة التحامل القومي المتنامي، قام محررو Praxis الدولية، ببساطة بالمشاركة في المهزلة.

ويتحدث كل من جولوبوفيتش وماركوفيتش وتاديتش في ردهم عن *التزامهم* تجاه حقوق الألبان والصرب على حد سواء وكذلك التزامهم تجاه حقوق القوميات الأخرى. ولست أرغب في مناقشة مسألة إخلاص مشاعرهم. ولكن فعلهم هو ما كان مزعجًا للغاية. تم في عام ١٩٨١ إعلان حالة الطوارئ بكوسوفو لأول مرة في يوغوسلافيا ما بعد الحرب لقمع المظاهرات الشعبية، فهل احتجوا ضد هذا الإجراء غير الديمقراطي من جانب الدولة؟ هل استنكروا إطلاق النار على اثني عشر متظاهراً (حتى من قبل شخصيات رسمية) أو استنكروا الإجراءات الوحشية التي اتخذت ضد مئات إن لم يكن آلاف المواطنين اليوغوسلاف الألبانيي الأصل، في سلسلة من المحاكمات السياسية التي تركت آثارها على الحياة الداخلية بيوغوسلافيا على مدى السنوات الست الماضية؟

عندما حدث تمرد ضد الألبان في بلجراد في العام الماضي، شجبته السلطات فوراً وعلى نحو سليم، ولكن العقوبات التي فرضت كانت هزيلة مقارنةً، بما كان سيفرض من عقوبات إذا ماحدث ذلك بكوسوفو، فهل احتج الكتّاب الثلاثة على ذلك الانتهاك لحرمة القانون؟ عندما بُنيت مصانع بكوسوفو واستثنى العمال الألبان من

العمل بها لأنهم من الألبان، مما يعد خرقًا للقانون العام بيوغوسلافيا الاشتراكية، وعندما أُجبرت الأسر على ترك قراها لأن تلك القرى كانت تعتبر ملكية خالصة للصرب، فهل وقّع كتّابنا الثلاثة على التماس ضد تلك الانتهاكات للحقوق القومية والديمقراطية لهؤلاء اليوغوسلاف؟ وعندما أصدر تشريع مخالف للدستور اليوغوسلافى يجعل من الأصل العرقى عاملاً ذو صلة بارتكاب الجرائم العادية، فهل احتجوا ضد ذلك الخروج على جميع الأعراف الديمقراطية؟ وحدث أن أُخليت النصوص المدرسية بكوسوفو من أعمال بعض أفضل الروائيين والشعراء الألبان لأنهم ولدوا أو يعيشون بجمهورية ألبانيا الشعبية. ومر هذا الحدث مرور الكرام دون أن يحتج عليه أحد.

إن جولوبوفيتش وماركوفيتش وتاديتش الذين كانوا فيما سبق أساتذة بجامعة بلجراد لعقد مضى كانوا هم أنفسهم ضحايا لعملية تطهير سياسى كان دافعها الأول هو مساندتهم للطلاب أثناء وبعد عام ١٩٦٨ . لقد شعر جميع اليوغوسلاف التقدميين بأن إقصاءهم عن مواقعهم بالجامعة خسارة على غرار شعورهم بأن إيقاف صدور جريدة Praxis قد أصاب الفكر الماركسى والاشتراكى بالبلاد جميعًا بالاضمحلال. وشنّت فى ذلك الوقت حملة دولية مؤيدة لهم. ولكن أساتذة جامعة بلجراد ومحررى Praxis السابقين ظلوا على صمتهم عندما تم إقصاء أساتذة من جامعة برشتينا بكوسوفو بعد أحداث ١٩٨١ لرفضهم إدانة طلابهم أو لرفضهم إنكار معتقداتهم المعلنة (أو المزعومة غالبًا) عندما تم استبعاد هؤلاء الطلاب من الجامعة وحرم طلاب المدارس الثانوية من الترقى إلى التعليم العالى على أساس أن أعضاءً بأسرهم قُدر لهم أن يكونوا متهمين فى قضايا سياسية. وكان العمل العام الوحيد الذى قاموا به فيما يتصل بكوسوفو هو وضع أسمائهم على التماس ليس لفحواه أو همومه علاقة بمبادئ الديمقراطية الاشتراكية التى كانت صفة مميزة لتقاليد Praxis .

المبادرات الديمقراطية والنزعة القومية

تطرح كوسوفو قضايا تذهب إلى أبعد من حقوق إنسانية فردية. ويزعم الكتّاب الثلاثة بأن توقيعهم على الالتماس كانت تحكمه ذات الهموم التى تحكم مشاركتهم فى أعمال "لجنة بلجراد للدفاع عن حرية الفكر والتعبير" ويتناقض زعمهم هذا مع نص الالتماس ذاته. وليس خلافى معهم منصبًا على ما إذا كان ينبغى عليهم أم لا أن

يقوموا بالتوقيع على "التماس" أيًا كان تأييدًا لحقوق طائفة بعينها من اليوغوسلاف. وليس خلافي معهم منصبًا كذلك على ما إذا كان غير الألبان بكوسوفو يعانون أم لا من التمييز العرقي. وذلك لأن أي أعمال للتمييز العرقي على أي صعيد كانت إدانتها أمر حتمي، والالتماسات أشكال مشروعة تمامًا للاحتجاج الشعبي. وتكمن المشكلة في طبيعة ذلك الالتماس بالتحديد الذي اختاروا التوقيع عليه في الظروف السياسية الراهنة بيوغوسلافيا.

إن حالة اللجنة سالفة الذكر لهي خير مثال على أن المبادرات الديمقراطية قد تكون محدودة التأثير في بلد متعدد القوميات إذا كان الناس يعتقدون أن من قاموا بالمبادرة يقدمون حلولاً وسطًا للمسألة القومية. وبقدر ما يمكننا أن نحكم من المطبوعات الرسمية، وغير الرسمية فقد اعتمدت اللجنة في بادئ الأمر على عاملين من عوامل المقاومة الشعبية: أحدهما يأتي من داخل الجمعية الصربية للكتاب والأكاديمية الصربية للفنون والعلوم ردًا على محاكمة الشاعر الصربي جوكو دوجو عام ١٩٨٢، والذي صدر حكم بسجنه عامين لأنه ألَّف قصائد مهينة للرئيس تيتو الذي كان قد تُوفي حديثًا، ويتشكل الثاني من الأنشطة الدفاعية المتعلقة بمحاكمة الستة ببلجراد ومحاكمة فويسلاف سيسلي بسراييفو. وعندما تأسست اللجنة كهيئة دائمة تم عرض برنامجها من خلال خطاب علني للجمعية الوطنية الفيدرالية وعامة اليوغوسلاف في أكتوبر من عام ١٩٨٦ . وكان من المحال أن تجذب إليها أعضاء من خارج صربيا، ومن هنا نتبين بدون شك شيئًا ما عن أوجه القصور الوطنية الإقليمية للمثقفين اليوغوسلاف النزاعين إلى النقد. ولكن من العسير تفادي الانطباع بأن سلبية الأعضاء المؤسسين للجنة في الماضي في مواجهة الاضطهاد الذي مارسته السلطات اليوغوسلافية بكوسوفو، أي في الأراضي الواقعة داخل جمهوريتهم صربيا، قد شاركت في المأزق الذي تجد فيه اللجنة نفسها حاليًا، وهو اقتصار نشاطها على بلجراد. وتسعى اللجنة حاليًا إلى التغلب على هذا المأزق إلى حد ما عن طريق توسيع مجال أنشطتها لتشمل الدفاع عن الأفراد الذين ينتمون إلى طوائف قومية أخرى، وهو تطور إيجابي، ولذا فإنه من المحزن لهذا السبب بالتحديد أن نرى توقيعات بعض أبرز أعضائها على الالتماس العنصري(ليس فقط توقيعات جولوبوفيتش وماركوفيتش وتاديتش.

نهاية عهد

لم يكن هدفي من "نهاية عهد" إعلام القارئ بالطبيعة الحقيقية لمشكلة كوسوڤو. ولاشرح الأزمة الحالية بيوغوسلاڤيا، كما تعتقد جولوبوڤيتش وزميلاها على ما يبدو. فلا أحد ممن يأخذ الأمور مأخذ الجد يمكنه أن يحاول فعل كل ذلك فى نص قصير كهذا. ولم يكن عنوان مقالى يشير إليهم شخصيًا، لقد كان يعنى العنوان فى واقع الأمر عهداً من السياسة اليوغوسلاڤية. إن الأزمة السياسية والاقتصادية المستمرة كانت خلفية لحدوث تطورات جديدة معينة مع اقتراب حلول عام ١٩٩٧، وكانت هذه التطورات بعينها مصدر قلق:

(١) الإجراء الذى اتخذته الحكومة لتجميد رواتب العمال وتخفيضها فى بعض الحالات إلى مستوى أدنى مما وصلت إليه فى ديسمبر من عام ١٩٨٦ (حيث وصل معدل التضخم إلى ١٠٠٪) مما فتح الباب لإمكانية حدوث مصادمات بينها وبين العمال للمرة الأولى منذ نهاية الحرب.

(٢) التصديق الرسمى على وجود مصانع وقرى "نقية عرقيًا" بكوسوڤو والتعديلات الدستورية التى تقضى بجعل الأصل العرقى عاملاً قانونيًا فى إصدار الأحكام فى الجرائم العادية فى جمهورية صربيا (بما فى ذلك الإقليمين ذاتيى الحكم)، وهى إجراءات كان من شأنها إذكاء نيران التعصب القومى والتعصب القومى المضاد.

(٣) الالتماس الذى وقع عليه مائتان من مفكرى بلجراد – وهو حدث غير مسبوق كان دلالة على انحياز طبقة اجتماعية إلى ما وراء ما يمكن تسميته تغاضيًا من قبيل المفارقات التاريخية لرؤية مشكلة كوسوڤو.

(٤) سهّل فشل الاشتراكيين منهم فى تقديم العلاج اللازم، ظهور حق الإجماع عبر الحقل السياسى الذى يعمل ضد أى حل إيجابى (كحلٍ يختلف عن اللجوء للشرطة) لمشكلة كوسوڤو.

ولذا، فإن عنوان "نهاية عهد" يوحى بأن أزمة يوغوسلاڤيا قد وصلت إلى نقطة لا تستطيع عندها أية قوى اجتماعية أن تعمل بالطرق القديمة. ولا يعنى العنوان أن جولوبوڤيتش وماركوڤيتش وتاديتش لم يعودوا اشتراكيين كما كانوا فى السابق وإلى الآن. وإنما كان يعنى فقط أن يوغوسلاڤيا ذاتها لم تعد بلداً اشتراكيًا بالمعنى الذى كانته فى السابق وإلى الآن. (٦).

وقد يكون فى بعض التوضيح عونًا فى هذا الصدد، ادعى الحزب الشيوعى اليوغوسلافى بعد الثورة حكم الطبقة العاملة فى وقت كانت فيه هذه الطبقة مجرد أقلية صغيرة فى المجتمع ككل : وكانت هذه الكوكبة من القوى أحد المحركات الرئيسية للإدارة التى جاءت لاحقاً. وتم بالإضافة إلى ذلك الإقرار بالمساواة القومية كأحد الإنجازات الرئيسية للثورة، فى موقف اتُسم بدرجة كبيرة من الجور الاجتماعى والاقتصادى الإقليمى (ومن ثم القومى أيضًا) وتبدّل الوضع كثيرًا خلال أربعين عام. فقد نمت طبقة العمال حجمًا ووعيًا مما يفرض اليوم، أكثر من ذى قبل الحاجة إلى التغيير الجذرى للحياة السياسية إلى الديمقراطية. وفى ذات الوقت أدى ازدياد الحرية القومية للعرق الألبانى على وجه الخصوص إلى أن يشمل جدول الأعمال إدماجهم فى المجتمع اليوغوسلافى، كما ينبغى، ومن هنا كانت الحاجة إلى تعديل الهوية الشعبية للاتحاد الفيدرالى مع سلاف الجنوب لصالح ما يسميه برانكو هورفات "بالاتحاد الفيدرالى لشعوب البلقان" (٧) وهذا الاندماج شرط أساسى للتغلب على التخلف الاقتصادى والاجتماعى بكوسوڤو، وهو أمر حيوى ليوغوسلاڤيا ككل.

إن للأزمة اليوغوسلاڤية جوانب سلبية واضحة للجميع ولكنها قد تقدم مساهمة إيجابية أيضًا، وذلك عن طريق إبراز المشكلات العامة للبلاد على نحو أكثر وضوحاً مما قد يساعد على حلها مستقبلاً. ويمكنه على الأقل من الناحية الافتراضية أن يشجع على وجود مفهوم أكثر طموحًا وتقدمًا للاشتراكية اليوغوسلاڤية. وتعتمد سيادة أحد بعدى الأزمة هذين على الاشتراكيين اليوغوسلاف أنفسهم.

ولذا فإن أكثر ما حركنى لكتابة "نهاية عهد" كان انشغالاً حقيقيًا بأنه إذا كان اشتراكيون معروفون مثل زاجا جولوبوڤيتش وميهيلو ماركوڤيتش وليوبوميرتاديتش قد شاركوا فى القضية العرقية فسيتراجع كل أمل فى رؤية بديل ديمقراطى حقيقى لهذا المستنقع من التنافر القومى والبيروقراطى.

(يوليو ١٩٨٧).

ملاحظات

١ – أوّ عن توجهى "الهزيل" و"المبتسر" و"الشائه" و"القاصر" و"السطحى" و"المتحيز للغاية".

٢ – ليس حقيقيًا بالمرة أن هناك إجماعًا بين جميع اليوغوسلاف فيما يتصل بوجود حالة من غياب سلطة القانون بكوسوفو. بالإضافة إلى ذلك فإن وجود حملة دعائية على الساحة اليوغوسلافية ليس دليلاً كذلك على وجود مثل هذا الإجماع أو على صحة الحملة ذاتها. وليس من أحد أكثر معرفة بذلك من الأساتذة الثلاثة السابقين الذين كانوا هم أنفسهم يومًا ما هدفًا لمثل هذه المذبحة.

٣ – فى نفس الوقت الذى اتهمت فيه "بالتحيز ضد الحكومة الصربية ومقتها" تزامن (نقدى للالتماس ومن وقعوا عليه) مع موقف النظام اليوغوسلافى ذاته. ودافع (مقالى) تمامًا عن النظام ضد "الاتهامات" الموجهة إلى منتقديه الراديكاليين.

٤ – إننى أنا من عبرت عن قلقها بشأن مؤامرات اليمين الأمريكى فى البلقان، والموجهة كليًا ضد يوغوسلافيا الاشتراكية وألبانيا الاشتراكية. انظر مقال ميشيل لى "رحلة ألبانيا إلى العزلة" وخطط الولايات المتحدة لإنهائها. المنشور فى Labour Focus، العدد ٧، (شتاء ١٩٤٨).

٥ – يبدو أن البحث عن "أعداء" قد أضحى موجة فى دوائر يوغوسلافية معينة. انظر على سبيل المثال التوجه الذى اتبعه ميلوس ميزوفيتش الذى كتب مؤخرًا "من كان يريد جمهورية كوسوفو ١٩٤٥ – ١٩٨٥"، بلجراد ١٩٨٧ .

٦ – إن الارتداد عن القضايا الحيوية للمساواة القومية لهو أكثر وضوحًا فى حالة هؤلاء الكتّاب الثلاثة أكثر منه فى حالة الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية. وكما هو واضح من ردهم كذلك فلا يمكن للأسف اعتبار توقيعاتهم على الالتماس انحرافًا وقتيًا. ويؤكد ذلك اشتراك ميهيلو ماركوفيتش مؤخرًا فى مناقشة مائدة مستديرة حول السياسة السكانية ليوغوسلافية قامت بتنظيمها فى مايو الماضى الأكاديمية الصربية للفنون والعلوم. وها هو جزء من التقرير المنشور فى صحيفة بلجراد الأسبوعية NIN فى عدد ١٤ يونيو ١٩٧٨ .

وطبقًا لما قاله ماكورا عضو الأكاديمية، فإن المعدل الطبيعى العالى للمواليد بين الألبان يخلق ضغطًا شعبيًا قويًا على نحو غير مسبوق. إن الصرب وأهل الجبل الأسود وقوميات أخرى يختفون من كوسوفو بالمقاييس الديموغرافية. قال الدكتور موسى ليمانى من برشتينا أن التنمية كانت أكثر وسائل منع الحمل فاعلية.. وأن المعدل المرتفع فى المواليد كان نتيجة وليس سببًا لتخلف كوسوفو. وقال الدكتور أصلان بوشكا

من برشتينا إن "الربط بين النيات السياسية وبين معدل المواليد الخاص بالعنصر الألباني غير سليم، وغير واقعي". لقد وجد سبباً وجيهاً لارتفاع معدل المواليد بكوسوفو وهو الافتقار إلى التعليم وإلى بطالة المرأة الألبانية، وأوضح ذلك من خلال العديد من البيانات الإحصائية.. وقال ميهيلو ماركوفيتش عضو الأكاديمية "يستمر النمو السكاني غير المحدود في كوسوفو من خلال سياسة عدم التدخل وتقدم فاتورته إلى الاتحاد الفيدرالي". من المفترض بمساعدة مادية من الاتحاد الفيدرالي أن يقترب دخل الفرد بكوسوفو من داخل الفرد بباقي يوغوسلافيا. وسيكون ذلك كما لو كنا نلقي بالنقود في جب بلا قرار حيث يتضاعف عدد سكان كوسوفو كل بضعة عقود".

ويذكرنا ذلك بما حدث في بريطانيا منذ بضعة سنوات عندما قام السير كيث جوزيف عضو الوزارة المحافظ بالشكوى على الملأ من أن الفقراء يستنزفون موارد الدولة، وقال أنه ينبغي تشجيعهم على تحديد النسل. ولم يكن الاشتراكيون وحدهم هم من استنكروا بيانه على نطاق واسع. والدستور الحالي في يوغوسلافيا على الأقل والذي شكلته الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية يضمن للزوجين تحديداً، الحق في اختيار عدد أفراد أسرتهم.

٧ – انظر برانكو هورفات "مسألة كوسوفو" المنشور في Labour Focus العدد ٩، ص ٢ (يوليو – أكتوبر ١٩٨٧).

الجزء الثانى

الفترة الفاصلة (١٩٨٠ - ١٩٨٨)

مقدمة :

بدأ عقد الثمانينيات فى يوغوسلافيا بإعلان أن تيتو مريض للغاية. وتوفى بعد ذلك فى مايو من عام ١٩٨٠، وكان الإعلام الغربى يلقى بكثير من التكهنات حول تحمل البلاد لرحيل تيتو من عدمه. وكان بديل تيتو جاهزًا وهو مجلس الرئاسة ثمانى الأعضاء والمكتب التنفيذى ذو الأعضاء التسعة التابع للرابطة الشيوعية ولجنة حماية النظام الدستورى. وكان للجيش ممثلاً لدى اثنتين من هذه الهيئات الثلاث، ولكن ليس من بينها مجلس الرئاسة الذى حل محل تيتو الذى كان هو القائد الأعلى للجيش. وكانت البلاد فى تلك الفترة تمر بصعوبات اقتصادية. وكنت أعتقد أن مستقبلها كان يعتمد من جهة على حماية المساواة القومية، ومن جهة أخرى على علاقة الحزب الشيوعى بالطبقة العاملة. وكان تقديرى أن القلاقل الشعبية فى المناطق الصناعية وليست القلاقل القومية ستبرز إلى المقدمة فى المستقبل القريب. وقد ظللت على اعتقادى هذا حتى بعد أحداث كوسوڤو.

وقد أدى تنفيذ قانون الطوارئ ببولندا فى ديسمبر من عام ١٩٧١ إلى قرع أجراس الخطر بيوغوسلاڤيا كذلك وخاصة عندما لم تدن السلطات اليوغوسلاڤية الإجراء الذى اتخذه ياروزيلسكى صراحة. وعلى العكس من ذلك كان الرأى العام اليوغوسلاڤى فى صف عمال بولندا : قام المئات من المفكرين والطلاب اليوغوسلاڤ بالتوقيع على التماسات احتجاج على الحكم العسكرى وتم تنظيم مظاهرة ببلجراد تضامنًا مع حركة التضامن البولندية يوم الذكرى الأولى لميلادها. وكان هناك مع حلول الثمانينيات إشارات واضحة على نمو الفاشية بيوغوسلاڤيا، وبلغ ذلك ذروته فى ربيع ١٩٤٨ عندما اعُتقل ستة من مفكرى بلجراد ووفاة عامل شاب فى ظروف غامضة. وقد مددت يد العون لتأسيس لجنة فى لندن للضغط من أجل إطلاق سراحهم طالما كانت

الضرورة تدعو إلى إيقاف ما كان فى طور التشكيل ليكون أول محاكمة سياسية تحدث منذ وفاة تيتو. وقد أرجعت السبب فى التشدد السياسى إلى الأزمة الاقتصادية والسياسية المتنامية. وعلى الجانب الآخر كانت الفُرقة فى صفوف القيادة تدخل مرحلة العلانية مما طرح التساؤل حول إمكانية بقاء المؤسسات المركزية. واستحوذ على البلاد ككل، خاصة شبابها، شعورٌ بفقدان الاتجاه.

استطاع عام ١٩٨٧ أن يجذب الأنظار تجاه العديد من النزعات السلبية، ففى أبريل من عام ١٩٨٧ بدأ عمال المناجم فى كرواتيا ما ثبت أنه أطول إضراب فى تاريخ يوغوسلاڤيا ما بعد الحرب، بينما بدأ نجم ميلوسيڤيتش فى الصعود بصربيا لدى إلقاءه خطابًا ناريًا ضد ألبان كوسوڤو بولى. وتلى ذلك حملة طويلة جيدة التنظيم ضد الألبان مما أدى إلى إعادة تخطيط سياسى كبير بصربيا ويوغوسلاڤيا ككل.

ولقد كتبت فى نهاية عام ١٩٨٧ أن هذا العام سيظل باقيًا فى ذاكرة اليوغوسلاڤ لأنه شهد ثبوت السمة العامة لهذه الأزمة حتى أن أى أمل فى حل جزئى لمأزق البلاد قد تلاشى. وقد اتفقت فى الرأى مع جايو بيتروڤيتش على أن تحويل الحزب الحاكم إلى حزب ديمقراطى كان إجراءً بالغ الأهمية. وفى كرواتيا تحدث رجال الاقتصاد البارزين عن دخول يوغوسلاڤيا إلى السوق المشتركة "على أن تحتفظ بنظامها الاشتراكى" وفى سلوڤينيا تحدث متحدثوها الرسميون باسم جيل جديد بلهجة أكثر تطرفًا مطالبين بثورة على "العلاقات الاجتماعية والسياسية" للاعتراف الرسمى بتنامى "سيادة رموز الاقتصاد الرأسمالى".

إن الفترة الفاصلة التى بدأت رسميًا بوفاة تيتو قد انتهت عندما أصبح ميلوسيڤيتش زعيمًا لصربيا بلا منازع، وعندما أفلتت صربيا مما كان يشبه انقلابًا عسكريًا. وعند زيارتى ليوغوسلاڤيا فى أواخر ربيع ١٩٨٨ كان الشعور بتفكك يوغوسلاڤيا قويًا بالفعل، كما كان الشعور بأن الصدامات الكبرى ستكون حتمية فى المستقبل القريب.

* * * *

الفصل الأول

طوفان تيتو

ليس من المدهش رغم أن تيتو لم يكن مريضًا إلى درجة الموت أن دخول القوات السوفييتية إلى أفغانستان قد أثار موجة جديدة من التكهن حول مستقبل يوغوسلافيا. ولكن تقارير المخابرات التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو) لم تذكر أى تحركات لحلف وارسو بالقرب من حدود يوغوسلافيا، وواقع الحال أن الجيش اليوغوسلافى كان فى وضع الاستعداد الأدنى ليس بأكثر ولا أقل من المتوقع. لقد كان رد فعل اليوغوسلاف أنفسهم عنيفًا تجاه الاقتراحات القائلة بأنهم فى حاجة إلى حماية خارجية. وهذا التخمين فى الواقع له علاقة بخلق قوة سياسية من محنة السوفييت فى كابول أكثر من علاقته بتأمين الاستقلال الوطنى ليوغوسلافيا. ولكن، إذا كان اجتياح أفغانستان قد نتج عن عدم استقرار متزايد يعانى منه بلد "شقيق"، أليس لدى اليوغوسلاف سببًا يدعوهم إلى القلق؟.

إن وفاة تيتو تحدد بالتأكيد نهاية عهد من عهود التاريخ اليوغوسلافى. لقد ارتبط فى أعين مواطنيه والعالم بالحرب الناجحة التى خاضها من أجل الحرية الوطنية والثورة الاجتماعية عام ١٩٤١ – ١٩٤٥، والتى مكنت الشيوعيين اليوغوسلاف من تحدى ستالين عام ١٩٤٨ والعثور على "طريق يوغوسلافى إلى الاشتراكية" ومعلومات غالبية اليوغوسلاف عن هذه الفترة غير مباشرة. فبحلول منتصف الستينيات كان أغلب الشعب اليوغوسلافى وأكثر من ثلثى الكوادر الحزبية وضباط الجيش والإداريين قد ولدوا أو وصلوا إلى مرحلة الطفولة فى فترة ما بعد الحرب. ومع رحيل تيتو الوشيك ستنكسر آخر حلقات الميلاد الثورى ليوغوسلافيا. وعقب وفاة كل من كدريتش وبياد وكارديل، وطرد كل من زوفيتش وهبرانج وديلاس ورانكوفيتش وتقاعد كل من بوبوفيتش وفوكمانوفيتش تمبو، أصبح تيتو (بغض النظر عن باكاريتش العجوز المريض) هو آخر أعضاء الرعيل الأول

من اللجنة المركزية التى تزعمت النضال ضد الفاشيين وحولته إلى ثورة اجتماعية ، كما كتب ماياكوفيكس ذات مرة :

تعرفنا الكتب بشجاعة آبائنا

وحلمهم هو ما يمنحنا الدفء

ولكننا مهمومون بما سيحدث لنا

اليوم وما بعده

لقد ظل تيتو ودائرته الصغيرة من المحاربين القدماء يمسكون بزمام الأمور فى قمة أجهزة الدولة والحزب لزمن طويل، حتى أنهم كانوا على يقين من أن من سيأتون من بعدهم سيكونون نكرات مقارنة بهم. والنية معقودة عند رحيل تيتو على أن تنتقل السلطة السياسية إلى قيادة جماعية تقوم على مبدأين من العلاقات بينها وبين المسئولين المنتخبين، وعلى تمثيل متساوٍ للجمهوريات الست والإقليميين ذاتيى الحكم التى تتألف منها يوغوسلافيا. وستكون هناك ثلاثة مجالس عليا. مجلس الرئاسة وله ثمانية أعضاء يمثل كل منهم جمهوريته أو إقليمه، والمكتب التنفيذى للحزب ذو البنية المماثلة لمجلس الرئاسة ولجنة خاصة تم تأسيسها عام ١٩٧٥ لتأمين الدستور الفيدرالى الجديد الذى تم التصديق عليه فى العام السابق فى المؤتمر الحزبى العاشر - وتضم اللجنة وزيرى الدفاع والداخلية. وينبغى على هذه الهيئات الثلاث نظرياً على الأقل، عن طريق مراقبة بعضها البعض والتنسيق فيما بينها أن تمكن القيادة الجديدة من الاستمرار بسلاسة على الطريقة المرسومة والحفاظ على العلاقات العادلة بين الطوائف العرقية المتباينة للبلاد.

لقد تعلم اليوغوسلاف من التاريخ دروساً مريرة حول أهمية مثل هذه العلاقات ليضمنوا أن تبقى بلادهم بعيدة عن القلاقل. وكان السبب الرئيسى للتفكك الفعلى للبلاد منذ أربعة عقود مضت والذى أعقبته أربع سنوات من الحرب الأهلية والدموية هو أن شرعية الدولة الملكية القديمة قد انحصرت بشكل رئيسى فى قومية واحدة (وهى العنصر الصربى وإن كانت هى الأكبر حجماً) ، وأن هذه القومية قد تعالت على حقوق باقى الشعوب اليوغوسلافية.

وقد كانت جميع الأحزاب فى يوغوسلافيا قبل الحرب ناشئة على أساس عرقى باستثناء الحزب الشيوعى غير الشرعى. ولذا، فقد كان هذا الأخير فى مقدوره وحده أن يوحد القوميات المختلفة ليس فقط للقتال الناجح ضد الاحتلال النازى، وإنما للإطاحة كذلك بالنظام الاجتماعى القديم الفاسد القاصر باسم يوغوسلافيا فيدرالية اشتراكية. ورغم حدوث ذلك الإنجاز، إلا أن أواخر الستينيات قد شهدت عودة السياسة القومية والتى أوقفها فقط، طرد القيادات الحزبية الكرواتية ثم الصربية (لأسباب مختلفة إلى حد ما رغم عدم وجود رابط بينها) فى أعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٢ على التوالى. ولقد أظهرت أحداث تلك السنوات أن التعصب القومى يمكنه، تحت ظروف معينة، أن يطفو مرة أخرى ليسود الحياة السياسية الداخلية. ولقد توافرت تلك الظروف أولاً بطريقة التنمية الاقتصادية الجائرة للبلاد. وقد أدت "اشتراكية السوق" التى طبقت للمرة الأولى فى الخمسينيات وأُعطيت سلطة مطلقة من خلال الإصلاحات الاقتصادية التى جرت عام ١٩٦٥ إلى زيادة الفجوة فى مستوى المعيشة بين الأقاليم الأكثر ثراء فى الشمال الشرقى والأقاليم الأكثر فقرًا فى الجنوب الشرقى. وفى تلك الأثناء صحبت التنمية المتعلقة باشتراكية السوق، على الجبهة السياسية، إعادة تعريف دور الحرب. وانتقلت السلطة اسميًا من جهة إلى مجالس العمال (ذاتية الإدارة) ومن جهة أخرى إلى الجمهوريات المكونة ليوغوسلافيا. وغير الحزب اسمه ليكون "الرابطة الشيوعية" وادعى أنه كان يبتعد عن الإدارة المباشرة إلى دورٍ أكثر تواضعًا لمجرد مرشد. وكانت النتيجة حدوث نوعٍ من الفراغ فى الوسط. ولكن الحزب استمر واقعيًا فى لعب الدور السياسى الرئيسى، ولكن المواضع الأساسية لنفوذه أصبحت هى المراكز الإقليمية باستقلالها الاقتصادى المكثف. ولقد ظهر رؤساء الأحزاب المحليون فشكلوا رؤسًا قانونية لنمو النزعة القومية.

ولقد كان من المحزن بالنسبة للثورة اليوغوسلافية أن استطاع الجيل الثانى من زعماء الحزب أن يوطدوا مراكزهم على قاعدة قومية ضيقة الأفق (أى ككروات وكصرب... الخ)، مما كان يهدد استقرار البلاد. ولقد قام تيتو، بمساندة من الجيش، بإلقاء ثقله الشخصى فى المعمعة، وتمكن من هزيمة تلك القوى فى أعوام ١٩٧٠ – ١٩٧٢ . وتخلص فيما بعد، فى المؤتمر الحزبى العاشر عام ١٩٧٤، من الكثير من المنهج الذى اتُبع على مدى العقدين الماضيين وهاجم الليبرالية والقومية باسم ماركس ولينين والدكتاتورية البروليتارية. ولقد ساعدت عمليات التطهير وعودة المركزية إلى الحزب

والدولة جزئيًا بعد المؤتمر الحزبى العاشر على طرد روح القومية فى ذلك الوقت على الأقل. ولكن التجربة بأكملها أوحت بأن الشبح قد يظهر مرة أخرى إذا ما تغيرت الظروف.

وكان هناك، كما أكد تيتو فى ذلك الوقت، سببًا آخر لكبح النزعات القومية. قام تيتو بعد إقالة زعامة الحزب الكرواتية بإلقاء خطاب أمام عمال زغرب قائلاً فيه أنه إذا لم يستطع اليوغوسلاف ترتيب بيتهم بأنفسهم فإن "آخرين" سيفعلون لهم ذلك بدلاً منهم. وكان يقصد السوڤييت بلا شك. ولقد كان اليوغوسلاف، خوفًا على استقلالهم، دومًا ما يسارعون إلى إدانة التدخل العسكرى فى شئون الدول الأخرى سواء كان هذا التدخل من قبل حكومات رأسمالية أو شيوعية. فقد انتقدوا مؤخرًا الاجتياح الفيتنامى لكمبوديا، والصينى لفيتنام، والروسى لأفغانستان. والواقع أن احتمال تدخل الروس فى يوغوسلاڤيا عسكريًا بعيد للغاية لأنهم قاصرون عن التهديد المباشر للنظام الاجتماعى بها. ولكن مجرد الاحتمال يمثل دافعًا قويًا للحفاظ على انسجامها الداخلى نسبيًا.

وكانت النزعة القومية لذلك تحظى بعدم الاحترام فى الدوائر السياسية اليوغوسلاڤية، إلا أن القيادة لم تتمكن من إيجاد حل جدى للمتناقضات الاقتصادية التى أثارت إحياءها. فديون البلاد الخارجية ضخمة، وظهر عجز ميزان مدفوعاتها بمقدار ثلاثة بلايين دولار عام ١٩٧٩ . وهى أكثر عرضة بسبب اندماجها المكثف فى السوق الدولية إلى رياح الكساد الباردة بالغرب أكثر من أى من شقيقاتها بالكتلة الشيوعية. ويصل عجز الميزانية للثمانينيات إلى معدل خمسة بلايين دولار، أما التضخم فمن المحتمل أن يستمر عند المعدل الرسمى البالغ ٢٥٪ على الأقل.

وإذا كان قد أمكن فى السبعينيات تفسير مشكلة النمو أو الركود الاقتصادى بسهولة من خلال لغة القطاعات "النامية" مقابل القطاعات "المتخلفة"، فإن الموقف الاقتصادى الجارى قد نتج عنه تمييزًا حادًا للمصالح داخل كل من هذه القطاعات.

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٧٤ عودة للتخطيط الاقتصادى "فى محيط الإدارة الذاتية" إلا أن غياب القوانين الفعالة على الصعيد الفيدرالى يعوق طريق التخطيط الاقتصادى. ويحدث فى يوغوسلاڤيا اليوم أن الجمعيات الوطنية للأقاليم والجمهوريات تتناقش كثيرًا ويحدث الكثير من الجدل فى بلجراد قبل أن تتمكن الحكومة المركزية من اتخاذ أى إجراء. ومن ذا الذى يحدد الأولويات عندما يتعلق الأمر بالاحتياجات العامة؟

إن المشكلات الاقتصادية التى تواجهها البلاد اليوم ذات جذور ضاربة فى التخلف الهيكلى الذى ترك ليستشرى عندما كانت الصناعات الاستهلاكية تلقى التشجيع فى الستينيات. ولا يمكن علاج الصناعة المتهالكة والزراعة المهملة وشبكة الطرق والسكك الحديدية ضعيفة الأداء والبطالة الشديدة وانخفاض معدلات الإنتاج، إلا عن طريق زيادة هائلة فى الاستثمارات العامة، وما يتبع ذلك من انخفاض فى مستوى المعيشة لبعض الوقت فى المستقبل. وحتى وإن تم اتباع مثل هذه السياسة، فهل سيكون لدى القيادة اليوغوسلافية الجديدة سلطة كافية لإقناع العمال والفلاحين اليوغوسلاف بالمقياس الجديد للأولويات؟

إن الطبقة العاملة وهى الحكم النهائى على استقرار يوغوسلافيا ليس لها فى الوقت الحالى إلا صوت خفيض فى صخب الهياكل القانونية والدستورية التى تنظم الحياة السياسية. وكان نظام الإدارة الذاتية موضوعًا لكثير من النقاش بين الاشتراكيين فى الستينيات. ورغم أن لمجالس العمال ميزتها كمحاولة أصيلة للهروب من السيطرة الصارمة للدولة ذات النمط السوفييتى، إلا أن تأثيرها محدود بينما يحتكر حزب واحد السلطة السياسية للبلاد. وزيادة على ذلك فإن الرابطة الشيوعية رغم كونها منظمة كبيرة، فهى تتكون فى أغلبها من العقول الفنية والإدارية والمسئولين والمهنيين والعمال شديدو المهارة، وتمثل طبقة العمال الحرفيين ثلث عضويتها، ويمثل الفلاحون من سبعة إلى ثمانية بالمئة منها.

تم إعادة تحديد دور النقابات العمالية عام ١٩٧٦ عندما أعطاها قانون الأعمال الموحدة الجديد استقلالاً أكبر عن الحزب والدولة، وألقى عليها مسئولية أكبر هى العمل نيابة عن المصالح المادية لأعضائها. ولكن وظيفتها الرئيسية الحقيقة ما زالت هى مطاردة الصراعات ووأدها فى مهدها قبل أن تتطور إلى إضرابات كاملة. ورغم ذلك فقد كانت الإضرابات شيئًا عاديًا. وكانت تنحصر فى مصنع أو مشروع واحد، وكانت محدودة المدة، وكانت تثور غالبًا بسبب الأجور وظروف العمل، وغالبًا ما تنتهى بانتصار العمال وإقالة مسئولى الحزب والنقابة والمصنع الذين سمحوا بحدوث الإضراب.

وينبغى أن نسعى للبحث عن أسباب لعدم الاستقرار الاجتماعى فى العلاقات بين العمال اليوغوسلاف والدولة فى الفترة القادمة، وليس البحث عن أسباب للمسألة القومية أو خطط الروس فيما يتصل بيوغوسلافيا. لقد نمت طبقة العمال حجمًا وثقافة.

فستة وثلاثون بالمئة من السكان يعيشون خارج البلاد مقارنةً بما يزيد عن ستين بالمئة عام ١٩٤٨ . ولكن العنصر السكانى من العمال فى حالة تقلب شديدة، فما يزيد على ١٠٪ يعملون خارج البلاد و١٤٪ منهم عاطلون (وهم غالبًا من الطبقة الكادحة) وربما يبقى ٤٠٪ منهم على صلاتهم المباشرة بالوطن (وهم من يسمون بالفلاحين والعمال) حيث اتساع نطاق البطالة. وهناك أعداد كبيرة من العمال الموسميين (كالعاملين فى مجال السياحة والزراعة على سبيل المثال)، وهجرة هائلة الحجم من الجمهوريات الأكثر فقرًا إلى الجمهوريات الأغنى (فتعمل ١٤٪ من نسبة السكان بالجبل الأسود خارج حدود الجمهورية، و١٢٪ من سكان البوسنة خارجها) وكان النظام اليوغوسلافى حتى ذلك الوقت قادرًا على تفادى القلاقل العامة فى مجال الصناعة عن طريق الإقناع وبعض التنازلات. ولكن كم من الوقت يلزمه حتى يستمر فى ذلك إن لم يتم التعامل مع المشكلات الاقتصادية الكبرى؟ لا أحد يدرى؟!

(يناير ١٩٨٠)

* * * *

الفصل الثانى

أصداء الانقلاب البولندى

أ - ردود الأفعال الرسمية وغيرها

أدانت الحكومة اليوغوسلافية تنفيذ قانون الطوارئ، ولكن بحساب مؤكدة على حاجة الشعب البولندى إلى تسوية هذه المشكلة بمعرفتهم، ولكنها أعطت الضوء الأخضر للصحافة والتليفزيون بنشر تعليقات حادة، مما دعى السفارة البولندية إلى الاحتجاج (جريدة Thames ، ١٨ ديسمبر من ١٩٨١).

● صحيفة Politika التى تصدر ببلجراد : "إن ما يريده الشعب البولندى هو الاستقلال الوطنى واختياره الحر لطريقه والدفاع عن التقدم الحقيقى.

● صحيفة Borba جريدة التحالف الاشتراكى : "إن الصراع الحقيقى قائم بين القوى الديمقراطية داخل الطبقة العاملة وبين طليعة الحركة العمالية ضد البيروقراطية والنمط المفروض من الناحية المذهبية، ولكنه ليس ضد الاشتراكية على هذا النحو. والنضال ضد الثورة المضادة التى أطلت برأسها من خلال الشغب العام، مفهوم فى حد ذاته ولكن من العسير أن نصدق بأنه كان شيئًا ثانويًا".

● أعربت النقابات العمالية اليوغوسلافية عن قلقها العميق تجاه الطبقة العاملة ببولندا بعد دخول البلاد إلى حالة الحرب.

● جريدة Student التى يصدرها طلاب الجامعة ببلجراد. أعلن النظام البولندى عجزه بتنفيذه لقانون الطوارئ. فلم يكن الحزب معدًا لمواجهة المشكلات وربما لم يكن يريد تناولها. لقد قامت الطبقة العاملة بطرح تلك المشكلات فى أعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٨ و١٩٧٠، و١٩٧٦، و. ١٩٨٠ والمرة الوحيدة التى بدا أن الحزب يرغب فى تغيير أفكاره عن طريق التقدم للبناء الاشتراكى كانت فى أغسطس من العام الماضى. ولقد رأى مَن

زاروا بولندا في ذلك العام بأنفسهم، أن الشعب البولندى قد نسى الخوف وأنه كان يمارس ضغطًا من أجل الحصول على تغيير نوعى. وإذا استخدمنا التورية التى تنطوى عليها كلمة "الاشتراكية الحقة" نقول: "إن المدينة البولندية الفاضلة الحقة هى فى حقيقتها المدينة الفاضلة العالمية الحقة. فهل تستطيع اللجان الاستغناء عن الناس"؟

● Start صحيفة نصف أسبوعية تصدر فى زغرب : "لا يختلف اثنان على أن حركة التضامن قد ظهرت كممثل أصيل لطبقة العمال البولنديين، فقد وثقت تلك الطبقة بالحركة وانضمت الغالبية العظمى لكفاحها . إن جميع من أسرعوا باتهام حركة التضامن بأنها مناهضة للاشتراكية وبأنها ثورة مضادة يزعمون، فى ذات الوقت أن الطبقة العاملة البولندية هى الأخرى فى حد ذاتها (أى نسبة ٨٠٪) مناهضة للاشتراكية ومعادية للثورة ... من الواضح أن الطبقة العاملة البولندية، بعد العديد من المحاولات والإحباطات، قد أصبحت لا تثق بأحد وأنها طالبت بضمانات قوية، ولكنها كانت أيضًا جاهزة للحوار، والاتفاق. ولقد كان المحافظون من البولنديين والأجانب هم من لم يكونوا على استعداد للحوار متمسكين فى ذلك باليأس والخيانة للحفاظ على ما يتمتعون به من مميزات. وهم آثمون لأن كفاح عمال بولندا وغالبية الشعب البولندى من أجل الحصول على كل ما هو أفضل وعلى اشتراكية ديمقراطية أكثر إنسانية قد واجهته مثل هذه المشكلات العسيرة مرة أخرى.

● صحيفة NIN الأسبوعية الصادرة ببلجراد: "لا أحد ولا حتى الحكومة العسكرية تعتقد أن المقاومة الأساسية للإجراء الذى اتخذته فى الثالث عشر من ديسمبر قد أتى تحديدًا من أوساط الطبقة العاملة. ومن ثم يبقى السؤال الملح لفهم المأساة البولندية هو: هل يستطيع العمال أن يقوموا بثورة مضادة؟ هل من المعقول أن يقاتلوا ضد المصالح الحيوية لطبقتهم؟ ويلزم مرة أخرى إعادة طرح ذلك السؤال ذو النمط الاشتراكى الذى لزم على العمال أن يدافعوا عنه عدة مرات، وبهذا القدر من القوة والعنف، وهناك فى رأينا رد واحد على هذا السؤال. فإذا كان الهدف وراء ما قام به الجيش البولندى هو الحفاظ على ذلك النمط بشكله القديم مهما كلفه الأمر، فإن فرصه فى النجاح ضئيلة على المدى الطويل. فإن جرى الاعتقاد على عكس ذلك فإن ذلك يصبح من قبيل رفض رسائل التاريخ الأساسية والمنظور الماركسى للحياة.

التماسات حول بولندا

قام حوالى أربعمائة من المثقفين اليوغوسلاف بالتوقيع على التماسات تدين تطبيق الجنرال ياروزيلسكى لقانون الطوارئ. وقد قرأ أحدُ هذه الالتماسات أثناء اجتماع دُعى إليه بالمركز الطلابى ببلجراد بعد تحرك ياروزيلسكى ببضعة أيام ووقع عليه ما يقرب من مائة وخمسين شخصًا. ودعى بعد ذلك ببضعة أيام إلى التظاهر أمام السفارة البولندية ولكن وزارة الداخلية رفضت التصريح بذلك. ورغم ذلك، تظاهر ما يقرب من عشرين شخص، ولكن الشرطة كانت فى انتظارهم، ونتيجة لذلك قامت الشرطة بالتحقيق مع عدد من الأشخاص، وفيما يلى نصوص ثلاثة من تلك الالتماسات التى وزعت فى بلجراد فى شهر ديسمبر الماضى وبينها الكثير من أوجه الشبه، ولكن هناك اختلافات هامة فى الصياغة وفى النقاط التى ركز عليها كل التماس منها. ومن بين من قام بالتوقيع على الالتماس الثالث ميلوفان ديلاس وسرديا بوبوفيتش، وهو محام من بلجراد دائمًا ما يدافع عن المنشقين السياسيين، وبوريكا تشوسيتش الروائى الصربى الشهير. وقام بالتوقيع على الالتماس الثانى كلاً من نيبوشا بوبوف وليوبومير تاديتش وهما أستاذين سابقين بجامعة بلجراد تم فصلهما من الجامعة بعد أن انقلبت الحكومة ضد جريدة Praxis .

١ - إلى الجنرال ووتشيك ياروزيلسكى، وارسو:

إعرابًا عن تضامننا الكامل مع اتحاد التضامن العمالى الذى يمثل الشعب البولندى حاليًا، فإننا نحتج بشدة على تطبيق القانون العسكرى فى بولندا تحت قيادتكم، ونطالبكم بوضع حد له فورًا من أجل عودة السلام والديمقراطية إلى بولندا. وينبغى كذلك إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين فورًا.

٢ - إلى الجنرال ووتشيك ياروزيلسكى، رئيس المجلس العسكرى للخلاص الوطنى، ورئيس حكومة جمهورية بولندا الشعبية والسكرتير الأول للجنة المركزية التابعة *للحزب الشيوعى البولندى* :

لقد بدأت فى تكديس الترسانة الحقيرة للثورة الإدارية المضادة بتجربة الحاكم العسكرى. إن الجهود التى تبذلها فى التغطية على أفعالك أمام الرأى العام الأوروبى والعالمى تفضح كثيرًا طبيعتها الحقيقة، ويؤكد هجومك على الشعب البولندى كذلك أن

الإدارة الجائرة التى تخاف وتبغض حركة العمال والمثقفين والشباب من أجل الحرية والديمقراطية لا تختلف فى شئ عن الرجعية البرجوازية العسكرية، فلم يكن ليونيد بريجيف ليطمع فى هدية عيد ميلاد أفضل من هذه.

إننا ندين هجومك على الإنجازات الديمقراطية للشعب البولندى بشدة، ونطالبك بوضع حد لحالة الطوارئ على الفور، وإطلاق سراح جميع المقبوض عليهم، والاعتراف بشتى الحقوق الديمقراطية التى جناها الشعب منذ أغسطس من عام ١٩٨٠ .

٣ - إلى بولندا والشعب البولندى واتحاد التضامن العمالى المستقل وجميع الدوائر السياسية والديمقراطية.

تمّ فى الثالث عشر من ديسمبر من عام ١٩٨١ فرض حكم عسكرى قاسٍ عن طريق إعلان لا مسوغ له لقانون الطوارئ. ولم يسبق أن حدث سوء استخدام وحشى ومخادع كهذا لجيش ضد شعبة ونضاله التاريخى والحياتى. وقد وضع ذلك الإعلان نهاية للحركة الديمقراطية والحوار الوطنى ببولندا. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الإجراء قد أحدث اضطرابًا فى العلاقات الدولية وعرّض سلام أوروبا والعالم أجمع للخطر.

إننا نحيى معاناة وبطولة الشعب البولندى ونضاله من أجل الديمقراطية والاستقلال وننضم لجميع من اهتزوا وانزعجوا لمأساة بولندا مطالبين بوضع حد عاجل وفورى لحالة الحرب وإطلاق سراح المقبوض عليهم من مواطنى بولندا وساستها، ووضع حد لشتى أشكال التدخل الأجنبى فى شئون بولندا، والاستئناف العاجل للحوار والتفاوض مع القوى الوطنية والديمقراطية ببولندا، وإعادة اتحاد التضامن العمالى المستقل إلى ممارسة العمل.

(ربيع ١٩٨٢)

(ب) التضامن مع حركة التضامن

قامت الصحيفة اليوغوسلافية اليومية Borba العضو الرسمي للتحالف الاشتراكي، في ١٦ يونيو من عام ١٩٨٢ بنشر خبر مؤداه أن ثمانية أشخاص هم باڤلو شكو إمسيروڤيتش و جوردان يوفانوڤيتش و دراجومير أولويتش و يوڤيكا ميهيلوڤيتش و ڤيزلنكا زاستافنيكوڤيتش و برانيسلاڤا كاتيتش و رادميلا كرايوڤيتش و بويادين فزينيتش قد تلقى على كل منهم أحكامًا بالحبس لمدد تتراوح بين خمسة وعشرين *إلى* خمسين يومًا.

وقد تم وصف ما حدث وأسبابه في خطاب بعثه *إلى* صحيفة NIN الأسبوعية التي تصدر ببلجراد (١٨ يوليو ١٩٨٢) دوشان بوجاڤاك، وهو صحفي يعمل لدى جريدة Komunist، وهي *الجريدة الرسمية الناطقة* باسم *الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية*. كتب ذلك الصحفي عن حادثة شنيعة لم تنشر للأسف، حدثت أثناء مظاهرة قام بتنظيمها على نحو تلقائي تمامًا، *العديد* من أندية ومنظمات *الشباب* ببلجراد تأييدًا *للنضال الوطني* الفلسطيني في ذروة الهجمات الإسرائيلية على بيروت في يوليو الماضي.

ينبغي، في ضوء ما أنا بصدد قوله أن أشرح أنني لم أبعث إليكم لأروي قصة ولكني كنت مشدوداً بحماس الشباب الذي لا يقاوم. لقد أتي هؤلاء الشباب من كل صوب تجاه ميدان ماركس وأنجلز، فخلقوا جواً معروفًا لدينا وعزيزًا علينا نحن الأكبر سنًا. مَن قال بأن شبابنا بعيد عن السياسة؟ .. لقد كنت أشعر بالسرور لأنني قدمت عندما حدثت مأساة غير متوقعة لستة من المشاركين. لقد حدث ذلك في قلب الحشد وعند نقطة الذروة من الاجتماع، عندما كان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية على وشك التحدث... ما هي الجريمة التي ارتكبتها الفتيات الأربع والفتيان حتى تنحيهم الشرطة بهذه الطريقة الوحشية... وتعزلهم في مبنى قريب قبل ترحيلهم مقيدين بالأغلال طالما أن المظاهرة قد انفضت؟ فلم يفعل أربعة منهم شيئًا سوى أنهم كانوا يحملون لافتات عليها اسم اتحاد التضامن العمالي البولندي المستقل، وكان مكتوبًا بالصيغة البولندية **Solidarnosc** "سوليدارنوسك" حتى تكون أكثر دقة. أما الاثنان الآخران فلم يفعلا شيئًا سوى أخذ صور فوتوغرافية للاجتماع.

واستئنافًا للوقائع قام رجال الشرطة ممن يرتدون ملابس مدنية بالتدبير لانتزاع هؤلاء الشباب من وسط الحشد من أمام منصة المتحدثين. ولم يختاروا أن يحتجزوهم مؤقتًا.. إلا فى نادى القراء التابع لجريدة Komunist (!) وقد قاموا بتنفيذ ذلك بسرعة ومهارة بالانقضاض على كل اثنين أو ثلاثة منهم وجرهم عبر الميدان والشارع والرصيف إلى داخل المبنى.

والمقصود من هذا الخطاب أن يكون بيانًا محدودًا من شاهد، إلا أننى لا يسعنى إلا أن أطرح بعض الأسئلة. لماذا يسمح بحدوث هذه الحادثة البغيضة أثناء مظاهرة مخصصة للحديث عن الحرية فى وسط العاصمة وأمام أعين الآلاف من الحاضرين المذهولين؟ من هو صاحب فكرة القبض على شبابنا لأنهم يعبرون سلمًا عن تضامنهم مع رفقائهم من أعضاء اتحاد التضامن العمالى البولندى؟ لماذا وكيف تم التوصل إلى اتخاذ مثل هذا القرار؟ أى قوانين خرقوا وأى المناصب السياسية الرسمية تعدوا، وأى مشاعر للوطنيين والعمال أهانوا؟

بعد حدوث تلك الحادثة ببضعة أيام قام منظمو المظاهرة فى ميدان ماركس وأنجلز أثناء البرنامج الطلابى الإذاعى بالإعراب عن سخطهم من جراء إلقاء القبض على هؤلاء الشباب. ولقد شعر ليوبومير كلاكيتش مدير المركز الطلابى ببلجراد "بالمسئولية الأخلاقية والمادية تدعوه للاحتجاج على ما حدث، واصفًا إياه بأنه غير مقبول على الإطلاق، ومدمر تمامًا من الناحية السياسية" وأضاف زميله ميلوراد ڤوتشيليتش قائلاً "أن هذه الأحكام لا سند لها وينبغى فضح المسئولين عنها".

قال كبير قضاة بلجراد بورايا بانتيليتش فى حديث صحفى أجراه معه أحد محررى جريدة NIN أن العقوبات كانت "مخففة للغاية" وأنه كانت هناك تلميحات إلى إلقاء القبض على آخرين ومحاكمتهم، ويرى بانتيليتش أنه لم يكن ينبغى محاكمة الستة المقبوض عليهم فى محكمة مدنية مطلقًا طالما أن المسألة تختص "بفعل إجرامى" وشكا من العرف الذى انتشر فى بلجراد والذى يشعر بموجبه كل شخص وأى شخص أن من سلطته مساءلة القضاة فى قراراتهم؟ وتشير المادة القانونية التى تم بموجبها محاكمة الستة إلى من "يحقر ويهين المشاعر الاشتراكية والوطنية للمواطنين اليوغوسلاف أو التقاليد الاجتماعية السياسية ليوغوسلاڤيا".

ويكتب يوڤانوڤيتش صحفى NIN فى ختام تقريره : "ولم تكن هذه هى المحاولة الأولى أثناء المظاهرة (لتغيير هدفها وسمتها) فقد قام شخص ما بإشعال النيران فى دمية من القش حتبت على ظهرها كلمة "يهودى". ولابد أن هذا الخلط بين العداء للسامية والعداء للصهيونية يهين المشاعر الاشتراكية والوطنية والقومية لمواطنينا،

خاصةً وأنه كان هناك على بعد بضعة أمتار من الدمية المشتعلة العشرات من شباب اليهود الذين كانوا (يتبرعون بدمائهم من أجل المناضلين الفلسطينيين).

وقد حدث عقب هذه الحادثة التى نشرتها الصحافة اليوغوسلافية على نطاق واسع أن ألقى القبض على العديد من الأشخاص لاعتصامهم الصامت من أجل زملائهم من المسجونين فى نفس البقعة التى ألقى فيها القبض على الشبان الستة. وقد صدر ضد كل منهم حكمًا بالحبس شهراً ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن أضربوا عن الطعام لمدة أسبوع.

وفى ذات الوقت، أصدرت دار نشر Komunist بعاصمة أخرى هى لوبليانا كتابًا ألفَّه ستة من مشاهير مفكرى سلوڤينيا معظمهم إن لم يكن جميعهم من أعضاء الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية. وقد صدر هذا الكتاب تحت عنوان "الأزمة تحت ستار حديدى" ويشرح أبعاد النظام العسكرى البولندى، وفيه تختلط الواقعية الباردة بالتعاطف الدافئ مع الأمة والطبقة العاملة البولنديتين. ويبدا مرة أخرى أن يوغوسلاڤيا تتحدث بلسانين (على الأقل).

(نوفمبر ١٩٨٢)

الفصل الثالث

بداية الأزمة

(أ) قضية رادوفيتش وعواقبها الخطيرة - خطاب صريح ضد القمع

قامت السلطة الفيدرالية فى ٢٠ أبريل من عام ١٩٨٤ بمهاجمة إحدى الشقق ببلجراد (ملك دراجومير أولويتش). وتم القبض على جميع من تواجد فيها واستجوابهم ثم أُطلق سراحهم. وتم الاعتداء البدنى على أربعة منهم أثناء احتجازهم. ثم تم القبض لاحقًا على العديد منهم لاستجوابهم، ثم أطلق سراحهم واختفى أحدهم وهو رادومير رادوڤيتش بعد إطلاق سراحه للمرة الثانية فى الثالث والعشرين من أبريل، وعُثر عليه جثة هامدة بعد ذلك بأسبوع فى بيت خارج بلجراد.

وقد ألقى فى بلجراد فى الأسبوع الأول من شهر مايو القبض على كل من ميودراج ميليتش ودراجومير أولويتش (وهما اثنان من أعضاء الجماعة الأصلية) وتمت إدانتهما تمهيداً لمحاكمتهما. وكانت تهمتهما هى نشر الدعاية المعادية. وتم فى الأسبوع الثانى من مايو فى سيراييفو إلقاء القبض على عضو آخر هو ڤويسلاڤ سيسيلى واتهم بمحاولة إسقاط النظام الدستورى، وامتنع سيسيلى عن الطعام فى ذلك الحين، ومُنع محاميه الشهير سرديا بوبوڤيتش من مقابلته.

وفى الأسبوع الأخير من مايو أُلقى فى بلجراد القبض على ثلاثة آخرين هم ميلان نيكوليتش و ڤلاديمير ميانوڤيتش و بافلو إمسيروڤيتش. وقد اتهم ميانوڤيتش بتشكيل تنظيم غير قانونى هو الجامعة الحرة، واتهم الآخرين بعضويتهم فى تنظيم آخر، وأضرب ثلاثتهم فوراً عن الطعام وهم الآن بمستشفى السجن، حيث تتم تغذيتهم عن طريق الأوردة رغمًا عنهم على ما يبدو.

وأصيب نيكوليتش فى منتصف يونيو بأزمة قلبية. وقد أبلغ أن الثلاثة فى حالة صحية سيئة. وتعتقد أسرهم أن آثار امتناعهم عن الطعام ستدوم.

ويطالب الأربعة الذين أضربوا عن الطعام إطلاق سراحهم غير المشروط طالما أنهم لم يخالفوا أى قانون. وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية أن السجناء الستة سجناء سياسيين.

ولم تسجل وسائل الإعلام اليوغوسلافية أيًا من حالات اعتقال هؤلاء باستثناء حالة سيسيلى، ويجرى الآن التوقيع على عدد من الالتماسات فى بلجراد وزغرب ولوبليانا تأييدًا لهم وكذلك الالتماس المنشور أدناه.

وسيبدو أن السلطات اليوغوسلافية قد قررت استخدام هذه الطريقة لإخافة النقاد غير الرسميين فى وقت تمر فيه البلاد بأقصى أزماتها الاقتصادية منذ نشوب الحرب. ونخشى أن يتحول ذلك إلى أول موجة من عمليات قمع "لشتى" الآراء المعارضة. ولذا فإننا نناشد أصدقاء يوغوسلافيا واليساريين بوجه عام أن يكتبوا إلى السفراء اليوغوسلاف ببلادهم أو أن يتصلوا بهم بأى شكل من الأشكال يرونه ليعبروا عن قلقهم إزاء ما يحدث محاولة منهم لاستصدار أوامر بإطلاق سراح السجناء وتوضيح ظروف وفاة رادومير رادوفيتش الذى كان يبلغ الثالثة والثلاثين من العمر.

سقوط منبر العمال

أخذ رادومير رادوفيتش إلى قسم الشرطة المركزية لاستجوابه، ثم أُفرج عنه فى اليوم التالى فى الحادى والعشرين من أبريل فى الساعة الرابعة صباحًا. وكان رانكوسافيتش هو من قام باستجوابه. ثم ألقى القبض عليه فى اليوم التالى أى فى الثانى والعشرين من أبريل واستجوبه فى تلك المرة ميروسافيليفيتش و بيتروفيتش. ثم أُفرج عنه فى اليوم التالى أى فى الثالث والعشرين من أبريل فى الساعة الواحدة ظهرًا. وقالت أسرته أنه كان هادئًا للغاية. فقد تناول غداءه واستلقى لنصف ساعة ثم ذهب للقاء صديقته (حيث كانا سيتزوجان عما قريب). وقال لها قبل أن يودعها، أنه سيذهب لزيارة صديق مشترك لهما على بعد مئات قليلة من الياردات. وكانت تلك هى آخر مرة يُرى فيها رادوفيتش بين الأحياء.

وقد عثرت عليه زوجة عمه بيلينا رادوفيتش يوم الأثنين الموافق الثلاثين من أبريل ميتًا فى أحد الأكواخ خارج بلجراد، وكان يرتدى منامته مستلقيًا على ظهره معقود

الساعدين. وكان وجهه هادئًا إلا أنه كان هناك خدش فى صدغه. وكانت أرضية الكوخ مغطاة بمبيد حشرى ومبيدات زراعية أخرى وغائط وقيئ بشريين.

وقد قامت أسرته على الفور بإبلاغ الشرطة التى قامت بعمل تحقيق سطحى (فلم يتم على سبيل المثال تحريز الإناء الذى من المفترض أنه شرب منه المبيد الحشرى). وطالبت الأسرة بإجراء تحقيق آخر، وتمت الموافقة على حضور المحامى أثناء تشريح الجثة. ولكن عندما حضر المحامى فى الموعد المحدد قيل له أن عملية التشريح قد تمت بالفعل وأن المتوفى قد أُخرج من غرفة التشريح. ولم تكن نتائج التشريح متاحة لأسرة رادوڤيتش ولا محاميها فى اليوم التالى لدفنه.

وقد أخبر المحامى فيتومير نيتزيڤيتش أن التحليل الفنى سيستغرق ثلاثة أسابيع، إلا أنه فى العاشر من مايو أعلن أويرين ديو رديڤيتش نائب رئيس إدارة الأمن الداخلى لصربيا فى مؤتمر أنه قد "تبين من تشريح الجثة ... أن الوفاة قد نتجت عن تناول الرجل لجرعة زائدة من العقاقير المسكنة" وذكر رئيس إدارة الأمن الداخلى لوكالة الأنباء الرسمية تانيوج كذلك أن رادوڤيتش قد ألقى القبض عليه مرة واحدة ثم أفرج عنه، ثم نقلت تانيوج ذلك إلى جميع وسائل الإعلام اليوغوسلافية. وفى ذات الوقت أخبر معهد الطب الشرعى نيتريڤيتش أن نتائج تشريح الجثة مازالت مجهولة.

وقد نقلت مقالة نشرتها صحيفة NIN الأسبوعية التى تصدر ببلجراد وصف أسرة رادوڤيتش له يوم اختفائه فقالوا إنه كان فى حالة من العصبية والتوتر الشديدين، وأنه كان نادمًا على اشتراكه فى المناقشة فى الاجتماعات، وأنه قال إنه سيفارق هؤلاء الأشخاص ويطوى هذه الصفحة من حياته. وقد نقل عن محاميه أنه قال ما معناه أن الحملة التى شنّها أصدقاء رادوڤيتش لبيان ظروف وفاته لم تؤت ثمارها.

كان رادومير رادوڤيتش ذو الثلاثة والثلاثين ربيعًا فى بادئ الأمر عامل بناء، ثم أصبح عاملاً فنيًا. شارك فى تنظيم التماس نشره عمال شركة بلجراد الهندسية "مينيلا" مطالبين فيه بتغيير وعقاب أحد مديريها وهو رادوبى ستيفانوڤيتش لأنه لص ومختلس. وتم بالفعل البدء فى إجراء تحقيق، ولكنه توقف سريعًا حيث أخبر الموقعين على الالتماس أن ستيفانوڤيتش قد تم تعيينه رئيسًا للمجلس التنفيذى لمدينة بلجراد (وما زال يشغل هذا المنصب). وفصل رادوڤيتش من عمله بالشركة، ثم وجد عملاً آخر

بشركة "هيدروتينيكا" حيث اشترك فى تنظيم التماس للعمال ضد ميكينا ساڤيتش وهى قاضية بمحكمة الأعمال المتحدة معروفة بموقفها المعادى للعمال، ومعروفة كذلك بالعديد من مظاهر استغلال منصبها. ولم يسفر الالتماس عن شيء. وكان ابن عمها رانكو ساڤيتش المسئول عن قطاع الجامعة والمثقفين بإدارة الأمن الداخلى ببلجراد هو أول المحققين مع رادوڤيتش.

ولقد كان رادوڤيتش معروفًا فى الاجتماعات العمالية التى كانت تعقد ببلجراد بشجاعته ودفاعه عن مصالح العمال ومبادئ المساواة الاجتماعية والديمقراطية. وقد حضر جنازته أسرته والعشرات من رجال الشرطة بملابسهم المدنية وعدة مئات من أصدقائه وزملائه. ووضع زملاؤه إكليلاً من الزهور على قبره، تتوسطه نجمة حمراء كبيرة لأن رادوڤيتش كان شيوعيًا بكل ما فى الكلمة من معناها التقليدى - منبرًا للعمال.

(يونيو ١٩٨٤)

رسالة مفتوحة إلى الجمعية الوطنية لاتحاد الجمهوريات الفيدرالية الاشتراكية اليوغوسلاڤية والجمعية الوطنية لجمهورية صربيا الاشتراكية.

أصبحت الجامعة الحرة هى العدو رقم واحد منذ العشرين من أبريل من هذا العام عندما تم القبض على ثمانية وعشرين شخصًا كانوا مجتمعين بإحدى الشقق الخاصة للحديث عن المسألة القومية بيوغوسلاڤيا. وكان من نتائج ذلك، الوفاة المأساوية للعامل الشاب رادومير رادوڤيتش. وما زال إلقاء القبض على آخرين مستمرًا. ففى الثالث والعشرين من مايو قامت محكمة التحقيق ببلجراد بإصدار مذكرة القبض على ثلاثة آخرين، هم فلاديمير ميانوڤيتش وباڤلوشكو أمسيروڤيتش وميلان نيكوليتش الذين أضيفت أسماؤهم لمن ألقى القبض عليهم سابقًا وهم ميودراج ميليتش ودراجو ميرأولويتش والقبض فى نفس الوقت على فويسلاف سيسلى بسراييڤو. واتهم جميعهم بجريمة "الاتحاد لارتكاب أفعال معادية". ويحيا أربعة منهم فى حالة خطرة حيث أن ميانوڤيتش وأمسيروڤيتش ونيكوليتش وسيسيلى قد شرعوا فى إضراب عن الطعام لأجل غير مسمى احتجاجًا على الإجراءات غير القانونية التى اتخذتها السلطات.

لقد كانت السلطات تتصرف بصرامة متظاهرةً بالتعامل مع مجموعة خطرة من الإرهابيين مما يمثل تهديداً لأمن البلاد ومواطنيها، فكان الاتهام يتحدث عن "العمل في الفترة من ١٩٧٧ حتى أبريل من عام ١٩٨٤ على تشكيل وتنظيم وتجنيد وضم مجموعة من الأشخاص يقومون بثورة مضادة ضد النظام الاجتماعي، وذلك لتقويض وقلب النظام الاقتصادي الاجتماعي الحالي، والإطاحة بنظام الحكم الحالي" ولم يقدم أي دليل على ذلك الاتهام إلا تلك الاجتماعات التي عُقدت في الشقق الخاصة والموضوعات المتنوعة التي نُوقشت وعدد المشاركين فيها وعدد تلك الاجتماعات. ولقد أُعلن أن هذه الاجتماعات غير قانونية، فهؤلاء الذين شاركوا فيها كانوا يعتبرونها قانونية تماماً ويضمنها دستور الاتحاد الفيدرالي للجمهوريات اليوغوسلافية. ورغم إعلان السلطات أن هذه الاجتماعات غير قانونية فإنها لم تذكر أن فكرة واحدة مما نوقش خلالها دليل على عدم قانونيتها. ولا شك أنها فعلت ذلك حتى تغطي على السمة الحقيقية لها. لقد كنا نحن أنفسنا نعقد مثل تلك الندوات التي كانت معروفة فيما مضى باسم الجامعة الحرة، على الرغم من أن هذه الاجتماعات لم تكن معلنة، لأننا لم نكن نستطيع الاجتماع في الأماكن العامة التي كانت مغلقة في وجوهنا، ولذا، فقد كنا نعقدها سراً. ومن هنا فإننا نحتج على سوء استخدام القانون على هذا النحو الكريه،من جانب من يلعبون بمصائر وأمن مواطني يوغوسلافيا، ويحاولون تنظيم عملية سياسية ضد أعداء وهميين.

وحتى يعرف عامة الأشخاص ما يحدث ولنبين ما "يختفي" وراء "الاجتماعات غير القانونية"، فسوف نورد لكم مقتطفات من الأفكار التي نوقشت فيها، بالإضافة إلى أسماء المتحدثين الرئيسيين فيها ليمكنكم فهم طبيعة "الأنشطة المتعلقة بالثورة المضادة" التي يتهمون بها هؤلاء الأشخاص حالياً.

قمنا بين أعوام ١٩٧٢ و١٩٨٢ بتنظيم الاجتماعات التالية والمشاركة فيها: تاديتش، "مرة أخرى حول مفهوم *التنوير*"، و ستويانوفيتش و جولوبوڤيتش "محاولة لوضع تحليل ماركسي للستالينية" و ماركوڤيتش "توزيع القوة في مجتمع عادل" و روس "تحقيق مقارن عن الديمقراطية الصناعية والمشاركة العمالية" و ميتشيوتوڤيتش "فكرة الإنسانية في فلسفة ما بعد الكلاسيكية" ومناقشة حول فكرة "البديل" لباهرو، و تشوسيتش "حول الصراع بين الواقعية والحداثة"، ومناقشة حول فكرة الفلسفة

والتحول العالمى، و بوسكوفيتش "أزمة الأيديولوجية فى الأعمال الأولى للماركسيين اليوغوسلاف"، و فيلاياك "حقيقة نظرية التفكير"، و بيوريتش "الشباب بين الحركة والمنظمة" و كافوسكى "النظام التشريعى من خلال الاشتراكية الحقيقية" و جريليتش "نظرية الإبداع"، و انديبتش "حول أسبانيا" و بوبوف "الأفكار والحركات والأيديولوجيات" و يولوفيك "أزمات الأيديولوجية والتجربة الجديدة"، (التحليل النفسى وعمل الظاهرات)، و نيكوليتش "التقنية العالمية وإمكانيات الحضارة الإلكترونية"، و بيلانتشيتش "الحديث والقوة"، و جولوبوفيتش و ماركوفيتش "حول الاحتياجات الإنسانية"، و ستويانوفيتش "الفن الحديث والفكرة الإنسانية"، ومناظرة حول حركة التضامن ببولندا و نيازيفا آداموفيتش "الإنسان ككائن طبيعى و" مناظرة حول أزمة الماركسية فيما يتعلق بأعمال كولاكويسكى".

وكان المذكورون أعلاه من بين جميع من حضروا هذه الاجتماعات "المخربة" والتى تم القبض على بعض من حضروها من الزملاء واتهموا "بالعمل ضد النظام الاشتراكى" وبأنشطة ثورة مضادة، وهذا هو ما لم تجرؤ حتى السلطات البولندية على الإتيان به أعوام ١٩٧٥ و١٩٨٠ عندما كان ما يسمى بالجامعات الطائرة يعمل كبديل أول للمؤسسات التعليمية المتواجدة حالياً، وأما السلطات اليوغوسلافية فتقوم بذلك الآن بغطرسة خارقة جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات المدنية والتى وقعت عليها بلادنا. ولقد وُلدت فكرة الجامعة الحرة كذلك فى وقت كانت فيه "الصيغ البديلة" تلتمس وتصاغ على نمو متزايد فى كل مكان بالعالم تحت تأثير الحركات الاجتماعية، موازية فى ذلك الصيغ المقننة، معبرة عن سخطها على تلك الصيغ المقننة. لقد فهمنا كذلك فكرة الجامعة الحرة ومارسناها لعدة سنوات فى مناقشات مختلفة بالاجتماعات. ولم نعتبر أنفسنا فى حالة قيام بأفعال غير قانونية. ولم نستخدم أكثر من الحقوق التى كفلها الدستور اليوغوسلافى لمواطنيه، وهو دستور يسمح بالمبادرة الشخصية بالمنظمة، وتحسين الروابط بين أعضائها. إن الأفكار سالفة الذكر وأفكار مشابهة مما تم تغطيته فى ندوات أخرى من خلال الجامعة الحرة هى أفضل ما يوضح طبيعة هذا الدستور. إن العقول المريضة والمحافظين من دعاة الظلام هم وحدهم مَن "يكتشفون" خلف الأنشطة "أنشطة لثورة مضادة" و"أعمالاً إجرامية" للإطاحة بالنظام الحالى.

ولذا، فإننا نتجه إلى جميع الشعب وإليكم بتحذير من أن موقفًا خطيرًا في طور التشكيل وستكون له عواقب لا يعلم مداها أحد ليس بالنسبة لمستقبل هؤلاء الأبرياء فحسب، وإنما بالنسبة لمستقبل يوغوسلافيا حرة وديمقراطية، وسيحدث هذا إن لم يتم اتخاذ إجراءات "عاجلة" لوضع حد للاستخدام المتعسف للسلطة وأن تعود الهيبة للنظام القضائي والتشريعي بهذا البلد. ولذا.. فإننا نطالب - لصالح التنمية الديمقراطية الممكنة والضرورية لهذا البلد، وهي الطريق الوحيد للخلاص من الأزمة العميقة التي يعيشها المجتمع اليوغوسلافي اليوم - بوضع حد لهذه الحملة التي وقودها الكراهية، ووضع حد لاصطياد الأشخاص، وبإطلاق سراح المقبوض عليهم - ميودراج ميليتش ودراجومير أولويتس وفلادامیانوفیتش ومیلان نیکولیتش وبافل أمسيروفيتش وفويسلاف سيسيلي. لقد تم تلفيق الاتهامات لهم وحُرموا من أبسط حقوقهم المدنية.

وإننا لنطالب باتخاذ إجراء فوري لأن حياتهم في خطر، وإلا فإن مآسيهم الشخصية قد تصبح عارًا كبيرًا على جبين المجتمع اليوغوسلافي أجمع.

الموقعون :

زاجوركا جولوبوفيتش و نيبويشا بوبوف و ميلادين تزيفو تيتش و سفيتوزار ستويانوفيتش و ميهيلو ماركوفيتش، و دوبريكا تشوسيتش و دراجوليوب متشيونوفيتش و ليبومير تاديتش.

بلجراد، ٢٠ مايو ١٩٨٤

* * * * *

(ب) يوغوسلاڤيا بين صندوق النقد الدولى والاشتراكية

لقد جاءت الموجة الأخيرة من القمع بيوغوسلاڤيا كصدمة عنيفة. فالهجوم على اجتماع سياسى غير رسمى والاعتداء البدنى على بعض المقبوض عليهم، ووفاة العامل الشاب رادومير رادوڤيتش وإلقاء القبض على ستة من المفكرين (خمسة ببلجراد وواحد بسيراييفو)، يمثل بلا شك تطوراً جديداً. ولم يحدث شئ كهذا منذ عام ١٩٧١ عندما صدر الحكم ضد عدد من زعماء الطلاب (بما فيهم ميانوفيتش وإمسيروڤيتش ونيكوليتش) بالسجن لمدة عامين لممارستهم أنشطة سياسية. ماذا يفسر إلقاء القبض على هؤلاء، وما المقصود منها؟ وفيما يلى وصف للأزمة السياسية والاقتصادية والخلفيات التى أتت بها.

ولابد أن يبدأ أى تحليل بإدراج (١) مشكلات يوغوسلاڤيا داخل إطار. فقد تزامنت فترة ما بعد رحيل تيتو، حيث اضطر الحزب للبحث عن توازن داخلى جديد بعد رحيل زعيمه المعمِّر قوى الشخصية، مع التدهور الاقتصادى الأول فى فترة ما بعد الحرب حيث بدأت آثاره تضرب يوغوسلاڤيا قبل وفاة تيتو، وكان هناك كذلك افتقار لأى رغبة فى إجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية اللازمة فى الفترة التى أشرف فيها تيتو على 'الرحيل. وقد ثبت أن قيادة الحزب الحالية التى تشكلت بعد عمليات التطهير واسعة النطاق قد جرت فى أوائل السبعينيات ليست ضعيفة منقسمة على نفسها فيما يتعلق بأول موجة من موجات المأزق الاقتصادية فحسب، وإنما ثبت كذلك ضعفها وانقسامها فيما يتعلق بتراكم الإحباط القومى والاقتصادى والاجتماعى الذى تفجَّر فى كوسوڤو من خلال أحداث عام ١٩٨١ . إن ذلك الإنذار الملموس بعمق المشكلات التى واجهت القيادة الحزبية قد كسر الوجود السحرى الذى عاش فيه الحزب خلال عقد السبعينيات.

وقد حدث مع نهاية العقد أن وهنت الأعمدة الثلاثة التى استقرت عليها سياسة الحزب حتى أواخر السبعينيات وهى الاقتراض من الخارج لتوسيع القاعدة الصناعية

دون التضحية بمستوى المعيشة أو الحريات المدنية للجيل الحالى، وانفراج العلاقات بين الشرق والغرب مما قلل الضغط على استقلال البلاد، وحركة عدم الانحياز التى أعطت البلاد مكانتها المرموقة فى السياسة الدولية. ولكن الأزمة الاقتصادية كانت أكثر المشكلات عسرة الحل.

ولقد بدأت الأزمة الاقتصادية اليوغوسلافية جديًا عام ١٩٧٩ بنقص فى السلع الاستهلاكية الأولية. ولقد تم إخفاء حجم المشكلة فى بادئ الأمر عن الشعب اليوغوسلافى، وحتى عن أعلى هيئات الدولة والحزب ! وحتى عندما قفز حجم الدين الخارجى بعد ذلك بعامين إلى ٢٠ بليون دولار، فلم يصل ذلك الخبر المخيف لا إلى الجمعية الوطنية الفيدرالية ولا إلى الجمعيات الوطنية التابعة للجمهوريات ولا إلى اللجان المركزية بأى منها. ولم تظهر الحقيقة إلا فى عام ١٩٨١ عندما أدت أحداث كوسوفو إلى كسر صحافة بلجراد للحظر التقليدى على النشر. واندفعت قطاعات أخرى من أجهزة الإعلام عبر الباب المفتوح، وبدأ عصر عظيم لحرية الصحافة.

ولقد ضعفت الثقة فى قيادة الحزب كثيراً، فلم تبد أى رد فعل إلا عن طريق النقد الذاتى حتى تهدئ من حنق الجماهير. ومع دنو المؤتمر الحزبى الثانى عشر (الذى انعقد عام ١٩٨٢) استطاع الحزب أن ينسج نوعًا من الحل الوسط فيما يختص بكيفية التعامل مع الأزمة الاقتصادية، وهو ما سمى "البرنامج طويل الأمد للاستقرار والتنمية الاقتصادية" (٢).

ومما لا شك فيه أن المشكلات الاقتصادية ليوغوسلافيا قد تفاقمت بسبب التكاليف المالية الكبيرة التى تعد سمة لأسواق المال الدولية منذ بداية أزمة النفط لعام ١٩٧٦ . ولكن جذورها هيكلية: وتتمثل فى عدم التوازن الذى حدث على مدى العقدين الماضيين بين صناعة المستخلصات التى أهملت بانتظام (إلى جانب استثمارات البنية التحتية الأخرى مثل الزراعة والنقل والطاقة والصحة) وصناعة التعدين التى تمولها القروض الأجنبية غالبًا، وتعتمد على الخامات المستوردة والسلع الصناعية الأساسية وقطع غيار الآلات، وكلها تشترى بالعملة الغربية الصعبة.

وقد أضيف مبلغ ٩٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٣ وحده إلى الدين الخارجى البالغ عشرين بليون دولار. ولقد لجأت الحكومة إلى تخفيض الواردات ومضاعفة الصادرات "بأى ثمن" وذلك من أجل خدمة الدين وحتى تستطيع القيام بالمزيد من

الاقتراض. وقد أدى تخفيض الواردات بدوره إلى نقص كبير فى الخامات الأساسية، وكانت النتيجة هى ركود صناعى حاد، فالطاقة الاستيعابية للمصانع تستخدم الآن بنسبة ٣٠ إلى ٦٠٪ فقط اعتماداً على المصادر الفرعية.

ويعنى ذلك أن المشروعات فى خسارة متزايدة. ولقد تضاعفت خسائر الصناعة فى واقع الأمر فى كل عام من الأعوام الثلاثة الماضية. أى بمقدار ٣٠ بليون دينار عام ١٩٨١ و٦٢ بليون دينار عام ١٩٨٢، و١١٨ بليون دينار عام ١٩٨٣ . وقفزت إلى ٨٩ بليون دينار فى الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام. ويعمل كبار المتسببين فى الخسائر فى المشروعات الكبرى - الطاقة والكيماويات واستخلاص المعادن والإنشاءات - وقد نشأ عنها جميعاً مصانع كبيرة بلا قاعدة موازية من عمليات التعدين. وتعانى جمهوريتان وإقليم متخلفون بيوغوسلافيا هم مقدونيا والجبل الأسود وكوسوفو على وجه الخصوص من هذه المشكلات.

وكانت إحدى نتائج ذلك أن مجال الصناعة يحوى عمالة زائدة تقدر بتسعمائة ألف عامل من جملة قوة عاملة (بالقطاع العام) تبلغ ٦,٧ مليون عامل. وتقدر جملة عدد من لا يجدون عملاً بالمصانع رسمياً بمليون عامل. ومن المتوقع زيادة عدد هؤلاء لأن بعض المشروعات الخاسرة تجبر على التصفية ولأن الخدمات الاجتماعية فى تدهور مستمر.

إن غلاء أسعار السلع الصناعية الأولية وانخفاض مستوى الاستفادة من طاقة المصانع بسبب نقص المواد الخام وانخفاض إنتاجية العمال وارتفاع الضرائب على الصناعة كانت جميعها وقوداً للتضخم الذى وصل فى العام الماضى إلى مستوى قياسى يصل إلى ٥٨٪. وذلك لأن الطريقة الوحيدة التى مكّنت تلك المشروعات من الاستمرار كانت عن طريق تصريف بعض الإنتاج الزائد والاستمرار فى تشغيل التكاليف كأسعار أعلى. وأما الباقى فيتم تغطيته عن طريق الاقتراض. وقد أدى الضغط على الاقتراض إلى التقييد الشديد على توافر رأس المال المحلى والذى كان ٨٠٪ منه موجوداً لدى المصارف اليوغوسلافية وعددها ١٧٥ مصرفاً. وبما أن شروط صندوق النقد الدولى ستبدأ قسوتها فى الظهور هذا العام فستزداد مشكلات السيولة الداخلية ومن ثم تزيد حدة الركود الصناعى المتفاقم بالفعل.

ما هى شروط صندوق النقد الدولى؟ إن صندوق النقد الدولى الذى يعمل من خلال تنسيق محكم مع ستمائة مصرف غربى وست عشرة حكومة قد وافق على تأجيل سداد

يوغوسلافيا لمبلغ بليونَيْ دولار أمريكي هذا العام وإمداد الحكومة اليوغوسلافية بائتمان احتياطي لصادرات هذا العام بشرط تنفيذ بلجراد لما يلي:

١ - تقييد انخفاض سعر الدينار في فترات ربع سنوية فيما يخص "سلة" عملات البلدان الصناعية الكبرى.

٢ - معدلات اقتراض داخلية "حقيقية" ينبغي خلال السنة المالية الحالية أن تصل إلى مستوى ١٪ فوق معدل التضخم.

٣ - خلق سوق حرة لأسعار أغلب السلع والخدمات.

٤ - تخفيض شديد للاستهلاك الفردي والجماعي، وقد أذعنت الحكومة لهذه المطالب مع بعض التعديلات. ولم تؤد شروط هذه السياسة المالية القاسية إلا إلى مشكلات أخرى حلت بالاقتصاد اليوغوسلافي. ففي عام ١٩٨٣ واجهت الصناعة صعوبة في استمرار سداد المستحقات على قروضها الداخلية عندما كانت أسعار الفائدة تقف عند ٨٪ ومعدل التضخم عند ٥٨٪. وقد ارتفعت مديونياتها إلى ٦٨٪ من مستوى عام ١٩٨٢ (الذي كان عامًا سيئًا بالفعل) إلى مبلغ ٢٦٦,٨ بليون دينار. وحتى تبقى عجلة الإنتاج دائرة، ومن ثم يتلقى العمال أجورهم ببعض الانتظام، كانت المؤسسات تقترض دون أن تسأل عن الشروط - فما يزيد على ٥٠٪ من قروض اليوم هي قروض قصيرة الأجل. وقد ذهبت ٣٩٦ بليون دينار من الاقتصاد إلى المصارف في العام الماضي لسداد الفائدة على القروض طويلة وقصيرة الأجل، وهذا المبلغ يقل بمقدار أحد عشر بليون دينار فقط عما تم وضعه في صندوق رأس المال الاحتياطي الخاص بالاقتصاد اليوغوسلافي. وكان عام ١٩٨٣ هو عام تجميد الحسابات المصرفية لأربعة آلاف وستمائة وأربعة عشر مؤسسة كبرى من بين تسعة آلاف وخمسمائة وسبعة وتسعين مؤسسة نتيجة عجزها على خدمة ديونها.

وقد أصبح معدل التضخم، والموقف هكذا، هو كل ما يهم. وسيرتفع معدل التضخم حسب الخطة الحالية للحكومة إلى ٤٠٪ وسيتم بناء على ذلك حساب أسعار فائدة جديدة. وسينتج عن هذه الزيادة في معدل التضخم إضافة ٨٠٠ بليون دينار إلى عبء الدين الصناعي مما يعني أن النفقات ستتعدى التراكم. ومع زيادة الخسائر الصناعية سيزداد الضغط على الأسعار، ولا يستبعد الاقتصاديون البارزون اليوغوسلاف

والأجانب احتمال ارتفاع معدل التضخم هذا العام ليصل إلى ١٠٠٪، فإذا حدث ذلك فإن السياسة الاقتصادية الحكومية ستنهار حيث ستضطر إلى خرق مبدأ التعامل مع صندوق النقد الدولى - أسعار الفائدة الإيجابية - ولا أحد فى الحكومة ولا بين قيادات الحزب يعرف حقيقة ما سيحدث إذا وصل معدل التضخم إلى ما يزيد على ٥٠٪. وحدوث ذلك أو عدم حدوثه ستتاح معرفته فى الخريف - وهناك مؤشرات على أن معدل التضخم يفوق ذلك الرقم بالفعل. فإذا حدث ذلك بالفعل فإن يوغوسلافيا ستدخل كبولندا من قبلها إلى "الأرض المجهولة" وتتحدث الصحف بالفعل عن احتمال تعديل الفقرة ٢٦٧ من الدستور : تعليق الإدارة الذاتية والحكم المباشر لمجلس رئاسة الدولة ذو الأعضاء التسعة.

ولقد قضت الإدارة الذاتية نحبها واقعيًا بعد أن خنقها سرطان البيروقراطية لمدة طويلة. وإذا ما تأملنا ظروف زوالها فإنه من المفيد أن نلاحظ أنها قد تلقت الضربة القاضية من الغرب وليس من الشرق. ولكن نظام الإدارة الذاتية لم يكن الضحية الوحيدة. لقد كان صندوق النقد الدولى يحتاج، من أجل السيطرة التى يمارسها الآن على اقتصاد البلاد، إلى نقطة ارتكاز وعثر على ضالته المنشودة فى النفوذ المتزايد للدولة الفيدرالية، ليس على مراكز الجمهوريات والأقاليم فحسب، وإنما على كبار عمالقة الاقتصاد. وحيث أن الحكومة ببلجراد قد أصبحت الحكمَ فيما يختص بمن سيصبح غنيًا، ومن سينزلق إلى مستنقع الفقر فإن التعصب القومى قد وجد له موضعًا آخر على جدول أعمال البلاد.

وفى دراسة أخيرة ليوغوسلافيا أجرتها جريدة الفاينانشيال تايمز (Financial Times) البريطانية، لوحظ أن الأزمة الاقتصادية المزمنة بيوغوسلافيا التى دخلت الآن عامها الرابع أو الخامس قد بدأت فى تغيير النظام السياسى (٣). إن الاستقلال الوطنى ليوغوسلافيا أيضًا، والذى كان دومًا أحد العوامل الهامة لاستقرارها الداخلى، قد أصبح فى خطر هو الآخر، وأصبح عدم انحيازها يبدو على نحو متزايد مثل تقسيم دوائر النفوذ على غرار تقسيم يالطا : قامت يوغوسلافيا فى العام الماضى بالتصدير إلى دول الكتلة الشيوعية أكثر مما صدرت إلى الغرب. ولكن، كما ذكرت تعليقات صحيفتى التايمزوالفاينانشيال تايمز فى يونيو الماضى أن قبول البلاد لمبادئ الاقتصاد الرأسمالى - الاعتماد الكلى على آليات السوق - تُعتبر مؤشرًا على أن

الغرب يتقدم من الناحية الأيديولوجية على الاتحاد السوفييتى (٤). وزيادة على ذلك فإن يوغوسلافيا قد وافقت هذا العام على الابتعاد عن تجارة المقايضة مع دول الكتلة الشيوعية تجاه تبادل أكبر مع الغرب. وتظهر الاتفاقيات التى أبرمتها مع صندوق النقد والبنك الدوليين التزام يوغوسلافيا برفع الحظر الذى يغطى أكثر من ٨٠٪ من جميع الصادرات، وذلك لتخفيف الشروط التى يمكن بموجبها لرأس المال الأجنبى أن يستثمر ولفتح قطاع الخدمات أمامه (لأول مرة) وتقدم المصارف بدورها وعودها بالصبر والتريث (٥).

ورغم، ذلك فمن الواضح أن الطبقة العاملة اليوغوسلافية ستضطر إلى دفع فاتورة إدمان الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية على القروض الأجنبية لعقد أو اثنين، فإذا قمنا بفحص الآثار الاقتصادية للأزمة الحالية على هذه الشريحة الاجتماعية، فإن أكثر ما يظهر للعيان هو انخفاض قوتها الشرائية وهى ٣٠٪ على مدى السنوات الثلاث الماضية ويستمر اتجاهها نحو ذلك. ولقد كان من المفترض أن يذهب جزء من العوائد إلى جيوب العمال، ولكنه استُخدم بدلاً من ذلك فى إبقاء عجلة الإنتاج دائرة.

وقد تم تخفيض شديد للرواتب فى العام الماضى عن طريق القرار الذى اتخذته الحكومة الفيدرالية بربط نمو الدخول الفردية بنمو "صافى"الدخل القومى فى المؤسسات، وقد أقرت المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا الإجراء المتعارض مع نظام الإدارة الذاتية على نحو صارخ، ولكن الحكومة تجاهلت حكم المحكمة هكذا ببساطة. ونتيجة لذلك كان هبوط دخل من يعملون بالقطاع الاجتماعى، وكان ١٢،٧٪ فى العام الماضى، هو الجزء الوحيد الذى تم تنفيذه من الخطة الاقتصادية للعام الماضى، وأما البنود الأخرى الخاصة بمعدل التضخم والصادرات والنمو الصناعى قد ذهبت جميعها أدراج الرياح. وتخطط الحكومة هذا العام لتخفيض آخر للرواتب. فسيتم إذعانًا لمطالب صندوق النقد الدولى، تخفيض دخول العاملين فى المؤسسات الخاسرة أو فى المؤسسات العاجزة عن سداد أعباء الضرائب ومعدلات الفائدة المصرفية.

وسيساعدنا ما يلى على إيضاح الأمر. ستقع مغبة التخفيض المباشر للرواتب على رءوس ما بين ٥٠ و٦٠٪ من العاملين فى قطاعات زغرب وبلجراد، وهما أكبر مدن يوغوسلافيا أى ما يقرب من مائتى ألف عامل. وفى تيتوجراد عاصمة الجبل الأسود، يعمل سبعة آلاف وخمسمائة عامل فى المؤسسات الخاسرة، وسيتأثرون كذلك بتخفيض

الرواتب. ولقد ذكر أحد أعضاء النقابات في اجتماع عُقد مؤخرًا لمجلس النقابات الفيدرالية أن أول سؤال يوجه إليك عندما تذهب إلى المصنع لتشرح حاجتك إلى بعض المعونات هو: ما هي آخر مرة تلقيت فيها راتبًا وكم كان المبلغ؟

وقد قامت إحدى النقابات العمالية بإجراء دراسة بحثية، ووجد أن ٧٠٪ من مكاسب أقل فئات العمال حصولاً على رواتب تنفق على الطعام وتصل النسبة إلى ٤٦٪ بين الفئات الواقعة في الوسط. فهل يمكن الانحدار بمستوى معيشتهم إلى ما هو أدنى من هذا الحد؟.

وتتحدث الصحافة في (٦) الفترة الأخيرة عن ارتفاع رسوم الإيجارات وخدمات البلدية بنسب تتراوح بين ٣٠٪ و٩٠٪، ولم تفعل الحكومة شيئًا لحماية محدودي الدخل. وكانت اتفاقية العام الماضي التي عقدت في غرفة الجمهوريات والأقاليم لحماية مستوى معيشة المعدمين مجرد قصاصة من الورق لا قيمة لها؛ حيث لم يتم تحديد أية مصادر لتمويل برنامج الإغاثة. ولم يكن الاستهلاك الفردي محل هجوم فحسب، بل كان الاستهلاك الجماعي كذلك أيضًا، وهناك تخفيضات أخرى في الطريق.

وتذكر الصحافة (٧) ما يقوله أساتذة الاقتصاد والسياسة من أن الميزانية الاجتماعية الكبيرة كانت على وجه التحديد هي العائق أمام زيادة الإنتاج، ومن هنا كانت عائقًا أمام التنافسية الشديدة لصادرات يوغوسلافيا. وهناك اقتراحات بخصخصة الاستهلاك بالكامل وهو ما أسمته إحدى الصحف "فكرة وحشية نتجت عن طوفان من الأفكار الاقتصادية للمحافظين آتية من الغرب". ولقد هاجم ياكوف سيروتكڤيتش أحد أعضاء اللجنة المركزية السياسية المالية للحكومة في الصحف هذه الطريقة قائلاً: "نحن الآن أمام عودة الدعوة لمفاهيم مقتبسة من الاقتصاد البرجوازي الذي يرى أن الربح هو الدافع الأكبر، وأن معدلات الفائدة هي المنظم الرئيسي لتكرار العملية الإنتاجية، وأن سوق العمل هو المعيار العقلي للاستهلاك الاقتصادي".

وقد علق كميتيتا ريبيتشيتش وهو أحد أكبر أعضاء القيادة اليوغوسلافية ردًا على ذلك قائلاً بأن منتقدي السياسة المالية للحكومة لم يقدموا حلاً أفضل أو "مقبول". إن ما هو "موضع قبول" هو بالضبط مفتاح الجدل الدائر الآن بيوغوسلافيا. ولقد لخَّص أحد الاقتصاديين الشبان بزغرب الأمر حديثًا بلا رتوش قائلاً: "صحيح أن العمال لم يجنوا ثمرة التراكم، ولكنهم رغم ذلك سيدفعون فاتورة الاستثمار الفاشل الذي

تم عن طريق الاستدانة من الخارج - ولابد أن يكون هناك من يقوم بسداد الفاتورة، ولابد أن الصناعة هى من سيقوم بالسداد.. والاعتقاد بأن أزمة الصناعة يمكن حلها عن طريق إعادة توزيع رأس المال القابع فى المصارف هو اعتقاد غريب، لأنه ليس هناك رأس مال على الإطلاق، وإنما ديون ضخمة، ويرجع الفضل فى ذلك فقط لأساليب محاسبية متباينة. (٨) ولقد حان الوقت للعودة إلى طليعة الحركة العمالية وهى الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية وقيادتها".

لقد تمت صياغة برنامج المدى الطويل، كما لاحظنا سابقًا فى الفترة التى عُقد فيها المؤتمر الحزبى الثانى عشر عندما كانت القيادة فى حاجة إلى إجابة شافية على قلق الشعب بشأن اقتصاد البلاد. ولقد صدَّقت عليه الجمعية الوطنية الفيدرالية باعتباره برنامج الحزب واعتبرته الإطار الرئيسى للسياسة الاقتصادية للحكومة. ولكن ظهرت خلافات ملحوظة بين أعضاء القيادة حول المفاهيم الرئيسية لذلك البرنامج والغرض منه وتوجهاته العامة وذلك كله تحت تأثير من أزمة اجتماعية واقتصادية تتزايد بسرعة. ويدور النزاع بينهم حول اقتصاد "اشتراكى" ومن هنا فإن النزاع يدور كذلك حول طبيعته الاشتراكية.

ولقد تم تخصيص ستة اجتماعات كاملة من بين اثنى عشر اجتماعًا عقدتها اللجنة المركزية منذ المؤتمر الحزبى الثانى عشر للاقتصاد دون أن يقدم أيًا منها وحدة مجدية. وإنما تحولت هذه الاجتماعات إلى سلسلة من الحوارات الفردية تم الإعداد لها قبل انعقاد تلك الاجتماعات بأسابيع. ولقد حدث انقسام كبير بين أنصار اقتصاد السوق (وشروط صندوق النقد الدولى) وبين مؤيدى حل "متفق عليه اشتراكيًا" واعتماد أكبر على الذات. وليس هذا الانقسام صرفًا على إطلاقه. فكثير ممن يلتزمون ببرنامج المدى الطويل يخشون أن يؤدى أى بديل آخر إلى مزيد من الاضطهاد الداخلى، ولذا فهم يكرهون لأسباب مماثلة تقوية الدولة المركزية التى صحبت تبنّى السياسات المالية.

وأعضاء الحزب اليساريين المنشغلين بآثار الاتجاه الاقتصادى الحالى على المستويات المعيشية للعمال ووضع الطبقة العاملة بوجه عام، لا يريدون أن ينحازوا إلى جانب الستالينيين (اليمين البيروقراطى) ومطلبهم بالعودة إلى الوضع الذى كان قائمًا قبيل الإصلاحات الاقتصادية التى أجريت فى عام ١٩٦٥ . وكمثال على ذلك، أعرب ألكسندر جرليتشكوف وهو من أعضاء اللجنة المركزية "الأحرار" البارزين عن قلقه إزاء

عدم وجود مَخرج عملي ذاتي الإدارة من الأزمة. وقال زميله في الحزب سيروتكوڤيتش الذي أوردنا مقولة له من قبل أنه "لم يسبق أن حاول الأنصار المبتذلون لاقتصاد الدولة الاشتراكية والدولة الرأسمالية أن يفرضوا آراءهم على المجتمع بهذا العداء أو بهذا القدر من سوء استخدام أوضاعهم". وفي حديث صحفي صرح مؤخرًا دراجوسلاف ماركوڤيتش، الرئيس الحالي للحزب الشيوعي اليوغوسلافي، متذمرًا من افتقاد الوحدة داخل اللجنة المركزية قائلاً : "يبدو أننا قد قمنا تحت ضغط باتباع موقف المنتظر لنكسب وقتًا. لقد تأثرنا في عام ١٩٦٥ بالأعمال الاجتماعية للدهماء بوضع اليسار واستسلمنا له. وليس لدينا خيار اليوم".

ولقد سجلت الصحافة اليوغوسلافية حقيقة انقسام الحزب وبنت ردود أفعالها على ذلك. ومنذ انطلاقها في عام ١٩٨١ أصبحت بديلاً شريفًا في أكثر من جانب لجريدة Praxis المحظورة. صحيح أن تأثير معظم الأفكار البديلة التي تظهر في الصحف محدود، إلا أن استعداد الصحافة لمناقشة مشكلات الأزمة الحالية وحلولها كان شيئًا متميزًا.

وقد فتحت الصحافة نقاشًا موسعًا حول الجوانب الأساسية للحياة الاقتصادية والسياسية بتأثير من القاعدة الشعبية، وكذلك بتأثير من داخل الحزب. ولقد روجت لحقيقة أن الفُرقه داخل الحزب قد أثرت على مقدرة الحكومة على العمل، فأصبحت تعمل على نحو عشوائي، ولذا فقد وجهت الصحافة اهتمامها إلى تحويل مؤسسات الدولة إلى الديمقراطية "مكتشفة" أثناء ذلك رغبة واسعة الانتشار في إجراء انتخابات مباشرة في جميع هيئات الدولة بمرشحين متعددين (على العكس من نظام الانتخابات الحالي المتعب وغير المباشر).

إن العجز الواضح للمجلس التنفيذي الفيدرالي والانطباع السائد بأن لا أحد يعرف حقيقة ما سيحدث عندما ترتفع الأسعار بلا حدود في نهاية يونيو قد اعتبر نذير شؤم "فلا هناك تحليل ولا أية تنبوءات كاملة بنوع الزلازل الاجتماعية التي قد تحدث، وليس هناك كذلك برنامج لإعداد ماص للصدمات عندما تحدث تلك الزلازل". إن التذبذب داخل الحزب الشيوعي اليوغوسلافي يتناقض بشدة مع الثبات في موقف صندوق النقد الدولي، فالوزراء الفيدراليون يعترفون سرًا بأن صندوق النقد الدولي قد منحهم الدعم الذي كان ينقصهم والذي لم تمنحهم إياه أيًا من مؤسسات الدولة. (٩).

ولذا، فقد أضحت سلامة الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية تحت تدقيق غير مسبوق. والسبب فى ذلك ليس فقط ما ثبت من "أنها لم تكن أفضل حالاً من المواطن اليوغوسلافى العادى إزاء التنبؤ بالأحداث الاجتماعية العالمية، لذا فبدلاً من أن يهاجم أنصارها الأزمة، هاجمتهم الأزمة". والسبب الآخر فى ذلك هو الفرقة فى صفوف الحزب. ما هو المستوى الذى يمكن إزاءه التغاضى عن الخلافات داخل الحزب دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء للتغلب عليها؟ وهل هذه الخلافات جوهرية أم أن الحزب منقسم على نفسه بشأن تنفيذ برنامجه؟ هل من الممكن التغلب على تلك الخلافات؟ وما هو الشيء الذى يميز العمل الحزبى حتى لا يكون مجرد ذيل لمجموعة من القواعد الإدارية المشوشة للاقتصاد؟ هذه بعض الأسئلة المطروحة أمام الرابطة الشيوعية. وهناك نداءات لعقد مؤتمر حزبى غير عادى. "إن المنتديات الحزبية مشغولة هذه الأيام بتنظيم مناقشاتها وتقديم التقارير إلى بعضها البعض. ولا أحد يذكر التماس الطبقة العاملة أو البطالة .. الخ كمعايير متصلة بالحكم على كفاءة الحزب". وتتناثر بعض التعليقات المشابهة هنا وهناك فى الصحف، مما يظهر الانخفاض الحاد فى معنويات أعضاء الحزب.

ولن يؤدى مؤتمر غير عادى للرابطة الشيوعية إلى أية فائدة كما قال إفيكا راتشان، أحد أعضاء اللجنة المركزية. "فإذا لم تكن هذه اللجنة المركزية قادرة على تنفيذ قرارات المؤتمر الحزبى الثانى عشر، فلم نتوقع منها أن تكون قادرة على الإعداد لمؤتمر لن يحل أية مشكلة؟" ولقد تنبأ راتشان بدقة بما كان سيحدث من خلال حديثه أمام الاجتماع الذى عقدته اللجنة فى يونيو والذى كان سيناقش الدور الحالى للرابطة الشيوعية قائلاً: "ستكون لدينا مرة أخرى بيانات عقيمة ومناقشات عقيمة واستنتاجات عقيمة، لن تحرك أحداً لفعل أى شيء" (١٠) وهو يعتقد أن الأمل قد يحدونا لأن نعقد جلسة كاملة مثمرة للجنة المركزية وذلك من خلال مناقشة شاملة بين أعضاء اللجنة.

وتحت عنوان: "لابد أن نعطى أعضاء الرابطة فرصة" كتبت صحيفة Danas الأسبوعية بزغرب: "إن ضغط المشكلة كبير للغاية. ومن المستحيل التقدم نحو استقرار الاقتصاد دون مناقشة عامة. والسؤال هنا هو: هل من الحكمة سياسيًا أن نتفادى مناقشة موسعة وديمقراطية حول حالة الرابطة الشيوعية؟. وفى تعليق على رأى فرانك شينيك (الزعيم السلوفينى للحزب) بأن على الحزب أن يلجأ إلى الشعب، كتبت

الصحيفة : "إن لم تكن هناك وحدة بين أكثر الأشخاص مسئولية عن هذا البلد حول البرنامج (الذى سيخرجه من أزمته)، فماذا ستقدم القيادة إلى القاعدة الشعبية؟ ماذا سيجنى الشعب.. هل سيجنى إجباراً على تحمل العبء؟ فليس المظهر الرسمى بديلاً عن برنامج العمل" (١١).

ورغم الصخب الدائر من أجل مناقشة شعبية مفتوحة، فلا يرى دراجوسلاف ماركوفيتش رئيس الحزب أى داع لها. فهو يفضل عليها "مناقشة علمية متخصصة" "ما هى الأسئلة التى نريد أن تدور حولها مناقشة عامة أو حزبية؟ إن المسألة ليست أننا لا نملك حلولاً للأزمة الاقتصادية وإنما المسألة أننا ليست لدينا القوة لتنفيذ تلك الحلول". ولقد كان الرجل قلقًا من أن "العمل الاجتماعى المتعقل أو المتهور قد يكون كفيلاً بأن تسير الأمور إلى الأسوأ، وأن تكبر الصعوبات. فقد تجبرنا المصائب الاجتماعية وغيرها على التراجع". (١٢) أى أن قيادة الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية ليست راغبة فى الرجوع إلى الشعب لتبرير ما تفعله بينما هى مشرفة على الخطوة الأولى نحو التحويل الكامل للاشتراكية اليوغوسلافية إلى شىء ما أكثر قبولاً لدى دائنيها الرأسماليين. ولقد اعتاد الحزب على أن يحكم وتسانده جموع الشعب، وهو يعلم اليوم أن هذا الدعم يتسرب منه. ولقد ثبت أن الحزب عاجز عن الحركة حيث كان محصوراً بين صندوق النقد الدولى والطبقة العاملة، بين النفعية الخالصة وبين ارتباطه التاريخى بهذه الطبقة. ونتيجة لهذا التضارب الأساسى والمحتوم فإنه ينقسم إلى تيارات مختلفة ومتعارضة تعبر حدود القوميات. والسؤال هو: إلى متى سيظل المركز متماسكًا؟

وينبغى فهم التراجع الأخير فى هذا الإطار، فقد تحرك مركز الحزب فى الآونة الأخيرة، على نحو حاد ضد المثقفين الخارجين عليه رغبة منه فى احتواء اختلافات حزبية داخلية. ولقد كانت الندوات التى تعقدها الجامعة الحرة فى السنوات الثلاث أو الأربع الماضية تتحدث بأصوات متباينة ومتنافرة. ولقد سجلت تلك الندوات التدخلات البرجوازية البحتة والرافضة بلا حدود لإنجازات الحزب، والعواطف القومية المختلطة بمبادئ حزب الشعب الأمريكى فى الجنوب والرؤى الفوضوية لمجتمع ما بعد العهد الصناعى وانتقاد الديمقراطية الاشتراكية اللينينية والحركة النقابية المتأثرة بحركة التضامن البولندية والنقد الماركسى اللاذع لاشتراكية الدولة بيوغوسلافيا وغير ذلك من

المسائل، ولقد استغرق أرباب الفكر كل ذلك الوقت ليفيقوا من حماسة أواخر الستينيات وذلك تحت ضغط اقتصادى وسياسى مستمر من السلطات. ولذا فقد كانت نشأة الحركة العمالية فى بولندا شديدة الأهمية فى هذا الشأن. ولقد ساهمت القلاقل الناجمة عن الأزمة الاقتصادية المرعبة وعدم تحرك الحزب لمواجهتها فى تدعيم ارتباطها المتزايد بالوضع الحالى وبالآمال المستقبلية للطبقة العاملة اليوغوسلافية.

إن المعركة الدائرة فى يوغوسلافيا اليوم للحفاظ على حرية التعبير والكتابة والتجمع وزيادة هذه الحرية لا تهم دوائر محدودة من المفكرين فحسب، وإنما أصبحت ذات أهمية حيوية للمستقبل الاشتراكى للدولة ذاتها.

(يونيو ١٩٨٤)

* * * * *

(ج) محاكمة الستة ببلجراد

في أغسطس من عام ١٩٨٤ اتُّهم ستة من المفكرين اليوغوسلاف هم باڤلو إمسيروڤيتش وجوردان يوڤانوفيتش وڤلاديمير ميانوڤيتش وميودراج ميليتش وميلان نيكوليتش ودراجومير أولويتش جميعًا بتشكيل "تنظيم مناهض للثورة يهدف إلى الإطاحة بالنظام الدستوري". وقد قام ثلاثة منهم وهم أمسيروڤيتش وميانوڤيتش ونيكوليتش بالإضراب عن الطعام حتى تم الإفراج عنهم بعد ذلك بخمسة أسابيع، وبعد احتجاجات واسعة الانتشار داخل البلاد ومجموعة مؤثرة من القوى بالخارج، تشمل نقابات أوروبا الغربية والحزب الشيوعي الإيطالي وحزب الخضر الألماني والديمقراطيين الاشتراكيين بكل من فرنسا وألمانيا والنمسا والدول الاسكندنافية وحزب العمل البريطاني، وكذلك العديد من الفنانين والكتّاب من أوروبا الغربية واليسار الأمريكي. ولوعي اليسار الغربي بالنمط القومي المعقد بيوغوسلاڤيا، فقد كان ذلك اليسار غالبًا ما يتجاهل المعاملة القاسية التي يلقاها "القوميون" على أيدي السلطات اليوغوسلاڤية (والأحدث عهداً عقب قمع تمرد ضد الفقر والرجعية بإقليم كوسوڤو) وهي معاملة وضعت البلاد على مقربة من رأس القائمة بجدول الرابطة الأوروبية عندما يتعلق الأمر بسجنائها السياسيين (١٣). ولكن الأمور كانت مختلفة هذه المرة ليس فقط لأن القمع كان موجهًا إلى اشتراكيين - فالثلاثة الذين قاموا بالإضراب كانوا زعماء للحركة الطلابية عام ١٩٦٨ - وإنما لأن محاكمة الستة ببلجراد وإجراءات القبض عليهم قبلها كانت علامة خطر على أنه بعد عشرين عام من سقوط رانكوڤيتش فإن نظامًا فاشيًا قد يظهر للوجود ثانية.

بدأت المحاكمة يوم الخامس من نوفمبر عام ١٩٨٤ وانتهت بعد ذلك بأربعة أشهر. وقد تم الإفراج بلا شرط عن إمسيروڤيتش في الأسبوع السابق على صدور الحكم، بينما تأجلت القضية ضد كل من يوفانوڤيتش وميانوڤيتش إلى وقت تال. ولقد انهار الاتهام "بتنظيم مناهض للثورة" رغم أن النيابة كان متاحًا لها استدعاء شهود.

وأما المتهمون الثلاثة الآخرون فقد اتهموا "بالدعاية العدائية" بناء على أوراق ضبطت بمساكنهم. وأما القضية ضد نيكوليتش فقد استقرت على نصين : أحدهما، أوراق تخص ندوة كان قد وجهها إلى رالف ميلباند عندما كان طالبًا تحت التخرج بجامعة برانديز عام ١٩٨٢، وأما النص الآخر، فقد كان نسخة من مقال كتبته ميشيل لى عن كوسوڤو ونشرته صحيفة NLR فى العام التالى. وقد صدر ضد ميليتش فى الرابع من فبراير عام ١٩٨٥ حكماً بالسجن لمدة عامين، ونيكوليتش عام ونصف العام وأولويتش عام واحد، وكلها قيد الاستئناف، وتم استبعاد نص صحيفة NLR من الاتهام الموجه إلى نيكوليتش. ولم يثبت اتهامه "بالدعاية العدائية" ولكن "بالتصوير" الخاطئ للأحوال الاجتماعية والسياسية بيوغوسلاڤيا، أى بعدم كونه وطنيًا بما يكفى أمام الجماهير الأجنبية. وقد قال القاضى فى موجزه أن مرض زوجته الخطير كان مسئولاً عن الحكم المخفّف الذى تلقاه.

لقد كان الحديث الذى ألقاه ميلان نيكوليتش فى آخر أيام محاكمته شهادة بإنجازات يوغوسلاڤيا، وفى نفس الوقت اتهامًا قاسيًا موجهًا إلى فشل القيادة (١٤). ولقد تحدث نيكوليتش عن حاجة الاشتراكية الكبيرة والدائمة إلى الديمقراطية، وكان واضحًا فى أن الاشتراكية يمكنها أن تضمن الازدهار الكامل للديمقراطية. وتتعدى رسالته والبرنامج الذى رسمه للاشتراكية حدود يوغوسلاڤيا ويتحدث مباشرة إلى الماركسيين الغربيين والشرقيين على حد سواء. ولقد ذكرنا إصراره على مسئولية المثقفين عن الرؤية من خلال المشروع التاريخى للاشتراكية بالوعد الذى قطعه اليسار الغربى والشرقى على نفسه عام ١٩٦٨ عندما تيقظ إلى واجباته السياسية تحت تأثير الثورتين الكوبية والفيتنامية. ففى عام ١٩٦٨ اختارت السلطات اليوغوسلاڤية أن تتجاهل صوت الشباب، وزجّوا بزعيمهم فى السجن عام ١٩٧٢ . وألقوا بهؤلاء الشباب فى غياهب السجون بعد ذلك بعقد آخر، ولكن الرسالة لن تضيع: فإما التمسك باشتراكية ديمقراطية، أو اشتراكية الإدارة الذاتية، وإما العودة إلى نوع ما من الهمجية الستالينية أو الهمجية الرأسمالية.

(مارس ١٩٨٥)

ملاحظات

١ - انظر النصوص الواردة فيما يلى (أ).

٢ - للاطلاع على بعض المناقشات التى أثارها البرنامج، انظر صحيفة Labour Focus، شتاء ١٩٨٤ (العدد ٧، رقم ١). ولقد واجهت الحكومة فى تلك الفترة تجمعات قتالية، ولذا فقد طورت فن مراوغة الأسئلة غير المريحة على غرار ويست مينيستر. فعلى سبيل المثال، ردت الحكومة ردًا كتابيًا عندما طُلب منها توضيح البيان الذى ألقاه وزير المالية بيتر كوسيتسيتش فى ذلك الوقت فى نهاية عام ١٩٨٢ قائلاً بأن يوغوسلافيا قد واجهت "انهيارًا". وقد جاءت الحكومة بأول سابقة من نوعها عندما ردت ردًا كتابيًا على السؤال بعد طرحه بخمسة عشر يومًا! ورغم ذلك فقد كان من الممكن فى ذلك الوقت أن نسمع وزراء الحكومة يصفون صندوق النقد الدولى بأنه "الشرطة المالية الدولية" التى من واجبها أن تتأكد من أن الدائنين قد سددوا ديونهم كاملةً فى موعد السداد. وعندما وصلت الأزمة الاقتصادية إلى ذروتها فى نهاية عام ١٩٨٣ أصبحت التسمية المباشرة "للقوة القاهرة" تسمية مستحيلة. وقد اعتنت "المركزية الديمقراطية" بذلك فكلما استنزف صندوق النقد الدولى الاقتصاد اليوغوسلافى زادت محاولات تقديمها كنموذج للاقتصاد السليم والحياة الصادقة. لقد تحول "الشرطيون" إلى "شركائنا الأجانب" !

٣ - الثامن عشر من يونيو عام ١٩٨٤ .

٤ - كالسابق ذكره. وكذلك فى صحيفة تايمز عدد ١٦ يونيو ١٩٨٤ .

٥ - لقد أدى انخفاض قيمة الدينار إلى الرخص الشديد فى الأيدى العاملة اليوغوسلافية. ولقد شجع ذلك مثلاً على التدفق حديث الطراز للتصدير القادم من النمسا وإيطاليا وألمانيا الغربية؛ حيث يقوم رجال الأعمال الأجانب بإحضار المواد الخام والآلات وحتى المشرفين إلى البلاد والعودة بسلع كاملة الصنع. ولقد كان يحدث قليلاً فى الماضى عند الحاجة الملحة إليه بالنسبة لصناعة النسيج، ولكنه أصبح الآن أكثر شيوعًا وطبق على صناعات أخرى. ولقد هاجمت الصحف اليوغوسلافية ذلك بلهجة تذكّرنا بكتابات أعضاء الحزب الشيوعى اليوغوسلافى قبل الحرب.

٦ - انظر صحيفة Start عدد ٨ أكتوبر ١٩٨٣ .

٧ - جريدة Danas ، عدد ٢ أبريل ١٩٨٤ .

٨ – كالسابق ذكره.

٩ – جريدة Financial Times وكالسابق.

١٠ – جريدة Danas عدد ٢ أبريل ١٩٨٤ .

١١ – كالسابق ذكره، عدد ٥٢ أبريل ١٩٨٤ .

١٢ – جريدة NIN ، عدد ٧٢ مايو ١٩٨٤ .

١٣ – انظر تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "يوغوسلافيا : سجناء الوعى"، لندن ١٩٨٢ .

١٤ – للاطلاع على حديث نيكوليتش، انظر صحيفة NLR العدد ١٥٠ (مارس – أبريل ١٩٨٥).

* * * * *

الفصل الرابع

مرحلة جديدة من الأزمة

سنتذكر دومًا عام ١٩٧٨ فى يوغوسلافيا كعام ثبتت فيه السمة العامة للأزمة لدرجة أن أى أمل فى حلٍ جزئى لأزمات البلاد قد ذهب أدراج الرياح.إن المناقشات التى دارت فى العام الماضى حول توزيع القوة بين الجمهوريات والأقاليم، إعدادًا للتعديلات الممكن إجراؤها على دستور ١٩٧٤، لم تنجح فى إخفاء المشكلة الحقيقية: وهى تآكل شرعية أجهزة الحزب والدولة فى أعين الجماهير على نطاق واسع، وتآكلها فوق ذلك فى أعين الطبقة العاملة. (١)

ولقد ألقت الصحافة اليوغوسلافية الضوء على المشكلة، وخاصة عندما قامت بتغطية إضراب عمال المناجم الذى حدث فى أبريل الماضى بمدينة لابين فى شمال غربى كرواتيا وهو أطول إضراب فى تاريخ يوغوسلافيا بعد الحرب. ولقد بقى العمال على إضرابهم لمدة شهرين وتحدوا فى ذلك سدًا منيعًا من العداوة الإدارية وأعلى مراتب النقابات والحزب والدولة على المستوى الإقليمى، وناضلوا من أجل إمداد عائلاتهم بأدنى ضرورات الحياة (ولقد سدت الطرق فى وجه محاولات عمال المناجم السلوفينيين لجمع المعونات) وعندما تخلى المجلس العمالى عن عمال المناجم، أظهروا أن التنظيم الذاتى والنظام والتضامن يمكن أن يحول دون فرض حلٍ سريع على حساب العمال.

إن طول فترة الإضراب وموقف السلطات الرسمية تجاهه قد نتج عنها وعى جديد بمدى عدم كفاءة نظام الإدارة الذاتية القائم ؛ حيث كان يمثل مصالح القائمين على الإدارة الذاتية (وذلك رغم أن الإضراب قد حظى بالفعل بتغطية صحيفة متعاطفة واسعة النطاق، حيث تلقى الصحفيون صدمة مروعة برؤية الأحوال المعيشية وظروف العمل المتدنية لعمال المناجم وللفجوة الواسعة بينهم وبين المسئولين. ولقد تم انتقاد هذا النظام على جميع المستويات من حيث: سلطة العمال ليقرروا ظروف العمل والمعيشة

الخاصة بهم والسياسة الاستثمارية والسلطة التى يتمتع بها المدراء والموظفون والهيئات الحزبية والنقابية، واتضح فى ضوء هذا الإضراب أن نظام الإدارة الذاتية، الذى كان دومًا ما يقدم على أنه يعبر عن الجوهر الاشتراكى للدولة اليوغوسلافية، يسير فى اتجاه معارض لهذا الجوهر. لقد أصبح أداة لاستغلال العمال. وليس ذلك بالطبع مجالاً للقول بأن نظام الإدارة الذاتية يمكن إعطاؤه مضمونًا آخر، ولكن الموقف يشمل تأكيدًا على السوق لتحديد أسلوب العمل وصلاحية المؤسسة، وعلى ذلك فالسؤال المطروح آليًا حول ما إذا كان للعمال كذلك الحق فى تحديد سعر قوتهم العاملة فى سوق العمل عن طريق التنظيم فيما بينهم واستخدام جميع الوسائل التقليدية لكفاح الطبقة العاملة (٢).

ولقد عبر عن هذا ببساطة سرديا فركان وهو عالم اجتماع شهير فقال: "لابد أن أعترف أننى كنت دومًا أرتاب فى أن فكرة الإدارة الذاتية، التى يجب أن تعنى ما هو أكثر من الاستقلال الكامل للإدارة الاقتصادية، يمكن أن تتفق مع معاملة العمال كأجراء وكسلعة. ويبدو لى الآن (أى بعد الإضراب) أن رفض الاعتراف بوضع العمال كقوة عاملة يترجَم بكل سهولة إلى إنكار حقهم فى التأثير على سعر العمل على نحو مستقل".

ولم يكن عمال المناجم يتظلمون فقط من تدنى أجورهم ومن قسوة ظروفهم المعيشية والوظيفية، وإنما كانوا يتظلمون كذلك من اضطرار الحكومة للإنفاق على استثمار غير مربح فى مخاطرتين جديدتين من جيوب هؤلاء المساكين. ولقد سجلت الصحافة التوزيع الظالم لهذا العبء تسجيلاً حيًا حيث التناقض الواضح بين الحياة المريحة التى يحياها أصحاب الأعمال مع الفقر المدقع الذى يعيشه العمال الذين قال أحدهم لأحد الصحفيين : "إننى أعمل فى حفرة، وأسكن كوخًا" والكثير من هؤلاء العمال من البوسنة والهرسك، وهم يعيشون منعزلين عن المجتمع القائم على السياحة حيث تم تعديل أسلوب الحياة لكسب ربح سريع نتيجة للتبادل الاقتصادى مع الغرب الأكثر ثراءً.

ولم يجد العمال صعوبة فى حساب الفرق بين أجورهم وبين المكاسب التى يدرها الفحم، ورغم ذلك لم يأت أيًا من السياسيين ليبرر لهم أين يذهب الفائض. إن أسعار الطاقة موضوع لنزاع حامى الوطيس بين المنتجين والمستهلكين والتسوية النهائية له

متروكة لفرقة الجمهوريات والأقاليم ذات النفوذ فى إطار الجمعية الوطنية الفيدرالية. ولقد أوضح الإضراب بشدة بُعد الحكومة عن الرجال الذين يقومون فعلاً بالحفر لاستخراج الفحم.

ولقد طلب عمال المناجم إلى أعضاء الحكومة الفيدرالية أن يزورا لابين ليروا بأنفسهم كيف يعيشون. وفى عام ١٩٨٦ ارتفعت أجور جميع اليوغوسلاف بعد انخفاض دام أربع سنوات، وكان ذلك يرجع إلى المؤتمر الحزبى الثالث عشر الذى انعقد فى ذلك العام، ولكن فى عام ١٩٨٧ استخدم ارتفاع معدل التضخم إلى ١٢٠٪ كذريعة لسحب بعض من ذلك المكسب. ولقد أعطى تخفيض قيمة أيام العمل عمال المناجم دافعًا مباشرًا للإضراب. وفرضت الحكومة الفيدرالية تخفيضًا عامًا للرواتب باستثناء رواتب الإداريين. ولقد كان رد فعل العمال عبر البلاد هو الإضراب فى أطول موجة إضرابات تحدث منذ اندلاع الحرب.

ولقد فضلت الحكومة الفيدرالية وحكومة الجمهورية اعتبار الإضرابات مشكلات تخص الإدارة الذاتية المحلية. كان الأمر شديد الوضوح هو امتناع الحزب عن أى تدخل عند هذا الحد. ولقد حاول الحزب فى قضية إضراب لابين أن يكسر ذلك الإضراب ببساطة عن طريق حث المضربين على العودة إلى العمل، مثيرًا تعليقات مريرة عن دوره الجديد كمحطم للإضرابات. ولقد وُجهت تهديدات إلى عمال المناجم المضربين بطردهم، مما شجع الصحافة على الاستشهاد بقول برخت : "ينبغى طرد الشعب طالما أنه قد فقد ثقة الحكومة".

ولم يشعر عمال المناجم البوسنيون العاملون باستخراج الفحم من مناجم كرواتيا أن لمشكلتهم علاقة بأصلهم العرقى، وذلك لعلمهم بأن البيروقراطية المحلية قد استخدمت طرقًا مماثلة لإنهاء الإضراب الذى كان غالبية المشتركين فيه من العمال الكروات فى ميناء ريبكا المجاور الذى تم عقبه فصل جميع قادة الإضراب.

ولقد ضمن عمال مناجم لابين ألا يحدث لهم نفس الشيء بإصرارهم على الديمقراطية الكاملة، وعلى اشتراك الجميع فى الإضراب. وعلى غرار ذلك اتحد العمال الصرب والألبان فى الموجة الثانية من الإضرابات التى اندلعت فى كوسوڤو مظهرين كذب الادعاءات اليومية بصحف بلجراد عن القلاقل العرقية بالإقليم زاعمة عدم قابلية التغلب عليها.

ولقد أعطى طول فترة الإضراب فى لابين الصحافة فرصة لتغطية شاملة أعطت عامة اليوغوسلاف لمحة عن تنظيم القوة على المستوى المحلى. ولكن الصحافة صوّرت الضربة الكبرى للمؤسسات الحكومية المحلية فى بداية أغسطس فى قرية مقدونية هى قرية فيفيتشانى بمقاطعة ستروجا. وكان سبب النزاع الذى نشب هناك هو قرار سلطات المقاطعة بأخذ فرع من محطة المياه بڤيڤتشانى والذى أقامه أهل القرية بجهودهم الذاتية، وذلك لإمداد تجمع مجاور من المنازل الجديدة التى بناها موظفو الحكومة المقدونية بالمياه.

ولقد قام أهالى القرية بتنظيم مقاومة مدنية فعالة خشية ألا يجدوا ما يكفى من المياه لرى حقولهم فمنعوا مد المواسير الجديدة داخل الأرض. وردّت السلطات بإرسال فرقة خاصة من الشرطة مدربة على التصدى للشغب: وهاجمت الشرطة المسلحة بالكلاب والهراوات الكهربية أهالى القرية بما فى ذلك الأطفال الصغار الذين كانت تحملهم أمهاتهم، وانتهى الأمر بالكثيرين إلى المستشفى، ونظّم شباب ڤيڤتيشانى إضرابًا عن الطعام بينما كان تركيب المواسير جارياً. وكان الفضل فى نشر فداحة ماحدث بڤيڤيتشانى لصحف الجمهوريات الأخرى، وكان الفضل لتدخل مندوب سلوڤينيا لدى الجمعية الوطنية الفيدرالية فى ألا تمر مسئولية الحكومة الفيدرالية – عما حدث فى صمت (٣). ولقد استخدم فوق ذلك الكتاب السلوڤينيون الذين حضروا الاحتفالية الشعرية السنوية باستروجا ذلك المنتدى ليسجلوا استنكارهم الشديد لوحشية الشرطة تجاه أهالى ڤيڤيتشانى، وانضم إليهم فى ذلك نظراؤهم من الصرب. ولكن الغياب الكامل لأى احتجاج مساوٍ من داخل مقدونيا ذاتها قد أعطى السلطات فرصة لرفض احتجاج الكتّاب مدعية أنه مجرد مثال على "التعصب تجاه الأمة المقدونية" وهو دفاع قوى عن اتهام شائع بين مفكرى اليسار بأن الراعى الأساسى للنزعة القومية بيوغوسلاڤيا هم الإداريون.

أجرت جريدة Danas الأسبوعية بزغرب حديثًا صحفيا مع ڤلاديمير ميليتشين وهو أكثر المخرجين المسرحيين المقدونيين الشبان موهبة، وقد أكدت هذه المقابلة على الحاجة الملحة لمواجهة النعرة القومية للإدارة داخل كل جمهورية (وهو ما كان الفكرة الرئيسية للنقاش [انظر صفحات ٥٢ – ٧٣ عاليه] الذى دار بين مؤلفة هذا الكتاب وبين محررى Praxis International قال ميليتشين:

"إن اللحظة الحالية بالنسبة لنا في مقدونيا تفتح أفقًا من آفاق التردى إلى الهمجية... فنحن نحصد ثمرة وضع تم من خلاله مكافأة أهل الفكر بسخاء على سكوتهم وعلى نفاقهم.. فلقد لعب مفكرو مقدونيا دور ممتص الصدمات فسكتوا عن أحداث كان بإمكانها أن تجعلهم يرفعون أصواتهم فيسألوا: ماذا يفعل هؤلاء الساسة ببلادنا؟ وسيؤدى الوضع الاقتصادى حتمًا إلى تغيير المجتمع جذريًا، ولن يمكن أن تستمر فاعلية للأنشودة - التى تمت صياغتها - بأن أهل الفكر والمؤسسة السياسية لا يمكن أن يشتبكا فى صراع بسبب الخطر الخارجى [أى ضد الأمة]."

وقد استأنف ميليتشين قوله تعليقًا على صمت أغلب مفكرى مقدونيا عقب هجوم الشرطة على أهل قرية ڤيڤيتشانى:

"ويعتقد أهل الفكر أن الاضطهاد موجّه ضد مجموعة بعينها من الأفراد، وأن الأمر سيتوقف عند ذلك الحد، ولكن الاضطهاد لا يقف أبدًا عن ذلك الحد، فهو يزداد بالنسبة للأعداد التى تأثرت به وبالنسبة لحجم الإجراءات المتخذة. وكلما ازداد الصمت والتواطؤ كلما ازدادت حدة الاضطهاد. ويعطى صمت مفكرى مقدونيا تجاه قضية ڤيڤيتشانى المؤسسة السياسة الإدارية الحق فى استخدام ذات الإجراءات الشنيعة ضد جميع أشكال الاحتجاج فى جميع بقاع يوغوسلاڤيا... لقد سارت الأمور على نحو جعل الناس يصرحون بأن أحدًا لم تلحقه أية إصابات هناك وأن النساء قد ذهبن إلى المستشفيات ليستمتعن بوقتهن".

ولم يفكر المشاركون المقدونيون فى الاحتفالية الشعرية باستروجا فى مقاطعتها أبدًا، فلقد وافق جميع مفكرى مقدونيا على الافتراءات الرسمية. إن المفكرين المقدونيين يصفقون للكذابين، ومصممون على أملهم فى أن ينتهى الأمر برمته عند ذلك الحد، وألا يقعوا هم أنفسهم ضحية لما يحدث... لقد حدث شئ فى غاية الأهمية هناك [أى فى ڤيڤيتشانى] وأظهر فى المقام الأول أن الإدارة المقدونية يمكنها، تسلحًا بحصانتها من العقاب أن ترفع عصا الصولجان فى وجه الشعب المقدونى. لقد سحب أهل فيفيتشانى الحق منهم فى التحدث نيابة عن الأمة المقدونية... بأننا فى وضع يحاول فيه كل شخص أن ينجو بنفسه... وأعنى أن علينا جميعًا أن نجد إجابات فردية، رغم أن مساحة التعبير ضيقة. ولذا فقد بقيت الضرورة للمخاطرة كأفراد، فيصدر عن كل منا رد فعل، وهو أمر أكثر صعوبة وخطر من الحديث من خلال جماعة. ولكن يبدو أنه ليس هناك حل آخر" (٤).

ولا يظهر كلام ميليتشين مأزقًا يعيشه أحد مثقفي مقدونيا فحسب وإنما يعبر كذلك عن احتياج مثقفي يوغوسلافيا بوجه عام إلى التسامي على قيود حضارتهم القومية ووضع حد لتواطئهم مع الإدارة في الجمهوريات والأقاليم والتي تحاول تمثيل مصالحها الشخصية على أنها "المصلحة القومية" ولقد كان الوعي الجديد بالتضامن اليوغوسلافي في وجه خطر مشترك يمثله رد الفعل الإداري مساهمة هامة لهذا العام المضطرب.

ولقد أوضح رد الفعل في هذا الصدد الصراع السياسي داخل الحزب الصربي وهو صراع تفجّر إلى العلن على نحو مأساوي في نهاية سبتمبر. أُقيل من منصبه عشاءً في حركة غير مسبوقة دراجيسا باڤلوڤيتش رئيس الحزب ببلجراد، وهو أكبر أحزاب البلاد حيث يبلغ عدد أعضائه ما يقرب من ربع المليون عضو، ولقد حدث ذلك عقب حديث أجراه معه محررو الصحف والدوريات الصادرة عن دار نشر Politika حيث انتقد الطابع القومي للعديد من تلك الصحف (خاصة Politika و Politika Ekspres و Duga و Intervju) وأكد على الخطر الذي مثله تنامي القومية بصربيا.

وهناك جناحان للحزب الصربي أحدهما يتزعمه رئيس الوزراء الصربي إيڤان ستامبوليتش الذي ينتمي إليه باڤلوڤيتش والذي كانت تتحدث باسمه الصحيفة الأسبوعية NIN، والآخر يتزعمه الزعيم الحزبي سلوبودان ميلوسيڤيتش الذي كانت دارجته على مدى الأشهر الماضية هي صحيفة Politika اليومية. ولقد كان محور الخلاف بين هذين الزعيمين هو توجهاتهما المختلفة فيما يتصل بالمشكلات القومية في إقليم كوسوڤو ذاتي الحكم: هل ينبغي تناول تلك المشكلات بالتعاون مع قيادة إقليم كوسوڤو أم بدونها، أم أن يكون بالإجماع عن طريق وسائل أكثر بشاعة بما في ذلك الاعتماد على القومية الصربية؟

ولقد تخصصت الصحف التي انتقدها باڤلوڤيتش على نحو متزايد في تعرية الأمثلة المزعومة للقومية والانفصالية الألبانية (وذلك غالبًا من خلال أقلام رجال الشرطة السابقين من عهد رانكوڤيتش قبل عام ١٩٦٦، والذين يبدو أن تحت أيديهم كثيرٌ من الملفات الإدارية والحزبية السرية)، ولقد كانت تلك الصحف يصعد نجمها على نحو شديد السرعة مما جعلها أداة قوية ومستقلة لصناعة السياسة في كوسوڤو.

وحدث في أوائل سبتمبر أن أصابت مجند ألباني شاب يدعى عزيز كليمندي حالة هياج شديدة في ثكنات عسكرية تقع في مدينة باراسين الصربية فقتل خمسة من زملائه المجندين (أحدهم صربي وآخر كرواتي واثنين من مسلمي البوسنة وآخر سلوفيني) وأصاب عشرة آخرين، فانفتح الباب أمام هجوم عاصف في قطاعات من صحف بلجراد على الألبان ككل، وهو هجوم أدى إلى عنف فعلي (بدا في بعض الأماكن منسقًا) ضد المواطنين الألبان وممتلكاتهم في مدن صربيا (ووقعت حوادث مشابهة في مقدونيا والجبل الأسود). وكانت هناك حلقة خطيرة في طور الظهور بين القومية العسكرية والأيديولوجية ذات القبضة الحديدية المرتبطة بعهد رانكوفيتش: ويتم على نحو متزايد مقارنة سياسة اللاهراء المتبعة في ذلك الوقت بسياسة التساهل المزعوم اتباعها اليوم تجاه ألبان كوسوفو. ولذا فإن النعرة القومية الصربية المنبعثة تحمل في طياتها خطر الانزلاق إلى طرق غير ديمقراطية من الحكم السياسي.

ويبدو أن الخلافات بين جناحي الحزب الصربي (٥) تتعدى في حقيقتها قضية كوسوفو. ولكن ما يميز المناخ الحالي هو أن كوسوفو قد استخدمت كذريعة لتسوية تلك الخلافات. ولم يكن ما يهم هو أن باڤلوفيتش لم يقل شيئا مناقضا للموقف المزعوم للحزب اليوغوسلافي عندما لفت الأنظار إلى خطر القومية الصربية، ولم يكن ما يهم هو أن الأساليب المستخدم لتنحيته وعدد من مشاركيه في الفكر، بما في ذلك اثنين من كبار العاملين في دار نشر Politika، كانت غير ديمقراطية على نحو صريح، ففي نهاية مناقشة عامة استغرقت يومين صوتت اللجنة المركزية للحزب الصربي لصالح قرار طردهم بأغلبية ساحقة، علمًا بأن ذلك كان الخطوة الأولى لعملية تطهير حزبي مكثفة. وصوّت ضد القرار حفنة من الأعضاء، بينما امتنع عن التصويت عدد صغير من المندوبين أكثرهم يمثل إقليمي كوسوفو وڤوڤودينا.

ولقد حصل ميلوسيڤيتش في واقع الأمر على انتصاره الساحق واعدًا بقيادة قوية في ظل أزمات اقتصادية متصاعدة وعدم استقرار اجتماعي متنام. إن الاقتصاد الصربي يعاني من حالة عدم الاستقرار، وهو باعتراف السلطات الرسمية على حافة الانهيار مما نتج عنه خوف من اندلاع مظاهرات شعبية في مدينة تضم ربع صناعات الجمهورية. ومع ذلك لم يقدم ميلوسيڤيتش برنامجًا بديلاً لحل المشكلة القومية في كوسوفو أو لتحسين الحالة المتردية للاقتصاد الصربي، وإنما إصراره على "الوحدة"

وعلى احترام لا نقاش فيه لسلطة زعماء الحزب. ولقد اشتهر الآن بكونه الزعيم الستالينى الجديد للبلاد (وهو شرف كان يطمع فى الحصول عليه فى يوم من الأيام السياسى الكرواتى ستايب سوڤار).

ولقد استنكرت الصحيفة السلوڤينية الأسبوعية الشبابية Mladina الاقتران بين القومية والستالينية الجديدة والذى أتى بالنصر لميلوسيڤيتش، وعبرت صحيفة زغرب الأسبوعية Danas عن خواطر مشابهة بأساليب مدروسة أكثر. وفضلاً عن Danas قامت فى بلجراد صحيفة NIN الأسبوعية بعمل أفضل تغطية للمسلك الجديد للحزب الصربى، وكانت من بين أوليات الصحف فى العاصمة لفتًا للأنظار تجاه الوجه غير المقبول على نحو متزايد للقومية الصربية، ولذا فقد أُقيل محررو هذه الصحيفة. ولكن زعماء الأحزاب بالجمهوريات الأخرى التزموا الصمت من جانبهم. وكان من الممكن أن يؤدى النقد العام إلى كسر العرف السائد بأن الشئون السياسية داخل مختلف الجمهوريات هى حق للقيادات الحزبية المحلية. ولكن ربما كان الشىء الأكثر أهمية هو أنهم لم يكن لديهم ما يقولونه بشأن مجموعة من المشكلات الكبيرة: حالة الاقتصاد الصربى والمأزق الذى يعانيه الشعب الصربى والخوف من المظاهرات الشعبية فى عاصمة الجمهورية. إن صمتهم يعبر عن فقدان مركز السياسة بالبلاد ونقصد به اللجنة المركزية التابعة للرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية وأعضائها "التنفيذيين". ولم تنتقل السلطة التى كان تيتو يتمتع بها إلى أعضاء الحزب الفيدرالى على الإطلاق وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على التشوش السياسى الذى تعيشه يوغوسلاڤيا حاليًا.

وليس اقتصاد صربيا بطبيعة الحال هو ما يعانى من أزمة فحسب، فقد تلقى الاقتصاد المتدهور للبلاد ككل ضربة موجعة بعد فضيحة أجروكوميرك. لقد كان مشروع أجروكوميرك القائم فى ڤيليكا كلادوسا بشمال غربى البوسنة يُعتبر حتى أغسطس من عام ١٩٨٧ أحد أنجح المشروعات بيوغوسلاڤيا؛ حيث تطور من مجرد مزرعة دواجن صغيرة إلى أن أصبح وحدة زراعية صناعية يعمل بها ١٣ ألف شخص، ولكن مع بداية أغسطس بدأ يظهر على السطح أن كثيراً من توسعاتها الضخمة قد نتجت عن إصدار مكثف لسندات إذنية مزيفة، مما كلف الدائنين فى جميع أنحاء البلاد والذين لم يكونوا على دراية بذلك مبالغ تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكى. ولا يمكن شرح نشأة أجروكوميرك وسقوطها كجريمة اقتصادية فقط رغم أنها كانت كذلك. لقد

كانت على أوجه عديدة عبارة عن يوغوسلافيا مصغرة تضم عناصر مثل: نقص السيولة الخانقة للاقتصاد والرغبة فى الهروب من الرجعية والتخلف واتحاد رؤساء الأحزاب وموظفى الدولة والمدراء فى شكل قوة مركزة كسمة لنظام اللامركزية اليوغوسلافى، والستالينية الداخلية والشعور بالسيطرة الكاملة على الاقتصاد والناس والانتماء لأناس ارتفعوا من حضيض الرجعية التقليدية ووجود درجة من درجات الكبرياء الوطنى الذى يرتبط فى هذه الحالة بالأمة البوسنية المسلمة البالغ تعدادها اثنى مليون نسمة. وكانت إحدى النتائج المأساوية لهذه الفضيحة هى استقالة نائب رئيس الحكومة الفيدرالية حامدية بوزديراك، وهى طريقة لتقليل الخسائر طالما كان الأمر يتعلق بكبار موظفى البوسنة والهرسك.

إن الفجوات الكبيرة التى ظهرت فى رءوس أموال العديد من المصارف والمشروعات (التى عجز بعضها عن دفع رواتب العمال فى أغسطس أو سبتمبر) قد أدت إلى حدوث حالة من الذعر فى أرجاء البلاد، وبذلت محاولة كبرى لجعل الحكومة البوسنية تبدو المسئول الوحيد عن أجروكوميرك. ولكن من الواضح أن المسئولية عن الفضائح الاقتصادية الكبرى التى حدثت فى فترة ما بعد الحرب تقع على عاتق المؤسسة السياسية اليوغوسلافية ككل، وذلك لسبب بسيط هو أن مؤسسة أجروكوميرك كانت تسلك مسلكًا كان قد أصبح عرفًا سائدًا فى البلاد ككل. "لقد ارتكب فكريت أبديتش [مدير أجروكوميرك] خطأ واحدًا: وهو أنه غالى فى طموحه، وإلا فإن ما قام به ليس بجديد على الاقتصاد اليوغوسلافى: فعندما يقوم شخص ما بإصدار سندات زائفة، فإن سلطات البلدية أو الجمهورية أو السلطات الفيدرالية، اعتمادًا على أهمية قرية بوتمكين فى هذه الحالة، تقوم بمؤازرته وتغطية الخسائر. ولكن لم تكن هناك فى تلك المرة قوة فى يوغوسلافيا يمكنها التغطية على ما حدث، وذلك ببساطة لأن أبديتش كان قد أشرك كل يوغوسلافيا فى سنداته الزائفة. ولقد كان الجميع يعرفون أن أجروكوميرك كانت كذبة كبرى. وأما من لم يكونوا على علم بذلك فقد تمنّوا لو أنهم ما عرفوا" (٦).

ولقد أدى سقوط أجروكوميرك إلى كشف النقاب عن حقيقة أساسية عن الدولة وعن هيكل الاقتصاد اليوغوسلافى. فلقد تحدث ميليتشين (كما ورد فى النص الوارد سابقًا) عن انفراج طاقة من جهنم. لقد أدى إفلاس مؤسسة أجروكوميرك إلى وصول

الهمجية إلى أعتاب الدور فى فيليكا كلادوسا. فعندما أراد الدائنون تعويض خسائرهم كان المشروع قد توقف عن الإنتاج. وكان يعنى فراغ خزائن المصرف الاجتماعى أن ١٣ ألفًا من العاملين والعديد غيرهم بالمنطقة لن تدفع رواتبهم. ولقد أغلقت المحال أبوابها لخلوها من البضائع: فلم تكن لديهم نقود لشراء أية بضائع. ونتيجة لخلو مزارع أجروكوميرك الشاملة من الأعلاف توحشت ملايين من الدجاج، والدجاج الرومى وامتلأت الأنهار بجثث الطيور، وتم استدعاء الجيش لتنظيف ميل مربع من الأرض لدفن ضحايا الجوع وانعزل ستون ألفًا من سكان فيليكا كلادوسا وما حولها عن باقى يوغوسلافيا وطواهم النسيان. ولقد وفرت سلطات الجمهورية بعض الأموال لحماية الناس من المجاعة ولكنها لم تجرؤ على إرسال مندوب ليتحدث إليهم. ولم يتحمل أحد فى نهاية المطاف مسئولية علاج الكارثة التى أصابت المنطقة، وألقى جزء كبير من شمال غربى البوسنة بين عشية وضحاها فى مستنقع الفقر والبطالة الذى كانت تعانيهما فيما مضى، وعاد الناس إلى الهجرة الجماعية التقليدية إلى المراكز الصناعية فى الشمال.

ولقد اصبح التدهور السريع للوضع السياسى والاقتصادى للبلاد مصدر قلق بالنسبة للجيش اليوغوسلافى. ثم استدعى الجيش عام ١٩٨١ لإخماد المظاهرات الشعبية فى كوسوڤو، وأعرب الجيش عن استياءه من هذه المهمة. ولقد حذر وزير الدفاع الأدميرال برانكو مامولا فى سبتمبر من أن قلق أصدقاء يوغوسلافيا فى الخارج يتزايد، لأن مشكلات بلادنا تتنامى على نحو مفرط إلى حد يتعدى إمكانية سيطرة القيادة عليه، وانتقد الرابطة الشيوعية لبقائها على هامش الواقع الاجتماعى؛ حيث تنقصها الوحدة اللازمة من أجل تناول الأزمة، وحيث تنقصها أى قاعدة آمنة يمكنها من خلالها أن تقوم بالإصلاح والتنظيم. ولقد رفض الجيش أن يُسند له أى دور مستقل لحل مشكلات البلاد. ولكننا لا نستبعد احتمال أن شعور الجيش بالتزام ما نحو القيام بمثل ذلك الدور إذا كان ذلك نيابة عن الحزب المحاصر بالمشكلات. وهناك علامات معينة على أن الجيش يبدأ بهدوء فى تنظيم البنية التحتية الضرورية فى إطار المجتمع المدنى حتى يُيسر فرض القانون وعندما يشعر بأن ذلك قد أصبح أمرًا ملحًا.

ولقد وجدت إحدى وسائل وجود الجيش فى المجتمع المدنى من طريق التركيبة الفريدة للجنتى الدفاع الشعبى العام والحماية الذاتية الاجتماعية. فقد تم تشكيل هاتين

اللجنتين بقرار من المؤتمر الحزبى الحادى عشر المنعقد عام ١٩٧٨ عندما اتضح فعلياً أن الأزمة قد وقعت لتبقى. فاللجان تشكل بكل المشروعات وعلى جميع المستويات الإدارية بالدولة. وتتألف من زعماء الأحزاب والنقابات ومن ممثلى الحكومة وقواد الجيش والشرطة.. ولذا فإنها تركز السلطة السياسية والإدارية فى مختلف المستويات الاجتماعية، رغم أنه ليس واضحاً على الإطلاق عمن تكون هذه اللجان مسئولة.

وفى سبتمبر من عام ١٩٧٨ طالب نيناد بوكين عضو المؤتمر الفيدرالى للاتحاد الاشتراكى بإلغاء اللجان كلية على أساس أنها تخرج فى أدائها عن قواعد النظام وإنها غير دستورية بالمرة.

وليست هناك رابطة عضوية بين هذه اللجان وبين الدولة، أى آلية اجتماعية سياسية وآلية لإدارة ذاتية، ويشعر أعضاؤها كذلك أنهم أحرار فيما يفعلون، ولايشعرون بأى التزام للاندماج فى النظام أو العمل فى إطاره. ولقد توقفت المؤسسات الاجتماعية السياسية [أى من أعضاء الحزب والدولة] باستثناء الهيئات الحزبية العليا فعليًا عن اتباع الموقف السياسى وتحليله تحليلاً عميقًا فضلاً عما ينبغى أن ينبثق عن ذلك التحليل مثل العمل والتأثير والقيادة... وهناك مسألة هى مثار خلاف حول ما إذا كانت هذه اللجان قد تولت أى حقوق أو التزامات غير قابلة للتغيير أم لا، وأعتقد شخصياً أنها قد فعلت. وما يهم هنا هو أن هيئات الدولة والهيئات التجارية والسياسية لم تعد مهتمة بهذا العمل الهام والحساس (٧). ولقد علق محرر جريدة Danas عن ذلك بقوله: "إن جوهر ذلك العرض [المقدم من بوكين] يبدأ فى الظهور جليا عندما نفهم أن سلسلة كاملة من "البقع السوداء" التى تلطخ الواقع اليوغوسلافى لم تنتج عن أية نشاطات شائنة قام بها عدو داخلى ولكنها نتجت عن تعليق المؤسسات الشرعية للنظام وعن ممارسة السلطة السياسية عن طريق المحظورات الصامتة حيث يتم اتخاذ عدد كبير من القرارات بأقل قدر من المسئولية. "إن الإدارة منغمسة فى نوع من الكلام الخادع: فمالا يستطيع زعماء الدولة والحزب فعله على الملأ، إما لأنه ضد رغبة الناس، أو لأنه موضع تساؤل، فإنهم يفعلونه تحت عباءة اللجان التى لا تكون عرضة للسيطرة الخارجية.

ومن المحتمل أن تتم مناقشة هذه المسألة وغيرها فى المؤتمر الحزبى القادم المقرر عقده عام ١٩٨٨ . ومازلت أرى أن هذا المؤتمر لن يكون مثمراً.

(ديسمبر ١٩٨٧)

ملاحظات

١ – مازالت عضوية الطبقة العاملة فى الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية فى تدهور فقد فقَد الحزب ببلجراد أربعة آلاف وثلاثمائة وتسع وثلاثون عضواً خلال عام ١٩٨٦ أغلبهم من العمال. وقد تضاعف معدل هجر العمال للحزب ثلاث مرات على مدى العام الماضى. ويهجر الحزب عدد أقل من الفلاحين. وقد سجلت منظمة الشباب ببلجراد فوق ذلك خسارة قدرها ألفا وستمائة وواحد عضو خلال تلك المدة. Politika ١٥ أكتوبر ١٩٨٧ . ولم يزد عدد أعضاء الحزب على مدى السنة الماضية إلى مقدونيا والجبل الأسود وكوسوفو.

٢ – لقد كان عدد الإضرابات يتضاعف بيوغوسلافيا كل عام منذ عام ١٩٨٠ . ولقد شهد عام ١٩٨٧ وحده ما يزيد على تسعمائة إضراب اشترك فيه ما يزيد على مائة وخمسين ألف عامل. وتشمل الاضطرابات جميع المشروعات على نحو متزايد: فرغم أن أغلبها كان هدفه زيادة الأجور إلا أن أعداداً كبيرة منها كانت تطالب بإقالة المدراء والموظفين وتتبنى قضايا أكثر شمولاً كالسياسة الاقتصادية وتدهور مستويات المعيشة. للاطلاع على بيان بموجة الإضرابات القوية فى مقدونيا عام ١٩٨٧، انظر Labour Focus العدد ٩ رقم ٣ (ديسمبر ١٩٨٧).

٣ – طالب فيكا بوتو تشيناك بتشكيل لجنة للتحقيق فيما حدث فى ڤيڤتشانى. وصدر قرار لجنة السياسة الداخلية التابعة للجمعية الوطنية برفض ذلك الطلب، وحدث بدلاً من ذلك أن طلب إلى مقاطعة ستروجا والجمعية الوطنية المقدونية بتوفير معلومات إضافية. وفى نفس الوقت يعقد أهل ڤيڤتشانى اجتماعات عامة يومياً.

٤ – Danas ٢٢ سبتمبر ١٩٨٧، كان يمكن ليلتيشين أن يتبنى قضية موقف جمهورية مقدونيا تجاه الأقلية الألبانية هناك. فى خطاب إلى صحيفة Mladina فى التاسع من سبتمبر عام ١٩٨٧ لفت عدد من المفكرين الألبان الأنظار إلى محاولات قامت بها السلطات المقدونية للحد من فرص التعليم أمام العنصر الألبانى ويبدو كذلك أن لمقاطعة ستروجا باع طويل فى هذا الأمر كذلك. "فعدد الأطفال الألبان الذين يتلقون التعليم قد تناقص فى السنوات الأخيرة، كما حدث مع طلاب المدارس الثانوية الذين

يتلقون التعليم بلغتهم الألبانية. وتحدث تفرقة تعليمية ضد الألبان فى صمت عن طريق غلق الفصول الألبانية وإعادة توزيع التلاميذ الألبان على الفصول المختلطة، وعن طريق التمييز التعليمى الذى يمارَس ضد الألبان. وفى سكوبى حيث أنهى ثلاثة آلاف طفل تعليمهم الابتدائى، انضم مائة وأربعون منهم فقط إلى صالة الألعاب الرياضية الألبانية سابقًا .Zef Lush Merku فإذا استمر الأمر على هذا المنوال فإننا نتوقع أن يختفى التعليم الثانوى باللغة الألبانية فى مقدونيا فى المستقبل القريب. ويمثل الألبان ما يقرب من ١٧٪ من سكان مقدونيا.

٥ – وللإطلاع على شرح مطول للصراع داخل الحزب الصربى، انظر "شبح البلقنة"، الجزء الثالث، الفصل الثانى من هذا الكتاب.

٦ – ألكسندر سنجر، فى لقاء صحفى مع جريدة NIN، ٤ من أكتوبر ١٩٨٧ .

٧ – جريدة Danas، ٦ من أكتوبر ١٩٨٧ .

* * * * *

الفصل الخامس

فى انتظار المستقبل

فى الخامس عشر من مارس منذ مائة وأربعين عامًا مضت، وبعد أسبوعين من نشر كتاب "البيان الشيوعى"، اندلعت ثورة فى مملكة هابسبرج التى كانت قومية وديمقراطية فى جوهرها: وقد أعلن سلاف الجنوب فى تلك الأثناء بأنهم فى جانب التوحد فى إطار دولة يوغوسلافية مشتركة. ولقد نشرت الصحافة الغربية اليوم فى ذكرى ثورة ١٨٤٨ قلق فرنسا وألمانيا الغربية من أن يوغوسلافيا قد تتفكك من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. والمشكلة الأساسية فى رأى وزراء خارجية الدولتين ديلور وجنشر هى أن الحكومة المركزية ببلجراد أضعف من أن تتولى حل مشكلات اقتصاد مفلس (١).

وفى مارس من عام ١٩٨٨ أصبح عدد من القضايا الملحة التى تتراوح بين مكافحة المزاعم القومية عن طريق الاقتصاد المنهار، وبين طبيعة وحجم الدولة المشتركة يتواجد على الأجندة السياسية للبلاد، وخاصة بسبب عجز الحزب الحاكم وتعثره وعزمه على تفادى أى فرصة لإصلاح نفسه. ويبدو أن آلة السحل هى فقط ما بقى سليمًا، ولكن أنشطتها فى موضع تساؤل متزايد من قبل الصحافة التى لا تعكس الخلافات الحاصلة بين زعماء البلاد فحسب، وإنما تعكس كذلك التنمية السياسية والاقتصادية غير العادلة للجمهوريات التى تتألف منها يوغوسلافيا.

هناك ما يميّز هذا الأمر وهو النزاع القائم بين النائب العام للاتحاد الفيدرالى والنائب العام السلوفينى عقب موجة من النقد الذى وجهته الصحافة السلوفينية لوزير الدفاع اليوغوسلافى برانكو مامولا لزيارته مؤخرًا لإثيوبيا. ولقد تساءلت صحيفة Mladina الأسبوعية التى تصدر عن الاتحاد الاشتراكى للشباب السلوفينى عن مدى صحة بيع يوغوسلافيا أسلحة لحكومة تحارب شعبها، وقالت الصحيفة أن الشعب

الإثيوبى ليس فى حاجة إلى السلاح وإنما إلى الطعام (٢). وكان هدف Mladna من الخلط بين الواجب المدنى والواجب العسكرى لمامولا هو توجيه النقد إلى جيش الشعب اليوغوسلاڤى ذاته: واتسع نطاق الخوف فى الجمهوريات الشمالية أن تكون يوغوسلاڤيا تقوم بصنع ياروزيلسكى آخر داخلها (٣). ولقد حث ذلك الحكومة الفيدرالية على الاعتماد على القضاء السلوڤينى فى توجيه إجراءات جنائية ضد محرر Mladina المدعو فرانى زافرل وصحفى سلوڤينى آخر يدعى أندريه نوڤاك يعمل بجريدة Teleks، وذلك "لهجومهما" على الجيش. وأذعن النائب العام السلوڤينى وواجه الغضب الشعبى الناجم عن ذلك بإشارته إلى عجزه أمام السلطة الدستورية للمحكمة الدستورية الفيدرالية. ولقد أثار نقص التضامن الرسمى هذا حفيظة النائب العام الفيدرالى فرد على رءوس الأشهاد بإنكار أى صلة له بهذا الشأن، ولذا فقد كان ذلك يعنى ضمنًا أن زميله النائب العام السلوڤينى كاذب. ولذا فقد تحول ما بدأ كقضية "للحكومة ضد الصحافة" إلى قضية "الحكومة الفيدرالية ضد جمهورية سلوڤينيا"، وتحول حتميًا كذلك إلى قضية "المشكلة القومية السلوڤينية" (٤).

ولقد ظلت جريدة Mladina من جانبها صامدة: وقد تضاعفت مبيعاتها فى العام الماضى إلى ٣٠ ألف نسخة، وهو رقم مذهل إذا ما عرفنا أن تعداد الأمة السلوڤينية فى يوغوسلاڤيا يقل عن مليونى نسمة وأن Mladina جريدة شبابية.

وليس من قبيل المصادفة أن تطالب الصحافة الرسمية بالذات بذلك الإجراء (أى إقامة الدعوى الجنائية ضد المحررين والصحفيين السلوڤينيين)، حيث اتهمت صحيفة Politika، التى كانت أكبر صحف بلجراد اليومية والتى انحدر بها الحال لتصبح مجرد جريدة محليه، صحيفة Mladina بالخيانة. وهذا هو موقف الصحف الرسمية لأن القيادة الصربية قامت بتثبيت علمها على صارى مركزية جديدة. ويرأس حزبها اليوم فضلاً عن ذلك، رجل يعتبر ستالينيًا جديداً. إن شبح عودة دولة فاشية، تحت قناع الوحدة اليوغوسلاڤية، يطارد اليوم جميع مثقفى يوغوسلاڤيا بصرف النظر عن موطنهم أو العرق الذى ينتمون إليه.

ولقد استعرت نار ذلك الخوف من جرّاء الانخفاض المستمر فى إجمالى الناتج القومى: ولقد ظل كساد اقتصادى ومعدل تضخم مرتفع غير مسبوقين سداً منيعاً فى وجه العديد من "الإصلاحات" التى تولتها الحكومات المتعاقبة (٥). ومن المعترف به

عالمياً أن العام الماضى كان كسابقه بل أسوأ، وأن هذا العام سيسير على نفس المنوال، ولكن تلك الاستجابة لا تضع فى الحسبان التغير التكتونى الذى أصاب السياسية اليوغوسلافية والذى حول البستان التقليدى الرائع إلى أرض جدباء. لقد نشأت يوغوسلافيا ما بعد الحرب على إجماع بين قوتين هما: الطبقة العاملة والحزب الشيوعى. ولكن هذا الإجماع لم يعد له وجود فى يومنا هذا. وتعد الروح القتالية المتنامية للعمال بالمصانع والهيئات الاجتماعية جانباً مرئياً من جوانب ذلك التغير الهام. إن العمال قد أصبحوا اليوم أكثر تنظيماً وعلى استعداد متزايد للخروج بمطالبهم إلى الشوارع وأمام المنشآت الحكومية للمطالبة بأجور تعينهم على المعيشة وبحكومة تتحمل مسئولية البلاد. لقد ولى الزمن الذى كان يظل فيه العمال المضربون داخل أسوار المصانع، فهم اليوم يخرجون فى مسيرات ويحتلون ميادين المدن. ومن المؤكد أن التنظيم الذاتى للعمال مازال فى مرحلته الأولية ولكن ينبغى ألا نستخف بالأضرار التى قد يلحقها هذا الاعتماد المتزايد على الذات بالحزب غير المعتاد على المواجهة الصريحة مع قاعدته التاريخية. ونتيجة لذلك فقد صار الحزب فى حالة فوضى: فلم تعد آلة السحل قادرة على التعامل مع الضغط المتزايد الذى يمارس عند قاعدته. وكلما اتسعت الفجوة بين الاثنين كلما ازدادت الأزمة عمقاً وانتظاماً. ولا ينبغى أن تُعتبر الإضرابات وسائل دفاعية فقط: فهى مرحلة ضرورية من مراحل التحديد الإيجابى لهوية الطبقة العاملة.

إن الفراغ الناشئ عن هذه الثغرة يتم ملؤه اليوم عن طريق برامج راديكالية كثيراً وضعها مفكرو البلاد (رغم أنها ليست يسارية بالضرورة). ولكن سمتها تنطوى بوجه عام على غموض جوهرى فيما يختص بقضية الشخصية اللازمة لإجراء الإصلاح. إن اختيار الزعيم وسمة الإصلاح وثيقا الصلة: فليس بالإمكان عمل تقييم للثانية بدون ربطها بالأولى.

وعلى الرغم من وجود فرق كبير إلا أنه يمكن لنا اليوم الحديث عن وجود جبهتين كبيرتين - إلا أن كلتا هاتين الجبهتين تشتركان فى الافتراض بأن التحول إلى الديمقراطية السياسية أمر حيوى إذا ما تمت إعادة السيطرة على الحياة السياسية والاقتصادية سريعة التدهور. فمن جهة، يسعى أحد الاتجاهات إلى إبعاد الدولة عن السيطرة على الاقتصاد حيث يترك الاقتصاد لتتحكم فيه قوى السوق بشكل أساسى)،

ومن جهة أخرى إبعاد الحزب عن السيطرة على الدولة، واستبداله بنظام الديمقراطية النيابية. وإذا ما كان ينبغى أم لا أن يكون ذلك النظام متعدد حزبيًا فهى مسألة مثار جدال: فبينما يقول البعض بأن الديمقراطية تقوم على حرية التنظيم، يخشى البعض الآخر من أن تصبح الأحزاب التى تتشكل بحرية أدوات للصراع القومى، مستشهدين فى ذلك بتاريخ يوغوسلاڤيا فى فترة ما قبل الحرب كمثال سلبى. وهناك خلافات حول الدرجة التى ينبغى عندها تهيئة النظام الانتخابى حتى يعكس التكوين العرقى للبلاد: ففى سلوڤينيا على سبيل المثال، كانت فكرة استبدال الاتحاد الفيدرالى الحالى باتحاد كونفدرالى تكسب أرضا بسرعة فى أوساط تيارات سياسية متباينة تمامًا، ويعكس ذلك فوق كل شيء الإحباط الذى أصاب الصناعة السلوڤينية من المطالب المتزايدة عليها من قبل الحكومة الفيدرالية خاصة لدعم التزاماتها من العملة الأجنبية والخوف من ثورة إدارية مضادة يتزعمها المركز. وهناك إحباط مماثل فى كرواتيا وهى الأخرى من أكبر المصدرين إلى الغرب. أما فى صربيا فإن فكرة كون يوغوسلاڤيا اتحاد كونفدرالى وليس أتحادًا فيدراليًا تشكل غالبا جزءًا من مفهوم رجل الشارع وأن المهمة الأساسية تكمن فى تعديل دستور ١٩٧٤ لصالح قدر أكبر من المركزية. وقد ظهرت فى كل من سلوڤينيا وكرواتيا علاقة إيجابية بين المثقفين وبين زعماء الحزب حول ما يسمى "بتحديث" الاقتصاد والدولة، أما فى صربيا فإن أساس ذلك يتوافر على نحو متزايد عن طريق النزعة القومية (٦) وأفضل ما توصف به التطورات التى حدثت فى صربيا فى السنوات القليلة الماضية هو أنها مأساوية بالنسبة للبلاد ككل.(٧) وعلى غرار ذلك فإن الاعتماد على مركز فيدرالى يقوم بإعادة التوزيع هو نقطة البداية بالنسبة لأى نقاش حول الإصلاح السياسى فى الوحدات الفيدرالية الثلاث التى أعلنت إفلاسها منذ عام واحد فقط (مقدونيا وكوسوڤو والجبل الأسود).

ومهما كانت الخلافات فإن تحول الدولة إلى الديمقراطية وتحرير الاقتصاد، وحيث للعمال الحق فى تشكيل النقابات الحرة يسود واقعيًا اتفاقا عالميًا. ولا يؤذن هذا المشروع بنهاية نظام الإدارة الذاتية اليوغوسلاڤى ولا يناقشه بإيجابية. فإذا افترضنا هنا بأننا نتناول التأكيد على السوق بالنسبة للسلع والعمل وأن الإصلاح ربما يؤدى إلى زيادة معدل البطالة المرتفع بالفعل (ما يقرب من ١٠٢ مليون من بين قوة عاملة قدرها ستة أو سبعة ملايين غير موزعة بالعدل بين الأقاليم اليوغوسلاڤية)، فإن السبب هو استبعاد كون الطبقة العاملة أداة أساسية من أدوات الإصلاح يصير واضحًا.

والخيار البديل هو مؤسسات الدولة مثل الجمعية الوطنية الفيدرالية والجمعيات الوطنية التابعة للجمهوريات. ولم تعد حتى فكرة دستور مفروض وحكومة مشكّلة من رجال صالحين مخلصين موضع نقاش. وإننا نفترض بالنسبة لاقتصاد يعجز عن توفير ضرورات الحياة أن العمال لن يقاوموا مثل هذه التغييرات حتى وإن لم يوافقوا عليها: وقد ترحب الغالبية بالتحول إلى الديمقراطية المصحوبة بوعد بالانتعاش الاقتصادى (٨).

ويسعى التيار الكبير الآخر إلى التغيير من خلال تحويل الحزب إلى الديمقراطية. ولقد عبّر عن هذا الموقف مؤخرًا جايو بتروفيتش الذى نادرًا ما يظهر فى اللقاءات العامة وهو واحد من أكثر فلاسفة يوغوسلافيا احتراما وهو الأب الروحى المؤسس لجريدة Praxis.

"إننا نسمع كثيرًا فى الفترة الأخيرة رأيًا مؤداه أن الموقف داخل الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية سيئ لدرجة اليأس، وأن هذه المنظمة يجب تركها لتموت من تلقاء نفسها. وأرى أنه ينبغى بدلاً من ذلك أن نحاول على الأقل أن نقيم نوعًا ما من المجتمع المدنى أو الدولة الشرعية خارج الحزب واستقلالاً عنه أو خارج جميع المؤسسات والهيئات وذلك من خلال مؤسسة أو هيئة موجودة (أو جديدة). ولاشك أن هذه الأفكار لها ما يبررها ولكنه من الخطأ أن نستبعد الحزب هكذا ببساطة من ذلك النوع من الفكر. إن الرابطة الشيوعية هى الحزب الحاكم فعليًا ودستوريا (وهو ما لا أوافق عليه ولكنى فقط أوضحه)، ولذا فإن أى تحول ديمقراطى جاد بالمجتمع ككل لن يكون ممكنا دون تحولها إلى الديمقراطية وإعادة تشكيلها إداريًا، وهكذا ستحارب الرابطة الشيوعية الإدارة بكل الطرق من أجل الاحتفاظ باحتكارها السياسى، وستوافق الرابطة الشيوعية الديمقراطية على "التعددية السياسية" لدى أى إصلاح. ولذا فإن النضال من أجل التحول الديمقراطى مرحلة هامة من النضال من أجل تحويل المجتمع كله إلى الديمقراطية، وعلى كل مواطن ومن حق كل مواطن من مواطنى الاتحاد الفيدرالى للجمهوريات الاشتراكية اليوغوسلافية أن ينتقد الموقف السيء داخل الرابطة الشيوعية وأن يؤيد تحويلها إلى الديمقراطية" (٩).

ليس من الحكمة إغفال هذه النصيحة. فأكثر جوانب السياسة اليوغوسلافية إثارة للدهشة اليوم هو غياب المقترحات فيما يتعلق بهذه المهمة الأكثر إلحاحًا وأهمية، ويبدو

أن سمه الإصلاحات الجارية فى الاتحاد السوفييتى والصين، إن وُجدت، قد عززت من افتقار الشعب إلى الاهتمام بأحوال الحزب وشئونه. ولقد التزم حتى من هم "ليبراليون" ويساريون داخل الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية الذين كانوا يدافعون منذ عام واحد فقط عن إنشاء "كتلة تقدمية" من القوى المناهضة للبيروقراطية داخل وخارج الحزب، أو تحويل الاتحاد الاشتراكى إلى قوة "معارضة" وفى كرواتيا حيث انطوت الانتخابات الأخيرة للجنة المركزية للحزب هناك على اختيار مرشحين، اتضح أن المكاسب التى تحققت هى مكاسب زائلة. وفى صربيا (دون كوسوفو وفوفودينا) تم تسجيل تراجع كبير مع التغيير الأخير فى قيادات الحزب. أما فى سلوفينيا فإن مساحة اتجاهات وبرامج بديلة تتسع فى واقع الأمر. وفوق ذلك فإن ضعف الحكومة الفيدرالية تعبير عن هذه التنمية السياسية غير العادلة ويرجع ذلك فى المرحلة الأخيرة إلى انهيار الرابطة الشيوعية كحزب بأى معنى من معانى الكلمة، وإلى فرضها داخل جوهر بيروقراطى صرف تسيطر عليه الدولة. ولذا فإن تحويل الرابطة الشيوعية إلى مؤسسة ديمقراطية من الناحيتين التنظيمية والسياسية هو أمر فى غاية الضرورة من أجل أى حل إيجابى للأزمة اليوغوسلافية. ويطرح ذلك مرة أخرى السؤال حول من سيكون زعيم إعادة التشكيل السياسى للرابطة. ويرى بيتروفيتش أن هذا الزعيم ينبغى أن يكون هم المواطنون اليوغوسلاف. إلا أنه من المحتمل، طبقًا للحكم من وجهة نظر التجربة البولندية أن هذا الزعيم سيكون هو الطبقة العاملة الواثقة جيدة التنظيم.

وليس هناك احتمال فى أن ينجح أى برنامج لا يتفق واهتمامات هذه الطبقة: والحزب بخبرته الطويلة فى الحكم يعى ذلك تمامًا ولذا فهو يشعر بعجزه. ولقد نشأت الأزمة الاقتصادية عن الصراع الطويل الأمد بين امتيازاته وبين مصالح هذه الطبقة العاملة: والمحصلة هى تفكك يوغوسلافيا كوحدة سياسية واقتصادية. والحزب عاجز عن القيام بتغيير جذرى سواء إلى اليمين أو اليسار لأن ذلك ينطوى على خطر فقدانه للسلطة، ولذا فإن آلته الأيديولوجية تقوم بصياغة برامج ووثائق لا يرضى عنها أحد. والقيادات الحزبية متساوية فى ميلها الشديد إلى شد أزر بعضها البعض رغم وجود خلافات كبيرة بينها (١٠). ويكمن أساس ميزان القوة داخل الحزب فى المرحلة الأخيرة فى ما تفعله الطبقة العاملة فى الفترة المقبلة.

ينبغي أن يكون الإصلاح اللازم لوضع حد للأزمة اليوغوسلافية إصلاحًا شاملاً كشمول الأزمة ذاتها. ولن يستطاع صياغة وثيقة ناجحة لإصلاح كامل للمؤسسات المشوشة للدولة والسياسة اليوغوسلافية إلا إذا كان أساسها هو الطبقة العاملة، ومن ثم إلا إذا كان أساسها أيضا هو المصالح التاريخية لهذه الطبقة. ولنا أخيرًا أن نقول أن بعض الأفرع الخضراء تظهر اليوم في الأفق في بستان السياسة اليوغوسلافية المقفر. ويرجع ذلك إلى التغيير الذي يطرأ على الأرض ذاتها بما يتفق مع التغيير التكتوني لهذه الأرض.

(أبريل: ١٩٨٨).

ملاحظات

١ - صحيفة The Guardian، لندن، ٧ من مارس ١٩٨٨ . ويشهد هذا العام العديد من الذكريات بالنسبة لليوغسلاف: فلقد ولدت يوغوسلافيا منذ سبعين عامًا، وانفصلت عن كتلة ستالين الشيوعية منذ أربعين عاماً وأحدثت حركة الطلاب شرارة البدء لثورة سياسية منذ عشرين عامًا.

٢ - صحيفة Mladina، لوبليانا ١٢ فبراير ١٩٨٨ .

٣ - ورغم أن ذلك الخوف قد لا يكون حقيقيًا، فليس باستطاعتنا استبعاد اللجوء للجيش في وقت ما. وليس هناك أدنى احتمال لحدوث انقلاب عسكري رغم وجود مرشحين لقيادة مثل هذا الانقلاب بين العدد الكبير من العسكريين المتقاعدين الذين يعيش منهم ما يقرب من عشرة آلاف في نوفي ساد وسبعة آلاف في سبليت، وهناك ثمانمائة جنرال متقاعد وثمانية عشر ألف كولونيل متقاعد يعيشون ببلجراد. وهم ينظمون أنفسهم في جمعياتهم الخاصة ولديهم ما يكفيهم من الوقت فانشغلوا بالإرشاد إلى سياسة "اليد القوية" كدواء لأوجاع البلاد، ولقد كانت أهدافهم المفضلة على وجه الخصوص هي صحيفة Mladina ومنظمة الاتحاد الاشتراكي للشباب السلوفيني على وجه العموم. وهناك بعض الدلالات كذلك على أن الشريحة الوسطى من كوادر الجيش تزداد قلقًا الآن لدرجة أن مستوياتهم المعيشية في انحدار كما هو الحال مع باقي المواطنين.

٤ – انضم إلى هذه الحملة محررو صحيفة الجيش .The Peoples Army وكانوا فى جانب الإجراءات القانونية على أساس أن المقالات التى نشرتها Mladina ما هى إلا تعبير عن نشاط مدمر مناهض للاشتراكية والإدارة الذاتية، وهو نشاط قومى وانفصالى. إن هجوم Mladina على الجيش هو هجوم على يوغوسلافيا. وعكس ذلك كان رد مامولا المنشور فى صحيفة Danas فى أول مارس عام ١٩٨٨ أكثر اعتدالا. وعندما توسعت الحملة ضد Mladina لتشمل المطالبة بتطهير القيادة السلوفينية، قررت هذه القيادة أن تذعن للمطلب الفيدرالى.

٥ – انخفضت معدلات الاستثمار عام ١٩٨٧ بمعدل ١٦٪ وهبط الاحتياطى من رأس المال إلى ١٦,٥٪ من إجمالى الناتج القومى ووصلت الخسائر الاقتصادية فى الأشهر الأولى إلى ١٣,٥٪، ووصل التضخم إلى ١٧٠٪ وكان العامان الأولان فى ظل حكومة ميكولتيش فاجعان. ولقد انهار الاقتصاد عمليًا بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ تحت الآثار المشتركة لتدنى مستوى الإنتاج والصادرات والواردات والاستثمارات واحتياطيات رأس المال والدخول الخاصة. وقد لا تبدو آثار هذا الانهيار مأساوية طالما أنه ليست لدينا بورصة وأن الناس لا يلقون بأنفسهم من النوافذ، ولكن الجميع يعرف أننا قد أصبحنا رجل أوروبا المريض". عن سيدوزيتش، صحيفة Start زغرب، ٥ مارس ١٩٨٨ .

٦ – إن الكتلة "العرقية" بصربيا ليست بالطبع كيانًا متناسقًا. ويزعم المتفائلون أن بعض عناصرها مثل لجنة حرية الفكر والتعبير ببلجراد تعطى ارتياحًا فكاهيا سارًا. وينشغل أعضاؤها بإعادة رسم الحدود الداخلية ليوغوسلافيا عندما ينصرف اهتمامهم عن معدل المواليد الألبان. وتشمل اقتراحاتهم بتعديل الدستور اليوغوسلافى الحالى "رفع" مناطق أستريا ودالماسيا ومنطقة الحدود العسكرية لملكة هابسبرج سابقًا والتابعة جميعًا لجمهورية كرواتيا حالياً إلى أن تكون أقاليم ذاتية الحكم وذلك لتتساوى مع الإقليمين التابعين لجمهورية صربيا. وهم أيضًا ضد مبدأ المساواة القومية على المستوى الفيدرالى: من الواضح أنه ليس من العدل أن يكون لصوت من الجبل الأسود نفس الوزن الذى يتمتع به ثمانية عشر صوت صربى.

٧ – إن ذلك واضح فى صحافة بلجراد. إن صحيفتى Politika اليومية و NIN الأسبوعية، اللتين كانتا تتزعمان الصحف اليوغوسلافية من حيث الجودة ونسبة

الانتشار بين القراء، تعملان الآن فى خدمة الآراء ضيقة الأفق. ولقد انخفض توزيع صحيفة NIN فى الأشهر القليلة الماضية من ٢٠٠ ألف نسخة إلى ٧٠ ألف نسخة.

والصفحات الأخيرة لصحيفة Politika مخصصه هذه الأيام للإسهاب المفضى إلى السأم حول تاريخ صربيا: معاركها وسلالاتها الحاكمة ومعاناتها. ويُعد هذا التغيير هو أكثر التغيرات خطورة بما أن بلجراد هى عاصمة يوغوسلافيا.

٨ - للإطلاع على مقالين شديدى التباين سياسيًا وينتميان إلى هذا التيار، انظر جريدة Labour Focus، أبريل ١٩٨٨ (العدد ١٠، رقم ١).

٩ - صحيفة Danas، زغرب، ٢٣ من فبراير ١٩٨٨ .

١٠ - إن الوحشية المتبعة فى الصراع الدائر فى الأوساط الإدارية ضد الاجتماعات وضد الصحافة ليهين الحياة العامة للبلاد بصفة يومية. ومن الشائع هذه الأيام أن نرى إحدى الجرائد التى توزع فى إحدى الجمهوريات محظور تداولها فى جمهورية أخرى: ولقد تطابق القبض على بائع صحيفة Mladina فى شوارع زغرب مع مصادرة جريدة الشباب السلوفينية Katedra فى بلجراد. ولقد كتب مؤخرًا أحد صحفيى بلجراد المشهورين فى استنكار مدوٍ لهذه الممارسات إن "حماية" قراء إحدى المناطق من المعلومات الآتية من المناطق "الأجنبية" فى شتى بقاع البلاد ليحول اليوغوسلاف إلى غرباء داخل أوطانهم. ألكسندر تيانيتش "فن التفكك"، Danas، زغرب ١ مارس ١٩٨٨ .

* * * * *

الفصل السادس

مذكرات مختصرة حول زيارة إلى يوغوسلافيا ،

من ١٨ مايو إلى أول يونيو ١٩٨٨

تخلفت أمتعتى فى سبليت، ولم يكن هناك مفر من الشك فى أن ذلك قد حدث عن عمد من خلال مجاملة JAT لى، ونتيجةً لذلك ظللت أنتظر بالمطار لعدة ساعات وكانت فرصة للحديث مع ميلان .

ويشعر ميلان وأصدقاؤه بالعزلة بسبب من الموجة القومية التى اكتسحت بلجراد. ولقد ساهمت القيادة الجديدة فى الضعف الذى أصاب الصحافة. وميلان، على عكس ما أفعل فى لندن، لم يعد يقرأ صحيفة Politka اليومية ولا NIN الأسبوعية : وهو لا يدرى شيئًا عما يكتب فيهما. ورغم ذلك فهو يعتقد أن تيار القومية ينحسر الآن وأن الناس بوجه عام وبعض المثقفين بوجه خاص قد ملّوا من مسألة كوسوڤو. ولقد أصبح الكفاح من أجل الحياة اليومية هو الشاغل الأكبر بالنسبة لرجل الشارع. ويخشى ميلان من أن التخفيضات المستقبلية فى الأجور بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار قد يؤدى بسهولة إلى إثارة مظاهرات العمال ببلجراد (وهى المركز الصناعى الرئيسى بالجمهورية) . وهو يخشى ذلك لأن عاقبته ستكون إراقة الدماء وتوتر عام على الجبهة الداخلية، أى أنه لا يعلق الكثير من الأمل على أن تحسن القلاقل العمالية من الموقف .

وينتقد ميلان بشدة كلاً من ليوبومير تاديتش وميهيلوماركوڤيتش ويشعر بأنهما قد تصرفا بانتهازية فيما يتصل بالقضية الألبانية ومن ثم فقد أسهما فى نشأة النزعة القومية بصربيا. وقد فعلا ذلك للتقرب إلى الرابطة جيدة التنظيم للمفكرين المجتمعين فى الأكاديمية الصربية للفنون والعلوم وجمعية الكتاب. ويقول ميلان أن الزمن قد أفرز رجاله: وهناك من الهراء البغيض ما تنشره الصحافة لنكرات، ولكنه يجنى المال والشهرة السريعة. وهو يشير فى هذا السياق إلى أحد المشاركين الصرب فى اجتماع أخير (فاشل) لجمعية كتّاب صربيا وكوسوڤو، وقد قال هذا لزملائه الألبان : «أيها السادة، إن أممنا فى حالة حرب وهذا هو كل ما أرغب فى قوله» .

ولقد نقلت هذه الفرقعة (التى جلبت لهذا الخطيب تصفيقًا حادًا) صحيفة NIN فقط من بين جميع صحف صربيا. وهذه الأحداث ومثيلاتها هى ما يجعل زاجا جولوبوفيتش فى حالة توتر عصبى: والسبب فى تعاستها هو أن الأنشطة التى تمارسها لجنة حقوق الإنسان التى تنتمى هى إليها تزداد بوضوح هذه الأيام. وقد قيل لى أنه يروعها ازدياد نجاح المتطرفين الذين يطالبون بحكم كوسوفو عسكريا وإلغاء الحكم الذاتى للإقليم. ومن الواضح أنها غير راضية عن التعديلات التى اقترحت اللجنة إدخالها على الدستور الحالى حيث تشتمل هذه التعديلات على إعادة رسم الحدود الداخلية على نحو عنيف. ورغم ذلك فقد وقعت على الوثيقة المطالبة بالتعديل .

وأثناء زيارتى لبلجراد قام وفد آخر من صرب كوسوفو بزيارة الجمعيتان الوطنيتان الفيدرالية والصربية لتقديم التماس يشتمل على المطالب سالفة الذكر وقع عليه ما لا يقل عن خمسين ألف شخص .

ويعتقد ميلان أن ما يحدث فى كوسوفو يحدث بتأثير من بلجراد إن لم تكن بلجراد قد نظمته بالفعل .

وعزلة اليسار فى بلجراد عزلة ملموسة. ومدينة بلجراد تشع كآبة (رغم تنظيم وسط المدينة لتبدو فى أبهى صورها وهى تتنفس نسمات الربيع الجميل من موقعها عند نقطة التقاء نهرين). ولقد اتسمت محال بيع الكتب بتوكيد جديد على القيم التقليدية والتاريخ والدين. ولقد ألقى الضوء على ذلك حديث مع أحد أعضاء صندوق التضامن (المؤسس منذ عامين لدعم الصحفيين وآخرين ممن يعانون من الاضطهاد بسبب آرائهم السياسية). لقد كان ذلك الرجل شديد الذكاء والبراعة فى الحديث فكان ينظم المواطنين من مالكى الحيازات الصغيرة عند الضواحى الخارجية للمدينة والمهددين بنزع الملكية دون الحصول على تعويضات. واستطاع ببراعة شديدة أن يكشف عن لا مبالاة القضاة وقسوتهم، فقاد ملاّك الأراضى فى مسيرة إلى مقر الجمعية الوطنية وتحدث نيابة عنهم إلى من استقبلهم هناك. (تقع مقار الحكومة المركزية فى ميدان ماركس - آنلجز، وهى تعد فى الوقت الحالى هدفـًا شبه يومى للمسيرات والزيارات التى يقوم بها المواطنون والعمال). وكان هناك رجل يصطحب ابنه الصغير (الذى اشترك فى الحوار بقوة تفوق قوة اشتراك والده) فكان عداءه تجاه القوميات الأخرى صريحًا رغم الاحتجاج على ذلك العداء. (وقد أخبرنى مؤرخ شاب تعرفت عليه مصادفة

كذلك أن النعرة القومية قد اختلطت بكراهية الأجانب وتغلغلت بعمق داخل الجماهير). وردد المقولة الشائعة هذه الأيام «لم نحظ نحن الصرب بزعيم مناسب منذ رحيل رانكوفيتش» .

لقد كان ذلك هو ما كان كلٌّ من ماركوفيتش وتاديتش - اللذَيْن ينبغي أن يكونا أكثر معرفة - يقولانه على مدى عامين أو أكثر. وقد أخبرني ملادن (عالم اجتماع من بلجراد عاش زمنا طويلاً في زغرب) أن ماركوفيتش قد أثنى على ميلوسيفيتش الرئيس الجديد للحزب في مؤتمر الجامعات لهذا العام قائلاً «أنه أفضل الزعماء الذين حظينا بهم نحن الصرب منذ رحيل رانكوفيتش». (ولقد أكد على ذلك لاحقًا فيلسوف سلوفيني شهير منشق يدعى توماز وهو يحافظ على علاقاته بمفكري بلجراد). كيف لنا أن نفسر هذا التبني لأكثر رجال الشرطة اليوغوسلاف شهرة والزعيم الحزبي الحالي الذي ينبذه كاستاليني حديث وكرمز للاقضية قومية رجال يوغوسلافيا ونساؤها الذين كرسوا حياتهم للنضال ضد عمليات المسخ الإدارية. إن التفسير الوحيد لذلك هو أن رانكوفيتش كان مركزيا مؤمنا بالمركزية وكذلك ميلوسيفيتش الآن وأن ذلك يعتبر في صالح صربيا بجانب هذين الزعيمين الفاشلين. إن الشك تجاه سلوفينيا واسع النطاق، وكذلك تجاه كرواتيا، وإن كان هناك القليل ليقال في الوقت الحالي عن هذه الجمهورية الهامة). وهناك من يرحبون بالتحول إلى الديمقراطية هناك مثل ميلان، ومن هم ملتزمون بالحفاظ على الروابط بينهم وبين المتحمسين من السلوفينيين، إلا أن هؤلاء يتحدثون بأسى عن "انفصالية" سلوفينيا . وهناك قناعة بأن سلوفينيا ترغب في التخلي عن يوغوسلافيا وأن تندمج في إطار نوع من مجتمعات وسط أوروبا . وهناك الكثير من النقد حول نزعتها القومية وشعورها المفترض بالعظمة - وهو الشعور بأن سلوفينيا تجني الكثير من وراء ذلك السخط. وهناك شعور بالمرارة تجاه سلوفينيا بأنها لا تتفهم صربيا .

وقد اصطحبني في ذلك المساء كلٌّ من ميلان وسونيا إلى اجتماع بين فرع منظمة Helsinki Watch ببلجراد وممثلي المنظمة القادمين من الولايات المتحدة والوسط الأوروبي بڤيينا (ملحوظة: كان أحد الحاضرين القادمين من ڤيينا هو سخوارزنبرج سليل أمراء الأسرة الحاكمة التي كانت تحكم مملكة هابسبيرج. وهنا نرى ضربًا من ضروب السخرية، فمنذ مائة وأربعين عامًا مضت مد الأمير سخوارزنبرج يد العون لإخماد ثورة ١٨٤٨ في أراضي هابسبيرج : ولقد كان سخوارزنبرج وزير خارجية الملك

فرانزجوزيف وكان لذلك مسئولاً عن سياسة المغامرات التى خاضتها المملكة فى ألمانيا والتى لقيت نهاية مشينة. ويشكو أحد الشباب الألمان الذى يعمل بمركز المنظمة فى ڤيينا مر الشكوى من جو الحنين الذى يخترق ڤيينا حيث يرجع الفضل فى التصحيح له دوماً عندما ينسى إضافة لقب «فوهرر» قبل اسم سخوارزنبرج، رغم أن سخوارزنبرج الحالى نفسه لا يعبأ كثيراً باللقب) .

ولقد كان كل من ميلان وسونيا منهمكان فى تنظيم هذا الحدث الكبير وكانا قلقيْن من أن الفرع السلوڤينى الذى تمت دعوته لن يتمكن من الحضور بسبب التغيير المفاجئ فى جدول المواعيد. ولقد أراحهما أن السلطات ببلجراد قد سمحت بعد بعض التردد باستئناف الاجتماع الذى عقد فى فندق يوغوسلاڤيا رفيع المستوى وهو موقع يتناقض مع الحكايات المؤسفة عن القمع الذى تمارسه الدولة (حيث الموائد المغطاة بمفارش البيز الخضراء مع صف من الأكواب المصنوعة من الكريستال مرتبة بعناية فى مواجهة المقاعد بالإضافة إلى المياه المعدنية والنبيذ الأبيض ومشروبات أخرى يقدمها سقاة منمقون). ولابد أن الحاضرين كانوا يمثلون قلب "الانشقاق" فى بلجراد وهم: المحرران السابقون بصحيفة Praxis ماركوڤيتش وجولوڤيتش، والمحاميان سرديا بوبوڤيتش وإيڤان يانكوڤيتش (اللذان شنا حملة ضد عقوبة الإعدام)، وڤيسنا بيسيتش أحد المدافعين عن حقوق الإنسان وكرسمانوڤيتش وهو محام من بلجراد شن حملة ضد استغلال الطب النفسى، وسڤيتلانا سلايساك من سلوڤينيا وهى من معاصرى ميلان وسونيا وعالمة اجتماع موهوبة ومحام كرواتى هو ڤلاديمير سيكس، وسجين الوعى السابق بزغرب دوبروسلاڤ باراجا وكثيرون غيرهم وكان إجمالى عددهم ثلاثين شخصاً وتم تقديم تقارير عامة عن الأنشطة السابقة، ورغم ذلك لم تدر أى مناقشة حول الأحداث الجارية بيوغوسلاڤيا. ولكن ماركوڤيتش فقط هو من اقترب من الجانب المتناقض للواقع اليوغوسلاڤى: فقد قابل الزيادة فى الحقوق الإنسانية أى الديمقراطية نقص فى الحقوق الاجتماعية (التوظيف ومستوى المعيشة وما إلى ذلك). ولقد غاب جيل الشباب عن تلك المناسبة الموقرة، وكان الجانب الآخر الملحوظ منها أنه لم يرد ذكر أمثلة من التعبئة الشعبية دفاعاً عن الحقوق الديمقراطية أو الاجتماعية. ولم تدرج منظمة Helsinki Watch إلى دائرة اهتمامها التعبئة التى قام بها أهالى قرية ڤيڤيتشانى بمقدونيا ضد قوات الشرطة المسلحة بالكلاب والعصى الكهربائية ولا التمرد الذى حدث بقرية موسيڤاك البوسنية ضد الحكومة الفاسدة ولا النضال الجماعى والفردى ضد

الفصل من العمل لتنظيم الإضرابات... إلخ (ولقد أكد فيما بعد المندوبون السلوڤينيون الذين لم يتمكنوا من الحضور أنهم كانوا سيتناولون ذلك) .

ولا يقرأ الناس في بلجراد الصحف التى تصدر فى الجمهوريات الأخرى وهذا هو الحال مع باقى الجمهوريات. ورغم ذلك فالعاصمة التى التفت مفكروها إلى الماضى الصربى هدف يومى لعدد كبير من الزيارات والمسيرات من جميع أرجاء يوغوسلاڤيا. وقد يعتقد البعض أنه لابد أن تسنح عن ذلك فرصة ذهبية لليسار ببلجراد حتى يلتقى بالزائرين ويتحاور معهم. ولكن شباب اليسار إما أنه منعزل وإما مهتم بأنشطة من أمثلة Helsinki Watcth بينما أصبح معلموهم القدامى من كبار المتحدثين باسم القومية. ويبدو واضحًا بوجه عام أن هدنة ما قد أبرمت بين الإداريين وأهل الفكر فى بلجراد منذ أن تم تطهير التيار الليبرالى، ويسهم ذلك أيضًا فى عزلة بلجراد عن الجمهوريات الأخرى (خاصة كرواتيا وسلوڤينيا)، وكذلك عن إقليمى ڤوڤودينا وكوسوڤو التابعين لصربيا .

زغــرب

وكان لى حديث مطول مع فيبكوسلاڤ وهو أحد أكبر أعضاء الأكاديمية والحزب وهو من رواد المشروعات الفكرية المشتركة مع زملائه من الصرب (وهو أحد منظمى مؤتمرات الكافتات). ولقد كان فيبكوسلاڤ قلقًا للغاية بشأن ما كان يجرى بصربيا على الصعيد السياسى، وفيما يختص بالمفكرين. فهو يخشى بشأنها ما يعتبره سالتينية جديدة ووحدوية، بجانب جرعة قوية من القومية والمعتقدات الصربية، ولقد ظل يقول: إنهم يدخلون القرن الحادى والعشرين مسلحين بالقديس ساڤا (وهو قديس صربى قام بتأسيس الكنيسة الصربية المستقلة) لقد فقدت أكبر وأقوى أمم البلاد رشدها فجأة مما يهدد بعواقب وخيمة ضد ما يعتقد أنهما أكثر واجبين أهمية فى الوقت الحالى وهما: التحول إلى الديمقراطية والاقتصاد السليم القائم على آليات السوق. (إن صربيا والجبل الأسود ومقدونيا ومن بعدهم البوسنة والهرسك يفضلون إنشاء غرفة للعمل المشترك بالجمعية الوطنية الفيدرالية يكون من شأنها تمثيل أصحاب العمل وليس العمال، وهو يعزو ذلك بالطبع إلى رغبتهم فى أن يكونوا قادرين على التأثير فى

الاقتصاد عن طريق اللجوء إلى الدولة. ومن الجائز أن يكون فى ذلك الكثير من الحقيقة طالما أن الجمهوريات المتقدمة وڤوڤودينا ضده). وهو يجد نفسه عاجزًا عن الحديث مع زملائه من الصرب حول كوسوڤو والمسألة الألبانية، إلا أن المسألة الألبانية أمر يخص جميع اليوغوسلاڤ: وطالما أن الألبان يهاجرون إلى المناطق الشمائية والغربية (بكرواتيا وسلوڤينيا) فإن الحاجة عاجلة لوضع مبادئ عامة لتوطينهم ودمجهم عرقيًا (مثل تلقيهم التعليم بلغتهم مما يتطلب بدوره اشتراكًا فعالاً من سلطات كوسوڤو). ولكن ذلك محال طالمًا أن الألبان يعامَلون كانفصاليين وكأعداء ليوغوسلاڤيا. وقد أخبرنى أيضًا أن الألبان اليوم يشكلون ثلث المجندين بالخدمة العسكرية وستزيد النسبة إلى النصف بنهاية هذا القرن. ورغم ذلك، فهناك تشجيع للجيش على معاملتهم بأقصى درجات الشك مما يترجَم فى الغالب إلى إهانة صريحة لصغار المجندين من الفلاحين .

وقد كان لى أيضًا حوار جرى مصادفة مع أحد طلاب زغرب، ويدعى إيجور الذى يؤدى الخدمة العسكرية حاليًا. وثلث المجندين فى وحدته من الألبان نصفهم لا يتحدث اللغة الصربوكرواتية وهى اللغة الرسمية للجيش. ولقد أُسند إلى محدثى مهمة تعليمهم هذه اللغة إلا أنه لم يعط كتبًا ولا منهجًا يسير عليه عند التدريس لهم، واضطر أن يقوم بالعملية بكاملها بنفسه. ويغادر هؤلاء الشباب قراهم للمرة الأولى غالبا حيث اعتادوا أن يحظى الرجل بمعاملة فيها الكثير من الاحترام والتشريف، ولذا فهم يعانون فى الجيش من إهانات مؤلمة. وتأتى هذه المعاملة السيئة من عدة مصادر. فهناك الشك الذى يكنه العسكريون تجاه العنصر الألبانى وقد قوى ذلك الشك بعد حوادث القتل الأخيرة بباراسين عندما قام شاب ألبانى مخبول بقتل العديد من زملائه قبل أن ينتحر. وتقوم السلطات المحلية كذلك بانتظام بتسليم الجيش أسماء مثيرى المتاعب من الألبان قبل استدعائهم لأداء الخدمة العسكرية. ويعنى ذلك أن صغار المجندين يكونون تحت الرقابة المستمرة. ومن ثم فهناك تعصب قومى سواء من الناحية العرقية لدى الأفراد أو من جانب السلاف. فهل لنا أن نعتبر الألبان وطنيون مخلصون ؟ هل ناضلوا ضد الأتراك وغيرهم مثلما فعلنا نحن البوسنيين والصرب وباقى القوميات ؟ وهلم جرا .

وها هو أحد الأمثلة على عدم حساسية الجيش تجاه المجندين الألبان. لقد أُسند إلى إيجور ذات مرة مهمة تدوين أسماء المجندين بفرقة جديدة على الصوان الخاص بكل منهم. والكروات مثل السلوڤينيين والألبان الذين يستخدمون الأبجدية اللاتينية، لايكتبون الأسماء (سواء كانت أسماء أشخاص أو بلدان أو أنهار أو مدن... إلخ)

بالحروف اللاتينية. ولذا فقد قام إيجور بتدوين أسماء الألبان كما تُتهجى وليس كما تُنطق. ولقد حذره الألبان من أن ذلك سينتج عنه مشكلة ولكنهم كانوا على أية حال يشعرون بالسرور لرؤية أسمائهم مكتوبة كما ينبغى. وقام ضابط ذو رتبة عليا بالتأكد من إتمام هذه المهمة، فمحا كل تلك الأسماء واستبدلها بأسماء مكتوبة باللاتينية. ولقد رفض الجنود الكروات الإهانة الموجهة إليهم لرفض تسجيلهم بلغتهم الكرواتية، ورغم ذلك فلم تحدث مشكلة بسبب أسمائهم السلافية. ولكن لابد أن كانت هناك مشكلة بالنسبة للألبان، كان بالإمكان تجنبها. ونتيجة لذلك صارت قضية لغة الأوامر بالجيش ساخنة، واستطاعت القوميات الأخرى مثل الكروات والسلوفينيين ممن لهم المقدرة على الشكوى أن يفعلوا ذلك. أما الألبان فلم يستطيعوا الشكوى بطبيعة الحال .

ولنعد إلى الحوار مع ڤييكوسلاڤ الذى يشعر أن صربيا اليوم هى أكبر الكتل التى تنمو بيوغوسلاڤيا. ويبدو هذا الموقف شائعًا بكرواتيا وسلوڤينيا. ولقد سمعت شكوى من أن الصرب قد أصيبوا «بالجنون» حتى فى دالماسيا التى تنقصها تقليديًا الانفعالات المضادة للصرب والموجودة فى مناطق أخرى من شمالى كرواتيا. إن صربيا فى نزاع مع إقليميها وكذلك مع مقدونيا حول أمور دينية (ترفض الكنيسة الأرثوذكسية الصربية الاعتراف باستقلال نظيرتها المقدونية) وحول أمور تاريخية مثل الجدل الدائر بين بلجراد وسكوبى حول كيفية تقييم حروب البلقان والحرب العالمية الأولى وما إلى ذلك. ثم إن هناك خلافات بين صربيا وكل من كرواتيا وسلوڤينيا والبوسنة حول عدد كبير من الموضوعات. والناس خارج صربيا كقاعدة عامة يعتبرون السياسة الصربية اليوم غامضة تمامًا خاصة فيما يتعلق بالقضية الألبانية. وهى غامضة بالفعل .

ولقد سمعت ملحوظتين هامتين فيما يتصل بقضية كوسوڤو. أولاهما أن السياسة الصربية ليس لديها إلا القليل فيما يختص بكوسوڤو وبكل ما يتعلق بالنزاع السياسى الداخلى بصربيا وبيوغوسلاڤيا على حد سواء. ويقوم كل معسكر، مع الإصلاحات القادمة التى ليس بمقدور أحد توقع نتائجها، بتعزيز مواقعه انتظارًا للعاصفة المحتوم هبوبها. ومهما كان السبب، فالواقع يقول بأن السياسات الصربية تجاه الألبان (الذين يقلدهم المقدونيون مع أن المقدونيين يتعلمون كذلك من البلغار) تقوّض أركان البلاد. والملحوظة الثانية لها معناها فى هذا السياق. فهى تتعلق بالسياسة الكرواتية حول المسألة الألبانية. قام برانكو هورفات بعمل بطولى عندما نشر كتابًا عن المسألة الألبانية بيوغوسلاڤيا (مما جرّ عليه الكثير من الإيذاء من قبل الصحف الصربية بجانب الاتهام

بالعمالة المدفوعة الأجر لصالح الفاشية والانفصالية الألبانية). وكان من الواضح أن هورفات قام بذلك بتشجيع سرى من القيادة الكرواتية على أمل نقاشٍ شعبى واسع النطاق سيؤدى إلى حدٍ ما إلى إجماع جديد أقل تدميراً. وقد تكون هذه هى القضية حقًا: فالجريدة الزغربية نصف الأسبوعية Start تنشر مقتطفات استقصائية حول كوسوڤو ومقدونيا. والنقد فى سلوڤينيا واسع النطاق فيما يتصل بالمعاملة التى تلقاها الأمة الألبانية. وقد علمت أن صحيفة Teleks الأسبوعية التى تصدر فى لوبليانا قامت مؤخراً بنشر العديد من المقالات النارية حول الوضع فى كوسوڤو ومقدونيا - وهما منطقتا يوغوسلافيا الأكثر معاناة من البطالة والقلاقل.

وكان محدثى الزغربى يخشى كذلك من عواقب الموجة الوحدوية الجديدة ببلجراد تجاه وضع جمهورية كرواتيا وتوازن القوى الداخلى هناك. ولدى أهل الفكر بكرواتيا تسوية مؤقتة معتدلة مع قيادات الحزب والدولة، حيث تخلصوا من سوڤار الستالينى الجديد عن طريق تعيينه فى موقع فيدرالى (فهو يمثل كرواتيا فى رئاسة الحزب).

ولقد اشتهر سوڤار بنشاطه فى كرواتيا من خلال محاولته شن حملة ضد المثقفين اليوغوسلاف المعارضين، وهى القضية المعروفة باسم «الكتاب الأبيض» (الذى أذاع أسماء «أعداء» الدولة و «جرائمهم»). والوحدوية التى ينادى بها سوڤار تقوم على مؤسسات يوغوسلاڤيا ككل مثل الجيش وذلك على العكس من ميلوسيڤيتش الذى تأكد انتصاره فى صربيا عن طريق تعبئة الكوادر الإقليمية (التى استطاعت أن تسحق جماعة ستامبوليتش بثقلها فى الجلسة الثانية للجنة المركزية للحزب الصربى)، والذى يبدو أن وحدويته موجهة أساسًا ضد الأقاليم. ولقد تقبل سوفار انتصار ميلوسيڤيتش على نحو ودى، وأصبح منشغلاً بتكوين قاعدة أيديولوجية للتخلص من منتقدى النظام: ولقد هدد المفكرين المتمردين بالجيش. ولذا فإن زغرب تخشى أن تصير بلجراد قاعدة لرد فعل إدارى فى كرواتيا كذلك. والصحيفة الأسبوعية Danas التى تصدر بزغرب هى أفضل الصحف التى تصدر باللغة الصربوكرواتية وهى الآن واسعة الانتشار بين القراء. ويخشى صديقى من التحركات الوشيكة لإقالة مجلس تحرير Danas ومن ثم إخماد آخر صوت لليبرالية خارج سلوڤينيا. وهناك كذلك قلق من احتمال نجاح وحدوية جديدة فى إعاقة استقلال الجمهوريات ومن ثم إعاقة الحقوق القومية للكروات وغيرهم. ونتج عن مناقشةٍ حول اسم اللغة الرسمية بكرواتيا جدلاً حاميًا مما أثار تاريخ العلاقات الكرواتية الصربية بكامله. والموقف الرسمى للحزب بكرواتيا هو أن يتم

استبدال اسم «اللغة الكرواتية» باسم «الكروايتة أو الصربية» أو أى اسم يشتمل على مسمى صربى، وقوبل ذلك بالرفض من قبل جميع المؤسسات الثقافية الكرواتية. وكان من المحتمل أن يكون لذلك الجدال أثرًا على العلاقات الكرواتية الصربية بكرواتيا ولكن أصدقائى من الصرب بزغرب أخبرونى بعدم وجود قلاقل قومية هناك. ويظهر ذلك الجانب الآخر من الحذر السياسى للقيادة الكرواتية .

وقد عرضت على ڤيكوسلاڤ فكرة كاقتراح تجريبى بإصدار دورية يكون هدفها دق إسفين داخل الكتلة القومية ببلجراد لفصل «اليسار» عنها . وهى سياسة لصيد عصفورين بحجر واحد: لإضعاف الإجماع العنصرى من جهة، والخلاص من عزلة مفكرى بلجراد من جهة أخرى. واتضح أن فكرتى ليست بجديدة : فقد كانت هناك فكرة بإصدار دورية تتناول مشكلات الإصلاح الاقتصادى وإعادة البناء الديمقراطى (رغم أن ذلك الأخير قد يكون من قبيل المغامرة طالما أنه يتصل حتمًا بالمسألة الألبانية). ولكى تنطلق مثل هذه الدورية فالمال مطلوب وكذلك درجة من درجات الدعم الرسمى وهو معدوم فالقيادة الكرواتية تحذر من أى شئ قد يدفعها إلى المواجهة .

ويبدو أن هناك إجماعًا فى كل من سلوڤينيا وكرواتيا على السبب فى تصرف القيادة الكرواتية على ذلك النحو، أى بطريقة خالية من الشجاعة فقد أخبرنى الجميع فى كل مكان بأن حركة التطهير الكبيرة للجيل الشباب من الزعماء الكروات فى أوائل السبعينيات قد نجم عنه سياسة من الحذر. وقد ناقشت أمر سلوڤينيا مع صديق زغربى يسمى ملادين وهو متخصص فى علم الاجتماع الصناعى وهو من أصل صربى وقمت بعمل مقارنة بينها وبين كرواتيا (ولم تكن المقارنة فى صالح الأخيرة)، فطلب إلى ذلك الصديق أن أضع الآتى فى اعتبارى: طبقت الديمقراطية فى سلوڤينيا عن طريق التعبئة القومية، وسيكون من المستحيل مع ذلك أن نتخيل أن تنجح فى ذلك من طريق مختلف. ويعنى ذلك أن القيادة السلوڤينية على استعداد لمد سلطانها وحمايتها حتى إلى من ينتقدونها طالما أنها ترى فى الوحدة القومية السلوڤينية حماية قوية ضد السياسات الصادرة من بلجراد ويقع من خلالها ضرر بسلوڤينيا . والوحدة فى صفوف القيادة السلوڤينية مميزة حقًا إذا ما أخذنا فى اعتبارنا الضغط الذى يمارس عليها وإذا أخذنا فى اعتبارنا وجود تيار متشدد مرتبط بالمدعو ستين دولانك داخل سلوڤينيا . وسيكون اتباع سياسة التوفيق القومى هذه مستحيل داخل كرواتيا حيث يوجد بها عنصر صربى كبير العدد (يبلغ ١٢٪) وحيث يحتل الصرب مراكز هامة فى السلك

السياسى. إذن فلم لا تكون هناك حركة متمركزة حول مطالب ديمقراطية واجتماعية؟ ويبدو أن كرواتيا لا ترغب فى الابتعاد أكثر مما ينبغى عن الأحداث بصربيا مما يعنى أن الإدارة المحلية غير راغبة فى أو عاجزة عن تقديم حماية معقولة لأرباب النشـاط على النموذج السلوفينى. ولكن صديقى طمأننى أن مفكرى كرواتيا يعملون بنشاط، وأنهم منهمكون فى مشروع فعلى وإن كان على نطاق متواضع. ولقد بدأ هو نفسه فى تنظيم التماس يوقع عليه مثقفون من جميع أرجاء يوغوسلافيا وذلك للمطالبة بالإصلاح السياسى. وكان مما يدعو للسرور وجود بعض التوقيعات من كوسوفو .

ورغم ذلك فميول ملادين فيما يختص بمسألة كوسوفو متأثرة بشعور قوى من الهوية العرقية .

والقيود على الصحافة الشابة فى زغرب أكثر إحكامًا منها فى لوبليانا (وحدث مصادفة فى بلجراد أن تمت إقالة مجلس تحرير صحيفة Mladost المعارضة فور انتصار ميلوسيفيتش) وقد فُصل رئيس تحرير الصحيفة الجامعية الشابة Studentiski Listمؤخراً لأنه وصف موبوتو الذى سيزور يوغوسلافيا بأنه ديكتاتور دموى. وقد قدم أعضاء مجلس التحرير جميعهم استقالاتهم عقب لقائهم مع رئيس التحرير الجديد لأنهم لا يستطيعون العمل معه. وهناك صحيفة شابة أخرى تدعى Polet تدعم صحيفة Mladina وقد قام العدد الذى طالعته من هذه الصحيفة بتحليل نتائج الانتخابات الحزبية المحلية (كجزء من الإعداد للمؤتمر الحزبى) بطريقة جادة ومنافسة وقام كذلك بإعادة نشر أجزاء من المحاضر المسربة لاجتماعات اللجنة المركزية التابعة للحزب بسلوفينيا عقب ذيوع أنباء حول التدخل العسكرى المحتمل فى سلوفينيا .

ولذا فإن زغرب - أكبر المدن الصناعية بيوغوسلافيا يبدو عليها الاستقرار والهدوء. ولكن ذلك المظهر خادع كذلك، فهناك كما هو الحال فى سلوفينيا جو من الاستعداد بالتحصن ضد الجولة القادمة من عواصف السياسات الاقتصادية التى ستتبعها الحكومة الفيدرالية. وقد سألت ملادين إن كان يتوقع حدوث ثورات عقب الإجراءات الحكومية الجديدة المزمع اتخاذها لتخفيض المستويات المعيشية للطبقة العاملة. وأجاب بأنه لا يعتقد ذلك: فالنظام مرن بما يكفى ليتكيف مع الإجراءات العمالية الفربية. فقيادة الدولة والحزب فى كرواتيا تتوق إلى الحفاظ على علاقات ودية مع المفكرين وهى على استعداد للإسهام فى منع الثورات الاجتماعية. فالحكومة الكرواتية

الحالية منتخبة من بين أرباب المشروعات الصناعية العملاقة الواقعة فى زغرب، وهى على دراية جيدة بالوضع هناك ورئيس الحزب بكرواتيا إفيكا راتشان مشهور بليبراليته.

وأما سوفار فعلى النقيض منه تماماً. وقد جاء الآن دور كرواتيا لترأس مجلس الرئاسة الفيدرالى. وقد باءت جميع المحاولات لمنع سوفار من شغل مقعد الرئاسة بالفشل. ومن هنا جاء التوتر بشأن ما قد يفعله الرئيس الجديد للحزب الشيوعى اليوغوسلافى. وهناك إشارات فى كل مكان إلى احتمال تحول يوغوسلافيا إلى «لاتينية».

لوبليانا

أصبحت الأسعار فى يوغوسلافيا فى حالة من الفوضى البالغة: فثمن تذكرة عودة بالقطار من زغرب إلى لوبليانا يساوى ثمن باقة أنيقة من الزهور وأقل من ثمن وجبة متواضعة فى أحد المطاعم. وكانت نتيجة ذلك اكتظاظ القطارات بالركاب وأغلبهم من العمال والفلاحين والجنود. ولقد سمعت من قُمرَتى بالقطار قصصاً مفزعة عن السفر بالقطار فى يوغوسلافيا. فالركاب يضطرون فى أغلب الأحوال للوقوف من ست إلى سبع ساعات وأكثر عاجزين عن الحركة، وهم ملتصقون ببعضهم البعض. ونتيجة لذلك يتعرض الناس لحالات إغماء من طول الرحلات ولا يتمكنون من قضاء أبسط حاجاتهم الطبيعية .

وأسمع من قُمرَتى العمال وهم يتبادلون المعلومات فيما يتعلق بالعمل فى البلدان الأجنبية خاصة فى الشرق الأوسط. (ارتفعت طلبات اليوغوسلاف بالتصريح للعمل بالخارج ارتفاعًا كبيراً على مدى السنوات القليلة الماضية) وهؤلاء العمال من الشباب أغلبهم فى العشرينيات ويتحدثون بمرارة عن فشل الاشتراكية وازدهار الرأسمالية. والمقت الموجّه تجاه المسئولين عن المأزق الذى تعانيه يوغوسلافيا صريح - ولا أحد يذكر أسماءً بعينها ولكن الكل يعرف من المقصود. ويتدخل أحد العمال الأكبر سنًا فى الحوار عند نقطة معينة ليحذرهم من أن الحياة فى الغرب ليست وردية وأن العمال هناك تسحقهم الأحوال المعيشية بشدة. وأسمع ما يدور من قُمرَتى فى صمت، ولكن لم يرد ذكر شىء عن «الطبقة المتوسطة» اليوغوسلافية. فالغضب واليأس الطبقيان قد وصلا إلى مرحلة حرجة .

وكان أول ما فعلته بلوبليانا هو شراء نسخة من صحيفة Mladina وكانت تحتوى على حديث مطوّل مع رئيس الحزب السلوفيني ميلان كوتشان الذى سأل حول موضوع التهديد بالتدخل العسكرى فى سلوفينيا مؤخراً. وقد نقلت الصحيفة كذلك معلومات عن تشكيل اتحاد للفلاحين (وهو أول تنظيم مستقل للفلاحين بيوغوسلافيا منذ اندلاع الحرب)، تحت مظلة الاتحاد الاشتراكى، وكذلك عن تشكيل اتحاد لشباب الفلاحين الذى انضم إلى الاتحاد الاشتراكى للشباب. وقد أُخبرت كذلك بأن وزير الدفاع الجديد كاديفيتش يمتلك فيلا بالفعل، ولذا فإنه سيوفر على المجندين عناء بناء فيلا له (كما اضطروا لبناء واحدة لسلفه مامولا !) .

وتنذر الصحف بشتى اللغات اليوغوسلافية مقدمًا بالتخفيضات الجديدة التى ستطرأ على الأجور وبارتفاع الأسعار وقد طالعت باهتمام أنه سيتم تخفيض أجور عمال حوض بناء السفن باسبليت بمقدار ٤٠٪ . ويصل متوسط تخفيضات الأجور من ٢٠ – ٤٠٪. ويصل متوسط زيادة الأسعار من ٣٠ – ١٠٠٪ . ولكن أسعار الخبز الأسود واللبن وزيت الطهى ستكون بمنأى عن الزيادة. وقد طلب صندوق النقد الدولى إجراء تخفيضات كبيرة على الاستهلاك المحلى وتصفية المشروعات الخاسرة. وتصل مئات التلكسات يوميًا إلى الحكومية الفيدرالية ببلجراد احتجاجًا على تخفيض الأجور. والدافع وراءها هو أحد هذه الأمور الثلاثة: إما أنها غير دستورية لأنها منافية لمبدأ الإدارة الذاتية، أو عقاب المشروعات الخاسرة التى تؤدى خسائرها إلى تخفيض الأجور، أو أن العمال لن يتحملوا انحدار مستوياتهم المعيشية إلى أبعد من ذلك الحد الذى هى عليه بالفعل .

ويهمنا فى هذا الشأن قصه عمال المناجم البوسنيين الذين قرروا بعد قيامهم بإضراب دام أربعة أيام أن يشدوا الرحال إلى الجمعية الوطنية الفيدرالية. ورفضت السلطات المحلية مساعدتهم واضطر الرجال إلى المشى مسافة ستين كيلو مترًا (حيث سقط العجائز منهم من فرط الإعياء بعد مدة قصيرة) حتى حصلوا على حافلات أمدتهم بها الشرطة المحلية، ومن الواضح أن ذلك كان بلا مقابل. وحصل السائرون على علم ليوغوسلافيا وأعطاهم مالك أحد المقاهى صورة لتيتو. وكان العلم وصورة تيتو سلاحهم فوصلوا إلى بلجراد حيث نزلوا ضيوفًا على نقابات العمال المحلية. ثم ساروا فى اليوم التالى صوب الجمعية الوطنية الفيدرالية التى تقع فى ميدان ماركس/أنجلز وهم يحملون علم يوغوسلافيا وصورة تيتو، وهو مشهد يذكرنا بمشهد بتروجارد فى عام ١٩٠٥ .

وقام التليفزيون بتصوير لقائهم برئيس نقابة العمال الفيدرالية وبعض مسئولى الجمعية الوطنية. ولذا فقد سنحت الفرصة لعامة اليوغوسلاف لرؤية عمال المناجم وهم ينتحبون، ولكن التليفزيون لم ينقل صوت نحيبهم. وقد نقلت الصحف ببعض التفصيل ما كانوا يقولون. فرغم تحقيق بعض معايير العمل إلا أن أجورهم قد انخفضت بمعدل يقرب من ٤٠٪ . فكيف سيطعمون أسرهم؟ ولقد طُلب إليهم أن يعودوا أدراجهم وسوف تقوم الحكومة الفيدرالية بإرسال تلكس يلغي تلك التخفيضات فى الأجور. فهل يُعد ذلك مثالاً على ما كان يدور بذهن ملادين عندما تحدث عن مرونة النظام ؟

وكانت لوبليانا منشغلة بموضوع التدخل العسكرى المحتمل، ويتم تداول روايات مقتضبة عن اجتماع اللجنة المركزية التابعة للحزب السلوفينى وكذلك معلومات من مصادر «موثوقة». والسلوفينيون مقتنعون بأن المجلس العسكرى (وهو هيئة عسكرية شاملة تم تشكيلها لتكون مستشاراً لمجلس الرئاسة اليوغوسلافى، وهو القائد الأعلى فيما يتعلق بالأمور الفنية) كان يخطط لإلقاء القبض على عدة مئات من المثقفين والمتشددين السلوفينيين، متجاهلاً هيئات الحزب والدولة بسلوفينيا . وعرفت أن ما منع وقوع ذلك هو احتجاج قوى قدمه كوتشان ودولانك. ولقد أنكر مجلس الرئاسة حدوث شيء خارج نطاق القانون. ولكن ذلك الإنكار لا جدوى منه حتى ولو كذّبنا التدبير لانقلاب عسكرى. ولقد حدث شيء مقلق للغاية. ولاشك أن المفكرين يشعرون الآن بعدم الأمان تماماً . ونشرت الصحافة المحلية خطابات تطلب تفسيراً رسمياً من سلطات الحزب والدولة وتهديدات باستقالة أعضاء بارزين بالحزب، ولقد استنكرت صحيفة Politika قيام صحيفة Mladina بنشر تلك «الحكايات الاستفزازية» .

ويبدو أن «السياسة السلوفينية البديلة» تدور حول محورين أولهما قام بصياغته المفكرون "التقليديون" المجتمعون حول الجريدة الأدبية Nova Revija ، ويؤكد هذا المحور على الأمة. لقد قدم المفكرون حديثاً تعديلاتهم المقترحة على الدستور: نسيان الخلافات القومية وقدسية الحياة وكون الأسرة هى النواة الأساسية للمجتمع. ويلتحم هذا البرنامج المحافظ للغاية مع المطالبة بالديمقراطية الكاملة وخلافه. ويشترك ذلك التيار كذلك فى إصلاح العرف الاجتماعى المسيحى السلوفينى، وإن كان صديقى توماز ينتقد ذلك ويقلقه مثلاً، أن أحداً لم يذكر أن المفكر الكبير يانيز كيرك كان من أشد المعادين للسامية. والمحور الآخر لتلك السياسة هو صحيفة Mladina شديدة العداء للنزعة القومية رغم أنها تفرد صفحاتها للآراء الأخرى .

وأتساءل: إذا ما كان ذلك من الحكمة دائما. فلنأخذ كمثال هذين الاتحادين الجديدين للفلاحين، الكبير والصغير. فلاشك في أن أعضاء الاتحاد الاشتراكي للشباب قد اشتركوا في هذه المغامرة ولكن ليس من شك كذلك في أن الفلاحين كانت لديهم الرغبة والحاجة إلى تكوين مثل هذين الاتحادين حيث أنهم لقوا معاناة شديدة من جراء التفاوت المتزايد بين أسعار المنتجات الزراعية والصناعية. وقال سوفار في خطبة متميزة أنه ليس ضد تنظيم الفلاحين لأنهم فعلوا ذلك كنقابة، ولكنه حذر من المفكرين الذين أتوا لإمدادهم بدعم مخرب وهو في الواقع ليس بدعم على الإطلاق. وقد انضمت منظمات الفلاحين إلى الاتحاد الاشتراكي، ونشرت صحيفة Mladina مقالاً طويلاً لأحد أعضاء مجموعة صحيفة Nova Revija يهاجم فيه هذه الحركة على أساس أن "الشيوعيين" كانوا دوما عدائيين تجاه الفلاحين ولم يفعلوا من أجلهم شيئًا. وليست هذه بالطبع وجهة نظر Mladina فهل من الحكمة إذن أن تقوم بنشر مقالات توحي بإمكانية وجود دور للاتحاد الجديد يكون معاديا للشيوعيين؟ ولقد علمت أن Mladina ينبغي رغم وجود مشكلات أن تفرد صفحاتها لجميع الآراء إذا كانت ستبقى على دورها الرائد في تشكيل الرأى العام السلوفيني .

إن انضمام منظمة الفلاحين إلى الاتحاد الاشتراكي كان خطوة جيدة، وهذا رأيي الذى قلته لتوماز الذى يحتل موقعًا وسطًا بين المحورين سالفى الذكر وإن كان أقرب إلى Mladina التى يكتب لها بانتظام (وهو ليس قوميا بالقطع). ولكنه ليس متيقنًا تمامًا: فمن المهم أن تبقى الحركات البديلة بعيدة عن المؤسسات الرسمية حتى يتحول النظام إلى الديمقراطية. ولكنه أخبرني بأن المثقفين السلوفينيين يدعمون جهود الحزب السلوفيني لتوسيع نطاق الحقوق الديمقراطية .

ولقد تساءلتُ عن أسباب فقدان المفكرين المعارضين للحماس فيما يتصل بقضايا الطبقة العاملة في شتى أرجاء يوغوسلافيا. فأخبرني توماز أن السبب في غاية البساطة: فقد محا الأداء المحبط للاشتراكية فكرة كون الطبقة العاملة طليعة للحركة الاشتراكية. وفوق ذلك فإن العمال سيظلون دومًا متعلقين بالحزب وبذكرى تيتو – فهم يقومون بعمل مسيرات وهم يحملون في كل مكان تقريبًا صورًا لتيتو ويهتفون قائلين «تيتو – بارتيا» ويتغنون بالأناشيد الثورية القديمة التي تُبقي على مفهوم عبادة الزعيم («أيها الرفيق تيتو، نقسم لك أننا سنسير على دربك» .... إلخ). ومن جهة أخرى يقوم المثقفون بمؤازرة العمال لدى تقديم مطالبهم رغم اهتمام المثقفين «بالاتجاه المحافظ» للعمال .

ولقد تساءلت كذلك حول اليوغوسلافية - أى التصديق على «مجتمع يوغوسلافى». وكان رده أن ذلك التعبير «مجتمع يوغوسلافى» فى الغالب غطاء للوحدوية. إن الاعتقاد بأن السلوفينيين ميالون إلى الانفصالية هو اعتقاد غريب، ولكن المحاولات التى تجرى لفرض برنامج تعليمى مشترك على سلوفينيا بعنصره الصربوكرواتى القوى مثلاً ستقابل بالمقاومة لدرجة خروج سلوفينيا عن الاتحاد الفيدرالى. فهل هو قلق من بقاء سلوفينيا منعزلة ومن ثم عرضة للقمع بسبب نموها على نحو يختلف عن باقى يوغوسلافيا؟ نعم، بالطبع، وأكثر ما يدعو للقلق هو الجبن الكرواتى. وهو يتساءل بدوره: لماذا لا يساند المفكرون هناك سلوفينيا على نحو أكثر علانية؟ فلا عذر لهم فى أنهم قد يفقدون دعم الحزب، فالسلوفينيون كذلك كانوا دوماً مهددين بالاضطهاد والسجن .

وعندما قمت فيما بعد بتلخيص محادثتى مع توماز أدركت أننى لم أسمع كلمة نقد واحدة عن السلوفينيين بكرواتيا : لا شىء إلا المؤازرة الودية وانتقاد المسئولين الكروات لعدم مساندتهم للسلوفينيين على نحو أكثر عَلانية. أما أصدقائى الصرب فهم أكثر ميلاً إلى النقد. ولكننى سمعت لدى عودتى إلى الوطن أنه قد تمت عقب إلقاء القبض على يانيز يانسا، وهو مرشح لرئاسة الاتحاد الاشتراكى للشباب بسلوفينيا ، صياغة احتجاج فى بلجراد وجمع توقيعات مطالبة بإطلاق سراحه. وتم تصعيد احتجاج مماثل فى زغرب. ولذا فإن الديمقراطية بسلوفينيا ستلقى دفاعًا كجزء لايتجزأ من الديمقراطية اليوغوسلافية - ويُعد ذلك فألاً حسنا للمستقبل .

واليوم الرسمى للشباب هو ٢٥ مايو : ذهبت مع أصدقائى نادا وسريتشو إلى المدينة الجامعية حيث قاموا هناك بتشغيل موسيقى الروك وأشياء أخرى، وكان الاحتفال يعج بالأطفال: فهناك البالونات وأشكال التنين والمهرجين. وكانت مشكلتى هى جهلى باللغة السلوفينية رغم أننى قوبلت بكثير من الود حيث قام الناس بالترجمة لى وبذلوا جهداً فى إشراكى فى الحديث باللغة الصربوكرواتية ولم يكن ذلك بالأمر الهين وسط مجموعة من المحتفلين المفعمين بالحيوية. وكان المخرج البوسنى المعروف كوستوريكا من بين المشاركين فى الاحتفال ، وكانت لى محاولة للحديث معه. وقد تحدث كوستوريكا فى لقاء أجرته صحيفة NIN مؤخراً عن «تطورات الأسلوب النازى» فى سلوفينيا . وكنت قلقة بشأن التأثير الذى تركته مثل هذه الكلمات على الشعب الصربى ثم اتضح لى فيما بعد أنه قد أسىء فهم كلامه فقد كان يشير فى واقع الأمر إلى أقلية صغيرة. وكان كوستوريكا يقوم مؤخراً بتصوير فيلم فى بلدة سلوفينية صغيرة تقع داخل الحدود

اليوغوسلافية مع إيطاليا وكان الفيلم يدور حول بيع الغجر لأطفالهم إلى العصابات الإيطالية الصغيرة. وهاجم سكان البلدة الممثلين وفريق العمل بالفيلم وهتفوا بشعارات معادية للغجر والبوسنيين. وكان الحديث مع كوستوريكا فرصة كذلك لتقديم اعتذار وشجب للنزعة القومية السلوفينية وتعبيراً عن التضامن .

وتحدثنا عن الطبقة العاملة السلوفينية. وعلمت بأن العمال. ينتخبون ممثليهم وأن لجان الإضراب غالبا ما تبقى فى الموقع بعد انتهاء الإضراب. وكلا من الإدارة والعمال على أية حال يدركون أن القرارات الهامة فيما يتعلق بالسياسة الصناعية هى حق مقصور على الحكومة الفيدرالية. ويعنى ذلك أن الاتجاه بالاحتجاج إلى بلجراد سيستمر .

وتحدثت إلى النائبة السلوفينية لدى الجمعية الوطنية الفيدرالية، وهى فيكا بوتو تشنياك وهى شابة ذكية وشجاعة ذاعت شهرتها فى أرجاء البلاد بإصرارها على أن تقوم الحكومة الفيدرالية بإجراء تحقيق فى واقعة فيفيتشانى. وأخبرتنى أن السلطات المقدونية حاولت تشويه سمعتها بأن روجت إشاعات بأن سكان فيفيتشانى قد بنوا لها منزلاً فى سلوفينيا (فقرية فيفتشانى قرية ثرية حيث يعمل أهلها بالخارج) وقد طرحت قضايا أخرى مثل قضية موسيفاك وأمور تتعلق بالقضية الألبانية. وحدثتنى عن وثيقة قدمها النواب الصرب وكانت تلك الوثيقة تهدف إلى تخفيض معدل المواليد لدى الألبان بطرق بشعة (تذكرنا بغاندى صغيراً) ونجحوا فى النهاية فى هزيمة تلك الحركة. ويعانى النواب الذين يرغبون فى القيام بأدوار أكثر فاعلية من نقص الإمكانيات وكانت تستعين عند التحضير لقضاياها بالعمل التطوعى لشباب المثقفين ببلجراد وغيرهم، ولكن ذلك العون محدود فى نهاية الأمر لأن هؤلاء لديهم الرغبة فى العون ولكنهم لديهم أعمالهم والتزاماتهم. ألم أعلم بأن هناك أفلاماً تسجيلية تم إنتاجها عن موسيفاك وفيفيتشانى ؟

وتشكو النائبة مر الشكوى من المشاعر العدائية التى يكنها مفكرو بلجراد ضد الألبان. فقد اشتركت ذات مرة فى نقاش نظمه نادى الكتاب وانتهى بعد أربع ساعات. وقيل لها عندئذ: "إن الرياح مواتية بالنسبة لكم أيها السلوفينيون. فسيلعب أطفالكم بأجهزة الحاسب الآلى بينما سيحارب أطفالنا الألبان" وكانت كذلك الطرف المستقبل للمشاعر المعادية للسلوفينيين .

فقد وقعت على سبيل المثال حادثة تعدٍ على شابة صربية لا لشيء إلا لأنها كانت تحمل تحت ذراعها نسخة من صحيفة Delo اليومية السلوڤينية. ويثير عداء صحف بلجراد تجاه سلوڤينيا قلق النائبة. وتكمن مشكلة سلوڤينيا كذلك فى اللغة التى لا يفهمها متحدثو اللغة الصربوكرواتية (رغم أن الكروات المتحدثون بلهجة "كاى" يفهمونها). وقدمت اقتراحًا بصدور طبعة من صحيفة Mladina مثلاً باللغة الصربوكرواتية فعلمت بأن هناك اقتراحًا بأن تصدر طبعة من صحيفة Delo اليومية بالصربوكرواتية. ولن يكون المبلغ المالى المتوافر كبيرًا ولكن محررى الصحيفة مازالوا مترددين لأنهم سيواجهون مشكلات تتعلق بالتوزيع .

وانتقلت دفة الحديث إلى سوڤار (الذى انتخب مجدداً كرئيس للحزب الشيوعى اليوغوسلاڤى). ويتفق الجميع على أنه رجل خطير. فسوڤار مفكر كذلك، وقد استطاع الانتصار التكتيكى على الجيل الأصغر سناً والأكثر نشاطًا من أعضاء الحزب. والنائبة قلقة لنجاحه ولا تستطيع تفسيره. ويمتلك سوڤار ذاكرة مذهلة ودراية تفصيلية مدهشة بالخلفيات العائلية والشخصية لمن يصير على صلة بهم. وأصدقائى قلقون من أن الفلسفة السياسية الليبرالية لأناس مثل رئيس الحزب السلوڤينى كوتشان أو رئيس الحزب الكرواتى راتشان قد لا تكون ندًا لستالينية سوڤار الجديدة .

وأثار الرأى العام السلوڤينى حديثًا فكرة إعادة الزعماء السلوڤينيين الذين طُردوا من الحزب مع حركة التطهير التى تمت عام ١٩٧١ . واعتبر السلوڤينيون ذلك جزءًا من محاولةٍ أكثر شمولاً لإعادة النظر فى جميع أعمال التطهير الحزبية اليوغوسلاڤية التى تمت فى ذلك الحين. وقامت صحيفة Casopis Za Kritiko Znanosti بنشر مذكرات أشهر مَن خرجوا فى التطهير ومنهم ستين كاڤيتشيتش الذى توفى أخيرًا فى ظروف سياسية تكاد أن تكون غامضة بالكامل. وانشغل كل من إيجور باڤتشار وإيجور أوميرزا ويانيز يانسا بالترويج للكتاب الذى يحوى تلك المذكرات على أمل بيع أكبر عدد ممكن من النسخ قبل الانفجار الحتمى الجديد للأسعار والمنتظر وقوعه بعد المؤتمر الحزبى. وهناك مناقشة حامية كدت أُستبعد منها على الفور بفضل الحاجز اللغوى، ودارت حول ما إذا كانت إعادة هؤلاء ستأتى من طرف واحد. فقد زُج بالعديد من الطلاب والمفكرين فى السجون وأُغلقت العديد من الصحف أثناء حكم كاڤيتشيتش. ومن الواضح أنها مناقشة حول التكتيكات. فهناك من يزعم بمنطق اليوم أنه من المهم بمكان أن يتم التركيز على الإسهامات الإيجابية لكاڤيتشيتش. ألم يحدث بفضل إحياء

ذكرى ١٩٧١ أن اضطر أندريه ميرانك، وهو أحد الإداريين المتورطين في الإخفاق الذى تسبب فيه كافيتشيتش، إلى الانسحاب من الترشيح لرئاسة سلوفينا؟ وكان المرشح الفائز ستانو ڤنيسك مرشحًا رسميًا كذلك. وكان واحد من بين أول البيانات الرسمية لستانوڤنيسك هو تحذير المفكرين السلوفينيين من ألا يذهب بهم الخيال بعيداً «فتذكروا ما حدث لانتفاضة براغ» وسيكون الغزو هنا من الشئون الداخلية بطبيعة الحال. وقد أُخبرت أن مرشح الاتحاد الاشتراكى للشباب قد هُزم نتيجةً للإجراءات الانتخابية غير الديمقراطية. والمشاركون فى الحوار تجمعهم الصداقة الشخصية والسياسية الحميمة إلا أن بينهم اختلافات جوهرية فيما يتعلق بمستقبل يوغوسلافيا. هل الإصلاح الاقتصادى يعد فى أساسه مشكلة اقتصادية أم سياسية؟ وماذا عن الطبقة العاملة؟ هل لنا أن نتخلى عن نظام الإدارة الذاتية بهذه البساطة؟ يرى المؤيدون لكافتشيتش (وهم من ينبغى على التأكيد على عدم عنصريتهم) أن عدم المساواة الإقليمية فى التنمية الاقتصادية بيوغوسلافيا يحول دون التوصل إلى أية سياسة اقتصادية محددة مركزيًا وأن الخروج من الأزمة الاقتصادية يمكن أن يقوم على مجموعة محسوبة من السياسات المنفردة. ولهذا السبب ينبغى على الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى أن يعيد بناء نفسه كاتحاد كونفدرالى. ويعد ذلك واقعًا مؤسفًا .

ولنتناول مسألة المعونة التى تقدم للجمهوريات المتخلفة اقتصاديا ولكوسوڤو. وحتى تلك النسبة الصغيرة من العوائد التى تذهب إلى تلك المعونة قد أصبحت عبئًا ثقيلاً على الصناعة ؛حيث يحدد مبلغ ضئيل نسبيًا فى الغالب صلاحية مشروعٍ ما، ومن ثم مستوى رواتب العمال التى تم ربطها حاليًا بأداء المشروع والتى يتم تخفيضها باضطراد، وفى ذات الوقت فإن الأموال التى تصب فى تلك المناطق لا تسفر عن نتائج وفساد الإدارة المحلية بهذه المناطق معروف تمامًا حيث تقوم تلك الإدارة بالاستيلاء على حصةٍ من تلك الأموال لرعاية مصالحها الخاصة. ويعنى ذلك أن السياسة الحالية لتقديم المعونات إلى الأقاليم المتخلفة تثمر النعرة القومية فى أوساط الطبقة العاملة خاصة بين السلوڤينيين. ولقد حاولت الحكومة هنا أن تصفّى المشروعات المتعثرة عن طريق توزيع أعبائها على عدد صغير من المشروعات الأكثر نجاحًا وهو ما يعطل بدوره «محركات» الاقتصاد المحلى. وينتج عن تلك السياسة كذلك ردود فعل متعصبة ضد «الأمم المتخلفة». وسيتيح وجود الدولة كاتحاد كونفدرالى التوصل إلى حلول مختلفة لمشكلة التنمية الاقتصادية الجائرة التى تعانى منها يوغوسلافيا عامة، وسيحرم الإدارات المحلية بالمناطق المتخلفة من الحق فى توجيه دعم جميع اليوغوسلاف لخدمة مصالحها الخاصة .

وإننى أطرح هنا مرة أخرى فكرة إصدار جريدة جديدة لكل اليوغوسلاف من شأنها محاولة جمع المفكرين اليوغوسلاف حول المشكلات الواقعية العامة، وحيث يمكن مناقشة قضايا الاقتصاد والمجتمع على نحو علنى وعقلانى. وستلفت تلك الجريدة الأنظار : ويقول سريتشو: إن الجريدة إذا قامت بتناول مشكلات التنمية الجائرة فستكون هذه هى الطريقة الوحيدة لجذب مفكرى المناطق المتخلفة إليها. ويرى سريتشو أن أهم مشكلات يوغوسلافيا المعاصرة هى التنمية الاقتصادية الجائرة .

والأمر كذلك بالفعل. ويذهلك عندما تتجول فى القطاع الشمالى من البلاد أن ترى أن يوغوسلافيا وكأنها تحيا فقط على مستوى الإدارة الفيدرالية والجيش. أما الواقع فيقول أن يوغوسلافيا منقسمة على وحدات منفصلة تعيش كل منها حياة مختلفة عن حياة باقى الوحدات، ويثقل كاهل كل منها همومه الخاصة. ويقول السيناريو الأكثر تشاؤما، أن المسألة ما هى إلا مسألة وقت حتى يقع الانفجار المروع، والسؤال الوحيد المطروح هو: هل سيحدث ذلك الانفجار على المستوى القومى أم على المستوى الطبقى؟ هل ستراق أول قطرة دماء نتيجة مذبحة منظمة توجه إلى أقلية عرقية؟ أم سيحدث ذلك نتيجة قمع يتعرض له العمال عند قيامهم بالاحتجاج العام؟ فإذا حدث الأمر الأول فستصبح البلاد أكثر انقساماً وأما إذا حدث الأمر الثانى فقد يثير ذلك البلبلة فى ربوع البلاد .

الفصل السابع

الديمقراطية والمسألة القومية

سار تحليل سياسة وتاريخ يوغوسلافيا تقليديا فى اتجاهين متناقضين : وكان الهم الأوحد لهذا التحليل مقصوراً إما على الطبقة أو الأمة. وكان اليسار من جانبه يميل إلى التقليل من أهمية المسألة القومية معتبراً إياها مسألة ذات أهمية ثانوية على أحسن تقدير أو «انحراف برجوازى» عن الكفاح الطبقى على أسوأ تقدير. ولكن كان هناك على نحو أكثر تكراراً ميل إلى التركيز على ما زُعم بأنه «المشكلة» القومية الأبدية بيوغوسلافيا: وتصف الدراسات الأكاديمية والإعلام الغربى على حد سواء السمة المتعددة القوميات للبلاد وما نتج عنها من اللامركزية بأنها المتسبب الأكبر فيما تواجهه البلاد من مشكلات .

وكلا الاتجاهين له نتيجة مشتركة: وهى أن نظام الإدارة الذاتية لكل قومية والنظام الاشتراكى متضاربان إلى أبعد حد أو إذا أردنا وصف الأمر على نحو مختلف نقول إن الدول المتعددة القوميات ليست مستقرة بطبيعتها. ورغم ذلك فإن التاريخ يعرض آراءً شديدة الاختلاف حول الدول متعددة القوميات. فعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها تفككت دولة النمسا والمجر إلى دولتين مستقلتين لكل قومية منهما بينما كانت دولة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية تولد من بين أنقاض روسيا الإمبريالية. فقد أتت نهاية روسيا الإمبريالية مع قيام الثورة التى اندلعت تحت عباءة نواب كتلة العمال والجنود السوفييت فى أوائل مارس من عام ١٩١٧ بإقرار مبدأ تقرير المصير كحل للمشكلة القومية فى وسط وشرق أوروبا[1] . وتفككت المملكة الاتحادية اليوغوسلافية عام ١٩٤١ ليحل محلها بعد ذلك بسنوات قلائل الاتحاد الفيدرالى الاشتراكى لجمهورية يوغوسلافيا. وكانت الحرية القومية فى كل من الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا شرطاً أساسياً للثورة الاجتماعية. ومن ثم فقد كان الدستور الفيدرالى لكل منها طبقياً ثورياً بالفعل، لأنه قام على مبدأ تقرير المصير لكل قومية من القوميات. وظل كلٌ من الديمقراطية الاجتماعية والمساواة القومية وثيقتا الصلة

ببعضهما البعض وليس من قبيل المصادفة أن تسير الخسارة السياسية للطبقة العاملة ومعها الخسارة السياسية للشعب ككل جنبًا إلى جنب مع نشأة النزعة القومية التى ترعاها الدولة واضطهاد الأقليات العرقية فى بلدان مثل الاتحاد السوفييتى (رغم دستوره) والصين ورومانيا وبلغاريا وفى يوغوسلافيا كذلك فى أيامنا هذه. وقد ظلت المساواة السياسية والاقتصادية والثقافية بين القوميات مؤشرًا مرئيًا لسلامة الديمقراطية اليوغوسلافية. وعلى النقيض من ذلك اختارت الإدارة أن تقدم نفسها كبنيان طبقى غير قومى (وإن كانت ذات انحياز شديد تجاه السلاف)(٢). وينطبق ذلك على الإدارات الإقليمية التى قدمت نفسها كبطلات للمصالح القومية عقب قمع اليسار عام ١٩٦٨ ، والأدهى من ذلك أن الاقتصاد ينزلق إلى الهاوية. وقد أعاق غياب الديمقراطية التكامل السياسى الذى كان من المستطاع تحقيقه فقط عن طريق مناقشة حرة لجميع اليوغوسلاف حول برامج سياسية بديلة - والديمقراطية غائبة من المجتمع بوجه عام وداخل الحزب (حيث يتم التعيين من قبل السلطات العليا للجان المركزية للاتحاد الفيدرالى وللجمهوريات وليس عن طريق الانتخاب من قبل القاعدة الشعبية، وهناك حظر على تعدد الاتجاهات داخل الحزب). وكانت المحصلة هى إضفاء الشرعية ضمنًا على العنصرية القومية، بينما استخدم «الكفاح ضد العنصرية القومية» كغطاء أيديولوجى فى النزاعات داخل الحزب وكوسيلة لقمع المعارضين خارجه. وتم فى السبعينات شن حملة ضد «العنصرية القومية الكرواتية» لتطهير الحزب من الجناح الليبرالى وانتهزت الفرصة للزج بالعديد من زعماء الطلاب فى السجون وإغلاق صحف مثل صحيفة Praxis أما فى الثمانينيات فقد تم توجيه النيران صوب «العنصرية القومية الألبانية» - حيث ناضلت القيادة لاحتواء آثار وفاة تيتو التى تزامنت مع «الكشف» عن وجود دين خارجى قدره ٢٠ بليون دولار ووضع اقتصادى مأساوى .

ويبدو اليوم أن السلوفينيين قد جاء دورهم لينضموا إلى زمرة الانفصاليين الكروات والألبان كعدو كامل .

لقد تسبب عن القلق السياسى فى سلوفينيا وخاصة التسامح الرسمى تجاه المعارضة الواضحة ذعرًا كبيرًا فى مراكز القوى فى شتى ربوع البلاد (باستثناء كرواتيا) فلقد نجم عن آثار الأزمة الاقتصادية والسياسية هناك فاشية متنامية اكتسبت فى بعض المناطق شكلاً قوميًا قويًا. وقد تم منذ عام واحد فقط التخلص من الجناح الليبرالى للحزب بصربيا على نحو غير رسمى لرفضه شن حملة قومية علنية لحرمان

كوسوڤو وڤوڤودنيا، وهما الإقليمان التابعان لجمهورية صربيا حيث تعيش الغالبية العظمى من أقليات البلاد، من استقلالهما .

غرست الغزوات النقدية لصحيفة Mladina السلوڤينية الشابة خوفًا حقيقيًا فى نفوس المحافظين الذين يفضلون اضطهاد المعارضة باللجوء إلى طرق أكثرها تقليدى. ومشكلتهم هى أن تنامى التحول الديمقراطى للحياة العامة بسلوڤينيا يتمتع بمباركة المسئولين. وفى ظل الحرب الباردة المندلعة فى أوساط القيادة السياسية للبلاد أصبح الموقف تجاه التطورات التى تحدث بسلوڤينيا رمزًا قبليًا للانقسام بين الليبراليين والمحافظين. وتمثل الخطب الرنانة ضد صحيفة Mladina على وجه الخصوص وضد سلوڤينيا على وجه العموم وجبة رئيسية يومية فى القطاعات الإعلامية الواقعة تحت سيطرة المحافظين. ومن الواضح أن القيادة الحزبية السلوڤينية قد استخفت بالأثر المدمر لتجربتها الديمقراطية الخاصة على بقية البلاد. لقد رفضت صحيفة Mladina الالتزام بالحدود القائمة بين الجمهوريات والنواب السلوڤينين كذلك لديهم الاستعداد لمناقشة قضايا القمع الذى يمارس فى كواليس المحافظين فى الجمعية الوطنية الفيدرالية(٣)، مما كان له أبلغ الأثر فى المخاطرة بالاستراتيجية الحزبية السلوڤينية للسعى إلى اتفاق يوغوسلاڤى عام حول الإصلاح الاقتصادى مع ترك درجة الديمقراطية «الداخلية» ليقررها قادة كل جمهورية على حدة. ولذا فقد كان من المحتوم حدوث رد فعل .

لقد بدا جنرالات الجيش كالحمقى بعد تدخل الجيش فى الربيع والصيف ضد الاتجاهات الديمقراطية سالفة الوصف بسلوڤينيا: وعرض الجيش مسرحية هزلية عند محاولته تبرير فعلته على أساس أنها «ثورة مضادة» تندلع بيوغوسلاڤيا. وأكد حدوث تضامن جماهيرى تلقائى على أن ما بدأ كمحاكمة ضد ثلاثة من صحفيى جريدة Mladina ورقيب بالجيش من محبى السلام قد تحول سريعًا إلى محاكمة شعبية للجيش ذاته. وكان المنسق الرئيسى لهذه الحركة الديمقراطية الجماهيرية هو لجنة حماية حقوق الإنسان .

فإذا افترضنا أنه قد حدثت تعبئة كاملة للأمة السلوڤينية على نحو عملى فقد بدأت الصحف السلوڤينية فى مناقشة مثيرة للغاية حول العلاقة بين النزعة القومية والديمقراطية وهو ما أنقله فيما يلى .

وكانت التطورات شديدة الاختلاف بالجنوب هى خلفية المحاكمة التى أجريت بلوبليانا والتعبئة الجماهيرية التلقائية التى نجمت عنها بسلوفينيا. ويبدو أن مأساة الصراع العرقى بالجنوب اليوغوسلافى تعيد نفسها حيث تلقى هستريا التعصب ضد الألبان تأييداً من الإداريين القاطنين بالمنطقة ومن المستفيدين من نظام توزيع الامتيازات المادية والسياسية الحالى. وانبثقت لجنة مكونة من الصرب وأهل الجبل الأسود القاطنين بكوسوفو كقوة سياسية بمساندة من الحزب الصربى وقيادة الدولة: وهى المرة الأولى فى تاريخ يوغوسلافيا ما بعد الحرب أن يحظى كيان عنصرى بالمساندة الرسمية الصريحة. والتواطؤ واضح فى هذه الحالة فالسياسة الرسمية الصربية تقدم هؤلاء المتعصبين «كمناضلين من أجل الحرية» بينما يقوم هؤلاء "المناضلون من أجل الحرية" بتنظيم اجتماعات جماهيرية لممارسة الضغوط للحصول على تأييد لمحاولة الإداريين الصرب حرمان كوسوفو وفوفودينا من استقلالهما. ولقد قام الاتحاديون اليوغوسلاف والعنصريون الصرب فى الوقت الحالى بتوحيد صفوفهم لاضطهاد جميع من لا يبدى التوقير اللازم للدولة والحزب. ولقد أصبحت صحف بلجراد إلا قليلاً القوة الضاربة لهذا التحالف الآثم حيث تقوم إصداراتها اليومية والأسبوعية بإثارة سلسلة مملة لا نهاية لها من المطالب العنصرية والفاشية(٤). ولم ينأ أى سياسى صربى بنفسه عن مؤيدى من يكتبون الشعارات على جدران المبانى الرومانية بفوفودينا قائلين : «صربيا الأم تحكم هنا !» أو يملئون جدران المبانى العامة هناك وفى كل مكان بالعبارة الأكثر شهرة «اقتلوا الألبان !» و«اشنقوا فلاسى» (وهو رئيس حزب كوسوفو وألبانى الأصل، أو ينادون بحمل السلاح فى التجمعات الجماهيرية) .

ولا شك فى أن العنصرية القومية بيوغوسلافيا ليست حكرًا على الصرب فقد استخدمت العنصرية القومية التى ترعاها الدولة فى مقدونيا على سبيل المثال على نحو شديد السخرية لإلهاء الشعب عن العجز الاقتصادى الذى تسببت فيه سلطات الجمهورية : فقد تزامن إفلاس الجمهورية مع الإضرابات العامة للعمال وتزامن كذلك مع الهجوم الضارى على التعليم باللغة الألبانية والذى تم التخطيط له لحصر مستقبل عشرات الآلاف من التلاميذ الألبان فى العمل اليدوى أو أن يؤول مصيرهم إلى البطالة. ويكمن الخطر القادم من العنصرية القومية الصربية فى قوة تأثيره الفريدة على إعادة هيكلة الدولة ومن ثم فتح الباب على مصراعيه أمام توتر سياسى دائم واحتمال قيام ثورة مضادة كذلك .

إن نشأة العنصرية القومية الصربية والاتجاهات الاتحادية فى مواقع من أجهزة الدولة يذكى نار الخوف بين اليوغوسلاف من شتى الطوائف العرقية من أن تتعرض حقوقهم القومية للخطر وأن انتصار الإدارة قد ينجم عنه حرمانهم من الحريات التى يتمتعون بها اليوم. ولقد حث ذلك الخوف الجماهيرى فى سلوڤينيا على مقاومة ضغط الجيش ضد «الانتفاضة السلوڤينية». فقد كان التركيز فى إطار حركة التضامن على وحدة العمل أثناء محاكمة الأربعة بلوبليانا. ورغم ذلك فقد كان بالإمكان فور انتهاء المحاكمة عقد مناقشة عامة حول العلاقة بين الديمقراطية والعنصرية القومية .

ولنبدأ من نقطة الصفر. قام النائب العام الفيدرالى فى مارس الماضى عقب شجار عام بإجبار نظيره السلوڤينى على بدء إجراءات قانونية ضد اثنين من الصحفيين هما فرانكى زافرل رئيس تحرير صحيفة Mladina وهى الجريدة الرسمية الناطقة باسم الاتحاد الاشتراكى لشباب سلوڤينيا، وأندريه نوڤاك أحد محررى صحيفة Teleks نصف الأسبوعية التى تصدر فى لوبليانا، بتهمة إهانة برانكو مامولا وزير الدفاع اليوغوسلاڤى (المتقاعد حاليا)(٥). وتمت تبرئة ساحتهما عقب عرض مؤثر من التأييد لكلا المتهمين. ورد النائب العام الفيدرالى بالاستئناف ضد ذلك الحكم ولكن استئنافه رفض فى نهاية يوليو. ولكن ذلك النصر الصغير أصبح عديم القيمة لدى تسجيله بالصحف اليومية حيث حكم على زافرل بالسجن لثمانية عشر شهراً من قبل محكمة مختلفة – محكمة عسكرية – وكان ذلك ختام لسلسلة من الأحداث التى بدأت فى وقت واحد تقريبا: مارس من عام ١٩٨٨ .

انتشرت الشائعات فى بداية مايو داخل لوبليانا بأن الجيش قد خطط فى شهر مارس لإلقاء القبض على عدد كبير من المفكرين والمتشددين السلوڤينيين وأن ما منع الجيش من القيام بذلك هو احتجاج شديد من كبار مسئولى الحزب والدولة السلوڤينيين. وثبت أن لتلك الشائعات أساس من الصحة كما اتضح من خلال المحاضر المتسربة من اجتماع مغلق عقدته رئاسة الحزب الفيدرالى فى التاسع والعشرين من مارس(٦). وقد دعى إلى عقد هذا الاجتماع خاصة لمناقشة الموقف فى سلوڤينيا وخاصة النقد المتزايد للجيش على صفحات Mladina وصحف سلوڤينية أخرى. وتم قبل الاجتماع تقديم مشروع مذكرة لتصدق عليها رئاسة الحزب. وكانت تلك المذكرة تعكس الموقف الذى عبرت عنه بالفعل هيئة تسمى المجلس العسكرى(٧) قبل أربعة أيام من الاجتماع، أى أنه كانت هناك "ثورة مضادة" تحدث فى الجمهورية. ولقد أعلن المجلس

العسكرى قراره فى الثامن والعشرين من مارس فى إشارة غير مسبوقة أى عشية اجتماع رئاسة الحزب الفيدرالى(٨). ويبدو كذلك أن مشروع المذكرة اشتمل على إشارات حول «الانفصالية» السلوفينية .

ولقد رفض ميلان كوتشان زعيم الحزب السلوفينى أثناء الاجتماع باسم القيادة السلوفينية تلك المذكرة كمذكرة «غير مقبولة» قائلاً: «لا نستطيع تحمل مسئولية مثل هذه المذكرة. فسيكون من المستحيل التوصل فى الرابطة الشيوعية السلوفينية إلى رأى واحد على هذا الأساس فيما يتعلق فوق كل شيء بتقدير وجود «ثورة مضادة» بسلوفينيا. وأضاف قائلا أنه رغم «تعقد الموقف الاجتماعى السياسى فى سلوفينيا فإن المذكرة تنطوى على انحياز ضد الجمهورية طالما أن المشكلات الموجودة هناك هى مشكلات شائعة فى شتى أرجاء البلاد» وتكمن جذور تلك المشكلات، فى رأيه، فى الاقتصاد : «إن هذه المذكرة لا تتناول مشكلات التنمية الاقتصادية رغم أهميتها الشديدة» .

إن الأزمة الاقتصادية ليست مقصورة على المناطق اليوغوسلافية الأشد فقراً وإنما تتعداها كذلك إلى سلوفينيا، وأوضح كوتشان ذلك بفقرة قال فيها : «لدينا بيان عاجل حول تنظيم إضرابات عامة حاليا فى قطاعات الصحة والبناء والتعليم. وقد علمنا أن مديرى الصناعات الهندسية والنسجية يخططون لتقديم استقالاتهم جماعياً» .

وليست لدينا الموارد اللازمة للتجديد التكنولوجى ولا للتعديل الهيكلى لاقتصادنا ولكن ذلك ضرورى للتنمية . بدونها سنظل محلك سر ... فلم نعد نتعامل مع الركود وإنما مع التردى الاقتصادى ومع سلسلة متصلة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تتسبب فى إثارة القلاقل بين القوميات. وذلك لأن أول من سيلحقه الضرر هم الموظفون الذين يشملون ما يقرب من مائة ألف من جمهوريات أخرى ... ولقد بدأت بالفعل مصادمات واسعة النطاق» .

ولقد ذكّر كوتشان الحاضرين بأن سلوفينيا لم تلق مساندة من أحد: «فلسنا نتوقع من أحد أن يمد لنا يد العون فجمهورتى الجبل الأسود ومقدونيا فى موقف مالى واقتصادى يعلمه الجميع [أى أنهما مفلستان] . وللبوسنة مشكلات إضافية [نتيجة لفضيحة أجروكوميرك] . وينطبق نفس الشىء على صربيا. ولذا فإننا ندرك أن علينا علاج جراحنا بأيدينا ولسوف نفعل. ولكننا نطلب منكم على الأقل ألا تضعوا العراقيل أمام العمل السياسى الذى ننتهجه .

ويرى كوتشان أن تبنى مشروع المذكرة سيكون له أثر سلبى على المؤتمر الحزبى (الذى انعقد فى مايو) حيث سيحول اهتمامه كثيرًا عن أكثر القضايا أهمية وهى قضية الاقتصاد. «إن الاختلاف المتعلق بقضية التنمية الاقتصادية أساسى وبدونه لن يكون هناك مخرج من الأزمة». ولقد كان الهم الأساسى للمؤتمر الحزبى هو «وضع برنامج للتنمية الاقتصادية لا تكون مهمته هى التنبؤ بالصراعات الاجتماعية والسياسية بل تكون مهمته كسب إجماع الأغلبية فى كل جمهورية وإقليم بناء على اقتناع غالبية الناس بصدق موقفه وتكون مهمته بناء على ذلك أن يتغلب على الصراعات وتصاعد التوترات القومية» . وعلى النقيض من ذلك فلا تعطى «المواجهة الناطقة بلغة حرب خاصة والبحث عن أعداء» إجابات شافية حول تطوير الاشتراكية .

ولا يمكن التوصل لمثل تلك الإجابات فقط عن طريق المواجهة من مختلف المفاهيم المطروحة حول الاشتراكية» .

وقال كذلك إن الأزمة هى أزمة اقتصاديات «الاشتراكية الحقة» التى جعلت الشيوعيين يتقهقرون. فالشيوعيون يقفون موقف المدافع [بيوغوسلافيا] لأن سياساتنا ليست لها ثمار ولا ينتج عنها ارتقاء إلى الأفضل ولا صورة واعدة. ولذا فالشيوعيون يلتزمون الصمت ويقفون على خط الدفاع فى مواجهة هجوم منتقديهم وفى مواجهة معارضة تستخدم الحجج التى تسوقها من الواقع : فالموقف يمدهم بالذخيرة اللازمة لذلك حيث إن الحجج التى تساق من الواقع أكثر إقناعًا من تلك التى تأتى من مذهب فكرى بحت» .

ولقد ذكَّر كوتشان مستمعيه كذلك بما قاله جورياتشوف لدى زيارته إلى يوغوسلافيا حيث قال... إن الغرب وجيش الاتحاد السوفييتى يهاجمانه بسبب الخوف من «البيروسترويكا». فإذا كان للأزمة علاقة بالتطوير [الاقتصادى] للاشتراكية فإن حل هذه الأزمة لن يأتى مبدئيًا أو كليا بوسائل سياسية. ولذا فإنه من الضرورى لهذا السبب بالتحديد أن نثق فى الأشخاص والأعضاء والقوى التى تحاول حل هذه الأزمة بوسائل اقتصادية بما فى ذلك الدولة طالما استحال الخروج من الأزمة دون تدخل الدولة فى الاقتصاد. ويتطلب ذلك إعادة التوكيد على دور الدولة التى صارت ضعيفة وغير فعالة وغير منافسة على نحو متزايد. ولذا فعلى الدولة أن تبدأ فى العمل كدولة حقيقية ومن ثم ينبغى أن تحرر نفسها من الإذعان والضغط السياسى والإدارى» .

ولقد أصر كوتشان خاصة على أن تقوم قيادة الحزب بفض الحملة المعادية لسلوفينيا والتى تشنها حاليا جمهوريات صربيا والجبل الأسود ومقدونيا بتشجيع سرى من القيادات الحزبية فى تلك الجمهوريات .

تسود سلوفينيا الآن حالة من العداء تجاه يوغوسلافيا كرد فعل لتنامى حالة العداء تجاه سلوفينيا بباقى أرجاء البلاد... وليست [القيادات الحزبية المحلية] على استعداد لتهدئة الموقف الذى اشتعل الآن «ولقد أثارت الصحافة اتهامات بأن محررى صحيفة Mladina وقيادة الحزب السلوفيني كانوا أدوات لحرب خاصة تشنها الرأسمالية العالمية ضد يوغوسلافيا، وهى اتهامات غريبة. فهذا النوع من النقاش يمكن استخدامه كذلك «لإثبات» أن مواقفى ومواقف فيدوى [زار كوفيتش رئيس حزب الجبل الأسود] تتساوى مع مواقف الأوستاش والتشيتنيك[٩] – فباستطاعة أى شخص أن يستخدم مثل هذه الأساليب لإثبات أى شىء» .

واستأنف كوتشان حديثه ليذكر رئاسة الحزب بطبيعة التعدد القومى للحزب والدولة. «إن اهتمامنا منصب خاصة على التصريح [الموجود ببيان المجلس العسكرى] بأن يوغوسلافيا دولة فيدرالية «اتحادية». ولقد قال برانكو ميكوليتش رئيس اللجنة التنفيذية للمجلس منذ وقت قريب لأحد مندوبينا أننا فى حاجة إلى سياسة اقتصادية «موحدة»[١٠] وهؤلاء أناس ذوى نفوذ. أليست تلك مقولة موضوعية بوجوب تغيير العلاقات داخل الاتحاد وكذلك المبادئ التى تقوم عليها هذه العلاقات ؟» .

ثم وصل الزعيم السلوفينى إلى النقطة الأساسية من اعتراضه: وهى وضع المجلس العسكرى. فيبدو أن المجلس العسكرى لم يستشر رئاسة الحزب الفيدرالى أو الدولة قبل أن يتخذ قراره بإعلان آراءه بشأن التطورات التى تحدث بسلوفينيا – عشية الاجتماع الذى عقدته رئاسة الحزب الفيدرالى لمناقشة المسألة ! وتساءل كوتشان: "هل يعنى ذلك أن هذه الهيئة قد أصبحت عنصراً مستقلاً فى الحياة السياسية للبلاد، وأن بإمكانها أن تتوصل استقلالاً إلى مثل هذه الأحكام السياسية بعيدة المدى ذات الوزن السياسى الهائل إذا ما افترضنا تمتعها بالسلطة وحاجتها إلى تعزيز تلك السلطة [١١]، وذلك على غرار الوزن السياسى الكبير لكلمات الرفيق مامولا التى قالها فى المؤتمر السياسى لجيش الشعب اليوغوسلافى؟ ولقد ردت القيادة السلوفينية رفض المذكرة بعد أن أغريت بالتنازع علنا حول هذه المسألة وكان السبب فى ذلك واضحاً حيث إنها

لم تشعر بأن مواجهة عامة قد تؤدى إلى فائدة ترجى بينما كانت مثل تلك المواجهة ستؤدى إلى مزيد من إثارة حفيظة الناس الثائرين بالفعل حول قضية كفاءة الجيش «ولكننا نؤيد رئاسة الحزب فى توضيح موقفها من هذا الشأن. وذلك لأن ذلك هو الوضع الأوحد لمثل هذه المناقشة» .

وأثار كوتشان عند هذه النقطة قضية لم تكن رسمية بحتة فيما يتعلق بالدستور أو السلطة العليا للحزب ولكنها قضية واقعية للغاية. فما قاله كوتشان فيما بعد قد أدى بعد ذلك بشهرين إلى التعبئة العفوية بسلوڤينيا وهى تعبئة غير مسبوقة فى حجمها وأهميتها فى تاريخ يوغوسلاڤيا ما بعد الحزب. فقد طرح «مسألة» حول :

«تعليمات أخبرنا قائد الجيش بمنطقة [لوبليانا] العسكرية أنه تلقاها عقب اجتماع المجلس العسكرى وذلك للاتصال المباشر بوزير الداخلية السلوڤينى فيما يتصل بالإجراء الذى ينبغى أن يتم اتخاذه هناك. وقد سألنا إذا ما كنا فى موقف يمكننا من السيطرة على الموقف الذى ينشأ بعد إلقاء القبض على هؤلاء الأشخاص حيث كان من المفترض أن الناس ستتجمهر فى الشوارع. وقال إن مهمته الأساسية كانت تنحصر فى تأمين شخصه والثكنات العسكرية والمشاه، ولكنهم على استعداد لمساعدتنا. وقال رفيقانا الوزير ونائبه أنهما لن يستطيعا مناقشة هذا الأمر بدوننا. وبحثا عنى ووجدانى وناقشنا الأمر مع دولانك سويا[١٢]. ولقد رفضنا مناقشة الأمر بطبيعة الحال حيث قلنا بأننا لا ندرى عنه شيئًا» .

وقلنا أيضًا أننا ندرك تماما أن أى إجراء كهذا لم يَضع فى الحسبان أن الموقف السياسى شديد الحرج بسلوڤينيا ستكون له عواقب وخيمة لا تستطيع القيادة السياسية تحمل مسئوليتها... ولقد أخبرت قائد الجيش أن اللجنة الاجتماعية للدفاع عن النفس لدينا لم تكن هى الأخرى تدرى شيئا عن التعليمات التى تلقاها .

ولهذا السبب فإننى أحتج احتجاجًا شديدًا على هذا الإجراء. والاحتجاج ليس موجها إلى قائد الجيش الذى كان على صواب تمامًا وإنما على ممارسة كهذه طالما أنها ستغير بشكل أساسى من العلاقات داخل المجتمع وموقف شخصياته السياسية ومسئولياتها ومنهجها. إن مثل هذا الإجراء لحل مسائل العلاقات والمشكلات بالاتحاد الفيدرالى موضع شك كبير وغير مقبول ونأمل أن نعرف موقف الرئاسة منه» .

وكان الفزع فى سلوڤينيا عقب تسرب هذه المذكرة عظيما وانتشر الاعتقاد بأن الجمهورية قد أفلتت من «انقلاب عسكرى». ويفسر ذلك بدوره السمة الجماهيرية لعملية التعبئة التى أعقبت قيام الشرطة العسكرية باحتجاز يانيز يانسا وهو أحد صحفيى Mladina ومشهور بكتاباته اللاذعة ضد الجيش[١٣] ، وقد تم احتجازه فى الحادث فى

الثلاثين من مايو. وأعقب ذلك بأيام قلائل احتجاز إيڤان بروستتر وهو ضابط صغير بجيش الشعب وكذلك ديڤيد تاسيتش وهو صحفى آخر يعمل فى Mladina . وكانت تهمة الثلاثة هى حيازة وثيقة عسكرية سرية. ثم تبع ذلك بأسبوعين اتهام زاڤرل رئيس تحرير Mladina بنفس التهمة ولكنه أفلت من السجن حيث وجد من خلال المذكرة الخاصة بإلقاء القبض عليه أنه كان يتلقى العلاج من انهيار عصبى بمستشفى لوبليانا إثر شهرين من المضايقات السياسية. وفى غضون بضعة ساعات من انتشار الأنباء بإلقاء القبض على يانسا قام محررو العديد من الصحف السلوڤينية Mladina و Katedra و Tribuna) ومقدمو إذاعة الطالب، وانضم إليهم ممثلو الحركات البديلة» السلوڤينية بتشكيل لجنة للدفاع عن يانيز يانسا وتغير اسمها سريعًا إلى لجنة حماية حقوق الإنسان. وحيث رفض الجيش مبدئيًا أن يتصل أحد بالمتهم أو أن يدافع عنه المحامون المدنيون فقد تقدمت اللجنة بما يلى من مطالب رئيسية : أن يتم إطلاق سراح المتهمين الثلاثة على الفور وأن يسمح لمحامين مدنيين بالدفاع عنهم وأن يسمح للجمهور بحضور المرحلة الأساسية من المحاكمة. ولكن الجيش رفض المطالب الثلاثة استنادًا إلى نصوص القانون الجنائى. ولقد رأت اللجنة أن مهمتهم تشمل نشر الأخبار على نحو منتظم ودقيق. ولقد أصبحت اللجنة بوجه عام مؤسسة شعبية لا غنى عنها لا تقع تحت سيطرة القيادة السياسية السلوڤينية وإن كانت تحتفظ معها بعلاقات ودية .

ولقد بدأت اللجنة فى جمع التوقيعات لتأييد مطالبها بعد أن استيقظ الشعب اليوغوسلافى على حقيقة أن الجيش يملك الحق فى إلقاء القبض على المدنيين ومحاكمتهم وقت السلم. فجمعت اللجنة فى أقل من شهر ما يقرب من مائة ألف توقيع معظمها - وليست كلها - من سلوڤينيا. وانضم إلى اللجنة كذلك ما يزيد على خمسمائة منظمة ما بين مدارس ومعاهد تعليمية عليا ومستشفيات ومشروعات وجمعيات ثقافية ومهنية وخلايا حزبية محلية... إلخ وكان ذلك كله يغطى شتى قطاعات المجتمع السلوڤينى(١٤). وأعلنت الجمعية الوطنية السلوڤينية والاتحاد الاشتراكى لعمال سلوڤينيا ورئاسة الجمهورية وحتى القيادة الحزبية تأييدهم لمطالب اللجنة بدرجات متفاوتة. ولاشك فى أن شهرى يونيو ويوليو قد شهدا تعبئة وطنية كاملة بالفعل، نفذت فى إطار حدود قانونية ضيقة. وبدا عند حد معين أن تلك اللحظة سيتمخض عنها حركة إصلاح أفقية داخل الحزب، ورغم انطلاق صحوة للشيوعيين وغير الشيوعيين من أجل الديمقراطية إلا أنها ما لبثت أن تفككت تحت ضغط البرامج والأفكار المتضاربة. وتم بكياسة وثبات رفض عرض قدمه فى السابق عمال التعدين لبدء إضراب عام !

ولقد تزامنت ذروة نشاط اللجنة مع الجلسة السنوية الرسمية للجنة الفرعية القانونية التابعة للجمعية الوطنية الفيدرالية التى شكا أثناء انعقادها النائب العام الفيدرالى من أن القضاء السلوفينى قد أدخل «مسوخًا» على العرف الجنائى اليوغوسلافى العام حيث لم يتصد «للجريمة اللفظية» كما عرفتها المادة ١٣٣ من قانون العقوبات اليوغوسلافى! وزيادة على ذلك فقد أضاف الجيش الإهانة إلى الضرر بإصراره على عقد المحاكمة باللغة الصربوكرواتية مما ينافى نصوص الدستور «إن المحاكمة السخيفة والمهينة، التى أجرتها الهيئة الفيدرالية بمحاكمة مواطنين سلوفينيين فى العاصمة السلوفينية باللغة الصربوكرواتية رغم الطلب الصريح المقدم من المتهمين ومن جميع الهيئات الشعبية والرسمية، إن دلت على شىء فإنما تدل على شكل من أشكال الإهانة القومية والاستفزاز الاتحادى. ولقد فهمها الجميع كدلالة على أحداث ستقع فى المستقبل(١٥) .

فى الثامن والعشرين من يوليو صدر الحكم ضد إيفان بروستنر بالسجن لأربع سنوات ويانيز يانسا وفرانكى زافرل بالسجن لثمانية عشر شهرًا وديفيد تاسيتش بالسجن لخمسة أشهر، وساد الاعتقاد عندئذ بأن الديمقراطية لم تكن هى فحسب ما يحاكم فى قفص الاتهام وإنما الأمة السلوفينية بأسرها. ولقد صدر عن القيادة السياسية والحزب واللجنة بسلوفينيا ردود أفعال متباينة عند ذلك الحد. فقد عبرت القيادة والحزب أثناء المحاكمة عن رغبتهما فى قيام محامين مدنيين بالدفاع عن الأربعة أو أن الأفضل أن يتم ذلك فى محكمة مدنية ولكنهما لم يناقشا قانونية الإجراء الذى اتخذه الجيش. واحتجا احتجاجًا شديدًا فى ذلك الوقت لدى الرئاسة الفيدرالية على انتهاك الوضع الذى كفله الدستور للغة السلوفينية فى كل من سلوفينيا والمؤسسات السلوفينية. ولكن الاحتجاج رفض بعد أن انحازت الرئاسة الفيدرالية إلى الجيش من خلال إجراء من شأنه زيادة شعور السلوفينيين بالعزلة عن بلجراد. أما اللجنة من جانبها فقد اعتبرت أن اللغة مسألة هامة إلا أنها رفضت قبول الأحكام كأحكام صالحة من الوجهة القانونية ليست لأنها تساءلت عن حق الجيش فى محاكمة المدنيين وقت السلم فحسب وإنما لأن المحاكمة قد انطوت على عدة انتهاكات للأعراف القانونية. وطالبت اللجنة كذلك بأن تقوم كل من الرئاسة السلوفينية وأعضاء من الجمعية الوطنية السلوفينية بفحص الوثيقة السرية موضوع المحاكمة طالما أنه يوجد شك له ما يبرره بأن تلك الوثيقة تخص نشاطا معاديا للدستور من قبل الجيش. ويحلول منتصف أغسطس قام كل من المتهمين والنائب العام بتقديم استئناف ضد الأحكام الصادرة .

ولا ريب فى أن تلك المحاكمة كانت تمثل هزيمة للاستراتيجية الحالية للقيادة السلوفينية والتى نستطيع استنباط بعض عناصرها من حديث كوتشان الوارد سلفًا. ولقد أوضح تدخل الجيش فى سلوفينيا حدود سلطة القيادة السلوفينية وأكد على ذلك رفض السلطات الفيدرالية الدفاع عن الوضع الدستورى للغة السلوفينية. ومن ثم فإن مطلب السلوفينيين بالاعتراف بحق الأقليات فى التواجد بالحزب والذى قدم فى المؤتمر الحزبى المنعقد فى مايو وسانده الليبراليون الكروات لم يسفر عن شىء. وفى محاولة صريحة من جانب الرئيس السلوفينى ستانو فنيك ليعطى القضية السلوفينية مبررًا قوميًا استخدمته من قبل القيادة الصربية عند سعيها للحصول على سلطة أكبر، صرح علنًا بأن السلوفينيين يرغبون فى إدارة شئونهم الخاصة بأنفسهم دون تدخل من أحد، فنحن نريد أن نكون "سادة" فى وطننا كما أراد الصرب أن يكونوا "سادة" فى وطنهم، ولقى ذلك غضبًا صامتًا من قبل الحزب الكرواتى فى الجوار حيث ما يزال الجناح الليبرالى هناك يتمتع بالأغلبية وهو ما كان لذلك يساند سلوفينيا. ولقد اصطدمت ثقة القيادة السلوفينية فى قدرتها على الإبقاء على إجماع قومى بظهور لجنة لحماية حقوق الإنسان تقوم دائما بانتقاد تراخى المسئولين. واتضح أن فكرة التوصل إلى اتفاق حول الاقتصاد دون التزام بالتحول الديمقراطى من جميع اليوغوسلاف كانت سرابًا .

وأصبح اليسار السلوفينى فى ذات الوقت أكثر وعيًا بأن الحزب السلوفينى رغم أهميته فى التحول الديمقراطى للحياة العامة بسلوفينيا إلا أنه كان عاجزًا عن أو غير راغب فى صياغة برنامج ديمقراطى لجميع اليوغوسلاف ويقبله غير السلوفينيين. وسيكون من المحال بدون هذا البرنامج هزيمة الثورة الإدارية المضادة المتنامية والتى ستفتح هزيمتها الطريق أمام تحول ديمقراطى جذرى للهياكل السياسية المحتضرة كشرط لا غنى عنه لإيجاد حل للأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وفى الفترة الفاصلة التى تلت تقديم الاستئنافات انتظارًا لنتيجتها التى أسفرت عن إطلاق سراح المتهمين من السجن بدأ بعض أعضاء اللجنة فى تقييم الموقف الجديد الناشىء عن التطورات التى حدثت فى سلوفينيا وكذلك فى جميع أرجاء يوغوسلافيا .

ولقد افتتح النقاش ميها كوفاتش فى صحيفة Teleks بمقال عنوانه «الأمة ستسود»(١٦) حيث قارن كوفاتش بين انشغال الساسة السلوفينيين كثيرًا بمسألة اللغة وخضوعهم لدكتاتورية الجيش فيما يختص بالقضايا القانونية والديمقراطية التى طرحتها المحاكمة. ولذا فهو يرى أن القيادة السلوفينية كمثيلتها الصربية تنظر إلى يوغوسلافيا من منظار قومى .

إن ما يجمع بين البرامج السياسية السلوڤينية والصربية والفيدرالية هو أنها جميعًا تتصرف كما لو كانت الأمم اليوغوسلافية متجانسة وكل لا يتجزأ .

والنتيجة المباشرة لذلك هو أن ذلك الالتزام بالسيادة القومية يلقى حاجزًا على مسئولية الإدارات القومية كل على حدة عن الكارثة الاجتماعية الحالية .

والعاقبة الأخرى هى أن مشكلات المجتمع [القومى] يتم السعى لحلها من الخارج. والنزاعات المتعددة بين الأمم اليوغوسلاڤية حول من يستغل من هى نتيجة مباشرة للنظام الاجتماعى اللاديمقراطى الذى يحول دون مناقشة عامة بين جميع اليوغوسلاڤ حول أهم قضايا الديمقراطية السياسية نتيجة لتركيزه على الأمة كنقطة ارتكاز اجتماعية .

ولذا فإنه لمن غريب المفارقات أن النزعة القومية هى ما يوحد أمم يوغوسلاڤيا فكلما أقسم السلوڤينيون بتراثهم المنتمى لوسط أوروبا والمفترض أن يميزهم عن باقى اليوغوسلاڤ كلما صاروا أكثر انتماء للبلقان، وكلما ثاروا ضد الحكومة [الفيدرالية] *الحمقاء* ببلجراد كلما صاروا أكثر عمى عن حماقة إدارتهم، وكلما ازداد اعتمادهم على أنفسهم كلما قل انزعاجهم من غياب الديمقراطية بيوغوسلافيا .

ولقد تلقى كوڤاتش الإجابة حول القضية التالية من توماز ماستناك. لقد دار رد ماستناك حول الافتراض بأن «تجانس العنصر السلوڤينى يختلف عن تجانس العنصر الصربى» وأوضح ماستناك أن التعبئة الجماهيرية التى حدثت بسلوڤينيا قد جاءت تلقائية لدرجة أنها ظهرت خارج المؤسسات الرسمية، «رغم أن هذه التعبئة لم تعتبر المؤسسات شيئًا متناقضًا معها أو حتى معاديا لها. لقد كانت الحركة دومًا على اتصال بهذه المؤسسات وكانت على استعداد، عند الضرورة وكلما أمكن، أن تتعاون معها». ولكن «زمام المبادرة ظل دوما فى يد من قاموا بتنظيم أنفسهم سياسيا وصياغة معاييرهم المنضبطة والموثوقة للحكم على نشاط السياسيين». و«طالما حقق *السياسيون* ما يتوقعه الناس منهم فإن الناس يرون أنهم «يمثلونهم». ولذا فإن هذا التفاعل بين الناس وبين المؤسسات السياسية قد جعل السياسة الرسمية ...

تعترف بنفوذ الحركة الجماهيرية. ولكن الدليل العملى رغم ذلك يقول بأن المؤسسة السياسية السلوڤينية نادرًا ما حققت كل آمال الناس... حيث كانت تلتقى بهم فى منتصف الطريق. وحدث أيضًا أن الساسة قد خيب كل منهم منفردًا آمال وطموحات الجماهير وكان رد فعل الناس أنهم لم يعترفوا بانتمائهم إليهم. وكانت شرعية الساسة موضع اختبار يومًا بعد الآخر.

ولذا فإن ما حدث فى سلوڤينيا لا يمكن وصفه كتجانس قومى :

لقد قام الناس بتنظيم أنفسهم عن طريق إنشاء كتلة سياسية غير متماثلة للمؤسسات الرسمية ذاتية التعيين. وكانت نتيجة هذا الانقسام الشديد هى ضرب تجانس الأمة السلوڤينية: فنستطيع الآن أن نرى بدقة وأكثر من وقت مضى من المقصود وينطبق ذلك على الأفراد كما ينطبق على المؤسسات .

وهنا يكمن كما يقول ماستناك، الاختلاف الأساسى بين التعبئة بسلوڤينيا والتعبئة بصربيا . "لقد كان برنامج تجانس الأمة السلوڤينية هو الكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية السياسية والدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية والكفاح من أجل دولة شرعية. وكانت نقطة البداية للتعبئة الصربية هى كوسوڤو والدم الصربى الذى أريق على هذه البقعة» [فى موقعة كوسوڤو التى حدثت فى القرن الرابع عشر] إن القومية الصربية تتمنى أن تنصب نفسها فى القمة كمجتمع تحكمه الدولة بينما تنظم القومية السلوڤينية نفسها اجتماعيًا على أمل الرقابة على دولة قومية. ولذا فإن الأولى تتفق بسهولة مع الجيش بينما تعتبر الثانية معادية له. وترغب الأولى فى توسيع دولتها وترغب فى إقرار دستور جديد بناءً على هذا التوسع بينما تحصر الثانية نفسها فى تأمين أدنى الضمانات الدستورية لسيادة دولتها .

وأعظم الفروق بين القومية السلوڤينية والقومية الصربية هى أن الحركة الاجتماعية بسلوڤينيا ترسخ الدولة كدولة بينما تدمر القومية المناصرة للدولة الصربية الدولة كدولة... وتحولها إلى أداة فى يد الحزب». وذلك لأن «السياسى السلوڤينى الوحيد الذى يمكننا أن نقول أنه قد احتفظ بمصداقيته واكتسب احتراما إلى جانبها هو الرئيس السلوڤينى ستانوڤنيك أما فى صربيا فإن ميلوسيڤيتش رئيس الحزب الصربى فيقع فى بؤرة الاهتمام !!

وبينما لم تتخذ الحركة السلوڤينية أبدًا أى موقف ضد أى قومية يوغوسلاڤية أخرى فإن التعبئة القومية الصربية «دائما ما كانت فى حاجة إلى أمم معادية» وإجمالاً، اعتبرت التعبئة القومية بسلوڤينيا لحظة من لحظات الكفاح من أجل الديمقراطية بيوغوسلاڤيا وهى اليوم لحظة هامة وحاسمة، أما القومية الصربية فقد ظهرت كقوة معادية للديمقراطية فهى «تطالب بتدخل عسكرى (فى كوسوڤو على الأقل) ولا تعبأ بالأعراف الدستورية كثيراً» .

ولكن ماستناك لم يحصر نفسه فى الاستنتاجات العملية وإنما سعى إلى طرح الفرق بين القوميتين على أساس سليم. لقد فند فكرة أن جميع القوميات كانت رجعية،

دافعًا بأن «الطبيعة السياسية للنزعة القومية شيء عارض». ولقد أكد لدى مقارنته بين سلوفينيا وجمهوريات البلطيق السوفييتية على أن هذه الأمم الصغيرة تقاوم ديكتاتورية الأمم الكبرى»، وأن النزعة القومية لتلك الأمم الصغرى لها بالضرورة نتائج ديمقراطية. «ولا ريب أن القومية السلوفينية قد تصير ديكتاتورية [أى تظهر نفسها كأيديولوجية كبرى] إن تم إخماد الديمقراطية أى إن لم تفلح. أما القومية الصربية فستصبح ديكتاتورية بالتأكيد إذا قدر لها النجاح حيث سيتم عندئذ إخماد الديمقراطية». ولقد أشار إلى نوى المراكز السياسية المختلفة الذين كانوا يعملون سويًا فى لجنة حماية حقوق الإنسان دون أن يكون عليهم دراسة تلك الاختلافات وقد رأى فى ذلك رمزًا لنوع من التجانس الذى حدث داخل الأمة السلوفينية نتيجة للمحاكمة .

إن الاعتراض الأساسى على رؤية الأشياء والذى أثاره كوفاتش فى القضية التالية لصحيفة Teleks قد دار حول تمييز ماستناك بين القومية الديمقراطية والقومية الديكتاتورية. وقال كوفاتش بأن القومية السلوفينية مثلها مثل أى قومية هى خليط من العناصر الأيديولوجية القديمة والجديدة والتى لا تحمل جميعها طابعًا ديمقراطيًا .

فإذا كان لنا أن نقبل الافتراض القائل بالطبيعة الديمقراطية للقومية السلوفينية فإن ذلك لن يقلل فقط من أهمية التفرقة الداخلية فى الأمة السلوفينية التى اعتبرت الأخيرة أرضًا تخصها للصراع بين القوى الديمقراطية والقوى غير الديمقراطية والتى لعبت لذلك دورًا مهيمنًا فى الصياغة الوطنية، وإنما سيؤدى كذلك إلى أن يبدو «تاريخ يوغوسلافيا ما بعد الحرب... كمحاولات معادة من قبل الإدارة اليوغوسلافية لإخماد الاتجاهات الديمقراطية للحزب السلوفينى» ولذا فإن مثل هذه القومية الديمقراطية» ستكون «غير واعية بالسمة غير الديمقراطية تمامًا لتاريخ سلوفينيا ما بعد الحرب ولا بالإسهام الكبير للأيديولوجية القومية السلوفينية فى صياغة النظام الاجتماعى السياسى اليوغوسلافى الحالى». أى أن «القومية الديمقراطية» السلوفينية لن تكون مدركة لمسئوليتها عن ترسيخ نظام مازال قادرًا على إنجاب عقلية شبيهة ببرنامج («اقتلوا آزيم !»). وعبارة الزعيم («سلوبودان، الحرية»)[١٧] فى جزء من الأمة الصربية. أليست القومية الديمقراطية السلوفينية مسئولة كذلك عن وجود حاجز فى صربيا بين «القومية الشعبية» و «القومية الرسمية» ومثال على ذلك عندما قام صرب كوسوفو بمسيرة ضد جميع من لا يتفقون مع القيادة الصربية ؟

وقال كوڤاتش، لنفرض أننا قبلنا بأن القومية السلوڤينية ديمقراطية لأنها تدافع عن أقلية ضد جبروت الأغلبية، إذن كيف لنا أن نفسر الاتجاهات اليمينية داخل المجتمع السلوڤيني التى تسعى إلى استبدال نموذج ديمقراطى للرقابة الاجتماعية بمفهوم نقابى للدولة؟ إن القومية الواعية بأن الأمة ليست كلاً متجانساً وتؤيدها ومن ثم تدعم سيطرتها لا يطلق عليها نزعة قومية بالمرة. فلم نطلق عليها ذلك المسمى إذن؟ ولم نلبس الفكرة التى يؤيدها ماستناك ثوبًا قوميًا؟ وقد أعرب كوڤاتش فيما تبقى من رده عن تشككه من أن التعبئة القومية قد تكون ردًا على «الكوميديا السوداء» اليوغوسلاڤية. "فمن المحال إظهار أيديولوجية فكرية بلغة الديمقراطية القومية. ولن ينتصر على اليمين اليوغوسلاڤى إلا حركة ديمقراطية لجميع اليوغوسلاڤ يكون فى مقدورها جمع شتات القوميات اليوغوسلاڤية .

وقد جاء تعليق أخير (فى الوقت الحالى) من مفكر سلوڤينى ثالث هو ليڤ كريڤت. فقد لاحظ كريڤت أن الجدل بين كوفاتش وماستناك قد عبر عن مشكلة تدور حول ماإذا كان يجب أم لا أن نؤيد الحقوق الديمقراطية أم دولة الأمة السلوڤينية كأولوية. وقد أوضح كريڤت بأن الموقف المعارض خاطىء بالضرورة : «فأهمية المسألة القومية فى الوضع السياسى الحالى تكمن بالتحديد فى خطر الفصل بينها وبين قضية الديمقراطية برمتها» فإذا حدث ذلك فستعود بنا المشكلة إلى نقطة بدايتها فى عام ١٨٤٨ وما بعده : «أى التخلى عن الديمقراطية من أجل الإبقاء على حكومة محلية ديكتاتورية صغيرة». ويرى كريڤت أن ماستناك كان محقًا فى التأكيد على السمة الديمقراطية والتلقائية لحركة التضامن الجماهيرية مع المتهمين، إلا أنه كان مخطئًا فى التفرقة بين القومية الديمقراطية والقومية الديكتاتورية بالنسبة للوضع الراهن بيوغوسلاڤيا. ولقد كان كوڤاتش محقا فى أن يحذر من أن جميع النزعات القومية تعد فريسة للتجانس الديكتاتورى. ولقد وقع ماستناك فى الخطأ الذى وقع فيه الشاب ماركس عام ١٨٤٨ .

«وفى إطار التذبذب بين القومية الدولية البروليتارية المتطرفة التى تنكر أهمية المسألة القومية وبين التعصب القومى الذى ترعاه الدولة فإن جميع الحركات الشعبية ليس أمامها إلا القتال من أجل نيل جميع الحقوق الديمقراطية». وأكد كريڤت على مدى أهمية إدراك الديمقراطيين السلوڤينيين للمقدرة الخطرة للقومية على اختلاق أى صراع بخلق دولة شرعية. «إن السلوڤينى الذى ينعت العقلية الصربية بالغباء لا يمكن اعتباره

ديمقراطيا مثله فى ذلك مثل الصربى الذى يريد تقليص كوسوڤو إلى مجرد مقاطعة فى إطار صربيا. ولقد اعتبر الساسة السلوڤينيون الذين تولوا مناصبهم الحالية فى أوائل السبعينيات أن الأزمة تضعف عنصرىْ وضعهم المميز فى الإدارة اليوغوسلاڤية وهما: القوة الاقتصادية السلوڤينية والإجماع القومى للسلوڤينيين. واختتم كريڤت بقوله: «إن التجانس الذى فى إمكان قومية ديمقراطية أن تحققه يعد مجديا بالنسبة لهم، ولهم وحدهم فى نهاية المطاف».

إذا عقدنا مقارنة بين هذه المناقشة وأخرى جرت منذ جيلين أو ثلاثة فى العشرينيات داخل الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية الشابة فسنصطدم بأوجه شبه وكذلك أوجه خلاف بينهما. فمثل هذه المناقشة منذ ستين عاما كانت سترد فى صحيفة نظرية حزبية تتحدث باسم جميع اليوغوسلاف، أما اليوم فإن النشر يتم بالدوائر المحلية فقط»[١٨] والبنود النشطة فى مناقشة اليوم هى «المجتمع المدنى» و «الدولة الشرعية»: وتعتبر التعبئة الجماهيرية العفوية تضامنا مع المتهمين الأربعة تأكيداً على ظهور "مجتمع مدنى» تمهيداً «لدولة شرعية». أما الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية الشابة فقد تحدثت بلغة «الطبقة العاملة» و «الثورة».

أما بعض القضايا التى طرحها الجدل الدائر حاليا فى سلوڤينيا فقد اصطدمت كذلك باليسار الاشتراكى والديمقراطى فى الماضى. وقد كانت هذه القضايا موجودة بالتأكيد فى العشرينيات. فهل يمكن للقومية فى أوقات معينة أن تلعب دوراً ديمقراطياً تقدميا ؟ فإذا كان الأمر كذلك فما هى آثار ذلك على تشكيل أحلاف مع الطبقات أو الصفوة الحائزة للسلطة ؟ وهل لنا أن نتوصل إلى تحول اجتماعى ديمقراطى فى إطار أمة يوغوسلاڤية واحدة دون تحول فورى من نفس النوع فى يوغوسلاڤيا ككل ؟

ولقد خرجت الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية من مناقشاتها فى العشرينيات والثلاثينيات وهى على وعى بأن المسألة القومية كانت قضية ديمقراطية ذات أهمية كبرى بالنسبة للطبقة العاملة وأنه كان يجب حلها حلاً شاملاً. ولقد طرحت كذلك قضية الديمقراطية ليس كبند مجرد وإنما كمشكلة ملموسة تتعلق بالنظام والقوة – ومن هنا يجئ التزام الحزب تجاه ترتيب فيدرالى. فإذا قمنا بعمل دراسة للسجل التاريخى للرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية فيما يتصل بالمسألة القومية فلن تستطيع إنكار تفوقها على منافسيها من القوميين والليبراليين. وتختلف عنهم الرابطة الشيوعية فى أنها قد

اتخذت منذ البداية موقفًا بأن الأمم لم توجد ككيانات متوافقة أو غير مختلفة، بل ككيانات متعادية. ولذا فقد أخلت المسألة القومية دون طمسها فى مسألة تقرير مصير قطاع من قطاعات الأمة وهو : الطبقة العاملة. ولذا فإن المسألة القومية فى مجتمع ما بعد الثورة تبدو كجانب من العلاقة بين الدولة والطبقة، أو بشكل أكثر تحديداً كنتيجة لفشل الثورة فى إعادة تعريف الهوية القومية والدولة حسب الطريقة والاتجاه المطلوبين من أجل ترسيخ نظام اجتماعى جديد .

إن التركيبة متعددة القوميات ليوغوسلافيا والتحول الفيدرالى لهيكل الدولة الناتج عن تلك الفيدرالية قد مال إلى عزل القاعدة الطبقية ومن ثم عزل الجذور الحقيقية لأزمتها الحالية كذلك وهى : الحرمان السياسى للطبقة العاملة - مما أدى إلى العجز السياسى لشتى الطبقات الاجتماعية الأخرى. ولكن الإدارة اليوغوسلافية لم تنكر بعد الدور التاريخى الذى لعبته معارك هذه الطبقة وطموحاتها فى المكاسب الثورية والديمقراطية بما فيها المكاسب القومية) فى الداخل والخارج. ولكنها نسبت ذلك بشدة إلى الماضى. لأنه يبدو اليوم أن كل شىء مختلف فلم يعد لهذه الطبقة أى دور إيجابى لتلعبه فى المجتمع فلقد أصبحت الطبقة العاملة بدلاً من ذلك «عملاً» (كما تعبر عن ذلك العبارة القائلة : «إننا لا نحتاج سوقًا من المنتجات فقط وإنما نحتاج إلى رأس المال وإلى العمل بجانبه». ولم يعد العمال اليوغوسلاف يعتبرون طليعة المجتمع وإنما صاروا «مشكلة» من خلال ثنائيات مثل «مشكلة البطالة» و «مشكلة إعادة بناء الصناعة» و «مشكلة الإدارة الصناعية»... إلخ. ولقد تلاشى نظام الإدارة الذاتية تمامًا دون أن يحل محله شىء على الإطلاق ليرسخ العلاقة بين العمال والدولة. ويخشى المحافظون والليبراليون على حد سواء مقاومة العمال المسلحة للإجراءات الصارمة التى اتخذتها الحكومة التى خفضت أجورهم إلى الحد الأدنى .

تكرر على مدى الأشهر الاثنى عشر الأخيرة سفر العمال سيرًا أو فى مجموعات بالحافلات والشاحنات كى يتظاهروا أمام مبنى الجمعية الوطنية الفيدرالية بميدان ماركس - آنجلز ببلجراد . ورغم غياب دعم المؤيدين للعمال فإن شعاراتهم تشير إلى تطرفهم المتزايد. ولم يظهر الحق القانونى فى القيام بالإضراب بين مطالبهم وذلك دون شك لأنهم وضعوا ذلك المطلب موضع التنفيذ. ورغم ذلك فقد أظهرت السلطات الفيدرالية استعداد مفاجئًا لدراسة إدخال حق القيام بالإضراب فى تعديلات دستورية مستقبلية. وبعد سنوات من جدل عام عقيم حدث ذلك التحول نتيجة احتلال عمال

المشروع الضخم لإنتاج المطاط والأحذية «بوروڤو» (٢٢ ألف عامل) بكرواتيا، الجمعية الفيدرالية فى يونيو الماضى. فبعد تخفيض أجور العمال بنسبة ٣٠٪ (حسب الإجراءات الصارمة للحكومة الفيدرالية) ظهر ألفان من عمال «بوروڤو» فى بلجراد حيث طلبوا لقاء المسئولين الفيدراليين. وظل العمال فى انتظار لخمس أو ست ساعات فى حالة غليان إلى أن «تهدأ ثائرتهم» قبل اللقاء. ولكن صبرهم نفد فى نهاية الأمر فاقتحموا غرف الجمعية عنوة وهو حدث غير مسبوق فى فترة ما بعد الحرب بأوروبا. وفور دخولهم إلى المبنى كان أول ما صادفوه هو أساطير الأمم اليوغوسلافية المتجسدة فى تماثيل الأمير كوسلى السلوڤينى الغامض من زمن القرون الوسطى وكذلك الملك توميسلاڤ الكرواتى الغامض كذلك من زمن القرون الوسطى والإمبراطور الصربى دوشان الأقل غموضا (حيث جاء بعدهما بأربعة قرون) ثم ألكسندر كاراديوردى زعيم ثورة الصرب فى مطلع القرن التاسع عشر ضد العثمانيين وربما كان أكثر من يستحقون أن يشملهم هذا المعبد الوطنى ولقد أقيمت هذه الرموز الوطنية القديمة بعد الحرب العالمية الثانية دون أن يوجد نظراء لهم من الأحياء.

وهتف عمال «بوروڤو» خارج مبنى الجمعية الفيدرالية بشعارات تشبه تلك التى هتف بها قبل أسبوع عمال مصنع الشاحنات «زماى» ببلجراد: «اخرجوا أيها اللصوص!»، «نريد خبزًا»، «فلتسقط البرجوازية الحمراء». ولقد استشاطوا غضبًا عندما دخلوا إلى المبنى ووجدوه خاليًا. ولكن السلطات تحاشت أعمال العنف عند طريق خروج رئيس الجمعية الوطنية يوفان بويوڤسكى ونيناد كريكنيش مدير بوروڤو سابقًا من مخبأهما أخيرًا، فتحدثا إلى العمال واعدين إياهم بتعليق التخفيضات فى الأجور. وتلى ذلك مؤتمر صحفى تحدث فيه يوبوڤسكى بطريقة ودية عن الحاجة إلى إدخال حق القيام بالإضراب إلى الدستور طالما استحال التفاهم مع العمال عندما يكونون شديدى الغضب، فمثل هذا القانون سيشجع العمال كذلك على حصر نشاطهم فى الشركات التى يعملون بها. فإذا تم تعديل الدستور بحيث يشمل الحق فى القيام بالإضراب فإن ذلك يتم بشكل وطريقة بحيث يكون للعمال حرية الحركة. ولكن أثر مثل ذلك القانون سيكون محدودًا بسبب الوضع الخطير للاقتصاد اليوغوسلافى.

وتشمل التعديلات الدستورية التى تتم مناقشتها حاليًا إمكانية تمثيل المواطنين على نحو مباشر. ولقد تخلت الإدارة اليوغوسلافية عن سعيها إلى الديمقراطية الاجتماعية الذى أعلنت عنه فى السابق من أجل البحث عن دولة «حديثة» تصلح

لمواجهة متطلبات القرن العشرين. ولكن مشكلاتها تبدأ هنا. فنوع الدولة الذى يطمح إليه الجناح الليبرالى اليوم موجود تاريخيا فى شكل دولة «قومية». ولذا فإن هذه الطموحات تحمل فى طياتها دافعًا تجاه تحول يوغوسلافيا إلى اتحاد كونفدرالى من دول قومية، وهو شىء سيكون غير مقبول تماما بطبيعة الحال بالنسبة لكثير من أمم يوغوسلافيا(١٩). وقد حدث أيضًا أن الطبقة العاملة تبدى القليل من الاهتمام بمثل هذا المشروع. ولقد زار الجمعية الفيدرالية على مدى السنوات القليلة الماضية عمال مضربون من مقدونيا وكوسوفو وصربيا والبوسنة وكرواتيا. ولكن شعاراتهم لم تشمل مطالب قومية محددة للمقدونيين أو الألبان أو الصرب أو المسلمين أو الكروات. ولكن العمال استنكروا عزلتهم السياسية كطبقة وطالبوا، بجانب تحسين ظروفهم المعيشية سريعة التدهور، بتنحية المسئولين عن أزمة البلاد. وطالما أن القيمة الحقيقية لأجور العمال فى انخفاض مستمر منذ بداية هذا الخريف فإن البلاد فى طريقها لأن تشهد موجة إضرابات أكثر حدة ومن المحتمل أن يصل الأمر إلى إضراب عام. وقد أعطيت تعليمات إلى حرس مبانى الجمعية الوطنية الفيدرالية بالسماح للعمال بتخطى نطاق خدمتهم: وتم تفادى صدام صريح بين العمال وآلة السحل ويبدو أن هذه السياسة قد أصبحت موضع إعادة نظر فى الوقت الراهن.

وحذرت الصحافة من أنه إذا ما تغيرت هذه السياسة فستكون النتيجة هى تفتت يوغوسلافيا.

وتحاول قيادات الجمهوريات والأقاليم كسب العمال عن طريق الترويج فى أفضل الأحوال لشعور من الاكتفاء الذاتى القومى وعلى أسوأ الأحوال لجو من النزعة الانتقامية القومية وهنا تكمن أهمية النقاش الذى دار بين كوفاتش وماستناك وكريفت فلقد نتجت عنه مؤشرات هامة للمستقبل: فينبغى أن تظل الحركة الديمقراطية مستقلة، وينبغى أن تكون هى العامل المهيمن على القضية القومية، ومن ثم ينبغى ألا تكون سلوفينية فقط وإنما كرواتية وصربية وألبانية ومقدونية... إلخ أى أن تصير يوغوسلافية بالكامل وإلا فإن اليمين سينتصر. وسيكون تفتت يوغوسلافيا كارثة على العمال كما سيكون كارثة على المفكرين الديمقراطيين اليوغوسلاف. وسيؤدى التحالف بينهم إلى عاقبة أكثر سوءًا.

(سبتمبر ١٩٨٨)

ملاحظات

١ - تم التصديق على هذا المبدأ من قبل الحلفاء الغربيين الذين حصروه في أوربا فقط. وانفرد البلشفيون بإدخاله إلى مستعمرات أوروبا في إفريقيا وآسيا. فقد أجبر انتصارهم في روسيا الحلفاء الغربيين على الإقرار بانهيار مملكة هابسبيرج ومن ثم ضمان ميلاد مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين عام ١٩١٨ (والتي أعيد تسميتها يوغوسلافيا فيما بعد).

٢ - وطالما تحتاج إدارة الدولة إلى غطاء قومي (وهي المشكلة الكبرى التي فرضتها أحداث ١٩٤٩ وما تلاها في هذا الشأن على الإدارة الملكية الإمبريالية لملكة هابسبيرج)، فقد قام الاتحاديون اليوغسلاف بمحاولة فاشلة لتأسيس أمة يوغوسلافية من شتات القومية السلافية والفولكلور - المحلي (الفلاحون والحرفيون والشعر الشعبي... إلخ) وكذلك من الوطنية بطبيعة الحال.

٣ - وأصبحت فيكابوتو تشنياك النائبة السلوفينية لدى الجمعية الوطنية الفيدرالية من أبطال يوغوسلافيا عقب دفاعها الرائع عن أهل قرية فيفيتشاني (بمقدونيا) وموسيفاك (بالبوسنة) ضد الهجوم الوحشي للشرطة تحت سمع وبصر ساسة الجمهوريتين وقام أعضاء الاتحاد الاشتراكي للشباب في كلتا الحالتين بتنظيم المقاومة الشعبية، وأظهروا شجاعة وعزما نادرين.

٤ - قامت حديثًا صحيفة Duga التي تصدر في بلجراد بنشر طبعة خاصة عن منتقدي كتاب برانكو هورفات عن المسألة القومية الألبانية بيوغوسلافيا (انظر صحيفة Labour Focus عدد رقم ٢). وكانت صورة الغلاف عبارة عن صورة لملكة صربية من ملكات العصور الوسطى طبعت أسفلها الأبيات التالية: « لقد فقأوا عينيك يا مليحة الوجه!... لقد فقأ ألباني عينيك بمدبته!»، وقام شكيلزين مالكي وهو مفكر ألباني ذو أفكار نظيفة مناهضة للقومية بالتعليق على هذه الأكذوبة بإرشاد القارئ إلى العادة الأرثوذكسية التي كانت متبعة في العصور الوسطى باستخدام «التراب المقدس للأيقونات والرسوم الجدارية لإعداد الجرعات الدوائية والتمائم» صحيفة Danas، زغرب ١٦ أغسطس ١٩٨٨ . ومعظم من يسهمون بالكتابة في صحيفة Duga هم أعضاء الأكاديمية الصربية للفنون والعلوم. ولم يتنصل أي منهم من الغلاف والرسالة التي

يحملها، ولا حتى محررا صحيفة Praxis السابقان ميهيلو ماركوفيتش وليوباتاديتش. حاول برانكو هورفات أن يفتتح مناقشة قومية لجميع اليوغوسلاف عن الموضوع ولم يجر عليه ذلك إلا ذلك النوع من الافتراءات المختزنة حتى تكون جاهزة ضد أعداء الدولة فى صحافة بلجراد. وقد تم التساؤل حول كفاءته واستقامته ودوافعه بطريقه تتعدى كثيراً الأعراف المتحضرة للحوار، وفى نفس الوقت كانت أصوله العرقية كافية لوصمه بتهمة مساندة الأوستاش - وذلك رغم أن هذا التوجه الكرواتى بالذات شهير ولا يختلف بشأنه اثنان. وكان برانكوهورفات فى العشرينيات من عمره عندما انضم للبارتيزان.

٥ - انظر فصل «فى انتظار المستقبل» الوارد آنفًا.

٦ - توقفت محاولة صحيفة Mladina لنشر أجزاء ذات صلة بالموضوع من هذه الوثيقة عن طريق تدخل السلطات السلوفينية. ولكن صحيفة الطلاب Polet التى تصدر بزغرب وصحيفة NIN التى تصدر ببلجراد قامت بنشر هذه الأجزاء. وقد تأكد فحوى محاضر الاجتماعات السرية لاحقًا من خلال خطاب ألقاه ميلان كوتشان رئيس الحزب السلوفينى فى اجتماع اللجنة المركزية للحزب الذى عقد فى شهر يوليو.

٧ - المجلس العسكرى هو هيئة استشارية (مكونة من العسكريين فقط) ووزير الدفاع نفسه يكون عسكريا.

٨ - ولقد صرح المجلس العسكرى بأنه كان هناك فى سلوفينيا عملية تنسيق لشن هجمات علنية على الجيش من قبل أعداء متورطين فى حرب خاصة ضد يوغوسلافيا: وكان هدفهم .

(أ) تحييد الكادر العسكرى ومن ثم كسر وحدة الجيش .

(ب)إبعاد الشباب عن أداء الخدمة العسكرية .

(ج) الحيلولة دون التعاون بين جيش الشعب اليوغوسلافى والقوات المسلحة للدول الصديقة غير المنحازة أو حركات التحرير القومية (إشارة إلى حملة صحفية Mladina ضد مبيعات الأسلحة لإثيوبيا).

٩ - كان الأوستاش والتشيتنيك تشكيلان أولهما كراوتى وثانيهما صربى مناهضان للشيوعية، قاما بالتواطؤ مع القوات المحتلة أثناء الحرب العالمية الثانية وكانا

مسئولان عن القتل الجماعي. وصدر في مارس عدد من الصحيفة الرئيسية ببلجراد Politka يتهم صحيفة Mlading بالتعاطف مع الأوستاش.

١٠ - صوت في ذلك الوقت نواب من كرواتيا وسلوڤينيا لنزع الثقة في الحكومة اليوغوسلاڤية الحالية.

١١ - انتقد مامولا أثناء المؤتمر موضوع المناقشة نحو التساهل مع «النشاط المعادي» بسلوڤينيا خاصة في الإعلام الحر نصف الرسمي. وتعتبر يوغوسلاڤيا حالة فريدة بأوروبا الشرقية حيث يتم تشكيل الحزب في الجيش كفرع منفصل للرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية لها الحق في حيازة مقعد في رئاسة الحزب الفيدرالي. وقد أدى ذلك بأحد المفكرين السلوڤينيين هو توماز ماستناك إلى أن يستنتج أن الجيش هو الفرع المسلح من الحزب بالضرورة أي أن الحزب والدولة ليسا فقط أمرًا واقعًا ولكنهما حتما وثيقي الصلة ببعضهما البعض.

١٢ - إن ستان دولانك الذي يتمتع بثقة الجيش يمثل سلوڤينيا لدى مجلس رئاسة الدولة حيث يعتبر مسئولا عن صلة الرئاسة بالجيش.

١٣ - كان يانيز يانسا أحد مسئولي الاتحاد الاشتراكي للشباب السلوڤيني وكان يتولى مسئولية العلاقات مع الجيش (والمجندون اليوغوسلاڤ معرضون للاستبعاد فور وصولهم لسن الثمانية عشر) واشترك في صياغة موقع الاتحاد الاشتراكي للشباب السلوڤيني بالجيش بما في ذلك مسائل تصل في أهميتها لمستوى ثقة المجتمع في الجيش وتقديم الأمور العسكرية للرقابة العامة. ولذا فقد اتخذت صحيفة Mladina موقعًا شعبيًا ضد بيع أسلحة لإثيوبيا وضد دول ديكتاتورية أخرى من دول العالم الثالث، وضد رغبة الجيش في صناعة الطائرات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، وضد الاستعراضات العسكرية في أول مايو ومساندة لمعارضة يقظة، ومساندة أكبر للعدالة القومية بالجيش... إلخ. ويانسا حاصل على درجة علمية في الدفاع الذاتي الشعبي،(رد يوغوسلاڤيا الفريد على جيش متأهب).

١٤ - تم نشر قائمة بالموقعين في عدد Mladina الصادر في ٢٩ يوليو ١٩٨٨ .

١٥ - وهذه ليست المرة الأولى بالطبع التي يحدث فيها انتهاك حق متهمين في أن يحاكموا بلغتهم في يوغوسلاڤيا. فاستخدام اللغة الصربوكرواتية شائع جدًا في

محاكمة الألبان، ويمثل الألبان أربعة أخماس السجناء السياسيين بيوغوسلافيا.

١٦ - للإطلاع على شرح للمقابلة مع كوفاتش، انظر NLR العدد ١٧ (سبتمبر - أكتوبر ١٩٨٨).

١٧ - سلوبودان هو الاسم الأول لرئيس الحزب الصربى ميلوسيفيتش، وهو يرتبط من الناحية الصوتية بكلمة Sloboda التى تعنى الحرية.

١٨ - فشلت عدة محاولات لنشر صحيفة Mladina وصحفًا سلوفينية أخرى باللغة الصربوكرواتية. ومن الصعب إيجاد تفسير لذلك رغم قلة التكاليف.

١٩ - سيؤثر ذلك على وجه الخصوص على حقوق الأمة الصربية والتى تعيش نسبة منها خارج جمهورية صربيا فى جمهوريتى البوسنة والهرسك وكرواتيا. إن الأمة الصربية مثلها مثل الأمم اليوغوسلافية الأخرى مهددة بصعود النزعة القومية فى جميع أرجاء البلاد.

الجزء الثالث

ميلوسيڤيتش ينقض على
النظام الفيدرالى (١٩٨٨ - ١٩٩١)

تقـــديم :

كان عام ١٩٨٨ من أكثر الأعوام مأساوية فى تاريخ يوغوسلاڤيا ما بعد الحرب، وبدا فى شهر أكتوبر أن البلاد قد تتفكك بالفعل. وأعرب وزيرا خارجية ألمانيا الغربية وفرنسا عن قلقهما على الملأ، فقد أصبحت أخبار يوغوسلاڤيا ولأول مرة منذ وفاة تيتو تتصدر الصفحات الأولى للصحف وقدمت الحكومة استقالتها فى ختام ذلك العام مع تسارع انحلال الرابطة الشيوعية. وفى أغسطس من عام ١٩٨٨ رفضت الرابطة الشيوعية الصربية بزعامة سلوبودان ميلوسيڤيتش قبول سلطة الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية (التى أعطتها تعليمات بوقف المظاهرات القومية بالشوارع)، مما أدى إلى إغلاق ملف حقبة تاريخية كاملة بدأت عام ١٩٤٥ .

وفقد الحزب الشيوعى اليوغوسلاڤى فى ذلك الوقت دعامته التقليدية مع هجرة حشود من العمال وتنظيمهم للجان الإضراب بدلاً من الانضمام إلى الحزب. ولقد استحوذ على يوغوسلاڤيا فى عام ١٩٨٨ شغب مستمر من الطبقة العاملة. ووضع الشقاق بين الحزب والطبقة العاملة علامة استفهام على وجود يوغوسلاڤيا من أساسه كدولة متحدة. وامتلأ الفراغ السياسى بسياسات العنصرية القومية وخاصة فى صربيا ومقدونيا بمساندة منظمة من جانب مسئولى الحزب والدولة.

وتدافع الإدارة المحلية والفيدرالية باستماتة عن نفوذهما فى وقت يتفتت فيه المجتمع والاقتصاد من حولهما، وتسقط المثل العليا الثورية واحداً بعد الآخر مقابل الصراع من أجل البقاء. ولم تعد مع ذلك المشكلات التى تواجه يوغوسلاڤيا والحزب الحاكم فريدة من نوعها فهى تمثل نسقًا عامًا من التغير الذى تمر به أوروبا الشرقية.

ويدا أن التحالف الطبقى والوطنى فى يوغوسلافيا مازال هو الأكثر مرونة. ويمكننا اعتبار المظاهرات المطالبة بالحقوق القومية والإضرابات التى يقوم بها عمال القطاع العام وتدخل العمال المباشر فى سياسة الحزب والدولة، دلالة على استمرار أهميتها. وكان من الواضح أن يوغوسلافيا تيتو كانت تقترب من نهايتها، ولكن وريثها لم يكن لائحًا فى الأفق.

لقد كان المجتمع بأكمله يعيش حالة من الفصام الحاد. ولذا فقد وافقت الجمعية الوطنية الفيدرالية على إقرار أغنية سلافية يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر عنوانها (هلموا أيها السلاف!) لتكون هى النشيد الوطنى للبلاد، وهو ما يعد رفضًا رمزيًا للأساس الثورى للبلاد وسكانها من غير السلاف وهم ذوى أعداد كبيرة. وأقيمت بعدها ببضعة أيام احتفالات مهيبة (وإن كانت غير صاخبة) للاحتفال بالذكرى الخامسة والأربعين لقيام هذه الدولة الثورية وليدة الحرب، التى يعد التزامها بالمساواة القومية بين السلاف وغير السلاف على حد سواء أحد أعمدتها الأساسية. واكتملت الصورة بالاحتفال للمرة الأولى بذكرى قيام الدولة اليوغوسلافية "الأولى" التى قامت من أجلها بالتحديد ثورة ١٩٤١ - ١٩٤٥ . ولسخرية الأقدار كان المسئول الذى تم اختياره للأشراف على الاحتفال سيئ السمعة حيث كان هو من أشار على النظام الملكى الذى كان قائمًا قبل الحرب (والنظام الاشتراكى فيما بعد) بطرد معظم السكان غير السلاف لكونهم "ليسوا أهلاً للثقة". ولقد طارد البلاد بأكملها شبح انهيار وشيك.

ويد أن هناك خيارين على المستوى العام فى يوغوسلافيا فى ذلك الوقت. أولهما يتصل بميلان كوتشان رئيس الحزب السلوفينى ويدافع عن برنامج إصلاح من أعلى، رغم أن البرنامج مقدم من أجل سلوفينيا فقط، تجاه تعددية سياسية أكبر تقترن "بالاقتصاد المختلط" وثانيهما يتصل بسلوبودان ميلوسيفيتش، الذى طالب مطالبة صاخبة بقيام دولة فاشية بلغة القومية الشعبية. ولقد اعتمدت هذه الرؤية كثيرًا على نظرية "الأعداء" وكان هؤلاء الأعداء هم الألبان ورؤساء مجالس تحرير الصحف الطلابية وصحف الشباب. ولم يرتد رد الفعل البيروقراطى قناعًا قوميا فى بادئ الأمر. يصاحب الاضطرابات العمالية المستمرة والمقاومة الشعبية الألبانية انهيار سلطة الحزب الفيدرالى مما نتج عنه بديل ثالث: هو الحكم العسكرى.

وظلت كوسوڤو فى مركز الاهتمام. وكان القصد من المظاهرات الشعبية للعمال الألبان فى نوفمبر من عام ١٩٨٨ هو تحذير القيادة الصربية والقيادة اليوغوسلاڤية العامة من التعديلات المقترح إدخالها على الدستور الصربى بإلغاء استقلال كوسوڤو ومن ثم الحقوق القومية للألبان سيكون مصيرها المقاومة. ولقد فقدت كلاً من كوسوڤو وڤوڤودينا حق الڤيتو فيما يتصل بأى تعديل مستقبلى يخص وضع الإقليمين داخل صربيا. ورغم أن الدستور اليوغوسلاڤى العام ما زال يضمن استقلالهما رسميًا، إلا أن استعداد الدولة وزعماء الحزب لقبول ما تمليه صربيا قد جعل هذا النص بلا قيمة. ولقد أعطى كلا من الإضراب العام فى كوسوڤو فى فبراير ١٩٦٨ والسمة الشعبية للتحدى الألبانى (حيث بدأت المرأة فى كوسوڤو تلعب لأول مرة دورًا حيويًا لا غنى عنه) المقاومة الألبانية سمة "الإنتفاضة".

ولقد قدم مائتان وخمسة عشر مفكرًا ألبانيا بما فى ذلك شكيلزين مالكى وإسوف بيريشا وڤيتون سوروى خطابًا صريحًا إلى الجمعية الوطنية الصربية والشعب اليوغوسلاڤى احتجاجًا على السمة غير الديمقراطية للتعديلات الدستورية المخطط إدخالها على دستور صربيا. وردت السلطات اليوغوسلاڤية على التماسهم بأن بعثت تعزيزات عسكرية تشمل الشرطة البرلمانية الفيدرالية إلى كوسوڤو منتهكة أثناء ذلك *الدستور الفيدرالى للبلاد*.

وجاءت المساندة لعمال مناجم كوسوڤو، الذين لعبوا دورًا قياديًا فى المقاومة، من كرواتيا وقبل ذلك من سلوڤينيا. وعقد اجتماع شعبى يرقى إلى مستوى المعاهدة القومية فى لوبليانا يوم الثامن عشر من فبراير ١٩٨٩ تأييدًا لمطالب الألبان. وقامت فى زغرب جمعية يوغوسلاڤيا للمبادرة الديمقراطية حديثة النشأة بإصدار بيان للمطالبة بإجراء استفتاء فى كوسوڤو حول وضع الإقليم داخل الاتحاد الفيدرالى. أما فى موسكو فقد قام عضوين من جبهة الشعب بموسكو وهما بوريس كاجار لتيسكى (الذى كان قد فاز لتوه بجائزة إسحق ديوتشر التذكارية عن كتابه "المزمار المفكر") وسيرجى ستانكيڤيتش (المرشح قريبا كنائب لمجلس الدوما الروسى) بالتوقيع على التماس من أجل حل سلمى وعادل للقضايا الساخنة بكوسوڤو وذلك بناء على طلب من لجنة مقرها لندن ساعدت أنا فى تشكيلها).

أضرب عن الطعام ما يزيد على ألف عامل من عمال المناجم فى مدينة تريبتشا بكوسوڤو، داخل المنجم الذى يعملون به لثمانية أيام تحت الأرض مطالبين بإقالة ثلاثة مسئولين إقليميين فرضهم عليهم الحزب الصربى. ولقد خدعتهم السلطات عندما وعدتهم بتنفيذ مطالبهم. ولكن ما إن خرجوا من المنجم حتى اندلعت مظاهرات شعبية قومية صربية فى بلجراد مطالبة بإصرار باتخاذ إجراءات قاسية ضد كوسوڤو. وألقى ميلوسيفيتش خطاباً إلى الحشود المتجمهرة واعداً إياها بإلقاء القبض على مثيرى الشغب. وتم فى اليوم التالى إلقاء القبض على زعماء الأحزاب والعديد من ساسة كوسوڤو وأبرزهم آزيم ڤلاسى. ودخلت الشرطة البرلمانية الفيدرالية إلى الإقليم الذى وُضع فى حالة طوارئ. وتحدث فى الجمعية الوطنية الفيدرالية لازار مويسوڤ عضو مجلس الرئاسة الفيدرالى بلهجة مثيرة عن مؤامرة دبرتها ألبانيا وشبكات تجسس أجنبية ضد الوحدة الإقليمية ليوغوسلاڤيا واستخدمت قوات الشرطة الغاز المسيل للدموع والأسلحة الآلية لفض المظاهرات التى اندلعت فى ذلك الوقت فى جميع أرجاء كوسوڤو. وكان عدد القتلى حسب الأرقام الرسمية عشرون فقط. أما من قام بتغطية الأحداث من صحيفة Mladina الأسبوعية التى تصدر بلوبليانا وصحيفة L'Unita الناطقة باسم الحزب الشيوعى الإيطالى فقد كتبوا عن عمليات قامت بها فرق الاغتيال ضد الأفراد المتمردين. وخضعت عند ذلك الحد الجمعية الوطنية لكوسوڤو إلى الضغط الشديد وأقرت التعديلات الدستورية الصربية مغيبة نفسها عن الوعى وأتاح ذلك لصربيا أن تقر دستوراً جمهورياً جديداً فى اليوم التالى. واحتفلت بلجراد بهذه المناسبة بالموسيقى فى شوارع المدينة وأقيمت العروض المسرحية وفتحت الملاهى ووسائل الترفيه المجانى وقام آنت ماركوڤيتش رئيس وزراء يوغوسلافيا بتهنئة ميلوسيڤيتش وشركاه. أما فى كوسوڤو، فلم يُسمح بتشييع المتوفين أو إقامة حداد على أرواحهم. ولم يقدم أى من المسئولين عن الحادث استقالته ولم يتم إجراء أى تحقيق عام فى إسناد الأوامر بالقتل، على عكس ما حدث فى جمهورية جورجيا السوڤيتية بعد مجزرة تبليسى. وكتبت فى ذلك الوقت قائلة: "إن يوغوسلاڤيا تنحدر سريعًا إلى مستوى دولة وحشية بلا قانون فى ظل قيادتها الحالية".

* * * * *

الفصل الأول

هل سيظل المركز صامدًا؟

أدت الأزمة اليوغوسلافية المتصاعدة إلى تقوية النزعة دائمة الوجود بأحزاب الجمهوريات والأقاليم إلى تحصين أنفسها فى دوائرها المحلية والقومية. وتفاوتت نتيجة ذلك بشكل كبير على اعتبار التفاوت الاقتصادى الكبير واختلاف التقاليد القومية.

(أ) السلوفينيون يتوصلون إلى الديمقراطية

إن لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان التى تأسست للدفاع عن أربعة من المفكرين الذين ألقى القبض عليهم فى مايو من عام ١٩٨٨ وتلقوا أحكامًا بالسجن بزعم تناول وثيقة عسكرية سرية، تكتسب اليوم سريعًا صفة جبهة شعبية سلوفينية (١). ولقد ظلت اللجنة تحاور الحزب محافظة على إجماع سياسى حول جميع القضايا الرئيسية التى تؤثر على الديمقراطية والسيادة القومية لسلوفينيا إلا أن نمو التحول السلوفينى إلى الديمقراطية لم يكن بأى حال من الأحوال تقدمًا هينًا. فقد تم استبعاد إيجوربافكار وهو عضو بارز من أعضاء اللجنة استبعادًا شاملاً من الإجراءات الانتخابية إبان انتخابات جرت مؤخرًا للترشيح لمنصب فى مجلس الرئاسة الجمهورى، وذلك رغم فوزه بأغلبية التأييد الشعبى. وكانت الذريعة التى سيقت لاستبعاده هى أنه كان قد دعا إلى "العصيان المدنى" للحيلولة دون تنفيذ الأحكام التى أصدرتها المحكمة العسكرية على يانيز يانسا وفرانكى زافرل وديفيد تاديتش وإيفان بروستنر. (وقد كان اقتراح فافكار فى واقع الأمر له ما يبرره: فقد اقترح اتخاذ إجراء مباشر ليس فقط للسماح للجنة الخاصة التابعة للجمعية الوطنية السلوفينية التى تم تشكيلها للتحقيق فى ملابسات القبض على المتهمين بأن تكمل عملها) وقد قدم ما يقرب من خمسين من أفضل شباب مفكرى الحزب استقالتهم احتجاجًا على تلك الممارسات غير الديمقراطية.

وفى ذلك المناخ قام يانيز يانسا أحد المتهمين السلوفينيين الأربعة بكتابة رسالة صريحة إلى ميلان كوتشان رئيس الحزب السلوفينى.

ونشرت هذه الرسالة فى كبرى صحف لوبليانا وهى صحيفة Delo اليومية (٥ نوفمبر ١٩٨٨) مصحوبة برد كوتشان عليها، وذلك فى استعراض مذهل للمناخ الديمقراطى السائد فى سلوفينيا. وقد انتقد يانسا فى رسالته خطبة ألقاها كوتشان فى مدينة بوليبيس أمام أعضاء نقابة عمالية قبل التصديق على قائمة الترشيح مباشرة، حيث انتقد كوتشان بافكار لدعوته إلى العصيان المدنى. وقال يانسا إن هذه الخطبة قد فتحت الباب أمام توجيه هجمات إلى اللجنة وأدت أيضًا إلى استبعاد بافكار. إلا أن عملية القبض على الأربعة ومحاكمتهم كانت جانبًا من جوانب السياسة المتبعة من قبل قوى معينة داخل يوغوسلافيا تعادى التحرر فى سلوفينيا.

وقد انتقد يانسا كوتشان كذلك لأنه غيَّر موقفه من قضية اللغة. وقد رد كوتشان بادئ ذى بدء بأن سلوفينيا لن تشعر بالانتماء إلى الدولة التى لم تحترم لغتها الأم. ولكنه لم يفعل شيئًا عندما قررت السلطات الفيدرالية متمثلة فى رئاسة الدولة والمحكمة العسكرية العليا إجراء محاكمة الأربعة باللغة الصربوكرواتية هو إجراء دستورى تمامًا واتهم يانسا كوتشان بالسذاجة على أحسن الأحوال وبالانتهازية السياسية على أسوأها، قائلاً إن السياسة عندما تكون بلا مبادئ فإن الأمور تنتهى بكارثة. ولقد عاش السلوفينيون فى خوف من أن يقال كلاً من كوتشان ويانيز ستانوفنيك رئيس سلوفينيا لأن ذلك يعد نهاية للحرية بسلوفينيا. أما إن كان الاثنان على استعداد للتخلى عن مبادئهما فإن الأمر سيان. واستأنف يانسا كلامه قائلاً أن كوتشان كان فيما مضى يوصف بأنه "تقدمى" ولكن هذا الوصف لا ينطبق عليه فى الوقت الحالى. فنحن لا نستطيع تقييم وجود الأفكار النقدية فى إطار علاقتها بالقوى فقط. إن المسألة هى مسألة الرؤية التى تنطوى عليها هذه الأفكار وهى رؤية تحدد هدفًا. فلا طريق هناك ولا إرادة إن لم يوجد الهدف، فإن لم يوجد هدف يلهم الناس فسيكون من المحال أن نخرج من الأزمة الحالية. ولكن المناورة الانتخابية أوحت بأن الإصلاح الحزبى المزعوم سيكون إصلاحًا سطحيًا.

ورد كوتشان على ذلك بتوكيده على أن التحول الديمقراطى فى سلوفينيا كان أهلاً لهذه التسمية فى حالة واحدة وهى إذا توافرت من خلاله مساحة لأناس مثل يانسا

للتصريح بآرائهم. ورغم أنه رفض الدخول فى جدال إلا أنه كان يرغب فى تناول ثلاث نقاط هامة طرحها يانسا:

١ - "أقر بانتمائى لدولة يوغوسلافيا الفيدرالية كما هى معرفة فى دستور١٩٧٤ . ولكن السؤال الهام الذى يطرح نفسه اليوم هو أية يوغوسلافيا؟" قال كوتشان أنه "وجدت اختلافات واسعة بهذا الصدد كما اتضح من خلال المحاكمة، "فليس هناك إمكان لوجود يوغوسلافيا غير اشتراكية وغير ديمقراطية". ولكن كانت هناك اقتراحات لأراء مختلفة وستستمر المعركة حول طبيعة الاتحاد الفيدرالى. ولزم أن نفهم مسألة اللغة فى هذا الإطار. وليس معنى ذلك أن نكف عن النضال فاللغة والسيادة السلوڤينيتان تقومان قبل كل شئ على "وحدة وعزم سلوڤينيا".

٢ - "لا أتفق فى الرأى مع من يقولون بأن يوغوسلافيا دولة غير قانونية". ويرى كوتشان أن المخاطرة تكمن فى تقوية محتواها الديمقراطى واستتبع ذلك التخلص من العشوائية والارتجالية من جانب الحزب الذى حول الدولة إلى قوة مهيمنة على المواطنين وليس شيئًا ينتمى إليهم جميعًا. "وينبغى أن يكون ذلك هو معنى إصلاح النظام السياسى". وكان هذا هو السبب فى أن الجمعية الوطنية السلوڤينية قامت بتشكيل لجنة لدراسة شتى ظروف المحاكمة، وفى أن الحزب السلوڤينى منح فى يوليو تأييده للجنة حماية حقوق الإنسان. ولكنه كان فى ذات الوقت ضد جميع الأصوات الداعية إلى وقف تنفيذ الأحكام التى أصدرتها المحكمة العسكرية.

٣ - "أما فيما يتصل بالخطاب الذى ألقيته فى مدينة بولييس، فليس من العدل الإيحاء بأن لجنة المرشحين قد تورطت فى التلاعب بالانتخابات. فنحن داخل الرابطة الشيوعية السلوڤينية لنا نفس الرؤى والأهداف ونختلف فقط بشأن الوسائل". وبما أنه لم يتحدث فى خطابه عن نشاط اللجنة عمومًا فسيكون من الخطأ كذلك أن يعلن أحد تأييده أو رفضه للحزب السلوڤينى بوجه عام. ولقد رأى فى الدعوة إلى العصيان المدنى أنها شئ يمكنه وقف عملية التحول الديمقراطى وإضعاف الإجماع السلوڤينى فى الداخل ومن ثم تأثير سلوڤينيا على صياغة اتجاه يوغوسلافى عام. ويمكن للتعددية بسلوڤينيا خاصة حول قضية كاحترام القانون أن تكون لها "عواقب مأساوية".

(ب) الثورة الإدارية المضادة

اتخذ التحول إلى الأمة صورة أكثر حدة فى صربيا: وتم التخلى بشكل رسمى عن أسبقية السياسة الطبقية لصالح اندماج قومى مع استيلاء سلوبودان ميلوسيڤيتش على قوة لا تقهر داخل الرابطة الشيوعية الصربية فى ختام عام ١٩٨٧، وذلك فيما يتعلق ببرنامج لإعادة مركزية صربيا.

ولكن مشروع توحيد صربيا ينطوى كذلك على تهديد بالتوسعية وإعادة البناء إن لم يكن التفكك الفورى للبناء الفيدرالى للبلاد. ولهذا السبب أسرع الحزب الفيدرالى بالدفاع عن القيادة بالجبل الأسود (انظر أدناه). ونتج عن مظاهرات العمال بالجبل الأسود ارتداداً لمحاولة دعوية لتغيير القيادة المحلية برجال ميلوسيڤيتش(٢). ويبدو أن أحداث الجبل الأسود كانت بديلاً لشىء آخر وهو الإطاحة بقيادة كوسوڤو والتى تم التخطيط لها كذريعة للتمرد الناجح فى ڤوڤودينا. إلا أن بلجراد قد تلقت تحذيراً بأن أى تدخل من هذا النوع فى كوسوڤو سيثير مقاومة الجماهير، ولهذا السبب فقد توجهت الطاقة المتراكمة للمنظمين صوب الجبل الأسود. وتوضح الأحداث اللاحقة بكوسوڤو أن الخطط القومية والسياسية للقيادة الصربية قد وقفت فى مواجهة عزم شعبى يستحيل التغلب عليه دون وجود حالة طوارئ طويلة الأجل فى الإقليم.

ولقد وجه اليوغوسلاڤ من جميع أنحاء يوغوسلاڤيا نقداً إلى القيادة الصربية بأنها تحكمها اعتبارات قومية وليست طبقية فكان رد فعلها هو أنها بذلت جهداً كبيراً فى أوائل شهر أكتوبر لإظهار نفسها بمظهر صديقة العمال. ومن العسير عليها الاحتفاظ طويلاً بهذه الصورة طالما أنها ملتزمة تماماً بالتحرر الاقتصادى. وقد عقد اجتماع للجنة المركزية التابعة للحزب الصربى يوم الثانى والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨٨ لمناقشة الإصلاح الاقتصادى فألقى ميلوسيڤيتش خطبة هامة قال فيها: "ليس فى الإمكان بناء مجتمع اشتراكى معاصر ذاتى الإرادة وديمقراطى فوق كل شئ إلا على أساس إنتاج السلع واقتصاد السوق الحديث، إن السوق اليوم هو الآلية الديمقراطية الوحيدة التى تشجع الأفكار الخاصة بأنشطة العمل وبنشاط الاقتصاديين وتصير الإدارة الذاتية مجرد علاقة سياسية معنوية بدون إنتاج".

إن استمرار نظام الإدارة الذاتية بأى شكل متعارف عليه شئ محل شك كما يوضح اللقاء الذى تم مع بيرو يوركوڤيتش والوارد ذكره فيما يلى.

قامت عالمة السياسة الزغربية ميريانا كازابوفيتش بمحاولة نادرة لوضع نظرية حول جوانب التطورات التى حدثت مؤخرًا بصربيا. وأثار ذلك غضب زاجوركا جولوبوفينش محررة Praxis السابقة ببلجراد. وما يلى بيان مختصر بالجدال الشيق غير المكتمل الذى دار بينهما.

ترى كازابوفيتش أن القومية الصربية المعاصرة ليست ظاهرة موحدة وإنما تنطوى على تيارات تشمل "اليمين المتطرف". وهى تعرِّف ذلك بقولها أنه أيديولوجية سياسية مضادة للديمقراطية، وممارسة وترفضان النظام الديمقراطى القائم والأساليب الديمقراطية الساعية إلى تغييره باسم حق أسمى وهو الخطر المزعوم على بقاء الأمة الصربية فى كوسوڤو. وأحد مكونات أيديولوجية هذا التيار هو اعتبار الشعب الألبانى عدوًا. وعلى ذلك فهو يسعى إلى إعادة بناء دولة قومية صربية كأداة حاسمة لحل "عنيف" للمشكلة الألبانية بكوسوڤو يتراوح بين تغيير التركيبة العرقية للإقليم إلى وضعه تحت نظام قانونى مختلف.

ويؤمن هذا التيار اليمينى المتطرف بأن شرط نجاحه هو وضع يوغوسلاڤيا فى حالة طوارئ. ومعنى ذلك من وجهة نظر أصحاب هذا التيار أن المؤسسات اليوغوسلاڤية القائمة حاليا قد أسسها "ائتلاف دائم مستغل معاد للصرب" بطريقة وضعت لتسد الطريق نهائيًا أمام إعادة بناء الدولة الصربية المنشودة. ويتكون الجزء "الدائم" من الائتلاف من سلوڤينيا وكرواتيا ويصعد من حدة الصراع التاريخى بين أوروبا الشرقية والغربية. أما الجزء "المستغل" من الائتلاف فيتكون من إقليمى ڤوڤودينا وكوسوڤو، اللذان يتمنيان لصربيا أن تتفكك وتخضع تمامًا. وينبغى لذلك تدمير هذا الائتلاف ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق تعبئة صربية شاملة(٢). ومن هنا امتدت الدعوة إلى الصرب المقيمين خارج حدود صربيا ذاتها ليلفظوا ولاءهم للوحدات الفيدرالية التى يقطنونها باسم المصلحة القومية العليا للصرب. وهم يرون أن جميع العلاقات فى يوغوسلاڤيا تنبثق من وترجع إلى البعد القومى. فالأمة ليست فقط هى ما يحدد سياستها القومية وإنما سياسات الآخرين كذلك.

وتعد هذه الأيديولوجية أيديولوجية فاشية بالضرورة فهى ترى أن الأمة هى العماد الرئيسى بينما ترى جميع الأمم الأخرى بالدولة كحلفاء للعدو. والحليف هنا بالطبع هو المؤسسة القومية: الحزب القومى وقيادته ورئيسه. والأعداء كقاعدة يوجدون بين الأمم

الأخرى. وهذا الهيكل السياسى هو أحد رواسب أسلوب الحكم الستالينى وأحد الإسهامات التى تعمل على إحياءه: إن الأمة لا تتجه إلى مؤسسات الدولة وإنما إلى الحزب، ولا تتجه إلى الجمعية الوطنية وإنما إلى اللجنة المركزية للحزب ولا تتجه إلى الحكومة وإنما إلى قيادة الحزب" وهى مثل الستالينية متورطة فى تبسيط مرعب لجميع العقد الاجتماعية: فجميع العلاقات تبدو فى غاية الشفافية ويبدو المجتمع كلوحة الشطرنج يمكن التنبؤ بحركة أى شخص عليها وتتبعها والحكم الفورى عليها كحركة قامت بها جماعة ينتمى إليها ذلك الشخص ولذا فإن هذه القومية اليمينية المتطرفة يمكنها أن تفتح الباب على مصراعيه أمام حركة فاشية أساسها الشرائح الدنيا من الطبقات العليا للمجتمع، ويكون هدفها هو تحويل يوغوسلافيا إلى دولة ستالينية جديدة.

وقد جاء رد جولوبوفيتش فى محيط نقد أكثر عمومًا للتحول غير المتوقع فى فكر مجموعة معينة من المفكرين فيما يتصل بالأشهر القليلة الماضية. وكتبت جولوبوفيتش قائلة أن العديد من المفكرين كانوا ينتقدون فى النصف الأول من الثمانينات نظام الحكم القائم زاعمين أن شرعيته محل تساؤل حيث لم يتم انتخابه عن طريق انتخابات حرة وحيث لم يكن لدى الشعب إمكانية دستورية للتعبير عن إرادته. أما الآن فهم يدافعون عن النظام ومؤسساته الشرعية، بينما ينتقدون الحشود الشعبية بصربيا واصفين إياها بعدم الشرعية. وترى من وجهة نظرها الخاصة أن الحشود الشعبية بصربيا قد عبرت عن حق أولى لجميع مواطنى دولة ما اتخذت من الاشتراكية والإدارة الذاتية منهجًا على نحو علنى، ولذا فقد طالبوا القيادة والمسئولين العاجزين عن تحمل المسئولية بأن يشرحوا أسباب الأزمة الحالية التى يعانيها المجتمع اليوغوسلافى. ولذا فقد تساءلت جولوبوفيتش: ماذا يمنع أكثر من يرغبون بإخلاص فى التحول الديمقراطى للمجتمع اليوغوسلافى من الاعتراف بتأييدهم ومد يد العون للاتجاهات التى تفتح الطريق بشكل أو بآخر أمام تعميق العملية الديمقراطية؟ لقد كانت الحشود الشعبية الديمقراطية دون شك أداة لتآكل هذا النظام الإدارى المتعجرف، الذى كان بالإمكان أن يستخدم فى إسراع العملية الديمقراطية.. وهى بذرة قد تتفتح منها أزهار الديمقراطية.

وتوافق جولوبوفيتش على أنه ليس بالإمكان شن حرب ضد نظام إدارى عمره عقود بناء على أساس قومى صرف. ولكن هل نستطيع انتقاد السعى من أجل دعم

تمده بنا الأمة فقط في بعض الأحوال بينما نستحسن هذا السعي في أحوال أخرى؟ وأرى هنا التناقض الكبير للمثقفين السلوفينيين وكذلك الساسة الديمقراطيين والتقدميين السلوفينيين الذين أؤيد جهودهم الرامية إلى التحول الديمقراطي لمجتمعنا رغم كل شيء.

وتستأنف جولوبوفيتش كلامها قائلة: إذا كنا سنقبل الرأى القائل بأن التحول الديمقراطي ليوغوسلافيا سيكون كفاحًا طويل الأمد فعلينا إذن أن نتقبل كذلك الرأى القائل بأن أى جهد يبذل لاختراق ما يعد إلى الآن نظامًا لا يقهر، قد يكون إسهامًا مفيدًا لخلق مساحة للعملية الديمقراطية. وقد تم من خلال "الاشتراكية الحقيقية" توسيع هذه المساحة بالتحديد عن طريق أشكال أكثر دستورية للعمل، وقد كان ذلك ينطبق على صربيا كما ينطبق على بولندا والمجر وسلوفينيا. واختتمت جولوبوفيتش بقولها أن دفاع بعض المثقفين اليوم عن الأشكال الدستورية اللاديمقراطية يعد اعتذارًا للنظام القائم، ويمثل تخليًا عن الموقف المعارض الذى اتخذه أغلب المثقفين في النصف الأول من هذا العقد.

وأوضحت كازابوفيتش في ردها أنها كانت طوال الوقت تتناول فقط شريحة واحدة من القومية الصربية المعاصرة وهي الشريحة التي تبذل أقصى ما في وسعها لخلق قناعة بأنه ليس بالإمكان تحقيق المصلحة القومية "المبررة" عن طريق قنوات دستورية قائمة.

"إن من ينتقدونني يفعلون تماما ما يتهمونني به، فيرون بأن تحليلي لتطرف الجناح اليميني يشمل مجموع ما يحدث في جمهورية صربيا الاشتراكية. ويعد ذلك نتيجة حتمية لرفضهم الاعتراف بوجود مواقف أيديولوجية مختلفة في إطار "الحركة القومية". وكان لهذا الرفض دافعًا سياسيًا حيث أتاح لهم إهمال تيار الجناح اليميني المتطرف كما أهملوا العديد من التيارات غير المرغوب فيها.

ورفضت كازا بوفيتش زعم جولوبوفيتش بأنها ساوت بين جميع أشكال الاحتجاج من أجل الحصول على حقوق دستورية أكثر بتطرف الجناح اليميني. فمن الخطأ في يوغوسلافيا اليوم أن نرجع شتى أشكال النشاط الشعبي إلى أشكال النشاط السياسي للجناح اليميني المتطرف وإنما المسألة لا تعدو تفهما للاجتماعات الشعبية والمحاولات الملموسة لاستخدامها لتحقيق أهداف سياسية محددة. والمسألة كذلك

تختص بالتساؤل حول إمكانية وجود آثار للنشاط السياسى الملموس لا تكون بحاجة إلى التوافق مع النيات الشخصية لغالبية المشاركين. وفى بولندا، لم تكن النتيجة الموضوعية للحركة الجماهيرية المطالبة(٤) بحقوق دستورية أوسع هى الإطاحة بالنظام (اللاشرعى)، ولكن النتيجة كانت تطبيق حالة استثنائية دستورية.

وكانت المسألة، أخيراً، مسألة الخلفية القومية لاجتماعات الاحتجاج الصربية التى أنكرتها جولوبوفيتش باستخفاف شديد كما رأت كازابوفيتش.

وعلى الكاتبة قبل استبعاد الخلفية القومية من النقاش أن تجيب أولاً على تساؤلات واقعية بحتة: كيف نفسر أن الحركة البولندية المطالبة بحقوق دستورية أوسع كانت موجهة إلى نظام الحكم البولندى (اللا) شرعى وأن الحركة المجرية كانت موجهة إلى نظام الحكم المجرى والسلوفينية إلى النظام السلوفينى (واليوغوسلافى)، بينما الشىء الوحيد الذى لا تناقشه الحشود الشعبية الصربية هو شرعية نظام الحكم الصربى أو قيادته؟ كيف لا يتم طرح السؤال حول "الإدارة القومية" ذاتها فى إطار الكفاح ضد الثورة الإدارية المضادة؟ كيف يكون الحليف الوحيد للشعب أثناء الكفاح هو القيادة الحزبية والسياسية القومية؟ ولماذا لا يكون كلا من الحزب الشيوعى القومى (غير المنصلح) والحكومة التى تشكلها أهدافًا للثورة المطالبة بالحقوق الدستورية ضد النظام (اللاشرعى)؟ ولست أفهم السبب مثلاً فى أن يكون هدفا الحركة الثورية هما ڤرموڤيك (الكرواتى) وستانوڤنيك (السلوڤينى) وليس كربيك [الصربى؟]

وترى كازابوفيتش أن الحركة الجماهيرية كأداة للنضال ضد الديكتاتورية الإدارية لن يؤدى إلا إلى تقوية الرجعية الإدارية ما لم يكن هذا النضال نضالاً من أجل الديمقراطية وله أهداف واضحة مثل الانتخابات الحرة للنواب والحق فى رفض قرارات هؤلاء النواب تلقائيًا. واختتمت كازابوفيتش ردها برفض الإيحاء بأن اتجاهاتها قد تغيرت. وكل ما أدى إليه تدخلها هو الرفض النظرى والسياسى لتحدى شرعية النظام القائم من منظور الجناح اليمنى المتطرف وأشكال النشاط السياسى المتفق معه.

وتعد الأسئلة التى طرحتها كازابوفيتش وثيقة(٥) الصلة بموضوع النقاش. فهذه الأسئلة تشير إلى السبب فى أن الحشود الشعبية الصربية لم توجه النقد إلى الإدارة الصربية وهذا السبب هو أن هذه الإدارة هى ذاتها ما قام بتنظيم تلك الحشود لتستخدمها كوسيلة للضغط على الحزب الفيدرالى. ولا تتعدى الحشود الشعبية الصربية، بصرف النظر عن تلقائيتها، أن تكون أداة من أدوات الصراع داخل الحزب. وتظهر شحنتها القومية المعادية للديمقراطية بشدة فى الشعارات التى تهتف بها فى

تلك المناسبات: "أعطونا السلاح!"، و "الموت للألبان"، و "سنقتل فلاسى"! و "اشنقوا فلاسى" و [فاضل] هوكسا خلف القضبان! و «أيا سلوبودان ميلوسڤيتش: لا تحط من قدر الهوية الصربية و «أيا سلوبــودان، سنسـير معك إلى كوسوڤو!" و"كوسوڤو لنا - لا تــدع إنفر [هوكسا] يسرقها"! و"صربيا تتساءل: متى سيحل سلوبودان محل تيتو؟" و «أيا سلوبودان، إننا جميعًا ملك يديك» و الخونة فقط هم من يعارضونك!" و "نحن جميعًا صرب!" و "لن ينقذ الصرب إلا الوحدة" و "الجبل الأسود جوهرة فى تاج صـربيا" و "الجبل الأسود أرض صربية" و "فليحيا الملك بيتر!" و"حاكموا فاضل هوكسا وشيروك وماركو ڤيتش وباكاللى وكريجى وستويسيتش وڤيمانى وڤرهوڤيك وفلاسى وباشارى ودولاسيڤيتش وكرونيتش وماتيتش وراد وسڤليڤيتش وبوباڤكى وباشانكى وكريستيك وماريلى"... إلخ. ويظهر الشباب فى الصور الفوتوغرافية وهم يرتدون شارات ملكية على قبعاتهم القروية ويظهرون ملتحين أو يرتدون ملابس سوداء على طريقة التشيتنيك. والأشخاص الذين أدانتهم اللقاءات الجماهيرية كما أوضحت كازابوڤيتش والذين طالبت الجماهير الصربية بمحاكمتهم أو سجنهم أو موتهم، وهم مدرجون فى قائمة أسماء ازدادت خلال أشهر الصيف والخريف لتشمل جميع الزعماء اليوغوسلاڤ البارزين بما فى ذلك ستايب سوڤار الرئيسى الحالى للحزب الفيدرالى، وجميعهم ممن لا ينتمون إلى العنصر الصربى عدا دراجوسلاڤ ماركوڤيتش وهو سياسى صربى متقاعد واتته الشجاعة لينتقد صراحة المسلك القومى لزعماء جمهورية صربيا.

(جـ) الغضب الطبقى ينفجر فى الجبل الأسود

فى عام ١٩٨٧ أعلنت الجبل الأسود ومعها مقدونيا وكوسوڤو إفلاسها. وثلث مشروعات الجبل الأسود مشروعات خاسرة ويعيش أربعون ألفًا من عمال هذه الجمهورية البالغ تعدادها ٦٠٠ ألف نسمة فقط ويعولون أسرهم بأجر حده الأدنى ٢٣٠ دينار أى ٢٥ جنيها إسترلينيا شهريًا لكل عامل. وفقد ستة آلاف عامل وظائفهم فى العامين الماضيين ويبحث آلاف الشباب عن وظائف لا وجود لها.

وقد انتهى السلام الاجتماعى بها منذ ما يقرب من العام عندما قررت قيادة الجبل الأسود تصفية المشروعات الخاسرة للحفاظ على القطاعات المنتجة ولكنها قررت ذلك دون تقديم أية برامج لعلاج الآثار الاجتماعية الناجمة عن هذه السياسة. ونتيجة لذلك

قام العمال الجوعى فى الثامن من أكتوبر من عام ١٩٨٨ بأكبر مظاهرة تحدث فى فترة ما بعد الحرب فى العاصمة تيتوجراد. وقد قام بالمظاهرة عمال مشروع رادوى داكيتش لمعدات الإنشاء وعمال مصنع الصلب بوريس كيدريتش بمنطقة ڤيكسيتش ويحتل مشروع رادوى داكيتش المرتبة الثالثة بين المشروعات الخاسرة بالجمهورية فليست هناك سوق لتصريف منتجاته نتيجة للكساد الذى يعانيه مجال الإنشاءات وكان المشروع قد استطاع الصمود لفترة من الوقت عن طريق تنفيذ أعمال بالعراق إلا أن الحرب العراقية / الإيرانية اندلعت واضطرت الحكومة اليوغوسلافية لقبول تأجيل العراق لسداد مستحقات المشروع مما أدى إلى خسارة قدرها ١٣ بليون دينار حلت بمشروع رادوى داكيتش. وجعل قانون ١٩٨٧ الخاص بالمشروعات الخاسرة من رادوى داكيتش هدفًا أساسيًا للتصفية فأصبح عماله الثلاثة آلاف يعيشون فى خوف دائم. وتسبب مشروع الصلب فى نيكسيتش فى ٤٠٪ من عجز ميزانية الجمهورية فى النصف الأول من عام ١٩٨٨ رغم أن بعض اللوم فى ذلك يقع على ارتفاع أسعار الكهرباء. وكانت الجمهورية والاتحاد الفيدرالى يعوضان الخسائر. وسيؤدى إغلاق مشروع الصلب كما هو مقترح إلى خسارة سبعة آلاف شخص لوظائفهم.

وهناك كذلك مشروع إنتاج الورق من الأخشاب بمنطقة إيڤا نجراد الذى يقال عنه أنه أسوأ المشروعات الاستثمارية بالجمهورية. وتظهر الحسابات أن المصنع لم يقم بإنتاج أية وحدة ذات قيمة حقيقية منذ إنشائه، وأغلق فى صيف ١٩٨٧ وطارت معه وظائف ألف وثمانمائة شخص. وهناك من يزعمون بأن مستقبل المصنع يكمن فى إنتاج ورق الصحف الممتاز حيث يزداد الطلب عليه بالبلاد ولكن الخطة الاقتصادية الحالية بالبلاد لا تشير إلى ذلك الاحتمال.

وتعانى صناعة النسيج هى الأخرى من أزمات عنيفة فقد كان عمال "تيتكس" يقومون بإضراب قبل أيام من اندلاع مظاهرات الثامن من أكتوبر وكانوا يخططون للقيام بمسيرة تجاه الجمعية الوطنية بتيتو جراد. وفى ذات الوقت انهارت مزارع الأغنام التقليدية بالجبل الأسود نتيجة الطفرة الصناعية التى حدثت فى الستينيات. ويتحدث الكثيرون عن إمكانيات التنمية السياحية، إلا أن الحقيقة المؤسفة تقول أن أنهار الجمهورية ملوثة وأوديتها مزدحمة والأطلال الرومانية بها مدفونة والبنية التحتية السياحية قذرة وقاصرة.

ولذا فقد بدأ عمال رادوى داكيتش مسيرتهم بتيتوجراد فى الثامن من أكتوبر، وانضم إليهم عمال آخرون وطلاب جامعيون وطلاب بالمدارس الثانوية وأطفال وبعض مواطنى تيتو جراد ومدن أخرى منها إيڤانجراد. وقدمت مجموعات من كوسوڤو وأُعلن عن وصول مجموعات أخرى من صربيا ومقدونيا. قامت الشرطة باستيقاف عمال مصنع الصلب القادمين من نيكسيتش فى منتصف الطريق باستخدام الهراوات والغازات المسيلة للدموع، وعندما عاد عمال الصلب إلى نيكسيتش قاموا هم وزملاءهم من مصانع أخرى بمظاهرة شعبية.

وحاولت القيادة السياسية للجمهورية التحدث إلى الجمع المحتشد أمام مبانى الدولة والحزب ولكن النتائج لم تكن مثمرة حيث طالب المتظاهرون مسئولى الدولة بالاستقالة، هاتفين بشعارات مثل "نريد أن نعمل ونكسب قوتنا" و"نريد خبزًا"، و"تعبنا من الانتظار"، و"تحيا الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية". و أصبحت الشعارات القومية أكثر تكرارًا بحلول المساء ومن أمثلتها: "تحيا القيادة الصربية"، و"أنتم من خنتم(٦) سلوبودان ميلوسڤيتش، أنتم من خنتم الهوية الصربية"، و"كذب من قال إن صربيا صغيرة"، و"أيا سلوبودان، نحن جنودك" و"سنقتُل أو نُقتل! و"أيا سلوبودان، يا ابن صربيا - متى ستأتى إلى سيتينى؟"! وقامت قوات الشرطة فى السادسة من صباح اليوم التالى بمساعدة قوات خاصة بتفريق المتظاهرين باستخدام الهراوات والغازات المسيلة للدموع. وكان العون يأتى إلى الجبل الأسود فى ذلك الوقت من أحزاب سلوڤينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك حيث بدا أن صربيا كانت على وشك ابتلاع هذه الجمهورية الصغيرة. واستنكرت القيادة الحزبية الفيدرالية المتظاهرين فى نهاية المطاف حيث تغاضت عن استخدام القوة ضد العمال وهو حدث غير مسبوق بيوغوسلاڤيا ما بعد الحرب! وألقى القبض على ثلاثة وعشرين شخصًا ولم تبلغ المستشفيات إلا عن إصابتين طفيفتين. وأوقفت الشرطة مظاهرة أخرى حاول القيام بها عمال مشروع تيتكس فى ذلك الصباح. ووضعت الجبل الأسود تحت حالة طوارئ فعلية لبضعة أيام.

وتسببت هذه الأحداث فى انقسام عميق(٧) فى أوساط القيادة السياسية بالجبل الأسود: فقدمت الحكومة والحزب استقالتيهما. وفور حدوث ذلك قام مجلس عمال صناعة الصلب بعقد اجتماع عاجل منددًا باستخدام القوة، وأصدر مجموعة من

المطالب: القبول الفورى لجميع التعديلات الدستورية (وكانت سلوفينيا على وجه الخصوص ترفض بعض هذه التعديلات)، وقمع الثورة المضادة بكوسوفو والإصلاح السريع للاقتصاد ووضع حد لارتفاع الأسعار وتردى مستويات المعيشة وتخفيض الضرائب على التصنيع واستقالة قيادة الجبل الأسود المسئولة عن الأزمة.

وأدت قلاقل أكتوبر ١٩٨٨ إلى ظهور بديل هو الاتحاد الاشتراكى للشباب بدعم من القيادة الصربية الحالية. وأعطت المنظمة الشابة دعمها غير المتحفظ للعمال وطالبت بالاستقالة الجماعية لقيادة الجبل الأسود. وقال ليوبيز ستانكوفيتش رئيس الجبل الأسود فى حديث لصحيفة Danas الأسبوعية التى تصدر بزغرب (٢٢ نوفمبر ١٩٨٨) أن المظاهرات بدأت مصادفة بعمال رادوى داكيتش - فثائرة العمال كان مقدرًا لها أن تثور إن آجلاً أو عاجلاً. ولكنه أكد كذلك على أن القلاقل الحالية قد بدأت بالحشود الشعبية مساندة للصرب والمنتمين إلى الجبل الأسود بكوسوفو ونظمتها لجنة كوسوفو. ولقد نأت قيادة الجبل الأسود بنفسها عن هذه اللقاءات التضامنية تاركة، حسب كلام ستانكوفيتش، فجوة عميقة بين الشعب والقيادة السياسية.

وقد بدت منظمة شباب الجبل الأسود حتى يومنا هذا على العكس من نظيرتها السلوفينية سلبية ولا حضور لها وعدائية تجاه المبادرات الصادرة عن لوبليانا. وقد سُئل ستانكوفيتش عما إذا كانت ستقوم فى ضوء أحداث أكتوبر بتغيير سياستها وتأييد المبادرات الصادرة عن لوبليانا مثل المبادرة الخاصة بإلغاء المادة ٣٣١ (التى تحدد ما يسمى بجرائم الرأى) من قانون العقوبات، فرد قائلاً أنه غير متأكد وهو يرى أن ما يهم هو الإصلاح الاقتصادى أى خلق اقتصاد سوق ملائم وتغيير القيادة.

(د) الألبان يقومون بمسيرة من أجل الديمقراطية

كان مقررًا للجنة الإقليمية التابعة للرابطة الشيوعية بكوسوفو أن تنعقد فى السابع عشر من نوفمبر ١٩٨٨ فى برشتينا عاصمة الإقليم لمناقشة استقالة كل من كاكوشا ياشارى رئيسة الحزب الحالية وسلفها أزيم فلاسى. وقد تم الترتيب لاستقالتهما كجزء من صفقة حول الدستور الذى تم التوصل إليه سابقًا بين القيادتين الصربية والفيدرالية. وبعد سنوات من الشد والجذب أعطى زعماء الحزب الفيدرالى

تحت الضغط موافقتهم أخيراً على إعادة مركزية صربيا وبموجبه كذلك على تقليص حاد فى الحقوق القومية التى حصلت عليها الأمة الألبانية المكونة من مليونى نسمة بعد عناء شديد ومن ثم إعادة عقارب الساعة اليوغوسلافية إلى الوراء لعقدين كاملين. وكان من المفترض أن يصدق اجتماع برشتينا على ذلك. وكانت الاستقالة جزءًا من تعهد بأن حزب الإقليم الذى لم يتغاض عن الصفقة لن يرفض رغم ذلك التعديلات الدستورية المقترحة لزيادة سيطرة صربيا على كوسوفو.

وفى ذلك الصباح خرج عمال منجم "ستارى ترج" الواقع بالقرب من متروفيكا، مركز كوسوفو الصناعى، بعد إنهاءهم نوبة العمل الليلية، من أنفاق المنجم ودرجة حرارتها ٣٨ درجة سيليزيوس إلى هواء الفجر البارد (حيث كانت أول حبات جليد الشتاء قد بدأت فى التساقط على كوسوفو)، وانضموا للعمال الذين أنهوا نوبة عمل النهار وبدأوا مسيرة طولها سبعون كيلو متراً صوب برشتينا.

وانضم إليهم فور وصولهم إلى برشتينا عمال آخرون ثم طلاب وشباب تبعهم طلاب المدارس الثانوية وتلاميذ المدارس الابتدائية، وكانت أعمار ثمانين بالمائة من المشاركين فى المسيرة دون العشرين، ثم انضم إليهم سريعًا أشخاص من أجيال أكبر سنا قادمين من جميع أرجاء كوسوفو (وكذلك من غرب مقدونيا) وكون كل ذلك مظاهرة امتدت لخمسة أيام تعبيراً عن العزم الوطنى. وقد عسكروا أثناء ليالى الشتاء القارس(٨) خارج مقر اللجنة الإقليمية، واستخدموا أغصان الأشجار الصغيرة المنزوعة من الحديقة الأمامية لمقر اللجنة لتدفئة أنفسهم. وكان لاحتجاجهم هدفان: أولهما التعبير عن رفضهم للتعديلات المقترح إدخالها على دستور جمهورية صربيا، وثانيهما إلغاء الاستقالة الإجبارية لزعيمى الإقليم. وقد صدقت اللجنة الإقليمية على استقالتيهما (ورغم عدم أخذ أصوات بالتصديق عليهما إلا أن النتيجة كانت قد تقررت سلفًا فى موقع آخر) ولذا فقد فشل عمال المناجم فى تحقيق أهدافهم من الناحية الرسمية حيث لم تتصد لهم قوات الشرطة بناء على تعليمات الحكومة مما يوحى بأنهم قد كسبوا المعركة بشرف وربما كان انتصارهم هذا انتصاراً أبقى. ومازالت هناك الكثير من الخلافات التى تحتاج إلى تسوية بين الطبقة العاملة بكوسوفو وبين قيادتها الحزبية والسياسية. ورغم ذلك فقد كان مظهر الوحدة بين تلك الأطراف حتميًا فى مواجهة هيستريا العداء للألبان المتدفق من بلجراد: فقد قال أحد الأعضاء الصرب

لاتحاد النقابات علنا قبل أسبوع إن "الثورة المضادة" مجسدة تماماً فى أعضاء حزب كوسوڤو وقيادته السياسية وفى جامعة برشتينا، وفى الطبقة العاملة الألبانية قبل كل ذلك، مما أغضب عمال مناجم برشتينا وأعطاهم حافزاً للقيام بتلك المسيرة. ووصف الحزب الصربى أحداث برشتينا بعد انتهاء المظاهرة بأنها أحدث مثال على تصعيد "الثورة المضادة". وكان رأى الحزب الفيدرالى متقارباً جداً مع رأى الحزب الصربى. ولكل قيادة كوسوڤو قالت بأن تلك الأحداث، توافقت مع المؤتمر الحزبى السابع عشر.

ويصور هذا التنافر بطبيعة الحال مدى عمق الانشقاق داخل الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية ومدى تخبط السياسة التى تحاول التظاهر بالعكس. ولكن الشىء الواضح هو أن منطق الحرية الطبقية والقومية أثبت فى كوسوڤو مرة أخرى قوته المؤثرة، مما جعل صحفيى بلجراد الذين يكنون العداء تجاه كوسوڤو بطبيعتهم يعبرون عن إعجابهم بشباب المتظاهرين وحسن تنظيمهم. واحتفل عمال المناجم الألبان بالذكرى الخامسة والأربعين للثورة على أفضل ما يكون الاحتفال وذلك عن طريق الدفاع عن إنجازاتها الكبرى.

وقد تكون القوة الكامنة خلف مظاهرات كوسوڤو(٩) هى الدفاع عن الحقوق القومية. ورغم أن المفردات القومية كانت هى وسيلة التعبير عن هذا الدفاع إلا أنه كان دفاعا عن الديمقراطية. وأوضح عمال المناجم من خلال أحاديث وافقوا على إجرائها طواعية أنه إذا كان وضع كوسوڤو سيتغير وأن القيادة الألبانية ستخضع للتطهير فيلزم أن يتم ذلك عن طريق مناظرة مفتوحة وديمقراطية وألا يتم فرض ذلك بالقوة. وقال العمال ما كان ينبغى على الحزب الفيدرالى قوله ولم يفعل. ولقد سلك العمال والطلاب والأطفال المتظاهرون مسلك الطليعة الاشتراكية الحقة فى أيام وليالى نوفمبر الباردة.

(هـ) نهاية الإدارة الذاتية

وما يلى مقتطف أعيدت صياغته من مقال منشور فى صحيفة Start التى تصدر بزغرب، والمقال عبارة عن حديث أجرى مع بترو يوركوڤيتش أستاذ علم الاقتصاد بجامعة زغرب، يتناول فيه مصير الإدارة الذاتية فى ظل الإصلاح الاقتصادى المزمع إجراؤه.

دار حوار شيق ومتميز فى اجتماع عقده اقتصاديو زغرب حديثًا لمناقشة الجلسة التاسعة عشر القادمة للجنة المركزية التابعة للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية وهى الجلسة التى سيتم فيها تحديد بنود الإصلاح الاقتصادى.

واختتم أحد المشاركين فى الحوار حديثه بقوله إن الإصلاح يحتاج إلى سياسة اجتماعية نشطة لتخفيف آثاره السلبية. وأصبح مصطلح "الآثار السلبية" جزءًا أساسيًا من جميع المناقشات الدائرة حول الإصلاح الاقتصادى.

وقد كانت هناك العديد من الخلافات حول ما يعنيه هذا المصطلح ولكن الكل أجمع على أن الإصلاح له ثمن. وسيكون هناك من سيضطر إلى دفع ذلك الثمن بما فى ذلك خسارة من سيدفعون الثمن لوظائفهم. وقد بدا على ذلك الأستاذ أنه يعى ما يقول جيدًا ولذا فقد طلب منه أحد أعضاء اللجنة المركزية الحاضرين أن يفسر ما تنطوى عليه تلك السياسة التى أشار إليها. فجاء رد الأستاذ فى غاية الأمانة قائلاً: لست أدرى، فليس ذلك فى نطاق اختصاصى"، فمن هو المختص إذن؟ ضمت لجنة ميكوليتش للإصلاح الاقتصادى ١٦٠ خبيرًا للقيام بصياغة الوثائق اللازمة ولكن المجموعة المتفق عليها من أجل صياغة السياسة الاجتماعية لم تتشكل أبدًا. ويقول يوركوڤيتش أن لجنة العمل والسياسة الاجتماعية كانت تراوغ النقابات ولكن الطرفين رفضا تحمل المسئولية فى نهاية الأمر. وكانت النتيجة أنه لم يوجد من يستطيع القيام بصياغة السياسية الاجتماعية على نحو فعال. لماذا؟ ويجيب الأستاذ قائلاً إن السبب يمكن فى أنه لا أحد يريد قضم تفاحة الإصلاح النيئة ذات السمة الطبقية. وفى ذات الوقت تدور هناك لعبة القط والفأر بين الاتحاد الفيدرالى والجمهوريات والتقسيمات الإدارية (الكوميونات) حول من سيكون المسئول عن السياسة الاجتماعية أى من سيدفع ثمنها؟ وانتهى الأمر بأن المشكلة هى مشكلة النقود: من سيدفع ثمن تخدير المريض الموشك على المعاناة من عملية جراحية طويلة ومؤلمة؟

ويقول يوركوڤيتش: ليست هناك إجابة على السؤال المطروح حول كيفية تأثير الإصلاح على الإدارة الذاتية. وبدلا من ذلك نسمع صيحة انتصار معناها أن مفهومى الإدارة الذاتية والأعمال المتحدة قد أصبحت معلقة ويعتمد هذا الموقف القيصرى جزئيًا على وثائق معينة لا تقدم فى حقيقتها إدارة ذاتية، وإنما إدارة مشتركة أو مشاركة العمال والفرص القائمة هى فوز من يعتقدون أن الإدارة الذاتية ينبغى إلغاؤها. وإننى

لأسأل نفسي: لماذا لا يفعل الحزب أو النقابات شيئًا حيال ذلك؟ وإن وجد فى البلاد من ساندوا الطبقة العاملة فسيطرحون السؤال: كيف أمكن السماح بتخفيض أجور العمال لدرجة تجعلهم من مستحقى الصدقة؟ أين هى وثائق الإسكان والإصلاح الضريبى وآثار إعادة توزيع الدخل المقرر إجراؤها؟ فإذا كنا نفهم الشيوعية كنظام يقلل الفوارق بين الأغنياء والفقراء، فإن الموقف فى بلادنا لا يختلف فى شئ عن دولة يسودها النظام الرأسمالى. إن أفقر عشرين بالمئة من الأسر فى يوغوسلاڤيا تنال ٦,٦٪ فقط من إجمالى الدخل الأسرى. وتصل النسبة فى بريطانيا إلى ٧٪ وتصل النسبة فى بلجيكا إلى ٧,٩٪ وتصل فى اليابان إلى ٨٪ وفى السويد إلى ٧,٤٪ وفى الولايات المتحدة إلى ٥,٣٪. وتنال أعلى عشرين بالمئة من الأسر ٣٩٪ من الدخل القومى بينما يتراوح المعدل فى الدول المذكورة بين ٣٦ - ٤٠٪. وتنال أغنى عشر أسر بيوغوسلافيا ٢٣٪ من الدخل القومى، ويصل الرقم فى بريطانيا إلى ٢٣,٤٪ وفى الولايات المتحدة ٢٠٪. ولكننا على العكس من الدول الرأسمالية ليس لدينا نظام ضريبى يتناسب مع طبيعة النظام الاشتراكى ولا حتى مع السياسة الضريبية للديمقراطية الاجتماعية التى تمارسها بعض البلدان.

وينتمى يوركو ڤيتش إلى خبراء الاقتصاد الذين يفضلون السوق المتكاملة أى السوق التى لا تتوافر فيها السلع فحسب وإنما يتوافر فيها كذلك رأس المال والعمل. وهو يؤمن بأن محاولة بناء علاقات اجتماعية على العمل فقط وليس على رأس المال بأنها محاولة غير ناضجة تاريخيًا. ورغم ذلك فهو اشتراكى ولذا فهولا يريد أن يرى أن تكون الأزمة ذريعة لتعليق الإدارة الذاتية والذى سيعنى أن يجد العمال أنفسهم فى موقف أكثر سوءًا من ذلك الموقف المتوقع من خلال برامج الديمقراطية الاجتماعية الغربية.

وتسأل صحيفة :Start أليس نظام الإدارة الذاتية للعمل مشروعًا أفلاطونيًا؟

ويرد يروكوڤيتش بالنفى. إنه ليس كذلك إذا وضعنا فى اعتبارنا الموقف الحقيقى والعلاقة المنطقية بين تنمية القوى المادية وعلاقات الإنتاج وحاله الوعى فى المجتمع.

ولكن مفهومى الإدارة الذاتية والأعمال الموحدة قد أصبحت معلقة فى أيامنا هذه. وهناك قوانين يتم اقتراحها وهدفها بوضوح هو التخلى عن الأعمال الموحدة. فالتاريخ لا يغفر للفاشلين. ولكنه من الأكثر عسرًا اليوم مع توقف مجتمع العمل أن نجد المقياس الحقيقى لحل وسط مع رأس المال. ما هى الحقوق التى ستكون للعمال فى رأس المال؟

ليست هناك وثيقة تتناول هذا السؤال. فحقوق العمال مهملة تمامًا في واقع الأمر. فلا تفرق القواعد الجديدة بين حقوق مالكي وسائل الإنتاج وحقوق العمال الذين لا يملكون شيئًا.

وتسأل صحيفة Start: لقد قلت بوجوب استمرار سيادة ملكية المجتمع إذا كان للاشتراكية أن تبقى. أليس ذلك متعارضًا مع بعض مواقف الإصلاح الحالية؟

ويرد يوركوفيتش قائلاً: إنكم تشيرون إلى من يزعمون بأن الملكية الاجتماعية ليست أمامها فرص للبقاء، وأنه يجب خصخصتها. ولا أتفق معهم في الرأى. إننى أعارض الفكرة بأن تصبح الملكية الفردية الخاصة هي الشكل الوحيد والنهائي للملكية. إننا نتناول عروضًا بوجوب تحويل الملكية الاجتماعية بالكامل إلى ملكية فردية وأن يصبح العمال حاملي أسهم في المشروعات التي يعملون بها ولكن ينبغي علينا حماية الشكل السائد للملكية الاجتماعية من أجل حماية السمة الاشتراكية للمجتمع. وسيقول البعض بأن ذلك سيؤدى إلى عدم كفاءة المجتمع، ولكننى لا أتفق معهم. فسيعنى ذلك أن الاشتراكية كنظام كانت مستحيلة.

(ديسمبر ١٩٨٨).

ملاحظات

١ - انظر المقابلة التي أجريت مع ميهاكوفاتش بجريدة New Left Review العدد ١٧١، عام ١٩٨٨، وكذلك الفصل سالف الذكر من هذا الكتاب "الديمقراطية والمسألة القومية".

٢ - كانت لا تنكا بيروفيتش في ذلك الوقت رئيسًا للحزب الصربي، وحصلت بعد استبعادها من الحزب على درجة الدكتوراه وكان موضوع الرسالة، "من المركزية إلى الفيدرالية"، وتُرجع من خلاله فكر اللامركزية اليوغوسلافية إلى سياسة لينين فيما يتصل بالمسألة القومية. وكان تحليلها رائعًا إلا أنه لقى الإهمال التام بفضل "فضيحتها" السياسية. انظر فيما يلي صعود ميلوسيفيتش إلى السلطة.

٣ - فشلت محاولات تعبئة المواطنين الصرب بالجمهوريات الأخرى (سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك) بفضل المقاومة الشديدة لقيادات تلك الجمهوريات لذلك. وكانت جمهورية الجبل الأسود استثناء جزئيًا من ذلك بسبب الروابط التاريخية بين الصرب وأهل الجبل الأسود.

٤ - قبل المؤتمر الحزبى السابع عشر مباشرة، اتهم ستايب سوڤار رئيس الحزب الفيدرالى القيادة الصربية بموقفها السلبى من الاتجاهات المعادية للشيوعية المتنامية فى الأكاديمية الصربية وفى ذات الوقت جاء تهديد بالإضراب من قبل عمال بلجراد خاصة عمال الحزام الصناعى الواقع فى منطقة راكوڤيكا. وقد أسهم ذلك أيضًا فى اكتشاف القيادة الصربية المفاجئ لجمهور من الناخبين فى أوساط الطبقة العاملة.

٥ - للاطلاع على البحث الذى أجرته ميريانا كازابوڤيتش انظر صحيفة Start، زغرب ١٩ أكتوبر ١٩٧٨، وخطاب زاجوركا جولوبوڤيتش فى صحيفة Danas، ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ورد كازابو ڤيتش فى Danas ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨ .

٦ - يمثل جوزيف ڤرهوڤيك كرواتيا فى مجلس الرئاسة الفيدرالى. ويانيز ستانوفنيك هو رئيس جمهورية سلوڤينيا. وقد هاجمت الحشود الشعبية بصربيا كلا الرجلين لأنهما ينتقدان القيادة الحزبية والسياسية بصربيا.

ودوشان كريبيتش مندوب صربى لدى الحزب الفيدرالى. وقد فشل فى انتخابات الثقة فى جلسة المؤتمر الحزبى السابع عشر للجنة المركزية للحزب فى أكتوبر ١٩٨٨ . رفض سلوبودان ميلوسيڤيتش فى حركة غير مسبوقة أن يقبل القرار، ونددت الصحافة الصربية لاحقًا باللجنة المركزية التابعة للحزب الفيدرالى متهمة إياها بأنها حلف بلا مبادئ معاد لصربيا.

٧ - اتخذت الرئاسة ذلك الموقف دون التشاور مع اللجنة المركزية، فانتهكت مبادىء الحزب على نحو غير مسبوق.

٨ - فى مقابلة جرت مؤخرًا قال ريمزى كولجيسى الرئيس المشترك لصحف الحزب والدولة: "لن أنسى ما حييت صورة الأطفال المبتلين والمتجمدين من البرد - ما الذى جعلهم يشتركون فى المسيرة؟ ولن أنسى كذلك إصرار أولئك الذين ساروا إلى برشتينا فى ذلك الطقس الردىء". (صحيفة Danas، زغرب، ٢٠ ديسمبر ١٩٨٠).

٩ - من المعروف عالميًا أن الألبان اليوغوسلاڤ يتمنون قيام دولة لهم فى كوسوڤو، إلا أنهم لم يرفعوا هذا الشعار (الذى اعتبرته القيادات الرسمية ثورة مضادة)، ولم تشتمل المظاهرة على أى اتهام قومى.

* * * * *

الفصل الثانى

الانهيار

(أ) تريبتشا فى إضراب

(يلينا لوفريتش)

يوغسلافيا، فبراير ١٩٨٩ . قام عمال المناجم الألبان الذين يعملون فى مناجم الزنك والرصاص بمنطقة تريبتشا بإقليم كوسوفو اليوغسلافى بإضراب بأنفاق المنجم تحت الأرض حتى الموت إذا لزم الأمر، دفاعا عن حقوقهم القومية والسياسية . ويجلس العمال متلاصقين داخل الدهاليز الضيقة لدرجة تجعل المرور من بينهم أمراً عسيراً. والجو داخل المنجم رطب وخانق، وظلام الأرض دامس، وتراب الرصاص الشديد الخطورة على الصحة يملأ الهواء ، والأكسجين نادر. ولقد أصيب الرجال بالشحوب والإعياء فهم لا ينعمون بالنوم ويعضهم مضرب عن الطعام. ويرفض حتى شديدو المرض منهم الخروج إلى السطح طالما بقى لديهم أقل قدر من العافية وقد تم تقديم الرعاية الطبية فى ظروف عصيبة للغاية. ولقد أصبحت قدرتهم على الاحتمال ضعيفة فتغير مزاجهم من النقاش المتعلق إلى العصبية. ويرجع الفضل إلى عناد القيادة السياسية فى أن عمال المناجم كسروا الرقم القياسى العالمى فى المكوث تحت الأرض.

ونزلنا إلى الطبقة الخامسة (من بين اثنتى عشرة طبقة). ويخبرنا الرجال بحماس عن سبب تحركهم لاتخاذ هذه الخطوة. وجلسنا على عارضات خشبية ضيقة لنشاهد وجه عامل عجوز قضى عقوداً من عمره يعمل داخل حفرة تحت الأرض. ويدأ ينتحب مطأطئ الرأس.

والمساحة فى الطبقة الثامنة أكثر ضيقًا. فلا مكان هناك للجلوس. ووقفنا جميعًا. ويسأل العمال عمًا ينبغى على الألبان فعله غير الثناء على يوغوسلافيا وتيتو حتى يكونوا أهلاً للثقة. والجيل الأصغر أكثر معرفة. وانقطع حديثنا عندما أعلن مكبر للصوت أن رائف دزدا ريفيتش [رئيس يوغوسلافيا] يريد لقاء وفد من العمال.

ويحتج العمال بصوت مرتفع صائحين: فلينزل هو إلينا، ويقول صاحب الصوت أن

دزدا ريفيتش ليست لديه العافية ليفعل وهو مبرر سخيف بين رجال على هذه الحال. ويخبرنا بعدها عزيز أبراشي مدير المنجم بأن زوجة أحد العمال توفيت منذ يومين إلا أن الرجل رفض قطع إضرابه لحضور جنازتها، وفقد آخر طفله البالغ من العمر ثمانية أشهر ورفض هو الآخر ترك زملاءه.

ثم ننزل إلى الطبقة التاسعة حيث درجة الحرارة خمسون درجة مئوية. ونتحرك فوق الطين والماء. وكان العمال قد سمعوا لتوهم أن رحمان مورينا [وهو أحد قادة حزب كوسوفو كان العمال قد طالبوا باستقالته] قد أعلن لتوه أنه لا ينوى تقديم استقالته. فأصابهم الإحباط. وبلغت قوة احتمالهم مداها. وازداد عددهم فى هذه الطبقة وأصبحت المساحة أكثر ضيقًا. توسلوا إلينا أن نتركهم وشأنهم لأن حالتهم النفسية لا تسمح لهم بالحديث. ولكنهم وافقوا أخيراً على التحدث إلينا. وتحدث أحد الشباب بحماس عن التضحية بالنفس ويقف أخوه بجانبه حاضنا إياه. ويقول أخوه أنه سيتبعه حتى الموت. ويبدو أن الموت يحيط بنا فى كل مكان. ويبدو أن الكثير من العمال قد أسلموا أنفسهم له. وقال أحدهم «إن الواحد منا يموت مرة واحدة». ولا يستطيع مائة أو مائتا رجل السيطرة على دموعهم. واستحوذت على تريبتشا موجة وبائية غريبة من البكاء.

ويقول لنا عمال المناجم أنهم ليسوا قوميين ويرجوننا أن نكتب عنهم الحقيقة فقط وأن نقول أن تيتو كان ينزل إليهم فى منجمهم ليتحدث إليهم، فلم لا يفعل خلفاؤه ما كان يفعله؟ ويرجوننا أن نتركهم فهم لا يستطيعون الاستمرار فى الكلام ويريدون أن يوفروا علينا رؤية انهيار سيطرتهم على أنفسهم.

ونتركهم فـى موقعهـم الضيـــق المظلـم المزدحـــم. فهم حبيســو ذلك المكـــان، ولا يستطيعون التراجع. ولقد أهينت كرامتهم من جــراء اللامبـالاة مــن جــانب القيادة السياسية التى فقدت معها الحكومة الاشتراكية أخيراً آخر بقايا شرعيتها الطبقية المتآكلة بالفعل. ونحن نخشى عليهم: فكبرياء هؤلاء قوى وستتعـــدى قـــوته قوة العقل لديهم وهم الآن متـــروكون لشأنهم. والكثـيرون منهم تتشابك أياديهـــم. وهم يقولون أنه ليست هناك زمـالة أعظم من الزمـالة التى صهـرها الظـلام والخطر تحت الأرض.

(ب) الانتفاضة الألبانية

(شكيلزين مالكى)

مر ألبان كوسوفو على مدى الأسبوع الماضى بتجربة التنفيس عن استياءهم المكبوت منذ وقت طويل. ولقد كانت الأحوال ومازالت مأساوية فقد هبت كوسوفو بأكملها - يأسًا وفزعًا وغضبًا. وكان أهلها من الألبان خاصة خلال اليومين الماضيين فى حالة إضراب عام حيث ساد الحياة بكوسوفو الشلل التام إلا المرافق الحيوية وحيث بدأت انتفاضة ألبانية فالآلاف من لقاءات التضامن تنعقد تأييدًا لمطالب عمال المناجم. وتوقف العمل بمدارس الإقليم بينما دخلت المظاهرة السلمية لطلاب برشتينا يومها السادس فى مركز ٢٥ مايو الرياضى.

ويعقد الكتاب يوميا لقاءات احتجاج. وجميع المنظمات الاجتماعية السياسية تعقد جلسات بصفة مستمرة فالإضراب سياسى وقومى.

ولذا فقد انتشرت المطالب والمواقف التى صاغها عمال مناجم تريبتشا فى جميع أرجاء كوسوفو. وخرجوا يوم الخميس الثالث والعشرين من فبراير بقائمة مطالب من عشر نقاط:

١ - لا تراجع عن المبادئ الأساسية لدستور ١٩٧٤: وأى تعديل يطرأ على دستور صربيا أو دستور كوسوفو يجب ألا يتم إلا إذا كان الغرض منه تنمية الأخوة والعدالة.

٢ - يجب استدعاء ومحاسبة من اقترحوا التعديل من الأساتذة المتقاعدين قبل الأوان، الذين رسبوا فى الاختبار السياسى والأخلاقى.

٣ - يجب على كل من رحمان مورينا [رئيس حزب كوسوفو] وحسام الدين أزيم [رئيس الحزب ببرشتينا] وعلى شكريا [أحد أعضاء اللجنة المركزية التابعة للحزب الفيدرالى] أن يقدموا استقالة لا رجعة فيها: فإذا أرادوا معرفة السبب فى ذلك فعليهم أن يأتوا إلى هنا وينزلوا إلى الحفر التى يقيم بها عمال المناجم لنخبرهم بالسبب وجها لوجه.

٤ - يجب على ستايب سوفار [رئيس الحزب الفيدرالى] وسلوبودان ميلوسيفيتش [رئيس الحزب الصربى] ومندوب عن كل لجنة مركزية للجمهوريات الاشتراكية وإقليم فوفودينا أن يأتوا ليتحدثوا إلى عمال المناجم.

٥ - يجب نشر قائمة بأسماء من قاموا بتنظيم اللقاءات الشعبية فى العام الماضى.

٦ - يجب تقديم شرح لاستقالة كل من أزيم فلاسى وكاكوشا ياشارى وسفيتزلاف دولا سيفيتش.

٧ – يجب انتخاب قيادة كوسوڤو عن طريق القاعدة الشعبية بكوسوڤو وليس عن طريق إدارة الجمهوريات الأخرى.

٨ – يجب أن تقوم هيئة الأمم المتحدة بدراسة وضع ألبان كوسوڤو.

٩ – يجب التنديد بسياسات التفرقة العنصرية التى يتبعها سلوبودان ميلوسيڤيتش حيث إنها تنحرف عن الطريق القويم التى رسمها تيتو.

١٠ – يحيط عمال المناجم القيادات الإقليمية والجمهورية والفيدرالية والشعب كله علماً بأنهم لن يغادروا موقعهم داخل منجم ستارى ترج حتى تتحقق مطالبهم.

وكان الإضراب يعتبر خلال الأيام الثلاثة الأولى منه قضية محلية صغيرة ولم يؤخذ تحذير العمال ببقائهم تحت الأرض ما لزم الأمر حتى وإن أدى ذلك إلى موتهم مأخذ الجد. ولم يقم أيا ممن وجهت لهم الدعوة بزيارة المنجم. ولم يصل كلا من رانف دزدار يفيتش رئيس الدولة وبيترجراتشنان رئيس صربيا إلا فى اليوم الرابع من الإضراب. ولم يكن حديث دزداريڤيتش مع العمال ذا جدوى. وفى اليوم الخامس وصل كلا من ستايب سوڤار وسلوبودان ميلوسيڤيتش أخيراً إلى كوسوڤو ولكن سوڤار فقط هو من زار المنجم. ولكن زيارته لم تكلل بالنجاح لأنه لم يأت لتحقيق مطالب العمال وإنما ليطلب إليهم الخروج من المنجم إلى السطح وهو ما رفضوه بشدة.

وخرج العمال بعد ذلك من المنجم بشرط الاستقالة التى لا رجعة فيها للألبان الثلاثة «الشرفاء» و«يوغوسلاڤ التوجه» مورينا وأزيم وشكريا. وقالوا إن مورينا لم ينتخب بموافقة من الشيوعيين الألبان وأغضب العمال إلى أقصى حد ولم ينفذ المطالب التى تمت صياغتها فى لقاء له معهم فى تريبتشا قبل شهر. وأما أزيم فقد أهان العمال هو الآخر عندما وصف مسيرة نوڤمبر بأنها مسيرة قومية وأما شكريا فقد خان القاعدة الشيوعية وكذلك ماضيه الثورى، المرتبط بكل من تيتوڤا متروڤيكا وتريبتشا، وذلك بانحيازه الكامل إلى سياسات ميلوسيڤيتش المعادية للألبان.

ووصل كرب عمال المناجم يومه السابع. فمن يريدون استقالتهم يرفضون تقديمها. ووصل غضب الألبان وحنقهم مداه. ونتيجة لذلك فقد أصبح كلا من مورينا وأزيم مكروهين من قبل الحزبيين والهيئات الحزبية الذين كانوا حتى ذلك الوقت لينو العريكة. ومهما كانت نتيجة الإضراب فقد وصل مستقبلهما السياسى إلى محطته الأخيرة، ويظهر ذلك الإعلان الاستفتائى أن ميلوسيڤيتش سيواجه صعوبات كبيرة مع الألبان. وقد عبر مطلب عمال المناجم التاسع عن المقاومة الصريحة لسياسة ميلوسيڤيتش وتطالب المنظمات الحزبية فى كوسوڤو الآن بأن على اللجان المركزية لصربيا وكوسوڤو

أن تصر على استقالة ميلوسيفيتش لأنه مسئول بوضوح عن سوء الموقف فى كوسوفو وفى يوغوسلافيا. ويقول الشيوعيون الألبان أن كوسوفو كانت فى تحسن مستمر حتى وصل ميلوسيفيتش إلى رئاسة الحزب الصربى وأن تعقيداً أشد قد طرأ على الموقف فى السادس والعشرين من أبريل عندما قدم دعمه الكامل فى لقاء بكوسوفو بولى إلى أكثر القوميين تطرفًا وهم من أشعلوا النيران فى كوسوفو وفوفودينا والجبل الأسود ويهددون كذلك الآن بفعل ذلك فى البوسنة والهرسك من خلال الأنشطة التى تقوم بها لجنة كوسوفو بولى. وقد صرح ميروسلاف سوليفيتش أحد أعضاء اللجنة فى حديث صحفى لجريدة Nedjeljna Dalmacija الأسبوعية التى تصدر فى سبليت قائلا: إن الثورة [كما يسميها] فى البوسنة والهرسك حتمية: وهذا شئ أكيد، وسوف يتم تنفيذها بحلول الربيع. وسيحدث لكم نفس الشىء فى كرواتيا وسلوفينيا. وأصدرت أخيراً رئاسة الحزب يوم الأحد السادس والعشرين من فبراير بيانًا قالت فيه أن مورينا وأزيم قد قدما استقالتيهما وسينظر فى أمرهما فى الوقت المناسب وحسب الإجراءات المتبعة. ولم يؤد ذلك بطبيعة الحال إلى إغراء العمال على ترك مواقعهم فى حُفر المنجم. فقد طالبوا باستقالة غير مشروطة حيث يخشون من أن يُغرَّر بهم. ولكن المشكلة لا تكمن فى هؤلاء الأفراد بعينهم، فقد انتهوا من الناحية السياسية فعليًا ويمكنهم فقط أن يظلوا فى السلطة عن طريق فرض حالة استثنائية ديكتاتورية (ربما ينطوى تأجيل الاستقالة بالضبط على مثل تلك الاعتبارات؟) أما المشكلة الحقيقية فتكمن فى أن مطالب عمال المناجم ومطالب الشعب الألبانى ككل تمثل جوهر جبهة عريضة لمقاومة سياسة ميلوسيفيتش وليس فى كوسوفو وحدها. ويبدو أن القيادة الفيدرالية ليست على استعداد لدراسة ذلك الخيار. ويبدو ذلك من خلال تصريح مورينا إلى الصحفيين مساء السبت الماضى، حيث قال إن جميع القيادات الإقليمية والجمهورية والفيدرالية تعارض استقالته (من منصبه كرئيس لحزب الإقليم الذى شغله طوال الشهر الماضى)، طالما أن ذلك سيؤدى إلى زعزعة أكبر لاستقرار الموقف فى يوغوسلافيا ككل وليس فى كوسوفو وحدها. ولكن مارد معارضة ميلوسيفيتش انطلق من قمقمه بالفعل وسيكون من العسير إعادته داخله. وإن تقويض استقرار يوغوسلافيا حقيقة واقعة كما أن ميلوسيفيتش يستطيع فى نهاية المطاف أن يشق طريقه فقط عن طريق إنذار. ولكن اللعب بورقة تجاهل الألبان والحط من قدرهم كان سيؤدى بالضرورة إلى مقاومة شديدة.

والسؤال الوحيد المطروح هو هل كان التمرد الألبانى مخططًا له أم لا. فإن كان مخططًا له فإن الأمر برمته يعود بالفائدة على الاستياء الصربى المؤيد لميلوسيفيتش فى اللعبة الخطرة التى كان هو دائما الفائز فيها منذ أمد بعيد. أما لو لم يكن التمرد معداً له فإن ميلوسيفيتش قد سقط فى الشرك القديم لسياسة صربيا الكبرى التى كانت ترفض دومًا منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر أن

تنظر إلى الألبان كعامل سياسي ذي ثقل حتى عندما كانوا أنداداً مباشرين.

وحتى تم ميلاد يوغوسلافيا الجديدة، كان الألبان يعتبرون عملاء للقوى الأجنبية كتركيا والنمسا والمجر وإيطاليا. أما اليوم فإن سياسة الصرب الكبرى تنظر إلى ألبان ألبانيا وكذلك الكروات والسلوفينيين كما كانت تنظر إلى القوى الأجنبية في السابق: كشعب يحرض ألبان كوسوفو ضد الصرب لكي تضعف صربيا في إطار الاتحاد الفيدرالي. ووصف السياسي الصربي فلادان ديورديفيتش الألبان عام ١٩٣١ بأنهم كائنات نصف متحضرة لا يملكون وعيا قوميا ولا يدرون شيئًا عما تعنيه كلمة الوطن. ونرى اليوم كذلك استخفافًا مماثلاً بالألبان وحطا من قدرهم. إن السياسة الصربية الحالية لا تعترف بالألبان كرعايا سياسيين وإنما تعتبرهم كتلة تتلاعب بها قوة معادية للصرب..

وتدعي الصحافة الصربية أن عمال المناجم الألبان مجرد ألعوبة، فالإضراب ليس تعبيراً عبقرياً عن إرادتهم وإنما قام بدفعهم إلى الاعتصام في أنفاق المنجم نفس الأعداء والقوميون والانفصاليون الذين أجبروهم على القيام بمسيرة إلى برشتينا في نوفمبر الماضي. والرجال يلاقون الموت في ذات الوقت. فقد وردت أنباء يوم الأحد بأنهم سيستمرون في الإضراب لليوم الثامن تحت الأرض طالما أن مطالبهم لم تتحقق ولكن بلجراد ترفض الاعتراف بالحقيقة التي تعيها تماما ولكنها تفضل عليها الأكاذيب والافتراءات والاختلاق وهي عمياء عديمة الرحمة في آن واحد تجاه كل ما يعترض طريقها. وذلك بالتحديد لأن صحافة بلجراد المتعصبة وصفتهم بأنهم كذابون ومخادعون، وأن مظاهرتهم كانت مجرد تمثيلية، وأنهم لم يحملوا أيقونة تحمل صورة تيتو إلا لإخفاء حقيقة أنهم لا يؤمنون بهذا الرمز المقدس وأراد عمال المناجم كذلك أن يُظهروا من خلال التضحية الشخصية من أجل القضية السياسية أن أحداً لم يوجههم وأنهم هم من قاموا بتنظيم أنفسهم وأن برنامجهم هو برنامج تيتو.

ولم تجعلهم قومية ميلوسيفيتش الصربية المتطرفة يتصرفون كعمال فحسب وإنما كألبان كذلك لأنهم كانوا يتلقون التهديد والتنديد كألبان. ولجأوا بناء على ذلك إلى روح الشعب القديمة للمقاومة ضد العدو الذي يهاجم وحدتهم كشعب وكعمال وكبشر. وكان ما أعطاهم القوة وما وحد قدرتهم الداخلية هو قسمهم المقدس بالدفاع عن الحقيقة. واستيقظ فيما بينهم هذا التعبير السامي للعرف الأخلاقي الألباني التقليدي وهو العهد (البيزا) فلا أحد يستطيع أن يسرق من الألبان الشيء الذي يعتبرونه الأكثر قداسة: وكلمه العهد هي «بيزا» وبمقتضى هذه «البيزا» فإن الحقيقة ستصل يوم يفنون جميعهم في تلك الحفر اللعينة التي يحفرونها بأيديهم وعرق جباههم ليستخرجوا الرصاص والزنك والفضة والذهب. ومن الضروري أن تكشف الصحافة والسياسة الصربية القناع عن هذه الأكاذيب

التى يروج لها بهذه الغزارة. وهي أكاذيب من نوع أشار إليه منذ أشهر فرانك سيتينك وهو خبير سياسى [سلوفينى] عاصر الكثير من الأكاذيب والتسويات المتعلقة بكوسوفو، فقال: أشكركم كثيراً، فلم أعد أرغب فى المشاركة فى هذه الأكاذيب الكبرى! وذلك لأنه أدرك أن الأكاذيب الدائرة عن كوسوفو والألبان قد تعدت جميع المقاييس وصارت لا تحتمل.

وكانت الأيديولوجية الاشتراكية اليوغوسلافية تنزلق إلى الهاوية خلال السنوات القليلة الماضية بكوسوفو. ولم يبق اليوم حجر واحد من ذلك البناء الباعث على الفخر فيما سبق، وكان يمتدح حتى وقت قريب كإنجاز ذو أهمية تاريخية عالمية (المقصود به نظام الإدارة الذاتية) فقد دمر النظام نفسه بنفسه مخلفاً وراءه الواجهات الجوفاء للاشتراكية والإدارة الذاتية والرابطة الشيوعية. فإن كان هناك احتمال فى أن يتعرض سيتينك، السياسى المحايد ذو المنزلة الفيدرالية للمطاردة وسيل من التنديد لا لشيء إلا لأنه جرؤ على التعبير عن شئ إيجابى فيما يتصل بالموقف فى كوسوفو، وهو شئ حاد عن الإصرار الرسمى بأن الإرهاب والإبادة الجماعية كانا يجريان هناك ضد الصرب، فلنا إذن أن نتخيل أحوال أولئك الذين ينبغى عليهم أن يتعايشوا يومياً مع تلك الأكاذيب، أولئك الذين هم فى نهاية المطاف هدفاً نهائياً لها والمجبرين على الحياة كعبيد للشرطة وأشكال الاضطهاد الأخرى ومن يعاملون بازدراء فقط عندما لا يكون فى الاستطاعة إثبات جرائمهم سواء من الناحية الأخلاقية أو الفعلية.

وكلما طالت مدة الإضراب وكلما ازدادت قسوة السلطات، كلما تعاظم غضب عمال المناجم على الساسة الذين يأبون فهم موضوع احتجاجهم، وكلما أصبحت النتيجة محل شك. ونسمع من مصادر مطلعة أن رئاسة الدولة قد أعدت بالفعل أمراً لإعلان حالة من الطوارئ أو الحكم العسكرى لينفذ مساء الأحد بشرط أن يغادر العمال حفر المنجم. وهذا ما تتوقع الرئاسة حدوثه على فرض تأمين استقالة كلاً من مورينا وأزيم المشروطة. ولكن المضربين يطالبون باستقالتيهما دون شرط ويرفضون التزحزح عن مواقعهم حتى يتحقق لهم ما يريدون.

ما الذى يوحِّد بين السلطات الفيدرالية وسلطات الإقليم؟ من الواضح أنه ميلوسيفيتش الذى لن يستسلم حتى ولو كان الثمن هو حدوث مأساة حقيقية بالمناجم.

والسؤال هو: ما هو نوع الإنذار الذى يستخدمه ميلوسيفيتش لكى يحول دون استقالة مورينا وأزيم؟ والواضح الآن تماماً أنه قد تم التوصل إلى اتفاق بين الحكام فى جلسة المؤتمر الحزبى العشرين للجنة المركزية التابعة للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية وهو اتفاق تهدده حركة العمال، وذلك لتسليم كوسوفو لصربيا: لضمها من الناحية الدستورية وكان ميلوسيفيتش فى حاجة إلى الدعم

القوى من اللجنة حتى يجعل التعديلات التى يريد إدخالها على دستور صربيا تجرى دون رجعة. وهو الآن فى حاجة إلى أناس مثل مورينا وأزيم فى كوسوفو حتى يقحم هذه التعديلات فى إقليم رفض التعديلات الصربية أثناء الحوار الدستورى وهبّ على قلب رجل واحد ضدهم فى نوفمبر الماضى.

ولقد برهن كلا من سوفار وميلوسيفيتش على هذا الاتفاق وعلى رغبتهما فى تأمينه خلال زيارتهما القصيرة لكوسوفو. ولم يجرؤ ميلوسيفيتش على الظهور بين عمال المناجم وإنما فى لقاء عقدته جماعة Aktive والمنظمة الحزبية فى إليكتروكوسوفو. ولم يقدم أية تنازلات وإنما أصر على أن الصرب وليس الألبان هم المهددون فى كوسوفو وأن الإرهاب لم يكن يمارس ضد الألبان وإنما ضد الصرب. وقال دون إقناع كذلك أن الألبان لن يفقدوا شيئًا طالما أن كوسوفو لن تفقد استقلالها فى ظل الدستور الجديد الذى أقر حسب قوله، رغم أن الجمعية الوطنية للإقليم لم تعط موافقتها عليه بعد. وستعيد التعديلات فى جوهرها حسب قوله كذلك إلى صربيا تلك الحقوق السياسية التى فقدتها بموجب دستور ١٩٧٤ الذى أتاح حق الانفصال للأقاليم عن الجمهورية الأم.

وردّد هذه الحجة سوفار الذى أشار إلى أن قرار اللجنة يدعم إعادة مركزية صربيا. ويطرح ذلك بدوره السؤال التالى: هل سيد الموقف هو الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية أم مواطنى يوغوسلافيا؟ أم أليس المواطنون فقط هم من يملكون الحق فى إعلان شرعية أية تعديلات دستورية بما أنهم هم من يفوضون مندوبين عنهم لدى الهيئات التشريعية؟ وقد يكون للرابطة الشيوعية شرعًا آراءها ومنهجها ولكن ليس لها الحق فى اتخاذ القرارات بمفردها. ولا تتم التعديلات الدستورية التى يقرر إدخالها أشخاص مثل سوفار وميلوسيفيتش لصالح اللجنة المركزية التابعة للرابطة الشيوعية وإنما لصالح المواطنين المجتمعين فى الجمعيات الوطنية أو فى أى مكان آخر. ويعد أى إجراء سوى ذلك غير شرعى. وتنص القوانين الحالية على عدم جواز تغيير دستور صربيا، مستقبلاً فيما يتصل بالجمهورية بأكملها - دون موافقة الجمعيات الوطنية الإقليمية. وإعلان الغالبية العظمى من الشعب الألبانى عن رفضه للتعديلات المقترحة على الدستور الصربى وتأييدها للحكم الذاتى القائم بالإقليمين حقيقة. وقد يكون ذلك متعارضا مع موقف الرابطة الشيوعية ولكنه لا هو غير شرعى ولا هو غير دستورى.

ويؤيد ميلوسيفيتش وكذلك سوفار أسلوبًا غير دستورى لتعديل الدستور الصربى على أساس من قرارات تتخذ فى أحد الاجتماعات التى تعقدها الرابطة الشيوعية. ولقد أظهر ميلوسيفيتش مؤخرًا قلة اكتراثه بالشرعية عندما أعلن أن جميع مشكلات يوغوسلافيا سيتم حلها عن طريق سياسة وافق عليها جميع مواطنى هذه الدولة داخل وخارج الدساتير القائمة وداخل وخارج النصوص السارية وفى الشوارع والمنازل من خلال أساليب شعبية وأساليب راقية، من خلال النقاش وبدونه. أى أنه ليس من الضرورى احترام الدستور الحالى.

وهذه هى طريقة حكمنا على ميلوسيفيتش. وتظاهر سوفار من جانبه أمام عمال مناجم تريبتشا بأنه رجل مكرس لخدمة القانون والمبادئ لدرجة أنه كان يبدو مضحكًا وبائسًا فى آن واحد وهو يفعل ذلك، وكذلك إذا عرفنا الموقف الحقيقي للعمال الذين كان العديد منهم قد فقد وعيه بسبب الإعياء فى ذلك الوقت حيث كانوا متشائمين تمامًا. ولم يقدم سوفار إلا عبارات جوفاء إلى رجال كانوا يتلهفون على سماع وعد. ولقد بدا صغيرًا وتافهًا كأحقر الموظفين الذين صورتهم روايات جوجول وتشيكوف، وهى روايات ترسم صورة لموظف شاءت الأقدار أن يحوز بين يديه القدر القليل من السلطة التى تعطيه أعظم سعادة فيمارس استبداده على المتوسلين الذين ألقى بهم حظهم العاثر فى طريقه وهم لا حول لهم ولا قوة ، وعلى كل من يضايقه عامة دون داع. وكانت حجته القانونية التى ساقها لإقناعهم كحجة طبيب يرفض علاج ضحية حادث لأن بطاقته الصحية ليست مختومة كما ينبغى . وكان بالإمكان اعتبار المقارنة أقسى مما ينبغى لو لم يُصر سوفار على إرباك نفسه على وجه التحديد بمسألة المبادئ حتى نهاية زيارته.

وقد سُئل عن السبب فى إحناء رقبته أمام ميلوسيفيتش وأنه بدا غير راغب فى مقاومته على فرض أن ميلوسيفيتش يبدأ فى ترتيب الأوضاع فى يوغوسلافيا على هواه، متمسكا بمبدأ أن كل شئ مباح، عندئذ رأى سوفار أن عليه إلقاء محاضرة على العمال حول الإجراءات القانونية المتبعة فى الرابطة الشيوعية لتغيير الأشخاص أو إقالتهم. وقد تحدث على ذلك النحو رغم علمه يقينًا بمدى «قانونية» الإجراءات التى تمت من خلالها إقالة زعماء الإقليم السابقين، وكذلك بمدى «قانونية» الإجراءات التى أتت إلى موقع السلطة بمن يطالب عمال المناجم بإقالتهم. إنه يتحدث عن القانون وهو يعلم علم اليقين مدى عدم الانسجام بين مشاعر القاعدة الحزبية مقارنة بميلوسيفيتش (العظيم).

إن أفول نجم حزب كوسوفو ، والذى حُسم فى آخر جلسات اللجنة الإقليمية، يهدد الآن ذلك الحزب بالتفكك والانهيار الكاملين. وقد منى الحزب فى تلك الأيام بفشل تاريخى لا دواء له وتتخلى العديد من فروعه المحلية عنه على نحو جماعى بسبب رفض مورينا وآزيم تقديم استقالتيهما دون قيد أو شرط. وتخلى عنه قبلهم الصرب والمنحدرين من أصول الجبل الأسود على نحو جماعى أو أنهم قاموا بتعليق عضويتهم فيه. أما الحزب الصربى فقد أصبح حزبًا قوميا صربيًا لا يستطيع الانتشار فى كوسوفو دون صراع طالما أن الألبان لا يتقبلون الحزب ولا برنامجه . وحزب كوسوفو كذلك ليس فى إمكانه البقاء دون استبعاد الصرب أو الألبان أو كليهما. هذا ما يحدث ويبدو أن مصيرًا مماثلاً ينتظر الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية بأكملها. ويحمل الجميع فى عين الخيال صورة عمال المناجم المنهكين الذين يوجهون نظرات متسائلة إلى كاميرات المصورين ويطلبون من الجميع إعلان سؤالهم

بشكل أو بآخر حول ما إذا كانت الحقيقة ستسود أم لا وهل سيضطرون لدفع حياتهم ثمناً لها. ولذا فإننا جميعاً فريسة للكوابيس ويجافى النوم عيوننا. فالتجربة تهاجمنا وتجعلنا نرتعش ونهز أيدينا فى يأس ، وإننى لأتساءل بينما أكتب هذا النص، هل سأظل محتفظة بقواى العقلية؟ فالعديد منا بما فى ذلك أنا نكتشف أننا قد أصبحنا ممن يسيرون أثناء النوم. ويبدو لنا أننا أصبحنا كذلك سجناء حفر مظلمة شديدة الرطوبة، مغمورون بالألم مع اقتراب محنة العمال من ساعاتها المائتين تحت الأرض . إنها محنة أولئك الذين أعلنوا أنهم يحتملون العذاب من أجل الحقيقة فى ظلام أيديولوجى تام، وهم على استعداد للموت للدفاع عن كرامتهم وكرامتنا كبشر ضد سادة الظلام.

وقد يدخل عمال مناجم تريبتشا التاريخ الملحمى الألبانى (ولسوف يفعلون)، ولكنهم فى الواقع يمثلون الثغرة التى تعتبر الألبان اليوغوسلاف رعايا مستقلين سياسياً. وليس فى الإمكان، بدقة أكبر، أن نطلق على اجتماعهم تحت الأرض إضراباً وإنما تمرداً قومياً يرتدى ثوب الإضراب.

ولقد أوضح الألبان لجميع اليوغوسلاف عن طريق هذا التمرد، سواء تم إدراك ذلك اليوم أم لا، استحالة اتخاذ قرارات دون الرجوع إليهم وأنهم عضو لا غنى عنه بالمجتمع السياسى اليوغوسلافى.

(ج) شبح البلقنة

لن يتأتى لأى قدر من الدعاية مهما بلغ أن يخفى الحقيقة القائلة بأن يوغوسلافيا، منذ عام ١٩٤٥، كان يسودها رضا شعوبها. ولن يستطيع كذلك أى قدر من الولاء الرسمى إخفاء حقيقة أن الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية لم تتقلد السلطة إلا استناداً إلى الثقة التى حازتها لدى الطبقة العاملة والأمم المكونة للدولة.

أكد على هذه الحقيقة فى فبراير من عام ١٩٨٩ إضراب عام غير مسبوق قام به عمال كوسوفو بأكثر الطرق مأساوية. وقد أدى عناد قيادة صربية متعصبة على نحو صريح إلى حظر شتى اللقاءات والمظاهرات الشعبية بكوسوفو. ولذا فقد تقهقر العمال إلى حصونهم وهى المصانع والمناجم فى محاولة يائسة للدفاع عن حقوقهم القومية والديمقراطية وبلغ إضراب عام للصناعة ذروته فى فبراير فى شكل توقف شبه كامل للحياة الاقتصادية بكوسوفو. وكان طليعته عمال مناجم تريبتشا وهو مجمع صناعى مقره منطقة تيتوفا ميتروفيكا.

وكانت تريبتشا مركزًا تاريخيا لأنشطة الطبقة العاملة بكوسوفو وكانت مملوكة فى السابق لرأس المال البريطانى. وخرج منها بعض أقدم أعضاء الحزب الشيوعى فى فترة ما قبل الحرب. وكان عمال مناجم تريبتشا من بين أوائل من انضموا للمقاومة ضد الفاشية أثناء الحرب. والآن يقضى عمال مناجم الزنك والرصاص المقدر عددهم بألف وثلاثمائة عامل يومهم الثامن فى المنجم على عمق ٣,٣٠٠ قدم تحت الأرض فى الأسبوع الثالث من فبراير ١٩٨٩ وبينهم مضربون عن الطعام. وكانت مطالبهم غاية فى البساطة. فقد طالبوا باستقالة ثلاثة من مسئولى الإقليم فرضها عليهم الحزب الصربى فى ذلك الشهر(١).

وطالبوا بأن يكون أى تقييد دستورى لاستقلال كوسوفو الذاتى، وهو ما تضغط بلجراد من أجل تحقيقه، خاضعًا للحوار الديمقراطى. وكان المطلب الثالث والأكثر أهمية هو أنه ينبغى التوقف عن معاملة الألبان كمواطنين من الدرجة الثانية وأمة من الدرجة الثانية داخل وطنهم. ولم تشهد يوغوسلافيا منذ نهاية الحرب مثل هذا العمل العمالى القوى دفاعًا عن المكاسب الكبرى للثورة. وكانت القضايا غاية فى الوضوح مما قسم البلاد إلى معسكرين محددين وكان دلالة على نقطة تحول فى تاريخها فى فترة ما بعد الحرب. ومالت إلى جانب العمال جميع القوى داخل وخارج الرابطة الشيوعية ممن يسعون إلى يوغوسلافيا ديمقراطية، قائمة على مساواة قومية كاملة. وكان فى مواجهتهم قوى الإدارة المتحالفة مع العنصرية القومية المستعبدة تمامًا لاستخدام العنف ضد الطبقة العاملة.

الإضراب العام

كانت مظاهرة عمال المناجم وتضامنهم شيئًا مرعبًا. فقد أخبروا الصحفيين بأنهم عزموا على الخروج فى أكفانهم ما لم تتحقق مطالبهم(٢). وكان من بينهم بكير مالكى كبير مهندسى المنجم الذى رفض الخروج رغم كبر سنه ومرضه الشديد لليوم السادس. وتحدث عمال الأفران المضربون هم الآخرون عن الانتحار الجماعى إن اقتُحمت تريبتشا. ووضعت حراسة مشددة تحت الأرض على طنين من الديناميت للحيلولة دون قيامهم بأى عمل يائس وأرسل المرضى إلى سطح الأرض لمعاناتهم من مشكلات فى التنفس والمعدة (ويبدو أنهم كانوا يعانون كذلك من التهابات بأعينهم) ليتلقوا العلاج

على أيدى الأطباء ثم يعودون إلى المنجم مباشرة أو يحولون إلى مستشفى برشتينا إن كانت إصاباتهم شديدة.

وانتهى الأمر بمائة وثمانين من العمال فى مستشفى برشتينا مع نهاية الإضراب وكان بعضهم بالعناية المركزة.

وكان هناك نظام صارم فوق الأرض كذلك يحافظ عليه عمال يرتدون شارات حمراء. وكان الأطفال والنساء ينتظرون فى صبر عند مدخل المنجم متلهفين على معرفة الأخبار. وقام فريق أحد البرامج بتليفزيون زغرب بزيارة أسرة أحد العمال. ووجدوا هناك أما ذات تسعة أطفال يسكنون منزلاً متواضعاً يدوى الصنع ذا نوافذ بلا زجاج يحميهم من رياح فبراير القاسية، ويلتفون حول مدفأة وقودها قطع الأخشاب، ورغم أن كوسوفو تنتج نسبة هائلة من كهرباء يوغوسلافيا إلا أن الأسرة تعيش فى الظلام. وفى نوفمبر عام ١٩٨٧، كان متوسط راتب العامل فى تريبتشا ٥٥ دولار شهريًا وهو ما يكفى بالكاد لسد رمق أسرته وحمايتها من خطر الموت جوعًا. ورفض الكثير من المضربين كذلك تلقى أجورهم أثناء الإضراب. بل إن الأسرة لم يكن لديها مذياعًا حتى تظل على علم بآخر التطورات فى المنجم.

وكان كل شئ متوقفًا بجميع أرجاء الإقليم. ولم يكن يعمل إلا عمال الكهرباء الذين أجبروا على العمل بقوة السلاح. وكان طلاب الجامعات والمدارس كذلك فى حالة إضراب، وحتى ملاك المحال الخاصة أغلقوا محالهم. وكانت الأسواق خالية. ورغم ذلك لم تكن هناك لجنة منظمة لتوجيه مجرى الأحداث ولجمع المطالب وتركيزها والتحدث باسم الإضراب العام . وبالرغم من ذلك تحدث الناس فى صوت واحد مطالبين بالعدالة والديمقراطية القوميتين.

وكانت جمهورية سلوفينيا هى أول من بعث برسالة تأييد لعمال المناجم. أما قيادة الحزب الفيدرالى فقد كانت منقسمة على نفسها فى ذلك الوقت بشأن كيفية التصرف. ودعَّم الحزب السلوفينى مطلبًا قدمه الاتحاد الاشتراكى السلوفينى بوجوب احترام الحقوق الإنسانية والقومية للألبان، وصدر بيان مماثل عن اتحاد نقابات عمال كرواتيا وتبعه سريعًا بيان للحزب الكرواتى أما الحزب الصربى فقد رفض أية تسوية واستطاع الاعتماد على تأييد المؤسسات الحزبية لإقليم فوفودينا وجمهوريتى مقدونيا والجبل الأسود. أما الحزب البوسنى فقد التزم الصمت الحذر. أما مجلس رئاسة الدولة فقد

تحدث من جانبه عن «استخدام شتى الوسائل الدستورية المتاحة» لتأمين القانون والنظام بالإقليم: وكان الإضراب قد وصل إلى نقطة الذروة حينئذ وأرسلت قوات برلمانية حديثة وظهرت حاملات المشاة فى الضواحى الرئيسية للمدن تبعتها الدبابات والمقاتلات النفاثة التى تطير على ارتفاعات منخفضة. وقد نرجع بالذاكرة إلى عام ١٩٨١ عندما وُضع الإقليم فى حالة طوارئ ثم اتخذ إجراء غير مسبوق فى تاريخ يوغوسلافيا ما بعد الحرب (٣) (عقب اندلاع المظاهرات الشعبية المطالبة بتحويل كوسوڤو إلى جمهورية وهو ما أحبطته السلطات الفيدرالية معتبرة إياه محاولة لقيام «ثورة مضادة»).

وظهر ضعف قيادة الحزب الفيدرالى بصورة شديدة الوضوح عند تناولها لإضراب كوسوڤو وعواقبه. فقد بدا فى الثامن والعشرين من فبراير أن العمال قد كسبوا المعركة باستقالة المسئولين الثلاثة غير المرغوب فيهم فغادر العمال أنفاق المنجم (رغم استمرار الإضراب فى المناطق الأخرى). ولكن الاستقالة تم تعليقها فى اليوم التالى تحت ضغط التعبئة الجماهيرية المتعصبة التى يتزعمها الحزب الصربى ببلجراد. واتضح فى ذلك الوقت أن الرجال الثلاثة غير المرغوب فيهم لن يكون التخلص منهم سهلاً وكان ذلك ينطوى على الخطر المحيق ببقاء دلالات الديمقراطية بيوغوسلاڤيا بأكملها. وأكدت الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية فى ذلك اليوم تحت ضغط المتشددين الصرب على تأييدها للتعديلات الدستورية التى كانت صربيا تسعى إلى إدخالها ودعت كذلك إلى إيقاف لنشاط شتى التنظيمات السياسية الجديدة بالبلاد وقطع سلوبودان ميلوسيڤيتش رئيس الحزب الصربى وعداً على نفسه أمام الحشد الجماهيرى باسم صربيا، باعتقال وعقاب منظمى الإضراب العام، وأُعلن فى الثانى والخامس من مارس عن اتهام مائة من العمال باتهامات جنائية وكذلك أصحاب المحال الخاصة الذين أغلقوا محالهم تعاطفًا مع الإضراب، وصارت كوسوڤو تحت الحكم العسكرى فعليًا. وأما سلوڤينيا، حيث تقدمت عملية التحول الديمقراطى إلى حد بعيد، فقد أصابتها العزلة حيث أصبحت من المغضوب عليهم. فماذا يضمن ألا يمتد إدخال تعديلات دستورية عنوة ببقية أقاليم البلاد؟

ويزداد الموقف سوءًا وتقع المسئولية فى ذلك بالكامل على عاتق الرابطة الشيوعية التى أصبحت الكابح الأكبر على شتى التغييرات الإيجابية بدلاً من تقديم أفكار

ومبادرات جديدة . وقد كتب أحد الشيوعيين الكروات فى خطاب استقالته مؤخرًا(٤): «إن غياب المنظور اللائق فى مجتمعنا يحول دون استمرار عضويتى فى الرابطة الشيوعية حيث إننى لم أعد أومن بقدرتها على إخراج مجتمعنا من الأزمة التى يعيشها حاليًا».

وقيل فى تعليق لكبرى الصحف الأسبوعية الكرواتية بعد جلسة اللجنة المركزية المنعقدة فى يناير - فبراير ١٩٨٩(٥): «لقد وصلت اللجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعى الفيدرالى إلى أدنى مستويات عجزها، ولو كان لديها أدنى قدر من الكرامة الأخلاقية لقامت بحل نفسها، وتخويل البرلمان سلطاتها» ثم كتبت الصحيفة بعد ذلك بثلاثة أسابيع أثناء إضراب عمال المناجم: «لقد كلفت لامبالاة القيادة بمحنة العمال الحكومة الاشتراكية آخر بقايا شرعيتها الطبقية المتآكلة بالفعل»(٦).

وكتب ميلان كوتشان رئيس الحزب السلوڤينى قائلاً: «إن السؤال الرئيسى اليوم هو: أى نوع من يوغوسلاڤيا التى نعيش فيها اليوم؟ فسيكون من المحال أن نعيش فى يوغوسلاڤيا غير اشتراكية وغير ديمقراطية»(٧)، وصرح فى جلسة اللجنة المركزية المنعقدة فى يناير / فبراير قائلاً: «إن ما يحدث فى البلاد هذه الأيام وخاصة داخل الرابطة الشيوعية هو ببساطة تفكك ليوغوسلاڤيا: وهو تحول صامت لها إلى يوغوسلاڤيا من نوع آخر بوعى من الرابطة الشيوعية أو على الأقل بتغاض منها». ويرفض الشيوعيون السلوڤينيون المشاركة فى أى نشاط من هذا النوع(٨). ولذا فإن العمال وأعضاء الأحزاب وكبار القادة يتفقون فى الرأى: أما ما هو معرض للخطورة فهو شرعية النظام السياسى القائم.

الظروف المحيطة بالأزمة

فى الإمكان التأريخ للبوادر السياسية للأزمة الحالية ببعض الدقة من خلال مظاهرات كوسوڤو التى اندلعت فى ربيع ١٩٨١ . ولقد رصدت كوسوڤو ، وهى أفقر المناطق اليوغوسلاڤية التى تقع فى بؤرة المشكلة اليوغوسلاڤية، الزلزال القادم كما يفعل جهاز رصد الزلازل. ولقد اعترفت القيادة ذاتها بحلول عام ١٩٨٥ بأن البلاد تواجه أزمة اقتصادية بانخفاض قدره ٥,٥٪ من الناتج القومى منذ عام ١٩٧٩ . وأُعلن أن الدين الخارجى بلغ ٢٠ بليون دولار أمريكى، وارتفع معدل التضخم إلى أعلى معدلاته (حيث تعدى ٢٥٠٪ بنهاية عام ١٩٨٨) وحدث تراجع حاد فى إجمالى الاستثمار الثابت.

وفى موقف كهذا انهار ببساطة الإجماع السياسى داخل الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية وكذلك النظام المعقد للشيكات والأرصدة المصرفية الذى كانت تدعمه حتى اليوم. وتزايد التعبير عن الأزمة الاقتصادية كأزمة سياسية وكان ذلك فى الواقع تحديا للمشروع الاشتراكى بأكمله. ولم تؤثر الأزمة على كل شرائح المجتمع بنفس الدرجة. فالتمييز الاجتماعى فى يوغوسلافيا كان فى ذلك الوقت مأساوياً للغاية إذا ماقورن بمثيله فى الدول الرأسمالية الكبرى، وذلك حسب تعبير بيرو يوركوفيتش أستاذ علم الاقتصاد بجامعة زغرب(٩).

لقد أصابت الأزمة الطبقة العاملة فى مقتل حيث توقفت التنمية الصناعية أوتقهقرت، فظهرت البطالة على نطاق واسع وانخفض الاستهلاك الفردى بنسبة ٧,٧٪ بين أعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٥ . وزاد الشعور بعدم الأمان مع زيادة التزام الحزب بالتحرر الاقتصادى الشديد وهى سياسة ستكون لها عواقب مدمرة على الغالبية العظمى من العمال خاصة فى مناطق الجنوب المتخلفة، وذلك دون تقديم أية ضمانات اجتماعية واضحة(١٠).

ولم تجد الحكومة الفيدرالية صعوبة فى تشكيل لجنة للإصلاح الاقتصادى تضم ١٦٠ من أبرز علماء الاقتصاد بالبلاد، ولكنها فشلت فشلاً ذريعًا فى تشكيل لجنة موازية لها من أجل الرفاهية الاجتماعية. ولكن الاتحاد الفيدرالى والجمهوريات والإدارات المحلية (الكوميونات) يحاول كل منها التفوق على الآخر فى لعبة من سيقوم بتسديد فاتورة الإصلاح الاجتماعى. ولا أحد يريد تحمل مسئولية العاصفة القادمة، ومنهم الحزب الفيدرالى على الأقل. وكانت الاستقالة غير المسبوقة للحكومة تحت ضغط النقابات العمالية فى الأيام الخمس الأواخر من عام ١٩٨٨ دلالة على قوة الاضطراب الجارى.

التمييز الإقليمي بيوغوسلافيا

	عدد السكان (في الألف)	الناتج القومي لكل نسمة	إنتاج كل عامل من عمال القطاع العام	صافي الدخل الفردي / ١٠٠٠ (دينار)	الباحثون عن وظائف بالنسبة المئوية من القوة العاملة بالقطاع العام
سلوفينيا	١,٨٧١	١٧٩	١٤٥	٣١٤٠	١,٧
كرواتيا	٤,٤٣٧	١١٧	١٠٦	٢٢٠٨	٧,٧
فوفودينا	١,٩٧٧	١٣٣	١٠٣	١٨٨٥	١٥,٢
البوسنة والهرسك	٤,١٥٥	٨٠	٨٥	١٧٣٦	٢٣,٩
صربيا*	٥,٥٧٤	٩٤	٩٣	١٨٦٤	١٧,٧
الجبل الأسود	٦٠٤	٨٠	٩٠	١٥٢٢	٢٤,٥
كوسوفو	١,٧٦٠	٣٦	٦٩	١٤١٨	٥٥,٩
مقدونيا	١,٩٥٤	٧٥	٧٥	١٣٩٩	٢٧
يوغوسلافيا	٢٢,٣٣٤	١٠٠	١٠٠	٢٠٤٥	١٦,٢

* بدون كوسوفو وفوفودينا

المصدر: مجموع من الجداول أرقام ١٠/١ و ١٠/٢ و ١٠/٣ من كتاب «يوغوسلافيا في أزمة» تأليف هارولد ليدال، أوكسفورد، ١٩٨٩

ومع وجود هذه الفروق الضخمة للتنمية الإقليمية فقد اتخذ التمييز الاجتماعي كذلك شكل الجور القومي. ويمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال الجدول المصاحب.

ولقد تغير الرصيد الداخلي للاتحاد الفيدرالي على نحو مأساوي. ففي عام ١٩٨٧ أعلنت وحدات أقصى الجنوب اليوغوسلافي الثلاث وهي كوسوفو ومقدونيا والجبل الأسود إفلاسها. ودخلت البوسنة والهرسك كذلك فترة من الغليان السياسي عقب انهيار مجمعها الزراعي الصناعي الضخم أجروكوميرك (١١). وأدى ذلك إلى تحول سلطة اتخاذ القرار إلى كل من سلوفينيا وكرواتيا وصربيا وفوفودينا ثم تركزت أخيراً

فى الثلاثة الأول بعد دخول ڤوڤودينا إلى السيادة الصربية عام ١٩٨٨ (انظر ما يلى). وتبخرت فى نفس الوقت الثقة بالنفس لدى الطليعة الحزبية للطليعة الطبقية وهى ثقة كانت ضعيفة بالفعل، مما أدى إلى دمار البقية الباقية من السلطة المركزية للحزب الفيدرالى. وبدأ الاتحاد الحزبى / الطبقى ككل فى الانهيار مع لجوء العمال إلى القيام بالمظاهرات الشعبية وغمر النخبة المثقفة التى كانت تفضل الجناح اليمينى والتيارات القومية شعور بالضيق الشديد وعززت الأزمة الاتجاهات دائمة الوجود لأحزاب الجمهوريات والأقاليم لتحصين أنفسها بدوائر انتخابية قومية محلية. ولكن النتيجة تفاوتت تفاوتًا كبيرًا على افتراض الفروق الاقتصادية الكبيرة واختلاف الأعراف القومية. ومرت سلوڤينيا، رغم بعض التراجع(١٢) بتحول ديمقراطى سياسى مكثف بظهور مجموعة من الأحزاب والتنظيمات مع بداية عام ١٩٨٩: ورغم الفروق الحقيقة الموجودة بينها فإنها تشترك مع الحزب الحاكم فى التزامها بالسيادة القومية وزيادة التحول الديمقراطى وظهر فى ذلك الوقت على مسرح الأحداث السياسية بكرواتيا خيار جديد رغم أن الفروق بين القومية المحلية والتوجه اليوغوسلاڤى كانت مطروحة على نحو حاد، لأسباب عرقية وتاريخية أما فى مقدونيا فقد شجع الانهيار الاقتصادى القيادة المقدونية على توجيه مسار يأس الطبقة العاملة نحو قنوات التعصب القومى وذلك ضد الأقلية الألبانية كبيرة العدد (٢١٪)(١٣).

ولم يتخذ التحول تجاه الأمة أعنف أشكاله إلا فى صربيا حيث تخلت عن سيادة السياسة الطبقية من أجل تعزيز حصول سلوبودان ميلوسڤيتش على سلطة مطلقة داخل الرابطة الشيوعية الصربية فى أواخر عام ١٩٨٧ ، عقب الصراع الحزبى الحاد. والهم الأكبر لهذا المقال هو هذا التحول الذى حدث بأكبر جمهوريات يوغوسلاڤيا وهو التحول الذى غير الميزان السياسى بالبلاد ويهدد الآن دستورها الفيدرالى.

صربيا: المنادون بالتعديل الدستورى

إن جمهورية صربيا الديمقراطية هى رسميا دولة الأمة الصربية. ولكنها لا تضم داخل حدودها جميع الصرب كما هو مبيّن بالخريطة الواردة بالفصل الثانى (الانهيار) فنسبة كبيرة منهم منتشرة بين الكروات بكرواتيا والمسلمين والكروات فى البوسنة والهرسك. وقد غلف ذلك المسألة القومية الصربية بدور متناقض فى يوغوسلاڤيا.

فالتشتت القومى يثير حساسية الصرب خاصة تجاه أى إضعاف لوحدة يوغوسلافيا، بينما تؤدى أى تعبئة لهم على أساس قومى إلى تهديد مباشر للكيان الفيدرالى ليوغوسلافيا.

وما أدى إلى أن تصير المسألة القومية الصربية أكثر تعقيداً هو أن صربيا تشمل الغالبية العظمى من الأقليات القومية بيوغوسلافيا، وهو السبب فى أن صربيا (على العكس من الجمهوريات الأخرى) لم تعتبر دولة اتحادية. فهى تضم، بصرف النظر عن الأراضى الصربية الصرف إقليمين بالجنوب هما: إقليم ڤوڤودينا الاشتراكى ذاتى الحكم (٥٣٪ من أهله من الصرب) وإقليم كوسوڤو الاشتراكى ذاتى الحكم (ما يقرب من ٩٠٪ من أهله من الألبان).

واعتبر الحزب الشيوعى الدستور الفيدرالى للدولة المصدق عليه بعد الحرب أداة للعدالة القومية الفردية وكذلك أداة لوحدة يوغوسلافيا. واستطاع الصرب (وكذلك الكروات والألبان) أن يتحدوا فى جمهورية واحدة دون انتهاك حقوق القوميات الأخرى، ولذا فقد كان على الجمهوريات رغم أنها قائمة على قوميات منفردة، أن تظل مختلطة عرقيًا: وكانت الوسيلة لضمان حقوق كل قومية هى النظام الفيدرالى للبلاد وكذلك وحدتها.

ومنح دستور ١٩٧٤، عقب المركزية التى اتُّبعت فى سنوات ما بعد الحرب، الجمهوريات والأقاليم استقلالاً أكبر عن المركز الفيدرالى ومنح الإقليمين كذلك استقلالاً أكبر عن بلجراد. وكان ذلك يعد قفزة هائلة بالنسبة لكوسوڤو على وجه الخصوص من الوجهتين القومية والديمقراطية. فقد حل الحكم الذاتى محل حالة الطوارئ شبه الدائمة التى خضع لها الشعب الألبانى فى معظم الفترة التى أعقبت الحرب (١٩٤٥ - ١٩٦٦)، بينما فتحت سياسة العدالة القومية الباب لاندماجه فى المجتمع السياسى اليوغوسلافى. وكان الحكم فى كوسوڤو بالإجماع شرطًا لديمقراطية أكبر بصربيا وبشتى أرجاء يوغوسلافيا، بما أنه قضى على سلطان آله القمع (التى كان يرأسها ألكسندر رانكوڤيتش حتى عام ١٩٦٦) التى كانت هى أكثر ما يقاوم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية فى فترة الستينيات التى كان دستور ١٩٧٤ هو نتيجتها على وجه التحديد. وزيادة على ذلك أصبح الإقليمين ضمن العناصر المكونة للاتحاد الفيدرالى ولهما تمثيل مباشر ومتساو فى جميع الهيئات الحزبية والسياسية. وكان

الشيء الغامض في ذلك الإصلاح هو الرأى القائل بأن يوغوسلافيا لا يمكن اعتبارها دولة جنوب سلافى خالصة.

ولكن الإصلاحات كانت تنطوى على تناقض كبير كان له الفضل فى تهيئة هذا التقدم. وظلت السلطة السياسية، في غياب الامتداد الفعلى للديمقراطية الشعبية أو الحزبية، مركزة فى أيدى قيادات الجمهوريات والأقاليم مما جعل السياسة الحزبية دومًا رهينة التعصب القومى الذى تتزعمه الدولة. ولم تكن هذه نتيجة حتمية طالما كان الجيل الذى خلف رانكوفيتش من الليبراليين يمسك بزمام السلطة فى صربيا. (١٤) ولكن التخلص من هؤلاء بدورهم فى حركة التطهير عام ١٩٧٢ أعقب إقالة رانكوفيتش قد أحدث تفتتا في السلطة السياسية بصربيا. ويحتل الجيل الأكبر سنًا من قيادات الصف الثانى للحزب الآن وسط المسرح، وكان أغلب هؤلاء يميل إلى اعتبار دستور ١٩٧٤ وسيلة لتعميق انقسام الأمة الصربية وكذلك إضعاف صربيا كدولة (جمهورية). وأعطى الإصلاح للإقليمين حق الاعتراض على جميع القضايا التى تختص بشئونهما ولذا لم تعد لقيادة بلجراد السلطة الكاملة على شئون الجمهورية. وقلل وجود الإقليمين كممثلين مستقلين على المستوى الفيدرالى من هيبة القيادة الصربية فى يوغوسلافيا بأكملها. وقامت لجنة من الحزب الصربى تحت إشراف من دراجوسلاف ماركوفيتش(١٥) فى منتصف السبعينيات بجمع آراء معارضة لهذا الاستقلال الإقليمى المعزز فيما عرف «بالكتاب الأزرق». وكان الهدف منه هو استعادة سيطرة بلجراد على النظام القضائى والشرطة (بما فى ذلك قوات أمن الدولة) والدفاع الإقليمى والسياسة الاقتصادية للإقليم وكان رد القيادة الفيدرالية على تلك الوثيقة عدائيًا حيث إن قبول أهدافها كان سينطوى بالتأكيد على نوبة جديدة من القمع بكوسوفو والعودة الحتمية لإدارة رانكوفيتش ومؤيديها. ولم تعقد مناقشة عامة للكتاب الأزرق أبدًا ولكن وجوده من الأصل أدى إلى كمون قضية الاستقلال الإقليمى تحت سطح السياسة الصربية حتى الثمانينيات عندما اكتسبت هذه القضية شحنة جديدة وقوية حتى تطفو إلى السطح(١٦).

وبحلول الثمانينات ظهر فى صربيا جيل جديد من القادة السياسيين الذين كانوا ملتفين حول إيفان ستامبوليتش وهو من نجح فى جمع شتات السياسة الصربية. وكان ستامبوليتش رئيسًا للحكومة الصربية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٢ ورئيس الحزب ببلجراد

(وهو أكبر أحزاب البلاد حيث يضم ٢٣٠ ألف عضو) من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤ ثم رئيس الحزب الصربى من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٦ وأصبح فى ١٩٨٦ رئيسًا لجمهورية صربيا. وسار على دربه معاونوه الذين انتقاهم بنفسه: فحل محله سلوبودان ميلوسيڤيتش فى رئاسة الحزب ببلجراد عام ١٩٨٤ ثم رئيسا للحزب الصربى عام ١٩٨٦ (١٧).

وحل دراجيسا باڤلوڤيتش، وهو أحد الأبناء الروحيين لاستامبوليتش، محل ميلوسيتنيش فى رئاسة الحزب ببلجراد فى نفس العام(١٨).

وكان ستامبوليتش المركزى بطبعه(١٩) سياسيا واقعيًا يعتمد على سيطرته على المواقع الرئيسية (وعلى الصحافة على نحو متزايد) فى جهوده لإعطاء جمهورية صربيا دورًا متميزًا فى الاتحاد وفى جمع شتات المجموعة المتنافرة من الليبراليين والمحافظين حول هدف التعديل الدستورى . وأدى الفشل الذى منى به رانكوڤيتش قديمًا إلى إظهار حساسية الجمهوريات الأخرى فيما يتصل بمسألة الدستور ولذا فقد كان ستامبوليتش يتحرك ببطء وحذر لكسب موافقة الاتحاد الفيدرالى. فلو تمكن القوميون أثناء توليه السلطة من الوصول إلى وسائل الإعلام فإن ذلك كان سيعزز الضغط على الاتحاد الفيدرالى دون الحاجة إلى ممارسة ضغوط للحصول على موافقة الاتحاد على مطلبه. وذلك لأن الحزب الصربى كان يواجه حدًا محال تخطيه على ما يبدو حيث إن أى تعديلات دستورية ينبغى أن توافق عليها الجمعيات الوطنية الثلاث للإقليمين ولصربيا ككل، ولكن موافقة ڤوڤودينا وكوسوڤو لم تكن فى متناول اليد.

وساندت القيادة الفيدرالية موقف الإقليمين حيث كانت القيادة الفيدرالية منشغلة بما ستنطوى عليه هذه التعديلات من اقتطاع حقوق الأقليات وخاصة الألبان، ولم تكن ترغب فى أى تغيير يطرأ على التوازن القومى داخل الاتحاد طالما أن عواقب ذلك لن يكون التنبؤ بها سهلاً.

وسعى ستامبوليتش فى ذات الوقت إلى تأييد الجيل الأصغر سنًا من بين الزعماء الألبان ومن أمثلتهم أزيم فلاسى(٢٠). وكان يأمل فى إمكان قبول هؤلاء لحل وسط جديد فى المجال الدستورى إن ساندت بلجراد بدورها جهودهم لتأمين عملية تحديث الهيكل السياسى لكوسوڤو وهو ما يتطلبه التقدم الهائل الذى أحرزه الإقليم أثناء العقود الماضية من الحكم الذاتى. ولكن عندما استطاع ستامبوليتش تعزيز موقفه كانت البلاد قد دخلت أزمتها العميقة الحالية التى عززت موقف القوى المحافظة فى شتى

أرجاء يوغوسلافيا، مطالبة على نحو صاخب بالقمع الفورى للأصوات المعارضة مهما كان مصدرها. وأصدر الحزب فى كرواتيا بزعامة ستايب سوفار كتابًا أبيض حول المفكرين اليوغوسلاف وكان هذا الكتاب فى الغالب نوعًا من القائمة السوداء. وفى صربيا جرت محاولة فى نفس العام لتنظيم محاكمة سياسية(٢١). أما فى سلوفينيا فقد استخدمت المحاكم العسكرية عام ١٩٨٨ ضد المعارضين المشاغبين. ولكن هذه المحاولات جميعًا قوبلت بالرفض وكان أمل المتشددين الحزبيين الوحيد فى السيادة هو التحالف مع المتعصبين القوميين وظهر هذا التحالف فى صربيا بالتحديد حيث أدت قضية التعديلات الدستورية مشتملة على الهموم القومية والسياسية إلى ظهور كتلة يمينية قويه باستخدام كوسوفو كرمز قوى لإضفاء الشرعية على برنامجها السياسى.

الحملة المعادية للألبان

كانت كوسوفو فيما مضى مركزا للإمبراطورية الصربية قصيرة العمر التى لقيت شظاياها نهايتها أخيراً فى عام ١٣٨٩ على أيدى الجيوش العثمانية. وبقيت ذاكرة المعركة حية من خلال الأغانى الشعبية وغلفت الكنيسة الأرثوذكسية لأسبابها الخاصة، هزيمة القوة العلمانية ببعد روحى. وأصبحت أسطورة كوسوفو فى منتصف القرن التاسع عشر أداة بناء قومى للسيطرة الصربية الناشئة. واستخدمت كذلك لتبرير التوسع الإقليمى صوب الجنوب وهو ما كان يهدف إلى اقتناص سالونيكا فى نهاية المطاف، وساعدت كذلك على تعبئة الفلاحين الصرب لحروب متتابعة انتهت بحربى البلقان فى عامى ١٩١٢ - ١٩١٣ . وحيث أن كوسوفو كانت تقطنها أغلبية ألبانية فقد اكتسبت هذه الأسطورة معان عرقية إضافية، فأصبحت رمزًا للأمة فى حالة الحرب ونقطة ارتكاز رئيسية للمتعصبين القوميين الصرب(٢٢). وقد بدأ هؤلاء القوميون عقب المظاهرات الألبانية المندلعة عام ١٩٨١ فى شن حمله لم يسبق لصخبها مثيل بأن كوسوفو تتحول تدريجيا إلى إقليم ألبانى نقى عرقيًا وبأن «مهد الأمة الصربية» يتم تغريبه عنها. واتهمت قيادة كوسوفو حسب زعمهم بالحث على هجرة الصرب (والمنحدرين من أصول الجبل الأسود) من الإقليم واعتُبرت الأمة الألبانية متهمة بالإبادة العرقية.

لاشك أن السلاف كانوا يهاجرون من المنطقة ولكن أسباب هجرتهم كانت اقتصادية بحتة بشكل واضح (فقد وصل معدل البطالة بحلول عام ١٩٧٠ إلى ٥٠٪ من القوة العاملة وكان الألبان كذلك يهجرون الإقليم). ولكن سلاف كوسوڤو كانوا متأثرين كذلك بالعوامل الثقافية / السياسة . ولقد تحققت الألبنة السريعة للإقليم عن طريق استخدام النسب العرقية مما قلل فرص العمل أمام السلاف فى قطاع الدولة حيث لهم الامتياز فيه حتى اليوم. ويرجع الفضل كذلك إلى معدل المواليد المرتفع بين الألبان فى الزيادة المطردة فى تفوق عنصرهم مما غير الأحوال اللغوية والتعليمية والحضارية فى الحقبة الديمقراطية الجديدة. وكان برنامج الاستثمار لجميع اليوغسلاف موجه أساساً إلى الإدارات التى يقطنها الصرب للحيلولة دون هجرتهم . وحاز هذا البرنامج على الموافقة عام ١٩٨٧ رغم أنه كان غير دستورى بالمرة. ولم يؤد ذلك إلا إلى تغيير طفيف فى حالة الإقليم الاقتصادية الميئوس منها واستمرت هجرة سكانه (من كلتا القوميتين). وكان أسوأ من ذلك كله هو ارتكاب الحزب الفيدرالى خطأ كبيراً: فقد وصف مظاهرات الألبان التى اندلعت عام ١٩٨١ مطالبة بتحويل الإقليم إلى جمهورية كمحاولة لقيام «ثورة مضادة » بقيادة الانفصاليين الألبان. وأتاح ذلك للقوميين الصرب ارتداء عباءات حماة الثورة.

وفى نهاية عام ١٩٨٦ بدأت لجنة مشكلة من عناصر الصرب والجبل الأسود بكوسوڤو فى إرسال وفود إلى بلجراد وعقد اجتماعات للاحتجاج الجماهيرى داخل الإقليم ذاته شاكين من الإبادة الجماعية ومطالبين بتطهير شامل للزعماء الألبان ووضع كوسوڤو تحت الحكم العسكرى(٢٣). وظهر ائتلاف قومى فى صربيا فى أواخر الثمانينيات يضم رجال الشرطة المتقاعدين والمهاجرين ذوى النزعة الانتقامية خارج الإقليم (أدى سقوط رانكوڤيتش عام ١٩٦٦ إلى هجرة جماعية لكوادر الإدارة الصربية مما نجم عنه احتمال لوجود أنصار اتحاديين)، وتمثل هذه الكوادر لجنة كوسوڤو وقوميى الجناح اليمينى من بين المفكرين التقليديين، واليساريين، خائبى الرجاء وأحد أجنحة الكنيسة الأرثوذكسية وقطاعات من الإدارة الحزبية والسياسية. ودخل ذلك الائتلاف إلى الحياة العامة بالتماس سيئ السمعة اتهموا فيه القيادة الحزبية والسياسية فى ذلك الوقت بالخيانة العظمى(٢٤). ونتيجة لذلك انتهت بحلول نهاية عام ١٩٨٦ سياسية ستامبوليتش الرامية إلى التعديل الدستورى من خلال الإجماع فى صربيا وكوسوڤو بنفس الدرجة.

وناضل المتعصبون القوميون من أجل إظهار كوسوڤو بمظهر المجتمع الذى تعمه الفوضى ويحكمه القوميون المتطرفون والاتحاديون المصممون على استيعاب وترحيل السكان غير الألبان بالقوة(٢٥). وانضمت إليهم وسائل الإعلام الرسمية متبعين فى ذلك شتى السبل. وكان أكثرها خزيًا هو اختلاق القصص بصفة يومية عن اغتصاب النساء الصربيات رغم جميع الإحصاءات الرسمية التى توضح غرابة هذه الأكاذيب العنصرية. وادعت قصة أخرى أن المعدل المرتفع للمواليد الألبان كان جزءًا من مؤامرة عنصرية يجب مجابهتها عن طريق الإجراءات المضادة للتمييز العنصرى. وأتت تلك الحملة ثمارها، فأصبحت كوسوڤو بحلول عام ١٩٨٧ منطقة قانونية فريدة من نوعها من جراء خرق الدستور شكلاً وروحًا. وأصبحت المصانع تبنى فى كوسوڤو ليعمل بها الصرب فقط، وتم تفريغ القرى من العائلات الألبانية وحظر بيع الأراضى التى يمتلكها الصرب للألبان، وأعلن أن الاغتصاب جريمة سياسية. وكان الألبان يتلقون أحكامًا قاسية عند ارتكاب أى منهم جريمة صغيرة وغالبًا ما كانت جنحًا ملفقة. وشنت صحف بلجراد حلمة تشهير ضد الزعماء الألبان (وأكثر من حظى بالتشهير هو فاضل هوكسا عضو الحزب منذ فترة ما قبل الحرب وكبير البارتيزان وعضو مجلس الرئاسة الفيدرالى) ممن ناضلوا من أجل الفوز باستقلال أكبر لكوسوڤو فى المناظرات الدستورية لأعوام ١٩٦٦ - ١٩٧٣ . وتغاضت فى ذلك الوقت عن الافتراءات العرقية بوسائل الإعلام. وشجعت تلك الحملة الصربية المعادية للألبان بدورها القيادة المقدونية على البدء فى اتباع سياسة (غير دستورية) لتقييد فرص التعليم بالنسبة لأبناء الألبان وكذلك فوائد الرفاهية، وفى بعض الأحيان تدمير منازل الألبان والتمييز العنصرى العام ضد هذا القطاع من شعب جمهورية مقدونيا.

ولا عجب فى برود العلاقات بين قيادتى كوسوڤو وصربيا بشكل كبير. فقد كانت الحملة المعادية للألبان بصربيا تتصاعد سريعًا لدرجة أصبح معها التورط فى أى تنازل عن استقلال الإقليم مقابل الحفاظ على الحقوق القومية الأساسية شديد الوضوح. إن الطبقة المثقفة المعارضة حديثة الظهور، الثائرة كمثيلاتها فى بقية أنحاء يوغوسلافيا على الحكم الإدارى، والطبقة العاملة، التى مازالت تعانى من طغيان الإدارة المحلية الألبانية، كانت كل منهما منساقتان خلف تلك الأخيرة فى كفاح من أجل الدفاع عن الحقوق القومية. وانتهت عملية التحول الديمقراطى فى كوسوڤو نهاية مفاجئة بسبب تصاعد الضغط القادم من صربيا. ووحدت الأمة الألبانية صفوفها.

وقام ستامبوليتش بعمل مجاملات تكتيكية للقوميين الصرب ولكنه اكتشف أنهم قد أصبحوا حينئذ قوة سياسية خارجة عن سيطرة الحزب وأنهم كانوا يجيزون وجهة نظر تاريخية عن صربيا وعن يوغوسلافيا، ولم تكن وجهة النظر هذه معادية للشيوعية فحسب وإنما كانت شديدة الرجعية كذلك. وكانت صربيا تحت ضغط منهم تتحرك صوب صدام صريح مع الاتحاد الفيدرالى. وكان القوميون الصرب يتعاونون مع الأعضاء المتشددين بالحزب ومع جميع من لم يكن يرغب فى زيادة الحريات السياسية.

الشقاق

وقد ظهر لذلك قطبان متعارضان بوضوح داخل الحزب الصربى فى أوائل عام ١٩٨٧ (٢٦)، أحدهما أكثر تحرراً بزعامة سامبوليتش والآخر قومى محافظ بزعامة سلوبودان ميلوسيڤيتش. ورغم أن الخلاف الأساسى كان حول الموقف تجاه القومية الصربية إلا أن الشقاق الأكبر كان فى حقيقته حول طبيعة دور الحزب. وقد كان الليبراليون يعارضون تعنت الحزب من الناحية الأيديولوجية، وكانوا يرون أن مفهوم الوحدة الحزبية الذى حال دون ترابط الآراء المختلفة أثناء صياغة برنامج الحزب كان متعارضاً مع القواعد الحزبية أما ميلوسيڤيتش فقد كان يمارس ضغوطاً من أجل تشكيل حزب متجانس يسيطر سيطرة كاملة على الدولة ويكون كذلك حزباً له مهمة قومية على نحو متزايد. وجاءت المساندة القوية لهذا التوجه من أرباب النشاط الحزبى بجامعة بلجراد حيث وقعوا تحت تأثير المتشددين(٢٧). وكان ما عزز نصر ميلوسيڤيتش، رغم ذلك فى مواجهة الأزمة الاقتصادية وقلاقل العمال والهياج القومى، هو الشعور المتزايد بعدم الأمان داخل الجهاز الحزبى الصربى: فقد ثبت أن السعى نحو الوحدة خلف زعيم قوى سعى لا يقاوم بالنسبة لغالبية الكبار وكوادر الصف الثانى.

ولم يعد التمييز ممكنا بحلول عام ١٩٨٧ بين الديمقراطية الحزبية وبين الكفاح ضد التعصب القومى. فقد بدأ ميلوسيڤيتش فى ذلك الوقت فى انتهاك النظام الجماعى على نحو منتظم رافضا الحديث ضد القومية الصربية فى جلسات الحزب المتعاقبة وطالب الليبراليون عندما واجهوا تصاعد الثورة المضادة القومية بأن يتخذ الحزب موقف الهجوم. وظهر النزاع بين الجناحين على مسرح الأحداث فى أبريل من عام

١٩٨٧، وانهزم الليبراليون بحلول شهر سبتمبر فى الجلسة الثامنة للجنة المركزية، فخسر كلاً من باڤلوڤيتش وستامبوليتش انتخابات الرئاسة وأقيلا من اللجنة المركزية ثم طردا من الحزب فى نهاية المطاف ومعهما مؤيدوهما ومن يشاركونهما الرأى. وكان رحيلهما دلالة على توقيت إقرار الحزب الصربى الصريح للتعصب القومى(٢٨).

وتلقت البلاد صدمة لعملية التطهير الحزبى القاسية والمعانى الإضافية للمناظرة التى نقلها التليفزيون بالجلسة الثامنة للجنة المركزية. وثبت أن انتصار القوميين لم يكن انتصاراً سهلاً وذلك بسبب شراسة الحملة التى تم شنها لاحقًا ضد الفريق المهزوم وبسبب اتساع نطاق تطهير كبار أعضاء الحزب والدولة. وقد لقيت وسائل الإعلام عناية خاصة. فوصف الإعلام جميع المعارضين الفعليين والمحتملين بأنهم أعداء الشعب أى أعداء الصرب وبأنهم أعداء الحزب على طريقة جمعت بين أساليب الستالينية التقليدية وبين الأساليب التى تتبعها حثالة الصحف الغربية. وفى ذات الوقت كان التعبير الفورى عن الولاء الكامل للقيادة الجديدة بما فى ذلك الهجوم الإلزامى على أعدائها شرطا للبقاء فى الحقل السياسى أو البقاء فى المنصب أو كليهما . وانطفأت شمعة الديمقراطية فى صربيا بعد أن انطفأت فى كوسوڤو وحذر باڤلوڤيتش فى خطاب استقالته من اللجنة المركزية من أن الاستنكار الشعبى وإهانة أناس لأنهم اتخذوا موقفًا مختلفًا عن موقف الأغلبية فى اجتماع واحد وحول قضية واحدة ليفتح الباب على مصراعيه أمام حزب متجانس على الطراز الستالينى وأمام دوام قيادة الحزب فى السلطة. وفى استطاعة ميلوسڤيتش اليوم كزعيم مؤكد النجاح لحزب صربى متجانس أن يفجر كتلة عاطفية لمئات الآلاف (كما فعل فى بلجراد يوم الثامن والعشرين من فبراير ١٩٨٩) بجملة واحدة يتعهد من خلالها بإلقاء القبض على مثيرى الثورة المضادة.

ولادة جديدة للرجعية

كان الأساس الأيديولوجى للنصر الذى أحرزه ميلوسيڤيتش هو التحام القومية التى تتزعمها الدولة بمفهوم الستالينية الجديدة عن الحزب ودوره فى المجتمع.

وأصبح تكتلهم ممكنا فى مشروع سياسى متماسك عن طريق حافز استعادة وحدة الدولة الجمهورية الذى ترجم فى ذلك الوقت إلى دولة لأمة صربية صرف. وأعطت السيطرة التقليدية لبلجراد على الحياة الثقافية والسياسية الصربية مثقفيها دوراً كبيراً

فى ارتقاء ميلوسيڤيتش إلى السلطة، بينما استخدم المحافظون الصرب القوة المتنامية للقومية فى توجيه ضربة قاضية إلى أعداءها من الليبراليين داخل الحزب.

ولا مجال هنا لدراسة أصول وتقدم التحول الخطير إلى اليمين للحياة الفكرية ببلجراد فى مجرى أحداث الثمانينيات. وحدث التحام الاتجاهات المتعددة للفكر السياسى والفنى بصربيا، وفى مواضع أخرى، على مستوى قومى أحادى مما أدى إلى آراء مختلفة بل ومتصارعة حول ماضى يوغوسلاڤيا ومستقبلها. ولكن صربيا كانت فوق كل شىء هى موضع التغيير الكبير فى مدى النقد الفكرى، حيث تعدى ذلك النقد حدود الشكوى التقليدية من كبت الحريات السياسية والفنية وذلك لتحدى الشرعية التاريخية للحزب بالكامل، والثورة ذاتها. إن ذلك التحدى اليمينى الواضح فوق كل شىء فى اللغة الخبيثة للنزعة القومية قد عاد إلى تقاليد ما قبل الحرب(٣٠). وكان أحد مكونات هذا التحدى هو محاولة لإعادة التشيتنيك، كمدافعين عن الأمة ضد أعداءها التاريخيين للموازنة بين سلوكهم الحذر أثناء الحرب وبين تضحية الشيوعيين الصرب المزعومة غير الضرورية بحياتهم(٣١). وأعيدت كتابة تاريخ يوغوسلاڤيا ما قبل الحرب على نحو تم التخطيط له من أجل إثارة العطف على ساسة الصرب البرجوازيين خاصة ممن يضطلعون بأدوار بناء الدولة والجيش. واندمجت مراجعة للماضى على نحو شبه تدريجى بإعادة تفسير ليوغوسلاڤيا وطبيعتها ومشكلاتها لاستخلاص منظور حياتى كامل مختلف تماما ومعاد للإجماع السياسى فى فترة ما بعد الحرب.

وبينما أصبحت الجمعية الصربية للكتاب معقلاً للقومية الشعبية فى فترات صبغت بالتعصب الدينى الأعمى، اتخذت القومية فى شكلها المدعوم من الدولة قاعدة فى الأكاديمية الصربية للفنون والعلوم التى صدر عنها عام ١٩٨٦ وثيقة سميت بالمذكرة. واشتملت تلك المذكرة على جهود بعض أشهر المفكرين الصرب فأصبحت تمثل أشد أشكال الرجعية تماسكا للتوجه المعادى للشيوعية وهى رجعية ظهرت فى صيغة قانونية فى يوغوسلاڤيا ما بعد الحرب(٣٢).

وادعت المذكرة أنه تم بعد التحرير فرض نموذج غريب (أى فيدرالى) ليوغوسلاڤيا على الأمة الصربية. وكان المجرم الأكبر هو الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية التى سارت مغمضة العينين وراء السياسة الانتقامية لأعداء الصرب بما فى ذلك الإبادة الجماعية، أثناء الحرب، وعرضت الصرب بعد الحرب كذلك بتصديقها على الهيكل

الفيدرالى إلى التمييز العنصرى. وكان المجرم الثانى هو السلوفينيون والكروات (الذين يمثلهم كل من إدوارد كارديل السلوفينى وجوزيف بروز تيتو الكرواتى) اللذان وضعا نظاما اجتماعيًا واقتصاديًا يخدم احتياجات ومصالح سلوفينيا وكرواتيا التى كانت تتعارض مع مصالح الصرب. ثم جاء دستور ١٩٧٤ فحرم الصرب من حقهم فى دولة (كاملة). وكان المجرم الثالث هم الخونة بائعو أوطانهم: وهم الانتهازيون القساة من جيل الساسة الصرب فى فترة ما بعد الحرب(٣٣).

وصرحت المذكرة بأن الموقف فى كوسوفو كان أكبر هزيمة تتلقاها منذ عام ١٨٠٤ (وهو تاريخ أول ثورة صربية ضد الدولة العثمانية). فى عام ١٨٩١ أعلنت حرب - خاصة وصريحة وكاملة - ضد الأمة الصربية.. بمساندة قوية وصريحة من بعض المراكز السياسية فى البلاد: وهى حرب أكثر تدميرًا إلى أبعد حد من الحرب القادمة عبر الحدود. ووقفت الأمة الصربية وحيدة فى هذه الحرب: فقد تفادت الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية مصارحة حقيقية مع الجيل الجديد من الفاشيين بينما بدت القيادة الصربية غير راغبة فى الرد على تلك الحرب الصريحة بالطريقة المناسبة الوحيدة: وهى الدفاع المستميت عن الأمة وأراضيها.

ولكن إذا كان الشيوعيون قد تخلوا عن الأمة، فلماذا لم تهب هذه الأمة للدفاع عن نفسها؟ والسبب هو أن الأمة كانت ضحية للخدعة الأيديولوجية القاسية التى نسجت خيوطها الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية عندما أقرت افتراض الكتلة الشيوعية بأن الصرب جاروا على الأمم الأخرى فى يوغوسلافيا ما قبل الحرب.

وكانت «عقدة الذنب» الناتجة عن ذلك وحالة اليأس التى حلت بالأمة الصربية شئ محتوم بالنسبة لعزيمتها ومعنوياتها وعلى الزعماء الفكريين والروحيين أن يقوموا بإعادة فحص لشتى العلاقات الاجتماعية بدءًا بإعادة فحص شامل للدستور من أجل استعادة حيوية الأمة. وكان بعث ماضيها الديمقراطى مطلوبًا كذلك: فبسبب، ضيق أفق المؤرخين الرسميين وقلة موضوعيتهم، فقد ظل العرف الديمقراطى الذى حاربت من أجله صربيا وفازت به فى القرن التاسع عشر حتى الآن محجوبًا بسبب حركات الاشتراكيين والعمال الصرب(٣٤).

وكانت القومية المتعصبة وأصداء التشتينيك التى تشتمل عليهما المذكرة ستثيران الاستنكار السريع من الحزب الصربى فى السابق. أما فى هذه المرة فلم يتم أبدًا

تصعيد الهجوم المضاد طالما أن القيادة منقسمة حول كيفية التعامل مع القومية الداخلية. واستنكر المذكرة فور صدورها كل من ستامبو ليتش رئيس صربيا وباڤلوڤيتش رئيس الحزب ببلجراد. وبالرغم من استنكار رئاسة الحزب واللجنة المركزية لها رسمياً إلا أن ذلك بقى طى الكتمان بإصرار من ميلوسيڤيتش.

وكان صمت السلطات السياسية العليا أبلغ من الكلام، حيث لم يوحى ذلك الصمت بالتأييد غير المعلن لهذه المذكرة فحسب وإنما حال كذلك دون إجراء مناقشة عامة لها عندما كانت هذه المناقشة فى غاية الأهمية.

انتصار القومية

وكانت المعركة التى اشترك فيها ليبراليو الصرب عام ١٩٨٧ دائرة فى ذلك الوقت فى جميع أرجاء يوغوسلاڤيا. وفى عام ١٩٨٦ عاد ميلان كوتشان ليتولى رئاسة الحزب بسلوڤينيا بعد فترة من العمل فى الهيئات الفيدرالية. وكان كوتشان يعلم تماماً أن كتلة قوية من المحافظين قد أخذت فى الظهور داخل الحزب وهى على استعداد للعب بورقة عدم الأمان الاجتماعى لسد الطريق أمام أية إصلاحات اقتصادية وسياسية غير مرغوب فيها وأن ضعف الحزب الحاكم عدداً ونوعاً محدود، وقدرته على السير بمفرده محدودة كذلك ولذا فإن التحالف مع قوى تقدمية خارج الحزب كان ضرورة ملحة ولقد ساند المناخ السياسى فى سلوڤينيا (وفى كرواتيا بدرجة أقل) ذلك الاتجاه بينما انحازت المشكلة الدستورية القائمة إلى القوميين والمتشددين الحزبيين بصربيا. وقال هؤلاء صراحة بأن أعداء النظام يوجدون بين أرباب المراكز السياسية العليا – فى مجالس تحرير المجلات الطلابية والشبابية والجمعيات الوطنية التابعة للجمهوريات وفى الرابطة الشيوعية ولجنتها المركزية وحتى داخل رئاسة الحزب. واتهم المثقفون القوميون فى الوقت ذاته ليبراليو الحزب بالضعف فيما يتصل بكوسوڤو. واستطاع ميلوسيڤيتش عن طريق اللعب بورقة كوسوڤو أن يضع نفسه على رأس الائتلاف القومى المحافظ الناشئ وأن يسحق المعارضة الليبرالية وأن يغذى كذلك الخوف المرضى للجهاز المركزى من أن الحزب قد بدأ يفقد السيطرة على الحياة السياسية بالجمهورية وذلك من طريق صهر الوحدة داخل الحزب. ومنذ ذلك الحين فصاعداً اعتبر أى انتقاد يوجه إلى زعامة الحزب هجوما على المصالح القومية الصربية.

واستطاع ميلوسيڤيتش من خلال خطابه الذى ألقاه فى السابع والعشرين من أبريل عام ١٩٨٧ فى كوسوڤو بولى، وهى المركز المنظم لقوميى الصرب والجبل الأسود بكوسوڤو، أن ينتهك النظام الجماعى الحزبى على نحو مذهل للغاية وافتتح مزاده من أجل الوصول إلى السلطة فى الرابطة الشيوعية الصربية وتحدث فى خطبته إلى السلاف المحتشدين عن العدالة وعما كانوا يعانونه من إذلال، وعن أرض أجدادهم وعن الروح القتالية الأبية لآبائهم الأولين وعن واجبهم نحو خلفهم.

وقد وجه حديثه إلى مشاعر الناس: وعندما استمع باڤلوڤيتش إلى الحديث رأى فكرة تتحول إلى عقيدة ورأى أسطورة كوسوڤو تتحول إلى حقيقة وبدا ميلوسيڤيتش كقائد جيش يتحدث إلى جنوده قبل خوض المعركة الحاسمة وكتب باڤلوڤيتش قائلاً: «لقد بدأ هنا التوجه صوب إجراءات شبيهة بالحرب من أجل حل مشكلات أبناء صربيا والجبل الأسود بكوسوڤو»(٣٥).

لقد أقر ميلوسيفيتش الرأى القائل بأن الأمة الصربية فى حالة حرب وقدم دعم الحزب للقوميين. واستطاع بذلك إبعاد أبناء الصرب (والجبل الأسود) عن نطاق سلطات الإقليم، ممزقًا بذلك الدستور القائم. ولم يكن رئيس الرابطة الشيوعية الصربية يتحدث نيابة عن الحزب (الذى يشمل بطبيعة الحال ألبان وقوميات أخرى من غير الصرب) ولا نيابة عن الطبقة العاملة بالجمهورية (المختلطة عرقيا) وإنما كان يتحدث نيابة عن الأمة الصربية فى شتى أرجاء يوغوسلاڤيا. وكان بتحديه المباشر للمبدأ الأساسى للفيدرالية اليوغوسلاڤية يقر القومية البرجوازية التى أعادت المذكرة تشكيلها حديثًا: إن ترسيخ الوحدة القومية الثقافية الكاملة للأمة الصربية بغض النظر عن الجمهورية والإقليم الذى تقطنه هو حقها التاريخى والديمقراطى وكان ذلك يعنى أن القيادة الكرواتية تمثل الكروات وحدهم وأن القيادة السلوڤينية تمثل السلوفينيين وحدهم وهلم جرا وأما فى كوسوڤو بولى فقد استحضر ميلوسيڤيتش شبح بلقنة يوغوسلافيا.

ودعى رئيس الحزب، المدعو فى ذلك الوقت بالبطل القومى لدى عودته من كوسوڤو بولى إلى عقد اجتماع للهيئة الحزبية. وتم تسليم تقريره بطريقة أعدت خصيصًا لإحداث تأثير عاطفى داخل تلك الهيئة - حيث كان ميلوسيڤيتش يسعى إلى إقرار من واقع المنصب لحديثه. «لم يعد ممكنا تسمية ما نناقشه هنا بالسياسة - إنما المسألة

مسألة الوطن». وكان من الضروري أن تدرك القاعدة الحزبية ذلك: «وعندما نبدأ الحديث في اجتماعات الحزب على هذا النحو فإن الحزب سيكون قادرًا على تولي زمام الأمور». ثم ذكّر الحضور بأنه ليس رئيسًا للجنة المركزية فحسب وإنما رئيس قوات الأمن والقوات الإقليمية للجمهورية كذلك(٣٦).

ووجد الحزب الصربي نفسه في ذلك الوقت في موقف لا يحسد عليه وهو أنه يتلقى الثناء ممن دأب حتى وقت قريب على اتهامهم بالقوميين القساة. ولكن صربيا لديها تاريخ اشتراكي قديم: فعندما تحدث ميلوسيفيتش إلى أعضاء الحزب وإلى الأمة قائلاً، «إن العزيمة والاعتقاد في أن المستقبل يمكنهما تحويل الهزيمة التي منيت بها الأمة في كوسوفو مثلاً إلى وسام رائع يربط جميع الأجيال الصربية القادمة - رمزًا خالدًا لجوهرها القومي»، أتاه رد جاهز قاله الاشتراكي الصربي سفيتوزار منذ مائة عام مضت: «إن صربيا لا تعتمد على إحياء الموتى أو على العفن في بناء مستقبلها. فينبغي إيجاد مثل أخرى لهذا المستقبل». وعندما ألقى الخطبة تلو الخطبة للتأكيد على رسالته بأن إعادة مركزية الجمهورية هي مهمة صربيا التاريخية وكتبت الصحافة الصربية عن الثورة الصربية الثالثة، جاءه رد اشتراكي صربي آخر هو ديميتري توكوفيتش، الذي ندد في عام ١٩١٢ بمثيري حربي البلقان، فقال: «إن مهمة صربيا التاريخية أكذوبة كبيرة».

وقد كان إحياء القومية الصربية يبعث الرهبة في النفوس في شتى أرجاء يوغوسلافيا وكذلك في أنفس أعضاء حزب بلجراد الذين كانوا أثناء الربيع والصيف يراقبون الصورة التي دأبت وسائل الإعلام على رسمها للألبان بأنهم شعب خطير وبدائي ومعاد ليوغوسلافيا(٣٧) وتحدث الإعلام عن الألبان بلغة الدم والاغتصاب والقتل، بينما تكتم ذلك الإعلام على العنف المتدفق الذي كانت تنطوي عليه اجتماعات القوميين الصرب في كوسوفو والذي كان يظهر من خلال شعاراتهم: اقتلوا فاضل [هوكسا] و«العين بالعين»، «أيها الأخوة، لا تخشوا شيئًا، فقد حان الوقت لمكاشفة نهائية»، و«لقد كانت الأمة الصربية دوما تسفك الدماء من أجل الحرية»، و«هيا أيها الأخوة والأخوات للهجوم على كوسوفو» لقد كانت وسائل الإعلام تتلاعب بالحقائق وتحرض على الانتقام عن طريق نشر صور السواعد المرفوعة للصرب الذين يقومون بتسليح أنفسهم في كوسوفو للدفاع عن أوطانهم. وكان الصرب يتشكلون حتى يصيروا

كتلة من الغضب، بهدف التطهير القومي الذى لن ينتهى إلا بمأساة. وكتب باڤلوڤيتش عن صحيفة Politika اليومية التى تصدر ببلجراد فقال: أنها كانت احتياطى من الديناميت تجلس فوقه صربيا.

وكان لذلك نتائج عملية طالما كانت نتيجته مشكلة أمنية فى العاصمة. وقال باڤلوڤيتش لحزب بلجراد أن مهمته ليست هى محاربة التحرير الوحدوى فى كوسوڤو وإنما هى محاربة التعصب القومى داخل صربيا. وشكا فى اجتماعات عقدتها رئاسة الحزب من أن اللقاءات القومية الصربية غيرت كلمة «رفيق» إلى «أخ»، و«الطبقة العاملة» إلى «الأمة»، وصارت الصحافة والإذاعة والتليفزيون أداة للنزاع على السلطة بين أعضاء القيادات الحزبية وحذر باڤلوڤيتش كذلك من أن قوى عهد رانكوڤيتش تعود من جديد ولذلك فإن كل من تيتو وكارديل وسياسة الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية كانوا جميعاً موضع اتهام. وكان ميلوسيڤيتش يبذر بذور الوهم بأن مشكلة كوسوڤو كانت مسألة قرار شخصى بينما كان القوميون يرون أن حلها يكمن فى المواجهة القومية.

وكانت خطورة اجتماعاتهم المستمرة تتزايد (فى كل من كوسوڤو وبلجراد). وكان يتم إعداد المناخ السياسى فى بلجراد من أجل إيجاد حالة طوارئ وقبضة من حديد فى كوسوڤو. ولكن لن تكون هناك نتائج حقيقة أو باقية دون مشاركة الجماهير الألبانية. وكيف لنا أن نكسبهم إلى جانبنا ونستطيع تعبئتهم إذا كنا نقوم باستمرار ببذر بذور الشك فى ولاءهم ليوغوسلافيا؟

واستنكر باڤلوڤيتش تحدث الصحافة عن كوسوڤو بلغة تفوح منها رائحة الرصاص والبارود والانتقام والثأر وتجديد أسطورة فيدوفدان [كوسوڤو] الانتحارية وأضاف فى ملحوظة تنذر بالشؤم: إن أقرت أمة لنفسها الحق فى الغضب، فكيف لها أن تنكره على أمة أخرى؟ فالمواجهة بين أمتين تؤدى إلى الحرب. ويؤدى اللجوء إلى الغضب إلى تعزيز سلطة المتحدث (ميلوسيڤتيش) بدلا من إعادة توجيه ذلك الغضب تجاه تفهم متعقل للمشكلات وحلولها.

لم يكن الصراع داخل الحزب الصربى دائرًا حول كوسوڤو فحسب وإنما عن مكان ودور الحزب فى التغلب على الأزمة وفى الكفاح ضد الثورة القومية المضادة كذلك. وكانت كوسوڤو تستبدل عن عمد بشىء آخر أكثر عمقًا وخطورة. وأدرك باڤلوڤيتش أن الشقاق داخل الحزب كان محتومًا عندما سمع ميلوسيڤيتش يُذكِّر رئاسة الحزب بأنه كرئيس للحزب الصربى فهو مسئول كذلك عن الجيش الإقليمى للجمهورية. وبعد تلك الكلمات ذهب كل منا فى طريق: فبدأت أفر من المأساة بينما شرع هو فى الاتجاه نحوها. فالجماهير الغاضبة تَهَبُ من تسانده قوة ضاربة هائلة. فمن سيكون هدف تلك القوة؟ وسيكون ذلك الهدف فى نهاية الأمر هو الاتحاد الفيدرالى بما أن الحافز على توحيد الصرب فى دولة واحدة سيؤدى إلى صدامها المحتوم مع الأمم اليوغوسلاڤية الأخرى.

وفى ذروة الصراع الحزبى فى سبتمبر من عام ١٩٨٧، دعا باڤلوڤيتش إلى عقد مؤتمر صحفى عاجل للتنديد بموجة التعصب القومى فى صربيا(٣٨). وكان سلاحه فى ذلك هو توصية الرئاسة الفيدرالية بأن على اللجنة المركزية الصربية وخاصة الحزب ببلجراد أن يوقفا الأنشطة المتعصبة والمعادية للألبان التى يمارسها اليمين البرجوازى وجميع القوى المعادية للشيوعية المتواجدة فى الجمعية الصربية للكتاب وفى قطاعات معينة بالأكاديمية الصربية للعلوم والفنون وبعض الجمعيات الأخرى ودور النشر والهيئات والمنتديات العامة وطالبت الرئاسة الفيدرالية كذلك بالمفاضلة الشديدة لمنع استخدام سياسة النشر والتحرير الصحفى لنشر الأفكار المعادية للألبان، وصرح باڤلوڤيتش بأن أولئك الذين لم يحاربوا القومية الصربية كانوا يؤيدون البغض المتعصب ومن فعلوا ذلك كانوا يدافعون عن شرف الأمة الصربية وشرف مهنتهم وشرف يوغوسلاڤيا الاشتراكية. وحذر باڤلوڤيتش مستمعيه من أن الأمة منقسمة فى صربيا، وفى الأقاليم الأخرى إلى معسكرين على الأقل وأن على أعضاء الحزب أن يذكروا بوضوح ما هو المعسكر الذى ينتمون إليه وفى إشارة مستترة إلى ميلوسيڤيتش، انتقد باڤلوڤيتش أولئك الذين يقطعون الوعود على نحو غير مسئول بسرعة حل مشكلة كوسوڤو. وقد لقى حديثه هذا الاستنكار الفورى من الصحف اليومية ببلجراد واصفة إياه بمعاداة الحزب ومعاداة صربيا. وفى اجتماع عقد على نحو عاجل لرئاسة الحزب

الصربى، وجه ميلوسيفيتش اتهاما إلى كل من ستامبوليتش وباڤلوڤيتش بإحداث الشقاق داخل الحزب ودعا إلى المفاضلة حول قضية تأييد برنامج الحزب، فيما يتصل بكوسوڤو. وصرح باڤلوڤيتش فى ذلك الاجتماع المصيرى الذى بدأت فيه محنته السياسية بأن القومية هى الأداة الأخيرة والدفاع الأخير عن الدوجمايتة وأرى أن المشكلة الكبرى تكمن فى عدم الرغبة فى الصدام مع القومية الصربية(٣٩).

ولقد نشبت معركة خطيرة فى معظم فترات عام ١٩٨٧ بين الليبراليين والمتشددين من أجل الفوز برئاسة الحزب الصربى. ولقد كانت معركة بين الديمقراطية والديكتاتورية، بين الإدارة الذاتية وبين اشتراكية الدولة، بين المساواة القومية وبين النزعة القومية، بين الفيدرالية والوحدوية، بين الحرية والخوف. ومنى الليبراليون بالهزيمة فى نهاية المطاف ليس بقوة الحجة وإنما عن طريق آلة حزبية قائمة على الأفكار الستالينية عن الوحدة والمركزية الديمقراطية. وحقق ميلوسيفيتش انتصاره عندما دعا إلى انعقاد جلسة الحزب فى سبتمبر من عام ١٩٨٧ لإقالة باڤلوڤيتش، عن طريق التوكيد على الحاجة إلى وحدة الحزب. وادعى أنه بدون هذه الوحدة فلن يكون هناك بالإمكان أن يتم التعامل مع أية مشكلة بما فى ذلك مشكلة كوسوڤو. إن ما كان يضمن السيطرة المطلقة للهيئة الحزبية على اللجنة المركزية هو الغالبية الساحقة باللجنة. وكتب باڤلوڤيتش فى خطاب استقالته من اللجنة المركزية: «إن آلة الديمقراطية المركزية، أى المركزية، تقوم، باسم رأى أنانى واحد، بسحل من هم مقتنعون بإخلاص ومن ليسوا كذلك وتحطيم الحكماء والمخلصين وكذلك أصحاب الوظائف ومن ليس لهم عمل والمساواة بين النزاعين إلى الشك وبين البسطاء والسذج وغير المتعلمين، وتحولهم جميعًا إلى أفراد خاضعين(٤١).

وكان خطاب استقالة باڤلوڤيتش هو آخر ما قدمه قبل تنحيته عن السلطة معارضًا لإحياء الستالينية فى الحزب الصربى وهو يعيد أصداء محاربة المعارضة السوڤيتية لستالين نفسه. وفى موقف كهذا حيث تحل سلطة الحزب أو رئيسه محل الحوار وحيث تستبدل مبادرة أعضاء الحزب بتعليمات القادة من أعلى، ألا يؤدى ذلك إلى تركيز الحزب فى شخصية فرد واحد يتحدث بالحقيقة المطلقة؟ والمطلوب اليوم من اللجنة المركزية، باتباع مبدأ الحزب المتجانس أن تمنح تأييدها الكامل للبرنامج الذى أُقر فى الجلسة الثامنة أى أن تمنح تأييدها لميلوسيفيتش فمنذ متى يمثل رأى رجل واحد

مجموع أراء الحزب فيما يتصل بموقفه تجاه كوسوڤو؟ ويعطى ذلك انطباعًا بأنه هو فقط من بين أعضاء القيادة من يرغب فى ويستطيع حل مشكلة كوسوڤو، ولذا فهو كذلك من يرغب فى ويستطيع حل جميع مشكلات المجتمع الأخرى. وكل من لا يتفق معه يتعرض للطرد من الحزب، وتعتبر عمليات التطهير الحزبى هى المثل الأعلى للمركزية الديمقراطية، ولكن ماذا سيحدث عندما يتضح أن عمليات التطهير لا ينتج عنها إلا تأجيل الحلول الضرورية؟(٤٢)

ويستدعي باڤلوڤيتش فى خطابه التحذير المبكر الذى أطلقه تروتسكى ضد الفهم الفاشى للمركزية الديمقراطية ويقارن بين مفاهيم تروتسكى أو لينين وبين مفاهيم ستالين. لقد استيقظ لينين بعد فوات الأوان على الخطر الذى كان يمثله ستالين على الحزب الشيوعى السوڤييتى، وقد يكون السبب فى ذلك هو أن المركزية الديمقراطية كانت، فى ظل حكم لينين، أداة لإنجازات الثورة. ولكنها أصبحت فى أيدى ستالين نوعًا من المقصلة الخاصة التى تقطع رءوس جميع أرباب الفكر المخالف. ولذا فإن باڤلوڤيتش يدعو إلى إجازة وجود اختلاف فى الآراء والاتجاهات داخل الحزب ولن يكون هناك مستقبل حقيقى للرابطة الشيوعية اليوغسلاڤية إلا من خلال مفهوم للمركزية الديمقراطية يمكنه الحفاظ على العلاقة المتوترة بين ما هو «ديمقراطى» وما هو «مركزى».

وقد قدم ميلوسيڤيتش نفسه فى كوسوڤو بولى كمحرر للأمة الصربية، إلا أن باڤلوڤيتش احتج بأن الحرية ليس فى المستطاع اعتبارها صنفًا قوميا خالصًا. «إننى لم أحارب أبدًا حتى يتحرر الصرب ولكننى حاربت حتى يكونوا أحرارًا فى علاقتهم ببعضهم البعض». وإلا فإنهم سيواجهون إلى حد بعيد مشكلة اضطرارهم إلى تحرير أنفسهم من محررهم. «وهنا تكمن نقطة الخلاف بيني وبين سلوبودان». فلن يوحد يوغوسلاڤيا ويحقق لها الاستقرار إلا الديمقراطية الاشتراكية ولن تكون صربيا عاملاً قويا لتماسك اليوغوسلاف إلا عن طريق الديمقراطية الاشتراكية. أما أية صربيا أخرى فلن تجنى إلا الخوف والشك(٤٣). فإن لم يكن فى الإمكان دحر التعصب القومى إلا فى إطار الأمة، وإذا كانت الرابطة الشيوعية الصربية، التى احتكرت السلطة السياسية، قد تخلت عن القومية الدولية، فمن ذا الذى سيقوم إذن بقيادة الكفاح ضد الثورة القومية المضادة فى صربيا؟ وقد بحث باڤلوڤيتش عن الإجابة على هذا التساؤل

مرة أخرى فى العرف الاشتراكى الصربى: «فلنحتج على طغاة الوطن بنفس الحماس الذى نحتج به على الطغاة الأجانب، وطغاة الوطن هم أولئك الذين يدعون أن حب الناس لهم يتيح لهم أن يكونوا أكبر الرجعيين وأكبر تجار السوق السوداء» فالإدارة المنحازة للقومية يمكن دحرها عن طريق إعادة بيان المشروع الاشتراكى اليوغوسلافى القائم على قوة الطبقة العاملة. ويرى هذا الصربى اليوغوسلافى الشيوعى عدم شرعية أية دعوة لحمل السلاح دفاعًا عن الحقوق القومية فى يوغوسلافيا الاشتراكية. فيكون المبرر الوحيد لصدور مثل هذه الدعوة هو الدفاع عن الدولة الفيدرالية اليوغوسلافية.

أمة فى حالة حرب

واستدارت مجموعة ميلوسيفيتش بعد أن انتهت من سحل المعارضة داخل الحزب، إلى توحيد الأمة من أجل الإعداد للانقضاض على الحاجزين اللذان يقفان حجر عثرة فى طريق التعديل الدستورى وهما قيادتى فوفودينا وكوسوفو وقيادة الحزب الفيدرالى ذاته. ولقد كانت صربيا منذ سنوات قلائل مركزًا حيويًا للأنشطة والمناظرات ولكنها صارت فجأة خاضعة لوحدة تتسم بفقدان الحس. وأصبحت عاصمة يوغوسلافيا مقرًا لأمة صربية منغلقة على نفسها. واستخدمت وسائل الإعلام كما يحدث فى الحروب لمهاجمة العدو ومعاقبة المتآمرين ونقل ما يحدث على الجبهة (وهى منحازة عمليًا ضد جميع الجمهوريات الأخرى(٤٤) والإقليمين) ورفع الروح المعنوية للأمة واستعادة ذكرى الانتصارات السابقة وإحياء ذكرى جرحى وموتى المعارك السابقة التى يرجع تاريخها إلى القرن الرابع عشر ، وكانت الرسالة المرجوة هى إظهار أمة بطولية محاطة بالأعداء الغادرين ونالت البسالة الحربية للموتى البرجوازيين التكريم عن طريق إقامة تماثيل لجنرالاتها. وأصبح الزى القروى الصربى وخاصة القبعات موضة على نحو مفاجئ. وكانت هذه المبالغة فى رثاء الذات وتنبيهها وما تزال قائمة ولا يعكر صفوها إلا تقارير عن المسيرات التى يقوم بها العمال القادمون من صربيا وما وراءها إلى بلجراد للاحتجاج على قلة الأجور والإفلاس الحقيقى أو الوشيك للمشروعات التى يعملون بها وللمطالبة باستقالة مديريها والمسئولين عنها.

ولقد لعبت الحشود الشعبية بالتضامن مع صرب كوسوفو وسكانها المنحدرين عن أصول الجبل الأسود دورًا بالغ الأهمية فى هذه العملية المنسقة للتجانس العرقى.

وكانت حركتهم تلقائية على نحو ظاهرى فقط ولكن آلة الحزب والدولة هى من نظمتهم ومولتهم بعناية(٤٥) ولقد احتشدوا أثناء عام ١٩٨٨ بعشرات الآلاف فى المدن والقرى الكبرى فى صربيا، وفى هذه التجمعات وجلسات الحزب وجلسات الجمعية الوطنية والمؤتمرات النقابية والمناسبات القومية واجتماعات قاعدة الحزب وفى الجامعات والمصانع والمدارس، كانت هناك رسالة واحدة تتكرر فى كل مرة وهى: أن الأمة الصربية مجزأة لأن دولتها مقسمة إلى ثلاثة أجزاء. وتحدث ميلوسيفيتش عن اللحظة التاريخية: ستتوحد صربيا وإلا فلن تظل باقية. وكتبت صحافة بلجراد عن الثورة الصربية الثالثة.

وتزايد فى نفس الوقت نفور الحزب الصربى من الخضوع لسلطة الحزب الفيدرالى. ونتج عن التعبئة الشعبية فى صربيا والعدوانية التى اتسمت بها لهجة الصحافة تصاعد التوتر فى جميع أرجاء البلاد، وطالبت رئاسة الحرب الفيدرالى فى صيف عام ١٩٨٨ بلجراد بإيقاف المظاهرات القومية. ورفضت ذلك القيادة الصربية فرفض ممثلو رئاسة الحزب الفيدرالى ببساطة حضور اجتماعاتها حتى يتحقق لهم ما يريدون.

ولقد ازداد تكرار تلك الحشود الشعبية خلال الخريف وتزايدت ميولهم نحو التسلح. وتكررت الشعارات مطالبة بالأسلحة وبمحاكمة الزعماء اليوغوسلاف غير الصرب (وكذلك إعدام الزعماء الألبان فضلاً عن محاكمتهم). ولم يسلم من حملة الكراهية كل من لم يؤيد التيار الجديد فى صربيا مئة بالمئة من زعيم حزبى أو قيادى سواء كانوا من جمهوريات أو أقاليم أخرى أو كانوا منتمين إلى الرئاسة الفيدرالية، وبصرف النظر عن وضع أى منهم(٤٦).

وكانت الحشود الشعبية منتشرة حينئذ فى ڤوڤودينا والجبل الأسود مطالبة باستقالة قيادتيهما. وكانت تلك الحشود تعمل على زعزعة استقرار البلاد على نحو خطير مما كان يفسح المجال أمام تولى الجيش زمام الأمور مكررا ما حدث فى بولندا عام ١٩٨١ . وفى أكتوبر حذر الرئيس اليوغوسلافى رائف دزداريڤيتش دون ذكر اسم المجرم من أن البلاد قد توضع اضطراراً تحت حالة طوارئ. ولقد وافق الحزب الفيدرالى فى نهاية الأمر على إعادة مركزية صربيا مما سيؤدى إلى تقليص الحقوق القومية التى حصل عليها مليونى ألبانى بمشقة. وقد أقر الحزب الفيدرالى إعادة

مركزية صربيا بعد أن واجه استعداد القيادة الصربية لاستخدام ورقة الحرب الأهلية لحل الخلافات داخل الحزب (وهو ما وصفه الجناح اليسارى من الحزب البلشفى بالبونابرتية أثناء محاربته لستالين). ولكن الحزب الصربى رفض هذه الترضية حيث أخبر الحزب فى ذلك الوقت الرئاسة الفيدرالية أنه ليس لأحد أن يتدخل فى الشئون الداخلية لصربيا. وتم فى أكتوبر الإطاحة بقيادة حزب إقليم ڤوڤودينا عن طريق العمل الجماهيرى المنسق والمنظم بعناية. واستبدلت تلك القيادة برجال مليوسيڤيتش الجاهزون لتنفيذ التعديلات الدستورية المرجوة.

وخطت قيادة الحزب الفيدرالى الخطوة المصيرية التالية بتصديقها على هذه الطريقة غير الديمقراطية وغير القانونية ليس لتغيير دستور جمهورية صربيا فحسب وإنما لتغيير سمة الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى بأكمله كذلك(٤٧). وانتهكت قيادة الحزب قوانين الحزب كذلك بقبولها استقالة زعماء حزب ڤوڤودينا(٤٨). وقد قامت مجموعات من ذوى النفوذ بڤوڤودينا لم يكن جميعهم أعضاء بالحزب بتنظيم حركة العصيان بالإقليم وسمح الحزب الفيدرالى بإقراره لأفعالهم لهيئات غريبة عن الإقليم بالتدخل فى الشئون الداخلية له لدرجة الإطاحة بكبار زعماء حزبه.

وظهر المآل الذى ستؤدى إليه تلك الممارسات على نحو مأساوى بعد يوم واحد من أحداث ڤوڤودينا عندما تم استغلال مظاهرة قام بها عمال الجبل الأسود بتيتوجراد كخلفية لمحاولة مقصودة لاستبدال زعماء قيادة الجبل الأسود برجال ميلوسيڤيتش. ودفع احتمال انهيار الاتحاد الفيدرالى ليوغوسلاڤيا بأكمله زعماء سلوڤينيا وكرواتيا والبوسنة إلى اتخاذ موقف.

واستنكرت قيادة الحزب الفيدرالى بضغط منهم مظاهرات تيتوجراد وأعطت قيادة الجبل الأسود الضوء الأخضر لاستخدام القوة فى سابقة مؤسفة أخرى. ولكن قيادة الجبل الأسود لم تبق فى السلطة إلا لشهرين تاليين فقط: فلقد أطاح بها فى يناير من عام ١٩٨٩ العمل الجماهيرى المنظم مما أدى إلى دخول الجبل الأسود فى حالة فوضى سياسية وإلى وضع العلاقات بينها وبين الاتحاد الفيدرالى فى أيدى ميلوسيڤيتش.

وكان ميلوسيڤيتش جاهزًا حينئذ للهجوم على قيادة الحزب الفيدرالى نفسه. فقامت صحافة بلجراد بشن حملة تم الإعداد لها جيدًا للمطالبة باستقالة رئاسة الحزب الفيدرالى ورئيسه الحالى ستايب سوڤار. ونقل التليفزيون الجلسة السابعة عشر للجنة

المركزية التابعة للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية المنعقدة فى الفترة من ١٧ - ٢٠ أكتوبر فكشفت عن الشقاق لتراه البلاد بأكملها. وطالبت رئاسة الحزب الفيدرالى فى تحرك غير مسبوق من اللجنة المركزية بعقد اقتراع للثقة: وعندما تم فرز الأصوات لم يسقط فى الاقتراع إلا دوسان كريبيتش وهو أحد المتواطئين المقربين من ميلوسيفيتش(٤٩) ورفض ميلوسيفيتش عندئذ قبول النتيجة ونددت صحافة بلجراد باللجنة المركزية الفيدرالية واصفة إياها بأنها حلف بلا مبادئ موجه ضد صربيا! وقامت القيادة الصربية عقب الجلسة بشهر واحد بتنظيم اجتماع شعبى قوامه ٥٣ ألف شخص فى بلجراد، وتم فيه الثناء مرة أخرى على الروح القتالية للأمة الصربية والهجوم على الزعماء اليوغوسلاف (غير الصرب) والمطالبة بيوغوسلافيا موحدة (كنقيض ليوغوسلافيا الفيدرالية) وانطلقت عناوين الصفحات الأولى بشعار «لن تستطيع أى قوة أن توقف توحيد صربيا!» (٥٠) ولم يضعوا فى حسبانهم الطبقة العاملة الألبانية.

حفل عرس بدون طعام

وتم فى السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٨٨ أى فى اليوم السابق للحشد الشعبى ببلجراد، عقد اجتماع للجنة الإقليمية للرابطة الشيوعية لكوسوفو فى برشتينا لمناقشة استقالة كاكوشا ياشارى الرئيس الحالى للحزب وسلفها أزيم فلاسى، وذلك كجزء من الصفقة المبرمة حول الدستور بين القيادتين الفيدرالية والصربية وخرج فى ذلك الصباح عمال منجم ستارى ترج، بتريبتشا بعد إنهاء نوبة العمل الليلية من المنجم الذى تصل درجة حرارته إلى ٨٣ درجه سيليزيوس إلى هواء الفجر البارد لينضموا إلى عمال نوبة عمل النهار للبدء فى مسيرة طولها سبعين كيلو مترا إلى برشتينا. وكانوا هم طليعة ما ظهر أنه أكبر مظاهرة ألبانية منذ اندلاع الحرب: حيث شارك فيها ما يزيد على نصف مليون شخص على مدى الأيام الخمسة التالية والتقى بهم الصحفيون فى منتصف الطريق. وكان العمال يرتدون ثيابهم الرثة ويبدو عليهم الإعياء الشديد. وكان الصف الأول منهم يحمل صورة لتيتو، ورايتين لعمال المناجم وعلم الحزب وأعلام يوغوسلافيا وألبانيا وتركيا.

وكانوا يهتفون بالشعارات: «تيتو - الحزب، ياشارى - فلاسى! و«تيتو - كارديل»(٥١) ، لن نسلم كوادرنا». وكان مراسل صحيفة Borba هو أحد الصحفيين

القلائل الذين يتحدثون اللغة الألبانية (حيث كان ثلاثة فقط من بين ثلاثين صحفيا يوغوسلافيا أوفدوا عندئذ إلى برشتينا هم من كانوا يملكون تلك الأداة الهامة لمهنتهم)، فسأل ذلك المراسل أحد العمال إذا كانوا ذاهبين إلى برشتينا للشكوى من الأجور. واحتشد الجميع للاستماع فقال العامل أن ذلك اليوم يوم للسياسة وليس يوما للبكاء. فرد عليه الصحفى بأن السياسة عمل خطير - «فالأعزاء» فى المقدمة وقد تحدث مشكلة. فرد عليه الرجل ذو الوجه العابس غاضبًا: أيها الصحفى هل رأيت فى حياتك حفل عرس بدون طعام؟ (٥٢)

وانضم إلى العمال فور وصولهم إلى برشتينا الطلاب والشباب وتبعهم طلاب المدارس الثانوية وتلاميذ المدارس الابتدائية، وكان ثمانون بالمئة من المشاركين فى المسيرة تحت سن العشرين، ثم انضم إليهم سريعًا مشاركين من الجيل الأكبر سنا قادمين من جميع أنحاء كوسوڤو (وغرب مقدونيا). وكانت أهداف هذا الاحتجاج شديد التنظيم هى التعبير عن رفضهم للتعديلات الدستورية المقترحة على دستور جمهورية صربيا والحيلولة فى هذا السياق دون الاستقالة الإجبارية لزعيمى الإقليم(٥٣). وانطلق ذلك الدفاع عن الحقوق القومية بلغة الديمقراطية النظيفة. وأوضح عمال المناجم فى لقاءات صحفية أنه إذا كان وضع الإقليم سيتغير وإذا كانت قيادتها ستطرد فإن ذلك يجب أن يتم فى مناظرة ديمقراطية حرة وألا يفرض ذلك بالقوة وقال العمال ما كان ينبغى على الحزب الفيدرالى قوله ولم يفعل. وكان العمال والطلاب والأطفال يتصرفون كطليعة اشتراكية حقيقية فى أيام وليالى نوفمبر قارسة البرودة. وكانت يوغوسلافيا تحتفل فى نوفمبر بالذكرى الخامسة والأربعين للقيام الثورى للدولة. وقدم لها العمال البيعة بأفضل السبل الممكنة: وذلك عن طريق الدفاع عن أحد أهم إنجازاتها.

ورغم إقرار اللجنة الإقليمية بالاستقالة (حيث لم يتم أخذ الأصوات فقد كانت النتيجة قد تقررت هناك فى موقع آخر) وفشل العمال فى تحقيق أهدافهم الرسمية إلا أنهم أعطوا تحذيرًا مبكرًا بأنهم جاهزون لتنظيم إضراب عام إذا تم تنفيذ التعديلات الدستورية المقترحة وبعد انتهاء المظاهرة وصف الحزب الصربى أحداث برشتينا بأنها أحدث الأمثلة على تصعيد «الثورة المضادة» وتقارب رأى الحزب الفيدرالى كثيرًا مع رأى الحزب الصربى(٥٤). ولكن قيادة كوسوڤو احتجت بأن تلك الأحداث قد جاءت متفقة مع برنامج الجلسة الحزبية السابعة عشر.

ودخلت المعركة الشديدة مع قيادة الحزب في ذات الوقت مرحلة لا طائل منها في الجلسة العشرين للجنة المركزية للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية. وكان من الواضح تماما حينئذ أن الحزب كان منقسمًا على نفسه من أعلاه إلى أسفله إلى ائتلافين متعارضين. ولكن الجلسة كانت متحدة بشأن التوكيد ثانية على تأييدها لمطالب صربيا فيما يتصل بالدستور واعتبرت الحقوق القومية للألبان عملة ضئيلة القيمة في إطار بورصة كبيرة. وأقيل أزيم فلاسي من اللجنة المركزية ووضع مكانه ثلاثة من المسئولين المكروهين كمسئولين عن حزب كوسوفو وكانت مهمتهم الوحيدة هي فرض التعديلات الدستورية المطلوبة بالقوة من خلال الجمعية الوطنية لكوسوفو. ورد العمال الألبان على ذلك بتنظيم إضراب عام. وردت عليهم الرئاسة الفيدرالية باستعمال القوة العسكرية وحملة اعتقالات واسعة النطاق. وكانت المخاطر تزداد في كل مرحلة ولم تكن تلك المخاطر على كوسوفو وحدها وإنما على يوغوسلافيا ككل.

إلى أين يا يوغوسلافيا؟

وأمام القيادة اليوغوسلافية بالنسبة لكوسوفو خيارين: أحدهما ديمقراطي ويعني الاعتراف بالآمال المشروعة للشعب الألباني والآخر هو الاحتلال العسكري الدائم الذي سيؤدي إلى القضاء على الديمقراطية في جميع أرجاء يوغوسلافيا. وكانت هذه هي الرسالة الأساسية لإعلان لوبليانا الصادر يوم الأول من مارس من عام ١٩٨٩ ضد حالة الطوارئ المعلنة بكوسوفو. وساند ذلك الإعلان جميع الهيئات السياسية والاجتماعية بسلوفينيا وكذلك مجموعات هلسنكي الفيدرالية بزغرب وبلجراد، وقام بالتوقيع على الإعلان مليون شخص من مجموع عدد سكان سلوفينيا(٥٥) البالغ مليونين.

لم تدرج بلقنة يوغوسلافيا (أي تقسيمها إلى دويلات) في بنيتها متعددة القوميات أو بنيتها الفيدرالية. وتستقر وحدة البلاد على الاعتراف بتعدديتها العرقية. ولكن نشأة القومية الصربية برعاية من قيادتها السياسية يهدد بتفكك يوغوسلافيا إلى قوميات متحاربة مما يدفع بالبلاد إلى الوراء. وطالما أن بقاء قيادة الحزب الصربية الحالية يعتمد على الاختلاق المستمر للأعداء فإن إخماد الديمقراطية في يوغوسلافيا سيتم باسم الوحدة القومية لسلاف الجنوب. ولكن كيف يمكن ضمان حقوق شعب ما بحرمان

شعب آخر من هذه الحقوق؟ كيف يمكن للبنية الفيدرالية أن تنجو من انتصار هذه الوحدوية؟(٥٦) ولقد مال ميزان القوة بين المتشددين وأعداهم لصالح هؤلاء المتشددين وسيحاولون فى المؤتمر الحزبى غير العادى المقرر انعقاده فى ديسمبر من عام ١٩٨٩ أن يفرضوا أحادية ستالينية على بقية الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية. ولكن، بصرف النظر عن توحيدها فإن ذلك سيؤدى إلى تفكك الحزب والخروج الجماعى لأعضائه.

وبما أن يوغوسلافيا دولة حزبية فإن ذلك سيشل جميع مؤسسات الدولة وسيجعل التدخل العسكرى حتميًا فى نهاية الأمر.

ويدرك الائتلافان داخل الحزب وجود ذلك الخطر تمامًا. ولم يقم أحد ممن يملكون زمام السلطة بتناول هذه القضايا المصيرية على نحو صريح ومباشر باستثناء كوتشان فى سلوفينيا. وقد ضاع صوت المعسكر الديمقراطى وكان عديم الفاعلية وكان كذلك راغب فى البداية عن الصدام مع ميلوسيفيتش. ولم يحتج قادة الحزبين الكرواتى والسلوفينى على الطرق غير الشرعية فى تغيير دستور البلاد أو على الأساليب الستالينية المستخدمة للتخلص من معارضى ميلوسيفيتش فى الحزب الصربى أو على انتهاكه المستمر لقواعد الحزب أو على تغاضى الحزب الصربى عن الدعوات المتكررة التى لم يسبق لها مثيل لاستخدام العنف ضد مسئولى الحزب والدولة أو حتى ضد أمم بأكملها(٥٧).

ورغم استخفاف زعماء الصرب بقواعد الحزب ودستور الدولة فقد كان رد فعل نظرائهم فى سلوفينيا وكرواتيا هو مساندة مطالب صربيا المتعلقة بالدستور دون التعبير عن أدنى شك فى طبيعتها الديمقراطية ولو حتى من قبيل الاحتجاج عندما أدى التنفيذ اللاديمقراطى لتلك التعديلات إلى وقوع العمال كضحايا. ومن الواضح أنهم لم يضعوا فى حسبانهم مظاهرة العمال الألبان التى كانت غير ملائمة تمامًا لسياسة الترضية التى كانوا يتبعونها. ولقد نشأت سلبيتهم عن خدعة كبرى بأن الحقل السياسى بيوغوسلافيا يمكن عزله داخل العديد من المقصورات [الجمهورية] ذات التفسير الواحد بينما كانت الهيئات الفيدرالية تستخدم لإضفاء مظهر الوحدة على حزب منقسم على نفسه على نحو متزايد مما جعل الأمر أكثر صعوبة أمام هجوم مضاد لجميع اليوغوسلاف على الرجعية المتنامية.

ومن الواضح أن الإتيان ببديل لميلوسيفيتش لابد له أن يمزق واجهة ما يسمى بالمركزية الديمقراطية. وأصبح الاستعداد لخرق النظام الجماعى للرابطة الشيوعية

سمة مميزة للحزب الصربى برئاسة ميلوسيڤيتش. فلماذا إذن يكون الطرف الآخر شديد التدقيق فى تمسكه بالقرارات الجماعية؟ ولقد تحدث كوتشان بالفعل عن حق الأقليات بالحزب فى اعتناق أفكار مختلفة. ولكن هل يمكن لهذه الأقليات أن تمنح السلطة من خلال جمهورية واحدة؟ ألم يؤد هذا المفهوم بالسلوڤينيين وأعضاء آخرين من اللجنة المركزية التابعة للرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية أن يصوتوا مراراً لصالح إجراءات تتخذ بشأن كوسوڤو دون أن يرضى عنها الشعب الألبانى؟(٥٨) ولقد أدت الأزمة الحالية بوضوح إلى تمايز داخلى قوى داخل الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية ولقد حان الوقت للاعتراف بذلك صراحة. والمناقشة دائرة بالفعل حول الإصلاح السياسى الشامل بيوغوسلاڤيا: وسيكون محورها هو التحول الديمقراطى للرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية ولن يكون لهذا التحول معنى إلا إذا اشتمل على الاعتراف بحق الآخرين فى أن تعبر آراءهم حدود الجمهوريات والأقاليم.

ويؤكد إعلان لوبليانا على حاجة يوغوسلاڤيا لأن تصبح دولة شرعية، أى دولة تحترم حقوق الإنسان وتعترف بشرعية الاختلافات فى وجهات النظر السياسية. ويدعو كذلك إلى التوكيد على الاستقلال السياسى والاقتصادى والحضارى والعدالة بين جميع القوميات التى تعيش داخل يوغوسلاڤيا. ويطالب بألا يتم تغيير المؤسسات الشرعية والقوانين القائمة إلا بوسائل ديمقراطية وبموافقة كاملة لجميع من يهمهم الأمر. وعليها عندئذ أن تحصل على التأييد القلبى لجميع القوى الاشتراكية والديمقراطية. ورغم ذلك فليس فى المستطاع أن تكون الديمقراطية فى يوغوسلاڤيا محتواه فى إطار الأممية والمواطنة. ولن تستطيع الديمقراطية إلا إذا كانت اشتراكية أن تبقى وتنمو على مكاسب الثورة وتصمد فى مواجهة تيار القومية مع وجود الجشع الرأسمالى وبدونه. ولقد كانت المصالح «المشتركة» للطبقة العاملة اليوغوسلاڤية هى أساس الدولة التى نشأت بعد الحرب والضمان الوحيد للعدالة القومية داخلها.

ولذا فما السبب فى أن نفترض أن ميلوسيڤيتش يمثل مصالح عمال صربيا؟ ولماذا نفترض أن المقامرة القومية فى صربيا قد ربحت من خلال نواياها بتحويل الغضب الطبقى إلى قنوات طيعة؟ إن الطبقة العاملة فى صربيا وفى غيرها من بقاع يوغوسلاڤيا منغمسة فى أعمال الأحزاب المنسقة على نحو متزايد. إن عدد الإضرابات يزداد وكذلك أعداد المشاركين فيها وتستمر أعمال الإضراب لفترات أطول ويزداد

حسن تنظيمها. ورغم أنها جميعًا تسعى إلى العدالة الاقتصادية فإن المطالب السياسية تظهر فيها بشكل متزايد. «إننا بصدد عهد من الكفاح الطبقى المنظم. فالطبقة العاملة آخذة فى بناء كوادرها الخاصة التى لا تنتمى إلى الطبقة الإدارية وتتحدث بلغة العمال وتتعلم سريعًا من تجارب العمال الآخرين(٥٩)، أفلن تتعلم كذلك من الإضراب الذى قام به عمال كوسوڤو مؤخرًا؟

وعندما لا تكون هناك فرصة ديمقراطية للتعبير عن أراء سياسية تختلف عن الآراء السياسية الرسمية فى صربيا اليوم كما هو الحال فى رومانيا وكما كان الحال فى الاتحاد السوڤييتى فى عصر ستالين فإن قياس الوعى السياسى على نحو دقيق يكون مستحيلاً بطبيعة الحال. وقد نكون واثقين تمامًا من أن نظام شاوشيسكو لا يتمتع برضا عمال رومانيا أو أن نظام ستالين فى الفترة بين عام ١٩٢٧ وعام ١٩٣٩ مثلاً تمتع بدرجة لا يستهان بها من تأييد الطبقة العاملة فى بعض أنحاء البلاد أو أن بعض العمال الصينيين كانوا متحمسين للثورة الثقافية بينما كان البعض الآخر ينفر منها. ولكنها جميعًا مجرد افتراضات، وعلى الاشتراكيين أن يحكموا على الأنظمة موضع التساؤل بمعايير مختلفة تمامًا.

ونكاد نجزم، من خلال فحوى الحشود الشعبية التى قام الحزب الصربى بتنظيمها على مدى العامين الأخيرين، أن العديد من العمال قد تمت تعبئتهم خلف راية التعصب القومى. والعديد من عمال ڤوڤودينا والجبل الأسود كانوا جاهزين، لأسبابهم الخاصة، للقيام بالمظاهرات ضد مسئوليهم مما يخدم مختلف غايات ميلوسيڤيتش. ولكن ما الذى يبرهن عليه ذلك؟

ويظهر حدوث الإضرابات بصربيا أن الأمة ليست متجانسة على الإطلاق كما يدعى القوميون وأنه مازالت هناك قيود على المشروع الديكتاتورى لزعيم الحزب، على العكس من الاتحاد السوڤييتى فى عهد ستالين أو رومانيا فى عهد شاوشيسكو. وليس فى صالح العمال الصرب، رغم ذلك، أن يستغل ميلوسيڤيتش دولته القوية فى النهاية، بعد أن سحق العمال الألبان والديمقراطيين السلوڤينيين الذين ينبغى أن يكونوا أفضل حلفاءه ضد الستالينية الجديدة. وصحيح أن ميلوسيڤيتش قد ضرب على وتر العداء تجاه الإدارة على نحو غوغائى ولكنه لم يفعل ذلك إلا بدافع استبدال مجموعة من القادة بمجموعة أخرى أكثر إذعانًا. ويعتمد منطق مشروعه على تأسيس إدارة ديكتاتورية تحت قيادة زعيم واحد بيوغوسلاڤيا.

وهناك بوادر لمحاولات تقارب بين الجناح الليبرالي للحزب والجناح الليبرالي للنخبة المثقفة في توجه يوغوسلافي شامل لمقاومة إحياء الستالينية الجديدة(٦٠). وتقسم التعبئة القومية الطبقة العاملة الصربية من عمال وقوى تقدمية في مناطق أخرى من البلاد تاركة إياهم ليواجهوا بمفردهم البؤس الاجتماعي المتنامي(٦١) والسلطة المعززة للإدارة المحلية ورغم الانقسام المرير بين زعماء يوغوسلافيا حول العديد من القضايا إلا أنهم يتقاسمون الالتزام بسياسة اقتصاد السوق التي ستؤثر على العمال بشدة في مناطق الجنوب المتخلفة. وليس في المستطاع تطبيق سياسية اقتصاد السوق المخطط لها ديمقراطيا في ظل النظام الاجتماعي السياسي الحالي إلا أنه من الواضح كذلك أنه بدون خطة فيدرالية لدراسة الآثار المدمرة لاقتصاد السوق فسينهار الميثاق القومي والطبقي الذي تولدت عنه الدولة في فترة ما بعد الحرب. وهذه الخطة الفيدرالية شرط لوحدة يوغوسلافيا، فلن يكون في المستطاع تصعيد التحدي ضد الرجعية الإدارية القومية إلا إذا كانت تلك الخطة تتحدث بلسان يوغوسلافيا ككل.

ولم يكن من المستطاع فرض الدستور غير الديمقراطي على ألبان كوسوفو في مارس من عام ١٩٨٩ دون اللجوء للقوة، الأمر الذي يتناقض مع شرعية العمل بهذا الدستور رغم اعتراف الجمعية الوطنية للإقليم به إجباريًا، ويهدد ذلك في نفس الوقت الحقوق القومية لجميع اليوغوسلاف. ولقد فعل عمال ألبانيا ومثقفوها كل ما في وسعهم لتفادي العنف وسفك الدماء وفعل العمال ذلك عن طريق التزامهم بالطرق السلمية للنضال. أما المثقفون فقد فعلوا ذلك عن طريق تقديم التماسات يائسة في اللحظات الأخيرة للرأي العام وللقضاء. وتقع مسئولية وفاة ما لا يقل عن تسعة وثلاثين شخص على عاتق القيادة الفيدرالية خلال أيام من صدور ذلك القرار. وقد صدر قرار للعمال الألبان بالعودة إلى العمل وإلا تعرضوا للفصل أو للحبس مما يذكرنا بأسلوب ريجان في التعامل مع العمال المتمردين، حيث تمثل هجوما مباشراً على الطبقة العاملة اليوغوسلافية التي ستدعى قريبا إلى تحمل عبء إعادة بناء اقتصاد البلاد. ولكن شرعية الدولة الناشئة بعد الحرب قد قامت حينئذ على العدالة القومية وسيادة الطبقة العاملة: ولن يستطيع أي برنامج للإصلاح تجاهل الدوائر القومية والطبقية. ويتضح باضطراد عجز المؤسسات القائمة عن التعبير عن تناقضات النظام وحلها. والمعركة دائرة بالفعل لتغيير هذه المؤسسات وستحدد نتيجة هذه المعركة القوة التي تتمتع بها القوى الاجتماعية المتنافسة والمتضامنين مع تلك القوى داخل وخارج حدود يوغوسلافيا.

(مارس ١٩٨٩)

ملاحظات

١ – قيل أن أحد هؤلاء، وهو الزعيم الحزبى الجديد رحمان مورينا، كان يشغل كذلك منصب رئيس شرطة الإقليم.

٢ – صحيفة Guardian، لندن ٢٥ فبراير ١٩٨٩ .

٣ – للإطلاع على مناقشة كاملة عن هذه الأحداث وعن خلفيتها التاريخية، انظر «كوسوڤو بين يوغوسلاڤيا وألبانيا» الجزء الأول، الفصل الثانى من هذا الكتاب.

٤ – تم النشر فى صحيفة Nedjeljna Dalmacija، سبليت ٢٢ يناير ١٩٨٩ .

٥ – بيلينا لوڤريتش، صحيفة Danas، زغرب ٧ فبراير ١٩٨٩ .

٦ – بيلينا لوڤريتش، صحيفة Danas، ٢٨ فبراير ١٩٨٩ .

٧ – ميلان كوتشان يرد على يانيز يانسا فى صحيفة Delo، لوبلينا ٥ نوفمبر ١٩٨٨ . للإطلاع على ملخص لحوارهما انظر «هل سيظل المركز صامدًا؟» الجزء الثالث، الفصل الأول من هذا الكتاب.

٨ – صحيفة Oslobodjenje، سيراييڤو، ٥ فبراير ١٩٨٩ .

٩ – صحيفة Start، زغرب، ١٠ ديسمبر ١٩٨٨ .

١٠ – هناك انقسامات حادة بين القيادات الحزبية لكل من سلوڤينيا وكرواتيا وصربيا حول القضايا السياسية الكبرى إلا أنها تشترك جميعًا فى هذا التوجه الاقتصادى. وقد صرح ميلوسيڤيتش مثلا فى خطبة ألقاها أمام الجمعية الوطنية الصربية بأن السوق هو جوهر الديمقراطية.

١١ – ميها كوڤاتش، «الانتفاضة السلوڤينية» صحيفة New Left Review، العدد ١٧١، سبتمبر – أكتوبر ١٩٨٨ .

١٢ – كالسابق.

١٣ – داركو هوديلست، صحيفة Start، زغرب، أبريل ١٩٨٨ . يرسم هوديلست صورة أمينة للمناخ الشعبى فى مقدونيا بين الطائفتين العرقيتين.

١٤ – كان أكثر الجميع شهرة هم ماركو نيكزيتش ولاتنكا بيروڤيتش. ويستخدم

مصطلح «ليبرالى» فى المعتاد لوصف هؤلاء المصلحين. ولا ينبغى أن نبالغ فى تقدير ميولهم الديمقراطية إذا ما عرفنا دورهم فى إخماد الحركة الطلابية فى الستينيات.

١٥ - كان ماركوفيتش أحد قادة البارتيزان أثناء الحرب وأحد أكبر الساسة الصرب المؤثرين فى النصف الثانى من السبعينيات. وكان يشغل منصب رئيس الحزب الفيدرالى عام ١٩٨٠ .

١٦ - دراجو سلاف ماركوفيتش، صحيفة Zivot i Politika ١٩٦٧ - ١٩٧٦، بلجراد ١٩٨٧ . وكانت مبادىء مساواة أمم الجنوب السلافى بالأقليات القومية هى ما وجد ماركوفيتش صعوبة فى قبوله رغم خضوعه فى نهاية الأمر لنظام الحزب، ويبدو أنه قبل الحجة كذلك وانفصل ماركوفيتش عام ١٩٨٩ عن القيادة الصربية ووصمته صحافة بلجراد بالتآمر على الأمة.

١٧ - ينتمى ستامبوليتش إلى عائلة قروية. وانضم والده وعمه إلى البارتيزان عام ١٩٤١ (وكان عمه بيتر ستامبوليتش يشغل أعلى المناصب فى صربيا ويوغوسلافيا فى السبعينيات. وقد بدأ حياته بالأنشطة الشبابية ثم أصبح عاملاً بأحد المصانع باختياره ثم درس القانون كطالب منتسب بجامعة بلجراد حيث التقى بسلوبودان ميلوسيفيتش وهو أحد أبناء قس أرثوذكسى ثم ما لبث ستامبوليتش أن أصبح مديرًا للمشروع الذى يعمل به وأتى بميلوسيفيتش كنائب له.

١٨ - ينتمى بافلوفيتش إلى عائلة من المفكرين، هو حاصل على بكالوريوس فى علم الهندسة والاقتصاد من جامعة كراجوييفاك ثم حصل على درجة الدكتوراه فى السياسة من جامعة بلجراد. وكان بافلوفيتش مفكرًا ميالاً بطبعه إلى العمل الشاق والحياة البسيطة ولذا لم يكن محبوبًا بين أعضاء الحزب.

١٩ - أراد ستامبوليتش، على سبيل المثال، أن يعزز من سلطة الرئاسة عن طريق انتخاب رؤساء الجمهوريات من خلال استفتاءات شعبية ولكن ذلك لقى معارضة شديدة حتى داخل الجمهورية التى ينتمى إليها.

٢٠ - كان فلاسى رئيسا للاتحاد الاشتراكى لشباب يوغوسلافيا فى أواخر سنوات حكم تيتو. وعاد إلى كوسوفو بعد فترة عمل طويلة بالمركز الفيدرالى لكى يرأس الاتحاد الاشتراكى لكوسوفو. وكان من بين أول من سمى مظاهرات ألبان كوسوفو

المندلعة عام ١٩٨١ بأنها «ثورة مضادة»، فأصبح رئيسا للحزب عام ١٩٨٦ وعلى رأس فريق أصغر عقب التطهير الحزبى. إلا أنه استبدل بعد حملة صاخبة شنتها صحافة بلجراد، بكاكوشا ياشارى عام ١٩٨٨ وطرد فى فبراير من عام ١٩٨٩ من اللجنة المركزية التابعة للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية. وهو الآن حبيس أحد سجون برشتينا بتهمة إثارة «الثورة المضادة».

٢١ - ميلان نيكوليتش هو أحد الاشتراكيين المشاهير وأحد زعماء الطلاب لعام ١٩٦٨ حيث كان أحد المتهمين الذين حوكموا فى بلجراد فيما يعرف بمحاكمة الستة الشهيرة. وقد حذر فى آخر خطب الدفاع التى ألقاها من تزايد خطر الستالينية فى يوغوسلافيا وناقش بحرارة قضية الاشتراكية والديمقراطية. مجلة New Left Review، عدد ١٥٠، مارس - أبريل ١٩٨٥ .

٢٢ - كانت كوسوفو بالنسبة للتشيتنيك هى البلد الحرام بالنسبة للصرب وفى اجتماع عقدته الجمعية الصربية للكتاب، صرح رئيسها القومى المعروف ماتيا بيكوفيتش بأن كوسوفو ستكون صربية حتى ولو لم يقطنها صربى واحد ودعا إلى قطع علاقة الجمعية بالجمعية السلوفينية للكتاب.

٢٣ - نشأت عن تلك الزيارات شحنة عاطفية قوية بالعاصمة. «بدأ الواقع يختلط بالخيال والأسطورة من خلال الزيارات الأولى للصرب المنحدرين من أصول الجبل الأسود إلى بلجراد. وبدأ الناس يشعرون من الناحية العاطفية بأنهم هم أنفسهم يعيشون داخل كوسوفو». دراجيسا بافلوفيتش، عن كتاب Olako Obecana Brzina، لوبليانا - زغرب ١٩٨٨ ، ص ٩٠ ويعتبر ذلك الكتاب إلى اليوم أكثر المطبوعات النقدية تنظيما عن القومية الصربية الجديدة. وينتمى إلى أفضل تعاليم الاشتراكية الصربية التى أفرزت مثل هذا التميز الكبير للفكر الثورى اليوغوسلافى.

٢٤ - للإطلاع على بيانات عن هذا الالتماس والنقاش اللاحق بين ميشيل لى وميهيلو ماركوفيتش وآخرون، انظر الجزء الأول، الفصل الثالث من هذا الكتاب.

٢٥ - زاجوركا جولوبوفيتش وميهيلو ماركوفيتش وليوبومير تاديتش، الجزء الأول، الفصل الثالث (ج) من هذا الكتاب.

٢٦ - يوجد بيان عن هذا الشقاق فى كتاب بافلوفيتش.

٢٧ - لقد خسر الليبراليون الجولة الشعبية الأولى من النزاع حول صحيفة Stu-dent وهى صحيفة طلاب بلجراد. ونشرت تلك الصحيفة فى أبريل من عام ١٩٨٧ نصاً يناقش وجود مجموعة من الستالينيين متمثلة في صحيفة Active الحزبية الجامعية، مع قائمة بالعديد من أقرب مؤيدى ميلوسيڤيتش وردت Activeعلى ذلك بشن حملة من التنديد الشعبى ضد صحيفة Student واصفين إياها «بمعادلة تيتو». ودافع عن الصحيفة كلا من باڤلوڤيتش رئيس حزب بلجراد وبرانسلاڤ ميلوسيڤيتش وزير الثقافة في ذلك الوقت. وجاء رد Activeالتى أيدتها صحيفة Politika التى كان يسيطر عليها سلوبودان ميلوسيڤيتش، عن طريق بسط الاتهام بمعادلة تيتو إلى باڤلوڤيتش وبرانسلاڤ ميلوسيڤيتش.

٢٨ - ويستكمل باڤلوڤيتش كيف أنه اضطر عند الانضمام إلى الحزب عام ١٩٦٣ إلى التصريح بأنه لم يكن متدينا. فكتب قائلاً «لقد استغرق منى الأمر ربع قرن آخر حتى أستطيع التصريح بأن الصربية لم تكن هى الدين التى أدين به كذلك، ولكننى كنت فى طريقى تلك المرة للطرد من اللجنة المركزية ومن اللجنة المركزية للحزب ببلجراد ومن الرابطة الشيوعية الصربية ذاتها».

٢٩ - باڤلوڤيتش ص ٣٦ .

٣٠ - والهدف الأساسى له هو إعادة بناء السيطرة السياسية التى كانت صربيا تتمتع بها فى يوغوسلاڤيا ما قبل الحرب، قبل أن تلغيها الثورة.

٣١ - ويعد كلٌ من دراجو ليوب زيڤوينوڤيتش وديان لوتشيتش مثالين على هؤلاء، كتاب Barbari Zamu ime Krista، بلجراد ١٩٨٨ . ويتهم هذا الكتاب كل من الڤاتيكان والكتلة الشيوعية (كومنترن) والرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية بالتآمر التاريخى المشترك («الشيوعية الدينية»)، بما فى ذلك التطهير العرقى ضد الأمة الصربية.

٣٢ - قام باڤلوڤيتش بتفنيد هذا الرأى الذى تؤيده مؤلفة هذا الكتاب بالكامل فى صفحات ٢٨٠ - ٢٩٢ من كتابه. وقد تم نشر أجزاء من الوثيقة فى صحيفة Vecernje Novosti، بلجراد، ٢٤ - ٢٥ سبتمبر ١٩٨٦ .

٣٣ - وكان التشيتنيك فى زمن الحرب وكذلك الحكومة الوطنية فى المنفى يعتنقون أفكاراً مشابهة، فكانوا يصرون على أن الفكرة الفيدرالية عن دولة المستقبل موجهة ضد

المصالح القومية الصربية انظر المذكرة التى قدمها قنسطنطين ڤوتيتش السفير الملكى اليوغوسلاڤى لدى الولايات المتحدة الأمريكية إلى المؤتمر التأسيسى للأمم المتحدة، صحيفة Danas زغرب ٢٨ فبراير ١٩٨٩ .

٣٤ - استنكر باڤلوڤيتش على المذكرة اعتبارها ليوغوسلاڤيا امتداداً لصربيا أو اعتبارها أن صربيا تقع خارج يوغوسلاڤيا تماماً . وكتب قائلاً أن تلك المذكرة هى نتاج «وعى صربى بدائى فوضوى مريض يتسم بالجهل والتعصب» وتنم رؤيتها عن المساواة القومية عن عقلية بيروقراطية، وهى نفى أخلاقى لأى نوع من الديمقراطية الحقيقية بيوغوسلاڤيا». (باڤلوڤيتش ص ٣٣١).

٣٥ - يضيف باڤلوڤيتش فى ص ٢١٣ قائلاً: «فإذا كنت قد تلقيت تلك الخطبة على ذلك النحو فإننى أستطيع أن أتصور كيف استقبل الألبان هذا التذكير» بالروح القتالية «للأمة الصربية ولأمة الجبل الأسود. ولديهم كذلك وعى جماعى. وهم كذلك أمة محاربة لها أبطالها وتقاليدها القتالية».

٣٦ - باڤلوڤيتش، ص ٣١٨ . ألقى ستامبوليتش فى أبريل من عام ١٩٨٦ خطبة مختلفة تماماً فى كوسوڤو بولى: «لا تتركوا أنفسكم فريسة لإثارة الانفصاليين [الألبان] أو القوميين الصرب. إن أناس كهؤلاء هم أكبر أعداء بلادنا . إنهم لا يعملون حباً لكم، وإنما هم يلعبون لعبتهم الخاصة. إنهم يريدون التفرقة ليسودوهم إن قوميى الصرب ببلجراد لا يعملون لكى تحيوا حياة أفضل. إن شعارهم هو: كلما أصبحتم فى أسوأ حال كلما كان ذلك فى خدمة أهدافنا» صحيفة Danas ٨ نوفمبر ١٩٨٨ .

٣٧ - غير يوغوسلاڤ: هناك زعم بأن ٤٠٠ ألف مهاجر من ألبانيا استقروا فى كوسوڤو أثناء وبعد الحرب، ولذا فقد كان القوميون يطالبون بعملية طرد واسعة النطاق للألبان اليوغوسلاڤ من يوغوسلاڤيا.

٣٨ - وهناك نسخة مختصرة من هذه الخطبة فى صحيفة Labour Focus on Eastern Europe العدد رقم ٩ ، ص ٣ ، نوفمبر ١٩٨٧ ، فبراير ١٩٨٨ .

٣٩ - كالسابق ص ١٣٩ .

٤٠ - كالسابق ص ٢٢٦ .

٤١ - كالسابق من ٢٢٨ .

٤٢ – كالسابق ص ٢٢٣ – ٢٢٩ . يعترف باڤلوڤيتش بمسئوليته الخاصة عن مد يد العون فى نشأة مناخ فاشى فى الحزب والدولة بصمته فى السابق. وقد عرضت عليه قبل طرده وظيفة جيدة إن قدم استقالته ولكنه رفض ذلك ولذا فقد أصبح فى نهاية الأمر عرضة لكراهية الإداريين التامة داخل جمهوريته. وانتقل بعد أن سدت أمامه أبواب العمل فى صربيا إلى سلوڤينيا مما يثبت أن أى يوغوسلاڤى يمكنه أن يصبح منفيًا داخل وطنه.

٤٣ – كالسابق صفحات ٢٢٣ – ٢٢٩ .

٤٤ – باستثناء مقدونيا: جعلت سياسة الحزب المقدونى المعادية للألبان منه الحليف الطبيعى للقيادة الصربية رغم أن للقومية الصربية كذلك جانبا معاديًا للمقدونيين. (كانت مقدونيا ضمن الإمبراطورية الصربية فى القرون الوسطى وكان المقدونيون مصنفون ضمن «صرب الجنوب» فى يوغوسلاڤيا ما قبل الحرب).

٤٥ – ونتيجة لذلك لم تؤد تلك الحشود إلى العنف، وينبغى التوكيد على ذلك.

٤٦ – دوسان دراجو ساڤاك وهو بارتيزانى قديم وأحد أعضاء القيادة السياسة بكرواتيا وكان مستهدفًا على ذلك النحو. قام فى مقابلة صحفية أجريت معه حديثًا بتلخيص الموقف كما يلى: «ليس هذا إلا استراتيجية معادية للشيوعية وخلق الكراهية بين القوميات وخلق للنزاع داخل الرابطة الشيوعية. إنها مطاردة مستمرة ومعادية للقانون وغير شرعية» صحيفة Danas، ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ . وتكمن «جريمة» دراجوساڤاك فى عداءه الصريح للقومية بجانب أنه من أصل صربى.

٤٧ – كان على القيادة الفيدرالية أن تعرف بما كان يجرى، حيث خالفت العرف المتبع فلم تبعث أيا من مندوبيها للقاء اللجنة الحزبية لڤوڤودينا المقرر انعقادها يوم تقديم مسئولى الحزب استقالاتهم ولذا فقد تركت اللجنة بمفردها فى مواجهة حنق المتظاهرين.

٤٨ – وساد انطباع بأن القيادة المكروهة لا تستحق أن يدافع عنها أحد. فلماذا إذن لم يتناقش الحزب لصالح انتخابات جديدة طبقًا لقواعده؟

٤٩ – برهن هذا اللجوء النادر للديمقراطية على أن عددًا كبيرًا من الأعضاء الصرب قد صوت ضده فى الاقتراع السرى.

٥٠ – صحيفة Politika، بلجراد، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

٥١ – كان إدوارد كارديل الراحل أحد أقرب معاونى تيتو وكان أكبر مهندسى دستور ١٩٧٤ .

٥٢ – صحيفة NIN، بلجراد، ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

٥٣ – كان العمال غاضبين بشدة من اتهام رئيس اتحاد النقابات الصربية منذ أيام قلائل لحزب كوسوفو وهيئات كوسوفو وجامعة برشتينا بأنهم ممثلى «الثورة المضادة» ولكنهم كانوا أكثر غضباً لاتهام الطبقة العاملة الألبانية بذات الاتهام!

٥٤ – وافقت الرئاسة على ذلك الرأى دون استشارة اللجنة المركزية مخالفه بذلك قوانين الحزب.

٥٥ – صحيفة Delo، لوبليانا، ٢ مارس ١٩٨٩ .

٥٦ – كتب باڤلوڤيتش فى إحدى الفقرات المتبصرة: «ليست أخطر أشكال القومية فى يوغوسلاڤيا اليوم هى الطبيعة العدائية للقومية الألبانية ولا مظهر الانتقامية الصربية ولا ظهور القومية الصربية الانفصالية، وإنما هى الوحدوية الصربية المتعصبة (ص ٣٣٥، «توكيدى»).

٥٧ – لم يسبق مثيل فى يوغوسلاڤيا ما بعد الحرب لاعتقال كل من أزيم فلاسى ومديرى مجمع تربيتشا للتعدين ومديرى محطة الطاقة إليكتروكوسوڤو ورئيس الاتحاد الاشتراكى للشباب بالإقليم وعدد آخر من الزعماء السياسيين والاقتصاديين بالإقليم على أساس اتهامات ملفقة.

٥٨ – سيتطلب لمخالفة هذا العرف رفض السلك السياسى بأن هناك ثورة مضادة تجرى فى كوسوڤو وسيؤدى إلى إعادة دراسة رصينة ومتزنة لوضع الأمة الألبانية داخل يوغوسلاڤيا على غرار محاولة برانكو هورفات فى صحيفة Kosovo Pitanje، زغرب ١٩٨٨ .

٥٩ – ملادين زوفيلا أحد أعضاء قيادة الحزب الكرواتى، صحيفة NIN، بلجراد، ٢٥ ديسمبر ١٩٨٩ .

٦٠ – يتراوح نمو تلك الهيئة من أناس مثل كوتشا بوبوڤيتش، وهو شاعر وجنرال

بارتيزانى بارز، وكان يومًا ما وزيرًا لخارجية يوغوسلافيا، ندد على الملأ بالقومية والانتقامية المعادية للألبان بصربيا، إلى اتحاد حديث النشأة لمبادرة ديمقراطية يوغوسلافية دعت إلى تحديد وضع كوسوفو عن طريق استفتاء شعبها.

٦١ - وقد قدر أن ٥٨٪ من عمال صربيا وحدها لا يكسبون من القوت ما يكفى لسد احتياجاتهم الأساسية صحيفة NIN، بلجراد، ٢٥ ديسمبر ١٩٨٨ .

٦٢ - للإطلاع على الالتماس الذى وقع عليه ٥١٢ من مفكرى كوسوفو، انظر صحيفة Borba، ٢٣ فبراير ١٩٨٩ .

الفصل الثالث

الحرب الأهلية فى يوغوسلافيا

إن أول محاكمة علنية لشخصية سياسية كبرى مثل تلك التى عقدت لميلوفان ديلاس منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً ، على وشك أن تتكرر فى يوغوسلافيا . والإدارة الصربية مدفوعة بالرغبة فى تجريم أمل الألبان فى المساواة القومية بيوغوسلافيا، بمباركة فيدرالية، ولكنها عاجزة عن محاكمة شعب باكمله. ولذا فهى توجه الاتهام إلى أزيم فلاسى والعديد من عمال ومديرى مشروعات كوسوفو بالثورة المضادة. وإذا أدين هؤلاء فقد يواجهون إحدى الجماعات المتطرفة. وإن عجز شىء عن إطلاق سراحهم غير المشروط فسيعزز ذلك من اتجاه البلاد نحو التفكك .

ولقد كان الإجماع السياسى بيوغوسلافيا لينينياً فيما يتصل بالمسألة القومية على وجه العموم منذ ما يقرب من أربعين عاماً بعد الحرب العالمية الثانية. وكان مفهوماً أن الدولة الناشئة عام ١٩١٨ لم تكن نتاج ثورة برجوازية وأن البرجوازية اليوغوسلافية كانت عاجزة عن بناء ديمقراطية برلمانية. وكان السبب فى ذلك أساساً وإن لم يكن ذلك نهائيا هو عجزها عن حل المسألة القومية. لقد نشأت الدولة قبل الحرب على القمع القومى ولم تكن لتبقى بدونه. وبناء عليه فإن الثورة التى قامت فى أعوام ١٩١٤ - ١٩٤٥ كانت تعتبر اندماجاً للبرامج الاشتراكية والقومية الديمقراطية وتم تنظيم الدولة الجديدة على قاعدة فيدرالية تعمل من خلالها الجمهوريات كدول قومية لأمم الجنوب السلافى كل على حدة بينما تم تأسيس إقليمين ذاتيى الحكم للعناية بالأقليات القومية. وكان هذا النظام أساساً لازماً لتطبيق التصنيع فى مجتمع قروى ولتطبيق النظام الاشتراكى الديمقراطى كذلك .

ولم تنعم الدولة الناشئة قبل الحرب بالسلام أبداً بينما أدى الاتحاد الفيدرالى القائم بعد الحرب والطليعة الاشتراكية للنظام الجديد إلى استقرار العلاقات القومية لدرجة أمكن معها محو الطبيعة الثورية لكل الشيوعيين من الذاكرة الجماعية .

واعتبر وجود الجمهوريات والأقاليم . «طبيعيًا» و «واضحًا» . وظهر في يوغوسلافيا اليوم يمينًا جديدًا يرى أن فصل المسألة القومية عن محتواها الاشتراكي ضروري لالتزامه باستعادة الرأسمالية .

ويزعم أولئك المنتقدون للاشتراكية اليوغوسلافية أن الحل السابق للمسألة اليوغوسلافية كان بالإمكان التوصل إليه من خلال تطور «طبيعي» للنظام البرجوازي .

ولم يتطلب في الماضي ولا يتضمن من حيث المبدأ أي التزام بالاشتراكية. وقد تم في الماضي تعليق التطور التقدمي قبل الحرب بسبب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية العنيفة في أوروبا إلا أنه قد يكون مأمونًا اليوم عن طريق انضمام يوغوسلافيا إلى المجموعة الأوروبية .

وتعتمد المنافع المتصورة لمثل هذه العضوية إلى حد كبير على الموقع القومي لأصحاب الأيديولوجيات فهم جميعًا يأملون في أن يساعد الغرب في تهدئة المقاومة المحتملة للطبقة العاملة لعودة الرأسمالية عن طريق المساعدات أو الاستثمارات الاقتصادية المباشرة. ويأمل غير الصرب في أن يحول حب الغرب للديمقراطية دون سيطرة صربيا على الاتحاد الفيدرالي إلا أن نظرائهم من الصرب مقتنعون بأن الغرب سيعطي أفضل ما لديه لكبرى أمم يوغوسلافيا طالما أن سيطرة صربيا داخل يوغوسلافيا يمكنها أن تضمن الدولة القوية اللازمة لكبح جماح العمال .

والسياسة القومية التابعة للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية تعاني في ذات الوقت من حالة فوضى كاملة وليس ذلك مما يدعو للدهشة طالما كانت المساواة القومية في يوغوسلافيا تعتمد على نجاح المشروع الاشتراكي. أما اليوم فإن مسئولي الحزب أنفسهم يعلنون أن المشروع كان دوما مشروعًا «أفلاطونيا» وكانت البنية التحتية السياسية للبلاد تمر على مدى العامين الماضيين بتحول كبير ولكنه يظل مع ذلك مختفيا عن العين المدربة، حيث ظلت المظاهر الخارجية للبناء السابق باقية. لقد استخدم السلاف الوافدون إلى دالماسيا أحجار قصر الإمبراطور ديوكليتيان في بناء منازلهم وتحول معبد جوبيتر لأداء الطقوس المسيحية، وعلى غرار ذلك تستخدم هياكل ورموز الاشتراكية اليوم لأغراض مختلفة تماما عن مضمونها الأصلي .

ولم توقف عودة اقتصاد السوق الكاملة الرسمية المقننة سيل الخطب الرنانة عن الدور الأساسي للطبقة العاملة، ورغم ذهاب الفيدرالية أدراج الرياح إلا أن الهيئات

الحزبية والإدارية مازالت تحتل مواقعها، ورغم أن مسئولى الدولة مازالوا يقسمون بالمساواة القومية إلا أنهم يدمرونها، ويتمتع الإقليمان بالحكم الذاتى من الناحية النظرية فقط ولكنهما مجرد إدارتين تنتميان إلى دولة صربيا المركزية ويشهد بقاء هذه القشور الخارجية على التعلق بأهداب الماضى، ولكنها تعمل اليوم على تدعيم تنمية سياسية جائرة ومتناقضة تنذر بالشر على مستقبل البلاد وقد تحدثت فى يونيو من عام ١٩٨٩ باسم صحيفة Labour Focus إلى عضوين من أعضاء جمعية المبادرة الديمقراطية اليوغوسلافية حديثة النشأة. ويشمل النص التالى أجزاء هامة من الحوار. كان باڤلوسكو إمسيروڤيتش وهو اشتراكى صربى يعيش ببلجراد، من زعماء الطلاب عام ١٩٦٨ . ولذا فقد تلقى حكما بالسجن لمدة عامين. ثم سجن مرة أخرى عام ١٩٨٢ ولكن لمدة شهرين فقط فى تلك المرة بتهمة تنظيم مظاهرة ضد فرض قانون الطوارئ ببولندا. واتهم عام ١٩٨٥ هو وخمسة آخرون من مفكرى بلجراد بممارسة أنشطة «الثورة المضادة» . ولعبت جريدة Labour Focus دوراً نشطاً فى الحملة الدولية الناجحة لإطلاق سراح الستة ببلجراد. وقد شارك سكيلزين مالكى وهو اشتراكى ألبانى من برشتينا مع إمسيروڤيتش فى احتلال الطلاب عام ١٩٦٨ لجامعة بلجراد التى تغير اسمها إلى جامعة كارل ماركس الحمراء ، وأصبح متحدثا رسميًا بارزًا باسم ألبان يوغوسلاڤيا فى السنوات الأخيرة من خلال قوة الملابسات وليس من خلال أى طموح من جانبه. ونتيجة لذلك فإنه يجد نفسه اليوم مُدرجًا فى القائمة السياسية السوداء وقد ينتهى به الأمر خلف القضبان .

فى عام ١٩٨٨ قام سلوبودان ميلوسيڤيتش رئيس الحزب الصربى عندئذ ورئيس صربيا حاليًا بفتح علبة بندورا فانطلقت منها نيران المسألة القومية بيوغوسلاڤيا. وكان ميلوسيڤتيش هو أول من يخالف القاعدة السابقة بأن الخلافات السياسية ينبغى أن تحل من خلال قنوات رسمية، أى على أساس إجماع إدارى. وأدت خطة ميلوسيڤيتش الرامية إلى تغيير ميزان القوى بالبلاد لصالح صربيا إلى استخدام الأمر الواقع أولا ثم قوة القانون لإلغاء الترتيبات الدستورية التى منحت أقليات يوغوسلاڤيا كبيرة العدد وضعًا مساويًا لوضع أمم الجنوب السلاڤى .

ومنذ ذلك الحين والأغلبية الصربية داخل الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا الاشتراكية هى من يقـرر مدى ما سيتمتع به الألبان والمجريون وغيرهم بالحقوق القومية .

وهكذا يلخص باڤلوسكو إمسيروڤيتش خطة ميلوسيڤيتش الكبرى. "انتصر الجناح العسكرى لزعيم الحزب سلوبودان ميلوسيڤيتش على رئيس الجمهورية المعتدل إيڤان ستامبوليتش فى الجلسة الثامنة الشهيرة للجنة المركزية التابعة للحزب الصربى المنعقدة فى نوفمبر ١٩٨٧ . وقام ميلوسيڤيتش بتلخيص أهدافه الاستراتيجية عندما رفع شعاراً مؤداه أن صربيا ستتشكل كمثيلاتها من الجمهوريات الأخرى، وهو موقف يعنى منطقيًا أن الإقليمين سينفصلان عن صربيا ويصبحان وحدات فيدرالية مستقلة، ولكنه ترجم ذلك الكلام إلى عكس معناه تمامًا أى إلى المركزية الكاملة. وكان الفريق المنتصر يمارس ضغوطًا من أجل توحيد وبسط سلطانه على أراضى الجمهورية كلها. وكانت الفكرة هى السيطرة على الإقليمين مع الحفاظ على تمثيلهما المنفصل لدى الأجهزة الفيدرالية مما سيمنحه آليًا ثلاثة أصوات من مجموع ثمانية على المستوى الفيدرالى. وإن استطاعت صربيا كذلك السيطرة على الجبل الأسود وتطويع مقدونيا لإرادتها فستكون فى وضع يسمح لها بتعليق صنع القرار جماعيًا على المستوى الفيدرالى وسيُمَكِّن ذلك الإدارة الصربية من إعادة تشكيل الاتحاد الفيدرالى، أى جهاز الحكم الفيدرالى طبقًا لاحتياجاتها ورغباتها" ولذا فقد كان الحفاظ على المظاهر لازمًا لتغيير الواقع .

وتأكد توحيد صربيا فى أبريل من عام ١٩٨٩ عندما لقى العشرات من الرجال والنساء والأطفال مصرعهم على أيدى رجال الشرطة الفيدرالية داخل كوسوڤو وذلك لوضع حد لمقاومة الشعب الألبانى لإلغاء استقلال الإقليم. وتم التوحيد من خلال حرب أهلية ضيقة النطاق، ظلت كذلك لأن الإدارة الفيدرالية صدقت رسميًا على التغيير. وقد استطاع ميلوسيڤيتش تطويع الإدارة الفيدرالية عن طريق التعبئة الجماهيرية على أساس قومى متعصب .

ويصف إمسيروڤيتش كيفية إتمام ذلك : «ظلت أجهزة الحزب والدولة الصربية تحرض الحشود الجماهيرية وتنظمها لمدة عامين» . وكانت تقوم بتنظيم وتمويل تلك الحشود جيداً. وكانت تعطى المشاركين حق استخدام المواصلات والخدمات الفنية مجانًا وكانت تمدهم بما يحتاجون من أموال كذلك .

وكان جميع من ظهروا كمنظمين مباشرين ، أى من أعضاء لجنة الاحتجاج الجماهيرى من كوسوڤو بولى ينتمون إلى الحزب ، وبعضهم من كبار مسئولى الشرطة

المتقاعدين، الذين طواهم النسيان وأحيلوا إلى التقاعد بعد سقوط رانكوفيتش . ومن الواضح أن هؤلاء الشرطيون السابقون قد صاروا مجموعة من الكوادر المتميزة لخدمة ميلوسيفيتش .

ولقد تجرد الإقليمان عن واقعهما عن طريق انقلاب فعال أعدت له الأجهزة الفيدرالية ضد الاتحاد الفيدرالى مما حول الاتحاد إلى نقيضه أى إلى اتحاد لا فيدرالى طبقًا لنفس المنطق الذى جعل من الإقليمين لا إقليمين وطبقا لما قاله إمسيروفيتش، "كان القرار الذى تم اتخاذه على المستوى الفيدرالى بالتدخل المسلح فى كوسوفو مع إعلان حالة الطوارئ فى أبريل الماضى هو رد الأجهزة الفيدرالية على الإضراب العام الذى اندلع بكوسوفو. وكان هذا الإضراب الذى قاده عمال مناجم كوسوفو وهم يمثلون الشريحة الأكثر استعداد للنضال من بين الطبقة العاملة الألبانية، هو وسيلة هذه الأمة للدفاع عن القدر الضئيل من الاستقلال التى استمتعت به حتى ذلك الحين. ورأينا مع استخدام القوة العسكرية والشرطية ضد إضراب كوسوفو ما ينطوى على التناقض الفعلى . أى أن القوات المسلحة للدولة قد استخدمت ضد أناس يتظاهرون دفاعًا عن الدستور والنظام السياسى القائمين وبعبارة أخرى قامت الدولة بفض المظاهرات التى تدافع عن الدستور الشرعى القائم. ولذا فقد أسقطت دستورًا وقف حائلاً أمام مخططاتها عن طريق استخدامها للعنف ضد ذلك الدستور. وكانت مباركة السلطات الفيدرالية لاستخدام العنف فى تعليق نفاذ الدستور ترجع جزئيًا إلى الحسابات الخاطئة للإدارة وجزئيًا إلى الخوف الناجم عن استعداد القيادة الصربية للجوء إلى الحرب الأهلية .

والعملية التى جرى عن طريقها تحويل الواقع إلى خيال تستحق الدراسة التفصيلية إن أردنا أن نستوعب الخطر الذى تفرضه اليوم أزمة النظام الإدارى على السلام والاستقرار الداخليين ليوغوسلافيا .

ويصف مالكى الكيفية التى تمت بها إبرام الصفقة بين إدارتى صربيا وكوسوفو «وجدت قيادتى إقليمى كوسوفو وفوفودينا نفسيهما عام ١٩٨٧ فى ورطة يضطران إلى خوضها داخل الحزب الصربى» ، وخاصة أنه لم يكن هناك فرق واضح بين الاثنين فيما يتصل بدفع عجلة توحيد صربيا. وقد كانا يخشيان ستامبوليتش أكثر من خشيتها لميلوسيفيتش حيث كانا يعتبران ستامبوليتش سياسيًا أكثر حنكة وكفاءة وما كان

ميلوسيفيتش إلا نكرة يعتبر على نطاق واسع مجرد متسلق مهنى. وكان الخلاف بين ستامبوليتش وميلوسيفيتش يعتبر معركة قوة داخل أراضى صربيا. وأعلن ميلوسيفيتش أنه مستعد للتوصل إلى تسوية مع الإقليمين والإدارة الفيدرالية. ولكن أزيم فلاسى رئيس حزب كوسوفو بدأ فى التقارب مع ستامبوليتش أثناء صيف ١٩٨٧ عندما أصبحت الحركة القومية الصربية فى كوسوفو وصربيا أكثر تطرفًا وعندما ألقى ميلوسيفيتش ثقله خلفها. ورغم أن فلاسى لم يتحدث علنا فى الجلسة الثامنة للجنة المركزية التابعة للحزب الصربى وامتنع مندوبو كوسوفو عن التصويت، إلا أن فلاسى تحدث فى جلسة مغلقة دفاعًا عن باڤلوفيتش وعن رأيه بأن خطورة القومية الصربية فى تزايد. وكانت المشكلة هى أن قادة كوسوفو لم يأخذوا الخلافات بين ستامبوليتش وميلوسيفيتش حتى فى ذلك الوقت مأخذ الجد. وأيدوا موقف ستامبوليتش وباڤلوفيتش ولكنهم لم يفعلوا شيئًا لإنقاذهما لأنهم كانوا يعتقدون أن تعاملهم مع ميلوسيفيتش سيكون أكثر يسرًا من تعاملهم مع ستامبوليتش .

وقد أثارت عملية التطهير التى تعرض لها ستامبوليتش ومؤيدوه عقب تلك الجلسة قدرًا هائلاً من الرعب فى أوساط الأعضاء المنادين بالإصلاح باللجنة المركزية الفيدرالية وهى الهيئة الوحيدة المخولة حق التدخل فى شئون الحزب الصربى. ولكن، حسب قول مالكى «يبدو أن قادة الإقليم هم من أعاقوا محاولة اللجنة المركزية الفيدرالية للتحقيق فى الأسلوب الذى سلكته قوات ستامبوليتش بصربيا . وقد طرح هذا السؤال زعماء الحزب السلوڤينى ولكن الإقليمين، كانا مازالا يصدقان صفقتهما مع ميلوسيفيتش دون داع . وكانت إجراءات تعديل الدستور الصربى قد بدأت فى ذلك الوقت، وبدا أن هناك تنازلات سيتم تقديمها للإقليمين. وساد اعتقاد بأنه سيكون التزام بالتسوية من وراء الستار حيث ستتمكن الجمهورية من اشتراك أكبر فى الشئون السياسية للإقليمين، بينما يحتفظان بنصيب الأسد من استقلالهما. وكان هذا خطأهما الكبير» .

وأبقت صربيا على العجلة دائرة. ونجحت التعبئة القومية للصرب وأهل الجبل الأسود القاطنين بڤوڤودينا بإيعاز من بلجراد فى الإطاحة بقيادة ڤوڤودينا فى نهاية أكتوبر. وتم ذلك للضغط على الحزب الفيدرالى الذى كان على وشك عقد اجتماع فى ذلك الشهر. وقال مالكى كذلك : «وفور سقوط قيادة ڤوڤودينا، عقدت الدورة السابعة

عشر للجنة المركزية التابعة للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية حيث اصطفت قيادات الحزب والدولة خلف صربيا. وازدادت الحركة القومية الصربية قوة حينئذ لدرجة استحال معها على القيادة الفيدرالية التأثير عليها باللجوء لسلطتها الحزبية. ولذا فقد صدقت على التعديلات الدستورية التى اقترحتها صربيا. ورغم علمها بإمكانية حدوث مقاومة شعبية بكوسوفو إلا أنها كانت ترتعد خوفًا مما كان يحدث بالفعل فى صربيا. ووافقت تحت تأثير الحركة الشعبية الصربية التى ضمت مئات الآلاف من البشر. وكوسوفو رغم كل شئ أكثر ضعفًا وأسهل قيادًا. أما الصرب فهم أكثر عددًا، ويعنى انتشارهم عبر أراضى يوغوسلافيا أن البلاد لن تتحمل ثورة شعبية صربية. أما ألبان كوسوفو فيعيشون داخل إقليم ذى قوة محدودة ولا يمكنه تقديم مطالبه إلا على المستوى الفيدرالى. وطالبت القيادة الصربية بطرد فلاسى فورًا لأنه كان يعتبر شخصًا خطيرًا ويرمز فى ذلك الوقت إلى استقلال كوسوفو. ولم يعد له مكان باللجنة المركزية التابعة للرابطة الشيوعية وأجبر على تقديم استقالته سريعًا".

وسارت قيادة الحزب الصربى فى سبيلها بلجوئها إلى التعبئة الشعبية، ومحت فى طريقها بقايا سلطة الحزب الفيدرالى، الذى كان يمثل العمود الفقرى للدولة اليوغوسلافية منذ عام ١٩٤٥. وقامت اللجنة المركزية التابعة للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية بمحاولة أخيرة للعمل كسلطة لجميع اليوغوسلاف. فحسب كلام مالكى «بقيت قيادة الحزب الفيدرالى على اتصال بقيادة كوسوفو عقب الجلسة وقام رئيس الحزب الفيدرالى ستايب سوفار (وهو كرواتى) بالترتيب لاجتماع مشترك للجان المركزية الإقليمية والفيدرالية. وكان سوفار يعتقد أن الكلمة الأخيرة ينبغى أن تكون للسلطات الفيدرالية. وكانت تلك هى فكرة الكروات بأن الاتحاد الفيدرالى وليس صربيا هو من ينبغى أن يتخذ القرار بشأن ما ينبغى أن يحدث فى كوسوفو. وكانت خطة سوفار هى أن يقدم بعض زعماء كوسوفو استقالتهم مقابل شفاعة السلطات الفيدرالية إلا أن قيادة كوسوفو رفضت الإذعان لهذه الخطة».

ما هى أسباب هذا العناد الانتحارى الواضح من جانب القيادة الإقليمية؟ والحقيقة الواضحة هى أنها لم تكن تثق برئيس الحزب الفيدرالى. فقد كسب سوفار منصبه القيادى بتأييد من صربيا وأقر الحزب الفيدرالى برئاسته على الإطاحة غير القانونية بقيادة فوفودينا. وزيادة على ذلك قامت الدورة السابعة عشر للجنة المركزية

بتوجيه تحذير إلى حزب كوسوڤو، وهو تصرف غير مسبوق، منتقدة إياه لاتباعه سياسة خاطئة بكوسوفو. ولم تعرض القيادة الفيدرالية على قيادة كوسوڤو أى بديل ملموس. وقد تم إجهاض اجتماع القيادة الفيدرالية بالقيادة الإقليمية حيث رفض ميلوسيڤيتش الحضور. ورفض قبول تدخل القيادة الفيدرالية وكان موقفه هو أن مسألة كوسوڤو مسألة داخلية تخص صربيا. وأدى استنكار اللجنة المركزية الفيدرالية الصريح لمندوبى كوسوڤو إلى تقوية يد صربيا مما أعطاها الفرصة للإصرار على ما كان يرقى إلى التطهير الكامل لحزب كوسوڤو وطالبت صربيا باستقالة فلاسى وكذلك كاكوشا ياشارى الرئيس الجديد للحزب وآخرين. وكان الصرب يسعون إلى استقالة أكبر عدد ممكن من «قيادات كوسوڤو». وانهارت البقية الباقية من سلطة الحزب الفيدرالى أخيراً عندما قام الجيل الأصغر من المسئولين بالإطاحة بقيادة الجبل الأسود بدعم من صربيا بعد ذلك بأشهر قليلة ضد رغبة السلطات الفيدرالية وعلقت القيادة الجديدة للجبل الأسود آمالها على أن تصبح الشريك الأصغر «للأخ الصربى الكبير» فى نظام ميلوسيڤيتش الجديد. وحيث إن اقتصاد الجبل الأسود يعانى من الانهيار الكامل وليس لدى القيادة الجديدة إلا القليل من الأفكار عن العلاج الذى يتطلبه ذلك فإنها تخطط لدمج اقتصاد الجبل الأسود فى اقتصاد صربيا .

وفقدت الجبل الأسود كذلك استقلالها السابق فيما يتصل بالقضايا الفيدرالية. ولذا فقد دانت لصربيا مع بداية عام ١٩٨٩ السيطرة على أربعة أصوات بالاتحاد الفيدرالى وفوق ذلك فقد تغيرت بنية اللجنة المركزية الفيدرالية لصالح صربيا بعد عملية التطهير الحزبى التى جرت فى كل من ڤوڤودينا وكوسوڤو والجبل الأسود، مما أدى إلى التخلص من جميع احتمالات تصعيد التحدى الفعال ضد صربيا داخل الحزب الفيدرالى. ولم يعد للحزب الفيدرالى وجود إلا من حيث المسمى فقط. لقد بقيت القشرة الخارجية للثمرة أما الجوهر فقد أصبح خاوياً. وقد أدى هذا النجاح إلى تشجيع الإدارة الصربية على المزيد من العمل. ورغم أنها لم تسيطر إلا على أربعة أصوات فقط من بين ثمانية أصوات إلا أنها كانت تشعر بالثقة فى مقدرتها على الاعتماد على مقدونيا فيما يتصل بقضايا معينة .

الهروب إلى القومية

وقد شجع ذلك التحول الزلزالى داخل يوغوسلافيا الإدارات المحلية على التقوقع أكثر وأكثر داخل دوائرهم القومية والحركة القومية العامة الثائرة فى ربوع البلاد. وسارت مقدونيا على درب صربيا فى يونيو من عام ١٩٨٩ عندما أخذت الأصوات بمحو أى ذكر لأقلياتها من الألبان والأتراك من دستورها. ومقدونيا على هذه الحال على استعداد لتأييد سياسة صربيا بالكامل فيما يتصل بالإقليمين وكذلك فيما يتصل بالتحول الديمقراطى بالداخل وضد كل من كرواتيا وسلوفينيا طالما أن هاتين الجمهوريتين تعارضان بشدة بعض جوانب السياسية الداخلية المقدونية. ومن المحتمل أن ينجم عن الحال المؤسفة للاقتصاد المقدونى تغيير القيادة الحالية بجيل أصغر سنًا وأقل صبرًا من بين منظمات الشباب. (وقد حدث فى سبتمبر الماضى أن تم إحباط تحد من الهيئة الحزبية داخل وزارة الداخلية). وليس لدى شباب الأتراك المقدونيين إلا القليل من الأفكار مثلهم فى ذلك مثل الجيل الأكبر سنًا حول كيفية إتمام معجزة التحول الاقتصادى ولكنهم يرون أن إقالة المسئولين الحاليين شرط لازم لحدوث ذلك. ولا يزال المقدونيون بالإضافة إلى ذلك يتذكرون تجربة مرة لمحاولات جرت قبل الحرب لصربنتهم، ومن المحتمل أن يكون القادة الجدد أقل تأييدًا إلى حد بعيد لميلوسيفيتش من القادة الحاليين .

وقد ردت سلوفينيا على هذا الخطر «القادم من الشرق» عن طريق زيادة المسافة بينها وبين السلطات الفيدرالية كلما أمكن. وقد بذلت صربيا جهودًا كبيرة خلال عام ١٩٨٨ تساندها القوى المحافظة داخل القيادة الفيدرالية فى محاولة لإضعاف الثقة فى القيادة السلوفينية الليبرالية ثم طردها فى النهاية . وتمركزت استراتيجيتها على النفخ فى نيران الخلاف بين سلوفينيا والجيش مما أسفر عن محاكمة الأربعة بلوبليانا، ولكن ذلك لم يثمر النتائج المرجوة حيث أعطت المحاكمة سببًا للشعب السلوفينى بأكمله للاحتشاد خلف قيادته دفاعًا عن السيادة السلوفينية. ولقد بدأت تلك التعبئة القومية العملية التى أدت فى سبتمبر من عام ١٩٨٩ إلى تبنى الجمعية الوطنية السلوفينية دستورًا تؤكد فيه على حق الجمهورية فى الانفصال وتأسيس دولة كاملة السيادة .

وينكر الدستور الجديد بوضوح حق الدولة الفيدرالية فى فرض حالة طوارئ دون موافقة الجمعية الوطنية للجمهورية وأدانت الرئاسة الفيدرالية بناء على إصرار صربيا

ذلك التحرك واصفة إياه بأنه غير دستورى وانفصالى وعبرت الإدارة الفيدرالية كذلك عن قلقها بشأن النصوص الأكثر ليبرالية فى الدستور السلوفينى فيما يتصل بحقوق المواطنين، وبشأن إلغاء الدستور كذلك للدور القيادى للحزب، وبشأن قبول السماح للأحزاب السياسية والتجمعات من حيث المبدأ بالاشتراك فى الانتخابات القادمة (ربيع ١٩٩٠) وذلك بالرغم من صغر حجم جمهورية سلوفينيا. وقد كان توسعها التدريجى والمطرد فى ذات الوقت تجاه الديمقراطية الداخلية وموقفها الثابت فيما يتصل بمسألة السيادة القومية قد أعطيا الحزب السلوفينى تأييداً جماهيرياً لم تكن تستطيع بدونه أن تقف فى مواجهة التدخل الفيدرالى .

ومهما كان المغزى وراء التحرك السلوفينى إلا أنه يبقى بكامله فى إطار منطق تفتيت الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى. وتقول القيادة السلوفينية أن الاعتراض الصربى لا مسوغ له لأن سلوفينيا لم تتدخل فى الشئون الدستورية لصربيا . ودعا زعماء الحزب السلوفينى فى ربيع ١٩٨٩ نظرائهم من الصرب لمناقشة نقاط الخلاف وذلك دفاعاً عن شعار السلطة الكلية المخولة للجمهوريات. ولكن تلك المبادرة فشلت حيث عرضت بلجراد شروطاً فى غاية الصرامة لدرجة أنها كانت ترقى إلى المطالبة باستسلام سلوفينيا . وكان المطلوب هو التأييد الكامل لسياسة صربيا فى كوسوفو. ورغم أن القيادة السلوفينية قدمت الكثير من التأييد لها عن طريق التصويت لصالح مجموعة من إجراءات الحزب والقيادة الفيدراليتين (بما فى ذلك تنفيذ حالة الطوارئ بكوسوفو وبدونها لم يكن توحيد صربيا ممكنا)، إلا أن سلوفينيا لم تستطع إعلان موافقتها على هذا المطلب. وذلك لأن كوسوفو لم تعد فى ذلك الوقت شأنا يتصل بالسياسة الخارجية وإنما أصبحت بعداً حاسماً من أبعاد السياسة الداخلية السلوفينية. فعندما تم فى مارس عام ١٩٨٩ إرسال قوات إلى كوسوفو رداً على إضراب عمال مناجم تريبتشا، فقد اضطر الحزب السلوفينى (بضغط من عمال مناجمها وآخرين) إلى التوقيع على ما يسمى بإعلان لوبليانا ومعها جميع المنظمات السياسية الرسمية والمعارضة بسلوفينا، وذلك احتجاجاً على حالة الطوارئ باسم المساواة القومية. وطالبت بلجراد بأن يتبرأ الحزب من هذا العمل رغم علمها التام بأن الحزب السلوفينى لا يستطيع الإذعان دون أن تكون النتيجة هى عزل نفسه عن قاعدته الشعبية .

وقد أثبتت التعبئة الجماهيرية فى كوسوفو وسلوفينيا فاعليتها كأداة لتضييق مساحة المناورات الإدارية ولذا فقد استطاعت حصر الخسارة الناجمة عن السياسة الواقعية للإدارة. إلا أنه من الواضح أن العملية التى أدت إلى فقدان كوسوفو لاستقلالها هى ذاتها التى أدت إلى تعزيز استقلال سلوفينيا. ولكن كيف نفسر ذلك؟ ويكمن جزء من التفسير فى الاتفاق السرى بين قادة الجمهوريات تم التوصل إليه فى نهاية العام الماضى، وذلك لفصل مسألة وضع أقليات يوغوسلافيا (ومن ثم الإقليمين) عن مسألة وضع أمم سلاف الجنوب (أى الجمهوريات). وتم التبرير لهذا الإجراء على أساس أن صربيا ينبغى أن تسيطر على أراضيها على غرار سيطرة سلوفينيا ومقدونيا وكرواتيا إلخ على أراضيهن . ولكن الفكرة القائلة بأن وجود جمهوريات قومية قوية سيضمن المساواة القومية تحولت إلى نقيضها. ووجهت القيادات السياسية للجمهوريات الضربة القاضية للاتحاد الفيدرالى بتسليمها بحق صربيا فى ابتلاع الإقليمين. وزاد إضعاف السلطة الفيدرالية من عدم الأمان بين القوميات .

وازداد اليوم شعور القوميات اليوغوسلافية من السلاف وغير السلاف على السواء بعدم الأمان وصار هناك احتمال قوى بنشوب حرب أهلية، فقد تحول إقامة سلوفينيا لحواجز دستورية دون التدخل الفيدرالى (أى الصربى)، ولكنه ليس بديلاً عن برنامج إيجابى لدور الجمهورية داخل الاتحاد الفيدرالى. وتشعر قومية الجبل الأسود اليوم بالخطر الحاد المتمثل فى التصربن (فالعرض الغريب المقدم حديثًا بإعادة رفات أخر ملك وملكة حكما الجبل الأسود لدفنها فى «الوطن» لن يطفىء نيران ذلك الشعور بالخطر!) وينطبق نفس الشىء على المقدونيين . وعرضت التعبئة القومية فى ذات الوقت الصرب القاطنين فى الجمهوريات الأخرى (بصرف النظر عن كوسوفو). إلى ردود فعل انتقامية من الأعراق التى تفوقهم عدداً فى تلك الجمهوريات . ولقد أصبحت البوسنة والهرسك، وهى الأرض التى تلعب الدور الجاحد للمنطقة الوسط بين كرواتيا وصربيا، جمهورية يسودها الاضطواب على مدى السنوات الثلاث الماضية. وكانت هذه الجمهورية ذات الأعراق المختلطة (٤٥٪ من المسلمين و ٣١٪ من الصرب و ١٧٪ من الكروات) قد تعرضت للشلل بسبب فضيحة أجروكوميرك ، عام ١٩٨٧ التى أثارتها جزئيًا بلجراد التى نجحت فى غضون أشهر قليلة فى التخلص من قيادتها الراسخة دون استبدالها بأى مجموعة جديدة قوية . وقد قام استقرار هذه الجمهورية تقليديًا على توجهها اليوغوسلافى الصارم وهو آخذ اليوم فى التوقف عن مدها بقاعدة راسخة فى ظل

إعادة الهيكلة الهائلة لميزان القوى الدولي . وظلت بلجراد تشجع الدوائر التى يقطنها الصرب على تحدى سلطة سيراييفو وإظهار ولاءهم لصربيا محاولة منها لتغيير الموقف الحيادى الذى تتخذه البوسنة. وهناك دلالات على أن بلجراد تقوم كذلك بالتخطيط لشن حملة لإحياء ذكرى الصراع القديم بين المسلمين والنصارى. وسيكون الدور الرئيسى فى تلك الحملة هو النضال ضد الأصولية الإسلامية المزعوم وجودها فى البوسنة. ولكن البوسنة والهرسك لن تخضع بسهولة، فقد فتح رحيل القيادة القديمة الباب أمام مجموعة من الساسة الأصغر سنًا والأفضل ثقة ومعظمهم من المسلمين العاقدين العزم على الحفاظ على الوضع القومى الراهن بالبوسنة وبيوغوسلافيا. وإن كانت سياسة الجمهورية بالإضافة إلى ذلك سيسودها الشقاق بناء على حدود دينية فمن المحتمل أن ينشأ الائتلاف التقليدى بين المسلمين والكروات الكاثوليك ثانية مما سيؤدى إلى عزلة الصرب الأرثوذكس .

ولذا فإن القيادة الصربية تحول اهتمامها صوب كرواتيا وهى الجمهورية التى كانت دومًا تحافظ على ميزان القوى بيوغوسلافيا. والهدف هو منطقة نين المفترض حصانتها *والعرق الصربى بكرواتيا* (١١٪ من مجموع سكان *الجمهورية*) الذى يتم تشجيعه، كما يحدث فى البوسنة، على لعب الدور التعس لأبطال النظام الجديد. ولا يبدو أن صرب كرواتيا حريصون إطلاقًا على القيام بهذا الدور حيث أنهم مندمجون تمامًا فى الحياة السياسية والاقتصادية بجمهورية كرواتيا. وكان للهجوم القادم من الشرق على كرواتيا حدين: أولهما هو طرح المسألة الصربية بكرواتيا وثانيهما هو شرعية حدود كرواتيا من الوجهة الداخلية وفيما يتصل بإيطاليا، فهذه الحدود تُناقَش حاليا عن طريق الإشارة إلى معاهدة لندن المبرمة عام ١٩١٥ ! وظهرت قيادة كرواتيا الضعيفة المنقسمة على نفسها المعيَّنة بعد حركة التطهير الكبرى التى جرت للحزب الكرواتى على أسس قوميه عام ١٩٧٢ ، عاجزة عن وغير راغبة فى اللعب بالورقة القومية والديمقراطية على النموذج السلوفينى. فقد حاولت أن تتفادى اتخاذ جانب أى طرف من الأطراف مفضلة التحدث عن «التكوين اليوغوسلافى». ولكن الموقف الهجومى الصربى بكرواتيا رفع درجة الحرارة القومية. ويبدو أن الساسة الكروات على استعداد متزايد رهبة وليس رغبة للقتال ضد التهديد المتزايد على سيادة الجمهورية وسلامة أراضيها. ولقد انطلق الصراع الحزبى الذى ستحدد نتيجته كذلك مدى سرعة نمو القومية الكرواتية فى الفترة القادمة. ودلالات إحياءها موجودة بالفعل . ولذا فقد يصبح صرب كرواتيا بسهولة شديدة قومية معدة للقتال بدورهم .

وفوراً ومع تقلص الحقوق سحبت السلطات الفيدرالية دعمها القومية والديمقراطية للألبـان . ورغم ذلك لم يكن هناك داعيا لأن يثـير انسحـاب ذلك الدعم تلك النتيـجة بكوسوفو، فلم يحدث شئ كهذا فى سلوفينيا، إن لم يكن هناك عامل آخر قد لعب دوراً ما فى هذا الشأن ، ونعنى به الفقر المدقع الذى تعانى منه كوسوفو .

وتحتل كوسوفو، فى هذا الخصوص، مكانة فريدة فى الاتحاد الفيدرالى. فلم تنعم أى منطقة من مناطق يوغوسلافيا سوى كوسوفو بهذا الدعم المكثف للاقتصاد والإدارة من جانب الاتحاد. ولقد قللت علاقة اتكال كوسوفو على الاتحاد من هيبة إدارة كوسوفو فى أعين الألبان وأعاقت التقدم نحو أقل قدر من الديمقراطية التى تحققت لمناطق أخرى من يوغوسلافيا. وفى محاولات من الإدارة المحلية لكوسوفو لتأمين الحقوق القومية الألبانية بيوغوسلافيا فقد كانت تلعب على وتر الخلافات التى تحدث بين الجمهوريات أو التوترات التى تحدث بين الحزب الفيدرالى وجناحه الصربى. ولحرصها على الاحتفاظ بامتيازاتها فقد فرضت داخل كوسوفو ذاتها قيوداً صارمة على شتى الأفكار والأعمال التى تتسم بالاستقلالية وعندما أدركت فى أواخر عام ١٩٨٨ أن صربيا نجحت فى سلب الحماية الفيدرالية عنها فقد استدارت إلى تأييد الشعب الذى ادعت أنها تمثله. ولكن محاولات فلاسى العاجلة لملء هيئات الحزب والدولة برجاله لقيت نجاحاً محدوداً قبل دخول قوات الجيش والشرطة الفيدرالية إلى الإقليم .

وكان الشعب الألبانى فى ذلك الوقت فى حالة تقدم تحت قيادة الطبقة العاملة. وردت الإدارة المحلية بفتح المجال أمام أجهزة الإعلام ولكن تلك الحركة كانت قليلة الجدوى وجاءت بعد فوات الأوان. وهكذا يصف مالكى ما حدث: «بدأت التعبئة الجماهيرية للألبان قبل انعقاد الدورة السابعة عشرة للجنة المركزية الفيدرالية. وتزامنت تلك التعبئة مع المناقشة الشعبية حول الدستور . وبدأت المناقشة بكوسوفو يوم العاشر من أكتوبر عام ١٩٨٨ ، فى موعد متأخر للغاية فى الواقع، (أى بعد أن اتضح أن بلجراد لن تحترم الصفقة التى أبرمتها مع الألبان) وعُرض على العامة مسودات التعديلات الدستورية الفيدرالية والجمهورية والإقليمية. وعندئذ فقط تكلم الألبان. وبات واضحاً أن الأمة الألبانية ترفض التعديلات الدستورية المقترحة من قبَل صربيا.

وكانت حكومة فوفودينا قد سقطت هى الأخرى فى ذلك الوقت. وكانت صربيا تمارس ضغوطاً هائلة. وأدى ذلك إلى كسر الحاجز النفسى للصمت. ولم يكن الناس

يقولون إلا القليل حتى ذلك الحين ، ولكن مساحة من الحرية ظهرت حينئذ. وكانت وسائل الإعلام مفتوحة كذلك (ولم يكن معنى ذلك أنه كان مسموحًا لأى شخص أن يقول ما يشاء) لأن فلاسى وياشارى أدركا أن ذلك هو خط دفاعهما الوحيد. وقد نوقشت مجموعتان من التعديلات الدستورية : إحداهما مقدمة من قبَل صربيا والأخرى من قبَل كوسوفو. (وكانت لفوفودينا كذلك تعديلات مطابقة للتعديلات المقدمة من كوسوفو ولكنها تخلت عن ذلك الموقف فى السابق بعد سقوط حكومتها). وكانت المجموعتان تختلفان حول القضايا التى تتصل بمؤسسات الدولة الكبرى كالقضاء والشرطة والدفاع الإقليمى والعلاقات الدولية والتخطيط. وقد انتقد الحزب الصربى نظيره فى كوسوفو لأنه لم يعلن تأييده للتعديلات الدستورية التى اقترحتها صربيا، قائلة بأن حزب كوسوفو كان ينبغى أن يعلن تأييده لها تماشيًا مع المركزية الديمقراطية. وكان الموقف (الجديد) لفلاسى هو أن هذا الأمر متروك للشعب وليس للحزب. وأصر على الالتزام بالقاعدة الدستورية القائلة بأن أية تعديلات دستورية لابد أن تتم بإرادة المواطنين. وكانت المناقشة فى كوسوفو معلنة، وتم تنظيمها على مستوى الإدارات (الكوميونات) من خلال الجهة المختصة وهى الاتحاد الاشتراكى. وكان على المنظمات الاجتماعية السياسية (مثل جمعية الكتاب وجمعية الفلاسفة.. إلخ) أن تتخذ موقفًا، أى أن الإجراءات الدستورية الصحيحة قد احتُرمت. وكان على الاتحاد الاشتراكى أن يعلن أن جميع الإدارات ترفض التعديلات الدستورية التى اقترحتها صربيا . وساند الشعب التعديلات التى اقترحها الإقليم. وقامت صربيا عند ذلك الحد بإثارة ضغط شديد لكى يقدم مندوبو كوسوفو من الرواد استقالاتهم. ولقد أثار ذلك مقاومة هائلة داخل اللجنة المركزية الإقليمية، ولذا فقد تأجل اجتماعها الذى كان سيقرر بشأن التطهير الحزبى عدة مرات. وقدم البعض استقالته مقدمًا» .

وظهر من البيان السابق أن المؤسسات السياسية التى أسسها الدستور القائم كانت قادرة تمامًا على التعبير عن الرغبة الشعبية. وكان اعتراض القيادة الصربية على الإجراءات الدستورية على أساس المركزية الديمقراطية، - أى كون حزب كوسوفو جزءًا لا يتجزأ من الرابطة الشيوعية الصربية - عملاً معيبًا للغاية، بما أن الحزب الصربى ذاته جزء من الحزب اليوغوسلافى الذى لم يكن قد وافق حتى ذلك الوقت على التعديلات المقترحة من قبَل صربيا . ولكن قيادة الحزب الفيدرالى لم تكن لديها المقدرة على الدفاع عن الدستور القائم كما رأينا من خلال ما حدث بالدورة السابعة عشرة

للجنة المركزية الفيدرالية. وحان الحين للمناورات الإدارية وقتئذ . ولكن المناورة هي كل ما كانت تقدر الإدارة على فعله. ولكن القيادة الفيدرالية تضم مندوبين عن سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة، أي مندوبين عن ثلاث جمهوريات يوغوسلافية أخرى لا توافق على السياسة المعادية للألبان. فكيف نفسر إذن تعبيرها عن موافقتها على تعديلات صربيا؟ ولا تكفي إطلاقًا الإجابة التي تعتمد فقط على الرهبة التي أثارتها التعبئة الشعبية الصربية. فعلينا أن نعرف تفسير ذلك من خلال الدائرة الاقتصادية كذلك: أي الإقرار بأن المقاومة الشعبية الألبانية كانت ستنطوي على تولي مسئولية مشكلات كوسوفو الاقتصادية. ولم تكن كلا من سلوفينيا وكرواتيا راغبتان في ذلك ولم تكن البوسنة قادرة عليه. وقد ثبتت صحة الرأي القائل بأنه ليس بالإمكان الإبقاء على نظام يوغوسلافيا الفيدرالي دون التزام ثابت بتنمية اقتصادية أكثر عدلاً، وهو موقف ظل الحزب الفيدرالي يتراجع عنه طيلة الثمانينيات. ولقد لعب ضعف كوسوفو الاقتصادي الدور الحاسم في تزايد عدم الاستقرار بيوغوسلافيا (وفي الإمكان أن نرى أن نفس المنطق ينطبق على الجبل الأسود ومقدونيا). وكانت سلسلة المساواة القومية محطمة عند كل حلقة من حلقاتها مما كان يمثل خطراً على الآمال الديمقراطية لجميع أمم يوغوسلافيا. إن القاعدة الصارمة (التي كانت موجودة بالفعل إبان حكم مملكة هابسبيرج) التي كانت تقضي بأن المسألة القومية في دولة متعددة القوميات ليس في المستطاع حلها إلا عن طريق أسلوب شامل، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، كانت مؤثرة في يوغوسلافيا بكل ما فيها من قدرة على الهدم .

وكان الجانب الإيجابي من هذه الحركة الرجعية هو ظهور العمل الشعبي الاستقلالي. قال مالكي: «عندما بات واضحًا أن القيادة الصربية تمضي قدما على نحو سافر وبدون أدنى تردد، وأنها تهدف كذلك إلى التخلص من فلاسي، فقد التقى عمال تريبتشا في ذلك اليوم المحدد وقالوا بأن السيل قد بلغ الزبى . وقاموا بمسيرة احتجاج إلى برشتينا حيث أصروا على وجوب استشارتهم وتبعهم آخرين . وعقد في المساء اجتماع للجنة الحزبية الإقليمية حضره مندوبون عن صربيا أصروا على رحيل فلاسي وياشاري وآخرون. وتسبب ذلك في حدوث انفجار في اليوم التالي. فقد قام مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من مختلف أرجاء كوسوفو بمسيرة تجاه برشتينا متحملين الجليد والبرد ، وقد سار بعضهم لعشر ساعات. واستمرت المظاهرات لأربعة أو خمسة أيام. ولكنهم كانوا مسالمين للغاية. وفرض عمال مناجم تريبتشا القاعدة

الأساسية للسلوك، فقد خرجوا بشعارات واضحة فأثنوا على تيتو والحزب وزعيم الحزب الفيدرالى سوفار ورفضوا تسليم فلاسى وياشارى. وعندما استقال هذان بالفعل طالب العمال برفض استقالتيهما. وكان أحد مطالبهم الرئيسية هو أن يظل دستور ١٩٧٤ كما هو على الأقل من جهة مبادئه الأساسية» .

ومما هو جدير بالذكرى عند ذلك الحد أن عمال مناجم تريبتشا كانوا دوما ما يشكلون العمود الفقرى لعضوية الطبقة العاملة فى الحزب الشيوعى بكوسوفو وظلوا يؤيدون السياسة التقليدية للحزب فيما يتصل بالمسألة القومية حتى بعد أن تخلى عنها الحزب. وكانت هذه هى القوة الكافية وراء الفكرة القائلة بأن العمل قد أمكن تصعيده دون اللجوء إلى أية منظمة رسمية وبقوة استطاعت توجيه ضربة قاتلة إلى خطة ميلوسيفيتش لفرض «الوحدة الصربية» دون مقاومة ويؤكد مالكى أنه «لم تكن هناك أية تنظيمات استقلالية لعمال المناجم أو الطبقة العاملة. ولم توجد لجان خاصة، وإنما كان الأمر يتعلق بمناخ عام. وكان يكفى أن يتحرك أحد حتى يتبعه الآخرون. وكان أول من تحرك هم العمال ثم انضمت إليهم قيادة [كوسوفو] وكان لمظاهرات نوفمبر أثر كبير فى تقويض مشروع ميلوسيفيتش بالكامل وأصبحت مطالبه بإدخال تعديلات دستورية فيما يتصل بكوسوفو غير شرعية فأعلنت قيادة كوسوفو من فورها أن المظاهرات عمل عدائى ضد يوغوسلافيا – أى ثورة مضادة – وحاولت فرض ذلك على اللجنة المركزية لحزب كوسوفو. وكان الهدف من ذلك هو تجريم فعل العمال ولكنها لم تفلح فى ذلك ودارت معركة لمدة شهرين حول تقييم مظاهرات نوفمبر. وكان هناك صراع سرى حقيقى داخل القيادة اليوغوسلافية. وأصرت صربيا كذلك على أن يصبح موقف القيادة هو الموقف الرسمى للحزب الفيدرالى. وحاول الحزب الصربى فى ذات الوقت أن يأتى برجاله الذين لم يرقوا حتى إلى المستوى الذى يؤهلهم ليكونوا مجرد مرشحين لقيادة كوسوفو. وبهذا ظهر رحمان مورينا كسكرتير للحزب. وأصرت صربيا على طرد فلاسى من اللجنة المركزية التابعة للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية وهو ما حدث بالفعل فى اجتماع اللجنة المنعقد فى نهاية يناير من عام ١٩٨٩ . وأدى هذا إلى ثورة فورية بتريبتشا. وعقدت اجتماعات احتجاج بمصانع أخرى لإلغاء الاستقالات الإجبارية ورفض تقييم صربيا لسمة مظاهرات نوفمبر. وطالب عمال المناجم بأن يزورهم كلاً من سوفار وميلوسيفيتش ويتحدثان إليهم وهو ما رفضه الاثنان. ثم قامت القيادة الجديدة المفروضة على الإقليم بإعلان موقفها الذى كان أكثر إدانة لمظاهرات الألبان من إدانة

الصرب لها. وهذا بالتحديد هو ما أثار حنق العمال حيث لم تتبق لديهم أية وسيلة شرعية للتعبير عن رفضهم . ووصل الدافع فى إدخال التعديلات الدستورية ذروته فى ذلك الوقت مما زاد من كهربية الجو. ولذا فقد قرر عمال المناجم النزول تحت الأرض وألا يخرجوا من حفر المنجم حتى تتحقق مطالبهم. وكانت آخر سطور مطالبهم تشتمل على وجوب استقالة المسئولين المفروضين من قِبَل صربيا وهم مورينا وأزيمى وشكريا».

وكان لقرار فلاسى ومؤيديه بفتح المجال أمام وسائل الإعلام أهمية كـبرى . «قام عمال مناجم تريبتشا بصياغة عشرة مطالب وتضامن الآخرون معهم. وقامت وسائل الإعلام بنشر مطالبهم حيث أصبحت وسائل الإعلام فى ذلك الوقت مفتوحة تمامًا. وقامت الصحافة المحلية كذلك بنشر تأييد مناطق أخرى من البلاد لهم، من كرواتيا وسلوفينيا. وكان عمال من مصانع أخرى قد بدءوا التحرك قبل أسبوع من بداية عمال المناجم إضرابهم تحت الأرض . وحدث فى منتصف فبراير أن بدأ عمال بعض المصانع فى رفض تناول غدائهم فكانوا يدخلون مطاعم مصانعهم ويلقون بأوانى الطعام وهى فارغة على الأرض تعبيرًا عن سخطهم. وانتشر ذلك التصرف منتهيًا فى شكل إضراب عام. وكان مطلبهم الأساسى هو استقالة الثلاثة غير المرغوب فيهم . ولكن بعض أعضاء الحزب من العمال نددوا كذلك بسياسة ميلوسوفيتش وطالبوا باستقالة الثلاثة». وأدى العمل الشعبى إلى اشتراك المنظمات الحزبية قال مالكى: «صدرت إلى المنظمات الحزبية تعليمات بمعارضة الأعمال التى يقوم بها العمال ولكنها رفضت الإذعان. وتضامن مع عمال المناجم بعد ذلك بأيام قلائل بعض أمناء الحزب وطالبوا بأن يستقيل الثلاثة على الأقل . واتخذت منظمة الشباب أولى الخطوات ثم تبعتها منظمات أخريات. وهددت المنظمات الحزبية . التابعة للمصانع على وجه الخصوص بالاستقالة الجماعية من الرابطة الشيوعية». وانقسم حزب كوسوفو على أسس قومية مع الصرب ومع المنحدرين عن أصول الجبل الأسود الذين أصروا على قبول المطالب الصربية دون شرط بينما كان يرفض ذلك ٩٩٪ من الألبان. وكان ذلك يعد فى الواقع انهيارًا كاملاً لحزب كوسوفو .

وكان أمام القيادة اليوغوسلافية خياران واضحان وكان أحدهما كما ذكر إعلان لوبليانا هو احترام الأعراف القانونية ومعها إرادة الشعب الألبانى. وكان الآخر الذى كان يؤيده ميلوسيفيتش هو تغيير الدستور بالقوة. ولكن القيادة الفيدرالية لم يكن أمامها إلا الخيار الثانى بعد أن وافقت على التعديلات الدستورية التى اقترحتها

صربيا . فقررت إخماد الإضراب العام بالقوة مع سفك الدماء في نطاق محدود ولكن ذلك لم يحدث إلا بعد خروج العمال من المنجم. وحتى تستطيع قيادة الحزب الفيدرالي إخراجهم أجبرت مسئولي كوسوفو الثلاثة على الاستقالة. ويصف مالكي ما حدث بعد ذلك: «تم على الفور تنظيم حشد احتجاج شعبي ببلجراد في شبه احتلال للجمعية الوطنية الفيدرالية . ويبدو أن الزعماء الفيدراليين خشوا أن يخرج الموقف بصربيا عن سيطرتهم ويثير حربًا أهلية. وقدم حشد بلجراد مطالب شديدة التطرف بما في ذلك الاستقالة الجماعية للقيادة الفيدرالية وخاصة سوفار رئيس الحزب . وقوبل ذلك بالرفض ولكن قرار فرض حالة الطوارئ بكوسوفو تم إعلانه. وعندما ظهر ميلوسيفيتش أمام الحشد المتجمهر في الساعة العاشرة مساء تقريبا ولم يكن لديه إلا القليل ليقوله للحشد المتجمهر عندما اقتربت الساعة من العاشرة مساء. ولذا فعندما بدأت المجموعة الأمامية في الغناء قائلة "اعتقل فلاسي" وعدهم ميلوسيفيتش بتنفيذ حملة اعتقالات. وتم اعتقال فلاسي في اليوم التالي بحجة زيارته لعمال منجم تريبتشا المُضربين» .

وقصمت حالة الطوارئ المفروضة في كوسوفو ظهر المقاومة العمالية. وفتح ذلك الطريق لتقنين الانقلاب الدستوري. ويرى مالكي أن «اعتقال فلاسي قد ارتبط بالتصويت الوشيك الحدوث بالجمعية الوطنية لكوسوفو. وكان الهدف من ذلك هو إرهاب القيادة ومندوبي الجمعية الوطنية لكوسوفو. وذلك لأن اعتقال فلاسي صحبه اعتقال مديري جميع المشروعات الكبرى بما في ذلك مديري منجم تريبتشا ومناجم أخرى وبذلك أشيع جو من الرهبة بالإقليم. ودخل الجيش إلى الإقليم واحتل جميع النقاط الاستراتيجية به وأرسلت كذلك وحدات خاصة من الشرطة إلى الإقليم. وكان الدستور سيتم التصويت عليه بنهاية مارس ولذا فلم يتم إعلان حالة طوارئ رسميًا وإنما ما يسمى «حالة استثنائية» لتجنب تبني دستور آخر يفرضه الحكم العسكري. وكانت آمال الإقليم كبرى بأن تقوم الجمعية الوطنية بالتصويت ضد التعديلات حيث قامت قبل فترة قصيرة بالتصويت لصالح تعديلات مختلفة تمامًا كانت كوسوفو قد اقترحتها . ولكن آمالها أحبطت . وفور إعلان التصويت على الدستور الصربي رسميًا أُعلنت حالة الطوارئ وبدأت حملة اعتقالات كبرى .

وبذلك قضت الدولة الفيدرالية على بقايا شرعية نظام ما بعد الحرب. ولم يحدث من قبل على الإطلاق أن انُتهك الدستور بالكامل وسُلِبت حقوقًا قومية بهذه الدرجة من

الصفاقة واضطُهدت الطبقة العاملة على هذا النحو السافر . وكررت الدولة الفيدرالية الإجراءات التى اتبعت من قبل أثناء الحرب. وقال مالكى: «بُذلت عدة محاولات فى تريبتشا لمواصلة الكفاح ولكن حدث عندئذ أن أعيد العمال إلى أعمالهم بقوة السلاح أى أن العمال أُجبروا على العودة إلى العمل كما لو كانت البلاد فى حالة حرب. وأُرسل إلى كل عامل أمر بالعودة إلى عمله وكل من يرفض الإذعان يتم القبض عليه أو يُفصل من عمله. وهكذا تم القضاء على الإضراب العام. وفور تصديق الجمعية الوطنية لكوسوڤو على الدستور الصربى بدأ الطلاب ومواطنون آخرون فى الاحتجاج. وقامت الجمعية الوطنية بعد ذلك بأربعة أيام بالتصديق على الدستور الجديد فى جو احتفالى. ونجم عن ذلك مظاهرات فى كوسوڤو فى عدة مناطق. وكان العمال هم من يقود المظاهرات من قبل . أما الآن فقد تم إسكانهم ونتيجة لذلك أصبحت الثورة أقل تنظيما. وخرج المتظاهرون من الأحياء والمدن الفقيرة مثل المناطق الفقيرة ببرشتينا ومن مدن مثل بوديڤو وسوڤاريكا حيث تعانى تلك المناطق من الفقر المدقع. وضمت المظاهرات القطاعات الأكثر فقراً من الشعب ولم ينضم إليهم المتعلمون . ولذا فقد اتخذت تلك المظاهرات شكلاً أكثر تطرفًا. وازداد الاعتقاد بأن المفكرين خانوا الشعب ولكن ذلك كان بمثابة عمل يائس من جانبهم. وعلينا أن نتذكر أن القمع كان شديد القسوة فى تلك المرة فقد استُخدمت الأسلحة النارية ضد المتظاهرين الذين كان غالبيتهم يستخدم الحجارة رغم أن بعضهم كان مسلحًا. استخدمت قوات الشرطة الأسلحة النارية وتوفى العديد من الأشخاص لم يكن العديد منهم مشتركًا فى المظاهرة . ولقى بعضهم مصرعه فى مواقف الحافلات والبعض الآخر فى الطريق العام» .

لقد أقرت الرابطة الشيوعية ما كان يرقى إلى حرب قتل فيها الأخوة أخوتهم. وكما يقول مالكى: «لم تكن وحدات الشرطة المرسلة إلى كوسوڤو مجهزة لما حدث وكان بعضهم وخاصة من جنود صربيا الاحتياطيين مرعوبين تمامًا. فقد كانوا يطلقون النيران دون ضابط ولا رابط فى بعض الأحيان. وقد قيل أن الوحدات المستدعاة من كرواتيا وسلوڤينيا رفضت إطلاق النار على المتظاهرين ولكننى لا أملك وسيلة لمعرفة ذلك على وجه التأكيد. وحدثت كذلك مصادمات بين الشرطة الألبانية ووحدات شرطية من خارج الإقليم: وفى منطقة أوروسيڤاك حيث اندلعت أولى المظاهرات الشعبية كان أول من قام بالمسيرة هم نساء يحملن أطفالهن . ويبدو أن قوات الشرطة الألبانية تدخلت لحمايتهن عندما بدأت الوحدات المرسلة من مقدونيا فى ضربهن بالهراوات» .

وتمخض سفك الدماء بكوسوفو عن يوغوسلافيا جديدة قبيحة. ولقد أرسل عرض القوة الفيدرالى رسالة تحذير واضحة لجميع القوميات. وكانت النتيجة كما رأينا فى سلوفينيا أن تم التصديق على دستور يعطى الجمهورية استقلالاً فعلياً. وقد تم عندئذ رسم خطوط التقسيم القومى على نحو أكثر حدة فى كل مكان ولم تكن حالة الطوارىء قد رفعت عن كوسوفو وهناك احتمال بأن تظل الحال كذلك للسيطرة على كوسوفو .

ولقد رأينا العمال اليوغوسلاف يقودون حركة شعبية ترتكز على برنامج ديمقراطى لأول مرة منذ اندلاع الحرب. ولم يمنع انهيار القيادة الحزبية والسياسية بكوسوفو، وهى البناء المقصود منه تأمين الحقوق القومية للألبان، حدوث مقاومة منتظمة للفتنة الإدارية. ولقد رُدّت إلى عمال يوغوسلافيا بضاعتهم عندما ورثوا تراثها الثورى. ولا يعتمد بقاء البلاد اليوم كما لم يكن يعتمد فى الماضى كثيراً على المؤسسات السياسية القائمة كاعتماده على العمل الديمقراطى الشعبى. ويؤمن بذلك كلٌ من مالكى وإمسيروفيتش ويقول مالكى: «لقد كان العمال هم طليعة الحركة القومية الديمقراطية بكوسوفو وستصبح المصانع مرة أخرى مركزاً للمقاومة، إن لم يكن على نحو صريح فستكون تلك المقاومة سلبية على الأقل: سينتظرون اللحظة الحاسمة لتنظيم أنفسهم وربما يكون ذلك عن طريق تنظيم نقابات مستقلة أو منظمات سرية مماثلة. ويتمتع العمال بالتنظيم الذاتى ويشكلون قوة منظمة . وهم أحد قواها الواعية . ولن يغامروا باتخاذ خطوات من ذلك النوع الذى لن يثير إلا اضطهادهم. وإنهم ومعهم قطاع من المفكرين يعلقون آمالهم على عمليه التحول الديمقراطى بيوغوسلافيا . وسيبحثون فى ذلك الإطار عن قنوات شرعية لعودة الوضع الطبيعى بكوسوفو .

وتكمن المعارضة الرئيسية للتحول الديمقراطى فى الائتلاف المكون بين اليمين الجديد وقطاعات من جهاز الحزب والدولة . وتظهر مثل هذه الائتلافات فى جميع الجمهوريات للتعبير عن خصوصيات كل منها. وقد يبدو ميلوسيفيتش ظاهرة متطرفة لا تعبر عن النمط السائد ولكنها فى الواقع نموذجية من حيث علاقتها بالنظام الجديد الآخذ فى الظهور بيوغوسلافيا. وها هو تقييم إمسيروفيتش: «ظهر ميلوسيفيتش كرجل أتاح حرية التعبير عن الرأى القومى وألغى محظورات معينة . وكرجل منتم إلى الأرثوذكسية ومؤسساتها. وكانت الضجة الثائرة حول معركة كوسوفو عام ١٣٨٩ وحول دور المذهب الأرثوذكسى فى الحفاظ على التقاليد الثقافية الصربية لا تمثل عبث

ميلوسيفيتش فحسب وإنما تحالفه العلني كذلك مع الكنيسة الأرثوذكسية والقومية الصربية والنزعة الانتقامية الصربية. وهذا لأنه لم يعد هناك منذ توليه السلطة أى ذكر للنزعة الانتقامية الصربية. ولقد لقيت القومية الصربية منذ انعقاد الجلسة الثامنة للجنة المركزية تشجيعاً لتصبح قوة يوغوسلافية بانية لدولة ولتصبح ظاهرة عادية لا ضرر منها يمكن لها أن تكون قوة إيجابية فحسب. ولكن تلك القومية لم تستخدم إلا للمساعدة على الحفاظ على سلطة إحدى فرق الآلة اليوغوسلافية التى حطمتها الصراعات الحزبية» .

«إن قاعدة ميلوسيفيتش الاجتماعية، أى القوى التى اعتمد عليها فى التخلص من فرقة ستامبوليتش والتوحيد القمعى لآلة السلطة هم مسئولو الأحزاب الإقليمية، أى الطبقات الوسطى والدنيا من الجهاز الحزبى. واستطاع ميلوسيفيتش أن ينتصر أولاً على اللجان الحزبية الإقليمية ثم انقض على حزب بلجراد وهو أكبر المنظمات الحزبية بالبلاد وكان أحد حصون ستامبوليتش عندما كان دراجيسا باڤلوڤيتش رئيساً له، وتم تطهير الحزب بالكامل بعد رحيل باڤلوڤيتش. وحدث التطهير على نحو أكثر يسراً على اعتبار وجود قاعدة من الكوادر التى صنعها ميلوسفيتش إبان فترة رئاسته للحزب ببلجراد والتى استخدمها فى انقضاضه . واستبدل ميلوسيفيتش بعد انتصاره من خرجوا فى التطهير بمجموعة من الوصوليين ممن لا أخلاق لهم ولا أدنى قدر من الكياسة السياسية وممن لا يتمتعون بأدنى قدر من الشعبية . وتتمثل الشريحة الأخرى الهامة لتأييد ميلوسيفيتش فى ظهور طبقة من رجال الأعمال بصربيا. ونسمع يوميا بأن رغبة الألبان فى الاستقلال أو إقامة جمهورية ثورة مضادة إلا أن الناس ترى فى ذات الوقت فى تليفزيون بلجراد أناساً يتنافسون صراحة لصالح عودة الرأسمالية ليوغوسلافيا. ولم تناقش المطالب التى رفعها الألبان إطلاقاً السمة الاجتماعية للملكية أو إنجازات الثورة مثل الإنجازات الاشتراكية التى بقيت على مدى الأربعين عاما الماضية. ولم نسمع إطلاقاً. من الألبان مطلباً بخصخصة الملكية الاجتماعية ولكننا نسمع مثل تلك المطالب بالتحديد من تلك الشرائح الاجتماعية والتجمعات السياسية المؤيدة لميلوسيفيتش. وقد أجريت أثناء التدخل العسكرى فى كوسوڤو من مارس عام ١٩٨٩ مقابلة مع رجل أعمال شهير من كوسوڤو وهو من مؤسسة إخوان كاريتش (الصربيو الأصل) فتحدث كرجل أعمال ناجح بحرارة وحب عن خصخصة وسائل الإنتاج فى يوغوسلافيا. ولم يحلم أحد بإيقافه أو تسمية ما قاله بمسماه الحقيقى وهو «برنامج من برامج الثورة المضادة لعودة الرأسمالية» .

ولكن إمسيروفيتش لا يعتقد بأن التأييد الذى يتمتع به ميلوسيفيتش بين الجماهير الصربية تأييد شديد الصلابة: «إن تأثيره على الجماهير الصربية مبالغ فيه إلى حد الإفراط. ويبرهن على ذلك أن أول ما فعله هو التخلص من وسائل الإعلام بوضعها تحت السيطرة الحزبية الصارمة . ولا يوجد فى صربيا اليوم أى صحيفة تستطيع أن تكتب ما ينطوى عمليًا على النقد حيث تم تطهير جميع مجالس تحرير الصحف وإقالة الصحفيين المعارضين . لقد جعل الصحافة تتحدث بصوت واحد. وكان بإمكان من يثق فى شرعيته أن يسمح على الأقل بصدور جريدة معارضة معتدلة كجريدة طلابية محدودة التوزيع .

ولكن ميلوسيفيتش يعى جيداً أن ظهور أى بديل سياسى سيضعه موضع التساؤل سريعًا لأن ذلك البديل سيكشف عن مدى ضعف تأثيره على الحشود الشعبية . ودائما ما يقوم مراقبون من الخارج ببيان مدى تأثيره فى الجماهير عن طريق سيطرته على الإعلام. وعندما نقرأ صحف بلجراد فإننا نأخذ انطباعًا بأن ميلوسيفيتش شخصية مؤثرة. وتتم طباعة أعداد كبيرة من الملصقات التى تحمل صورته ولا تصدر جريدة مصورة دون نشر صورته. ويمكننا أن نتحدث عن نوع من عودة عبادة الزعيم» .

وليس معنى ذلك أن مشروع ميلوسيفيتش القومى لم يجد صدى بين الجماهير الصربية. «نجح ميلوسيفيتش عن طريق الضجة الانتقامية فى إبطاء التعبئة السياسية بصربيا مؤقتا وأن يربك الجماهير وأن يُصدِّر سخطهم عن طريق تحويل التوترات الاجتماعية الجارية ضد أعداء خارجيين من نسج خياله. وعدوه اليوم هم الألبان وسيكون عدوه غداً هم السلوفينيون والكروات والمسلمون.. إلخ وكل من يقاومه كائنا من كان. وتوحى الزيادة السريعة فى عدد الإضرابات وزيادة مطالب العمال بأنه ليس لديه الكثير من الوقت لتنفيذ برنامجه الخاص بكسب السلطة على المستوى اليوغوسلافى العام وتوحيد الإدارة اليوغوسلافية وأن عليه التحرك بسرعة كبيرة وغزو الوحدات الفيدرالية الواحدة تلو الأخرى، وذلك حتى يستطيع التصدى للجماهير بآلة اضطهاد قوية . فكل الأجهزة بالجمهوريات والأقاليم تعانى أزمة. وهدف ميلوسيفيتش هو دمج الهيكل الإدارى للسلطة وهدفه أخيراً هو الصدام مع الجماهير لوقف تطورها سياسيًا. ولذا فقد كافح هو ومؤيدوه بضراوة طوال العام الماضى لعقد مؤتمر حزبى غير عادى وهو ما انعقد وقتئذ فى يناير من عام ١٩٩٠ وكان الهدف من وراءه هو الفوز بأغلبية

عددية ثم التقدم صوب حملة تطهير موسعة للجهاز الحزبي بالوحدات الفيدرالية الأخرى ويظل أمر نجاحه موضع تنبؤ. أما إذا نجح بالفعل فلنا أن نتوقع تطهيراً سريعاً للأجهزة الحزبية بسلوفينيا وكرواتيا «وتطبيعها» حول برنامج الإدارة الصربية. ويعنى ذلك التطهير وتوحيد السلطة عن طريق إجراءات قمعية خالصة وإسكات المثقفين والعمال، وهو ما يعنى فى مجمله أن إعادة المركزية ستوحد سلطة الإدارة اليوغوسلافية بأكملها» .

وينطوى نجاح ميلوسيفيتش على عودة دولة قائمة على اضطهاد القوميات حتى وإن كانت فى هيئة وحدة يوغوسلافية. وكم سيكون من السهل أن يتم التوفيق بينها وبين ظهور أحزاب محليه كأبطال قوميين؟ يقول إمسيروفيتش: «إننا نشهد اضطرابا ملحوظًا فى *الإدارة اليوغوسلافية* فهذه *الإدارات أحيانا* ما تقاوم ميلوسيفيتش بينما يبدو عليها التراجع عن ذلك خطوة خطوة فى نفس الوقت. إننا ندرس صراعًا بين عدة جماعات. وهناك اختلافات بينها ولكن لديها جميعًا استعداداً للإذعان. وتتشكل الفرق على مبدأ الولاء للأحزاب المحلية أو للتيار السائد بها وليس الولاء للشعب أو للطبقة أو لإنجازات الثورة. ويعد سوفار مثالاً حيًا على ذلك. فقد تحدى سوفار ميلوسيفيتش فى الجلسة الحزبية السابعة عشر مدافعًا عن يوغوسلافيا القائمة على المساواة القومية مثلما تحدى شامبرلين هتلر دفاعًا عن أوروبا عام ١٩٣٨، ثم تراجع عن ذلك شيئًا فشيئًا مشجعًا شهيته العدوانية. ومن الواضح أن سوفار يخشى التعبئة الجماهيرية بكرواتيا أكثر من خشيته ميلوسيفيتش. فهو دائما ما يجد لغة مشتركة للحوار معه. وصحيح أن فرقته لديها بديل لخيار استراتيجي. ولكن سوفار تراجع جبنًا عندما سنحت له *الفرصة* فى كسب تأييد مؤكد من كرواتيا وعندما تفجرت موجة من التضامن فى كرواتيا مع عمال مناجم كوسوفو لأنه كان يخشى ذلك النوع المختلف وشديد التأثير فى *الوقت* ذاته لمقاومة ميلوسيفيتش. ولكنه بارك الحكم العسكرى فى كوسوفو بدلاً من أن ينتهز تلك الفرص ومعه مسئولون يوغوسلاف آخرون» .

«ولسنا نأمل كثيراً فى أن يبدى هذا القطاع أو ذاك من الجهاز الحزبي او هذا القطاع أو ذاك من الإدارة مقاومة حاسمة لميلوسيفيتش. ورغم توقيع الحزب السلوفينى على إعلان لوبليانا فإنه لم يفعل إلا أقل القليل لتحقيق برنامجه السياسى لدرجة تجعلنا نتساءل عما إذا كان ذلك بالفعل هو برنامج الحزب السلوفينى أم لا. وكان توقيع

الجناح الليبرالى من الحزب السلوفينى على الإعلان وسيلة لإضفاء الشرعية عليه فى أعين الجماهير السلوفينية لا أكثر وفشل الليبراليون السلوفينيون طوال تلك السنوات فى توصيل برنامجهم الخاص بالتحول الديمقراطى لشعوب الجمهوريات الأخرى والبحث عن حلفاء والتعبئة الجماهيرية خارج حدود سلوفينيا . ويعد ذلك أكبر برهان على مدى جديتهم فى ذلك البرنامج. ويبدو أنهم مذبذبون بين الأمل فى بلوغ اتفاق مع ميلوسيفيتش وبين الخوف من أن يقوم هذا الأخير بطردهم من الحزب وإبدالهم بما تطلق عليه الصحافة الشبابية السلوفينية ساخرة «القوى السليمة» أى «الستالينيين الراشدين» .

ويرى إمسيروفيتش أن «القوة المصيرية والحاسمة بيوغوسلافيا لم تشهر إرادتها إلى الآن، ولم تصعد إلى المسرح السياسى بكل ثقلها . فالطبقة العاملة مازالت تبحث عن أشكال ملائمة من النضال وعن صيغتها الخاصة للتدخل فى ذلك الصراع بين مختلف الفرق. وهى على استعداد كما ظهر فى كوسوفو أن تدعم إدارتها القومية فى حين أن تلك الإدارة تدافع عن مصالحها . ولكن الطبقة العاملة لا ترغب فى أن تلعب دور البارود الذى تُغَذّى به المدافع فى الصراعات الإدارية .

وسوفار يعى ذلك جيداً ، ولذا فلم تكن لديه الشجاعة الكافية لتعبئة العمال الكروات لمقاومة ميلوسيفيتش. وكان التضامن فى كرواتيا وسلوفينيا ضربة حقيقية فى أساس الائتلاف الجنوب سلافى المعادى للألبان وإلهامًا لنمو اتحاد فيدرالى ديمقراطى يقوم على المساواة القومية. وينبغى أن يكون ذلك الاتحاد قائمًا بطبيعة الحال على تقرير المصير بما فى ذلك الحق فى الانفصال. ولن توجد مساواة فى صنع القرار به دون التمسك الإرادى بالمجتمع الفيدرالى» .

ومنذ أن دار هذا الحوار تبنت سلوفينيا دستوراً تجرى بمقتضاه انتخابات حرة نسبيًا فى الجمهورية فى الربيع القادم وتؤدى إلى احتمال. فقدان الأحزاب المحلية لسلطتها . وقد أدان الحزب الفيدرالى وهيئات الدولة هذا القرار ولكنها لم تعد تملك السلطة أو الوسيلة لنقضه حيث إن الجيش اليوغوسلافى عاجز عن بسط سلطانه المباشر على البلاد ككل. وسيكون لنتيجة الصراع على المستوى الفيدرالى نتائج مصيرية بالنسبة لجميع اليوغوسلاف. وكما يقول مالكى: «إن الناس فى كوسوفو. على استعداد للعمل ولكن الجميع ينتظر إلى الآن نتيجة الصراع على السلطة فى

يوغوسلافيا جميعاً. ولدى سلوفينيا وإلى حد ما كرواتيا مفهوم عن الكيفية التى ينبغى أن يسير بها الاتحاد الفيدرالى وهذا المفهوم يختلف تماما عن مفهوم القيادة الصربية الحالية. وهذا الخلاف طبيعته مبدئية، فكلا الطرفين يتمسك بمفهومه وليس بالإمكان التوفيق بينهما. ويؤيد الألبان المفهوم الأول لأنه يسمح بالتعبير الديمقراطى عن الإدارة الشعبية. وهناك بين الجماهير الألبانية، كما قلت إرادة عامة للمقاومة إلا أنه لا توجد فى الوقت الحالى وسيلة لتنسيق ذلك وهم على استعداد للتدخل بثقلهم فيما يتصل بالقضايا الكبرى المتعلقة بالدستور الفيدرالى. ولكن إن كانوا سيفشلون فى نضالهم ذاك فسنواجه اضطهاداً دائمًا وعنيفًا. وهناك خطة لاستعمار كوسوڤو مجدداً "لتصحيح" التركيبة العرقية لصالح الصرب. ولا يؤكد وجود تلك الخطة إلا كل ذلك الحديث الدائر فى صربيا اليوم عن «الإبادة الجماعية» ضد الصرب والمزعوم أن الألبان ظلوا يرتكبونها على مدى الأعوام الثلاثمائة الماضية! وعندما تم ضم كوسوڤو لصربيا إبان نهاية حربى البلقان كان ثلاثة أرباع سكانه إن لم يكن أكثر من الألبان. ومنذ ذلك الحين جرت ثلاث محاولات «لتصحيح» هذه النسبة ولكنها جميعًا فشلت بدرجات متفاوتة والأمر اليوم أكثر صعوبة عندما نتخيل مدى جدوى ذلك، ولكنه قيد الاقتراح على أية حال. والهدف من وراء ذلك هو تهجير الصرب إلى كوسوڤو بينما يعاد توطين الألبان فى مختلف ربوع يوغوسلافيا، وقد تم تشجيع البعض على مغادرة البلاد كلية. وهناك خطة أكثر تطرفًا تعتمد على إثارة حرب أهلية بيوغوسلافيا لطرد أكبر عدد ممكن من الألبان إلى ألبانيا. وهناك أيضًا خيار ثالث يجبر بمقتضاه الألبان على قبول إعادة رسم الحدود. فسيتم بناء على ذلك تقسيم كوسوڤو : حيث ستنضم كوسوڤو وحدها إلى صربيا بينما تحصل ألبانيا على ميتوهيا. وعندئذ يطرد غالبية الألبان إلى ألبانيا. ثم يعاد توطين جزء كبير مما يتبقى من السكان. وطبيعى أن كل هذا محض خيال ولكن تلك النيات موجودة بالفعل وهناك اليوم ما يعبر عنها وأكثر ما يعبر عنها على نحو متطرف هى عناصر التشيتنيك المستعدين لارتكاب مذابح ضد الألبان لإبادتهم إبادة جماعية حقيقية. ويبدو ذلك إفراطًا فى الخيال ولكننا قد نتخيل موقف دخول يوغوسلافيا دوامة من الصراع القومى. وستستغل العديد من القوى القومية الفرصة لخلق ما يرقى إلى مستوى الأزمة الإقليمية. وبينما كان العالم يركز اهتمامه على دول أكبر كالصين والاتحاد السوڤيتى وبولندا فإنها ستحاول ممارسة ضغوط من أجل حل نهائى» .

ويرى مالكى «أننا نتعامل مع أزمة اشتراكية الدولة التى استنفدت كل مخزونها التاريخى. ويلقى الحزب والدولة انهيارهما فى كل مكان. وهناك فى يوغوسلافيا قوى تبحث عن قنوات أكثر ديمقراطية لشرعية الدولة. إن يوغوسلافيا دولة متعددة القوميات ستثير أية محاولة لفرض إرادة قومية واحدة تفكك البلاد وستظل قضية كوسوفو على أية حال مفتوحة طالما أن تفكك يوغوسلافيا لن يؤدى إلى تدخل القوى العظمى فحسب وإنما سيؤدى كذلك إلى فتح الباب على مصراعيه أمام الصراع الإقليمى الذى ستتورط فيه بلغاريا وألبانيا. ولاشك فى أن التحول الديمقراطى بيوغوسلافيا يتطلب تحولاً ديمقراطياً بصربيا .

والقيادة الحالية تستحوذ عليها فكرة صربيا الكبرى ولكننى لا أعتقد أنها ستظل ممسكة بزمام الأمور لوقت طويل لأننى لا أعتقد أنها قادرة على الإتيان بأية فوائد تعود على شعب صربيا. وهناك فى صربيا كذلك قوى قادرة على تقديم رؤية مختلفة عن صربيا وعن يوغوسلافيا وهى يوغوسلافيا كمجتمع ديمقراطى لجميع شعوبها. وتوجد مثل هذه القوى بين المثقفين وكذلك بين الطبقة العاملة. وذلك لأن مستقبل الطبقة العاملة الصربية يكمن فى التعاون مع الطبقة العاملة فى ربوع أخرى من البلاد، رغم أن المشروع القومى يُغشِى بصيرتها الآن .

(أكتوبر ١٩٨٩)

الجزء الرابع

الانهيار المنتظم

(١٩٩٠ - ١٩٩١)

مقدمة :

وصلت حملة ميلوسيفيتش القومية ذروتها فى صيف ١٩٨٩ باحتفالات الذكرى الستمائة لموقعة كوسوفو. وتزايد استهداف كرواتيا كعدو للصرب رغم جهودها للحاق بتركيبة يوغوسلافية جديدة. وكانت الصحافة الرسمية الصربية يصف إيفيكا راتشان رئيس الرابطة الشيوعية الكرواتية فى ذلك الوقت بأنه «أوستاش» رغم أن عائلته لقيت حتفها أثناء الحرب العالمية الثانية على أيدى الأوستاش. وفى منطقة كرواتية (وصفتها الصحافة الصربية فى ذلك الوقت لأول مرة بأنها كراينا) كان الساسة الصرب وجنرالات الجيش المتقاعدون يقومون بإثارة التمرد المسلح ضد الحزب الكرواتى والسلطات السياسية الكرواتية .

وسارت قيادة الحزب الكرواتى فى مؤتمرها المنعقد فى ديسمبر من عام ١٩٨٩ على نهج مثيلتها السلوفينية فى اتباع انتخابات تعدد الأحزاب فى الربيع القادم خشية أن يتم تنحيتها قسراً عن السلطة من خلال تلك «الثورة الإدارية المضادة، التى نجحت بالفعل فى الإطاحة بسلطات فوفودينا والجبل الأسود وكوسوفو وعقد الحزب الشيوعى اليوغوسلافى فى نهاية يناير من عام ١٩٩٠ جلسته الرابعة عشر وآخر مؤتمراته كما اتضح فيما بعد. واختفى عمود رئيسى من أعمدة الوحدة اليوغوسلافية بين عشية وضحاها. ولقد رأيت الناس ينتحبون فى الشوارع. فقد عم خوف كبير. وجرت بنهاية عام ١٩٩٠ انتخابات تعدد الأحزاب فى شتى أرجاء يوغوسلافيا رغم أنها جرت فى كل جمهورية على حدة. وخسرت الأحزاب الشيوعية فى كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا وسلوفينيا ولكنها انتصرت (تحت مسميات جديدة) فى كل من صربيا والجبل الأسود. وقاطع ألبان كوسوفو الانتخابات لحرمانهم من جمعيتهم الوطنية وقضت الجمهوريات العام بأكمله فى إعداد نفسها للانتخابات أو لاستيعاب نتائجها.

وأعلن الجيش بنهاية ديسمبر من عام ١٩٩٠ تشكيل حزب شيوعي جديد: الرابطة الشيوعية – حركة من أجل يوغوسلافيا. وثبتت عدم جدوى المحاولة التي قام بها آنت ماركوفيتش رئيس وزراء يوغوسلافيا لتشكيل اتحاد من «قوى الإصلاح» لدى الاقتراع (بصرف النظر عن مقدونيا) .

واتجهت جميع الأنظار إلى الجيش الذي أعلن نيته في أن يكون شريكا كاملاً في جميع المفاوضات المتعلقة بمستقبل يوغوسلافيا. ورغم احتفاظ الجيش رسميا بموقفه في البعد عن الجمهوريات الست على حد سواء، إلا أن تعاطفه مع النظام الصربي لم تخطئه عين. ولقد استغرق وقتا قبل اعترافه بشرعية الحكومات الجديدة في سلوفينيا وكرواتيا. ولقد أصبح في أوائل يناير من عام ١٩٩١ متورطًا بالفعل في التخطيط للتدخل العسكري في كرواتيا، التي تم نزع سلاح قوات دفاعها الإقليمية عقب الانتخابات[١]. وردًا على ذلك أعلنت كلٌ من سلوفينيا وكرواتيا أنفسهما دولاً مستقلة بالكامل، فقدمتا بذلك للجمهوريات الأخرى برنامج عمل قائم على نموذج المجموعة الأوروبية لوحدة كونفدرالية يوغوسلافية. وقبلت ذلك كل من مقدونيا والبوسنة والهرسك مع بعض التعديلات ولكن صربيا وتابعتها الجبل الأسود أصرتا على وجود اتحاد فيدرالي محكم. وأعلنت صربيا أنه إذا رفض هذا الخيار الأخير فإنها ستسعى إلى قيام صربيا الكبرى: ووصفت صربيا الحدود الداخلية ليوغوسلافيا في ذلك الحين بأنها مجرد حدود «إدارية» .

وأعلنت كلٌ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في تلك الظروف أنهما في جانب وحدة يوغوسلافيا. وبدأت المجموعة الأوروبية في مناقشة الأزمة. وأعلنت الجهات الثلاث تأييدها الكامل لماركوفيتش رئيس الوزراء اليوغوسلافي. واندلعت في مارس من عام ١٩٩١ مظاهرات ضخمة ضد نظام ميلوسيفيتش في صربيا وبدا أن البلاد بأكملها سيتم وضعها تحت قانون الطوارئ. ولقد دعوت إلى الاعتراف باستقلال الجمهوريات الست والإقليمين في مشروع قرار قدمته لتبحثه المجموعة الاشتراكية بالبرلمان الأوروبي. وانغمرت البلاد في مايو في أزمة أخرى من جراء رفض صربيا السماح للمندوب الكرواتي ستايب ميسيتش في أخذ دوره في رئاسة مجلس الرئاسة اليوغوسلافي. وردت كل من سلوفينيا وكرواتيا على ذلك بإجراء استفتاء عام على الاستقلال الكامل[٢]. وكتبت في أوائل يونيو: «إن الوقت يتسرب من يوغوسلافيا. ولن يستطيع إنقاذها الآن إلا معجزة في هيئة بديل ديمقراطي يظهر في صربيا».

وأعلنت كل من سلوفينيا وكرواتيا استقلالهما التام فى غضون أيام. وبدأ الجيش يوم السابع والعشرين من يونيو اجتياحًا شاملاً لسلوفينيا. وأعلن ذلك النبأ فى بلجراد الجنرال ماركو نيجو فانوفيتش رئيس المخابرات العسكرية. وكتبت فى رسالة وجهتها إلى صحيفة Guardian اللندنية أن الانقلاب العسكرى قد وقع فى يوغوسلافيا وحذرت من أنه لا ينبغى تركه يمر مرور الكرام لأنه «إن حدث فى يوغوسلافيا اليوم فلم لا يحدث فى الاتحاد السوفييتى غداً ؟

ملاحظات

١ - إن بيان الجنرالات المعاد ذكره فيما يلى يوضح صلات الجيش بمن خططوا لانقلاب أغسطس فى الاتحاد السوفيتى .

٢ - للاطلاع على بيان كامل بالواقعة، انظر الدراسة التى أجريتها حول السياسة اليوغوسلافية فى الثمانينيات فى مؤلفى (أوروبا الشرقية وكومنولث الدول المستقلة)، لندن ١٩٩٢ .



الفصل الأول

الرابطة الشيوعية تنهار

من المحتمل أن يكون المؤتمر الرابع عشر للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية هو آخر مؤتمراتها. فلم ينعقد إلا لينتهي بفوضى كاملة مع خروج الوفد السلوفيني بكامله. ورغم أن ذلك كان متوقعًا إلى حد بعيد إلا أن انهيار منظمة قديمة قدم يوغوسلافيا ذاتها، وهى منظمة كانت تحدد هوية البلاد بقوة، قد نتج عنه شعور خطير لدى الشعب بحلول الخراب. ولم يكن أكثر جوانب المؤتمر تأثيرًا هو ما حدث في جلساته وإنما الفجوة التي حدثت بين اهتماماته وبين احتياجات وآمال الشعوب. ولم يفلح أي قرار من أي طرف من الأطراف في تجاوز تلك الفجوة. وكان رحيل الوفد السلوفيني حتميًا بسبب غوغائية كوادر ميلوسيفيتش الذين حضروا المؤتمر وفي قلوبهم نية واحدة وهى رفض كل عرض سلوفيني باسم «الوحدة» تارة وباسم «المركزية الديمقراطية» تارة وباسم «يوغوسلافيا موحدة» تارة أخرى. وادعى ميلوسيفيتش أن الوفد السلوفيني لم يمثل إلا أقلية قليلة الشأن بعد أن أعطته الأغلبية الساحقة العديد من الأصوات الهامة. ويظهر ذلك مدى تشويه جنون العظمة المتزايد الذي يعانيه لإدراك الحزب الصربي واقع الأمور. ورفضت وفود كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا ومعها الجيش العرض المقدم من ميلوسيفيتش باستئناف المؤتمر بدون السلوفينيين .

وأعدت أحزاب الجمهوريات أنفسها كل على حدة لاحتمال الانفصال وحضرت المؤتمر على أمل واحد هو ألا تقع عليها اللائمة في حدوث ذلك. وكان الاقتراح الذي قدمه العديد من النواب الكروات والبوسنيين بأن يتم تقسيم الحزب رسميا إلى جناحين أحدهما اشتراكي والآخر شيوعي، كفيلاً بأن يؤدي إلى انفصال أفقي مما يتيح للإصلاحيين أن يحافظوا على منظمة لجميع اليوغوسلاف. ولكن ذلك العرض قُوبل بالرفض. أما الحزب فقد انقسم انقسامًا رأسيًا إلى منظمات جمهورية أي قومية. ومن المؤكد أن يؤدي ذلك فعليًا إلى انقسام أحزاب الجمهوريات أنفسها إلى فرق قومية

عندما تسنح الفرصة لحدوث ذلك. ولذا فلنا أن نتوقع قطبية شديدة للحياة السياسية بالبلاد على أسس قومية .

ولا علاقة لمثل هذا الخيار بالجيش. ولقد أدى تفكك الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية إلى أزمة هوية فى مؤسسة هى أكثر من غيرها ذات جذور ضاربة فى أعماق الدولة القائمة إبان حرب ١٩٤١ - ١٩٤٥ . ويبدو أن الجيش يراهن بآماله على إصلاحات آنت ماركوفيتش رئيس الوزراء، فإذا قدر النجاح لهذه الإصلاحات فإن ذلك سيؤدى إلى إعادة مركزية السلطة السياسية ووضعها فى أيدى الحكومة اليوغوسلافية وجمعية وطنية لكل اليوغوسلاف (فى ذلك النظام). وسيتيح ذلك للجيش أن يحتفظ بمظهرة كجيش اليوغوسلاف. ولكن لا أمل فى تنفيذ إصلاحات ماركوفيتش فى غياب إجماع داخل المؤسسة السياسية الحالية. ولقد أعاق الانقسام المتسارع للحزب على مدى العامين الماضيين المؤسسات المركزية وهى الرئاسة الفيدرالية والحكومة والجمعية الوطنية، عن توجيه البلاد ناحية السلام. ورغم شعبية الحكومة الفيدرالية فإنها لم تستطع أن تصمد على تسوية ناتجة عن التفاوض بكوسوفو ويعد ذلك نذير شؤم بالنسبة لمستقبل البلاد. ولذا فإن كل شئ يعتمد على طبيعة وسرعة انحلال كتلة القوة الحالية بصربيا. ولقد بدأ ذلك الانحلال بالفعل. وتكونت على مدى الأشهر القليلة الماضية عدة أحزاب جديدة فى تلك الجمهورية وكان أهمها فى الأغلب هو الحزب الديمقراطى الذى جمع غالبية أبرز مفكرى صربيا بمن فيهم ميلوفان ديلاس .

وحتى يستطيع الحزب الحاكم الصربى الاحتفاظ بسلطانه فهو على استعداد للعب بورقة كوسوفو مرات ومرات. وكل مرة يفعل فيها ذلك يتحول النطاق السياسى بصربيا وبالبلاد ككل وبشكل ملحوظ تجاه اليمين. وتوضح المقابلة التالى ذكرها التى أجريتها مع فيتون سوروى وهو عضو بارز من أعضاء المعارضة الديمقراطية بكوسوفو أننا لسنا نتعامل فى الإقليم مع صراع عرقى وإنما مع صراع بين قوى الديمقراطية وقوى الرجعية .

ولقد نشرت جريدة Vecernji List الزغربية مؤخراً مقابلة أجريت مع زدارفكو جريبو أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الصربى وأحد من جادلوا فى المؤتمر الحزبى لصالح انقسام رسمى إلى تيارين. ولقد وصف فى تلك المقابلة الصحفية موضع الخطر بدقة. «وليس فى المقدور الإبقاء على تلك الوحدة التى تلاشت فى المؤتمر الحزبى الرابع

عشر (سوى أن الحزب قد انشطر بالفعل إلى فرق جمهورية - قومية دون أن يعلن الاعتراف بذلك رسميًا) إلا فى إطار نظام الحزب الواحد عندما تتيح عضوية الحزب القناة الوحيدة للنشاط السياسى. وليس من المدهش نتيجة لذلك أن الرابطة الشيوعية قد صارت تشتمل على عدد وافر من الخيارات السياسية. ولكن هذه الخيارات ستنضم إلى منظمات مختلفة إن عاجلاً أم آجلاً حيث أعلنت الرابطة أثناء المؤتمر أن تعارض احتكار النفوذ السياسى. والمطالبة بالتحول الديمقراطى للحزب هو إغفال لهذه الحقيقة. فأولئك الذين طالبوا بالوحدة فى المؤتمر الرابع عشر لا يرغبون فى الاعتراف بهذه الحقيقة المؤلمة. والدافع لمثل هذه الدعوات هو الخوف الذى أثاره فقدان زعماء حزبيين معينين، وكذلك فقدان الغالبية العظمى من الأسماء لاحتكار النفوذ السياسى وهم يعون تماما أن له وحده الفضل فى أن يصبحوا نوابًا ومديرى مصانع ومدراء وضباط وسفراء وأمناء ومندوبين وأساتذة جامعات. وهذه جميعًا عوامل ذات ثقل، فنحن نعلم ما يحدث عندما يتحول الضمير إلى قوة مادية. فإذا أصبحت الرابطة الشيوعية عاجزة عن الحفاظ على وحدة البلاد، فعلى التنظيمات السياسية الجديدة أن تعيد بناء وحدتها المتهالكة. وهناك بعض الشك فى أن أكثر ما يحسم هذا الأمر هو ظهور أحزاب على اليسار السياسى يكون من شأن برامجها الاقتصادية والسياسية أن تشتمل على القيم الاجتماعية التى طواها النسيان فى ذلك الوقت بما فى ذلك الالتزام المتناهى بمبدأ المساواة القومية. وسيلقى هذا الأمل على عاتق الاتحاد الاجتماعى الديمقراطى اليوغوسلافى حديث النشأة .

ويمكننا تقسيم النطاق السياسى المعاصر بيوغوسلافيا إلى ما يقرب من خمس مجموعات أولها «الجبهة الرسمية» المؤلفة من الرابطة الشيوعية بكل جمهورية والاتحادات الاشتراكية للشباب والاتحادات الاشتراكية للشعب العامل. وهذه الأخيرة منشغلة هذه الأيام بتحويل أنفسها إلى تنظيمات مستقلة على الأقل فى سلوفينيا وكرواتيا، ومن المحتمل أن يتبعهم فى ذلك نظرائهم بالجمهوريات الأخرى. وثانيها وأكثرها عددًا هى الأحزاب القومية الجديدة التى تشمل بين أشياء أخرى اتحاد الفلاحين والاتحاد الديمقراطى والديمقراطيين المسيحيين بسلوفينيا وحزب الفلاحين والاتحاد الديمقراطى والديمقراطيين المسيحيين بكرواتيا والأحزاب المتطرفة والليبرالية والديمقراطية بصربيا فقط والاتحاد الديمقراطى بكوسوفو وحزب العمل المقدونى بمقدونيا والرابطة المجرية بفوفودينا. وثالثها أحزاب مثل حزب الليبراليين الاجتماعيين

الكروات والديمقراطيين الاجتماعيين الكروات والسلوفينيين وليبراليو الجبل الأسود والاشتراكيين المقدونيين والاتحاد الاجتماعى الديمقراطى اليوغوسلافى، وجميعها تطمح إلى شراكة مع كيانات أوروبا الغربية. (ومن العسير التخمين بأن هذه المسميات تعكس بدقة سياسات حزبية فى جميع الأحوال أم لا). وتتألف الفئة الرابعة من مجموعة من مبادرات المواطنين غير الحزبية مثل مجموعة الخضر ولجان Helsinki Watch ولجان حقوق الإنسان. ويشمل ذلك أيضًا المبادرة الديمقراطية اليوغوسلافية وهى أول طيور السنونو التى تظهر فى ربيع الديمقراطية. وكان آخرها ولكن ليس أقلها النقابات العمالية المستقلة الناشئة التى أظهرت عضلاتها فى منتصف يناير عندما عزل إضراب السائقين فى كرواتيا وسط البلاد عن الساحل ليومين وليلة. ويحين موعد انتخابات الإدارات المحلية والجمعيات الوطنية التابعة للجمهوريات وربما الجمعية الوطنية الفيدرالية كذلك فى أبريل فى بعض مناطق البلاد ومن المؤكد أن هذه الانتخابات ستعيد خلط ورق اللعب .

ولقد أجريت الحوار التالى فى فبراير ١٩٩٠ مع فيتون سوروى وهو عضو رائد من أعضاء المبادرة الديمقراطية اليوغوسلافية والحزب الاشتراكى الديمقراطى بكوسوفو .

(مارس ١٩٩٠)

كوسوفو والنضال من أجل الديمقراطية في يوغوسلافيا

حوار مع فيتون سوروي

هل هناك صلة مباشرة بين فشل المؤتمر الرابع عشر للرابطة اليوغوسلافية والأحداث التي وقعت بعده بكوسوفو؟

ويرد سوروي قائلاً :

حدث في هذا المؤتمر أن انهارت نهائيًا الوحدة التي لم توجد إلا من الناحية النظرية فقط، وانهارت معها بنية الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية. ولقد أدرك ألبان كوسوفو أن ذلك يعد بداية النهاية لسياسة عانوا منها على مدى السنوات التسع الماضية. ولذا فقد قاموا بمظاهرات لإعلان نهاية السياسة القديمة. وللتعبير عن أملهم في أن نظام التعددية الحزبي القادم قد يمكنهم من بيان مطالبهم القومية. ولذا، فينبغي أن تدركي أن الموقف الذي تعيشه كوسوفو حاليًا، أي حالة العزلة التي يبقى عليها إرهاب الشرطة، هو موقف تتولد عنه المظاهرات ببساطة. فلقد استبعدت الحملة المعادية للألبان هؤلاء الألبان من الحياة السياسية تمامًا، ولذا فإن خيبة الأمل القومية تتخذ الأولوية فوق جميع الهموم الأخرى. ولكن هناك من يعتقدون أن المظاهرات التي اندلعت تلقائيًا في أول الأمر ثارت من خلال بعض المحرضين، وهناك دليل على ذلك .

وكانت الشرارة التي اندلعت منها نيران الغضب الشديد في قلوب الشعب كانت هي وفاة رجل ألباني في قرية تقع بالقرب من سكوبي في جمهورية مقدونيا المجاورة. لقد مات ذلك الرجل نتيجة قرار السلطات المحلية بهدم الجدار التقليدي المحيط بمنزله وذلك باسم الأخوة والوحدة، ولقد صرعه البلدوزر عندما حاول إنزال بوابته الأمامية ليحول دون إسقاطها . ونتج عن ذلك احتجاج شعبي فوري بكوسوفو رغم عدم قانونية شتى التجمعات الشعبية هناك .

وقامت أولى المظاهرات ببرشتينا في الثالث والعشرين من يناير، واستمرت لساعتين أو ثلاث ساعات، ومرت بسلام. واستمر الاحتجاج لليوم التالي عندما قدمت

بعض المطالب السياسية كذلك، وكانت هذه المطالب تتراوح بين رفع حالة الطوارئ وبين عمل استفتاء شعبى فيما يتصل بوضع كوسوفو. ولكن الشرطة تدخلت هذه المرة بطريقة شديدة الوحشية فاستخدمت بنادق المياه والقنابل المسيلة للدموع والهراوات .

وكما يحدث فى الضفة الغربية المحتلة، استخدمت قوات الشرطة أسلوب اختيار بعض الأشخاص لتضربهم بعنف كتحذير للآخرين. ولم يسلم الأطفال كذلك من هذه المعاملة. ومن ثم فقد انتشرت الاحتجاجات خاصة فى مواقع غير مستقرة بطبيعتها وخارج السيطرة الفعالة مثل قرية بودييفو الصغيرة حيث يستطيع عشرون إلى ثلاثون ألف شخص أن يتجمعوا فى فترة وجيزة للغاية. وقرية بودييفو هى أول ما يعانى من الأعمال العسكرية والشرطية بسبب قربها من الحدود الصربية. وهى قرية فقيرة وبها شباب من المتعلمين ولكنهم يعانون من البطالة كثيراً. وانتشر الاحتجاج فى بادئ الأمر بسبب عدم وجود إمكانية للحوار عن شكاوى الناس. وأصبحت الأمور مختلفة تماماً بعد مقتل الكثيرين .

وحدثت أولى حالات الوفاة فى اليوم الثالث فى أوراهوفاك، حيث فتحت الشرطة النيران دون إنذار على المعزين العائدين من جنازة أحد الأشخاص كان قد لقى مصرعه لأسباب طبيعية، فقتل ثلاثة أشخاص وأصيب ما يقرب من عشرين آخرين بجراح. وتكررت هذه الحوادث فى الأيام التالية مما يوحى بوجود سياسة واعية لمحاولة إثارة ثورة قومية، فقد فتحت النيران فى ماليشيفو على سبيل المثال من قوة حاملات المشاة المدرعة دون أسباب، وحتى أقسام الشرطة المحلية رشقت هى الأخرى بالرصاص. ولقى ثلاثة أشخاص حتفهم وأصيب عشرة بجراح .

وأدت هذه المجزرة إلى نمو الثورة حتى بدأت عند حد معين تشمل القرى وهو تطور غير مسبوق منذ قيام الحرب. وعندما تهب القرى الألبانية فإننا نتناول بحق ثورة قومية .

لقد اشترك الناس فى المظاهرة وهم غير مسلحين ، ولابد أن ذلك صحيح ، وإلا لكان الكثيرون قد لقوا مصرعهم بما فى ذلك رجال الشرطة وغير الألبان . وربما حدثت إراقة دماء واسعة النطاق وحرباً أهلية عامة . ولكن ذلك لم يحدث حيث حدثت حالات الوفاة بين الألبان فقط. لقد ارتكبت الشرطة مذبحة فعلية ، وتقول معلوماتنا المستقاة من سجلات المستشفيات أن عدد القتلى هو ٣٥ قتيلاً وعدد الجرحى هو ١٣٩ جريحاً ، ولكن هناك احتمال بأن الرقم الحقيقى أكبر لأنه من المحتمل أن يكون الكثيرون لم يتم

نقلهم إلى المستشفيات. فكل جريح من جرحى المظاهرات يعتبر مجرماً وهو معرض للحبس لمدة ستين يوماً على الأقل. ولذا، فإن في صالحه أن يعالج في المنزل. ولقد لقيت الغالبية العظمى مصرعها على حد علمنا دون أية إثارة .

ولقد اتضحت نيات السلطات من خلال الواقع القائل بأن اللجنة المركزية لحزب كوسوفو كانت قد أرسلت تحذيراً إلى المستشفيات حتى قبل أن يبدأ المتظاهرون مظاهراتهم بأن على تلك المستشفيات أن تستعد للكثير من الإصابات. وكانت مستشفيات برشتينا تعانى في تلك الأيام من نقص في الأدوية الأساسية كالبنسلين، ولكنها زودت بإمدادات جديدة منها في ذلك الوقت على وجه السرعة وسرعان ما حدث نقص في الدماء، وعندما طلب كبير الجراحين إمدادات بدماء طازجة كان علينا أن نطلب متطوعين، واتهمتنا وسائل الإعلام بالإعداد لثورة يقوم بها جميع الألبان. ورفض الأطباء الصرب والمنتمون إلى أصول الجبل الأسود إجراء عمليات "للإرهابيين". ووجدت العديد من الأمثلة الأخرى للأعمال التي تعتبر جنائية حتى في وقت الحرب. فقد كانت النيران تطلق على النازلين من الحافلات في محطات الحافلات، ومن أراد أن يساعد الجرحى كان يضرب بقسوة، وفي واقعة أخرى أخذ بعض المارة أحد الجرحى في سيارتهم لنقله إلى المستشفى، فتم استيقافهم وضربهم ضرباً مبرحاً. وضرب آخر حتى فقد وعيه لأنه أتى لمساعدة أخيه الجريح، أما هذا الجريح فقد أطلقت عليه النار ليموت .

وفي كاتشانيك أطلق أحد القناصة النار على صبي صغير خارج منزله رغم عدم وجود مظاهرات في ذلك الوقت. وهو يعيش الآن داخل جهاز للتنفس الصناعي. ولقيت فتاة عمرها سبعة عشر عاماً مصرعها عندما أوقف أحد الشرطيين سيارته فرأى حشد من الأشخاص ففتح عليهم نيران مدفعه. وقبض على مدرس يعمل بإحدى المدارس الثانوية، ولقى حتفه في السجن. وأطلقت النيران على العمال وهم ذاهبون إلى أعمالهم. ومن فعل كل ذلك هم القوات الخاصة وقوات الاحتياط الصربية .

ما هو السبب في وحشية الشرطة ؟

ويرد سوروى قائلاً :

كان البساط ينسحب من تحت قدمي ميلوسيفيتش في يوغوسلافيا على مدى الأشهر القليلة الماضية بفعل تحول مرئي للسلطة من الحزب إلى الدولة، أي أن الحكومة

الفيدرالية ورئيس الوزراء آنت ماركوفيتش. فبرنامج ماركوفيتش الاقتصادى يحتاج إلى إطار سياسى مختلف، أى إلى تشتيت عملية صنع القرار. ويرقى ذلك إلى هجوم مباشر على قاعدة نفوذ ميلوسيفيتش : وهى الاحتكار الحزبى بجانب القومية. والطريقة الوحيدة لإبقائه على الأمر الواقع هى اللعب بورقة كوسوفو لإظهار نفسه بمظهر المدافع عن سيادة يوغوسلافيا ووحدة أراضيها. ودائمًا ما تفلح هذه الحيلة لا لوجود خطر الانفصالية الألبانية، وإنما لإمكان إظهار الألبان على أنهم عضو غريب فى جسد الدولة والمجتمع السلافى. ولذا فإن المطالب السياسية للألبان دائمًا ما تعامل بالشك والريبة حتى المطالبة بإقامة نظام متعدد الأحزاب وعقد انتخابات حرة يمكن تفسيرها كذلك إلى «الانفصالية» ... الخ .

ويستخدم اليوم مصطلح جديد لوصف الألبان وأعمالهم وهو "إرهابيين" وقد اتهم الألبان فى الماضى بالثورة المضادة، والقومية، والتحرر الوحدوى. والاتهام بالتحرر الوحدوى وما ينطوى عليه من المعنى بأن الأرض ألبانية العرق قد تم استبداله بتهمة «الانفصالية» ولم يعد مصطلح "الثورة المضادة" بعد أحداث ميدان تيانانمن وكذلك لأن أنظمة أوروبا الشرقية استخدمته ضد أعدائها السياسيين .

ولذا، فقد وقع الاختيار على مصطلح «الإرهاب» ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنه يبرر استخدام تلك الأنظمة لآلة السحل، وجزئيًا لأنه يجابه الاحتجاجات الغربية المتزايدة ضد الانتهاك الواضح للحقوق الإنسانية والمدنية للشعب الألبانى .

ويرى ميلوسيفيتش أنه بالإمكان استخدام المظاهرات لتأجيل الانتخابات الحرة بكوسوفو، وربما فى صربيا كذلك حيث زعم فى خطبة ألقاها أن الديمقراطية النيابية مستحيل تحقيقها حتى يتم تأمين حقوق أقليات الصرب والجبل الأسود بكوسوفو. ولكن بما أن هذه الحقوق دائمة المرونة فسيكون من المحال إثبات أن تأمينها قد تحقق. والنتيجة العملية لذلك هو أن الاضطهاد الجارى يتخذ مسارًا حلزونيًا بدون نقطة توقف واضحة. ولقد استخدم ميلوسيفيتش كذلك، وهذا شديد الأهمية، المظاهرات التى حدثت بكوسوفو لإثبات أن تعليق المؤتمر الحزبى الرابع عشر قد أدى إلى تقويض أكبر لاستقرار يوغوسلافيا. وتلك إذن هى العلاقة المتبادلة بين فشل المؤتمر وبين المظاهرات. فقد كان الألبان يعتبرونه انفراجًا مبدئيًا لتسع سنوات من الاضطهاد، أما ميلوسيفيتش فقد زعم بأن انهيار وحدة الحزب كان يرقى إلى تفكك يوغوسلافيا

باكملها. وزيادة على ذلك فقد حظى ميلوسيڤيتش بالنجاح على المدى القصير، فقد استطاع أن يجعل الجمعية الوطنية الفيدرالية تقوم بإدراج مصطلح "الإرهاب" فى قرارها الخاص بكوسوڤو. وسيجبر ذلك الهيئة الحزبية على استخدام أساليب شرطية مُضادة للإرهاب، وهى كما رأينا شديدة الوحشية .

ولكن على المدى الطويل ؟

ويرد سورروى قائلاً :

هناك نتيجتان محتملتان لا ثالث لهما، فإما أن تفشل هذه السياسة الرجعية بسبب الضغط الدائم والخارجى أى من داخل صربيا أو من أرجاء أخرى بيوغوسلافيا أو كليهما، وإما أن تؤدى هذه السياسة إلى صراع معمم فى جميع أرجاء البلاد. وليس هناك احتمال لحل وسط .

ماذا كان رد الفعل بالجمهوريات الأخرى ورد فعل الحزب الفيدرالى وسلطات الدولة ؟

ويرد سورروى قائلاً :

لقد أوضح زعماء سلوڤينيا وكرواتيا أن سياسة القمع الصربية تقود للا شىء ويجب استبدالها بالحوار مع المعارضة. فنحن أول من اقترح على المعارضة من خلال إعلاننا «نعم للديمقراطية - لا للعنف» إن فتح الحوار شرط مسبق لإغلاق تلك الحلقة المفرغة من العنف بكوسوڤو. وينبغى أن يقام ذلك الحوار على جميع الأصعدة، ولابد له أن يشمل الصعيد الفيدرالى بما أن السلطات الإقليمية طرف مباشر فى الصراع. وقررت الحكومة والرئاسة الفيدراليتان إقرار مثل هذا الحوار، ولكن بعد انتهاء المظاهرات. ولكن المظاهرات لن تتوقف إلا إذا بدأ الحوار. واتضحت علاقة القوى الحقيقية على الصعيد الفيدرالى من خلال تصديق الجمعية الوطنية الفيدرالية على تسمية المتظاهرين «بالإرهابيين» وهو ما يضع الموقف باكمله فى إطار جديد تماماً .

كيف تفسر اتخاذ الجمعية الوطنية الفيدرالية مثل هذا القرار رغم أنها تتكون من مندوبين يمثلون جميع أرجاء البلاد، والعديد منهم لا يوافق على القمع الجارى بكوسوڤو ؟

فيرد سوروى قائلاً :

تخمينى هو أن الجمعية قد عبرت ببساطة عن ميزان القوى داخل الحزب. فالقيادة الفيدرالية منشقة من المنتصف، ويجعل ذلك التحرك إلى الأمام عسيراً. ويرى ماركوفيتش أن صربيا عنصر سياسى قوى يمكنه أن يعرض إصلاحه السياسى للخطر، ولذا فقد اختار مهادتنا فيما يتصل بقضية كوسوفو ولكنه يعتبر بذلك ضيق الأفق لأن عدم استقرار أى منطقة بالبلاد يعرض الإصلاح إلى الخطر .

ما الأثر الذى نتج عن إعلانكم بكوسوفو ذاتها ؟

ويرد سوروى قائلاً :

كان أحد آمالنا هو توجيه احتجاجنا فى خمسة مطالب منطقية، ولذا فقد عرضنا الإعلان ليوقع عليه الشعب، ولقد حصلنا على ما يزيد على ٤٠٠ ألف توقيع حتى الآن. ويجعل القيام بالتوقيع بالاسم كاملاً والعنوان من المطلب السياسى الفردى واقعاً ملموساً، ويخلق قاعدة صلبة من التفاوض الجماعى. لقد وضع الناس ثقتهم فى المعارضة التى فعلت بدورها شيئاً لم يفعله أحد من قبل، فلقد جعلت كل حالة وفاة واقعة شعبية. وأتاح ذلك لكل شخص حتى ممن لم يشاركوا فى المظاهرات أو يوقعوا على الإعلان أن يشارك فى الأعمال التى قمنا بتنظيمها لاحقاً مثل الحداد الذى استمر يومين، مصحوباً بصوت صفارات المصانع وأبواق السيارات فى ساعة محددة من اليوم لحداد الموتى... الخ، ولم نطلق عليها فى الواقع أيام الحداد، ولكننا أطلقنا عليها «أيام الحزن»، لأن الحداد العام فعل من أفعال الدولة، ولكننا فى دولة يقتل شعبها وهى دولة مستعدة لإلقاء القبض على كل من يرغب فى التعبير عن الحزن العام فى موقعه .

من هم الذين يشكلون المعارضة بكوسوفو ؟

ويرد سوروى قائلاً :

قبل يوم واحد من بدء المظاهرات، وجهت كل من جمعية المبادرة الديمقراطية اليوغوسلافية (UJDI) وجمعية كوسوفو للفلاسفة وعلماء الاجتماع ولجنة كوسوفو لحقوق الإنسان نداءً إلى الشعب بألا يخرج فى مظاهرات. فقد بات واضحاً أن ذلك لن يؤدى إلا إلى تعزيز نظام القمع وسيعرض حياة الناس للخطر على كل حال. وبعد أن بدأت إراقة الدماء قمنا بتقديم الإعلان للناس للتوقيع عليه. وعند ذلك الحد هب اتحاد

كوسوفو الديمقراطي لدعم موقفنا. وقمنا عندئذ بتشكيل لجنة تنسيق ممن وقعوا على الإعلان، وكان يرأس تلك اللجنة ثلاثة أشخاص أولهم أنا عن جمعية المبادرة الديمقراطية اليوغوسلافية (UJDI) والثانى إدريس آيبتى ممثلاً للجنة حقوق الإنسان، والثالث هو إسوف بريشا ممثلاً لجمعية الفلاسفة وعلماء الاجتماع. فعقدنا مؤتمرات صحفية وبدأنا أعمالاً أخرى مثل تقديم التماس بتأجيل إعادة بدء الفصل الدراسي بالمدارس لعدم كفاءة الأمن العام. وانضمت إلينا فى ذلك الوقت تنظيمات أخرى فضلاً عن الأربعة اللاتى ذكرتهن آنفًا وهى: لجنة المبادرة المنادية بحزب ديمقراطى اشتراكى وأحد مؤسسيها هو شكلزين مالكى، ولجنة المبادرة المنادية ببرلمان للشباب والتى يرأسها بليريم شالا وهو صحفي يعمل بجريدة شبابية محلية هىZerie Rinis (ومن الأمور ذات المغزى أن لجنة المبادرة المنادية ببرلمان للشباب قد تأسست فى حى ڤرانيڤاك الفقير ببرشتينا). ونحن ننتظر هذه الأيام كذلك أن يتأسس حزب ليبرالى وحزب للخضر.

ماذا يمثل الاتحاد الديمقراطى والحزب الليبرالى ؟

ويرد سوروى قائلاً :

يضم الأول ما يقرب من مائتى ألف عضو، ويدعو إلى الديمقراطية النيابية وسوق حرة وإلى شيء متصل بهما وهو «التحرير الدستورى للشعب الألبانى»، أى أن الاتحاد الديمقراطى يطمح إلى أن يصير نوعًا من الحركات القومية. وهو نتاج لرد فعل شعبى تجاه عدة سنوات من الاضطهاد أكثر منه حزبًا .

ولكنى أرى أنه فى المقدور تصنيفها ضمن حركة قومية، ولكن لابد لها أن تكون بيانًا وبلورة لجميع المصالح الاجتماعية المختلفة والمتعادية داخل مجتمع كوسوڤو. أما الاتحاد الليبرالى فيقوم بتشكيله خريجو جامعة زغرب، ولا يتطابق فكرهم تمامًا مع فكر الليبراليين الاجتماعيين الكروات .

وهناك عنصر هام آخر من عناصر التعددية الحزبية وهو النقابات المستقلة وهى تحت التأسيس. وتتكون هذه النقابات الجديدة فى سلوڤينيا من أعلى عن طريق التحول البسيط للنقابات الرسمية، أما فى كوسوڤو فإن هذه النقابات ستتكون من أسفل على مستوى المشروعات والمدارس.. الخ كل على حدة، ثم يتم الربط بينها فيما بعد. ويقوم الصحفيون والأطباء والمؤرخون وغيرهم بالفعل بتأسيس النقابات المهنية الخاصة بهم .

جميع هذه المنظمات تقع فى المدن.. فماذا عن الريف ؟

ويرد سورروى قائلاً :

هناك مشكلة فى هذا الشأن، فالقرية بكوسوفو متخلفة وغير منتجة وتعيش على الكفاف، ولذا فهى لا تملك وعيًا متميزًا بمصالحها، ولا تتولى سياسة تنمية زراعية جديدة. وتقف كذلك الاتجاهات الشديدة نحو الهجرة إلى المدن وإلى الخارج حائلاً أمام ذلك ، ولا يدرى الفلاح نفسه ما ينبغى عليه أن يفعل بأرضه، ولا يجد فى أى مكان فى يوغوسلافيا أية نماذج يستطيع تطبيقها، فحزب الفلاحين بسلوفينيا، على سبيل المثال، حزب سياسى يناضل من أجل المصالح الزراعية فيما يتعلق مثلاً بأسعار الأسمدة أو اللبن. ولهذا فلا يستطيع فلاح كوسوفو اتباع النموذج السلوفينى لأنه لا ينتج للسوق .

تعد القرية بكوسوفو حالة فريدة لأنها تعانى من الانفجار السكانى على أراضيها، على العكس من باقى أرجاء يوغوسلافيا حيث تعانى القرى من نقص فى العمالة .

إن كوسوفو باكملها تعانى فى الواقع من الاكتظاظ السكانى. ولكن أكبر الكثافات السكانية توجد بالريف. ولكننا نتوقع الآن قدوم مستوطنين جدد !

وإلى أين سيذهبون ؟

قامت العديد من موجات المستوطنين الصرب والجبل الأسود قبل الحرب باستيطان كوسوفو وتم منحهم الأراضى التى انتزعت من الفلاحين الألبان. وسيحدث ذلك مرة أخرى طالما أن صفقات الأراضى تتم غالبًا دون تسجيل رسمى، ولذا فإن العديد من الملاك ليس لديهم أى دليل يثبت الشراء. وهناك خطة بتوزيع ما يقرب من ٤٠ ألف هكتار من أراضى الدولة على المستوطنين .

والمشكلة أنه حتى إذا تم تنفيذ ذلك دون حدوث ثورة اجتماعية، فإن ذلك سيولد مشكلات جديدة. فهناك خطة على سبيل المثال لتوطين ما يقرب من ١٢٠ ألف شخص فى منطقة جلوجوڤاك حيث يوجد بالفعل عدد من السكان يقترب من العدد المذكور بالخطة ويعيشون فى ظروف حياتية غير ملائمة على الإطلاق. ويعد ذلك نوعًا من الجنون يتميز به هذا النظام. فهناك شعار شعبى يسود صربيا والجبل الأسود الآن: «ليس عليك يا سلوبودان (ميلوسيڤيتش) إلا أن تعطينا الأمر وسوف نسير حتى نبلغ تيرانا» .

والقصد وراء العرض بإقامة مستوطنة هو إحداث تأثير نفسي. فسياسة ميلوسيفيتش تقوم على شن حملة أفكار مستحيلة تماماً تؤدي إلى خلق نقاط للصراع. والمقصد الأول هو إثارة الألبان حتى يقوموا بمظاهرات أخرى، وإن حدث رد فعل من الكروات والسلوفينيين فسيتم اتهامهم بأنهم يتمنون أن تصبح كوسوفو ألبانية خالصة. وهذه هي سياسة خلق الصراعات، والهدف منها هو كسب الوقت .

هناك معارضة آخذة في الظهور هذه الأيام بصربيا، أليس كذلك؟ فهل لنا أن ننتظر على نحو واقعي موقفاً إيجابياً لها فيما يتصل بكوسوفو ؟

ويرد سوروي قائلاً :

إن ظهور معارضة لميلوسيفيتش يعد تطوراً إيجابياً. ولكننا لا نتوقع اختلافاً مبكراً بينهما فيما يتصل بمسألة كوسوفو، فقد ترعرعت هستيريا القومية الصربية لسنوات عديدة، وسيستغرق الأمر سنوات قبل أن تهدأ حدتها. ولا أعتقد أن المعارضة الصربية قوية بما يكفي لاختيار كوسوفو لتكون نقطة الصدام مع ميلوسيفشتش. وهناك على كل حال بعض الأحزاب مثل حزب التجديد القومي الصربي التابع لفوك دراسكوفيتش أو الحزب الراديكالي وهي أكثر هستيرية فيما يتصل بمسألة كوسوفو من الرابطة الشيوعية الصربية في ظل حكم ميلوسيفيتش .

يحدث في صربيا كما يحدث في مناطق شاسعة من يوغوسلافيا أن خيبة الرجاء في النظام القائم لا يتولد عنها حالة من العداء تجاه الشيوعية فقط وإنما حالة من العداء تجاه الاشتراكية هي الأخرى. ولدينا في صربيا زيادة على ذلك قومية متطرفة محورها قضية كوسوفو. وهذه القومية تنتقل اليوم من الدائرة العرقية إلى الدائرة الدينية، فالمسلمون اليوغوسلاف (والفئة القومية الكبرى تعيش في البوسنة والهرسك) هم من سيحل عليهم الدور في المعاناة من الاتهام بأنهم "العنصر الغريب" أي غير المسيحي وغير الأوروبي داخل يوغوسلافيا. ويتجه الموقف الرجعي للحزب الصربي إلى إفراز معارضة يمينية وليست يسارية. وفوق ذلك فإن ميلوسيفشتش لا زال يتحرك صوب اليمين. ولقد أُخذت الأفكار الجديدة الموجودة في وثيقة "السلام في كوسوفو" مباشرة من برنامج حزب التجديد القومي الصربي الانتقامي المتطرف وهي وثيقة أقرتها اللجنة المركزية التابعة للرابطة الشيوعية الصربية (وهو مسمى أصبح مجرد مزحة!) ولا زلنا نتساءل: هل يكفي هذا الجناح اليميني صربيا المعاصرة؟ وانطباعي هو

أن قيادة الحزب الصربي ببساطة لم تستوعب أن الدنيا قد تغيرت. ويعلق ميلوسيڤيتش وأتباعه آمالهم على ثلاثية القومية والشرطة والجيش وهي جميعًا تحت سيطرة مجموعة من رموزها المؤسسين. وليس في استطاعة الحزب الصربي إلا اللعب بورقة كوسوڤو في مواجهة الشعبية الملموسة للأحزاب الشيوعية داخل كل من سلوڤينيا وكرواتيا، وإلى حد ما داخل كل من مقدونيا والبوسنة. وهي تفعل ذلك وتكسب في كل مرة بضعة أشهر من الهدنة .

وأخيرًا، من سيكون الفائز إن أجريت انتخابات حرة بكوسوڤو ؟

ويرد سورروى قائلاً :

سيفوز الأشخاص الذين قاوموا الاضطهاد بفاعلية. ونختلف جميعًا في هذا الشأن. فهناك ديمقراطيون ولكن هناك كذلك زعماء قرويون قدامى. فالجمعية الوطنية الإقليمية كبيرة للغاية، ومن المحتمل أن تدخلها بضعة شخصيات ريفية ممن صنعوا لأنفسهم أسماء بكونهم ألبانيون حتى أكثر من الرجل الثاني. ولن يقلق هؤلاء أنفسهم كثيرًا بفحوى القوانين الجديدة، ولكنهم سيصيحون من أجل الألبانية كما يفعل أولئك الذين يقسمون اليوم بالصربية. وهو خطر حقيقي، وستجعل هدنة مدتها ستة أشهر حول قضية كوسوڤو تحييدهم أكثر سهولة. أما الديمقراطيون اليساريون الذين نشأوا باتصالهم بغيرهم من الديمقراطيين اليساريين اليوغوسلاڤ فهم يحتاجون إلى وقت يقومون فيه بتحديد برنامجهم السياسي داخل المسار القومي الألباني. ولدى أنا نفسي اختلافات كبيرة مع أشخاص بعينهم من الاتحاد الديمقراطي، ولكنني عاجز عن صياغة تلك الاختلافات صراحة خشية أن يسيء النظام الحالي استخدامها، ولذا، فنحن متورطون في سباق يائس ليس فقط في مواجهة سياسة ميلوسيڤيتش التي تطرح المخاطر باستمرار، ولكن في مواجهة الوقت الضائع في محاولة خلق أساس تنظيمي لتعددية فريدة للحياة السياسية الألبانية. ولسنا نرغب في أن تذهب أحادية حزبية لتحل محلها أحادية حزبية قائمة على القومية .

ونحن نعمل اليوم تحت ضغط هائل من الثورة القومية التي تستقي الإلهام كذلك من سقوط نظام شاوشيسكو من خلال الثورة الشعبية بالتحديد. ولم يعد الناس يخشون شيئًا بعد تسعة أعوام من القمع، وعام آخر من قانون الطوارئ، وبعد أن لقى الكثيرون حتفهم. وبالرغم من أوجه الاختلاف الواضحة بين كوسوڤو ورومانيا، فإننا

نعلم أن الموقف فى يوغوسلافيا مختلف، وأن المواجهة المباشرة لن تجدى، وأن مشكلة كوسوفو تتعدى المشكلة المباشرة للاضطهاد العرقى، ولن يكون فى الإمكان حلها إلا على أساس تحول يسمح بالتعبير الحر عن شتى المصالح القومية والاجتماعية والطائفية المتباينة فى شتى أرجاء يوغوسلافيا . ونحن ننوى أن ندلى بدلونا فى هذه العملية .



الفصل الثانى

يوغوسلافيا تمر بمحنة التسوية المسلحة

لقد أدى زوال الحكم الشيوعى بيوغوسلافيا إلى فتح الباب على مصراعيه أمام احتمال اختفاءها كدولة واحدة. وعندما تتضح تناقضات السياسة الجديدة فسيكون من الواضح، بصرف النظر عن حل أية مشكلات، أن تلك النتيجة ستكون كارثة على جميع أمم ومواطنى البلاد. ولن يجعل دمار يوغوسلافيا قضاياها القومية أصعب حلاً فحسب، وإنما سيضع حداً لنظام الديمقراطية النيابية الآخذ فى الظهور حديثًا .

لقد جاءت انتخابات مارس - أبريل ١٩٩٠ فى سلوفينيا وكرواتيا إلى السلطة بحكومات قومية يمينية التوجه (ينبغى أن نضع فى حسباننا أن الحكومة الفيدرالية ذاتها ملتزمة بتطبيق الرأسمالية بحذافيرها). وفى سلوفينيا اختار الحزب الحاكم القديم الرابطة الشيوعية السلوفينية سابقًا وحزب التجديد الديمقراطى - نظامًا تناسبيًا وانتخابات مباشرة لرئيس الجمهورية .

ولقد فاز الائتلاف المسمى ديموس DEMOS الذى يضم الاتحاد الوطنى واتحاد الفلاحين والديمقراطيين الاجتماعيين والديمقراطيين المسيحيين والخضر بخمس وخمسين بالمئة من الأصوات (أى ١٢٦ من بين ٢٤٠ مقعداً) وفاز الشيوعيون بسبعة عشر بالمئة من الأصوات (أى ٨٣ مقعداً) وفاز الليبراليون (اتحاد الشباب الاجتماعى سابقًا) بأربعة عشر بالمئة من الأصوات (أى ٣٨ مقعداً) وفاز الاشتراكيون (الاتحاد الاشتراكى للشعب العامل) بستة عشر مقعداً، وفازت الأقليات الإيطالية والمجرية بمقعدين لكل منهما. وفاز المرشحون المستقلون ببقية المقاعد. وانتخب رئيس الحزب الشيوعى ميلان كوتشان كرئيس للجمهورية بأغلبية نسبية (بلغت ٤٤٪) من الأصوات مما أدى إلى إحكام الميثاق القومى. وتم محو الإشارات الدالة على الاشتراكية من اسم الدولة وشعارها وعلمها. وظلت هستيريا العداء للشيوعية خاضعة للرقابة، ولكن جميع المراكز الحكومية أصبحت من نصيب أعضاء DEMOS ويجرى تطهير المؤسسات الإعلامية والاقتصادية والثقافية، ويتم على نحو غير معلن حث الطلاب الذين يرغبون فى

دراسة هيجل أو ماركس أو فرويد على إعادة النظر فى ذلك. وأعلن الائتلاف أنه حامى المصالح القومية (وشعاره هو : من ليس معنا فهو ضد الأمة) وعلّق التصويت السرى بالبرلمان ذاته. ولقد رفض الائتلاف الحاكم التصديق على رواتب مندوبى البرلمان (بزعم توفير الأموال) إلا أنه كان منشغلاً بتعيين أعضاء البرلمان من بين رجاله فى أجهزة الدولة، ولذا فقد حول ممثلى الشعب إلى عبيد للهيئة الحكومية .

ولكن النظام التناسبى أدى إلى توزيع متساو لمقاعد البرلمان وإلى انتخاب كوتشان إلى درجة من درجات المشاركة فى السلطة. ولقد تم تخفيف حدة الضعف المتوقع لحكومة الائتلاف من خلال عدة عوامل. فقد جعل الائتلاف من التوزيع "العادل" لغنائم الحكم أكثر جاذبية عن طريق مناخ اقتصادى جديد مما ساعد على الحفاظ على تماسك الأحزاب المختلفة. ولقد ساعد الائتلاف من الناحية الظاهرية الإجماع على الأولويات الاقتصادية والخوف من صربيا فى ظل حكم ميلوسيفيتش. ولقد أدى هذان الأمران إلى إعلان سلوفينيا فى يونيو استقلالها الكامل (وليس انفصالها) فى إطار يوغوسلافيا، ووقعت عليه جميع الأحزاب والمجموعات، ولقد يسرت الفوضى التى كان يعانى منها الشيوعيون كذلك التحول إلى نظام ما بعد الشيوعية وهو ما نتج عن خسارة الشيوعيين لأربعين عام من السلطة : مشكلات مالية وانخفاض مستمر فى العضوية وبحث لم يكلل بالنجاح عن هوية سياسية جديدة. فإذا أردنا الحكم على الشيوعيين والاشتراكيين والليبراليين من خلال سلوكهم فى البرلمان السلوفينى، فسنرى أنهم قد اتحدوا واقعيًا لتشكيل معارضة مجدية، وإن كانت محدودة (وحيث نجحت مؤخرًا فى وقف حظر على استخدام اللغة الصربوكرواتية بالبرلمان السلوفينى كان قد اقترحه أحد الوزراء) .

أما فى كرواتيا، فقد اختار الشيوعيون نظامًا انتخابيًا يفوز من خلاله المرشحون بالأغلبية الساحقة وينتخب من خلاله الرئيس عن طريق الجمعية الوطنية، معتقدين خطأً أن ذلك سيعيد إليهم سلطانهم الضائع. وفاز حزب واحد - الاتحاد الديمقراطى الكرواتى بنسبة مئوية قدرها ٤١,٥٪ من الأصوات (أى ٦٩٪ من المقاعد) وحصل ائتلاف الاتفاق القومى (وهو خليط من الليبراليين والديمقراطيين المسيحيين والشيوعيين السابقين وكان بعضهم يشغل مناصب قيادية فى أعوام ١٩٦٨ - ١٩٧١) على ١٥٪ من الأصوات (أى ٤٪ من المقاعد) وحصلت الرابطة الشيوعية الكرواتية :

حزب التحول الديمقراطي (بما في ذلك عدد من المرشحين المشتركين مع الاشتراكيين) على ٢٨٪ من الأصوات (أي ٢١٪ من المقاعد) بينما حصل الاشتراكيون (الاتحاد الاشتراكي السابق) وحدهم على ٦,٥٪ من الأصوات (أي ٢,٥٪ من المقاعد). وتم تقسيم ما تبقى من الأصوات بين الديمقراطيين الصرب والمستقلين بما في ذلك أحد أعضاء حزب الخضر (تم انتخابه بتأييد من الشيوعيين). ولذا فقد أعطى ذلك النظام ثلثي الأغلبية البرلمانية لحزب حصل على ما يفوق ٤١٪ من أصوات الشعب. وانتخب ذلك البرلمان فرانيو تودومان رئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي كرئيس للجمهورية. ومنذ ذلك الحين اتخذ الاتحاد الديمقراطي الكرواتي مواقف استرضائية تجاه صرب كرواتيا بما في ذلك تقديم أحد مراكز نائب الرئيس الخمسة للصربي يوفان راسكوفيتس زعيم الديمقراطيين الصرب، ولكن ذلك العرض قوبل بالرفض بناء على نصيحة بلجراد .

ويعاني الشيوعيون الكروات كذلك من التشوش لنفس الأسباب التي تواجه الشيوعيين السلوفينيين، ولكن المأزق الذي يجدون أنفسهم فيه أصبح أكثر سوءًا بسبب عدة عوامل إضافية . **أولاً** : فازوا بأغلبية أصوات الصرب (ويمثل الصرب ما يقرب من ١٢٪ من جملة سكان كرواتيا) ولكن هؤلاء المؤيدين خاب رجاؤهم أو أنهم يحولون تأييدهم هذا إلى الحزب الصربي الديمقراطي . **ثانيًا** : لم يحسم الصراع الحزبي بين الإصلاحيين والمحافظين لصالح الطرف الأول على الإطلاق، ويعوق ذلك جهود الحزب للحصول على مكسب سياسي جديد. وزيادة على ذلك فإن الحزب يواجه تصدعات أخرى على أسس قومية وذلك بسبب اتجاه الصرب لأن يكونوا محافظين والكروات لأن يكونوا إصلاحيين. (لأسباب تعود إلى التطهير الحزبي المكثف الذي أجرى عام ١٩٧١). وقد ردت الأغلبية الكرواتية كنظيراتها السلوفينية على التهديد الآتي من صربيا عن طريق التقارب مع الاتحاد الديمقراطي الكرواتي دفاعًا عن السيادة القومية، وقد سهل ذلك مد بلجراد تأييدها للتمرد الصربي المنظم ضد الحكومة الجديدة بما في ذلك الدعوة إلى الكفاح المسلح في مناطق من كرواتيا. وأخيرًا، تشجع السيطرة السياسية للاتحاد الديمقراطي الكرواتي بعض العناصر الشيوعية على الردة وأبرز هذه العناصر هو برنارد يورلينا الرئيس السابق لنقابة العمال الكرواتية وعضو اللجنة المركزية للحزب الكرواتي، وقد كوفئ يورلينا بمنحه منصب نائب الرئيس (ودخل مصطلح «اليورنالية» الجديد إلى اللغة الكرواتية ليعبر عن هذا الوضع الجديد من الانتهازية) .

وكان لنظام التصويت أثر سلبى على الديمقراطية العصرية بكرواتيا. ولقد أدت سيطرة الاتحاد الديمقراطى الكرواتى على البرلمان بالإضافة إلى انهيار الشيوعيين إلى تعزيز الاتجاهات الديكتاتورية للحزب التى ظهرت بالفعل من خلال الحملة الانتخابية. ولقد تظاهر الاتحاد الديمقراطى الكرواتى بأن انتصاره قائم على استفتاء عام فانشغل كنظيره السلوڤينى بتطهير المؤسسات الإعلامية والثقافية والتعليمية. ولقد أعطت الحكومة اهتمامًا خاصًا «لتطهير» اللغة الرسمية، عن طريق محو جميع الكلمات الوافدة الأجنبية (أى الصربية) مما أدى إلى نتائج مضحكة، وهو إجراء تم اتخاذه لإرهاب خصومها من الكروات على وجه الخصوص. ولقد أصبح علم حزب الاتحاد الديمقراطى الكرواتى هو العلم الرسمي لكرواتيا، وكما حدث فى سلوڤينيا تم محو كل الإشارات الدالة على الاشتراكية من اسم الدولة وشعارها .

ورغم ذلك، فالاتحاد الديمقراطى الكرواتي ليس حزبًا بقدر ما هو ائتلاف مؤلف من القوميين المعتدلين والمتطرفين ومن المعادين للشيوعية. ولقد ظل تودومان، الذى يحتل المركز الرئيسى يحاول أن يقيد صقور هذا الائتلاف عن طريق إطلاقها فى الدائرة الثقافية، ولكنها كانت مهمة شاقة في مواجهة «العدوانية» المتطرفة للسلطة الرسمية والمعارضة الصربيتين على حد سواء. ويواجه الاتحاد الديمقراطى الكرواتى كذلك مشكلة محددة ، وهى الافتقار إلى أهل الفكر . فقد ظهر ائتلاف DEMOS بسلوڤينيا من بين أهل الفكر التقليديين على حين صوت أهل الفكر بكرواتيا متضامنين لصالح أحزاب لا تنتمى للاتحاد الديمقراطى الكرواتي. وسيكون من العسير بدون أهل الفكر أن يتم الانتقال إلى مرحلة ما بعد الشيوعية (فمن بين محاربى الاتحاد القدماء، على سبيل المثال، يستطيع صياغة الدستور الجديد؟)، وسيفلح احتياج الاتحاد إلى تعاونهم فى تخفيف ذلك التطرف القومي المنبعث من جديد .

ومن المقرر أن تعقد الانتخابات متعددة الأحزاب قبل نهاية العام كذلك فى البوسنة والهرسك (حيث من المحتمل أن يكون الفائز هو حزب العمل الديمقراطى القائم على المسلمين). وفى الجبل الأسود (التى لا تزال الحياة السياسية بها منقسمة بين الجماعات المؤيدة لميلوسيڤيتش التى تشمل الحزب الشيوعى الحاكم، وبين القوميين والمجموعات الديمقراطية بالجبل الأسود) وفى مقدونيا (حيث لم يظهر إلى المقدمة من يصلح كفائز رغم أن الاحتمال وارد بفوز المنظمة الثورية المقدونية الداخلية) .

إن تفكك يوغوسلافيا يهدد بقاء هذه الجمهوريات الثلاث ويهدد كذلك وجود الشعوب التى تقطنها. ومقدونيا على وجه الخصوص مهددة لأن جيرانها الملاصقين، بلغاريا واليونان (بالإضافة إلى القوميين الصرب المتطرفين داخل يوغوسلافيا) لا يعترفون بوجود الأمة المقدونية. وأعلن رئيس الوزراء آنت ماركوفيتش كذلك عام ١٩٩٠ قيام حزب حكومى - اتحاد قوى الإصلاح يستطيع أن يمسك بزمام الأمور فى مناطق مختلطة عرقيًا .

أما فى صربيا، فقد تأجلت الانتخابات إلى ديسمبر - أو إلى أجل غير مسمى على الأرجح إذا ما أخذنا فى الاعتبار عزم النظام على حكم كوسوفو ضد رغبة شعبها. وتشارك المعارضة التى يسودها القوميون والانتقاميون والمعادون للشيوعية الحزب الحاكم رغبته فى "الحفاظ" على كوسوفو من أجل صربيا حتى وإن انطوى ذلك على خطر حرب أهلية عامة. ولقد أمدت وحدة الهدف هذه الرابطة الشيوعية الصربية بمساحة جيدة للتوحد مع الاتحاد الاشتراكى (ولذا فقد عززت إحكام قبضتها على البنية التحتية للسلطة السياسية) ولإجراء استفتاء عام فى أوائل يوليو لحرمان إقليمى كوسوفو وفوفودينا من آخر بقايا استقلالهما. ولقد أضفى الاستفتاء تصديقًا مبكرًا على الدستور الجديد الذى سيقيد بشدة امتيازات التشريع الجمهورى لصالح الهيئة الحزبية. ولكن الانتخابات ينبغى أن تأتى حيث لا يمل الغرب أبدًا من تذكير الشيوعيين الحائزين على السلطة بذلك .

ولقد خاضت صربيا فعليًا عقب الاستفتاء حملة تسبق الانتخابات وهى حملة قد ينتج عنها تقويض أكبر لاستقرار (يوغوسلافيا) على اعتبار أن القومية الصارخة ستمهد الأرض للصراع السياسى. وقد يصبح الطرد الشامل للشعب الألبانى من يوغوسلافيا شعارًا انتخابيًا شعبيًا بكل سهولة. وفوق ذلك، فإن الحزب الحاكم يبحث هذه الأيام عن ذريعة للقيام باستعراض هائل للقوة بكوسوفو كورقة رابحة ضد المعارضة «الوطنية» . وقد يؤدى ذلك ببساطة شديدة إلى قيام حرب أهلية بصربيا قد تنتشر فى بقية أرجاء يوغوسلافيا .

وقد جاء الخطر الوحيد على المافيا الحاكمة بصربيا ومعارضتها غير المستساغة حتى الآن من الإقليمين. فقد أعلنت حكومة كوسوفو وبرلمانها بتأييد من المعارضة المحلية فى الثانى من يوليو (يوم إجراء الاستفتاء) استقلال كوسوفو عن صربيا.

وصرح الإعلان بمساواة كوسوڤو بالوحدات الفيدرالية الأخرى وبالمساواة بين ألبان كوسوڤو وبين القوميات الأخرى بكوسوڤو. وأن الألبان أمة كاملة من أمم يوغوسلاڤيا، ولا يحترم من الآن فصاعداً سوى الدستور الفيدرالى (وليس الدستور الصربى) ويرقى ذلك بكوسوڤو إلى أن تصير وحدة جمهورية ضمن الجمهوريات المكونة ليوغوسلاڤيا، أو كما ينص الإعلان، وحدة معادلة ومستقلة فى إطار الاتحاد الفيدرالى أو الكونفدرالى اليوغوسلاڤى .

وكان رد النظام الصربى هو تعليق أنشطة شتى الهيئات الحكومية بالإقليم وحل برلمان كوسوڤو متحدياً بذلك الدستور الفيدرالى ويحرم كذلك الجمعية الوطنية اليوغوسلاڤية من حقها فى حل الجمعيات الوطنية بأى من الوحدات الفيدرالية. وأصبح الإقليم أرضاً محتلة. واتجه الشعب الألبانى إلى العصيان المدنى، وظلت صربيا تلعب مع كوسوڤو لعبة الصفر حيث تطرح كوسڤو المخاطر باستمرار. وللجمعيات الوطنية الإقليمية الحق فى السعى إلى تأجيل جميع التعديلات الدستورية لمدة ستة أشهر بناء على الدستور الصربى الحالى الذى فرض على كوسوڤو وڤوڤودينا العام الماضى. وإن ظلت تلك التعديلات قيد الموافقة فينبغى عندئذ أن تخضع لاستفتاء عام لجميع الصرب .

ولقد قامت صربيا بحل الجمعية الوطنية قبل الاستفتاء مباشرة، وبذلك أتت بفعل مخالف للقوانين، وأكدت كذلك على دستور جديد من المقرر التصديق عليه بنهاية العام يحرم الإقليمين من الإدلاء بصوتيهما فى جميع الأمور الدستورية. (ومن المؤسف أن ميهيلو ماركوڤيتش الذى كان فى السابق واحداً من مجموعة مفكرى Praxis ولكنه يعد الآن واحداً من أقرب مستشارى ميلوسيڤيتش، قد لعب دوراً بارزاً فى هذه التحركات غير الديمقراطية) .

ولقد غطت الرئاسة اليوغوسلاڤية على الإجراءات المعادية للألبان التى اتخذتها صربيا، رغم تصويت مندوبى سلوڤينيا وكرواتيا ضدها . وكانت سلوڤينيا فقط هى من أعلنت إدانتها لحل برلمان كوسوڤو واستخدام القوة لحل الخلافات بين القوميات اليوغوسلاڤية. وبذلك أثبتت سلوڤينيا أنها تتفهم جوهر مجتمع الدولة اليوغوسلاڤية بشكل يفضل كثيراً فهم حماة الدستور له .

ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، يتم إجبار الألبان على الاختيار بين المكوث داخل يوغوسلاڤيا مع فقدانهم لجميع الحقوق السياسية، وبين التوحد مع ألبانيا . وستجد صربيا صعوبة شديدة فى سحق كوسوڤو مع الالتزام الرائع للشعب الألبانى

بالحفاظ على حرياته القومية والمدنية، ومع وجود المفكرين الألبان شديدى الاستنارة والمقدرة السياسية . وفى الإقليم قامت كل من أحزاب المعارضة ومسئولى الدولة والبرلمان الموقوفين والصحفيين المطرودين والمدرسين ... الخ عندئذ بتشكيل منتدى ديمقراطى متحد يتمتع على ما يبدو بالتأييد الكامل من الشعب. وهناك كذلك دلالة أكثر تعبيراً عن أن هذا الانسجام القومى الألبانى كان هو نهاية جميع الضغائن الدموية ولذا، فقد أُغلق فصلاً عمره ألف عام من التاريخ الألبانى. وسيتحدد موقع كوسوڤو النهائى كذلك بالطبع عن طريق تحول ما بعد العهد الشيوعى لألبانيا ذاتها .

ويمثل ميلوسيڤيتش خطراً على كوسوڤو وعلى يوغوسلاڤيا بأكملها. وكان آخر تهديداته هو أنه إن لم تحترم الجمهوريات الأخرى رؤية صربيا عن يوغوسلاڤيا فستسعى صربيا لضم مناطق تنتمى لجمهوريات أخرى، وجمهوريات بأكملها فى بعض الحالات. وكان ذلك مطلب الجناح المتطرف للحركة القومية الصربية المتطرفة فيما مضى، ويشهد تبنى ميلوسيڤيتش لهذه الحركة على التدهور المستمر للجناح اليمينى لشيوعيى صربيا السابقين .

وليس هناك احتمال فى أن تتبع ڤوڤودينا التى توجد بها أغلبية صربية تبلغ ٥٣٪ من جملة عدد سكانها كوسوڤو فى صدامها مع بلجراد. وليس من شك فى أن أقليات ڤوڤودينا المجرية والكرواتية والرومانية منشغلون هذه الأيام بتشكيل أحزابهم القومية رداً على هذا التقليص الحاد لحقوقهم الثقافية وإقصاءهم عن برلمان الإقليم وحكومته. ولقد أسهمت القومية المتنامية فى أوطانهم الأصلية إلى إحياء هذه الإثارة القومية. وتواجه صربيا كذلك مشكلات فيما يتصل بتعاملاتها مع المجموعات القومية الصربية والمنتمين للجبل الأسود بڤوڤودينا. ولقد ثبت أن الكوادر التى قامت بلجراد بتعيينها بعد الإطاحة بالقيادة القديمة عام ١٩٨٨ فاسدة وتنقصها الكفاءة. ولقد أدى إلغاء الحكم الذاتى للإقليمين كذلك إلى نهب الإقليم اقتصادياً وانخفاض فى المستويات المعيشية فيما كان يعتبر ثانى أغنى الوحدات الفيدرالية اليوغوسلاڤية. وهناك دلالة أخرى على العهد الجديد، وهى نية بلجراد لإغلاق الأكاديمية الإقليمية. ولذا، فإن ڤوڤودينا ستناضل من أجل استعادة استقلالها، وكذلك حياتها الثقافية والاقتصادية، ومن ثم السياسية بالرغم من أنها لن تعلن استقلالها عن صربيا. وعلى العكس مما حدث فى صربيا فقط، دعت أحزاب المعارضة بها وأبرزها رابطة الديمقراطيين الاجتماعيين إلى مقاطعة فورية للاستفتاء .

(سبتمبر ١٩٩٠)



الفصل الثالث

الانزلاق إلى الحرب الأهلية

لقد أدى التنظيم الفيدرالى للدولة اليوغوسلافية إلى التحول إلى حكم ما بعد العهد الشيوعى تحولاً شديد الفوضى. فقد جرت فى بعض الجمهوريات انتخابات متعددة الأحزاب، ولم يحدث ذلك فى البعض الآخر، ولقد تحول صراع غير معلن فيما بين أعضاء قيادة الحزب الشيوعى حول الرغبة فى إجراء تغيير جذرى وشروطه إلى عداء علنى بين الوحدات الفيدرالية أو بالأحرى بين صربيا والجمهوريات الأخرى. وأكثر ما يثير القلق على مستقبل البلاد هو العنف سريع الانتشار فى أقاليم يوغوسلافيا الكبرى ذات المناطق المختلطة عرقيًا .

أما العامل المجهول فى الصراع الجارى على السلطة فهو جيش الشعب اليوغوسلافى، لقد جاء ميلاده وتطوره بادئ ذى بدء كجزء من الثورة وحرب التحرير القومية ضد الفاشية، ثم كجزء من ظهور النظام الشيوعى وتعزيزه. ولقد زاد استقلال القوات المسلحة ودورها فى الحفاظ على الأمن الداخلى بشكل كبير نتيجة للتطهير الحزبى المكثف فى أوائل السبعينيات وهو نفس موعد تنازل الحكومة المركزية عن سلطتها للسلطات المحلية بالجمهوريات والأقاليم. ولقد أصبحت القوات المسلحة دون حاكم سياسى بعد انهيار الحزب الشيوعى .

وأصبح مندوبى الجمهوريات الكبرى أى سلوفينيا وكرواتيا وصربيا كل بطريقته الخاصة المتحدثين الرسميين باسم النظام الجديد لعهد ما بعد الشيوعية. إن آثار هذا التحول بالاشتراك مع المصالح الشخصية لأصحاب المناصب، ومع الاتجاه السياسى المحافظ وتفوق الصرب بالنسبة لمناصب الجيش قد أفرزت جميعها قوة غير مستقرة وربما خطيرة. وحيث إن الجيش يبحث عن دور جديد فربما تمثل قطاعات منه تهديداً خطيراً على النظام البرلمانى - الديمقراطى الجديد باستخدام ذريعة الحاجة إلى الدفاع عن وحدة أراضى يوغوسلافيا .

وفى عام ١٩٨١ ظل الجيش يتذمر من عدم كفاءة الساسة، وهو ما دعاه للتدخل فى مسألة الأغلبية الألبانية بإقليم كوسوفو الصربى، ولقد تلاشت تلك المشاعر المرتابة مع تفتت الوحدة فى أوساط القيادة الحزبية والسياسية. ولقد تورط الجيش منذ عامين فى محاولة الحيلولة دون التحول الديمقراطى السياسى فى سلوفينيا . واشترك فى العام الماضى فى تجريد كوسوفو من استقلاله السياسى والثقافى وهو تحرك يتسم بالعنف وعدم الدستورية فى آن واحد. وبدأ الجيش كذلك فى هذا العام مناورات عسكرية بالبوسنة حيث كانت كل من سلوفينيا وكرواتيا تمثلان دور «العدو» (باللون الأزرق). وفى خلال أسابيع من إجراء تلك المناورة، تدخل الجيش فى الشئون الداخلية لكرواتيا عن طريق إرسال اثنين من جنرالاته المراقبين لاستعادة طائرات هليكوبتر أرسلتها السلطات الكرواتية لاستعادة السيطرة على مدينة نين من مجموعة مسلحة من المتمردين الصرب قاموا بقطع خطوط المواصلات والسكك الحديدية بين زغرب وسبليت .

وترقى هذه الأفعال حتى الآن إلى ما يتعدى مجرد غارات عرضية. فمن العسير أن نجزم إن كانوا قد حصلوا أم لا على الدعم الكامل من وزير الدفاع ورئيس الأركان. فإن كان بعض الجنرالات يخفون مطامع سياسية فإنهم يخضعون حاليًا للرقابة من قبل السمة متعددة القوميات للجيش الإلزامى وشرعية الحكومات الجديدة بسلوفينيا وكرواتيا، وأخيرًا وليس آخرًا من قبل الخوف من رد الفعل الغربى المحتمل حدوثه، ورغم ذلك فإن التمرد العسكرى ليس مستبعدًا بالمرة. وتعتمد الكثير من الأمور على نتيجة الانتخابات القادمة المزمع إجراؤها فى جمهورية صربيا .

وفى ربيع ١٩٩٠ قام الحزب الشيوعى بكل من سلوفينيا وكرواتيا، إذعانًا للأمر الواقع، بتنظيم انتخابات حرة ونظيفة وفقدا من خلالها سلطتهما، ولكنهما حصلا على ما يقرب من ٢٠٪ من الأصوات (أقل فى سلوفينيا وأكثر فى كرواتيا). وتعانى الأحزاب الشيوعية من انخفاض شديد فى العضوية وارتباك سياسى حاد بالرغم من ظهورها كمعارضة برلمانية محترمة حيث لم يفز أى حزب بأغلبية مطلقة من الأصوات وفوق ذلك يرغمهم الضغط المستمر الذى تمارسه صربيا على تكوين ائتلاف مع الأحزاب المحلية حسبما يخول لهم القانون، دفاعًا عن السيادة القومية والسياسة لجمهورياتهم، ويأتى فى هذا الخريف دور الجمهوريات الأخرى لخوض العملية الانتخابية حيث من المحتمل

أن تفوز فيها أحزاب الأقليات بنصيب الأسد من الأصوات فى الدوائر الانتخابية القومية كل على حدة .

وليس من المرجح أن تمر الانتخابات الصربية بنفس القدر من التنظيم أو أن تسير بسلام كما حدث فى كرواتيا وسلوڤينيا، فمن المؤكد أن الأحزاب الألبانية فى كوسوڤو سيكون محظوراً عليها الاشتراك فى الانتخابات. وأما الجمعية الوطنية الإقليمية لكوسوڤو فقد تم حلها فى يوليو بناء على قرار اتخذته بلجراد من طرف واحد، ولن تنعقد مرة أخرى. وقد قام كل من المندوبين المطرودين وأحزاب المعارضة بكوسوڤو والاتحاد المستقل للنقابات حديث النشأة بالتوقيع على إعلان يصرحون فيه باستقلال كوسوڤو الكامل عن صربيا . وسيتخذ ذلك ذريعة لعدم عقد الانتخابات بالإقليم .

وسوف يتقرر مصير يوغوسلاڤيا فى صربيا، فالحزب الصربى الحاكم الذى تصطبغ أيديولوجيته ومسلكه العملى بصبغة فاشية قد اتبع سياسة ذات مسارين والهدف من وراءها هو تفكيك يوغوسلاڤيا وإحلال صربيا الكبرى محلها . وأحد مسارى هذه السياسة يعتبر الشتات الصربى الأداة الرئيسية (وإن لم تكن الوحيدة) لتقويض استقرار الجمهوريات الأخرى. ويعد الإجهاز على كل من كوسوڤو وڤوڤودينا والجبل الأسود، جاء فى هذا الصيف دور كرواتيا . ثم يحل الدور على البوسنة والهرسك مع الانتخابات المقرر إجراؤها فى الثامن عشر من نوفمبر ١٩٩٠ .

وانهمك إعلام بلجراد فى حملة دعائية ضارية ضد كرواتيا قبل تولى حكومتها الجديدة السلطة مباشرة. ومنذ ذلك الحين يقوم الإعلام الصربى ببث الذعر فى نفوس صرب كرواتيا بزعم أن السلطات الكرواتية الجديدة تخطط لذبحهم جماعياً .

ولقد كانت بلجراد تنظم بل وتسلح المحاربين المحلين بهدف إثارة الحرب الأهلية بكرواتيا وعندئذ تستطيع بلجراد التدخل لحماية الصرب. ويملك النظام الصربى فى متناول يده آلاف «المتطوعين» الجاهزين للسير إلى أية بقعة من بقاع يوغوسلاڤيا، ويمكن للنظام كذلك الاعتماد على الدعم الكامل من أحزاب المعارضة الصربية فى اتخاذ إجراء كهذا . وهناك مزحة متداولة حاليًا – وهى ليست مزحة فى واقع الأمر – وهى أن سلطة الزعيم الصربى ميلوسيڤيتش تقوم على أربعة أركان : صحيفة Politika اليومية والجيش والكنيسة الأرثوذكسية الصربية والأكاديمية الصربية للفنون والعلوم. أى أن هناك فى صربيا قوى تتبع سياسة حركات بامايات القومية الروسية اليمينية، وهذه القوى تتولى السلطة وتمثل المعارضة الرئيسية فى آن واحد .

والمسار الآخر موجه صوب الفوز بالانتخابات المقرر عقدها لاحقًا هذا العام. وهناك احتمال من الناحية النظرية بأن الانتخابات الصربية القادمة ستقسم ظهر الحزب الحاكم وستفتح الباب أمام تسوية قومية داخلية بيوغوسلافيا. ولكن هيهات أن يحدث ذلك. وأحد الأسباب هو وجود أسطورة كوسوفو، فقد ظل الحزب الشيوعي على مدى الأعوام الثلاثة الماضية يعزز هستيريا حول قضية كوسوفو مما هيأ مناخًا يمينيًا قوميًا بالجمهورية. وكلما بدا أن نفوذ الحزب سيتلاشى، كما حدث بعد انتخابات سلوفينيا وكرواتيا مباشرة، فإنه يستخدم ورقة كوسوفو لترويع المعارضة .

وتزامن قرار بلجراد بحل الجمعية الوطنية لكوسوفو والاستيلاء على جميع مؤسساته الاقتصادية والسياسية والثقافية في يوليو مع قرار دمج الحزب الشيوعي بالاتحاد الاشتراكي للشعب العامل الصربي وهي الهيئة المنظمة للانتخابات طبقًا للدستور الحالي. ولذا فقد صاد الحزب الصربي الحاكم المسمى الآن الحزب الاشتراكي الصربي عصفورين بحجر واحد. فقد دانت له السيطرة على غالبية البنية التحتية لهذه الهيئة المناظرة للهيئات الفيدرالية (والتي يتم تمويلها من خلال الاقتطاع من المرتبات من مصدرها) وكذلك على آليات العملية الانتخابية. وأقحم في ذات الوقت مسودة دستور جديد عن طريق إجراء استفتاء زائف فرض من خلاله شروطًا صارمة على قيد أحزاب المعارضة وأنشطتها. ولقد ثبت العجز الشديد للأحزاب من خلال تساهلها وعدم تماسكها فلم يكن أيًا منها بصربيا لديه القوة الكافية للدعوة إلى مقاطعة الانتخابات رغم وضوح الآثار المناوئة للقواعد الجديدة على فرصهم الانتخابية وكان في ذلك تناقض صارخ مع كوسوفو وفوفودينا حيث أثار الاستفتاء رد فعل عنيف إلى حد بعيد، حيث انهزمت الرابطة الديمقراطية بقيادة نيناد تشاناك .

ولقد شجعت السمة غير الديمقراطية للعملية برمتها الأكاديمية الصربية للفنون والعلوم على إعلان أن سلوبودان ميلوسيفيتش زعيم الحزب الاشتراكي الصربي هو أعظم شخصية في تاريخ صربيا، ويعتلي عرش اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الصربي اليوم ميهيلو ماركوفيتش المحرر السابق بجريدة Praxis وكان من بين منتقدي الحزب الشيوعي اليوغوسلافي من منظور الماركسية الإنسانية، ويشاركه الكاتب دوبريكا تشوسيتش (الذي طرد عام ١٩٦٨ من اللجنة المركزية للحزب الصربي) ومجموعة من النكرات الفاسدين الذين صعدهم ميلوسيفيتش للسلطة .

ولقد ظل الإعلام فى صربيا ملكية خاصة للحزب الحاكم على النقيض من كرواتيا وسلوڤينيا حيث اكتسب الإعلام قدراً معقولاً من حرية الوصول إلى وسائل الإعلام التى تديرها الدولة قبيل الانتخابات. أما فى كوسوڤو فقد تم وقف البث الإذاعى والتليفزيونى الناطق بالألبانية وهو ما حث أحد المندوبين الألبان على أن يعلن فى جلسة عقدتها جمعية كوسوڤو الوطنية مؤخراً أن كوسوڤو قد عادت إلى العصور الوسطى. أما صحف بلجراد فقد ظلت تنشر القذف والسباب بلا انقطاع متفوقة فى ذلك على صحف التابلويد البريطانية سيئة السمعة. فعلى مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية قامت على سبيل المثال جريدة NIN أبرز الصحف الأسبوعية بصربيا والتى كانت متميزة بتوجهها *الليبرالى السياسى والثقافى*، بنشر حوار يتسم بالاحترام تم إجراؤه مع إيريل شارون، وكذلك وصفًا لأسبانيا فى عهد الجنرال فرانكو، وقصيدة مدح فى كتاب «سقوط الغرب» لمؤلفه أوزولد سينجلر (كمثال على نشاط ما بعد المحدثين) وثناءً حاراً على تخريب التقاليد الذى يتبعه الشاعر جابريل دى أنونزيود دون أن تذكر دوره فى ضم ميناء ريبكا الكرواتى واليوغوسلاڤى إلى إيطاليا عشية تولى موسولينى للسلطة .

وأحد الموجودات الجديدة فى صحافة بلجراد التى تسيطر عليها الحكومة هو اتهام الشيوعيين اليوغوسلاڤ باستيلاءهم على السلطة عام ١٩٤٥ نتيجة لمؤامرة مشتركة دبرها الڤاتيكان والكتلة الشيوعية ضد صربيا وتصور تلك الصحف على نحو منتظم جميع القوميات اليوغوسلاڤية الأخرى من ألبان وكروات وسلوڤينيين ومسلمين ومقدونيين وعرق الجبل الأسود كأعداء عنصريين للصرب. ومن العسير فى تلك الأجواء أن نصف صربيا بأنها حصن الاتجاه الشيوعى المحافظ ، فربما أنها تتشكل لتصبح طليعة ثورة مضادة فاشية بيوغوسلاڤيا .

ولذا، فإن الدولة ستدبر أمر الانتخابات القادمة بصربيا، ولن تشترك أحزاب المعارضة فى عضوية اللجان الانتخابية التى ستقوم الحكومة بتعيين أعضاءها على العكس مما حدث فى سلوڤينيا وكرواتيا. ولكن أزمة الاقتصاد الصربى والحال الميئوس منها للطبقة العاملة الصربية تجعلان النظام عصبيًا. وليس الحزب الحاكم متيقنًا من النصر بالرغم من جميع الاستعدادات. وأوحى استطلاع للرأى العام أجرى فى أغسطس بصربيا وحدها (أى صربيا بدون ڤوڤودينا وكوسوڤو) أن الحزب الاشتراكى الصربى سيحصل على ثلث الأصوات. وأتى حزب التجديد القومى الصربى برئاسة

فوك دراسكوفيتش فى ذيل القائمة بنسبة قدرها ١٠٪ . ورغم ذلك فقد كانت الشريحة الكبرى ممن شملهم الاستطلاع مترددة .

ولمساعدتهم على اتخاذ قرارهم فإن الحزب الاشتراكى الصربى سيتحرك فى اللحظة المناسبة وسيكون ذلك غالبًا فى كوسوفو وقد يكون التحرك فى أى مكان كذلك لخلق موقف داع للحرب الأهلية ثم يقدم الحزب نفسه على أنه القوة الوحيدة القادرة على إنقاذ الصرب من الانقراض. وما حادث نين بكرواتيا إلا تجربة عملية للأعمال المخطط لتنفيذها بالبوسنة والهرسك والجبل الأسود. وهناك سابقات تاريخية لهذا التكتيك وأكثرها بشاعة هو استخدام القضية الألمانية فى تشيكوسلوفاكيا وبولندا عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية .

ولكن أكثر الخيارات إغراء أمام النظام الصربى هو إثارة ألبان كوسوفو للقيام بثورة. وقضت بلجراد الصيف وهى منهمكة فى فصل الألبان من جميع المواقع القيادية بكوسوفو. واستبدالهم بالصرب ممن هم معروفون بالتعصب ضد الألبان. ويتم كذلك على عجل طرد عمال كوسوفو من الألبان الذين لم يتلق معظمهم راتبه منذ شهر أبريل الماضى وإحلال العمال الصرب محلهم كلما أمكن. ولقد أخضعت الشرطة الصربية المواطنين الألبان للمضايقة المنتظمة مستخدمة أزندة البنادق على نحو متزايد. وتجرى حرب كيميائية من نوع ما ضد الشعب الألبانى حيث يتم إغلاق المستشفيات والعيادات فى وجوه الألبان الباحثين عن معونة طبية .

أما فى بلجراد فإن مسئولى الحزب الحاكم والمعارضة يتحدثون بصراحة وهدوء عن الحرب القادمة بكسوفو ورغبتهم فى قتل عشرات الآلاف من الألبان، والهدف من وراء ذلك هو أنه عندما يثوب الألبان إلى رشدهم فسيقبلون رغم أنوفهم تقليص وضعهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية أو تقسيم كوسوفو بين صربيا وألبانيا . وسيتم فى النصف الصربى الذى يحتوى على نصف مليون ألبانى على الأقل طرد العنصر «الغريب» أو استيعابه بالقوة .

وتعى المعارضة الألبانية الديمقراطية هذه السيناريوهات جيداً . ولقد كسبت الكثير من الاحترام داخل البلاد وخارجها لتبنيها أسلوب غاندى فى المقاومة السلبية. ولقد أصدرت المجموعة الأوروبية ومجلس النواب الأمريكى فى يوليو قرارات تنتقد بشدة مسلك الحكومتين الصربية واليوغوسلافية فى كوسوفو .

ولقد استنكر البرلمان الكرواتي والبرلمان السلوفيني على وجه الخصوص حل الجمعية الوطنية لكوسوفو. وفي كوسوفو ذاتها دفعت الفوضى المتزايدة للقوة المحتلة والتخطيط المتعمد لانهيار الاقتصاد ضغط العمال الغاضبون الاتحاد المستقل لنقابات العمال إلى الدعوى إلى إضراب عام بداية من الثالث من سبتمبر ١٩٩٠ .

ويبدو أن ألبان كوسوفو قد قبلوا التحدى على الرغم من أنهم يواجهون دولة مسلحة بأكثر أسلحة «مكافحة الشغب» تطوراً، وقد تقبلوا احتمال تعرضهم للموت من أجل حريتهم إذا لزم الأمر وهم يحدوهم الأمل فى ذات الوقت فى أن يحول الضغط الداخلي والخارجي دون هذا المصير الدموى. وليس باستطاعة ألبان كوسوفو وحدهم وقف الثورة المضادة المتنامية بصربيا. وليس من شك فى أن الدفاع عن الحقوق والسيادة القومية سيلعب دوراً حاسماً فى النضال من أجل الديمقراطية بيوغوسلافيا كما حدث فى الماضى .

ويقيم غير الصرب اليوم حلقة دفاعية حول بلجراد وهى حلقة لن تستطيع كسرها إلا محاولة انقلاب مسلحة فى نهاية المطاف. ولقد خاب تدخل بلجراد فى كرواتيا عسكرياً رغم ذلك والسبب فى ذلك بالتحديد هو أن الجيش قد انسحب من عملية شن حرب أهلية .

وجاء الرد المعتدل نسبياً من جانب الحكومة الكرواتية على حادث نين نتيجة وزنها الأمور بحكمة من جهة وحسبما استدعت الضرورة من جهة أخرى. وقد رفع ذلك من قدرها وقدر رئيس الجمهورية فرانيو تودومان فى أعين الشعب الكرواتى. وهرولت المعارضة التى كانت تتسم فيما مضى بالشك وخاصة المفكرين اليساريين الكروات إلى الحكومة، ولقد ساند الحكومة الكرواتية كذلك الأعضاء الصرب بالبرلمان الكرواتى الذين صوتوا لصالح الحزب الشيوعى. ونتيجة لذلك ازداد التعاطف مع الأقلية الصربية مما حال دون وقوع شقاق كرواتى / صربى. ولكن مهما تكن أهمية هذه الاستجابات فى تفادى الحرب الأهلية، فهى ضئيلة الأهمية طالما أن التجانس القومى فى أرجاء أخرى من يوغوسلافيا سيغذى الأطروحة القائلة بأن الصرب أمة مطوقة وقد يلقى بهم ذلك فى أيدى ميلوسيفيتش وعصابته رأساً. والمطلوب هو إحداث ثغرة فى صربيا ذاتها، ولهذا فإن الانتخابات بصربيا ستكون بمثابة تاريخ سياسى حاسم فى تاريخ يوغوسلافيا رغم المؤامرات الانتخابية التى يديرها الحزب الاشتراكى الصربى .

وقد يبرز في غياب بديل اتحاد قوى الإصلاح الذى شكله حديثًا رئيس الوزراء اليوغوسلافى آنت ماركوفيتش كمتحد كبير لحزب ميلوسيفيتش الاشتراكى على شرط أن يتم منع بلجراد من إطلاق العنان لحرب أهلية في الوقت ذاته، ويتضح تدريجيًا أن على القوى المناوئة لميلوسيفيتش أن تقدم إطارًا جديدًا لتسوية يوغوسلافية جديدة قبيل الانتخابات الصربية. وستكون قدرتها على القيام بذلك اختبارًا حاسمًا للديمقراطية الناشئة بيوغوسلافيا. أما البدائل فمخيفة للغاية .

(أكتوبر ١٩٩٠)

الفصل الرابع

بيان الجنرالات

تسربت الوثيقة المنشورة أدناه باديء ذى بدء إلى الصحف السلوڤينية، ثم نشرت من فورها بكرواتيا حيث ظهرت فى صحيفة Vjesnik بزغرب (٢١ يناير ١٩٩١) التى أخذت عنها هذه الترجمة. ولقد أصدرها مجلس الدفاع القومى الفيدرالى ووزعت على قادة الجيش فى جميع أرجاء يوغوسلاڤيا فى الخامس والعشرين من يناير عام ١٩٩١. ومجلس الدفاع القومى الفيدرالى هيئة عسكرية بحتة ومهمتها الوحيدة هى تقديم المشورة للرئاسة اليوغوسلاڤية - القائد الأعلى للقوات المسلحة الفيدرالية فيما يتصل بالأمور العسكرية. ولقد خرق المجلس دستور البلاد وقوانينها بإصداره تلك الوثيقة .

وعلينا لكى نفهم أهمية هذه الوثيقة أن نتذكر طبيعة منظمة الحزب الشيوعى - الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية. فحتى شهر مارس من عام ١٩٩٠ كانت الرابطة تتألف من الروابط الشيوعية بكل جمهورية من جمهوريات يوغوسلاڤيا الست والرابطة الشيوعية بإقليمى يوغوسلاڤيا ذاتيى الحكم وذلك بالإضافة إلى الهيئة الحزبية بالجيش. ولقد حصل ذلك الجيش اليوغوسلاڤى على حق مباشر فى صنع القرار السياسى. ولكن الحزب الشيوعى اليوغوسلاڤى انهار فى مؤتمره الحزبى الرابع عشر فى مارس من عام ١٩٩٠ . واستمرت أحزاب الجمهوريات ولم تتفكك (رغم أن ذلك لم ينطبق على أحزاب الإقليمين) ولو تحت مسميات مختلفة. وفقدت الأحزاب الشيوعية السلطة فى الانتخابات التى أعقبت ذلك فى كل من سلوڤينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا، ولكن ذلك لم يحدث فى كل من صربيا والجبل الأسود، وتم حل الهيئة الحزبية للجيش من خلال قانون أصدرته الجمعية الوطنية الفيدرالية الذى يحظر عمل جميع الهيئات السياسية بالجيش .

ولذا، فقد قررت الهيئة الحزبية بالجيش أن تعيد تنظيم نفسها كحزب جديد مستقل بذاته. ولقد اتحد فى نهاية ذلك العام العديد من الجنرالات العاملين والمتقاعدين

بما فى ذلك وزير الدفاع والداخلية الفيدراليين الحاليين (وكلاهما يحمل لقب جنرال) ومعهما رئيس الأركان الحالى لتشكيل حزب شيوعى جديد هــو : الرابطــة الشيوعية – حركة من أجل يوغوسلافيا – وحسب ما ورد فى الوثيقة: «إن الجيش.. لا يستطيع حل المشكلة اليوغوسلافية. ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق تشكيل هيئة سياسية قومية» . وأعلنت الرابطة الشيوعية حركة من أجل يوغوسلافيا أنها وريث الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية التى تفككت فى ذلك الحين، ثم استولت على مبنى الحزب ببلجراد. ولكن عدد أنصاره ظل محدوداً بين المدنيين. والرابطة الشيوعية – حركة من أجل يوغوسلافيا ليست قائمة على أساس فيدرالى على العكس من الرابطة الشيوعية السابقة، ويمكن إدراك السبب فى ذلك من الإشارة الواردة فى الوثيقة حول «أخطاء الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية» . ولقد استنكرت الرابطة الشيوعية – حركة من أجل يوغوسلافيا بوضوح قيام الشيوعيين السلوفينيين والكروات بتنظيم الانتخابات فى المقام الأول وقبول الهزيمة عندما حلت بهم. ومن هنا جاءت الإشارة بالوثيقة إلى «أولئك الذين يتمنون تدمير (الحزب) من الداخل» والحاجة إلى «تصفية العمود الخامس بيننا».

ولدى شك فى أن الرابطة الشيوعية – حركة من أجل يوغوسلافيا تعبر عن رأى جميع ضباط الجيش، فهناك العديد من المؤشرات التى توحى بأن هيئة الضباط منقسمة سياسياً .

ويمكننا أن تفترض أن المجندين من جميع القوميات يكنون الولاء لحكومات الأقاليم التى ينتمون إليها. ومن المهم أن الوثيقة تشير إلى إعادة توزيع المجندين السلوفينيين والكروات بعيداً عن جمهورياتهم حتى قبل الخامس والعشرين من يناير ١٩٩١ .

ولقد ظل موقف الجيش من الحكومات غير الشيوعية فى الجمهوريات الأربع غامضاً. ولقد رفض معاملتها كحكومات شرعية رغم عدم تمرده عليها صراحة. ولقد استولى الجيش فى سلوفينيا وكرواتيا خاصة على الأسلحة التى كانت بحوزة وحدات الدفاع الإقليمى المحلية عقب الانتخابات مباشرة على الرغم من أن هذه الأسلحة تعد ملكية شرعية لهذه الجمهوريات، وأوقف كذلك جميع عمليات تسليم الأسلحة إلى هذه الجمهوريات من المولين المحليين (الذين يوجد معظمهم بصربيا) وبدأت حكومات الجمهوريات فى استيراد الأسلحة بسبب حاجتها إليها من جهة ورغبة منها فى تعزيز

سيادتها من جهة أخرى. ولقد علمنا فى ذلك الحين أن كرواتيا قامت باستيراد بعض الأسلحة من المجر. ومن هنا جاءت الإشارة فى الوثيقة إلى اعتبار المجر ضمن «المؤامرات الغربية» ضد يوغوسلافيا. ولم تستخدم هذه الأسلحة فى أعمال الشرطة التقليدية فحسب وإنما استخدمت كذلك لتسليح الجيوش الأولية بالجمهوريات وهو ما تسميه الوثيقة "منظمات برلمانية غير شرعية". ولكن الفرق بين ما هو شرعى وما هو غير شرعى قد أصبح تجريديًا فى ذلك الوقت طالما أن سلطات الجمهوريات والسلطات الفيدرالية (حكومات ورئاسة) تنتهك دستور البلاد على نحو علنى.

ولقد أمرت الرئاسة بتسريح جميع «الوحدات المسلحة غير القانونية» حيث كانت الرئاسة مهددة بانقلاب عسكرى فى يناير ١٩٩١. وهذا هو «الأمر» الذى تشير إليه الوثيقة. ولكنه لم يكن من الواضح هل كان «الأمر» الرئاسى يشير إلى القوات البرلمانية للجمهوريات «التى أصبحت شرعية مصادفة من خلال القوانين التى أصدرتها جمعياتها الوطنية) أم إلى العصابات المسلحة للمدنيين الصرب بكرواتيا وهى غير قانونية بموجب القوانين الجمهورية والفيدرالية.

ولقد أصبحت الحكومة الكرواتية الجديدة على وجه الخصوص هدفًا رئيسيًا لسخط الجيش. ويكمن السبب فى ذلك فى الدور المحورى الذى لعبته كرواتيا فى يوغوسلافيا. فلقد عرض المجلس الفيدرالى للدفاع القومى عشية الخامس والعشرين من يناير فيلمًا فى تليفزيون بلجراد (الذى يقع تحت رقابة صارمة من السلطات الصربية) ويظهر هذا الفيلم الوزراء الكروات بأنهم يخططون لأعمال تصفها الوثيقة بأنها «هجمات» على المواقع العسكرية والمخازن وأهداف عسكرية أخرى، وكذلك هجمات تخريبية وإرهابية كالترتيب لاغتيال وتصفية أفراد الأسر وما إلى ذلك». ولقد أنتج هذا الفيلم قسم مكافحة التجسس القوى التابع للجيش. ونتج عنه بطبيعة الحال الكثير من الرعب بين الصرب والكثير من الاستياء بين الكروات.

واتخذ الجيش وضع الاستعداد الكامل عشية السادس والعشرين من يناير. فظهرت الدبابات فى العديد من المدن الكرواتية وأبلغ عن تحركات للقوات فى عدة مدن أخرى. وبدا أن كرواتيا قد أصبحت على شفا حفرة من الاجتياح الشامل. ولكن لم يحدث شىء. ورفضت كرواتيا تسريح قواتها، ولم يصدر أى رد فعل عن الرئاسة اليوغوسلافية. وانسحبت القوات إلى ثكناتها، ولكن الجيش أصدر مذكرة بإلقاء القبض

على وزيرى الدفاع والداخلية الكرواتيين، ومن هنا كانت الإشارة الواردة بالوثيقة بشأن الإجراءات القانونية، اللازم اتخاذها ضد مرتكبى هذه الجرائم الكبرى، ويملك الجيش حسب الدستور الفيدرالى الحق فى محاكمة المدنيين بمحاكمة فيما يتصل بجميع الأمور التى تؤثر على أمنه القومى. ولكن الحكومة الكرواتية رفضت تسليم وزيريها. واستمرت محاكمتهما غيابياً. ومن الجدير بالملاحظة أن وزير الدفاع الكرواتى المقصود، الجنرال مارتن سبيجلى، كان قد انضم للبارتيزان وهو شاب فى العشرينات عام ١٩٤١، وهو منذ ذلك الحين وهو عضو بالحزب الشيوعى الكرواتى (المعاد تشكيله الآن). وكان سبيجلى قد أوكلت إليه سياسة إعداد كوادر الجيش وكان منذ بضعة أشهر قائداً لمنطقة الجيش الخامس التى تضم سلوڤينيا ومساحة كبيرة من أراضى كرواتيا. وهو إذن أحد أعضاء «العمود الخامس» وفى أوج الذعر العام كتب الرئيس الكرواتى فرانيو تودومان (وهو جنرال متقاعد وبارتيزانى قديم) خطاباً إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش يلتمس العون منه دفاعًا عن «الديمقراطيات، الناشئة بكرواتيا وسلوڤينيا، ووجه النائب العام الفيدرالى فى مارس من عام ١٩٩١ إلى تودومان تهمة الخيانة العظمى لدعوته دولة أجنبية للتدخل فى شئون يوغوسلاڤيا .

وأكثر ما يضايق الجيش هو مستقبله الغامض خاصة فيما يتصل بالتمويل. ولقد أصبح تمويل الجيش ضحية كل من الأزمة الاقتصادية والصراع بين الجمهوريات. ويتخذ ذلك الصراع عدة أشكال بما فى ذلك الحرب الاقتصادية. ففى صيف ١٩٩٠ ، على سبيل المثال، فرضت الحكومة الصربية تعريفات على السلع المستوردة من سلوڤينيا وكرواتيا . وفرضت قبل ذلك ضرائب إضافية على الشركات الكرواتية والسلوڤينية العاملة بصربيا ثم قامت لاحقًا بالاستيلاء عليها فوراً. وكان كل ذلك غير قانونى بالمرة ولكن لا الرئاسة ولا الحكومة الفيدرالية فعلتا أو استطاعتا فعل أى شيء. وانتقمت كلٌ من سلوڤينيا وكرواتيا بحبس مستحقات الحكومة الفيدرالية ومن ثم فقد أثر ذلك على الميزانية العسكرية تأثيراً مباشراً. ولقد أصبحت الميزانية الفيدرالية توضع كل ثلاثة أشهر بدلاً من إعدادها كل عام بسبب الغموض الاقتصادى والسياسى العام. ولم يكن الجيش على علم بما سيحدث لأمواله بعد مارس من عام ١٩٩١ عند إصدار الوثيقة. ولم يزد ذلك إلا من الشعور بالقلق لدى قواده .

ويواجه الجيش اليوغوسلاڤى مشكلة كبرى ، ويبدو أنها مشكلة بلا حل فهو فى طريقه إلى خسارة قائده المدنى بعد فقدانه قائده السياسى. وفى مارس من عام ١٩٩١

طالب النظام الصربي بفرض حالة طوارئ في جميع أرجاء يوغوسلافيا، حيث كان يواجه مظاهرات شعبية داخل صربيا. وعندما رفضت الرئاسة سحبت صربيا مندوبيها الثلاثة (مندوب صربيا بالإضافة إلى مندوبي الإقليمين) ثم تبعتها الجبل الأسود. ورغم إلغاء هذه الاستقالات في غضون أيام إلا أن الرئاسة لم تستعد وضعها أبداً. فقد صارت هيئة بلا سلطة تذكر، وترك الجيش ليعول نفسه بنفسه وهو يعلق آماله الآن على رئيس الوزراء الفيدرالي آنت ماركوفيتش. ولا تأخذ الرابطة الشيوعية - حركة من أجل يوغوسلافيا زمام المبادرة ولا يقيم العديد من كبار قادة الجيش لها وزناً .

ورغم أن الجيش يرفض رسمياً الوقوف في صف أي جمهورية من جمهوريات يوغوسلافيا إلا أنه ظل ملتزماً بالدفاع عن وحدة يوغوسلافيا ووحدته .

والسؤال الرئيسي الذي سيضطر للإجابة عليه آجلاً أم عاجلاً هي هل عداءه تجاه الحكومات غير الشيوعية والمعادية للشيوعية يبرر تحالفه مع القوميين الصرب. وهذا التحالف بين صربيا والجيش مولد قوي لأزمة يوغوسلافيا السياسية الحالية. ولو لم يكن ذلك التحالف موجوداً لاستطاعت الجمهوريات اليوغوسلافية حل مشكلة الانتقال في صفوف القوات المسلحة، وكذلك الصراع السياسي داخل الدولة بسهولة نسبية. وتشعر صربيا بالثقة في قدرتها الفعلية على شن حرب ضد جيرانها وخاصة ضد كرواتيا والبوسنة والهرسك باستخدام الشتات الصربي. وهدفها هو إجبار هاتين الجمهوريتين (وسيلي غيرهما) على قبول سيطرة صربيا عليهما في إطار الاتحاد الفيدرالي وإن قاومت أية جمهورية ذلك عن طريق السعي إلى الاستقلال فإن هدف صربيا يكون ضم مساحات كبيرة من أراضي تلك الجمهوريات. وليس كلا الخيارين موضع قبول لأمم يوغوسلافيا غير الصربية التي ما عليها إلا إلقاء نظرة على كوسوفو لتعرف ما ينتظرها في يوغوسلافيا تسيطر عليها صربيا. ويعني ذلك أنه ما لم يقم عمال ميلوسيفيتش الجوعى بإسقاطه فإن البلاد ستكون جاهزة لحرب أهلية شاملة .

وهناك تاريخان ذوا أهمية في مجرى تلك الحرب وهما : ١٥ مايو و ٣٠ يونيو من عام ١٩٩١ فمن المقرر في أولهما أن يحل ستايب ميسيتش مندوب كرواتيا لدى الرئاسة اليوغسلافية محل بوريساف يوفيتش مندوب صربيا في قمة الهرم الفيدرالي. فإن مر التغيير في قمة الاتحاد الفيدرالي بسلام فقد يعم السلام وقد تتم صياغة تسوية جديدة بين أمم يوغوسلافيا، وإلا فإن البلاد ستخوض حرباً متهورة. وأما الثلاثين من يونيو فهو الموعد النهائي الذي حددته سلوفينيا لاتفاقية يعقدها جميع اليوغوسلاف

ويعهدها ستنفصل عن الاتحاد الفيدرالى من طرف واحد. وأعلنت كرواتيا أنها ستعقب سلوفينيا، ولقد صرح مؤخراً كيروجليجوروف الرئيس الحالى لمقدونيا والذى كان يوماً ما رئيس وزراء يوغوسلافيا بأنه إن ذهبت كل من سلوفينيا وكرواتيا لحال سبيلهما فإن مقدونيا ستفعل مثلهما. وهذا هو أيضًا موقف مسلمى البوسنة والهرسك الذين يمثلون مع الكروات الذين يعيشون هناك ثلثا عدد سكان الجمهورية. ولقد أعلنت كوسوفو بالفعل انفصالها عن صربيا. أما الجبل الأسود فهى منقسمة بين معسكرين أحدهما موال لصربيا والآخر يؤيد الاستقلال. أما صربيا من جانبها فهى مصممة على اغتصاب أراضى الشعوب الأخرى، ومن كل هذا فإن الجيش سيتفكك إلى عناصره القومية الأولية .

وبالرغم من قوة صياغة وثيقة الجيش كوثيقة اشتراكية ومعادية للإمبريالية إلا أنها مستوحاة من مصالح مادية بسيطة جماعية وفردية ومما كان ذات مرة أحد أقوى أقسام النظام القديم. ولذا فإن برانكو مامولا، الذى كان وزير دفاع الاتحاد الفيدرالى وهو الآن متحدث رسمى نشط باسم الرابطة الشيوعية - حركة من أجل يوغوسلافيا، قد بنى لنفسه فيلا على الساحل الكرواتى مستغلاً المجندين فى بناءها (كما اتضح من خلال ما نشرته صحيفة Mladina السلوفينية) ونيكولا ليوبيشيتش هو الآخر أحد أعضاء الرابطة النشطين وهو أيضًا وزير دفاع سابق وكان قد نجا كذلك من فضيحة فساد بمساعدة ميلوسيفيتش. وآخر هو لازار مويسوف الذى كان رئيسًا لدولة يوغوسلافيا وهو من كان يمارس ضغوطًا لتطبيق قانون الطوارئ بكوسوفو بحجة (زائفة بالطبع) وهى أن الألبان كانوا يدبرون لثورة مسلحة. (وهو الآن يعمل لدى مصرف بيوبنكا الصربى) وهلم جرا .

وسيكون من الغريب بطبيعة الحال أن نزعم أن جميع ضباط الجيش فاسدون فهناك من هم ببساطة شديدو الولاء ليوغوسلافيا. ولكن «حركة من أجل يوغوسلافيا تكون راغبة فى غض الطرف عن حرمان بعض اليوغوسلاف من جميع حقوقهم السياسية بينما تسمح لبعضهم الآخر (الصرب وأهل الجبل الأسود) بتسليح أنفسهم والتورط فى إرهاب علنى - ورابطة شيوعية، تغلق عينيها عن إحياء جماعة التشيتنيك وإهانة تيتو والثورة اليوغوسلافية، والدعوات المتزايدة بعودة الملكية (وكل ذلك فى صربيا بينما تشن حرباً ضد المعادين للشيوعية فى سلوفينيا وكرواتيا فقط لهو حزب لا يفسر وجوده إلا مصلحة الجيش فى استمرار مميزاته وممتلكاته وسلطته .

(مارس ١٩٩١)

تقرير حول الموقف الراهن فى العالم فى يوغوسلاڤيا

والمهام العاجلة لجيش الشعب اليوغوسلاڤى

إننا نرغب من خلال هذا التقرير أن نلفت انتباهكم إلى السمات الأكثر أهمية لآخر التطورات فى العالم وفى بلادنا، ونلفت انتباهكم كذلك إلى المهام الأساسية لجيش الشعب اليوغوسلاڤى فى عام ١٩٩١، والمهام الفورية منها على وجه الخصوص .

واستنتاجنا الأساسى وتقديرنا الحالى هو أن المرحلة الأولى من تطور كل من المجتمع اليوغوسلاڤى والعلاقات اليوغوسلاڤية داخل المجتمع الدولى قد اكتملت. وتسجل نهاية الثمانينيات بداية مرحلة جديدة ستكون مختلفة بالضرورة عن سابقتها .

وبالرغم من أننا لا نستطيع التنبؤ بالتطورات المستقبلية بالاتحاد السوڤييتى بأى قدر من التيقن إلا أننا نستطيع بثقة أن نصرح الآن بأن عملية تفكك هذا البلد العظيم قد تباطئت، فقد بدأ السوڤييت فى تمالك أنفسهم وأخذوا يدركون أن الطريق الذى اختاروا السير فيه لا يؤدى إلى الإصلاح الناجح وإنما إلى كارثة، فقد نمت القوى المؤيدة للحفاظ على الدولة السوڤييتية ومؤسساتها وأثبتت ذاتها. وهى تتخذ هذه الأيام إجراءات حاسمة لكبح الاتجاهات الانفصالية فى وحدات الدولة. ويتم إنجاز ذلك بطرق تثير العديد من المشكلات وبذلك تواجه مقاومة كبيرة من خلال الضغوط الداخلية والخارجية. وتتم كذلك تعبئة الجيش السوڤييتى. ويقيد هذا التطور فى الموقف داخل الاتحاد السوڤييتى بغض النظر عن وجهته من حرية الغرب فى العمل وفى مدى تأثيره على الأحداث العالمية .

ولم يتم الإجهاز على الاشتراكية بعد ولم تجث على ركبتيها فى يوغوسلاڤيا كذلك، فقد استطاعت يوغوسلاڤيا أن تصمد وإن كان ذلك قد كلفها كثيراً أمام الهجوم الأول والموجة الأولى من هستيريا معاداة الشيوعية. وقد بقيت آمال حقيقية فى الحفاظ على البلاد كمجتمع فيدرالى واشتراكى ...

ولقد أحرز المخططون الغربيون نجاحًا كبيراً فى تحقيق توجههم الاستراتيجى الأساسى وهو تدمير الشيوعية والخيار الاشتراكى ولكنهم لم ينجحوا فى تحقيق هدفهم

الأكبر، فلم ينجحوا فى الإطاحة بالشيوعية فى أى بلد كانت الثورة فيه ثورة أصيلة. ولذا، فقد اضطر واضعو استراتيجيات الحملات المضادة للاشتراكية إلى إعادة تنظيم قواتهم للبحث عن أهداف وأساليب جديدة للهجوم. أما فيما يتصل بغريمهم الكبير الاتحاد السوفييتى، فقد يواصلون تدعيم الاتجاهات المنادية بالتفكك .

أما فيما يتصل ببلادنا فإن الغرب يدرك أن الفكرة اليوغوسلافية والخيار الاشتراكى لهما جذور أكثر عمقًا مما تصوروا، ولذا فإن الإطاحة بالشيوعية فى يوغوسلافيا ليست كمثيلها فى البلدان الأخرى. ولذا، فلنا أن نتوقع أنهم سيقومون بتعديل أسلوب عملهم، بل وسيشنون هجومًا أكثر عنفًا، وسيكون من المهم بالنسبة لهم أن يحققوا النجاح الكامل فى يوغوسلافيا . وذلك لأنهم سيخوضون حربهم هذه فى بلاد كانت ثورتها ثورة أصيلة .

ومن المحتمل أن يكون نشاطهم التالى هو أن يتحركوا على جبهتين بهدفين مختلفين، فسيحاولون من جهة أن يطيحوا بالشيوعيين الذين ظلت السلطة بحوزتهم إما فى كل جمهورية على حدة وإما على *المستوى الفيدرالى*، وسيحاولون إعاقة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية أو التأثير عليها عندما تنفذ فعليًا حتى ينجم عن ذلك عدم استقرار اجتماعى، ثم يسيرون على نفس الوصفة التى اتبعت فى بلغاريا أو رومانيا وهى أن يجعلوا تكرار الانتخابات مستمرًا حتى يفوز أتباعهم بالسلطة. وأما الجبهة الثانية فهى تفكك يوغوسلافيا يصحبه الحط من قدر الشيوعيين، وتأكدت هذه الاستراتيجية عن طريق العديد من الإجراءات واضحة الدلالة. ويتضح ذلك أيضًا من خلال التنبؤ الشهير للمخابرات المركزية الأمريكية (سى آى إيه) بأن يوغوسلافيا ستنهار خلال ثمانية عشر شهرًا . وإننا نعلم النيات خلف مثل هذه التصريحات وأن لها وظيفة واضحة. ويصدق نفس الشيء على إعلان وزارة الخارجية فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٩٠ والذى يحمل فى طياته تهديدًا بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستقاوم بشدة شتى أشكال استخدام القوة أو الضغوط الموجهة إلى إعاقة العمليات الديمقراطية أو إقامة وحدة غير ديمقراطية بيوغوسلافيا . وجوهر الرسالة واضح تمامًا، فسوف يطيحون بالاشتراكية فى يوغوسلافيا .

ودعم الديمقراطية المبين فى دوائر بعينها فى الغرب يعد من قبيل الاستغلال الواضح لأن الديمقراطية بالنسبة لهم هى فقط ما يتناسب مع أهدافهم ومصالحهم. فالديمقراطية بالنسبة لهم فيما يتصل بنا هى فى أساسها الديمقراطية المضادة للاشتراكية .

وسيستمر توجيه النشاط ضد بلادنا من خلال المجر لأنها تورطت بالفعل فى اللعبة ضد يوغوسلافيا بطرق شتى .

لقد كان العام الماضى عامًا مأساويًا بحق بالنسبة لبلادنا. فلقد كان العداء لليوغوسلافية والاشتراكية يتطور سريعًا. وبدا كل شيء كئيبًا. وسيكون هذا العام أكثر مأساوية، ولكن هناك بادرة أمل فى الخلاص على العكس من العام السابق، فلقد بات المطلوب إنجازه واضحًا، وسيعتمد ذلك فى المقام الأول على الاتفاق بين القوى الاشتراكية فى تنفيذ ثلاث مهام كبرى .

أولها ، أنه من الضرورى تأمين الإنجاز الكامل للإصلاح الاقتصادى بطريقة تحول دون حدوث انهيار اقتصادى أو سلوك لا يمكن السيطرة عليه. ومن المهم فى هذا الشأن إيجاد حلول آمنة وثابتة وفيدرالية خاصة فيما يتصل بجيش الشعب اليوغوسلافى. ومن المهم تحقيق ذلك أيضًا لوجود فكرة تدمير الاتحاد الفيدرالى عن طريق استنزاف موارده المالية، ومن ثم تعجيزه، ويعنى استمرار الإصلاح تغيير كل ما لم يكن جيدًا. وينبغى إنجاز ذلك تدريجيًا وليس من خلال طفرات .

وثانيها ، أنه ينبغى تأمين أداء الدولة الفيدرالية لوظائفها كشرط مسبق لأى اتفاق فيما يتصل بالتنظيم المستقبلى ليوغوسلافيا. فإن ظلت سياسة الأمر الواقع باقية فسيكون من العسير للغاية تفادى سفك الدماء، وهو ما ينبغى الحيلولة دونه بأى ثمن .

ومن الضرورى أن تشارك هيئات الجيش القائمة سواء كانت مؤسسات أو هيئات مكونة من مواطنى هذا البلد فى شتى المناقشات المتعلقة بمستقبل يوغوسلافيا. وعند التحدث فى هذا الأمر فإن تجربتنا برمتها توحى بأن يوغوسلافيا لن تبقى إلا إذا وجدت كدولة، وإن لم تكن كذلك فلن تكون يوغوسلافيا وإنما شيء آخر. والكونفدرالية التى يقترحها البعض فى يوغوسلافيا ليست دولة ولا يمكن أن تكون كذلك، فالدولة قد تكون اتحادية أو فيدرالية، وليس هناك مجال لنشأة دولة اتحادية بيوغوسلافيا ولن تكون دولة كهذه موضع قبول لأنها رسبت فى اختبارها التاريخى. إذن فليس أمام يوغوسلافيا إلا أن تكون مجتمعًا فيدراليًا له امتيازات أصيلة معينة ووظائف فيدرالية. وسيكون من المستحسن إزاء ذلك أن نضع فى الحسبان الحلول التى اتبعتها اتحادات أخرى على النمط الفيدرالى .

وثالثها ، أنه ينبغى بذل أقصى جهد لضمان أن تصبح الرابطة الشيوعية حركة من أجل يوغوسلافيا خلال الخمسة أو الستة أشهر القادمة هى القوة السياسية الرئيسية فى الفضاء اليوغوسلافى والحصن الحصين لشتى الأحزاب والجمعيات والمنظمات يسارية التوجه. وهى فى ذلك الوقت القوة السياسية لكل اليوغوسلاف فحسب، وسيكون من المستحسن وجود عدة أحزاب ذات توجه يوغوسلافى صرف فيما يتصل بالمشهد السياسى .

وينبغى أن تكون مهمتنا الأولى هى تهيئة الظروف لتؤدى الدولة الفيدرالية مهمتها . ويعنى ذلك قبل كل شىء تصفية جميع المخالفات التى تم ارتكابها فى مجال وحدة القوات المسلحة أى نزع سلاح وتصفية جميع المؤسسات الشبيهة بالهيئات العسكرية، وسيهيئ تنفيذ هذه المهمة الظروف الملائمة لحل سلمى لهذه الأزمة وتحول ديمقراطى ليوغوسلافيا. وسيلحق فى ذات الوقت هزيمة نكراء بالسياسة القومية - الانفصالية وممارساتها، بينما يشجع القوى التى تعمل على الحفاظ على يوغوسلافيا وتنميتها على أسس اشتراكية .

ولقد بدأ تنفيذ تلك المهمة مع صدور نظام رئاسة الاتحاد الفيدرالى الاشتراكى للجمهوريات اليوغوسلافية فى ظروف مواتية وخاصة فيما يتصل بالتوكيد على وضع جيش الشعب اليوغوسلافى فى المجتمع. ويتم اطلاع الشعب بأكثر الأساليب واقعية على قرارنا الصارم لضمان تطبيق النظام. ويؤكد النظام المتبع كذلك على التزامنا بالعمل على نحو صارم فى إطار الدستور والقانون، وهى الطريقة الأكثر قبولاً فى ظل هذه الظروف، فإن لم يطبق النظام كما هو فسيكون هناك تأثير للهيئة التشريعية وهيئات أخرى مع جميع النتائج التى ستترتب حتمًا على أعمالها. فالهيئات المعنية تمتلك دلائل قاطعة فيما يتصل بالتشكيل والتسليح غير القانونى على الإطلاق للوحدات شبه العسكرية وإعدادها للقيام بأعمال تخريب وأعمال إرهابية وأعمال عنف أخرى، فإن لم يطبق نظام رئاسة الاتحاد الفيدرالى الاشتراكى للجمهوريات اليوغوسلافية فستنتشر هذه الحقائق المدمرة فى إطار الإجراءات المتخذة ضد الترتيبات التى تدبر لهذه الجرائم الكبرى. وعلى كل من يشير إليه النظام أن يضع فى اعتباره أن الوحدات المسلحة غير القانونية سيتم حلها ونزع سلاحها بالأسلوب وفى الموعد الذى يحدده النظام أو يقره القانون .

ومن المهم فى التو ضمان مستوى عال من الاستعداد القتالى لوحداتنا وأداء وأمن ونظام القيادة والسلطة. والأكثر أهمية هو تحديد درجة قصوى من الأمن بالوحدات لأن أولئك الذين ستدور رءوسهم على استعداد لاتخاذ خطوات يائسة من أمثلتها القيام بهجمات على المواقع العسكرية والمخازن وأهداف عسكرية أخرى، بالإضافة إلى أعمال التخريب والهجمات الإرهابية كالترتيب لعمليات اغتيال وتصفية أفراد الأسر، وهلم جرا. ولقد ركزنا اهتمامنا فى التقرير السابق على الحقائق الدالة على الترتيبات الواقعية لمثل هذه الأعمال، ولهذا السبب فإن حماية الناس والأهداف والوحدات لم تكن لها هذه الأهمية، كما هى لها الآن. وسوف نكفل التطبيق الكامل للقرار المتعلق بالدفاع الإقليمى لسلوفينيا، وإرسال المجندين للخدمة العسكرية. ولا تحتل هاتان المهمتان حتى الآن مكان الصدارة لأن جهودنا الأساسية قد تركزت على نزع سلاح المنظمات شبه العسكرية. أما فيما يتصل بالمجندين فسيتم تطبيق بعض الإجراءات التى تندرج تحت التشريعات الخاصة بهم فوراً. وسيتم نقل جزء من المجندين السلوفينيين والكروات الذين يؤدون الخدمة العسكرية بالمنطقة العسكرية الخامسة إلى مناطق عسكرية أخرى وإلى القوات الجوية والدفاع المضاد للطائرات. وسيتم إثبات المسئولية عن التغييرات غير القانونية فى الخطط التى وصفها رئيس الأركان فيما يتصل بتخصيص وتوزيع الجنود، وستتخذ إجراءات تضمن تطبيقاً أكثر فاعلية لهذه المهمة. ولقد شرع فى اتخاذ إجراء لتغيير القانون بهدف عودة هذا الحق لجيش الشعب اليوغوسلافى بجميع أرجاء الاتحاد الفيدرالى الاشتراكى للجمهوريات اليوغوسلافية .

ومن المعروف أننا فى موقف مالى لا نحسد عليه. ولذا فينبغى علينا استخدام مواردنا المالية بعناية ودقة شديدتين. وينبغى فهم النظام فيما يتصل بأولوية السداد بجدية شديدة، وتنفيذه بأمانة شديدة. ولقد ناقشت الحكومة الفيدرالية ذلك بالفعل وتم التوصل لبعض الحلول. وسيكون من الضرورى بنهاية هذا الشهر إيجاد حل لاستقرار أداء الجيش .

وعلينا بجانب ذلك تكريس أنفسنا للدستور وسلامة الرابطة الشيوعية – حركة من أجل يوغوسلافيا. ووجود حزب كهذا اشتراكى التوجه شرط لبقاء وحدة وسلامة جيشنا. ومن هنا كانت الأهمية الكبرى للمهام قيد المناقشة .

ولقد حقق الحزب الشيوعى اليوغوسلافى النصر فى حرب ١٩٤١ – ١٩٤٥ لأنه قام على أفكار اليوغوسلافية والمساواة القومية والأخوة والوحدة والحرية والعدالة

الاجتماعية. وهذه هى نفس الأفكار التى ستحقق النصر للرابطة الشيوعية، حركة من أجل يوغوسلافيا . ويستطيع الجيش أن يهيئ الظروف لحل سلمى للأزمة، ولكنه لا يستطيع حل المسألة اليوغوسلافية، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق تنظيم سياسى قوى تقبل برنامجه وتدعمه أوسع الشرائح الاجتماعية. ويعلم جميع من يتآمرون ضد بلادنا أن ذلك صحيح، ولهذا فقد هاجموا الرابطة الشيوعية - حركة من أجل يوغوسلافيا، بل إنهم سيرغبون فى حظرها خشية من قوتها المتنامية وتأثيرها فى المجتمع. فإن كانت الشيوعية قد انتهت كما يقولون فلماذا تفزعهم هذه المنظمة ؟

وعلينا أن نشرح بصبر للناس معنى وأهمية الرابطة الشيوعية - حركة من أجل يوغوسلافيا، وينبغى أن تضم بين جنباتها أناسًا يفكرون بشكل مختلف. وهم دومًا موضع ترحيب، ولكننا لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بتكرار الأخطاء التى وقعت فيها الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية. فليس فى هذه المنظمة مكان لمن يرغبون فى تدميرها من الداخل .

وأهم شىء بالنسبة لحزبنا هو أن نلتفت إلى الشباب، وليس ذلك لأن الشباب هو من كسب الحرب والثورة وأنه يمثل مستقبل أى مجتمع فحسب، وإنما لأن الأفكار الأساسية للرابطة الشيوعية - حركة من أجل يوغوسلافيا مألوفة للشباب كذلك، فالوطنية والفكرة الاشتراكية تلقيان أكبر تأييد فى أوساط جيل الشباب .

الفصل الخامس

تفكك يوغوسلافيا

يبدو أن الدولة اليوغوسلافية فى طريقها للتفكك بعد عام من انهيار الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية. ورغم أن صربيا ذات مضمون فيدرالى إلا أنها قد بدأت فى ظل غوغائية ميلوسيفيتش عملية التفكك فى نوفمبر الماضى عندما أقرت دستوراً جديداً. ولقد تبعتها فى فبراير الحالى كلٌ من سلوفينيا وكرواتيا ومن المتوقع أن تفعل مقدونيا نفس الشىء. وأعلنت الجبل الأسود أنها ستسلك مسلك صربيا أيا كان. وسيرغب المسلمون والكروات فى البوسنة والهرسك فى أن تعلن الجمهورية استقلالها ولكن صرب البوسنة يرفضون ذلك بشدة. وأما الوحدتان الفيدراليتان المتبقيان وهما إقليمًا كوسوفو وفوفودينا فقد ابتلعتهما صربيا (ويخشى العديد من أهل الجبل الأسود أن يلاقوا نفس المصير) وتعطى المظاهرات التى اندلعت - يوم التاسع / العاشر من مارس فى بلجراد مطالبة بالديمقراطية بعض الأمل فى زعزعة ميلوسيفيتش فى موطنه فإذا افترضنا أن خطة ميلوسيفيتش فى إنشاء صربيا الكبرى قد كتب لها الفشل من خلال الوزن العددى (حيث يمثل الصرب ٣٦٪ من مجموع سكان يوغوسلافيا) فلا يلوح فى الأفق سوى حلول قصيرة المدى للأزمة .

ولقد أدت سياسة القبضة الحديديه لصربيا بكوسوفو حيث يمثل الألبان الأغلبية بها إلى انسحاب الإقليم من صربيا وإعلان نفسه جمهورية ذات سيادة فى إطار يوغوسلافيا . ولكن الإقليم حرم من الخيار اليوغوسلافى. وتتخذ كلٌ من سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا وإلى حد ما البوسنة والهرسك موقفًا مؤداه أن موضوع المفاوضات الحالية ينبغى أن يكون هو الجمهوريات الست القائمة وبذلك يستبعد إقليمى كوسوفو وفوفودينا من المناقشة المتعلقة بمستقبل يوغوسلافيا مما يثير شعور ألبان كوسوفو بأنه من الأفضل لهم الاتحاد مع ألبانيا .

لقد غيرت صربيا القانون الفيدرالى ليس فقط بضمها للإقليمين وإنما من خلال موقفها بأن موضوعات أية تسوية سياسية جديدة ليست هى الجمهوريات / الأقاليم على الإطلاق وإنما أمم الجنوب السلافى. وهى ترى أن حدود يوغوسلافيا الداخلية حدود إدارية وليست سياسية ومن ثم فإن لصربيا الحق فى تمثيل جميع الصرب بغض النظر عن محل إقامتهم، ولقد التزمت صربيا من الناحية الرسمية بضم أجزاء من كرواتيا والبوسنة والهرسك ثم مقدونيا عندما يتم استبدال الاتحاد الفيدرالى ببنيان متهالك[1]. ولقد ظلت تشجع الحركات الانفصالية بين الصرب الذين يقيمون فى تلك الجمهوريات بزعم أن جميع الصرب يرغبون فى العيش داخل دولة صربية واحدة. واتخذ ذلك فى كرواتيا شكل الكفاح المسلح: وذلك عن طريق الهجوم على أقسام الشرطة المحلية وسد الشوارع والسكك الحديدية وإقامة حواجز مسلحة ونشر الدعاية الصاخبة ضد كرواتيا وما إلى ذلك .

ولذا فلم تعد الحرب الأهلية مجرد احتمال بعيد: فقد بدأت فى كوسوفو وهى تنتشر الآن بكرواتيا. وفى البوسنة والهرسك أيضاً قام الصرب بتأسيس هيئات قوية تضارع الجمعية الوطنية وحكومة الجمهورية. ويسير شعار أمة صربية واحدة، دولة صربية، بالطبع ضد الحقوق المماثلة للقوميات الأخرى ولهذا السبب فإن سياسة صربيا هى دفع البلاد تجاه الحرب الأهلية .

ولقد ظهر عاملان آخران كموضوعين مستقلين بغض النظر عن الجمهوريات الست وهما: الجيش اليوغوسلافى والحكومة الفيدرالية التى يرأسها آنت ماركوفيتش. فقد قام حديثًا وزيرا الدفاع والداخلية الفيدراليين ورئيس أركان الجيش والعديد من الجنرالات العاملين والمتقاعدين - بتشكيل حزب جديد هو الرابطة الشيوعية - حركة من أجل يوغوسلافيا وعمودها الفقرى هو والجيش اليوغوسلافى وقواده كهيئة وكمواطنين؛ وينوى الحزب أن يصبحُ خلال الخمسة أو الستة أشهر المقبلة أكبر القوى السياسية، ولقد اعتبرت الشريحة العليا من قواد الجيش أن خسارة الشيوعيين لسلطانهم فى بقاع من يوغوسلافيا خيانة: "فلقد فازت الديمقراطيات المعادية للشيوعية فى بعض الجمهوريات بالانتخابات جزئيًا بسبب المتآمرين المتواجدين داخل قياداتهم الشيوعية ومن الضرورى تنقية الحزب من أمثال هؤلاء فهو الحزب الذى يتزعمه قوادنا. فلا ينبغى أن نكرر الأخطاء التى ارتكبناها فى الماضى القريب، فعلينا تطهير العمود الخامس بيننا ...

وقد شكل الجيش تحالفًا مع صربيا بينما يعتمد فى المدى الطويل على القوى المحافظة بالاتحاد السوفييتى (ومع الجيش السوفييتى خاصة) لإنقاذ الشيوعية والمجتمع الاشتراكى، ومن ثم يتمكن من إيجاد حل لتلك القضية الكبرى وهى قضية التمويل المستمر للجيش اليوغوسلافى الذى أصابته القوى المعادية بالاضطراب أو هددته بذلك؛ ويعد عناد صربيا الحالى نتيجة مباشرة لدعم الجيش اليوغوسلافى لها .

أما آنت ماركوفيتش رئيس الوزراء فيحظى بتأييد الغرب الذى يخيفه احتمال انهيار يوغوسلافيا بالكامل. والورقة الغربية الرابحة هى صندوق النقد الدولى الذى تواجه يوغوسلافيا بدون رضاه انهيارًا اقتصاديًا وشيكًا. وموقف ماركوفيتش هو أنه على البلاد أن تختار بينه وبين الجنرالات. ولكن خطته بتوحيد يوغوسلافيا حول إصلاح اقتصادى مشترك قد أخفقت بسبب عناد الجمهوريات والتشوش سريع التزايد للفضاء الاقتصادى اليوغوسلافى. ولذا فقد تبقى له دور بشع هو دور ضامن يوغوسلافيا، إلا أنه أدى هذا الدور ببعض الشرف. لقد كان ماركوفيتش فوق كل شئ هو من ساعد على تفادى التدخل العسكرى فى كرواتيا عشية الخامس والعشرين من يناير ولو كان ذلك الاجتياح قد كتب له النجاح فقد كان سيؤدى إلى تطبيق الحكم العسكرى فى بقية أرجاء يوغوسلافيا، ومن ثم تندلع حرب أهلية عامة .

وليس تسرب الأنباء السياسية بجديد على الحياة السياسية القومية اليوغوسلافية. فيظهر من خلال نشر وصف مختصر لاجتماع فبراير ١٩٩١ الذى عقده زعماء الجمهوريات والزعماء الفيدراليين لمناقشة مستقبل يوغوسلافيا وجه الشبه السيئ بين هذا الاجتماع وبين المؤتمر الحزبى الأخير الذى عقدته الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية فى يناير من عام ١٩٩٠ .

فلدى صربيا ميلوسيفيتش (التى تدور فى فلكها جمهورية الجبل الأسود) أمل فى أن تقرر مصير الاتحاد الفيدرالى عن طريق قوتها العددية المطلقة، وهى على استعداد لإثارة حرب أهلية إن انهزمت على مائدة المفاوضات. والجيش منحاز إلى صربيا فهو يخشى إيذاء المعادين للشيوعية ويخشى كذلك خسارة امتيازاته المادية فيما يتصل بالميزانية وتجريده من المجمع العسكرى – الصناعى وهو مالا يمنع حدوثه إلا وجود دولة مركزية. وهناك على الجانب الآخر سلوفينيا وكرواتيا المقتنعتان بأن لديهما فرصة أفضل لاجتياز عملية التحول من خلال اتحاد لين وهو ما يعتبرونه حماية لا غنى عنها

ضد العدوان الصربي. وتحتل كلٌ من البوسنة والهرسك ومقدونيا موقعًا وسطًا وهما موزعتان بين الخوف من دولة يوغوسلافية تسيطر عليها صربيا وبين الخوف من تفكك يوغوسلافيا. ولقد انتهى اجتماع فبراير كما انتهى اجتماع المؤتمر الحزبى الرابع عشر الذى عقدته الرابطة الشيوعية. وانسحب الأعضاء السلوفينيون والكروات وأرادت صربيا أن يستكمل الاجتماع بدونهم ولكن مقدونيا والبوسنة والهرسك صوتا لصالح تأجيل الاجتماع حتى تسنح الفرصة الملائمة .

وقد أفسدت صربيا العديد من الاجتماعات اللاحقة التى عقدتها الرئاسة. إلا أن حل حزب أكثر يسراً من حل دولة بأكملها. وقد تعلن الجمعيات للجمهوريات سيادتها الكاملة ولكن لا أحد يريد أن يكون هو البادئ بالرحيل. ولقد اخترع السلوفينيون الماكرون مصطلحاً جديداً هو - الحل - لوصف ما يريدون حدوثه. فينبغي حل الاتحاد اليوغوسلافى القائم واستبداله بآخر جديد .

وهناك تاريخان يعتبران حاسمين: ١٥ مايو و ٣٠ يونيو ١٩٩١ . فمن المقرر فى أولهما أن يحل مندوب كرواتيا لدى الرئاسة الفيدرالية محل نظيره الصربى كرئيس للدولة لمدة عام. فإن سمح كل من الجيش وصربيا بحدوث ذلك، أى إذا وافقا على احترام الدستور الفيدرالى فسيؤدى ذلك إلى تعزيز تسوية سلمية للصراع داخل يوغوسلافيا. أما ٣٠ يونيو فهو الموعد النهائى الذى حددته سلوفينيا لعقد اتفاق بعد تفاوض يجرى بين اليوغوسلاف. أما إذا لم يتم التوصل إلى أى اتفاق فإن سلوفينيا تليها كرواتيا ستنفصلان من جانب واحد عن يوغوسلافيا .

وتتسم السياسة اليوغوسلافية المعاصرة بسمات جديدة ولكنها تحمل فى ذات الوقت أمارات قديمة .

ولقد أدى اختفاء الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية بلا شك إلى زوال الدرجة الدنيا من الحماية ضد مخاطر الرأسمالية الدولية وهى الحماية التى حظيت بها الطبقة العاملة بعد ١٩٤٥ . ورغم ذلك فقد كانت تلك الحماية قد تلاشت بالفعل وصارت مجرد نتاج لنظام محافظ يزداد خمولاً يوماً بعد الآخر وكانت تبدو عليه كذلك علامات المرض بحلول أوائل الثمانينات. وتلا تنفيذ قانون الطوارىء عام ١٩٨١ محاولة لإعادة تنفيذ الرقابة الصارمة وفشل مبادرة لبدء نقاش بين أعضاء الحزب ومحاكمة الستة ببلجراد باتهامات ملفقة وتقنين القومية العدوانية الصربية بصربيا والتغاضى رسميا

(فى صربيا كذلك) عن الهجمات التى شنت على السياسة القومية للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية ومحاكمة الأربعة فى سلوفينيا أمام محاكم عسكرية والانقلابات التى حدثت بفوفودينا وكوسوفو والجبل الأسود وإراقة الدماء بكوسوفو .

ولقد جاء رد عمال الصناعة وعمال القطاع العام على عجز القيادة فى مواجهة تزايد حدة الأزمة الاقتصادية فى هيئة إضرابات: ولقد تضاعف عدد الإضرابات بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ (من ٢٣٥ إلى ٦٩٦) ثم ارتفع العدد إلى ٨٥١ إضراب عام ١٩٨٦ وإلى ١٦٨٥ عام ١٩٨٧ . وفى هذا العام تولى ميلوسيفيتش السلطة فى صربيا وأصبح الجيش غير مستقر. وقامت الجمهوريات الغربية حينذاك بطرح البديل الديمقراطى: ففى عام ١٩٨٨ شرعت سلوفينيا المعارضة بالكامل وفى عام ١٩٨٩ أجرت الرابطة الشيوعية بكل من سلوفينيا وكرواتيا انتخابات لتعدد الأحزاب. ووصف الحزب العسكرى ذلك بأنه خيانة. ولكن كل ما فعله الحزب حسب قول إيفيكار راتشان زعيم الرابطة الشيوعة الكرواتية (المسمى الآن حزب التحول الديمقراطى) هو أنه أعاد السلطة إلى الشعب .

ولم تؤد انتخابات تعدد الأحزاب التى أجريت عام ١٩٩٠ إلى انسلاخ حاد عن الماضى. فقد فازت الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى كل من صربيا والجبل الأسود بأغلبية كاسحة. أما فى سلوفينيا فقد فاز بالانتخابات الائتلاف غير الشيوعى DEMOS ولكن ميلان كوتشان زعيم الشيوعيين السلوفينيين (المسمى الآن حزب التحول الديمقراطى) أصبح رئيساً للجمهورية. وفى مقدونيا لم يفز أى حزب بالأغلبية المطلقة رغم العرض القوى الذى قدمه الائتلاف القومى VMRO وانتخبت الجمعية الوطنية المقدونية كليرو جليجوروف رئيساً لها وهو شيوعى قديم. أما فى كرواتيا فقد فاز الحزب القومى الكرواتى الرئيسى – الاتحاد القومى الكرواتى – بثلثى مقاعد البرلمان ولكن المناصب الكبرى بما فى ذلك منصب الرئيس، ذهبت إلى الشيوعيين القدامى. فاستطاع لذلك فرانيو تودمان أن يصرح مؤخراً بأن البرلمان الكرواتى يؤوى بين جنباته أناساً يحملون وثائق حرب البارتيزان التى يرجع تاريخها إلى ١٩٤١ أكثر من أية هيئة مماثلة. ولم تفز الأحزاب القومية مباشرة إلا فى البوسنة والهرسك. وشاعت مزحة بأن الانتخابات كانت مجرد تعداد سكانى حيث صوت الكروات لصالح الحزب الذى يمثل القومية الكرواتية وصوت الصرب لصالح الحزب الذى يمثل القومية الصربية

(الحزب الديمقراطى الصربى) وصوت المسلمون لصالح الاتحاد الديمقراطى الاشتراكى وأما فى كوسوڤو فقد رفض الألبان الاشتراك فى الانتخابات حيث أعلنوا استقلالهم عن صربيا فى نوفمبر الماضى ولذا فقد طالبوا بانتخابات ديمقراطية لمؤسساتهم الخاصة .

والشعور بالاضطراب السياسى كبير رغم وجود عناصر الاستمرارية ويرجع ذلك إلى الآثار المركبة للتحول الإدارى وتعرية النظام الاجتماعى / الاقتصادى السابق وعمق التخلف الاقتصادى. ومهما حدث ليوغوسلاڤيا، فإنه من المؤكد تقريبًا أن ورثتها سيظلون غير مستقرين لفترة قادمة. والسبب الرئيسى فى ذلك هو نشوء فراغ فى السلطة فى القاعدة الأساسية للمجتمع اليوغوسلاڤى مع الغياب شبه الكامل للأحزاب التى تمثل الطبقة العاملة. ولقد أدى كلٌ من تشوش النظام القائم على الملكية الاجتماعية والارتفاع المتقلب فى البطالة الصناعية إلى الضعف المأساوى لهذه الطبقة التى بدأت لتوها فى تنظيم ذاتها على المستوى النقابى. ولقد ارتبكت مقاومتها عن طريق نداءات الغواية التى تمثلها الأعلام القومية فى ذات الوقت الذى يدعم فيه عدم الاستقرار الدائم التوجهات الديكتاتورية التى ستنقلب إن عاجلاً أم آجلاً ضدها. ولهذا فإن القوة العاملة للبلاد فى مسيس الحاجة إلى تسوية سياسة سريعة وديمقراطية .

ولقد كان نظام سلوبودان ميلوسيڤيتش هو العقبة الكبرى أمام هذا النوع من التسوية. وفيما يلى وصف صحيفة Vreme الأسبوعية المستقلة التى تصدر ببلجراد (٤ مارس ١٩٩١) لتكتيكات النظام :

إن سلوبودان ميلوسيڤيتش بلا شك هو الشخصية الرئيسية فى المفاوضات اليوغوسلاڤية ولا يرجع السبب فى ذلك إلى إسهاماته أو مبادراته وإنما لموقفه العدائى من جميع أشكال الحوار ورغبته الواضحة فى أن يجعل أى اتفاق يبدو مستحيلاً. ولذا فقد استخدم مثلاً المظاهرات النسائية [المعادية للكروات التى اندلعت فى بلجراد فى نهاية فبراير] لكى يحول دون حضور كل من تودومان وميسيتش [إلى اجتماع مقرر عقده للرئاسة الفيدرالية] ولذا فعندما لم يحضرا بالفعل، مارس هو ضغوطًا حتى تجرى المفاوضات بدونهما .

لقد وافق ميلوسيڤيتش على الاشتراك فى المحادثات [اليوغوسلاڤية] رغمًا عنه وتحت ضغط من الرأى العام المحلى والأجنبى، ولكنه يعتقد أنه لن يستطيع تحقيق آماله بهذا الأسلوب. وقد عززت الأحداث الأخيرة سيادة الجمهوريات وعززت كذلك شرعية حدودها، بينما يتصرف رؤساء الجمهوريات كأنداد له على نحو متزايد .

إن ميلوسيفيتش الذى تنقصه جميع المهارات الدبلوماسية والتفاوضية يحصد كذلك الثمار المرة لسياسته التى جعلت صربيا على مدى السنوات الثلاث الماضية شريكا غير مرغوب فيه بيوغوسلافيا. وهو لا يستطيع أن يقنع أحداً بغض النظر عن [رئيس الجبل الأسود] مومير بولاتوفيتش بأنه لا يرغب فى السيطرة. وهو يتحمل كذلك الثقل الميت للأيديولوجية الشيوعية المرفوضة فى أربعة من الجمهوريات اليوغوسلافية الست ...

إن الصلة واضحة بين الحزبين [الحزب الاشتراكى الصربى والرابطة الشيوعية - حركة من أجل يوغوسلافيا] فالرابطة الشيوعية - حركة من أجل يوغوسلافيا تعتمد على الجيش الذى يسعى ميلوسيفيتش دوماً إلى عونه رغم أن ذلك ينسف موقفه كزعيم قومى صربى. أما الرابطة الشيوعية حركة من أجل يوغوسلافيا فلا تستطيع الاعتماد على الفوز بالانتخابات فى أى موقع من يوغوسلافيا ولا حتى فى صربيا. فربما لا يلجأ هذا الحزب وزعماءه إلى الأوهام فى هذا الصدد ولكن ذلك لا يمنعهم من التصرف بعدوانية أكبر مع طموحاتهم الصريحة .

وتكمن فرصتهم الوحيدة فى استيلاء الجيش على السلطة، وعقب حدوث ذلك ستستولى الرابطة الشيوعية - حركة من أجل يوغوسلافيا على المكانة التى كانت تحتلها الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية .

ويعد هذا المشروع لإحياء النفوذ الشيوعى ميئوساً منه بالطبع. ولكن مسلك صربيا أثناء المفاوضات يوحى بأنها تتكل على ذلك الخيار. ويوحى عدم اتخاذها لهذه المفاوضات بجدية بأنها تضع آمالها على سلطة الجيش. ويحاول الجيش إحياء يوغوسلافيا الاشتراكية وستضمن بذلك أن يعيش جميع الصرب فى دولة واحدة وهو ما يقول ميلوسيفيتش أنه يريده. ولكن وقوع أى انقلاب عسكرى سيعجل بنهاية ميلوسيفيتش وحلم إقامة دولة صربية صرف .

(مارس ١٩٩١)

ملحوظة

١- ستقاوم بلغاريا أى عدوان تشنه صربيا على مقدونيا. فقد نشرت الحكومة البلغارية مؤخراً تصريحاً تلزم نفسها فيه بالاعتراف بمقدونيا كدولة ذات سيادة إذا أقر البرلمان المقدونى ذلك، وتلزم نفسها برفض جميع المزاعم فيما يتصل بالأراضى المقدونية .



الفصل السادس

الشباب يتمرد على ميلوسيفيتش

لقد نفذ فجأة شعاع من الضوء إلى ظلام الكآبة المتزايد حول مقدرة يوغوسلافيا على البقاء كدولة موحدة وجاء ذلك فى مارس من عام ١٩٩١ مع المظاهرات المكثفة ضد النظام المتشدد فى صربيا. ولقد أثيرت المظاهرة الأولى يوم التاسع من مارس من أحزاب المعارضة فى الأصل للاحتجاج على الرقابة الصارمة للحزب الحاكم على وسائل الاعلام المحلية، فقوبلت هذه المظاهرة بمجموعة كاملة من أدوات مكافحة الشغب: البنادق المائية والغازات المسيلة للدموع والدوريات الراكبة المسلحة والكلاب والرصاصات المطاطية والذخيرة الحية. ولقى شخصان مصرعهما بنهاية اليوم وظهرت دبابات الجيش فى شوارع بلجراد. وقام آلاف الشباب بمظاهرة فى اليوم التالى بمدن صربيا الرئيسية مما جعلهم يحتلون الميدان الرئيسى ببلجراد لأربعة أيام، وصبوا جام غضبهم على الحكومة ورئيس الجمهورية سلوبودان ميلوسيفيتش الذى شبهه الحشد بصدام حسين. ولذا فقد أصبحت شرعية الحزب الحاكم موضع الكثير من التساؤل بعد مائة يوم من انتصاره الكاسح فى أول انتخابات متعددة الأحزاب منذ اندلاع الحرب .

ولقد عبرت المظاهرات التى اشترك فيها جمع غفير من الشباب والعديد من المراكز الجامعية عن رفض الشباب الصربى الواضح لسياسات الكراهية القومية التى اتبعها ميلوسيفيتش على مدى الأعوام الأربعة الماضية. ولم تفلح جهود أحزاب المعارضة مجتمعة فى نسف مزاعم ميلوسيفيتش بأنه يتحدث باسم صربيا كما أفلح فى ذلك اقتحام الشباب للسياسة القومية الصربية .

ولقد عبر ظهور قوات الجيش فى شوارع بلجراد عن الأمر تماماً: فميلوسيفيتش هو أول رئيس جمهورية فى تاريخ يوغوسلافيا ما بعد الحرب يطلب التدخل العسكرى دفاعاً عن القانون والنظام ، الداخليين .

ولقد مهدت الأرض لأحداث مارس من خلال شعور واسع الانتشار بخيبة الأمل لخيانة ميلوسيفيتش وعوده الانتخابية وكان أهمها التزامه بحماية مستويات المعيشة والعمل على التوصل إلى حل سلمى للأزمة اليوغوسلافية. فلم تتلق نصف القوة العاملة الصربية أجورها لما بعد الانتخابات بثلاثة أشهر - ولم يتلق كذلك أرباب المعاشات والعجزة معاشاتهم وجر موقف ميلوسيفيتش المتشدد فى المفاوضات مع الجمهوريات الأخرى البلاد إلى شفا الحرب الأهلية. وقال وفد طلابى لميلوسيفيتش : «لم يحدث من قبل أن كانت صربيا منعزلة هكذا ومكروهة هكذا ومكانتها الدولية متدنية هكذا بكل هذا القدر» .

وتعد مظاهرات مارس نقطة تحول فى سياسة يوغوسلافيا، مما أعطى أملاً جديداً بأن يتم حل الخلافات المتعلقة بمستقبل البلاد عن طريق التفاوض دون القوة. وينبغى حتى يحدث ذلك أن يرحل ميلوسيفيتش. ولن يحقق ذلك إلا مواطنو صربيا أنفسهم .

ولقد تم توزيع التماس فى صربيا للمطالبة باستقالة ميلوسيفيتش، وكان من المهم للغاية فى ذلك الوقت أن ينحاز المفكرون الصرب، الذين ساهموا كثيراً فى ارتقاءه إلى السلطة وظلوا على مدى أشهر وأسابيع يمتدحونه كمنقذ للأمة الصربية، إلى جانب الشباب فى مظاهراتهم وأن يمهدوا الطريق لتعزيزها فى ميدان الجمهورية ببلجراد .

ولقد تفادت أحزاب المعارضة حتى اليوم تحدى برنامج ميلوسيفيتش القومى العدائى وغير الواقعى ولذا فقد أسهموا فى تهميش أنفسهم سياسيًا (وانتخابيا) . ولكن حسب قول عضو جماعة حقوق الانسان الصربية: "أثبت الطلاب اليوم أن الحرية (التى تعنى سلوبودا "Sloboda" بالصربية) ليست مقصورة على صربيا والعكس بالعكس وإنما الحرية وسلوبودان .

ولقد تنفست بقية يوغوسلافيا الصعداء عند سماعها الطلاب يعلنون أن امبراطور صربيا قد انكشف على حقيقته. وسيكون من العسير أن تزعم وسائل إعلام بلجراد أن خصوم ميلوسيفيتش هم أعداء صربيا تلقائيًا. وعندما رفض الطلاب الرابط بين ميلوسيفيتش والأمة الصربية فقد أعطوا الأمل فى باقى أرجاء يوغوسلافيا بأن ممثلى تلك المناطق يستطيعون التفاوض مع صربيا دون أن يخضعوا باستمرار للانذارات والمطالبة بالتسليم غير المشروط والتهديد بالحرب الأهلية أو التدخل العسكرى .

إن الاستنكار الفوري من قبل الجمهوريات الأخرى لاستخدام العنف ضد المتظاهرين وخاصة لتورط الجيش قد كذّب الآلة الغوغائية الأثيرة لدى ميلوسيڤيتش وهي الزعم بأن جميع اليوغوسلاڤ - وكثير من دول العالم - مشتركون في مؤامرة ضد صربيا. فلقد اتضح أن المتآمر الأكبر ضد حرية الأمة هـو رئيس جمهوريتها ! ولذا فقد ظهر شباب صربيا كبطل رئيسي للوحدة اليوغوسلاڤية .

وينبغي أن يكمن التقدم في انتخابات جديدة تجري في صربيا. ولقد كانت الأداة الرئيسية التي مكنت الحزب من الفوز بالانتخابات هي شخصية ميلوسيڤيتش كزعيم قومي مؤثر وهي الشخصية التي خلقتها وأبقت عليها سيطرته على وسائل الإعلام. ويرجع الفضل للطلاب في أن هذه السيطرة آخذة في التدهور. ولن يستطيع ميلوسيڤيتش كذلك أن يعتمد مستقبلاً على الجيش الفيدرالي حيث أخذ الجيش على نفسه عهداً بالا يتدخل في الصراع ولا يعني ذلك أن نظام ميلوسيڤيتش سيستسلم دون قتال. فسيقوم بتكوين قواته العسكرية ويستأنف اللعب بالورقة القومية. وسيسعى كذلك لتفكيك المؤسسات الفيدرالية المتبقية - الرئاسة الجماعية والحكومة والجيش - مهدداً بإسقاط يوغوسلاڤيا لنفسها بنفسها .

أما المتظاهرون الشباب فقد فوضوا أحزاب المعارضة الصربية في بيان برنامج قائم على التعاون مع القوميات اليوغوسلاڤية الأخرى وليس الصدام معها.. ونظل غير واثقين هل تستطيع المعارضة أم لا تولي هذه المسئولية التاريخية وستعتمد الكثير من الأمور كذلك على مقدرة الأحزاب السياسية في بقية أرجاء يوغوسلاڤيا من عدمها على استيعاب أهمية ما حدث بصربيا في مارس وعلى أن تصدر عنها استجابة ملائمة .

الحرب الأهلية ؟ لقد تركنا هذا الأمر ليتولاه جيل الكبار، هذا هو ما قاله أحد الطلاب لفريق أحد برامج التليفزيون الألماني. لقد كان هذا الطالب يتحدث في تلك اللحظة باسم جميع شباب يوغوسلاڤيا المهمشين سياسيًا والذي يعاني أغلبهم من البطالة والساخطين بشدة على الخيارات التي يطرحها كبرائهم. ولقد تحدث بلهجة لاذعة دفاعًا عن ألبان كوسوڤو الذين ذاقوا بفضل ميلوسيڤيتش على مدى عامين شيئًا أقرب ما يكون إلى الحرب الأهلية .

وتعزو وسائل إعلام أوروبا الغربية على اختلافها احتمال وقوع الحرب الأهلية في يوغوسلاڤيا إلى تكوينها متعدد الأعراق وإلى اختلاف العادات الثقافية بين أرباب

الحضارة الأوروبية والامبراطورية العثمانية وإلى ذكريات الفظائع التى ارتكبها المتواطئون مع النازيين أثناء الحرب العالمية الثانية وإلى الصراع بين بقايا الشيوعية وبين أغلبية جديدة معادية للشيوعية. وجميع هذه العوامل موجودة ولكنها تلعب دوراً هاشمياً .

وإن اندلعت الحرب الأهلية فى يوغوسلافيا فسيحدث ذلك من خلال محاولات لتغيير الحدود القائمة بالقوة. ولقد أوضح ميلوسيفيتش تماماً (فى الثامن والعشرين من مارس فى اجتماع عقده رؤساء الجمهوريات) أنه إذا أصرت الجمهوريات الأخرى على خططها بتحويل يوغوسلافيا إلى اتحاد كونفدرالى فسيسعى إلى إنشاء صربيا الكبرى، أى دولة تضم جميع صرب يوغوسلافيا .

ويعنى ذلك اختفاء جمهوريتى الجبل الأسود والبوسنة والهرسك واستقطاع جزء كبير من كرواتيا. ومن المحتمل أن تكون مقدونيا كذلك ضحية لهذه الخطة. وستكون دولة كهذه شيئًا غريبًا من وجهة النظر القومية حيث لن يكون لصربيا فيها أغلبية عددية. ولم يمنع ذلك ميلوسيفيتش من تشجيع القوميات الصربية المسلحة بكرواتيا والبوسنة والهرسك على تشكيل المجالس القومية بهدف ضم الأراضى التى تقع فيها هذه المجالس إلى صربيا. وأعلن أحد هذه المجالس فى كرواتيا بنهاية مارس انفصاله باسم إقليم كرايينا ذاتى الحكم (وهى منطقة لا تضم سوى أقلية صربية بكرواتيا بجانب عدد كبير من الكروات) وانضمامه إلى صربيا .

ومن المهم أن نوضح السبب فى أن هذه الأعمال قد تؤدى فقط إلى اندلاع الحرب. فقد استطاع الشيوعيون خلال الحرب العالمية الثانية تنظيم مقاومة شعبية ضد النازيين وأن يكسبوا الحرب وكان السبب الرئيسى فى ذلك أنهم كانوا يدركون أن طموحات مختلف قوميات البلاد لن ترضى إلا إذا فازت بدولها الخاصة فى إطار يوغوسلافيا جديدة. وكان هذا هو الأساس الذى قامت عليه المنظمة الفيدرالية فى الدولة الناشئة بعد الحرب : ست جمهوريات وإقليمين .

ولقد ضمنت الصيغة السلام القومى لما يقرب من نصف قرن. ولذا فإن حدود هذه الوحدات الفيدرالية ليست حدوداً إدارية ولكنها حدود قومية وسياسية تماماً. وهى لا تتطابق مع الحدود العرقية وليس فى مقدورها أن تفعل فهى تفصل الكثير من الكروات والصرب والمسلمين والألبان عن مواطنهم الأصلية. وينطبق الشىء ذاته على الحدود

القومية فى كثير من مناطق أوروبا التى لا تنطبق حدودها السياسية مع الحدود العرقية. والنقطة الأساسية هى أن هذه الحدود، وينطبق ذلك أيضًا على يوغوسلاڤيا، لن يكون فى المستطاع تغييرها إلا عن طريق الاتفاق أو طريق الحرب .

وجاءت أولى محاولات تغيير الحدود الداخلية ليوغوسلاڤيا فى عامى ١٩٨٨ - ١٩٨٩ عندما ضمت صربيا وحدتين فيدراليتين بالقوة هما كوسوڤو وڤوڤودينا وفرضت إدارة تابعة على وحدة ثالثة هى جمهورية الجبل الأسود. ولم تكن يوغوسلاڤيا قد أفاقت بعد من صدمة هذا العدوان ولن يكون فى مقدورها استعادة استقرارها حتى تعود أدراجها . وانفصال ما يسمى بإقليم كراييڤا بعد يوم واحد من انعقاد مؤتمر لرؤساء الجمهوريات اليوغوسلاڤية فى مدينة سبليت الكرواتية هى محاولة جديدة لاستخدام هذه الطريقة لتدمير يوغوسلاڤيا من الداخل. ولذا فقد كان تأييد ميلوسيڤيتش لزعماء كراييڤا بمثابة إعلانه الحرب على يوغوسلاڤيا .

لم يكن ميلوسيڤيتش أبدًا من المهتمين بالاتفاق الجماعى فقد أفلح فيما مضى فى نسف جميع الجهود الرامية إلى حل الأزمة السياسية بالطرق السلمية وكان فى كل مرة يغامر بمستقبل يوغوسلاڤيا فى هذه اللعبة القاتلة. ولقد صار أكثر خطرًا الآن بعد أن أصبح الوقت فى غير صالحه، ولقد ظهرت السمة المغامرة لسياسته بوضوح من خلال مسرحية هزلية. وهى مهزلة قد تتحول إلى مأساة - تدور حول تقديم بوريساڤ يوڤيتش رئيس يوغوسلاڤيا استقالته فى الخامس عشر من مارس .

وظلت هتافات المتظاهرين تطن فى أذنى ميلوسيڤيتش ولذا فقد حاول ممارسة ضغوط على الرئاسة اليوغوسلاڤية حتى تسمح بإعلان حالة طوارئ فى جميع أرجاء يوغوسلاڤيا . وتفتق ذهنه عن استقالة يوڤيتش ومندوبى ڤوڤودينا والجبل الأسود عندما فشل فى الفوز بأغلبية تؤيد اقتراحه. وطرد مندوب كوسوڤو من الجمعية الوطنية الصربية (ويعد ذلك مخالفًا للدستور) على الفور لتصويته مع الأغلبية .

ولقد أدى انسحاب أربع من بين ثمانية أعضاء هم عدد أعضاء الرئاسة الفيدرالية إلى إصابة الرئاسة الجماعية بالعجز وأدى كذلك إلى أن أصبح الجيش بدون رئيس أركان .

وكان تصرف يوڤيتش غير مسبوق فى تاريخ يوغوسلاڤيا الحديث حيث أدى إلى أزمة دستورية حادة. فلم يتم إبلاغ الرئاسة الفيدرالية أو الجمعية الوطنية

الفيدرالية أو الهيئات المعنية بالجمهوريات الأخرى والإقليمين بهذا القرار قبل إعلانه - ويبرر استقالته لاحقًا بحجة أن العلاقة الحالية بين قوى الرئاسة تدعم تفكك البلاد، وانتهز الفرصة كذلك ليشن هجومًا عنيفًا على رئيس الوزراء الفيدرالى آنت ماركوفيتش متهما إياه بأنه عميل لحكومات أجنبية .

وأعلن ميلوسيفيتش فى خطاب درامى إلى الأمة عقب استقالة يوفيتش أن صربيا لن تلتزم بطاعة الرئاسة الفيدرالية من الآن فصاعداً أو أنه هو ذاته كرئيس لصربيا ليس فى يديه ما يفعله حيالها وأنه كان يعد قوات الشرطة الاحتياطية للحيلولة دون وقوع ثورات مزعومة بكوسوفو والمناطق المأهولة بالمسلمين جنوب غربى صربيا. واختتم حديثه بدعوة "الأمة الصربية المعرضة للهلاك، إلى الاتحاد خلفه. واختتم رئيس الوزراء الصربى اللعبة بإبلاغ الجمعية الوطنية الصربية بهجوم وشيك للسلطات الكرواتية والبوسنية على المدن المأهولة بالصرب وهى معلومة مغلوطة اضطر إلى سحبها لاحقًا .

ورغم ذلك لم تفلح محاولة ميلوسيفيتش لتقويض أركان الهيئات الفيدرالية الجماعية. فقد قام يوفيتش ببساطة يوم الحادى والعشرين من مارس بسحب استقالته أى بعد خمسة أيام من تقديمها وعاد إلى منصبه دون تقديم أى تفسير وجاءت الاقاليم وجمهورية الجبل الأسود التابعة فى ذيل القائمة. ورغم ذلك فقد كان اندلاع هذه الأزمة الدستورية كافيًا لصرف انتباه الشعب عن المظاهرات التى اندلعت فى صربيا وعن القضية الأكثر إلحاحًا وهى من يحكم يوغوسلافيا. وكان الهدف من انفصال ما يسمى بإقليم كرايينا عن كرواتيا هو خدمة نفس الغرض وهو: إمداد ميلوسيفيتش بوقت إضافى حتى ولو كان الثمن هو اندلاع حرب أهلية. وكان الثمن الفعلى هو ثلاثة قتلى وانقطاع حركة المرور بين الساحل والمناطق الداخلية مرة أخرى وضرب السياحة فى مقتل وهى المورد الحيوى الذى تعتمد عليه يوغوسلافيا للحصول على العملة الأجنبية. وقد عاد الجيش للظهور فى الشوارع مرة أخرى بنشر دباباته فى جزء من المنطقة المتنازع عليها وهى بليتفيس ناشونال بارك، فإذا افترضنا موقف ميلوسيفيتش شبه المؤيد للحرب وعزم كرواتيا على الحيلولة دون تجزئة أراضيها فإنه من العسير أن نفهم كيفية عودة الجيش إلى ثكناته فى المستقبل القريب .

وتثبت الأحداث مرة أخرى أنه لا مستقبل ليوغوسلافيا إلا إذا انتصرت الديمقراطية بصربيا. ولذا فإن الشباب الصربى الذى قام بالمظاهرات قد أعطى الأمل

فى أن يعم السلام. وقام الآلاف من المواطنين الصرب فى الاسبوعين الأخيرين من مارس بالتوقيع على التماس يطالبون فيه باستقالة ميلوسيڤيتش. وكانت الرسالة الأساسية لمظاهرات مارس هى: اعطوا السلام فرصة. ولكن الشباب الصربى لا يدين أغلبه بالولاء لحزب صربى بعينه. ولقد كانت الغالبية العظمى من أحزاب المعارضة الصربية متواطئة مع البرنامج القومى لميلوسيڤيتش لدرجة يصعب معها استيعاب الكيفية التى يستطيعون بها تقديم بديل إيجابى للشباب الذى تسعى إلى كسبه. وستظل صربيا تهديداً لبقية أقاليم البلاد حتى يظهر ذلك البديل وسيستمر تفتت يوغوسلافيا كفراغ سياسى واقتصادى وثقافى متأرجحة فى ذلك بين الأمل وبين خطر الحرب الأهلية .

(أبريل ١٩٩١)



التماس المفكرين الصرب

فقد سلوبودان ميلوسيفيتش ثقة الشعب بعد ثلاثة أشهر فقط من ترشيحه لمنصبه كرئيس للجمهورية. لقد احتج العالم أجمع ومعه جميع جمهوريات وشعوب يوغوسلافيا (عدا النظام التابع فى الجبل الأسود) وأخيراً صربيا وشبابها، ضد صربيا فى ظل حكم ميلوسيفيتش لقد أفلحت مهارته فى استعداء الآخرين على صربيا وجرها إلى شفا الحرب الأهلية .

ولم يعد فى مقدور الفجاجة والعنف اللذان تتسم بهما مناورات الرأى العام الصربى أن تخفى هذه الحقائق. ولقد وصلت الغطرسة والازدراء اللذان يعامل بهما ميلوسيفيتش الجميع بما فى ذلك شعبه إلى ذروتهما يوم التاسع من مارس عندما أمر بالهجوم على الشعب الصربى ولقى البعض مصرعه وعندما تم استخدام العنف ضد السجناء من الشباب الصرب .

وعندما فشل ميلوسيفيتش فى إقناع الجيش بتطبيق حالة الطوارئ فى يوغوسلافيا وهو ما كان سيبقيه فى كرسى الحكم، استأنف خططه بتدمير الرئاسة اليوغوسلافية، ومن ثم بدد آخر الاحتمالات فى التوصل إلى حل سلمى للأزمة .

لقد كانت الحرب هى خيار رئيس صربيا. ويشهد ظهور الدبابات فى الشوارع ونسف أى اتفاق يتعلق بمستقبل يوغوسلافيا على أنانية وحب للخطر لم يعد الشعب الصربى يسمح بهما .

وليس فى مقدور ميلوسيفيتش أن يورط كل الأمة الصربية فى سياسة خلق الأعداء وهى سياسة تقع مسئوليتها على طغيانه .

ولم يعد الشعب الصربى راغباً فى السماح لسلوبودان ميلوسيفيتش بإبقاءه منعزلاً وتغذيته بالأكاذيب وعقابه وتحميله عبء المزاعم التاريخية .

وإننا إذ نتحدث باسم جميع مواطنى صربيا فإننا نطالب سلوبودان ميلوسيفيتش بتقديم استقالته من منصبه فوراً .

(يرجع تاريخ هذا الالتماس العام إلى ١٧ مارس ١٩٩١ ونشر فى صحيفة Vreme الاسبوعية المستقلة التى تصدر ببلجراد يوم ٢٥ مارس ١٩٩١) .



الفصل السابع

يوغوسلافيا فى مأزق

(أ) هل ستبقى يوغوسلافيا ؟

هذا هو السؤال الذى يشغل اليوغوسلاف ويقلق جيرانهم ويسبب الصداع للمجموعة الأوروبية. ولقد شعرت الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد السوفييتى بالحاجة إلى تأييد الوحدة اليوغوسلافية .

فقد تكون الأهمية الاستراتيجية ليوغوسلافيا قد تلاشت منذ نهاية الحرب الباردة ولكن مستقبلها أصبح مرتبطاً بمستقبل دولة أخرى متعددة القوميات هى دولة الاتحاد السوفييتى. فلا أوروبا ولا العالم أجمع على استعداد لإعادة ترتيب حدود القارة الأوروبية .

ويوحى كون وجود دولة موضع تساؤل بأن مشكلات هذه الدولة ليست سطحية وإنما عميقة وكبيرة. فماذا ألمَّ بيوغوسلافيا إذن ؟ وينبغى أن تشتمل الإجابة على هذا السؤال ثلاثة عناصر هى : مصير الحزب الشيوعى والعلاقة بين القوميات المكونة للبلاد والاقتصاد .

وكان كل ما حدث حتى منتصف الثمانينيات هو الهم الوحيد للحزب الشيوعى الذى لم يكن يمثل وحدة البلاد فحسب وإنما كان يوجه الاختلافات بين العناصر المكونة لها. ولقد أدى اندلاع الأزمة الاقتصادية الحادة فى النصف الثانى من الثمانينيات وعجز زعماء البلاد عن حلها إلى بداية تفاعل متسلسل. فبدأ العمال يقومون بالإضرابات وأفلست الجمهوريات والأقاليم الفقيرة وبدأ الحزب الحاكم ينقسم على نفسه على أسس قومية. وظهر معسكران رئيسيان بوجه عام بحلول عام ١٩٩٠ : يسعى أحدهما إلى الديمقراطية ويسعى الآخر إلى حلول قمعية. وكان يتزعم المعسكر الأول جمهوريتى سلوفينيا وكرواتيا أما الآخر فكانت تتزعمه صربيا كبرى جمهوريات يوغوسلافيا.

وصارت هناك توليفة من الخلافات السياسية علنا مع الاختلافات القومية. وأدى هذا التقطب فى أوائل مارس من عام ١٩٩٠ إلى انقسام الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية إلى عناصرها القومية. واختفى عماد رئيسى من أعمدة الوحدة اليوغوسلافية فى غضون أيام .

وأجريت فيما بعد فى ذلك العام انتخابات تعدد الأحزاب فى جميع أرجاء يوغوسلافيا وانهزم الشيوعيون فى أربع جمهوريات (سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك) بينما احتفظوا بسلطانهم فى الجمهوريتين المتبقيتين (صربيا والجبل الأسود) ولكن كلمة "شيوعى" لم تكن تعنى الكثير لأحد فى ذلك الوقت فقد صار الحزب الشيوعى الصربى حزباً للقومية الصربية العدوانية ولقد أثار مسعاه إلى الهيمنة داخل الاتحاد الفيدرالى - تحت قناع اليوغوسلافية - معظم الجمهوريات الأخرى فطالبت بهلهلة بنية الدولة أى تحويلها من اتحاد فيدرالى إلى اتحاد كونفدرالى مكون من دول كاملة السيادة، وذلك باستثناء جمهورية الجبل الأسود التى أصبحت مجرد ذيل تابع لصربيا. وتمكنت صربيا كذلك من ابتلاع إقليمى يوغوسلافيا (كوسوفو وفوفودينا) قبيل الانتخابات. لقد أصابت توسعية صربيا باقى يوغوسلافيا بالذعر .

ولقد جرت الانتخابات فى كل جمهورية منفردة وليس على مستوى يوغوسلافيا. وعزز ذلك من استقلال الجمهوريات فيما يتعلق بالمركز الفيدرالى. ولقد أصبح الانقسام المبدئى حول الفيدرالية ضد الكونفدرالية أكثر حدة عندما أصبحت معركة القوة بين الجمهوريات حامية الوطيس. فقد بدأت كل من سلوفينيا وكرواتيا وبدرجة أقل كل من مقدونيا والبوسنة والهرسك فى دراسة تفكك يوغوسلافيا بالكامل. وأعلنت صربيا نيتها إزاء ذلك فى ضم أجزاء من كرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وكذلك مقدونيا. وانحاز إلى خصوم صربيا صراحة ألبان كوسوفو رغم حرمانه فى ذلك الوقت من التمثيل الشرعى. وعندما صارت البلاد غارقة فى أزمة دستورية أصبح تفككها واضحاً على نحو عنيف نتيجة قريبة الاحتمال ولاح فى الأفق احتمال الحكم العسكرى .

والرئاسة الفيدرالية هى قمة الدولة اليوغوسلافية. وهى مكونة من ثمانية أعضاء يمثل ستة منهم الجمهوريات الست ويمثل الآخران الإقليمين. وتكمن أهميتها فى أنها تسيطر على الجيش. وكان أحد أهداف التوسعية الصربية هو الفوز بأغلبية فى الرئاسة ومن ثم كسب السيطرة على الجيش. ولكنها لم تفلح فى ذلك: فلم تستطع رغم كل

جهودها أن تسيطر على أكثر من أربع أصوات من مجموع الأصوات الثمانية. ولكن صربيا كانت تعتمد على مساندة الجيش لها لدى أى صدام مع الجمهوريات الأخرى ولقد بدا أن هذه الاستراتيجية تكتسب مصداقية من خلال التفوق العددى لرعايا صربيا والجبل الأسود بين ضباط الجيش والالتزام القوى بوحدة يوغوسلافيا وهو ما يعزز كبار الضباط ولكن لحظة ظهور الحقيقة حانت فى مارس من عام ١٩٩١ عندما اندلعت مظاهرات هائلة في جميع أرجاء صربيا ضد الحكومة وكان أغلب من قام بهذه المظاهرات يتمثل فى الطلاب والشباب. وكان ذروتها هو احتلال المتظاهرين لثلاثة أيام لوسط بلجراد عاصمة صربيا ويوغوسلافيا . وخرج الطلاب فى مظاهرات كذلك بكل من ڤوڤودينا والجبل الأسود. فطالبت صربيا بوضع يوغوسلافيا بالكامل تحت الحكم العسكرى ولكن الجيش رفض ذلك. ولقد أضعف قرار الجيش بتفادى التدخل فى الصراعات التى تنشب بين الجمهوريات يد صربيا وأضعف كذلك أهمية الرئاسة الفيدرالية. وكانت المحصلة هى تعزيز التوجهات الكونفدرالية .

وآخر الهيئات المتبقية ذات الأهمية هى الحكومة الفيدرالية التى يرأسها آنت ماركوڤيتش. والحكومة التى تقوم الرئاسة بتعيينها رسمياً مسئولة من الناحية النظرية أمام الجمعية الوطنية الفيدرالية. ولكن هذه الجمعية هى الجمعية القديمة التى تم انتخابها فى ظل النظام السابق. ولقد تلاشت سلطتها منذ عام ولكن هذه السلطة تمتد حتى يأتى وقت تنظيم انتخابات فيدرالية، فإن ساد الخيار الكونفدرالى فستصير هذه الانتخابات تكراراً لا داعى له. ولذا فقد بقيت الحكومة الفيدرالية بفضل الجمهوريات فحسب: فليس لها مصدر سلطة مستقل. وبالرغم من ذلك فقد ظل ماركوڤيتش شخصية مؤثرة فى السياسة اليوغوسلافية لأنه يحوز ثقة الجيش وثقة الغرب أى دائنى يوغوسلافيا. فتأييدهما لماركوفيتش هو تأييد لوحدة يوغوسلافيا .

ولذا فإن ترتيب القوى كما يلى. تكمن السلطة الفعالة فى أيدى الجمهوريات الست التى ظل زعماؤها يلتقون أسبوعياً على مدى الشهر الماضى ولم تسفر لقاءاتهم إلا عن القليل. وهناك بالإضافة إلى رؤساء الجمهوريات رئيس الوزراء ماركوڤيتش الذى يرى أن الانتخابات الفيدرالية شرطاً ضرورياً لإصلاح اقتصادى ناجح واستمرار المساعدات الغربية. وهناك كذلك الشعب الألبانى غير المستقر المكون من مليونى ألبانى: فقد حرموا حديثاً من جميع حقوقهم القومية وهم مستبعدون من المحادثات

اليوغوسلافية ويعيشون تحت نار الاحتلال الصربى، ورغم ذلك فلن تستطيع أية تسوية مستمرة تجاهل احتياجاتهم وآمالهم. وهناك أخيراً الأزمة الاقتصادية وهى عامل سياسى هام ستكون زاويته الانتقامية هى الطبقة العاملة. فقد ظل معظم عمال يوغوسلافيا خاملين أثناء العام الذى جرت فيه الانتخابات ولا يرجع السبب فى ذلك إلى أن الحكومة دفعت لهم أجورهم. أما الآن فقد استأنفت الاضرابات على نطاق أكثر اتساعًا من ذى قبل. ففى أبريل من عام ١٩٩١ قام ٧٠٠ ألف عامل صربى بإضراب استغرق يومين وتعهدوا أن يقوموا بإضراب آخر. ولقد ظل عشرات الآلاف من عمال الجمهوريات الأخرى يقومون باضرابات وينهونها على مدى الأشهر القليلة الماضية. فلا تلقى أكثر من نصف القوة العاملة بيوغوسلافيا راتبها بانتظام بينما يعيش نصفها الآخر على أو تحت الحد الأدنى من الأجر المضمون. ويستمر انحدار الاقتصاد مما يهدد الملايين منهم بالبطالة. تشبه يوغوسلافيا اليوم شبكة كبيرة من الخنادق تكمن خلفها معسكرات من مصالح متصارعة ناجمة عن مشكلات تنموية وعن مطامع متهورة للزعماء القوميين المتحاربين. ويعتمد كل طرف من أطراف حرب الاستنزاف هذه على ثورة تندلع فى معسكر العدو وعلى بعض الحظ بين قواتها على خط الجبهة الأمامى. ولقد تقررت نتيجة حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ الكبرى فى أوروبا من خلال عدد من العوامل: التدخل الخارجى (الأمريكى) والثورات العسكرية ومسيرات المدنيين الجوعى والثورات القومية والطفرات الثورية والسأم من الحرب بوجه عام. وقد يحدث شىء من هذا القبيل فى يوغوسلافيا كذلك. فلنأمل فقط ألا تكرر التسوية السلمية، عندما تحدث، أخطاء معاهدة ڤرساى .

(أبريل ١٩٩١)

(ب) مشروع قرار حول يوغوسلاڤيا

يقدم إلى البرلمان الأوروبى

١ - إن القوى الشرعية الوحيدة التى تقرر مستقبل يوغوسلاڤيا فى ظل البرلمان هى الجمعيات الوطنية المنتخبة للأعضاء المكونة للاتحاد الفيدرالى اليوغوسلاڤى وهى: الجمهوريات الست والإقليمين. ولذا فإن مسودة القرار تدعو الحكومة الفيدرالية أن تقوم على الفور بالترتيب لإجراء انتخابات حرة للجمعية الوطنية لإقليم كوسوڤو لتمكين الإقليم من انتخاب ممثليه لدى الهيئات الفيدرالية اليوغوسلاڤية .

٢ - يعتبر البرلمان الحدود الداخلية اليوغوسلاڤية للجمهوريات الست والإقليمين كما هى محددة فى آخر الدساتير الفيدرالية (دستور ١٩٧٤) غير قابلة للانتهاك. ولن يعترف البرلمان بأية تعديلات تم إجراؤها على هذه الحدود إلا إذا تمت هذه التعديلات باتفاق متبادل أى تعبيراً عن إرادة الجمعيات الوطنية المنتخبة للأعضاء الفيدراليين المعنيين .

٣ - يرغب البرلمان فى الحفاظ على وحدة يوغوسلاڤيا بينما تعتبر أى وسائل عنيفة للابقاء على هيئاتها المتوارثة غير مقبول ومصيره إلى الفشل. وسيرد البرلمان على مثل هذه المحاولات بالاعتراف بالاستقلال الكامل للاعضاء الفيدراليين القائمين بناء على طلبهم شريطة أن : (أ) يضمن كل منهم حقوق الأقليات بالكامل و (ب) يضمن كل منهم التنفيذ الكامل للالتزامات الدوليه للاتحاد الفيدرالى اليوغوسلاڤى .

٤ - ويدعو البرلمان بناء على ذلك الجمهوريات اليوغوسلاڤية وإقليمها (فى حالة كوسوڤو بافتراض إجراء انتخابات حرة بجمعيتها الوطنية) إلى إقامة الأدوات اللازمة للتحول المنظم تجاه شكل اتحادى جديد متفق عليه ديمقراطيًا إما عن طريق تخويل الحكومة الفيدرالية القائمة السلطات اللازمة وإما عن طريق إنشاء هيئة جماعية أخرى لها نفس السلطات من خلال عملية ديمقراطية من طراز ما .

(أبريل ١٩٩١)



الفصل الثامن

مكيدة كوسوڤو

تفجرت آخر أزمات يوغوسلاڤيا فى الخامس عشر من مايو عندما خرقت صربيا وذيولها الدستور اليوغوسلاڤى عن طريق منع ستايب ميسيتش مندوب كرواتيا لدى الرئاسة الفيدرالية (رئيس الدولة اليوغوسلاڤية) من أخذ دوره للعام التالى كرئيس لها. وأكد ذلك التصويت على الخط الأساسى للانقسام داخل يوغوسلاڤيا: فقد صوت مندوبو مقدونيا والبوسنة والهرسك وسلوڤينيا وكرواتيا لصالح ميسيتش أما مندوبو صربيا وڤوڤودينا وكوسوڤو والجبل الأسود فقد صوتوا ضده. ولكن المندوبين اللذان أعطيا صوتيهما عن ڤوڤودينا وكوسوڤو لم يكونا مخولين أى حق دستورى أو سياسى ليمثلا الإقليمين منذ بداية الأمر .

ولقد نص الدستور اليوغوسلاڤى على أن رئاسة الرجال الثمانية تتألف من ممثلى كل جمهورية من الجمهوريات الست والإقليمين. ويتم انتخاب كل مندوب من هؤلاء عن طريق اقتراع سرى داخل الجمعية الوطنية بجمهوريته أو إقليمه ويظل مسئولاً أمام تلك الجمعية. وتقوم الرئاسة فى الخامس عشر من مايو من كل عام بانتخاب رئيس جديد حسب قائمة صارمة. ولذا فقد تولت سلوڤينيا المنصب (يانيز درنوڤسك) فى الخامس عشر من مايو عام ١٩٨٩ وتولته صربيا (بوريساڤ يوڤيتش) فى الخامس عشر من مايو ١٩٩٠ وحل الدور على كرواتيا (ستايب ميسيتش) فى الخامس عشر من مايو ١٩٩١ . وقد تم وضع نظام المناوبة فى أوائل السبعينيات للتعبير عن المساواة بين أعضاء الاتحاد الفيدرالى .

لقد تمت صياغة هذا الدستور عندما كانت يوغوسلاڤيا لا تزال اتحاداً فيدراليًا مكونًا من أمم متساوية. ولكن ميلوسيڤيتش بدأ فى تفكيك هذا الاتحاد بعد أن تولى السلطة فى صربيا بعام واحد فقد أقرت الجمعية الوطنية الصربية عام ١٩٨٨ تعديلاً يتم إدخاله على دستور الجمهورية يقضى بإلغاء الاستقلال السياسى الذى يتمتع به

إقليمى ڤوڤودينا وكوسوڤو. وتم كذلك تنظيم عمليات تعبئة قومية للإطاحة بحكومتى ڤوڤودينا والجبل الأسود واستبدالهما بعملاء صربيا. وقاوم إقليم كوسوڤو رغم تخلى باقى يوغوسلاڤيا عنه. فقد قام المواطنون الألبان بمظاهرات شعبية وبإضراب عام فى فبراير تزعمه عمال مناجم كوسوڤو. ولذا فقد تم وضع الإقليم تحت الاحتلال العسكرى. وصوت مندوبو كوسوڤو لصالح التعديل الدستورى المطلوب فى الشهر التالى بعد أن دقت الدبابات مبنى الجمعية الوطنية وحلقت الطائرات النفاثة العسكرية فى سماء الإقليم. ورغم ذلك فقد قامت الجمعية الوطنية الإقليمية بكوسوڤو بإعلان استقلال الإقليم عن صربيا وذلك عقب انهيار الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية وإجراء انتخابات تعدد الأحزاب بكل من سلوڤينيا وكرواتيا (والأكثر أهمية) سيادة حالة من الإرهاب بكوسوڤو. وردت صربيا على إعلان الاستقلال بحل الجمعية الوطنية والحكومة الإقليميتين وأقرت الجمعية الوطنية الصربية دستوراً جديداً للجمهورية تقلص من خلاله وضع الإقليمين إلى أقل من وضع إحدى البلديات .

ولم يعد هناك وجود للاتحاد الفيدرالى كما عرفة الدستور اليوغوسلاڤى بعد أن تم إقرار الدستور الصربى الجديد. ولقد أصبح مندوبو كوسوڤو لدى الجمعية الوطنية الفيدرالية والرئاسة الفيدرالية بلا شرعية ومعهم عمل هاتان الهيئتان بعد أن تم حل الجمعية الوطنية لاقليم كوسوڤو ولقد تغاضت الجمهوريات الأخرى الساعية إلى مصالحها الأنانية عن هذه الفضيحة الدستورية حتى الخامس عشر من مايو عندما لم يعد بإمكانها تجنب المشكلة. وذلك لأنه إذا كانت صربيا قد أفلحت فى منع مندوب كرواتيا من أن يتبوأ منصبه فستكون هى وليست يوغوسلاڤيا من يقرر مستقبل البلاد. ومن ثم فقد انهارت الرئاسة الفيدرالية. ولقد ارتدت القذيفة التى أطلقت فى كوسوڤو عام ١٩٨٨ إلى صدر يوغوسلاڤيا بعد ذلك بسنوات ثلاث فوجهت إلى يوغوسلاڤيا طعنة قاتلة وذلك كما تنبأت مؤلفة هذا الكتاب. ويثبت القرار الذى اتخذه النظام الصربى بهدم الرئاسة اليوغوسلاڤية بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا النظام يرى أن الهيئات الفيدرالية التى لا تخضع لسيطرته عقبة فى طريق بقاءه .

وبدأ ميلوسيڤيتش فى أوج قوته فى بداية عام ١٩٩١ ولقد أدى انحلال الحزب الشيوعى اليوغوسلاڤى إلى فشل خطته القديمة باستغلال الآلة الحزبية فى الحصول لصربيا على النفوذ الذى كانت تتمتع به فى يوغوسلاڤيا ما قبل الحرب، إلا أن أكذوبة

احتمال تحقق هذا الهدف قد بقيت بسبب العداء الواضح للجيش تجاه الأنظمة الجديدة في سلوفينيا وكرواتيا وأصبحت صربيا تتمتع فى ذلك الوقت بتأثير لا يضاهيه تأثير الوحدات الأخرى داخل الاتحاد الفيدرالي بعد أن أصبحت مسيطرة على أربع وحدات فيدرالية. وأصبح ميلوسيفيتش يسيطر على أربع أصوات لدى الرئاسة الفيدرالية وهى القائد الأعلى للجيش وبمؤازرة من بعض المرتدين من أمثال ميهيلو ماركوفيتش الذى ارتبط أسمه بجريدة Praxis ، شجع ميلوسيفيتش الصرب المقيمين فى أجزاء من كرواتيا (ما يسمى كرايينا) والبوسنة والهرسك على الثورة لنسف مقدرة هاتين الجمهوريتين على المقاومة. واستطاع أخيراً وليس آخراً تهميش المعارضة الداخلية بفوزه بالانتخابات الصربية بأغلبية ساحقة .

ولكن مظاهرات مارس التى اندلعت فى صربيا أدت إلى حلول لحظة الحقيقة بالنسبة لميلوسيفيتش. لقد دخل التاريخ اليوغوسلافى كأول رئيس جمهورية يطلب إلى الجيش أن يتدخل فى نزاع داخلى. فقد ضغط ميلوسيفيتش على الجيش لوضع يوغوسلافيا بالكامل فى حالة طوارئ. ولكن الجيش لن يذعن بدون تفويض من الرئاسة وهو حريص من ناحية المبدأ خشية انهيار محتمل للنظام داخل صفوفه. ورفضت الرئاسة مطلب ميلوسيفيتش بدعم من ماركوفيتش رئيس الوزراء. ورفض مندوب كوسوفو التصويت مع الجمهوريات المستقلة. واحتشد كبار قادة الجيش الذين هزتهم المظاهرات الصربية خلف ماركوفيتش (ولكن ليس جميعهم بلا ريب). واتجه ميلوسيفيتش بعد أن لقى هزيمته فى الرئاسة وبعد أن تحداه شعبه فى الداخل إلى استراتيجية جعل المؤسسات الفيدرالية بلا جدوى ترجى منها. وكان رده الفورى هو اتهام الرئاسة الفيدرالية بأنها أحد المعاول المستخدمة لهدم يوغوسلافيا، واتهام ماركوفيتش بأنه عميل للغرب. وقدم مندوبو صربيا والجبل الأسود وفوفودينا استقالاتهم من الرئاسة. فأعلن ميلوسيفيتش أن الرئاسة لم يعد لها وجود وأن صربيا لم تعد (بشكل غير ثابت) تعترف بسلطتها. وأخبر الرؤساء المحليين للحكومة فى اجتماع سرى تم عقده على عجل أن صربيا أصبحت واقعيًا فى حالة حرب. ولكن الأمور عادت إلى مجراها الطبيعى بعد ذلك بيومين ولكن إلى حين وحددت إقامة مندوب كوسوفو فى منزله على عجل وحل محله رجل عينته الجمعية الوطنية الصربية. وكان الرجل الجديد ويدعى سييدو بايراموفيتش غريبًا بكل المقاييس حتى بالنسبة للسياسة الصربية الحديثة: فقد انتخب من خلال ٣,٠٪ من أصوات الدوائر الانتخابية بكوسوفو

(فقد قاطع الألبان الانتخابات الصربية بالإجماع، فهو رقيب جيش متقاعد اشتهر بإدمان التمبولا، وانتخبت ڤوڤودينا والجبل الأسود كذلك مندوبين جديدين .

ولقد عاشت يوغوسلاڤيا بين منتصف مارس ومنتصف مايو فى فتنة حيث كانت تتأرجح على حافة حرب أهلية، أو انقلاب عسكرى أو كليهما، بينما أصبحت السياسة العليا للبلاد أكثر قرباً إلى تمثيلية، فقد التقى على مدى عدة أسابيع أثناء شهرى مارس وأبريل رؤساء الجمهوريات فى عدة مواقع تتميز بالفخامة وفى صحبتهم سرب من الصحفيين بافتراض صياغة إجماع جديد، ولم تؤد هذه اللقاءات التى انتهت جميعها بالفشل إلا إلى توطيد مركز ميلوسيڤيتش بصربيا، واكتسبت استراتيجية الزعزعة التى ينتهجها ميلوسيڤيتش روحاً جديدة . وقد تعطينا الدراسة الموجزة التالية للأحداث الرئيسية فى الفترة ما بين نهاية مارس ومنتصف مايو فكرة عن الكيفية التى تمت بها تنفيذ هذه الاستراتيجية .

– حاولت وحدة مسلحة من «كرايينا» يوم الحادى والثلاثين من مارس (وكرايينا منطقة من كرواتيا أغلبها من الصرب) احتلال منطقة بليتڤيس ناشونال بارك فى كرواتيا ولكن الشرطة الكرواتية أحبطت هذه المحاولة. وعقدت الرئاسة الفيدرالية جلسة عاجلة بناء على طلب يوڤيتش رغم احتجاج سلوڤينيا وكرواتيا وأمرت الجيش باحتلال المنتزه .

– أعلن ٧٥٠ ألف عامل صربى يوم السادس عشر من أبريل قيامهم بإضراب عام ونفذت الحكومة الصربية شروطهم سريعاً من أجل وحدة قومية صربية .

– وفى الثانى من مايو أعد المسلحون الصرب فى بوروڤوسيلو بشرق كرواتيا كميناً لحافلة محملة بأفراد من الشرطة الكرواتية مما أدى إلى مصرع اثنى عشر شخصاً منهم. وتفاخر التشتنيك الصرب – وهم عبارة عن تشكيل فاشى – بالاشتراك فى المذبحة. وتأكد زعمهم هذا من خلال العذاب الأليم الذى لاقاه الضحايا . وتبع ذلك جلسة طارئة أخرى للرئاسة الفيدرالية وتهديد آخر بالاحتلال العسكرى واحتلال الجيش لجزء آخر من كرواتيا .

– وفى البوسنة والهرسك أنشأ أتباع ميلوسيڤيتش من الصرب ثلاث مناطق على غرار «كرايينا» كجزء من صربيا مستقبلاً ورفضوا الانصياع منذ ذلك الحين لسلطات الحكومة البوسنية .

- وذاع فى كرواتيا جو معاد للجيش فى ذلك الوقت ووصل هذا العداء ذروته فى السادس من مايو فى منطقة سبليت عندما تجمهر ٣٠ ألف عامل خارج مركز البحرية مطالبين بوضع حد لإغلاق ميلشيا "كرايينا" للقرى الكرواتية (بتواطؤ من الجيش). وأدى مصرع أحد الجنود إلى عقد جلسة طارئة أخرى للرئاسة الفيدرالية أعطى الجيش من خلالها صلاحيات أكبر بكرواتيا .

- وعسكر سكان العديد من القرى والمدن المأهولة بالكروات بالبوسنة والهرسك فى الشوارع لمنع دبابات الجيش من التحرك صوب كرواتيا وذلك خشية قرب وقوع احتلال عسكرى لكرواتيا. وأرسل الجيش وحدة من وحدات المظلات «لتحرير قواته». ويرجع الفضل لجهود رئيسى كرواتيا والبوسنة فى إنهاء هذا الصراع .

- وأما فى ميناءى زادار وسيبينيك بد الماسيا فقد اندلعت أعمال عدائية ضد أعمال الشغب الصربية وأعمال تدمير للممتلكات الصربية بعد مقتل أحد الأشخاص على أيدى أحد مسلحى «كرايينا» وتبع ذلك أعمال عدائية ضد أعمال الشغب الكرواتية وأعمال تدمير للممتلكات الكرواتية «بكرايينا» .

- وتبع ذلك اندلاع مظاهرات بمقدونيا حيث كان الجندى الذى لقى مصرعه فى سبليت مقدونيا واتهم ميلوسيفيتش والرئيس الكرواتى توجمان فى هذه المظاهرات بأنهما من مثيرى الحرب .

- وكان رد فعل سلوفينيا على هذا الاضطراب هو الإسراع فى الإجراءات التشريعية للإعداد للاستقلال .

- ورفعت فى الجمعية الوطنية الصربية مطالب بأنه ينبغى على صربيا تكوين جيش للحرب ضد أعدائها. ولقد قوبلت تلك المطالب بالرفض (وإن يكن ذلك من الناحية الرسمية فحسب فلدى صربيا فى الواقع قوة شبه عسكرية مسلحة تسليحاً جيداً) وتم تشكيل مجلس قومى يشمل الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة الرئيسية وكان هدفه الأكبر هو إقامة دولة واحدة لجميع الصرب، وهو شعار اليمين الصربى المتطرف .

- وحدث هياج سياسى واضح فى الجبل الأسود كذلك حيث هجرت المعارضة الجمعية الوطنية التابعة للجمهورية بلا رجعة .

- تم فى منطقة سانداياك الصربية التى تقطنها أغلبية مسلمة إنشاء مجلس قومى مسلم بهدف الحصول على استقلال إقليمى .

– وحدث كذلك فى مايو أن قامت السلطات الصربية بتوزيع أسلحة نارية على جميع صرب كوسوفو الذين استخدموا هذه الأسلحة فى إطلاق النار على المدنيين الألبان العزل .

وفى منتصف مايو أضيفت نيران أزمة دستورية إلى هذا الخليط غير القابل للاشتعال. فقد انفضت جلسة عقدتها الجمعية الوطنية الفيدرالية يوم العاشر من مايو منتهية بالفوضى عندما رفض مندوبو كرواتيا وسلوڤينيا وكوسوڤو الموافقة على أن يكون بايراموڤيتش مندوب كوسوڤو لدى الرئاسة الفيدرالية. وعندئذ سحب أقليم ڤوڤودينا وجمهورية الجبل الأسود مندوبيهما. ولكنهما وصربيا وكوسوڤو (التى كان يمثلها مؤقتًا نائب رئيس الجمعية الوطنية الصربية!) صوتوا ضد ميسيتش. وأصبحت البلاد فجأة بدون رئيس للدولة. فعرض رئيس الوزراء الفيدرالى ماركوڤيتش، الذى يسانده الجيش، حلاً وسطًا هو: أن على سلوڤينيا وكرواتيا قبول بايراموڤيتش مقابل تصويت صربيا لصالح ميسيتش. ورفضت سلوڤينيا هذه الصفقة الجائرة. أما كرواتيا اليائسة فقد قبلتها ووقعت ضحية خدعة. وكان السفير الأمريكى لدى بلجراد ضحية أخرى لهذه الخدعة حيث وعده ميلوسيڤيتش شخصيًا بأن صربيا ستصوت لصالح ميسيتش بشرط أن تثبت أقدام بايراموڤيتش فى الجمعية الوطنية الفيدرالية. واحتج مندوبو كوسوڤو على التنازل عن حقوقهم على ذلك النحو المريب، ورد عليهم مندوبو كوسوڤو بالتساؤل حول أحقيتهم فى التواجد داخل الجمعية الوطنية الفيدرالية. ولقد ثبتت أقدام بايرا موڤيتش فى الجمعية الوطنية الفيدرالية على الرغم من تصويت النواب السلوڤينيين والألبان وكذلك الكروات والمسلمين ضده فى نهاية الأمر. ووصلت المهزلة ذروتها عندما تقدمت كل من صربيا والجبل الأسود وڤوڤودينا وكوسوڤو مرة الأخرى للتصويت ضد ميسيتش فى اجتماع عقدته الرئاسة مجدداً. ولذا فقد حزم مندوبو كل من سلوڤينيا وكرواتيا ومقدونيا أمتعتهم عائدين إلى أوطانهم. ونجحت محاولة ميلوسيڤيتش الثانية لتدمير الرئاسة الفيدرالية وستكون الحكومة الفيدرالية هدفه التالى .

وتكشف منطق الأحداث خلف هذه الوحدة بين الأزمة فى القمة والفوضى الشديد فى القاعدة من خلال الشعبة الصربية لاتحاد قوى الإصلاح (التى تؤيد أنت ماركوڤيتش) :

لقد أفصح النظام الشخصى لميلوسيڤيتش عن نياته الحقيقية فيما يتصل بمستقبل يوغوسلاڤيا عندما وضع عقبة فى طريق انتخاب عضو كرواتيا كرئيس حسب دوره. وإننا لنشهد آخر فصول دمار

يوغوسلافيا الذى سعى إليه ميلوسيفيتش على مدى العام الماضى طبقًا لخطة واضحة: إجبار سلوفينيا على الرحيل وإحداث فوضى بالداخل وإحداث تفكك لأراضى كرواتيا والبوسنة والهرسك وتحويل مقدونيا إلى إقليم صربى بالجنوب وإثارة الجيش للاحتلال العسكرى باسم يوغوسلافيا التى يعتبرها ملكية صربية وإيقاف شتى أشكال الإصلاح والحيلولة دون إجراء أية تغييرات اقتصادية أو سياسية من شأنها وضع نظام ميلوسيفيتش موضع تساؤل، ولقد رفض مندوبو ما يسمى بصربيا الموحدة، وهم الذراع اليمنى لميلوسيفيتش قبول الإجراء المنصوص عليه دستوريًا بانتخاب رئيس وبذلك أظهروا عدم اعترافهم بسيادة الجمهوريات الأخرى وتساويها مع صربيا وعدم قبولهم الأحكام الأساسية للإجراءات الديمقراطية أى أنهم أظهروا أنهم لم يعودوا يعترفون بيوغوسلافيا .

فإن كان الأمر كذلك فإن الحرب تظل هى الخيار الوحيد، ولقد ظل نظام ميلوسيفيتش منذ اندلاع مظاهرات مارس ينزلق سريعًا تجاه اليمين محتضنًا سياسة التعاون مع التشتنيك ويتعاون أتباع ميلوسيفيتش فى المناطق الأخرى مثل ميلان بابيتش فى «كرايينا» الكرواتية ونظيره رادوفان كراديتش فى البوسنة والهرسك تعاونًا صريحًا مع فويسلاف سيسيلى زعيم التشتنيك ومن العدل أن نقول أن الحرب الأهلية قد بدأت فى يوغوسلافيا بالفعل إذا ما حكمنا على الأمور من خلال الاحتلال المتزايد لكرواتيا والتفكك الذى أصاب سلطة الحكومة البوسنية وتزايد عدد الحوادث التى يرتكبها مدنيون مسلحون وتزايد عدد القتلى .

وأما دمار الرئاسة اليوغوسلافية فقد ترك الجيش اليوغوسلافى بلا رئيس أركان مدنى مما عزز تيارات الانقلابيين داخله. وهناك احتمال ضئيل فى أن يؤدى انقلاب عسكرى مع ذلك إلى إسراع تفكك الجيش. ولذا فقد أعلن قواد الجيش العاملين مع ماركوفيتش تأييدهم لانتخاب ميسيتش. ولكن الوقت يتسرب بين يدى يوغوسلافيا. ولن يستطيع إنقاذها الآن سوى معجزة فى هيئة بديل ديمقراطى يظهر فى صربيا يكون قويًا بما يكفى للإطاحة بميلوسيفيتش. ولقد تشكلت هذه المعجزة تقريبًا فى بداية مارس عندما عرضت الديمقراطية الصربية إمكانياتها الهائلة على نحو مفاجئ. ثم طالب طلاب صربيا ببديل لسياسة الحزب التى ينتهجها ميلوسيفيتش. ولكن هذه الديمقراطية أهملت من قبل كبرى أحزاب المعارضة الساعية بشغف إلى مشاركة ميلوسيفيتش سعيه المجنون إلى إنشاء صربيا الكبرى (دولة واحدة لجميع الصرب) .

وهنا تكمن مأساة صربيا. ويبدو أن ما يسمى بالمعارضة الديمقراطية لا يعى أن ميلوسيفيتش لا يعد التشتنيك ليكونوا قوة ضاربة ضد الكروات والمسلمين والألبان

والسلوفينيين والمقدونيين والمجريين ... إلخ أى الأعداء القوميين فحسب وإنما يعدهم كذلك ليكونوا صمام أمان له ضد أى ثورة - ولم يقرر النظام منح الشرعية لحزب سيسيلى الصربى المتطرف إلا بعد مظاهرات مارس .

وسيكون من الحكمة أن يتدبر الديمقراطيون الصرب ما قاله إبراهيم روجوفا زعيم الحزب الديمقراطى الألبانى الموجه لمواطنيه من السلاف : «هناك احتمال وارد بأن تصبحوا جميعاً ألباناً» .

(يونية ١٩٩١)

الفصل التاسع

خطاب إلى صحيفة جارديان البريطانية حول الإنقلاب

٢ يوليو ١٩٩١

سيدى

بعد التحية

ليس هناك سوى القليل من الشك الآن بأن انقلابًا عسكريًا قد وقع فى يوغوسلافيا – وهو الأول بعد وقوع انقلاب الكولونيلات اليونانيين عام ١٩٦٧، فقد أعلن ما يسمى بجيش الشعب اليوغوسلافى حربًا شاملة على أحد أجزاء يوغوسلافيا معتبرًا إياه عدوًا أجنبيًا وهو ما يعد خرقًا لجميع نصوص الدستور وتحديًا سافرًا للسلطات المدنية. فعلى أوروبا شرقها وغربها أن تستنفر وعيها وضميرها لكى تقرر ما إذا كان السماح أم لا لشرذمة من العسكريين بأن تستولى على السلطة فى أى موقع من أوروبا يبشر بخير على مستقبل القارة فإذا وقع الشر فى يوغوسلافيا اليوم فلم لا يحدث المثل فى الاتحاد السوفييتى غدًا ؟

إن من يدعون بفريق الجنرالات اليوغوسلاف يشنون حربًا على يوغوسلافيا جمعاء، سعيًا وراء حربهم المقدسة ضد سلوفينيا وكرواتيا – فهناك حرب يتم التدبير لها فى هاتين الجمهوريتين منذ أن جرت انتخابات تعدد الأحزاب. فمن ذا الذى أعطى هؤلاء الجنرالات أو الكولونيلات الحق فى أن يقرروا بأنفسهم الكيفية التى تعد يوغوسلافيا بها لمستقبلها؟ وأية يوغوسلافيا – تلك التى قد تنتج عن انتصارهم؟ فلن ينتج عن انتصارهم سوى سجن للأمم اليوغوسلافية (وكوسوفو المحتلة هى خير مثال على ذلك منذ عامين). ولقد احتجت الأمهات فى الجمعية الوطنية الصربية ضد استخدام أرواح أبناءهم كثمن فى هذه المغامرة المقيتة التى قام بها الجنرالات فى ذلك

اليوم المشهود (الثلاثاء) فى بلجراد حيث تعرض ما يسمى برئيس الأركان اليوغوسلافى لسخاء وسائل الإعلام التى تسيطر عليها الدولة بإعلان حرب للإجهاز على الشعب السلوفينى .

ولذا فأى منطق يدعونا للقول بأن ذلك الجيش الذى نشر قواته للإطاحة بحكومة سلوفينيا المنتخبة ديمقراطياً هو جيش يوغوسلافى؟ وهو ليس يوغوسلافياً سوى لأنه أجبر آلاف المجندين السلوفينيين والكروات والصرب والألبان والمقدونيين والمسلمين وأهل الجبل الأسود... الخ على قتل وتشويه بعضهم البعض رغم أنه لا يمنحهم أى مستقبل سوى صراع مدنى دموى ومطول. فيالها من مأساة بالنسبة لدولة تمخضت عنها حرب تحرير قومية! فإن أية أخطاء ارتكبتها حكومتى سلوفينيا وكرواتيا فى سعيهما إلى الاستقلال تهون بجانب السعى الوحشى للجيش للاستيلاء على السلطة. فليست الحرب الدائرة بيوغوسلافيا الآن حرباً ضد جمهوريات متمردة وليست حرباً بين نظام طفيلى فى صربيا وبين مفهوم ليوغوسلافيا بعيد كل البعد عن الديمقراطية. فمن الأفضل لمن يدعون بالجنرالات اليوغوسلاف أن يرجعوا إلى كتب التاريخ حتى يعرفوا ما حدث لدولة النمسا /المجر المتعددة القوميات التى رست كذلك فى عام ١٩١٤ على ميناء الحرب للدفاع عن وحدتها الإقليمية ضد طموحات شعبها وضد الدعوة إلى الحرية والديمقراطية .

مع خالص تحياتى

برانكا ماجاس

الجزء الخامس

الحرب

(يونيو - ديسمبر ١٩٩١)

مقدمة :

لقد أضاع الهجوم الذى شنه الجيش على سلوفينيا كل أمل فى إعادة بناء يوغوسلافيا بأى شكل من الأشكال، وانتهت الحملة فى أقل من أسبوعين وكانت الخسائر فى الأرواح محدودة نسبيًا وكذلك مدى الدمار الذى لحق بسلوفينيا وخسر الجيش الحرب وانسحب وتركت سلوفينيا لتمضى إلى حال سبيلها. ولكن الوضع اختلف فى حالة كراوتيا. فقد بدأت حربًا محدودة النطاق فيما يسمى كراايينا، وهى منطقة من كرواتيا وقد شنت هذه الحرب وحدات صغيرة قام الجيش بتسليحها وتدريبها. وتطور مجال هذه الحرب بحلول أغسطس ثم تحولت إلى حرب شاملة - وكانت حربًا بين خصمين غير متكافئين : فقد كان الحرس الوطنى الكرواتى المشكل حديثا والمسلح تسليحًا خفيفًا يجابه أعتى جيوش أوروبا بطول جبهة ممتدة على شكل قوس يبدأ عند نهر الدانوب فى الشرق وينتهى عند خليج كوتور فى الجنوب. وأصبح ثلث كرواتيا تحت الاحتلال مع نهاية عام ١٩٩١. ولحق الدمار بالعشرات من مدن وقرى كرواتيا والجزء الأكبر من شبكة المواصلات ولقى عدة آلاف من مواطنيها حتفهم وفر ما يزيد على نصف المليون من منازلهم. وظهرت التهديدات بضرب كرواتيا إلى أن تعود إلى العصر الحجرى فى صحف صربيا التى دأبت فى ذلك الوقت على وصف جميع الكروات بأنهم فاشيون .

ولم تفكر كرواتيا أبدًا فى الاستسلام رغم هزيمتها. لقد كانت الحرب بالنسبة لسلوفينيا حرب دفاع عن النفس أما الجانب الآخر وهو صربيا والجيش الذى تسيطر عليه فلم يستطيعا تحديد أية مجموعة متجانسة من الأهداف وراء هذه الحرب. فقد تحدثت بلجراد فى أوقات مختلفة عن الحفاظ على وحدة يوغوسلافيا وعن حماية الأقلية الصربية فى كرواتيا وعن الدفاع عن صربيا ضد "رايخ رابع، وعن حماية الممتلكات

العسكرية والمشاه من الاعتداء الكرواتي وعن إنشاء دولة واحدة لجميع الصرب ولقد فر معظم الضباط والجنود غير الصرب وكذلك ذوى الأصل الصربي أو رفضوا التجنيد مع اشتداد وطأة الحرب ولذا فقد اضطر الجيش للاعتماد على قوات الاحتياط رغما عنهم وعلى ما يسمى بالمتطوعين من صربيا على نحو متزايد. وكانت النتيجة فى أجزاء كبيرة من منطقة الحرب هى الانتهاك الكامل للنظام العسكرى. فقد أدى التفوق الرهيب فى العتاد الحربى لجانب واحد إلى مذابح واسعة النطاق بين المدنيين .

ولقد فوجئت وسائل الإعلام البريطانية بوقوع الحرب بيوغوسلافيا. ولجأت إلى مفاهيم ساذجة لانحصارها بين جهلها بما يجرى وبين اللامبالاة من جانب وزارة الخارجية البريطانية. وقمت بتحرير مذكرة عشية الهجوم الشامل للجيش على كرواتيا لإعلام المحررين والصحفيين البريطانيين بالسمة الحقيقية للصراع وسميته حرب بلقان ثالثة تم التدبير لها لمنح صربيا مدخلاً إلى البحر الأدرياتي. واطمأننت عندما أكد على وجهة نظرى مجموعة من أبرز خصوم ميلوسيفيتش داخل صربيا من أمثال بوجدان بوجدانوفيتش والمقاومة الديمقراطية الصربية الملتفة حول صحيفة Vreme الأسبوعية. وشعرت بأن افتراضى الأول بأن الحرب لن تلقى تأييداً شعبيًا داخل صربيًا تثبت صحته يومًا بعد يوم عندما رأيت نمو حركة مناهضة للحرب بصربيا وعندما رأيت الدمار المنظم الذى كانت تعانيه مدينة فوكوفر وضرب منطقة دوبروفنيك من البر والبحر .

فإن أثبتت الحرب التى دارت بكرواتيا شيئًا فهذا الشيء هو أن مشروع صربيا الكبرى لن يتحقق. ومن المؤكد أن صربيا وجيشها خسرا هذه الحرب أولا وقبل كل شيء بسبب إرادة الشعب الكرواتي للمقاومة فلو كانت كرواتيا قد استسلمت فقد كان الغرب سيقبل يوغوسلافيا فى ظل سيادة صربيا. وقد خسرت صربيا الحرب كذلك لأنها لم تجد الدعم الكافى داخل صربيا ذاتها. ولكن هذه الحرب أدت إلى سوء شديد فى العلاقات بين القوميات القاطنة ليوغوسلافيا وسوف تنبنى الآمال لتعاون مستقبلى على هذه الحقيقة .

لقد نشأت يوغوسلافيا عام ١٩١٨ ثم أعيد إنشاؤها فى أعوام ١٩٤١ - ١٩٤٥ لإنجاز مهام محددة ومتصلة: التحرر القومى وخلق نظام مستقر وديمقراطى وتحديث اقتصادى واجتماعى لواحدة من أكثر مناطق أوروبا تخلفًا. وقد انهارت يوغوسلافيا الأولى التى أنشأت من أعلى لأنها لم تستطع إنجاز هذه المهام. أما يوغوسلافيا الثانية

التى أنشأت من أسفل فقد كانت أكثر نجاحًا فى صياغة اتحاد فيدرالى من أمم حرة وفى تحويل مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى وفى تعليم شعبها ولكن يوغوسلافيا الثانية بدأت كذلك فى الانهيار عندما طغت الرجعية على التقدم فى دائرة الحقوق القومية وكذلك فى دائرة التطور الاقتصادى والعدالة الاجتماعية. ولكن اختفاءها لا يمحو المشكلات التى أرادت حلها. فسوف تنتج أشكالاً جديدة من التعاون عن التوزيع العرقى للمنطقة وتشابه اللغات والروابط التى خلقها التاريخ المشترك وفوق كل ذلك درجة كبيرة من الاعتماد الاقتصادى المتبادل فيما بين أرجاءها. فإن كان لها أى مستقبل فينبغى أن يقوم ذلك على الإرادة الحرة لأممها جميعًا .

الفصل الأول

قُداس على روح يوغوسلافيا

(١)

إن أقسى شيء تنطوى عليه أية فاجعة على من يفقدون عزيزًا لهم هو قبول حقيقة الموت. ولكننى مجبرة الآن على تقبل الهزيمة بعد سنوات قضيتها فى التدوين فى دفتر سير يوغوسلافيا تجاه نقطة اللاعودة وفى مخيلتى رعب أكثر من ذى قبل ويعد ذلك مجرد دلالة على إيمانى اللامسئول بمعجزة تحدث فى اللحظات الأخيرة لدرجة أنه كان ينبغى حدوث هجوم شامل للجيش الفيدرالى على إحدى الجمهوريات المكونة ليوغوسلافيا حتى اضطر إلى تقبل حقيقة أن الماضى ينبغى أن يدفن. ولقد ازدادت قناعتى على مدى السنوات الأربع الماضية أو نحوها بأن يوغوسلافيا تقضى نحبها وأن المسألة مسألة وقت فحسب وأن موتها أصبح حقيقة ينبغى تقبلها. ولكننى حتى الآن متحيرة من رد الفعل المناسب تجاه موتها حيث أننى مصرة على تأدية الطقوس الأخيرة وأن يعرف المجتمع الدولى الحقيقة وراء انهيار يوغوسلافيا .

إننى كيوغوسلافية أفكر دوما فى البلاد بكل سحر وفتنة أراضيها وتنوعها ولغاتها وأديانها وتاريخها وهوياتها الإقليمية. فقد لقى عالم البحر المتوسط - الذى أعيش فيه الآن - مقاومة ثابتة ضد اختراقه قلب البلقان منذ العصور الرومانية على يدى البوسنة التى تقع فى أقصى شمال الإسلام الأوروبى بمآذنها الملاصقة لأبراج الكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية. وقد بدأ هناك قرع أجراس الموت لدولة النمسا/المجر وهى دولة أخرى متعددة القوميات خذلت شعوبها لقد دخل جفريلو برنسيب كتب التاريخ ولكن القلة القليلة من الناس ستتذكر أنه كان مجرد واحد من بين جيل كامل من الكروات والسلوفينيين والصرب والمسلمين وأهل الجبل الأسود الذين تآمروا ضد إمبراطورية كان كل ما فيها قد مات إلا اسمها .

أفكر فى أصدقائى من الصرب ببلجراد وفى صداقتنا التى ولدت فى ضوء ١٩٦٨ المبهر. وقد خضنا سويًا فى منتصف الثمانينيات معركة عنيدة ضد محاولة سابقة لمنع المد الديمقراطى عن يوغوسلافيا عقدًا بعد الآخر . وأما مقدونيا فلا أعرف عنها إلا القليل ولكن صف الكتب القابع خلف مكتبى يحوى مراحل تاريخ مقدونيا وقاموس مقدونى / كرواتى على وشك الاستعمال ولابد أن النكات التى تبادلتها أنا الدالماسية مع مواطنى من الألبان حول أصولنا الإليرية المشتركة لم تكن نكاتًا بكل معنى الكلمة إذ ما الذى يفسر شعورى بالألفة مع هؤلاء؟ وماذا نفعل إذا عرفنا أنه قد مضى عقد من البحث المضنى من قبل الخبراء ناهيك عن المشاحنات للتمييز بين شعر ولغة «الإكليل الجبلى» وهو إحدى روائع أدب البلقان التى ألفها نييجوس الأسقف الأمير المنتمى إلى الجبل الأسود فى منتصف القرن الماضى وبين الأعمال المشابهة التى ألفها واحد من عامة الكروات هو إيفان مازورانيتش بأكثر الأساليب الأدبية نقاءً. باللغة الكرواتية. أما سلوفينيا فقد نمت عاطفتى تجاهها أثناء السنوات الخمس الأخيرة فى غمرة المناقشات والمناقشات المضادة حول مستقبل الاشتراكية فى يوغوسلافيا ولذا فقد اضطررت إلى اكتساب معرفة معقولة باللغة السلوفينية. وليس ما تعلمته هو اللغة الرسمية للدولة ولكنه ما يجعلنا جميعًا يوغوسلاف. ولكننى عندما استضفت صديقة سلوفينية منذ أسبوع أو نحوه – ولكنه يبدو كسنوات – كانت طائرات الجيش تحلق فوق لوبليانا وأسرعت صديقتى ومعها أطفالها الصغار للاختباء من غارة جوية ووردت تقارير إذاعية بينما كنت أخط سطور هذا الكتاب عن تحليق طائرات الجيش فوق مدينة أوسييك فى شمال شرقى كرواتيا التى كانت مختلطة عرقيًا عندئذ وشاركت فى الثورة القومية الكرواتية عام ١٨٤٨ : وهى أول تلك الحركات التى كانت تتحدث باسم وحدة الجنوب السلافى . ولازلت إلى الآن غير مستعدة لقبول انهيار يوغوسلافيا رغم أننى أبذل قصارى جهدى لأفعل. نعم، فالنجمة الحمراء التى تزين زى الجيش الفيدرالى وعلم الدولة تعد الآن خداعًا قاسيًا. ولكننى أتذكر خالى الذى توفى وهو مازال فى العشرينيات من عمره عام ١٩٤٣ فى سومادييا الواقعة فى قلب صربيا إحدى أجمل بقاع يوغوسلافيا وقد كان خالى هذا من البارتيزان وكان يرتدى كذلك غطاء رأس مزدان بنجمة حمراء وهو يقاتل مع زملاءه من الصرب جنبًا إلى جنب وعندما تم الاحتفال بذكرى هذا الكرواتى، كبطل قومى من أبطال صربيا، منذ عام واحد فقط فى مدينة كروسيفاك العاصمة القديمة للملوك الصرب التى أصبحت حصنًا من حصون

الشيوعية في الثلاثينيات، كانت المناسبة تعج بالمحاربين القدامى من الصرب . وحضر المناسبة كذلك العديد من صغار الجند الذين جندهم الجيش الفيدرالي حينئذ كذلك وأرسلهم لقتال كرواتيا. ولم يكن احتفال كروسيڤاك قداساً أقيم فقط من أجل البارتيزاني القديم الراحل وإنما كان قداساً على روح يوغوسلاڤيا كذلك وكان ذلك في منتهى الوضوح. وبينما كان الزائرون الكروات يتلقون الترحيب من قبل مضيفيهم (وكانت والدتي من بينهم) كان ضباط جيش صرب آخرون من المحاربين القدامى ومن الضباط العاملين منشغلين بتدريب الجماعات الإرهابية في جبال كرواتيا لإعدادهم لحرب الإجهاز على حكومة كرواتيا المنتخبة ديمقراطياً منذ ما يقرب من أربعة أشهر .

(٢)

وأفكر في سلوڤينيا وكرواتيا فأتذكر المرة الأخيرة والوحيدة في الواقع في تاريخ يوغوسلافيا ما بعد الحرب عندما استخدم سلاح الطيران اليوغوسلافي لإرهاب شعب من شعوب يوغوسلاڤيا. فقد اجتمعت الجمعية الوطنية لإقليم كوسوڤو الاشتراكي ذاتي الحكم قبل عام من احتفال كروسڤاك أي في مارس من عام ١٩٨٩ لمناقشة التعديلات الدستورية لجمهورية صربيا الاشتراكية التي تمت صياغتها لحرمان الأمة الألبانية من حقوقها السياسية. وعاون جيش الشعب اليوغوسلافي تلك المباحثات بحصاره لمبنى الجمعية الوطنية بالدبابات بينما انقضت طائراته على المبنى على ارتفاع منخفض لتذكير نواب الشعب الألباني بأن القوة تخرج من ماسورة صاروخ يندفع من الجو إلى الأرض وليس من حق الشعب في التصويت أو من التفاصيل الدستورية. ولقد أنهى إذعان كوسوڤو الإجباري وجود الاتحاد الفيدرالي اليوغوسلافي ولم يتبق منه سوى إسمه وأثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن قومية الصرب الكبرى - العدو القديم ليوغوسلاڤيا الذي ظن البارتيزان أنهم قد قضوا عليه في ميادين معارك لا حصر لها في جميع أرجاء يوغوسلاڤيا - قد أصبحت على الدرب مرة أخرى .

ولم تكن يوغوسلاڤيا، كما يزعم الكثيرون الآن، دولة اصطناعية. ولكن شرعيتها كانت تعتمد دوماً على الالتزام بالمساواة الكاملة والترتيبات المؤسسية للأمم المكونة لها. وكان الإطار الفيدرالي يتم تكييفه بعد ١٩٤٥ حسب التنوع المتزايد للبلاد حتى عام ١٩٧٤ عندما أقر الدستور الفيدرالي الجديد للسيادة الفعالة للجمهوريات الست واكتسب الإقليمان نفس الدستور وأصبحا شريكين مكافئين للجمهوريات على الصعيد

الفيدرالى. ولكن مجموعة من الجنرالات ومسئولى الحزب والدولة الصرب قامت عام ١٩٨٧ بانقلاب داخل الرابطة الشيوعية الصربية. ولقد تبنت هذه المجموعة خطة دبرتها الأكاديمية الصربية للعلوم والفنون بهدف إعادة وضع صربيا إلى ما كانت عليه قبل الحرب أى هيمنتها وبذلك وضعوا الجمهورية فى مجرى الصدام مع باقى يوغوسلافيا.

وبدا ذلك المشروع ناجحًا حتى عام ١٩٨٩ . فقد أطيح بحكومات فوفودينا والجبل الأسود وكوسوفو واحدة بعد الأخرى وحل محلها رجال (وامرأتان وربما ثلاثة نساء) الذين كانت ميزتهم الوحيدة هى الولاء المطلق للنظام الصربى، وكانت المقاومة فى كوسوفو ضارية بما فى ذلك المظاهرات الشعبية وإضرابين كبيرين. واننى لأسترجع إضرابًا عن الطعام استمر لتسعة أيام قام به عمال مناجم كوسوفو الذين يمثلون تقليديا العمود الفقرى للحزب الشيوعى المحلى - داخل طبقات منجم الزنك والرصاص بتريبتشا. ولم ينته هذا الإضراب إلا عندما وعدهم رئيس الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية بعودة وضع كوسوفو كإقليم مستقل وهو وعد لم يكن هو أو من كانوا فى صحبته ينوون الوفاء به ولكن الاقليم وضع تحت الاحتلال وتمت «تهدئته» بحالة من الإرهاب .

وكانت الحملة الصربية قد نما مجالها عندئذ وامتدت لتستهدف الكروات (الأوستاش) والمسلمين (الأصوليين، أو الصرب المسلمين) والمقدونيين (صرب الجنوب) والسلوفينيين (المستغلين الأنانيين بالجنوب اليوغوسلافى). وردًا على ذلك اتخذ الشيوعيون السلوفينيون أولاً ثم تلاهم الكروات قرارًا بإجراء انتخابات ديمقراطية لتعدد الأحزاب داخل جمهوريتيهم .

وكان هذا القرار فى مارس من عام ١٩٩٠ هو ما قضى على الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية وهو الحزب الذى أسس الاتحاد الفيدرالى القائم اليوم من بين أنقاض حرب دموية ثم حكمه لأربعين عام تالية وازداد رجعية وفسادًا أثناء حكمه هذا ثم قطع بعد كل هذا آخر الروابط بينه وبين الطبقة العاملة. وأما ضم صربيا رسميا لكوسوفو وفوفودينا وسيطرتها واقعيًا على الجبل الأسود فقد أدى إلى إعادة توزيع السلطة التشريعية والتنفيذية فى البلاد لصالحها ودمر توازنًا ظل قائمًا منذ اندلاع الحرب ونتيجة لذلك بدأ الهيكل الفيدرالى ينقلب رأسًا على عقب فانهار وسقط إلى الأبد فى السادس والعشرين من يونيو عام ١٩٩١ . وكان ما تبقى من يوغوسلافيا حينئذ مجرد

قشرة فقد بقيت المؤسسات فى مواقعها وكان بإمكانك أن تدعو أشياء تسمى بالرئاسة الفيدرالية اليوغوسلافية والجمعية الوطنية اليوغوسلافية والحكومة اليوغوسلافية ووزارة الخارجية اليوغوسلافية والسياسة الاقتصادية اليوغوسلافية وهلم جرا، ولكنها كانت جميعاً مجرد أشكال خاوية من أى جوهر .

ولم تنجح صربيا إلى حد بعيد إلا بدعم من الجيش فقد تم تعزيز تبادل المصالح القائم على المؤسسة الصلبة للهيمنة الصربية المتنامية داخل هيئة الضباط بين الجيش والنظام الصربى بعد التخلص من الأحزاب الشيوعية فى الجمهوريات جميعها عدا صربيا والجبل الأسود. ولقد تحدث الجيش عن واجبه الدستورى تجاه الدفاع عن وحدة الأراضى اليوغوسلافية عند دخول أولى وحدات الدبابات ثم القوات الجوية للإغارة على سلوفينيا وعندما تلقت كرواتيا نفس التهديد. ولكن ما نوع تلك الوحدة التى كان الجنرالات يتحدثون عنها عندما شنوا حرباً ضد أمتين من الأمم التى أسست يوغوسلافيا فى المقام الأول. ولم يكن من سلطة أى هيئة أن تأذن بشن هذه الحرب سوى الرئاسة اليوغوسلافية التى لم يعد لها وجود من حيث المبدأ وليس واقعياً (طالما أن كرواتيا وسلوفينيا قد صوتتا ضدها) وصارت ضحية لعمل عابث آخر من جانب القيادة الصربية وكل ذلك باسم يوغوسلافيا. ولقد تناثرت جثث القتلى على طريق صربيا إلى الهيمنة. ولكن أسوأ ما فى الأمر كان هو الثقة والتضامن السابقين بين الأمم اليوغوسلافية اللذان تم استقاؤهما من كفاحها المشترك ضد الفاشية ومن أجل التحرير القومى والاجتماعى .

(٣)

ولنتخيل بلجراد فى تلك الأيام ففى أحد شوارعها الرئيسية كان فريق وزارة الدفاع يعمل إلى ساعة متأخرة من الليل للتخطيط لعمليات عسكرية أخرى فى حرب لم تكن قد أعلنت رسمياً ويتنصل الجميع من مسئوليته عنها. أما فى الميدان المجاور فقد استأنفت الجمعية الوطنية والحكومة الفيدراليتان اجتماعاتهما وهما عاجزتان غير راغبتاين فى إيقاف الجنرالات وكان السلوفينيون والكروات قد رحلوا وأما المقدونيون فقد كانوا يطالبون باستدعاء مجنديهم إلى مقدونيا والمسلمون والألبان يدينون العدوان وكان أعضاء البرلمان داخل الجمعية الوطنية الصربية على بعد بضعة مبان يتحدثون عن وجوب نشأة جيش صربى تحت السيطرة الصربية، كما لو لم يكن هذا الجيش

موجوداً بالفعل، ولم يكن يقطع عملهم سوى مواجهة الأمهات الصربيات اللاتى يطالبن بعودة أبناءهن من ميدان الحرب. وهناك ناحية الغرب كانت تعبئة الشعبين السلوفينى والكرواتى جارية فى وحدات للدفاع عن النفس وهم ينصتون إلى التقارير الإذاعية عن تحركات القوات وكان العديد منهم يسقطون قتلى بجانب صغار جنود الجيش من جميع أنحاء البلاد. وظلت المدينة المفترض أنها عاصمة يوغوسلاڤيا هادئة طوال الوقت وكان من المحتمل أن الجيش قد استولى على مجريات الأمور السياسية ورغم ذلك فليست هناك حالة طوارئ أو دبابات لحماية المبانى والتقاطعات الرئيسية داخل بلجراد أو موسيقى عسكرية تبثها الإذاعة. ويوضح السلام الذى كان يسود بلجراد بينما لوبليانا وزغرب غارقتان فى الحرب مدى عمق تورط صربيا فى المشروع العسكرى فهذه هى حربها .

ولكن فشل الجيش فى إملاء إرادته على سلوفينيا وكرواتيا أجبر النظام الصربى أخيراً على كشف النقاب عن خطته رقم ٢ وهى الفوز بصربيا كبرى على حساب يوغوسلاڤيا المنهكة. وسيكون من المحتوم أن يتبنى الحزب الاشتراكى الصربى الرابطة الشيوعية سابقًا شعار التشيتنيك آجلاً أم عاجلاً. وقد جرت محاولة لتنفيذ ذلك المشروع ولكنها باءت بالفشل وستفشل مرة أخرى. فصربيا متخلفة تمامًا من الناحية الاقتصادية والصرب شديدو الضعف من الناحية العددية بالنسبة ليوغوسلاڤيا حتى تتحول دولتهم إلى صربيا كبرى، والمشكلة هى أن نظام ميلوسيڤيتش كان قد أحرق سفنه منذ وقت طويل وهو لذلك يواجه خيارين أحدهما هو انهياره والآخر هو الاستمرار فى الحرب بوسيلة أخرى أى أن يسلب من الجيش اسمه اليوغوسلاڤى ويحول كل ما أمكن منه إلى القوات المسلحة الصربية ولقد تبنى النظام الصربى الخيار الثانى، إلا إذا... حيث ما زال العقل يتنقل بين عدة طرق قد تجعل تفادى وقوع الكارثة ممكنًا، والأمل الوحيد الذى يحدونا هو أن تتمكن الجمهوريتان من الصمود لمدة طويلة تكفى حتى يظهر رفض الشعب للحرب داخل صربيا ذاتها. ولذا فقد قرأت بشغف شديد كيف أن شعب لوزنيكا وهى منطقة صغيرة شديدة القرب من كروسيڤاك، أقام حاجزاً بشريا لمنع نقل قوات الجيش الاحتياطية المرسلة إلى كرواتيا وقد حدث ذلك فى اليوم الذى ظهر فيه الجنرال نييجوڤانوڤيتش على شاشة تليفزيون بلجراد ليقذف بلعنة عسكرية أخرى فى وجه الجمهوريتين الغربيتين .

إن الصــرب الذين تم الزج بهم للعب دور المعـتـدين هم بالطبع ضـحـايا لهـذه السياسة كالباقين. فقومية الجناح اليميني فى صربيا، هو الحال فى باقى أنحاء يوغوسلافيا تهدد الأمة الصربية كما تفعل مع عدوها القومى المزعوم. فقد تم على مدار العام المنقضى إمداد عدد كبير من الشعب اليوغوسلافى بالأسلحة أو قام الناس بتسليح أنفسهم اعتماداً على السوق السوداء. وبالرغم من تغلغل التسلح فى المجتمع اليوغوسلافى والمنطق المتهور للقومية التى ترعاها الدولة فإن شعوب يوغوسلافيا فى الواقع قد أظهرت إلى حد بعيد عدم رغبتها فى شن حرب أهلية شاملة. ولكن ميلوسيفيتش والجنرالات لم يتركوا لهذه الشعوب خياراً سوى الحرب. فإذا أمعنا النظر فى أقوال وأفعال الأحزاب المختلفة التى تتولى السلطة بطول البلاد وعرضها فسنجد أن نظام ميلوسيفيتش وحده يعتمد فى بقاءه على مواصلة الحرب. أما إذا نظرنا إلى شعب صربيا المثقل بالبطالة الرهيبة وعدم دفع الأجور بصفة منتظمة مما يمكنه بالكاد من سد رمقه، وإذا نظرنا إلى انهيار الخدمات الاجتماعية مما يهدد المرضى الشباب والعجزة الذين تغرهم الوعود التى لا تنفذ أبداً، فسوف نتساءل عما يدعوهم إلى شن حرب على يوغوسلاف آخرين يعانون من نفس المآسى. فإذا ألقينا نظرة خاطفة على الاحتمال الديمقراطى الهائل بصربيا فى مارس من هذا العام عندما تظاهر مئات الآلاف من الشباب والشابات لثلاثة أيام وليال ضد سياسات ميلوسيفيتش العدوانية ولقد أجبر ميلوسيفيتش - السوط الذى تضرب به صربيا أعداءها - على أن يطلب إلى الجيش أن يدافع عنه ضد: الصرب ! وبعد اندلاع هذه المظاهرات بأسبوع واحد فقط قام ٧٥٠ ألف من عمال التعدين والصناعات الجلدية والنسجية بمظاهرات بطول صربيا وعرضها وهددت النقابات الصربية بإضراب عام قبل يومين من هجوم الجيش على سلوفينيا، وذلك لإجبار القانون الجمهورى على إلغاء قانون نقابى يلغى حق الإضراب. ولكن من أولئك الذين سيعبرون عن هذا الجهد من أجل السلام والديمقراطية؟ فالمعارضون الصرب من بين أعضاء البرلمان يتحدثون عن الاتفاق مع الحزب الحاكم عن صربيا الكبرى: وهى دولة تضم جميع الصرب على حساب الأمم اليوغوسلافية الأخرى. ولكن هل سيقاتل صغار المجندين والآباء العائلين لأطفال صغار من أجل المطامع الاستعمارية لساستهم حقًا ؟

(٤)

إن الحرب هي الاختبار الأكبر لأي تشكيل سياسي فسيظهر ذلك الاختبار إلى أي مدى تتغلغل الانجازات الإيجابية ليوغوسلافيا بعد الحرب في قلوب وعقول شعوبها. فإذا قمنا بعمل دراسة للأحداث غير العادية التي حدثت على مدى الأسابيع القليلة الماضية فسوف نندهش لبقاء العداوات وانفجارها فقط بناء على تعليمات من بلجراد. وبإمكاننا أن نرى كذلك أن مقاومة الهيمنة والعداء تتوافق مع النقاط الرئيسية للميراث التاريخي للشيوعيين اليوغوسلاف على الأقل فيما يتصل بتطبيق التكتيكات البارتيزانيه التي استخدمها السلوفينيون بنجاح مبهر فقد نشأت عن التنظيم الفيدرالي للدولة وصلابة الدول الأممية الناشئة عن يوغوسلافيا ما بعد الحرب الهياكل المطلوبة للدفاع عن الحقوق القومية والديمقراطية. فإن كانت صلابة سلوفينيا وكرواتيا تثبت شيئًا فهو أن يوغوسلافيا كانت اتحادًا مكونًا من أمم متساوية السيادة فهاتان الأمتان وغيرهما ستقاتلان بضراوة للحيلولة دون إعادة رسم حدود جمهوريات يوغوسلافيا الست وإقليميها من أجل خلق صربيا الكبرى. ودعم هذه الأمم واجب. وهناك من بين هذه الأسس المتعددة اثنان في غاية الأهمية من أجل سلام دائم بالبلقان: حقوق الأقليات القومية وعدم قابلية هذه الحدود للانتهاك (إلا إذا تغيرت عن طريق الإرادة الحرة للجمعيات الوطنية المنتخبة للوحدات الفيدرالية الثمانية) .

فماذا عن المستقبل؟ ولم أكن وحدي التي تشعر بالألم حيث شاهدت يوم الخامس والعشرين من يونيو إقامة أعمدة حدودية بين كرواتيا وسلوفينيا لأول مرة منذ عام ١٥٢٧ . وكانت هناك دولة واحدة تضم كرواتيا وڤوڤودينا منذ عام ١٧٠٠ بينما أصبحت الحدود بين كرواتيا والبوسنة والهرسك داخلية واقعيًا منذ عام ١٨٧٨ . ولقد وضع التغير المستمر في الحدود الدولية بالبلقان على مدى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أساس وحدة المنطقة. وأصبح واضحًا رغم ذلك أنه ينبغي حل الاتحاد بشكله القديم لإعطاء فرصة لميلاد أشكال جديدة يمكن من خلالها حدوث تعاون بين شعوب هذا الجزء من أوروبا وبين أوروبا ككل. وعند انهيار الهياكل القديمة سيتم إيجاد وسائل جديدة لتنبني عليها تلك الروابط الطبيعية والتاريخية التي استخدمت من قبل لتتجمع فيما يسمى بيوغوسلافيا .

(يونيو ١٩٩١)

الفصل الثانى

مذكرة إلى الإعلام البريطانى

(١) تحدى صربيا لتسوية ما بعد الحرب بيوغوسلافيا

١ - إن الجمهوريات المكونة ليوغوسلافيا بنص الدستور الفيدرالى (البوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا والجبل الأسود وسلوفينيا وصربيا) ليست وحدات إدارية وإنما دول قومية (Drzave) .

٢ - وحدودها معرفة بالدستور الفيدرالى مثل حدود الاقليمين ذاتيى الحكم، كوسوفو وفوفودينا .

٣ - ولم يتم اختيار هذه الحدود التى تم رسمها بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عشوائيًا وإنما تم اختيارها على أساس اعتبارات عرقية وتاريخية واقتصادية لها وزنها ولم تتغير هذه الحدود منذ ذلك الحين .

٤ - وقد تم رسم هذه الحدود بوعى كامل بالسمة متعددة القوميات لجميع الجمهوريات عدا جمهورية واحدة .

٥ - نصت جميع الدساتير اليوغوسلافية منذ أن وضعت الحرب أوزارها على عدم تغيير الحدود إلا بناء على موافقة العضو أو الأعضاء الفيدراليين المعنيين .

٦ - إن قداسة الحدود الداخلية ليوغوسلافيا جزء من تسوية ما بعد الحرب بين أمم يوغوسلافيا .

٧ - صدقت جميع الجمعيات الوطنية التابعة لجميع الوحدات الفيدرالية على هذه التسوية الدستورية التى تقر مبدأ العدالة بين أمم يوغوسلافيا (وبين أمم يوغوسلافيا وأقلياتها كذلك منذ عام ١٩٧٤)، ولذا فقد تم ترسيخ صلاحيتها جميعًا من الناحية القانونية .

٨ - لم يخرق هذه التسوية للمرة الأولى منذ نهاية الحرب سوى نظام ميلوسيڤيتش ومن ثم فقد أدى ذلك بالبلاد إلى أن تقف على شفا حرب عالمية .

٩ - سعى نظام ميلوسيڤيتش إلى مراجعة تسوية ما بعد الحرب على مستويين : المستوى السياسى والمستوى الإقليمى .

١٠ - بدأ التوسع الصربى فى عامى ١٩٨٩- ١٩٩٠ بضم كوسوڤو وڤوڤودينا وإلغاء استقلالهما السياسى (رغم الإبقاء على صوتيهما فى الهيئات الفيدرالية !) .

١١ - وكان هذا الإجراء من جانب واحد بما أن الجمعية الوطنية لم تقره ولم يقره كذلك الاتحاد الفيدرالى، وكان ذلك الإجراء غير شرعى وغير دستورى .

١٢ - ولم يأت تصديق الجمعية الوطنية لڤوڤودينا إلا بعد الإطاحة بحكومتها السابقة بوسيلة غير قانونية (وهى ما يسمى بالثورة المناهضة للبيروقراطية) .

١٣ - ومنذ ذلك الحين وصربيا ميلوسيڤيتش تنتهك الوحدة السياسية والإقليمية لجمهوريتين أخريين هما كرواتيا والبوسنة والهرسك .

١٤ - فقد دعمت صربيا، فى حالة كرواتيا، إنشاء ما يسمى إقليم كرايينا ذاتى الحكم فى أغسطس من عام ١٩٩٠ على أراضى كرواتيا. وهذا الكيان الذى لا يعترف بسلطة الحكومة الكرواتية غير دستورى وغير شرعى .

١٥ - وظلت ميليشيات إقليم كرايينا ذاتى الحكم على مدى العام الماضى تشن حربًا علنية ضد جمهورية كرواتيا وشعبها .

١٦ - وأيد الجيش كذلك بقوة إنشاء قوات مسلحة غير شرعية فى كرايينا .

١٧ - ولقد انتهك الجيش الدستور اليوغوسلافى انتهاكًا أثيمًا بمنعه الحكومة الكرواتية من ممارسة سلطاتها على كامل أراضيها .

١٨ - ويقر دستور جمهورية صربيا الجديد (١٩٩٠) حق تدخلها فى شئون جميع الجمهوريات والأقاليم التى تعيش فيها أقليات صربية. ويتنافى ذلك مع تسوية ما بعد الحرب نصًا وروحًا .

١٩ - ولقد أقر ميلوسيڤيتش رئيس صربيا علنًا ومرارًا أشكالاً عنيفة من التغيير السياسى بيوغوسلاڤيا.

٢٠ - أما فيما يتصل بجمهورية البوسنة والهرسك فقد أيدت صربيا (بدعم من الجيش) إنشاء كيانين على غرار كرايينا: أحدهما فى الشمال الغربى والآخر فى الجنوب الشرقى من الجمهورية. ونتيجة لذلك فقد انهارت السلطات المركزية لهذه الجمهورية (الجمعية الوطنية والحكومة) .

٢١ - ولقد اتحدت كرايينا المنشأة بشمال غربى البوسنة منذ ذلك الحين مع كرايينا، كرواتيا بينما أعلنت كرايينا المنشأة جنوب شرقى البوسنة اتحادها مع جمهورية الجبل الأسود التى تدور فى فلك صربيا. وتعد هذه التحركات هجوماً مباشراً على وحدة أراضى كرواتيا والبوسنة والهرسك .

٢٢ - قامت صربيا (بمساعدة الجيش) بتسليح وتدريب التشتنيك ووحدات شبه عسكرية أخرى بمنطقة سلافونيا الشرقية الكرواتية وهذه الوحدات متورطة الآن فى حرب علنية ضد جمهورية كرواتيا مما أدى إلى خسائر كبيرة فى الأرواح والممتلكات .

٢٣ - ولا يجرى إلا فى صربيا تمثيل الأحزاب السياسية فى البرلمان أى أنها ليست هامشية وهى ملتزمة رسمياً بمراجعة الحدود الداخلية المحددة بعد الحرب حسب المسلمة التى تقرر أن : جميع الصرب ينبغى أن يعيشوا فى نفس الدولة، ويعنى ذلك إنشاء صربيا الكبرى .

٢٤ - وصربيا وحدها بين جمهوريات يوغوسلافيا الست هى المتورطة فى تعزيز الأعمال المسلحة على أراضى جمهورية أخرى (كرواتيا) .

٢٥ - ورغم أن خمساً من جمهوريات يوغوسلافيا متعددة القوميات فقد كانت صربيا فقط هى من ادعت لنفسها الحق فى تجميع كل رعاياها داخل حدود دولة واحدة .

٢٦ - ولن يتأتى إنشاء صربيا كبرى إلا على حساب أمم يوغوسلافية أخرى .

٢٧ - ولذا فإن قيام دولة صربيا الكبرى سيؤدى حتما إلى حرب عامة بين قوميات يوغوسلافيا .

٢٨ - ستكون صربيا الكبرى نشازاً من وجهة النظر الصربية القومية ذاتها حيث سيمثل الصرب أقلية مطلقة (فقد كان المجريون يقطنون قبل عام ١٩١٤ النصف المجرى من دولة النمسا /المجر) .

٢٩ - وسيفتح التوسع الصربى الباب كذلك أمام صراع دولى بالبلقان ووسط أوروبا الشرقية .

٢ - النزاع الحدودى بين كرواتيا وصربيا :

١ - ويمكننا أن نرى فى كرواتيا اليوم بداية هذه الحرب الشاملة .

٢ - ولذا ينبغي أن يساند المجتمع الدولي وخاصة أوروبا وحدة الأراضى الكرواتية (مثلها فى ذلك مثل باقى الوحدات الفيدرالية المهددة) .

٣ - وليست لدى كرواتيا أى مزاعم إقليمية فى صربيا. فصربيا وحدها هى التى تثير النزاع الحدودى الكرواتى الصربى .

٤ - ولقد زعمت صربيا من خلال أنشطتها السياسية والعسكرية لنفسها حقوقًا إقليمية فى منطقة سلافونيا الشرقية وما يسمى إقليم كرايينا ذاتى الحكم .

٥ - ولا يعيش فى هاتين المنطقتين سوى أقلية قدرها ٤٤,٣٪ من جملة ما يقرب من ٥٥٠ ألف صربى يعيشون بكرواتيا، ولذا فإن ضم هذين الإقليمين الكرواتيين سيخلف وراءه أغلبية الصرب الذين يعيشون بكرواتيا ولذا فلن يكون فى ذلك بأى شكل من الأشكال حل لأية مشكلة صربية فى هذه الجمهورية .

٦ - مزاعم صربيا فيما يتصل بسلافونيا الشرقية :

(أ) وليس لهذا الزعم مبررا على أسس عرقية. فسلافونيا الشرقية تضم تسع بلديات وإجمالى عدد سكانها ٦٤٧,٨٥٣ نسمة. ويمثل الكروات الغالبية المطلقة فى ثمانى بلديات من بين البلديات التسعة. أما فى التاسعة (بيلى ماناستير) حيث يمثل الكروات أقلية، فإن الصرب يمثلون كذلك أقلية أصغر ٣٥٪ و ٢٤٪ على التوالى من جملة سكانها). والصورة العرقية بسلافونيا كما يلى :

٦٦٪ من الكروات و ١٤,٤٪ من الصرب و ١٩,٦٪ من قوميات أخرى (أكثرهم مجريون) ويشكل الصرب الذين يصل عددهم إلى ٩٣١٢٠ نسمة بسلافونيا ١٧,٥٢٪ من جملة صرب كرواتيا .

(ب) وليس لزعم صربيا فى سلافونيا الشرقية كذلك أية مبررات تاريخية لأن هذا الإقليم لم يكن أبدًا جزءًا من صربيا فى يوم من الأيام .

(ج) وليس له كذلك مبررات اقتصادية أو جغرافية: فالمنطقة يفصلها عن صربيا نهر الدانوب ويشكل وحدة اقتصادية مع بقية سلافونيا .

٧ - مزاعم صربيا فيما يسمى إقليم كرايينا المستقل :

(أ) والزعم العرقى أكثر قوة فى حالة كرايينا (يبلغ إجمالى عدد سكانها ٢٠٦,٨٩٦ نسمة) حيث تقطنها أغلبية صربية (٦٨,٩٪) . ولكن :

(ب) البلديات الإحدى عشر التى يدعيها إقليم كرايينا لا يضم سوى ٢٦,٧٪ من جملة صرب كرواتيا .

(ج) وتضم هذه البلديات كذلك أغلبية كرواتية كبيرة (٢١,٩٪) وهى نسبة تزيد على النسبة التى تمثلها الأقلية الصربية بسلافونيا الشرقية .

(د) لا تشترك كرايينا فى الحدود مع صربيا. ولذا فإن ضم صربيا لهذه المنطقة سيعنى بالضرورة ضم جزء كبير من جمهورية أخرى (هى جمهورية البوسنة والهرسك) .

(هـ) وليست هناك مبررات تاريخية كذلك تدعو صربيا لضم كرايينا لأنها لم تكن أبداً جزءاً من دولة صربيا .

(و) وليس لزعم صربيا كذلك مبررات اقتصادية لأن رفاهية المنطقة اقتصادياً كانت دوماً تعتمد على صلاتها المباشرة بمدن دالماسيا الساحلية المتكاملة اقتصادياً بدورها مع شمالى كرواتيا .

(ز) وسيؤدى فصل كرايينا عن كرواتيا إلى انقسام كرواتيا إلى جزئين وستصير غير صالحة كدولة. وإقليم كرايينا قليل السكان ولذا يمثل الصلة الطبيعية (الجغرافية) بين موانىء دالماسيا الكرواتية والمراكز الصناعية بالشمال الكرواتى .

(ح) فإن تم فصل كرايينا عن كرواتيا فستنقطع هذه الصلات وسيؤدى ذلك إلى دمار دائم لا دواء له للرخاء الاقتصادى لشعب «كرايينا» نفسه ولباقى شعب كرواتيا .

(ط) باختصار: لا تضم كرايينا غالبية صرب كرواتيا وليست لها حدود مشتركة مع صربيا وهى جزء لا يتجزأ من كرواتيا جغرافيا وتاريخيا واقتصادياً .

(٣) الحرب في يوغوسلافيا

ولم يكن الهجوم العسكري على سلوفينيا في السابع والعشرين من يونيو حدثًا معقدًا إلى حد ما فقد كان أحد أطرافه سلوفينيا (حكومة وشعبًا) وطرفه الآخر الجيش الذي يعمل خارج كل الأطر الدستورية. أما في حالة كرواتيا فالوضع مختلف حيث إن الموقف معقد لأن الحرب ضد الجمهورية تجري على نسق حرب العصابات (غارات مستمرة يتم شنها من منطقة يحميها الجيش) ولأن قطاع من الصرب الذين يقطنون الجمهورية متورطون فيها، ومهما بدت الحرب «ضيقة المجال» إلا أنها حرب تشنها وحدة فيدرالية ضد وحدة فيدرالية أخرى، والهدف منها هو التوسع تجاه البحر الأدرياتي والحرب الصربية ضد كرواتيا هي في واقع الأمر حرب بلقان ثالثة حيث تتشابه في طبيعتها مع حربي البلقان السابقتين اللتان جرتا في عامي ١٩١٢- ١٩١٣ . فإذا تقبلنا فكرة أن إحلال السلام في أوروبا يعتمد على الحفاظ على الحدود السياسية القومية أو أن يتم تغييرها بناء على وسائل جمعية وسلمية، فإن الإعلام الديمقراطي في دولة ديمقراطية لا يستطيع الوقوف على الحياد بل عليه استنكار الاعتداء الصربي على كرواتيا .

(٤) المسألة الصربية في كرواتيا

مرت العلاقة بين الصرب والكروات منذ بداية حركاتهما القومية بعدة مراحل بعضها يتسم بالسلام والآخر يتسم بالصراع. وشهدت الحرب العالمية الثانية عمليات قتل جماعي للمدنيين الصرب العزل على أيدي دولة الأوستاش الدمية التابعة للنازيين والمذابح التي ارتكبها التشيتنيك ضد المدنيين الكروات والمسلمين العزل وشهدت كذلك درجة عالية من التعاون بين القوميتين في إطار حركة الياريتزان بزعامه الشيوعيين .

وظلت آلة الإعلام الصربي على مدى الأعوام القليلة الماضية تحاول خلق الانطباع بأن الصرب كانوا أكبر ضحايا الحرب وأن ٧٠٠ ألف منهم قتلوا في معسكرات اعتقال الأوستاش في ياسينوفاك (الكرواتية) وحدها. وحسب أفضل أحدث المراجع - بوجوليوب كوتشيفيتش (مؤسسة فريتاس الصحفية، لندن ١٩٨٥) وهي صربية عرقيًا -

فإن الخسائر التى عانت منها كبرى قوميات يوغوسلافيا فعليًا كانت كالتالى (بالآلاف)

الصرب ٤٨٧
الكروات ٢٠٧
السلوفينيين ٣٢
أهل الجبل الأسود ٥٠
المسلمين ٨٦
المقدونيين ٧
الألبان ٦
(اليهود ٦٠)

ويجب بالطبع الربط بين هذه الأرقام وبين الحجم المطلق للأمم المعنية. فإذا ترجمنا الخسائر الفعلية إلى خسائر سكانية فسنجد أن الأمة المسلمة كانت هى أكبر الضحايا (٨,١٪) أى أكثر من الصرب (٧,٣٪) أو الكروات (٥٪) .

ولقد قتل فى معسكرات الاعتقال ٢١٦ ألف شخص من جملة عدد قتلى الحرب البالغ ٩٤٧ ألفًا. وحدثت أغلب حالات الوفاة فى معسكرات الاعتقال بالبوسنة والهرسك (٨٥ ألفًا) وصربيا (٧٩ ألفًا) وكرواتيا (٤٨ ألفًا). وعلينا أن نتذكر أن دولة الأوستاش التابعة للنازيين كانت تشمل البوسنة والهرسك وكذلك لم يكن من قتلوا فى معسكرات الاعتقال التابعة لها من الصرب وحدهم وإنما كانوا كذلك من اليهود والرومانيين والشيوعيين والديمقراطيين الكروات وهلم جرا .

وتوحى الدعاية الصربية دومًا بأن المذابح المنظمة ضد اليهود لم تحدث إلا على أراضى الأوستاش. ولكن الأرقام تحكى قصة مختلفة. ففى بداية الحرب كان عدد اليهود فى يوغوسلافيا ٧٦٦٥٤ نسمة وجد ٣٢ ألفًا منهم أنفسهم داخل أراضى الأوستاش و ٣٠ ألفًا منهم داخل صربيا (بدون كوسوفو وفوفودينا) التى كانت تحت الحماية الألمانية ويحكمها الجنرال الصربى فيديتش. وعندما وضعت الحرب أوزارها كان ٢٣ ألفًا قد لقوا مصرعهم فى أراضى الأوستاش (٨ آلاف منهم فى ياسينوفاك) و ٢٤ ألفًا فى صربيا فى ظل حكم نيديتش (١٢ ألفًا منهم فى ضواحى بلجراد وفى الشاحنات المزودة بمنافذ للغاز). أما فى زغرب موطن ما قبل الحرب لاثنى عشر ألف

يهودى فقد أنقذ المدنيون حياة ثلاثة آلاف وخمسمائة منهم وبقى منهم فى بلجراد ١١١٥ من جملة ١١٨٧٥ .

وتقع اللائمة فى كل هذه الجرائم فى المقام الأول بالطبع على الدولة النازية. فقد كانت دولة الأوستاش والمحمية الصربية سواء جزءاً من سياسة الاحتلال النازى. وكان ضحايا الاحتلال النازى من جميع القوميات والطوائف ولكن اليهود هم أكثر الضحايا: ٦٠ ألفًا من جملة ٧٦٦٥٤ . ولا ينبغى أن ننسى بطبيعة الحال إسهام الحرب الأهلية فى الأعداد الواردة سلفًا فقد نتج عن الحرب الأهلية ما يقرب من نصف إجمالى عدد القتلى: فقد قتل ٢٣٧ ألف بارتيزانى وقتل على الجانب الآخر ٢٠٩ آلاف. ولقد كان الجيش البارتيزانى مؤلفًا من جميع قوميات يوغوسلافيا كما كان خصومه من التشيتنيك والأوستاش مؤلفون كذلك من جميع قوميات يوغوسلافيا. ولقد صارت تلك الخسائر جزءاً من التسوية السياسية الدستورية التى جرت بعد الحرب .

وقد أفاد تحول يوغوسلافيا إلى دولة فيدرالية فى نهاية الحرب الصرب والكروات الذين أصبحوا مندمجين بالكامل فى الحياة السياسية والاقتصادية للجمهورية. ولكن انقساماً جديداً بين الصرب والكروات بدأ فى الظهور مع تولى ميلوسيفيتش السلطة فى صربيا وعزز ذلك الانقسام التفكك الجائر والمضطرب للنظام الشيوعى اليوغوسلافى. وصوت أغلب الصرب لصالح الشيوعيين الكروات فى الانتخابات التى جرت بكرواتيا عام ١٩٩٠ وصوتت أقلية منهم لصالح الحزب الديمقراطى الصربى القومى. ولكن فوز الاتحاد الديمقراطى الكرواتى صاحب البرنامج الكرواتى القومى فى هذه الانتخابات أدى إلى شعور قوى بعدم الارتياح بين صرب كرواتيا وهو الشعور الذى تم تصعيده بشكل أكبر عندما أظهرت الإدارة الجديدة دوما لا مبالاتها تجاه هذه الأقلية. وأصبحت الأغلبية الكرواتية فى ذلك الوقت كذلك تخشى التوسعية العدوانية لصربيا. وتأكدت أكبر مخاوفها عندما بدأت صربيا تجعل من كرايينا حصنًا لوجوده المعادى لنقطة الاتصال الحيوية (الكرواتية) هذه وعندما ساعد الجيش على انفصال كرايينا عن كرواتيا وعادت نجاحات الحزب الديمقراطى الصربى عن طريق تدفق المستشارين الذين انتخبهم الشيوعيون إلى صفوفه فى منطقة نين التى كانت أثناء الحرب العالمية الثانية حصنا من حصون التشيتنيك والتى أصبحت فى ذلك الوقت (الانتخابات) قلب إقليم كرايينا. وبالرغم من الجهود التى بذلتها الحكومة الكرواتية

لاحقًا لكسب ثقة الأقلية الصربية إلا أن الحرب كانت قد أتت بأثرها السلبى على العلاقات بين الكروات والصرب فى كرواتيا .

ومهما كان النقد الذى يوجه إلى الحكومة الكرواتية على معاملتها للأقلية الصربية فلن توجد إلا القليل من الدلالات على الاضطهاد المنظم وهو لن يصل إلى نوعية الاضطهاد التى تعانى منها الأقليات القومية فى صربيا تحت حكم ميلوسيفيتش. ولذا ففى ضوء الأرقام الواردة سلفًا فإن الاتهام الذى تروج له وسائل الإعلام الصربية بأن الحكومة الكرواتية أوستاشية التوجه هو اتهام كاذب .

فدستور كرواتيا الجديد يعطى الأقلية الصربية حقوقها كاملة بما فى ذلك حق الشكوى لجميع الهيئات الدولية المعنية ولكن طالما ظلت صربيا (يساندها الجيش) تستخدم المناطق المأهولة بالصرب فى أجزاء من كرواتيا فى مواصلة حرب الاستنزاف ضد الحكومة الكرواتية وشعبها (كان أغلب من قتلوا فى كرواتيا منذ أغسطس ١٩٩٠ من العرق الكرواتى) فستظل العلاقات الكرواتية الصربية حتمًا فى تدهور مستمر بهذه الجمهورية. وأحد أسوأ جوانب هذه الحرب التى تجرى فى كرواتيا على نسق حرب الكونترا هو أثرها على المدنيين كما يوضح من عدد اللاجئين من كلتا القوميتين. وكلما طالت الحرب كلما أصبحت العلاقات الكرواتية الصربية أكثر مرارة وكلما أصبح تصور مستقبل سلمى أكثر صعوبة فى هذا الجزء من البلقان. ولذا فإن تدخل المجموعة الأوروبية والأمم التى تضم المجتمع الأوروبى الاشتراكى شديد الأهمية لوضع حد لاعتداء صربيا وحلفاءها على كرواتيا قبل أن تمتد الحرب إلى جميع أرجاء يوغوسلافيا وتعبر حدودها الدولية .

(يوليو ١٩٩١)

الفصل الثالث

بلد يتفكك

ولقد فوجئت أوروبا بالحرب فى يوغوسلافيا رغم إشارات التحذير الواضحة منذ عام ١٩٨٧ . وبينما حاولت وسائل الإعلام حينئذ أن تجد لهذا التفكك المفاجئ مبررًا (أمام نفسها) فقد كان الإغراء بالبحث عن تفسير للتكوين متعدد القوميات للبلاد شديد بدرجة لا تقاوم. وعندما تم لذلك تصنيف الحرب كصراع عرقى، فقد أصبح التعصب القديم بين الطوائف القومية التى يشملها هذا الصراع خاصة الكروات والصرب هو النموذج الجديد مما أدى إلى تجاهل الفترات الطويلة من التعايش السلمى والكفاح المشترك ضد النازيين. ومن المدهش أن بدأت الصحافة فى إحياء النزاعات التى كانت محصورة بين مجموعات صغيرة من المهاجرين أو بين المتخصصين فى شئون المنطقة. وبدأت كذلك فى إحياء الخط التيودوزى بين الكنيستين الشرقية والغربية والغزو العثمانى وامبراطورية هابسبيرج والحدود العسكرية. وأصبحت الملكية اليوغوسلافية وكذلك التشيتنيك والأوستاش والكثير غيرهم المادة الخام للإسهاب الصحفى ولكن ما حدث فى الماضى البعيد لم يكن هو السبب فى وقوع هذه الحرب التى يتم من خلالها سحق إحدى الجمهوريات اليوغوسلافية بقوة الجيش الفيدرالى الذى يعمل خارج السيطرة المدنية وتسانده جمهوريتان يوغوسلافيتان أخريان فقط. وللحرب الدائرة فى كرواتيا مقدمتها المباشرة فى الحرب التى جرت فى سلوفينيا، تماما كما أن لهجوم الجيش على سلوفينيا مقدماته الخاصة، وجميعها مرتبطة سببيًا - وتعود تلك المقدمة إلى تاريخ وفاة تيتو عام ١٩٨٠ . وتشمل سلسلة الأحداث التى أدت إلى وقوع الحرب الانقلاب الذى أحدثه ميلوسيفيتش فى صربيا وما تبعه من تشجيع للقومية التى ترعاها الدولة وانضمام كوسوفو وفوفودينا إجباريًا إلى صربيا واختفاءهما الناجم عن ذلك من المؤسسات الفيدرالية مع بقاء صوتيهما فى جيب صربيا والإطاحة بحكومة الجبل الأسود واستبدالها بالموالين لميلوسيفيتش وانهيار الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية وانتخابات تعدد الأحزاب التى أعادت الحكومات غير الشيوعية فى جميع الجمهوريات

عدا اثنتين (هما صربيا والجبل الأسود) وإقامة كرايينا المسلحة بكرواتيا ومحاولة الجيش الإطاحة بالحكومة الكرواتية والمحاولات المتتالية التى قام بها المتشددون لوضع البلاد فى حالة طوارئ وسد الطريق على الاقتراحات التى تقدمت بها كل من سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا بتحويل يوغوسلافيا إلى اتحاد كونفدرالى والتهميش الناجم عن ذلك للرئاسة والحكومة الفيدراليتين .

ويرقى هذا كله إلى مستوى مؤامرة ضد يوغوسلافيا التى اعتبرت منذ عام ١٩٤٣ دولة مكونة من أمم متساوية وذات سيادة. وكان الهيكل الفيدرالى الذى انشئ بعد الحرب إلى مستوى التسوية الشاملة للمسألة القومية اليوغوسلافية وتعد عملاً بطولياً حير الدولة التي كانت قائمة قبل الحرب ودفعت تفككها والحرب الأهلية التي وقعت فى أعوام ١٩٤١ - ١٩٤٥ ثمناً لفشلها. ولم يكن بالإمكان هدم هذا البناء عند قيامه - سواء كان ذلك لصالح دولة يوغوسلافية معاد تمركزها (كما كان الجيش يتمنى) أو لصالح صربيا كبرى (كما يعتقد ميلوسيفيتش وقطاع من الجيش اليوم) - دون وقوع حرب أهلية مرة أخرى. ولا يحدث أبداً أن تستسلم دون قتال دولة قومية اكتسبت حدوداً وبرلمان ومحاكم ومدارس وقوات شرطة الخ. وتشير جميع الدساتير اليوغوسلافيه المتعاقبة إلى الحدود الداخلية ليوغوسلافيا كحدود سياسية لا يمكن تغييرها دون موافقة الأطراف المعنية. وتحترم الحدود القائمة فوق ذلك كلما أمكن المبدأ العرقى. ولم تظهر يوغوسلافيا ما بعد الحرب رغم ذلك نتيجة لكسب أمة يوغوسلافية الحرب وإنما نتجت عن حرب تحرير قومية خاضها الجميع .

ويتلقى ميلوسيفيتش هذه الأيام التحية من مؤيديه وكثير من معارضيه على حد سواء كأول رجل يدرك أن تيتو قد مات - حيث يمثل تيتو كلمة المرور بالنسبة للحكم الشيوعى والتسوية الدولية التى تم التوصل إليها بعد الحرب. لقد ارتدى ميلوسيفيتش وشاح نيقولا باسيتش (وهو الرجل الذى قاد صربيا إلى حربى البلقان فى عامى ١٩١٢ و ١٩١٣ وكسبت فيها صربيا ما يسمى اليوم كوسوفو ومقدونيا) وحاول بذلك أن يحقق حلم باسينش فى إنشاء صربيا كبرى تمتد كذلك إلى سواحل البحر الأدرياتى. ولقد أطاعه الجيش على نحو متزايد والسبب الرئيسى فى ذلك أن العديد من الضباط الصرب لم يفكروا فى يوغوسلافيا إلا على أنها امتداد لصربيا. وتتحدث لاتنكا بيروفيتش، وهى إحدى الزعماء السياسيين الصرب الذين خرجوا فى التطهير

السياسى الذى جرى عام ١٩٧٢، فى كتاب صدر لها مؤخراً عن الخطر الدائم الذى يمثله التعاون بين الاتحادية اليوغوسلافية (أى العمى عن دستور البلاد المتعدد القوميات) وقومية صربيا الكبرى على جميع اليوغوسلاف .

وتتحدث بلجراد هذه الأيام عمن يرغبون فى البقاء داخل يوغوسلافيا، كما لو كانت يوغوسلافيا تستطيع البقاء بدون سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا. لقد بدأت يوغوسلافيا تعانى سكرات الموت مع هجوم الجيش على سلوفينيا. وكل قذيفة تضرب قرية أو مدينة كرواتية وكل دبابة تهاجم مستشفى كرواتية وكل طائرة تقصف كنيسة كرواتية وكل بارجة تغلق ميناء كرواتية فإن ذلك جميعه يعد اليوم استمراراً لسكرات الموت التى تعانيها يوغوسلافيا كما كانت خسارة كوسوفو لاستقلالها ضربة تم تسديدها لقلب الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى. ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الفرنسية، المعجبتان بالفكرة القائلة بإسهام بلادهما فى نشأة يوغوسلافيا، عاجزتان عن إدراك هذه الحقيقة. ولقد احتشد الكروات والسلوفينيون والصرب منذ ما يقرب من سبعين عاما فى حجرات الانتظار بوزارتى خارجية انجلترا وفرنسا سعياً إلى إقناعهما بأن دولة النمسا / المجر قد قضت نحبها وأن عليهما تأييد قيام يوغوسلافيا. وكانت حجتهم لإقناعهما بالموافقة هى المجزرة المروعة التى وقعت فى الحرب العالمية الأولى. أما اليوم فإن كلا من السلوفينيين والكروات والألبان – وسينضم إليهم قريبا المقدونيون ومسلمو البوسنة، يتوجهون بالتماساتهم من أجل الاعتراف بهم أو حمايتهم إلى هيرد وميجور وكارنجتون الآن كذلك. وإننى لأتساءل كم من المواطنين الكروات ينبغى أن يموتوا وكم من قرى ومدن كرواتيا يجب أن تدمر قبل أن يقبل هؤلاء الكبار أن حق البقاء القومى يفوق كثيراً متطلبات السياسة الواقعية .

(سبتمبر ١٩٩١)



الفصل الرابع

انتشار الحرب

(أ) صربيا مصاصة الدماء

فى يوم الثامن والعشرين من أغسطس ١٩٩١ اختفت من الوجود قرية كيبفو (تعداد سكانها ١٠٠٠ نسمة) وهى قرية كرواتية تقع فى وسط ما يسمى بإقليم كرايينا الصربى المستقل، وذلك بعد أن دمرت تماما حتى استوت بالأرض على أيدى ما يسمى بجيش الشعب اليوغوسلافى الذى كان ينشر قواته من طائرات ودبابات ومدافع قاذفة. وفر سكان القرية إلى جبل كوزياك المجاور بعد اثنتى عشرة ساعة من القصف المتواصل ثم طاردتهم طائرات الانتقام. ونهبت القرية ثم أُضرمت فيها النيران. وقام أحد مصورى التليفزيون البريطانى بتصوير ضابط من ضباط الجيش وهو يمزق اللوحة التى تحمل اسم القرية ثم يطأها بحذائه ويبدو الابتهاج الشديد على من حوله من الرجال وهم الرجال الذين يعملون تحت قيادة مارتيتش الذى كان يعمل ذات يوم رئيسا للشرطة المحلية وعضوا من أعضاء الرابطة الشيوعية وهو الآن رجل كرايينا القوى. ولقد بشرت صحف بلجراد بتدمير كيبفو قبل حدوثه بيومين. وكانت الجريمة الوحيدة التى ارتكبتها القرية هى أنها شوهت صورة كرايينا الصربية مثلها فى ذلك مثل القرى والمدن الأخرى .

وعند حد معين يأتى الوقت الذى تصبح فيه سمة أى حرب واضحة وضوح الشمس ولا ينكرها عندئذ سوى المتواطئين مع المعتدى . ووصلت الحرب إلى هذه النقطة فى كيبفو. فقد أثبت ما حدث فى كيبفو بما لا يدع مجالاً للشك أن الحرب المندلعة على أراضى كرواتيا ليست صراعًا عرقيًا للحفاظ على حقوق الأقلية الصربية ضد أطماع هيمنة تتسم بها الأغلبية الكرواتية وإنما هى حرب غزو تم التخطيط لها لخلق دولة صربيا كبرى تمتد على أراضى كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وفوفودينا والجبل الأسود و(على الأقل) شمالى مقدونيا .

وأصبحت كرواتيا هدفًا لحرب شاملة من نوع لم يحدث فى أوروبا منذ عام ١٩٤٥ ولا يرجع ذلك إلى أن أقلية صربية تقطن كرواتيا وإنما لأن هذه الجمهورية تمثل أكبر العقبات أمام الخطة التى وضعها رؤساء الأركان الذين يسيطر عليهم الصرب وزعماء صربيا. فإذا سقطت كرواتيا فإن الحرب سوف تمتد إلى باقى أرجاء يوغوسلافيا .

وترد تقارير أثناء كتابة هذه السطور بأن الحرب تمتد إلى البوسنة والهرسك. والجنرالات فى عجلة من أمرهم فمؤتمر السلام تحت رعاية المجموعة الأوروبية على وشك الانعقاد يوم السابع من سبتمبر والنظام الصربى يريد أن يصبح فى موقف يمكنه من توطيد مزاعمه الإقليمية من خلال فرض أمر واقع عسكرى .

وعندما فشل ميلوسيفيتش فى إعادة مركزية يوغوسلافيا تحت الهيمنة الصربية فقد غير خطته إلى إنشاء صربيا الكبرى بمعاونة رؤساء أركان الجيش. ورحب بالانقلاب العسكرى الذى وقع فى الاتحاد السوفييتى ولم يكن الداعى لذلك هو أسباب أيديولوجية فقط وإنما لأنه كان يخشى قبل كل شىء أن يتم استخدام معاهدة الاتحاد الجديدة، التى تحول الاتحاد الفيدرالى السوفييتى إلى اتحاد كونفدرالى من دول مستقلة، كنموذج يطبق على يوغوسلافيا هى الأخرى حيث كان ذلك هو تقريبًا ما كانت تؤيده منذ عام جمهوريات البوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا وسلوفينيا. ولقد صرح بذلك على شاشات تليفزيون بلجراد ميهيلو ماركوفيتش وهو المتحدث الرسمى لميلوسيفيتش. ولا يرغب نظام ميلوسيفيتش فى أن يكون جزءًا من أىَ بنيان دون أن يستطيع أن يهيمن عليه وعلل ميلوسيفيتش ضم الجمهوريات والأقاليم الأخرى بقلقه على مصير الأقليات الصربية. وهو ذات التبرير الذى ساقه هتلر عندما قام بضم النمسا وتقسيم واحتلال تشيكوسلوفاكيا والهجوم على بولندا. وتحدث هتلر كذلك كما يفعل ميلوسيفيتش عن الحاجة فى أن تضم دولة واحدة جميع الألمان. وكانت أساليبه التى استخدمها لزعزعة استقرار هذه البلاد قبل الانقضاض عليها هى ذات الأساليب التى يستخدمها ميلوسيفيتش: الاحتجاجات الرسمية وتعبئة قطاع من الأقلية القومية وسد الطريق أمام أى بديل سوى الحرب وقطع الوعود للقوى الأوروبية بأن هذا هو السبيل إلى السلام الدائم. ومن المؤكد أن صربيا ليست تملك النفوذ التى كانت تملكه ألمانيا النازية وأن ضحاياها لا تعدو أن تكون دولاً محلية صغيرة. ولكن إن لم يتم إيقاف نظام ميلوسيفيتش على وجه السرعة فسوف تغرق يوغوسلافيا بأكملها فى

طوفان الحرب وتعبر الحرب حدودها. وسوف يسأل جيران صربيا أنفسهم لم تكون صربيا هى بالذات المسموح لها بالتوسع؟ فالستمائة ألف صربى الذين يعيشون داخل كرواتيا يمثلون نسبة مئوية تقل فى مجملها عن المليونى ونصف المليون ألبانى الذين يعيشون فيما كان يسمي يوغوسلافيا وتقل كذلك عن المليونى مجرى الذين يعيشون فى رومانيا. وتزداد الضغوط اليوم على الحكومة المجرية لحماية الأقلية المجرية بيوغوسلافيا ويتحدث المفكرون الألبان فى كوسوفو عن احتمال أكيد فى قيام حرب بين الصرب والألبان عام ١٩٩٢ . وهناك العديد من أمثال هذه الاحتمالات فى جميع أرجاء شرق ووسط أوروبا. فإذا تركت صربيا لتتوسع بقوة السلاح فسيصبح من المحتوم حدوث سباق تسلح فى المنطقة بأكملها مما يهدد بزعزعة استقرار جزء كبير من أوروبا فى المستقبل القريب .

ولقد خرج نظام ميلوسيفيتش إلى الوجود عام ١٩٨٧ عقب انقلاب تم إحداثه داخل الحزب الحاكم أى الرابطة الشيوعية الصربية. وأجرى تطهير لآلاف من مسئولى الحزب والدولة والمفكرين الليبراليين ومديرى المشروعات ذوى العقلية الاقتصادية المستقلة وتزامن ذلك تقريبا مع الإطاحة بحكومتى ڤوڤودنيا والجبل الأسود (اللتان تم تطهيرهما كذلك) وتزامن كذلك مع احتلال كوسوڤو الذى تم التخلص من حكومته وجمعيته الوطنية .

ولقد أعدت الأكاديمية الصربية للفنون والعلوم الحجة الايديولوجية الاستراتيجية العدوان بأكملها، وأصرت الأكاديمية على أن الصرب مهددون من جيرانهم وأن النظام الفيدرالى لما بعد الحرب كان متنافيا مع المصالح القومية الصربية. ومنذ ذلك الحين والشعب الصربى يتعرض لدعاية مغرضة موضوعاتها الأساسية هى التاريخ المأساوى، الصربى المزعوم ومقابر الصرب الناتجة عن الحروب. وقدمت حربا البلقان والحربين العالميتين الأولى والثانية والغزو العثمانى كمجرد مؤامرة ضد الأمة الصربية. وأعلن دوبريكا تشوسيتش وهو مؤلف «الملاحم» التاريخية الطنانة والذى دوما ما يلقب «بالأب الروحى للأمة» إلى جميع الصرب أن فرصتهم الأخيرة قد سنحت وسيؤدى فقدانهم لها إلى زوالهم كأمة إلى الأبد. ولذا فإن هذا النظام الذى يشبه مصاصى الدماء قد اجتر الدماء التى أريقت فى الماضى بينما يتقدم صوب إراقة دماء جديدة فى كوسوڤو وسلوڤينيا ويفعل ذلك الآن فى كرواتيا. وسوف يحل الدور على البوسنة والهرسك

بعدهم. وسنغض الطرف عن أن ٩٠٪ من شعب كوسوفو من الألبان وأن الصرب يمثلون ١٧٪ فقط من سكان إقليم سلافونيا الشرقية الكرواتي - التي كان مسرحًا لأكثر المعارك ضراوة على مدى الشهر الماضي، وعدم وجود فرق يذكر في أن "كرايينا" مختلطة عرقيا، بل إنها لا تحد صربيا وفي أن البوسنة والهرسك في معظمها غير صربية وأن ٩١٪ من أهل الجبل الأسود قد ثبت أنهم ليسوا من الصرب حسب التعداد السكاني الأخير (أبريل ١٩٩١) وأن شمالي مقدونيا لا يضم سوى حفنة من الصرب. ويرى مصاصو الدماء في بلجراد أن جميع هذه الأراضي هي أراضي صربية «عرقيًا وتاريخيًا». ويعني ذلك بالطبع أن طبول الحرب ستدق في الوقت الراهن وفي المستقبل. ولكن استمرار هذا النظام يعتمد إذن (مثل الحزب النازي) على إراقة الدماء وإراقة المزيد منها باستمرار .

وليس في استطاعة الصرب تصعيد الصراع إلى حرب كاملة موجهة مباشرة وإجمالاً ضد السكان المحليين في المناطق المستهدف ضمها إلى صربيا الكبرى من الجمهوريات الأخرى. وأستمع أثناء كتابة هذه السطور إلى التقرير الذي أوردته الإذاعة البريطانية مباشرة من مدينة أوسييك السلوفينية. ورغم أن المذيع صحفي متمرس قام بتغطية حروب في آسيا وإفريقيا إلا أنه يتحدث بانفعال شديد عن الخراب الذي أحدثه القصف المتواصل من المدفعية الثقيلة وسلاح الطيران في هذه المدينة التي يقطنها ١٥٠ ألف نسمة .

وتتعرض المدينة للتدمير المنظم والخسائر بين المدنيين هائلة وجميع أهداف القصف مدنية : كالمستشفيات والمدارس وعربات الإسعاف التي تحاول الوصول إلى الجرحى والقتلى. والحرب التي تشنها صربيا والجيش الذي تهيمن عليه ضد كرواتيا هي «حرب قذرة» من ذلك النوع التقليدي الذي تمارسه الجيوش التي تمولها المخابرات المركزية الأمريكية (سي آي أيه) في العالم الثالث. وهدفها ذو حدين: طرد العنصر "الخاطئ" (أي الكرواتي) من المنطقة المستهدفة وتحطيم إرادة الشعب ككل على المقاومة ومن ثم تمكين صربيا من إقامة «سلامها» الخاص. وليس هناك احتمال في أن تفلح استراتيجية ميلوسيفيتش لأنه لا يعد ما لا يقل عن ثلثي الشعب اليوغوسلافي بشيء سوى العبودية. وينطبق ذلك في الواقع عليهم جميعًا طالما أن الإبقاء على هذا «السلام» لن يحدث إلا من خلال ديكتاتورية عسكرية .

وما يجعل هذا النظام فريداً من نوعه – على الأقل فيما يتصل بأوروبا – هو أنه يجمع بين *القومية الحادة والأيديولوجية الستالينية الإجرامية* المتجسدة في *الهياكل* الوحيدة من الدولة الشيوعية اليوغوسلافية التي استطاعت تفادي عملية التحول الديمقراطي وهي: *الحزب* الشيوعي الصربي والقيادة العليا للجيش. لقد تفادى الحزب الشيوعي الصربي العملية الديمقراطية المتواضعة التي بدأت منذ عام ١٩٨٦ وما بعده في سلوفينيا وكرواتيا حيث تم تطبيق مبدأ الترشيح المتعدد لجميع المناصب الحزبية بالنسبة للجميع. وهذه هي الآلة الحزبية السياسية غير معادة البناء التي استخدمها الجنرالات الصرب في التدبير لانقلاب ١٩٨٧ داخل الحزب وكانت العاقبة الحتمية لذلك هي عملية التطهير الكبرى لجميع الخصوم السياسيين للعناصر المتشددة. ولقد انقطعت جميع الاحتمالات أمام عودة الليبرالية من خلال موجة القومية التي اجتاحت البلاد منذ عام ١٩٨٧ وهي الموجة التي أثارها وأبقى عليها الإعلام الذي يهيمن عليه *الحزب واستخدم انتصار الستالينيين في صربيا عندئذ لتهميش جميع الضباط* الليبراليين واستبدالهم بأية جنسية من الجيش اليوغوسلافي. وهذه المؤازرة القومية هي ما كان ينقص المتآمرون السوفييت. أما في يوغوسلافيا فقد كانت العلاقة المتميزة بين القومية الصربية والرجعية السياسية قوية بدرجة كافية لانتهاك التسوية السياسية التي تم التوصل إليها بعد الحرب. ولكن كان لذلك أيضاً ثمن هو انهيار الحزب الشيوعي اليوغوسلافي أولاً ثم أعقبته الدولة اليوغوسلافية مما فتح الباب على مصراعيه أمام الاعتداء العسكري الفوري. وظلت صربيا تستغل الجيش لتوسيع حدودها ولكن *الجنرالات هم من سيرثون صربيا الكبرى* .

ومن الضروري أن نؤكد على أن «المسألة الصربية» بكرواتيا لم تبدأ بانتصار حزب «توبومان» – *الاتحاد الديمقراطي الكرواتي* – في أبريل ١٩٩٠ ولا حتى قبله بأربعة أشهر عند اتخاذ الشيوعيين الكروات قرارهم بإقامة نظام متعدد الأحزاب. فقد تم استغلال تلك *المسألة القومية* للمرة الأولى في صيف ١٩٨٩ كعنصر حيوي لمؤامرة المافيا الستالينية لدحر الجناح الليبرالي بالحزب الكرواتي. ولو كانت تلك المؤامرة قد قدر لها النجاح لتبع ذلك عملية تطهير واسعة للمؤسسات السياسية والحزبية الكرواتية وهو ما كان سيؤدي إلى تبعية كرواتيا لصربيا ومن ثم ضمان انتصار الستالينيين في جميع أرجاء يوغوسلافيا . ولتفادي هذا الخطر قام الليبراليون داخل رئاسة الحزب الكرواتي بانقلابهم الصغير داخل الحزب جاعلين إياه يقبل تطبيق الإصلاح الانتخابي.

وضمن انتصار الليبراليين بكرواتيا أن الستالينيين لن يتمكنوا من الانتصار من خلال الوسائل السياسية وحدها. ولذا فقد بذرت بذور الحرب في ديسمبر ١٩٨٩ عندما احتذت الرابطة الشيوعية الكرواتية النموذج السلوفيني وقررت إجراء انتخابات التعدد الحزبي وهو قرار أدى بدوره إلى الانتخابات متعددة الأحزاب ببقية أرجاء يوغوسلافيا.

وقررت المافيا الستالينية تبني استراتيجية مختلفة بعد أن عجزت عن منع انتخابات تعدد الأحزاب. فقد تم بالمناطق المأهولة بالصرب في كرواتيا تنظيم ثورة فورية ضد الحكومة الجديدة. ودبر لهذه الثورة الهياكل الشيوعية المحلية بمساعدة الجيش الذي أمدهم بالسلاح. وتولد عن ذلك «كرايينا» بمنطقة نين ثم تم مد منطقة كرايينا شيئًا فشيئًا باستخدام التهديد واستغلال خوف شعبها من المجهول. وحدث شيء مشابه في البوسنة والهرسك حيث تم تعزيز السيطرة السياسية بقوة العمل المسلح في كل بلدية بها أغلبية صربية سواء كانت هذه الأغلبية مطلقة أم نسبية. ثم استخدم ذلك كقاعدة لإنشاء منطقتين أخريين على غرار كرايينا اللتين أعلنتا من فورهما استقلالهما عن البوسنة والهرسك. وتم تسليحهما على الفور كما حدث في كرايينا الكرواتية للحيلولة دون تصدي الأقليات غير الصربية أو خصوم الصرب للنظام الجديد. وطبقت وحدات التشتينيك المحلية النمط ذاته منذ ذلك الحين على مناطق سلافونيا الشرقية التي يسيطر عليها الجيش، ومن الضروري أن نعرف هنا أن الصحفيين الأجانب منعوا من زيارة هذه المناطق وأن السبب في فشل بعثة «ترويكا» التابعة للمجموعة الأوروبية في أغسطس الماضي كان عدم رغبة صربيا في السماح لمراقبين أجانب بالدخول إلى ما يسمى «بالأراضي المحررة».

ومن الواضح الآن بما لا يدع مجالاً للشك أن الحرب الدائرة بيوغوسلافيا ليست حربًا عرقية ولكنها حرب غزو وهي الأولى من نوعها في أوروبا منذ ١٩٤٥. أما فيما يتصل بالعمليات التي نفذها الجيش فقد كانت (إلى حد بعيد) حربًا برية نمطية اعتبرت فيها جمهوريتان يوغوسلافيتان هما سلوفينيا ثم كرواتيا دولاً معادية واعتبر شعبيهما عدوان. أما الشيء المدهش فقد كان رد الفعل الفاتر من جانب بقية الدول الأوروبية تجاه محنة الشعب الكرواتي. وظلت صربيا تعتمد على الانقسام في صفوف المجموعة الأوروبية بينما كانت آلتها الدعائية مشغولة بإثارة صورة ألمانيا والنمسا في الأذهان بهدف خلق رايخ رابع أو امبراطورية هابسبرج على الأقل. ولذا فإن ميلوسيفيتش يعلق

أمله على الاضطراب السياسى الأوروبى ولا مبالاته لتنفيذ خطة التشيتنك التى تمت صياغتها أثناء الحرب العالمية الثانية لإقامة صربيا الكبرى (وقد يكون ذلك تحت مسمى يوغوسلافى) مجردة من جميع القوميات غير المرغوب فيها - الألبان والكروات والمجريين والمقدونيين وأهل الجبل الأسود والمسلمين - وذلك طبقًا للوصفة القديمة: قتل ثلث وطرد ثلث واستيعاب ثلث آخر. ولقد نسفت صربيا فى عهد ميلوسيفيتش جميع المحاولات التى بذلها زعماء الجمهوريات اليوغوسلافية لإقامة نموذج بديل ليوغوسلافيا أى اتحاد كونفدرالى مكون من دول مستقلة ذات سيادة. ولذا فلن يكتب النجاح لأى مؤتمر سلام يعقد فى يوغوسلافيا أو فى لاهاى إلا بعد دحر هذا النظام. ولا يمكننا أن نتصور سقوطه إلا كنتيجه لتوحيد الجهود، وضع أوروبا بأكملها هذا النظام فى عزلة اقتصادية وسياسية وهو ما ستدعمه وتؤيده الجمهوريات والاقاليم المهددة داخل يوغوسلافيا وكذلك، وهو الأكثر أهمية، تنامى نبذ الحرب داخل صربيا ذاتها وقد اتضحت إمكانيات هذا النبذ من خلال المظاهرات الهائلة التى اندلعت فى جميع أرجاء صربيا فى مارس ١٩٩١ . ويتقرر فى كرواتيا اليوم مصير القضية التى مؤداها هل يستطيع أم لا قطاع عريض من أوروبا أن يسعى إلى الحرب كمستقبل له. وأساس السلام الدائم بالمنطقة هو الاعتراف بكل وحدة من الوحدات الفيدرالية اليوغوسلافية كدولة مستقلة داخل حدودها كما عرفها آخر الدساتير اليوغوسلافية (دستور ١٩٧٤) وضمان حقوق الأقليات القومية التى تعيش داخل هذه الوحدات. ويعد ذلك شرطا ضروريًا لأى اتحاد تشكله شعوب يوغوسلافيا بإرداتها الحرة .

(سبتمبر ١٩٩١)

(ب) خطاب إلى الحكومة البريطانية
باسم منتدى السلام الكرواتي (١)

الواجب على المجموعة الأوروبية عمله وما تستطيع عمله الآن» فيما يتصل بيوغوسلافيا :

ينبغي على المجموعة الأوروبية أن تتخذ الخطوات التالية استناداً إلى المواقف التي تبنتها بالفعل - عدم جواز تغيير الحدود الداخلية بالقوة وكفالة حقوق الأقليات - وهذه الخطوات هي :

١ - ينبغي عليها الاعتراف بالوحدات الفيدرالية المكونة ليوغوسلافيا كدول أو كيانات ذات سيادة (ليس من الضروري الاعتراف بها كدول مستقلة) ويوحي اشتمال مؤتمر السلام على رؤساء جمهوريات يوغوسلافيا الست بأن المجموعة الأوروبية تعتبر هذه الجمهوريات دولاً ذات سيادة بالفعل. ولن يغير اعتراف المجموعة الأوروبية سالف الذكر بالطبع من الحدود الخارجية ليوغوسلافيا .

٢ - وعلى المجموعة الأوروبية كذلك المطالبة باستدعاء الجمعية الوطنية لكوسوفو فوراً (أو انتخابها مجدداً) لانتخاب مندوب عن كوسوفو لدى الرئاسة اليوغوسلافية طالما أن الرئاسة وحدها هي من تملك الحق في توجيه الأوامر للجيش بالعودة إلى ثكناته وطالما أن مندوب كوسوفو لديها لم يتم انتخابه بناء على نصوص الدستور اليوغوسلافي مما أدى إلى عدم دستورية هذه الرئاسة .

٣ - ومن الضروري كذلك أن تعترف المجموعة الأوروبية بالبوسنة والهرسك كدولة ذات سيادة طالما أن الحرب على وشك الامتداد إليها وطالما أن ذلك سيؤدي إلى تعميم الحرب على مستوى يوغوسلافيا وتعدى الحرب حدودها وطالما أن البوسنة والهرسك لا يمكن تقسيمها بين كرواتيا وصربيا دون إحداث ضرر بالغ بالأمة المسلمة (بما في ذلك الجزء الذي يعيش منها في ساندياك)، وعلى المجموعة الأوروبية أن تدعو إلى:
(أ) الامتداد الفوري لقوة المراقبة إلى جمهورية البوسنة كإجراء حمائي و (ب) إخضاع البوسنة والهرسك للحكم المدني ونزع الحكم العسكري عنها.

وعلى المجموعة الأوروبية فى جميع الأحوال أن تضع فى حسبانها أن أى تغيير إجبارى فى الحدود الداخلية القائمة لن يؤدى إلى إجازة استخدام القوة فيما يتصل بالشئون الدولية فحسب وإنما سيؤدى كذلك إلى صراع عام يجتاح شتى أرجاء المنطقة وسيصبح هذا الصراع متوطنًا .

ملاحظات

١ - تم تسليم هذا الخطاب إلى ١٠ داوننج ستريت (أى مقر رئيس وزراء بريطانيا) عقب اندلاع المظاهرات ضد اعتداء صربيا على كرواتيا فى يوغوسلافيا فى سبتمبر من عام ١٩٩١) .

الفصل الخامس

دروس التاريخ عودة الحرب إلى يوغوسلافيا

يمكننا أن نصرح بتوقيت انهيار جمهورية الاتحاد الفيدرالى الاشتراكى اليوغوسلافى وهو الساعة الخامسة من صباح السابع والعشرين من يونيو عام ١٩٩١ عندما شن الجيش هجوماً مباشراً على سلوفينيا. وقد اتخذ الجيش ذلك الإجراء دون تفويض من الرئاسة الفيدرالية التى هى القائد الأعلى للجيش. ولسنا نتصور أن هذا التفويض كان من الممكن صدوره عن الرئاسة بأى حال لأن الدستور الفيدرالى يحظر بوضوح أية تحركات للقوات إلى الفيدرالية أية جمهورية أو أى إقليم دون موافقتها الرسمية، ويعكس هذا النص الدستورى كذلك حقيقة أن الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى قد تأسس على اتحاد مكون من جمهوريات متكافئة وذات سيادة. (وللإقليمين واقعياً وقانونياً نفس الحقوق كذلك فيما يتصل بالتدخل العسكرى). ولذا، فقد كان الهجوم الذى شنه الجيش غير دستورى وعمل من أعمال الخيانة العظمى وانقلاباً عسكرياً، فلماذا حدث ؟

لم يكن هذا القرار ليتخذ ارتجالاً، فمن الواضح أن هذه الخطوة الجريئة التى اتخذها رؤساء الأركان كانت هى المنعطف الأخير فى التحول الذى طرأ على السياسة اليوغوسلافية التى كانت تتجه فعلياً منذ وقت طويل صوب التفكك، فمتى أصبح هذا التوجه الانقسامى جلياً، وما هى العوامل التى نجم عنها؟ وتكمن الإجابة فى عام ١٨٦٧ وهو عام التسوية النمساوية - المجرية الذى يحدد النقطة الذى أصبح عندنا تفكك مملكة هابسبرج حتمياً: فلم يضمن للإمبراطورية وحدتها بعد هذا العام سوى القمع الداخلى والحاجة إلى ميزان أوروبى للقوى. وأتى المرادف اليوغوسلافى لعام ١٨٦٧ بعده بمائة وعشرين عاماً أى فى عام ١٩٨٧ عندما أدى انقلاب حزبى إلى أن يصبح سلوبودان ميلوسيفيتش رئيساً للرابطة الشيوعية الصربية، ومن ثم زعيماً مهيمناً على كبرى جمهوريات يوغوسلافيا على أساس برنامج كان من الواضح تماماً أنه قومى وغير دستورى، وكان فوزه على خصومه من الدستوريين فى الحزب، وعلى

حلفائهم من الليبراليين وفى أعقابه حملة التطهير الموسعة فى الدوائر السياسية والإدارية الصربية هو ما سدد الضربة الأولى للوحدة السياسية ليوغوسلافيا فى بادىء الأمر ثم إلى وحدتها الإقليمية فى نهاية المطاف .

كيف حدث كل ذلك ؟ ولماذا صربيا بالتحديد هى ما أصبح حصن الرجعية السياسية، ولماذا قبلت الجمهوريات والأقاليم الأخرى بهذه السلبية قيام ميلوسيفيتش بإعادة بناء السياسة الداخلية لجمهورية صربيا على هذا النحو الخطير رغم إشارة جميع الدلائل إلى النتيجة المأساوية لأفعاله؟ وعلينا للحصول على إجابات لهذه الأسئلة أن نعود إلى الوراء لعقد ونصف العقد إلى حملة التطهير الحزبى الكبرى، كذلك التى جرت على مستوى البلاد فى عامى ١٩٧١ - ١٩٧٢ لتطهير الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية من العناصر الإصلاحية. وتأثرت الأحزاب بجميع الجمهوريات بهذه الحملة وكان أكثرها تأثراً هما صربيا وكرواتيا، وطرد فجأة جيل كامل من الزعماء الشباب المتمكنين من الحياة السياسية، وحلت محلهم كوادر حزبية قديمة ملتزمة بالأمر الواقع. وكان هذا التطهير الذى نفذه تيتو يرقى فى تأثيره إلى مرادف يوغوسلافى لاجتياح حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا قبله بثلاثة أعوام، وتماشى توكيداً جديداً على التطهير الأيديولوجى مع إعادة تمركز السلطة فى يدى تيتو والدائرة المحيطة به مباشرة، واختلفت شدة آثار التطهير من جمهورية لأخرى. فقد أدى التطهير فى كرواتيا إلى احتمال خطير فى إعادة تنظيم التوازن العرقى لصالح الكوادر الصربية حيث حدث هذا التطهير فى كرواتيا باسم النضال ضد القومية الكرواتية. أما فى صربيا حيث قدم التطهير على أنه هجوم موجه ضد الاختصاصيين والليبراليين فقد غرق الحزب فى منازعات قصيرة المدى (وحدث شىء مشابه لذلك فى مقدونيا) .

ولم يكن فى الإمكان بدء العملية المؤلمة، واليائسة فى بعض الأحيان، لإعادة بناء التيار الليبرالى- الإصلاحى داخل الأحزاب كل على حدة إلا بعد وفاة تيتو عام ١٩٨٠ . ولكن جميع الأوراق فى ذلك الوقت كانت قد تكدست ضد إعادة البناء (إلا فى سلوفينيا حيث كان التطهير أخف وطأة) وكان أحد الأسباب هو أن التطهير نتج عنه نمط جديد من العلاقة بين الجمهوريات والإقليمين، فقد تعزز موقف الجمهوريات الجنوبية خاصة موقف البوسنة والهرسك بينما تقلصت كثيراً مقدرة كرواتيا على العمل المستقل على المستوى الفيدرالى. وظهرت صربيا على أنها القلعة الحصينة للموجة الجديدة من

الاتحادية اليوغوسلافية مما عزز أيديولوجيتها التقليدية. وهى قومية الصرب الكبرى. واتحد مع هذا الانحياز تيار مضاد - الذى تمثل فى إقرار دستور ١٩٧٤ - وكان هذا الدستور ثمرة التحرر الذى جرى فى الستينيات. وأكد دستور ١٩٧٤ على سيادة الجمهوريات الست، وأعطى إقليمى صربيا ذاتيى الحكم تمثيلاً مباشراً على المستوى الفيدرالى. ولذا فقد وجد فى ذلك الوقت تناقض صارخ بين اللامركزية الإدارية - السياسية وبين إعادة المركزية الحزبية الأيديولوجية، ونجم عن ذلك موقفاً متفجراً فى الثمانينيات وهو العقد الذى شهد تنامى الأزمة الاقتصادية .

وكان لعملية التطهير الحزبى ١٩٧١ - ١٩٧٢ على المدى الطويل عاقبة أشد مأساوية حيث أدت إلى دخول الجيش إلى قلب الحياة السياسية بل وإعطاؤه موقعاً يتفق مع مكانته فى رئاسة الحزب الفيدرالى. ولم يحدث من قبل على الإطلاق أن انطوى أى تطهير على التغيير الفورى للقيادات السياسية والإدارية لكبرى وأقوى جمهوريات يوغوسلافيا - صربيا وكرواتيا . ولم يكن من الممكن تصوره وإجراءه إلا بمساعدة الجيش. ولقد احتل الجيش دوماً مكانة متميزة فى الحياة السياسية اليوغوسلافية، ويرجع السبب فى ذلك جزئياً إلى أصوله البارتيزانيه ، وكذلك إلى شعور البلاد بعدم الأمان أثناء الحرب الباردة. ولم تقترب حملة التطهير من الجيش على العكس من وزارة الداخلية التى تم تطهيرها ونزعت عنها مركزيتها فى منتصف الستينيات. وصحيح أنه كان هناك فى عام ١٩٦٨ كذلك احتمال بوضع الجيش تحت السيطرة المدنية الصارمة حيث كشفت إحدى المقالات التى دارت حول إمكانيات الدفاع اليوغوسلافى فى أعقاب اجتياح تشيكوسلوفاكيا على نقاط ضعف خطيرة فى قوات الدفاع، وأدى ذلك إلى اتخاذ قرار بتنظيم أسلوب بارتيزانى وهو عبارة عن أشكال شعبية من الدفاع الذاتى. وأدى ذلك إلى نشوء قوات الدفاع الإقليمى التى كانت تمولها وتسيطر عليها الجمهوريات والإقليميين فى كل منها، ولكنها كانت متصلة بالجيش ، ودارت مناقشات حول العلاقة بين قوات الدفاع الإقليمى والجيش أدت سريعاً إلى حدوث انقسام داخل المؤسسة العسكرية وهو يماثل الانقسام الحاصل داخل الحزب على مستوى أكبر، حيث يريد الجنرالات ذوو الأفكار الليبرالية استقلالاً أكبر لقوات الدفاع الإقليمى بينما شكا المحافظون من أن ذلك سيؤدى إلى نشوء جيوش للجمهوريات، وسيشجع على الانفصالية ، ولكن تطهير الحزب عام ١٩٧١ - ١٩٧٢ من الإصلاحيين بمعاونة الجيش أدى إلى ترجيح ميزان القوة بشدة لصالح المتشددين

العسكريين. وازداد بعد ذلك استقلال الجيش عن المؤسسات المدنية خلال السنوات القليلة الأخيرة من حياة تيتو وازدادت قوته كثيراً بعد موته. وسعى الكثير من الجنرالات المتقاعدين إلى دور مدنى داخل الاتحاد الفيدرالى والقيادات الحزبية بالجمهوريات .

ولكل هذه الأسباب كانت وفاة تيتو تمثل نقطة تحول فى حياة البلاد. وكان تيتو رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش. وبعد وفاته انتقلت صلاحياته إلى رئاسة جماعية مكونة من ثمانية رجال يمثلون الجمهوريات الست والإقليمين. وكان لرئاسة الحزب نفس التكوين، والفرق بينهما هو أن الجيش يمثل العضو التاسع فى الرئاسة، وكانت هاتان الهيئتان تعملان رسمياً من خلال إجماع فيما بينهما، ولكن فى غضون بضعة سنوات طغت المتناقضات المكبوتة فى العقود السابقة على السطح مما وضع هاتان الهيئتان تحت ضغط لا يحتمل. ونشب صراع بين المتشددين والليبراليين على عدة جبهات. وكانت قومية الصرب الكبرى منحازة منذ بداية الصراع إلى المتشددين الستالينيين تماماً .

وانفتحت أولى الجبهات فى كوسوڤو حيث اندلعت مظاهرات واسعة النطاق فى مارس - أبريل ١٩٨١، وأخمدت عن طريق التدخل العسكرى مما أدى إلى خسائر فادحة فى الأرواح وفرض حالة طوارىء بالإقليم وهى أول مرة يتخذ فيها هذا الإجراء فى يوغوسلاڤيا منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية. وظل زعماء الإقليم من الألبان وكذلك المفكرين يقولون منذ ذلك الحين أن المظاهرات خرجت عن السيطرة بفضل العملاء المحرضين الذين زرعتهم الشرطة الصربية - وهى نظرية تكتسب صحتها فى ضوء الأحداث اللاحقة. فقد أدت مظاهرات كوسوڤو إلى إعادة فتح القضية الخاصة بوضع هذا الإقليم الذى تقطنه أغلبية ألبانية ساحقة داخل صربيا وهو ما أدى إلى توحيد القوميين داخل وخارج الحزب الصربى على برنامج إعادة مركزية كلا الإقليمين داخل صربيا وتقليص الحقوق القومية للألبان. وكانت نتيجة ذلك حملة متنامية من مراجعة الدستور الصربى، وسرعان ما اكتسبت هذه الحملة لحناً حاداً معادياً للألبان. وأما زعماء ڤوڤودينا وكل من يؤيد استقلال كوسوڤو وڤوڤودينا فقد اتهموا بأنهم إداريون فاسدون يضعون مناصبهم عقبة فى طريق القضية المقدسة للوحدة القومية .

وانفتحت الجبهة الثانية حول قضية الفيدرالية كما تم تعريفها فى دستور ١٩٧٤ . ورأى قوميو صربيا الكبرى والاتحاديون اليوغوسلاڤ على حد سواء أن الدستور قد

دمر وحدة البلاد ككل، ووحدة صربيا على وجه الخصوص وذلك بتخويل الجمهوريات والإقليمين الكثير من الصلاحيات. وقد ظهرت هذه الدفعة الأولى تجاه إعادة مركزية يوغوسلافيا فى منتصف الثمانينيات واتخذت شكلاً "تعليمياً" وكان اتجاهها الأساسى هو أن الاتحاد الفيدرالى ينبغى أن يسيطر على المناهج الدراسية لتعزيز وحدة البلاد. واتضح سريعًا بالرغم من ذلك أن هذا الاهتمام بالوحدة لم يكن أكثر من مجرد محاولة لصربنة الكتب الدراسية وخاصة فيما يتصل بتفسير التاريخ. وفيما يتصل باللغة، وازدادت الشكاوى من أن السلوفينيين والمقدونيين والألبان لا يعرفون اللغة الصربوكرواتية وأن الكروات كانوا يطلقون على لغتهم اللغة الكرواتية دون داع، وأن الأبجدية السيريلية (الأبجدية السلافية القديمة) مهددة بالفناء. ولم يسفر هذا الهجوم التعليمى فى حينه عن شىء، ولكنه أرسل بالفعل إشارة تحذير إلى جميع الأجناس غير الصربية. وتزعمت جمعيات الكتاب بالجمهوريات الأخرى، وبكوسوفو هجومًا مضاداً متقنًا .

ولقد نتج عن ثورة الكتّاب بسلوفينيا ضد الإصلاح التعليمى المقترح فى غضون بضع سنوات واحداً من الأحزاب غير الشيوعية بيوغوسلافيا - الاتحاد الديمقراطى السلوفينى - الذى كسب عندئذ انتخابات ١٩٩٠ كجزء من ائتلاف أكبر (ولكن واضعى أيديولوجيات صربيا الكبرى استطاعوا بمعاونة الجيش أن يحققوا انتصاراً فيما يتصل بنشيد وطنى جديد، وهو أغنية سلافية يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر، وقد تم إقرار هذا النشيد فى منتصف الثمانينيات رغم الاحتجاج الشديد من الأجناس غير السلافية .

وانفتحت الجبهة الرابعة حول قضية الحريات المدنية وخاصة حرية الصحافة والتجمع. ولقد كان للجيش مواقف صارمة فيما يتصل بهذه القضية وهى القضية الوحيدة التى نتج عنها خلاف أولى - وإن يكن مؤقتًا - بين القوميين الصرب، ولقد جاءت المبادرة فى هذا الموضوع من قيادة الحزب الكرواتى المتشددة التى نشرت فى عام ١٩٨٤ «الكتاب الأبيض» سيىء السمعة الذى يضم قائمة بأسماء عدة مئات من المفكرين من جميع أرجاء يوغوسلافيا معتبراً إياهم من مؤيدى الثورة المضادة بشتى الطرق. وحدث كذلك فى عام ١٩٨٤ أن ألقى القبض عل ستة من مفكرى بلجراد واتهموا بارتكاب أنشطة الثورة المضادة. ورغم ذلك فقد أثمر الهجوم على الديمقراطية

ثمرة مرة وذلك لأن الغرب يؤكد باضطراد هذه الأيام على حقوق الإنسان، فى أوروبا الشرقية واعتماد يوغوسلافيا المتزايد على المعونات الغربية. وأصبح ذلك الهجوم غير مستسا غ كذلك مع وصول جورباتشوف إلى الكرملين. ولذا فقد أهمل الكتاب الأبيض ولم يودع السجن إلا واحد من الستة لمدة قصيرة نسبياً. ولقد ظهرت سلوفينيا فى ذلك التوقيت بالتحديد كطليعة للتحول الديمقراطى فى يوغوسلافيا، وكان ذلك ينطوى على تعاون نشط وسرى بين القاعدة التلقائية والسياسية والبديلة، والثقافة ومنظمة الشباب الرسمية والجناح الإصلاحى داخل الحزب السلوفينى (الذى عزره انتخاب ميلان كوتشان كرئيس للحزب السلوفينى). واتحد الجناح المتشدد فى كرواتيا كذلك مع ستايب سوفار - وهو رجل قريب من الجيش وهو المحرض على إصدار "الكتاب الأبيض" وقد أخفق سوفار أمام تجمع أكثر اعتدالاً داخل الحزب .

وانفتحت الجبهة الرابعة التى ثبت أنها الأكثر حسماً فى صربيا حيث ساند كبار الجنرالات الصرب عام ١٩٨٧ سلوبودان ميلوسيفيتش فى مزاده من أجل نيل السلطة. واندمج انقلاب المتشددين داخل الحزب الصربى سريعاً باستخدام القومية تحت رعاية الدولة، وعقدت مئات الاجتماعات فى شتى أرجاء صربيا للمطالبة بإلغاء استقلال الإقليمين وإعادة مركزية صربيا وإعادة مركزية يوغوسلافيا بأكملها. وطالبت هذه الاجتماعات التى تذكرنا بالثورة الثقافية الصينية والثورة الإدارية المضادة، باستقالة جميع الساسة الليبراليين فى جميع أنحاء البلاد، واستغل الاحتفال بالذكرى الستمائة لموقعة كوسوفو (التى أحرزت فيها الجيوش العثمانية نصراً ساحقاً على بقايا الإمبراطورية الصربية قصيرة الأجل) لدعوة جميع الصرب لتوحيد صفوفهم خلف ميلوسيفيتش. وأعلنت كذلك مسيرة من خلال المؤسسات بشتى الطرق الضرورية لخلق يوغوسلافيا تهيمن عليها صربيا . وأطيح بحكومتى فوفودينا وكوسوفو عن طريق عمليات تعبئة جماهيرية تم تنظيمها بعناية. وشاهدت بقية يوغوسلافيا أولى هذه الإجراءات المخربة للنظام الفيدرالى معتقدة خطئًا أن الحرب الخاطفة التى شنها ميلوسيفيتش ستنتهى عند حدود صربيا . ولكن البوسنة والهرسك كذلك تعرضت لزعزعة أركانها من خلال فضيحة فساد مزعومة يتورط فيها زعماء مسلمون وتلاءم أغراض الصرب تماماً، وتم تنظيم انقلاب ناجح فى الجبل الأسود، فأطيح بالحكومة، وحلت محلها حكومة أخرى موالية لميلوسيفيتش. وحدثت عملية تطهير لحزبى الإقليمين وحزب الجبل الأسود، وامتلأت جميعها بعد ذلك برجال ميلوسيفيتش. أما فى كوسوفو فقد

كانت المقاومة ضارية بما فى ذلك العديد من المظاهرات الشعبية وإضرابين كبيرين، ولكن الجيش أخضع الإقليم فى نهاية المطاف .

وغيرت هذه التعديلات الموازين القومية والسياسية فى يوغوسلافيا، وصار ميلوسيفيتش ومؤيديه العسكريين يعتمدون فى ذلك الوقت على أربعة أصوات من جملة ثمانية أصوات داخل الرئاسة التى ترأس الجيش. وبدت صربيا على أهبة الاستعداد لكسب السيطرة على البلاد بكاملها . وامتدت الحرب السياسية فى ذلك الوقت إلى جبهات جديدة مع عمل صربيا والجيش على إحداث انقسام فى العمل. ففى كرواتيا أثارت صربيا قضية الأقلية الصربية (كما فعلت فى كوسوفو من قبل) زاعمة أن هذه الأقلية تلقى معاملة سيئة مطالبة بتدخل الحزب والإدارة الفيدراليين. وبدأت فى تنظيم حشود شعبية فى المناطق الكرواتية المأهولة بالصرب حيث كان زعماء الحزب الكرواتى يُتهمون بمعاداة الصرب ومعاداة يوغوسلافيا . ومارس الجيش فى سلوفينيا (حيث لا يوجد عنصر صربى مستقر) ضغوطًا على قيادة الحزب لتكميم الصحافة التى تتحرر باضطراد، مهددًا بالتدخل المباشر إن لم تذعن سلوفينيا . وألقى الجيش عام ١٩٨٨ القبض على ثلاثة من الصحفيين السلوفينيين الذين يعملون فى صحيفة Mladina الشابة وضابط نظامى بالجيش بتهمة سرقة أسرار عسكرية. (وكان لذلك أكثر من أثر لتصفية حسابات شخصية فيما يتصل بذلك لأن صحيفة Mladina كانت تتزعم حملة من النقد موجهة إياها إلى الجيش اليوغوسلافى وكشفت عن الفساد المتورط فيه بعض كبار الجنرالات). وبينما كان كل ذلك يجرى، دعت صربيا إلى عقد مؤتمر غير عادى للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية للتصديق على الدستور الحزبى الجديد الذى يتبنى المركزية .

ويتضح الآن على نحو متزايد (من خلال اللقاءات التى نشرها حديثًا كبار الجنرالات السلوفينيين والكروات والمدعمة بالوثائق) أن أركان حرب الجيش كانوا يعدون بالفعل لعمل عسكرى تكون صربيا هى البيت الآمن له حيث تقع بها جميع المؤسسات الفيدرالية. ويبدو أن الجيش كان على قناعة بأنه سيفوز بوسائل سياسية بالدرجة الأولى مع القيام باستعراض رمزى للقوة. ويبدو كذلك أن الغرب، الذى كان يخشى انهيار يوغوسلافيا، كان يميل إلى تأييد الجنرالات شريطة الحفاظ على نوع من الواجهة المدنية. وكانت الحكومة الفيدرالية العاجزة برئاسة آنت ماركوفيتش مرشحة

للقيام بدور (الواجهة المدنية) ولذا، فقد استفاد الجيش من صلته بصربيا ميلوسيڤيتش. ورغم ذلك فقد اتضح كذلك أن هذه الصلة هى عامل مؤد لتفكك الجيش من الناحية المبدئية. وذلك لنجاح نشأة القومية الصربية والمساعى الصربية للهيمنة على يوغوسلاڤيا فى إثارة شعور قوى بالرهبة بين القوميات غير الصربية التى تضم ثلثى الشعب اليوغوسلاڤى. وأما مقدونيا التى كانت تميل فيما مضى إلى التحالف مع صربيا فيما يتصل بالمسألة الألبانية فقد أصبحت أكثر عنادًا، وكذلك البوسنة والهرسك رغم تعاطف ثلث شعبها الذى يتكون من العنصر الصربى مع ميلوسيڤيتش. وظهرت أحزاب سياسية جديدة فى سلوڤينيا، وبدأت الجمعية الوطنية السلوڤينية فى إعداد ترتيبات تشريعية لإجراء انتخابات لتعدد الأحزاب. وأصبح الحزب فى كرواتيا تحت ضغط شعبى شديد لمجابهة صربيا والجيش، ولذا فقد بدأت كرواتيا فى تشكيل أحزاب سياسية جديدة خشية تدخل "أخوى" وشيك، وآثر الحزب الكرواتى كذلك (برئاسة صربى فى ذلك الوقت) إجراء انتخابات لتعدد الأحزاب فى ديسمبر من عام ١٩٨٩ . وكانت الأنظمة الشيوعية فى ذلك الوقت تتلاشى فى كثير من بلدان أوروبا الشرقية. وكان يعنى قرار كرواتيا بإجراء انتخابات لتعدد الأحزاب-فى نفس الوقت الذى قررت فيه سلوڤينيا ذلك (أبريل ١٩٩٠) أن التحالف المحافظ قد خسر الحرب السياسية، وأن عملية التحول الديمقراطى فى يوغوسلاڤيا بأسرها لن يكون بالإمكان إيقافها. واتضح أن المؤتمر الحزبى لجميع اليوغوسلاڤ ، المنعقد فى أواخر فبراير ١٩٩٠ ، هو آخر مثل هذه المؤتمرات. وأجريت مع حلول نهاية عام ١٩٩٠ انتخابات لتعدد الأحزاب فى شتى أرجاء يوغوسلاڤيا باستثناء كوسوڤو. ولم يفز الشيوعيون إلا فى صربيا والجبل الأسود (بأسماء جديدة) .

واتخذ استعداد الجيش وصربيا لحرب فورية عدة أشكال. فقد تم نزع سلاح قوات الدفاع الإقليمى فى كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا ونزع سلاحها جزئيًا فى سلوڤينيا كذلك. وتم تسليح البلديات المأهولة بالصرب فى كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك. وتم تشجيع المناطق المأهولة بأغلبية صربية فى كلتا الجمهوريتين، وخاصة فى كرواتيا، على إعلان استقلالها عن السلطات الحكومية. وأما فى القوات المسلحة فقد أحيل إلى التقاعد الضباط غير الموثوق بهم ممن يحتلون مناصب هامة وخاصة من السلوڤينيين والكروات، وحل محلهم ضباط من الصرب. واعترف قادة أركان الحرب أثناء استعدادهم للحرب، بالمناطق العسكرية على نحو يقلل من النفوذ

الجماهيرى أو المدنى. وتم نشر كتائب جديدة فى ظل القيادة المباشرة لوزارة الدفاع فى مناطق حساسة معينة مثل مدينة نين الكرواتية وهى مركز ما أصبح فى أغسطس من عام ١٩١٠ «إقليم كرايينا ذاتى الحكم» وتم فى مجرى أحداث عام ١٩٩١ إنشاء منطقتين على غرار كرايينا فى شرقى كرواتيا وكذلك فى شمالى وجنوبى البوسنة والهرسك. وبذلت عدة محاولات فى النصف الأول من عام ١٩٩١ لإسقاط الحكومة الكرواتية الجديدة ووضع البلاد بأسرها تحت الحكم العسكرى أو تنفيذ أى من هذين الخيارين. وتم تشجيع إقليم كرايينا ذاتى الحكم، ومناطق أخرى من كرواتيا مأهولة بالصرب على شن صراع مسلح ضد الحكومة الكرواتية. وباءت بالفشل جميع محاولات الحكومات الجديدة فى كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا وسلوڤينيا للتفاوض حول شكل أكثر تحرراً للاتحاد الفيدرالى - أى اتحاد كونفدرالى مكون من دول ذات سيادة على غرار الاتحاد السوڤييتى المتفق عليه مؤخراً، مما أدى إلى اتجاه كرواتيا ومقدونيا وسلوڤينيا المتزايد تجاه الاستقلال . وصارت المؤسسات الفيدرالية (الرئاسة والحكومة والجمعية الوطنية) هامشية وعاجزة تحت تأثير التطورات الجديدة .

وعندما أعلنت كلٌ من سلوڤينيا وكرواتيا استقلالهما فى أواخر يونيو ١٩٩١ (حيث أعلنتا قبل ذلك بستة أشهر أنهما ستستقلان إن لم يتم التوصل إلى اتفاق سياسى) رد الجيش على ذلك بهجوم مباشر على سلوڤينيا. وليس من المؤكد إذا كان القصد من ذلك الهجوم هو إبقاء سلوڤينيا داخل يوغوسلاڤيا أم إخراجها منها كلية. أما الشىء المؤكد فهو أن الهزيمة التى منى بها الجيش فى سلوڤينيا قد أدى سريعًا إلى تغيير واضح فى المسلك حيث لم يعد قادة أركان الحرب يتظاهرون بالسعى إلى الحفاظ على وحدة يوغوسلاڤيا، ولكنهم اصطفوا بدلاً من ذلك خلف مشروع صربيا الكبرى. ويتم أثناء كتابة هذه السطور تقسيم الأراضى الكرواتية عن طريق هجوم مشترك للقوات الصربية وقوات الجيش بقصد رسم حدود جديدة تجبر الكثير من مناطق يوغوسلاڤيا على الدخول فى حدود صربيا الكبرى (دولة سيظل الصرب يمثلون فيها أقلية ولن تكون متحدة سوى عن طريق القوة). ويقوم الجيش بتحويل البوسنة والهرسك إلى حصن لقوتها المسلحة رغم المقاومة الواضحة من قبل شعبها من المسلمين والكروات. وأعلنت مقدونيا جنوبًا استقلالها فى ذلك الوقت، وأما كوسوڤو فهى على حافة الثورة العلنية حيث إن الشعب المسلم بإقليم سانداياك مقسم بين صربيا والجبل الأسود، ولقد تمكنت قومية صربيا الكبرى أخيراً من تدمير يوغوسلاڤيا الثانية بعد أن دمرت يوغوسلاڤيا الأولى .

فإذا حاولنا التعلم من دروس التاريخ فسيبدو لنا أن ما يلي ينطبق على يوغوسلافيا .

(١) أن يوغوسلافيا لا تصلح كدولة إلا إذا منحت حقوقًا متكافئة لشتى طوائفها القومية .

(٢) كانت المركزية في يوغوسلافيا دومًا ما تنتهي بهيمنة صربيا على الدولة مما يعني أن الاتحادية المتجسدة في أجهزة الدولة المركزية تغذي وتشجع قومية صربيا الكبرى .

(٣) وتبرز آمال صربيا الكبرى إلى المقدمة عند قمع الديمقراطية في صربيا مما يعني أن وجود صربيا ديمقراطية شرط ضروري لأي نوع من يوغوسلافيا كدولة.

(٤) تنمو القومية الصربية، مثلها مثل أي قومية أخرى بيوغوسلافيا، نتيجة للتنمية الاقتصادية الجائرة .

ولم أقم بتغطية هذه العبارة الأخيرة في هذا المقال، ولكن لا شك في أن التنمية الاقتصادية الجائرة كانت هي المحرك الأكبر لتفكك يوغوسلافيا سياسيًا . ولقد حاولت صربيا دومًا على مدار تاريخ البلاد أن تعوض ضعفها الاقتصادي النسبي بمحاولات (ناجحة في العادة) للسيطرة على أجهزة الدولة المركزية. ولم يكن لسيطرتها السياسية حدود في يوغوسلافيا ما قبل الحرب، ولكن يوغوسلافيا الشيوعية أقامت هيكلاً فيدراليًا يعمل كحاجز يقف في وجه مثل هذه الأطماع في السيطرة. ولقد فهم الزعماء الليبراليون الصرب الذين خرجوا في حملة التطهير التي جرت في عامي ١٩٧١ - ١٩٧٢ أن أي مستقبل حقيقي لصربيا ينبغي أن يكمن في اكتساب القدرة على التعامل مع مشكلاتها المتعلقة بالتنمية بالتعاون مع الآخرين وليس في محاولة السيطرة عليهم. ولقد رأى هؤلاء الزعماء كذلك أن سيادة الجمهوريات الأخرى والتوكيد على الحقوق القومية للشعب الألباني هما شرطان أساسيان لوجود دستور ديمقراطي في صربيا ذاتها، وبدونه لن تستطيع صربيا أن تتنازل على نحو مناسب عن مشكلتها في التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي حديث. ولم تكن صربيا ذاتها مسئولة عن عملية التطهير الحزبي لجيل كامل من الزعماء السياسيين المتمكنين. لقد قدم هؤلاء الزعماء كقربان على مذبح وحدة حزبية يوغوسلافية مزيفة، أي الإبقاء على نظام حكومي غير ديمقراطي.

ولذا فقد نمت عاقبة مأساوية داخل قلب الثورة اليوغوسلافية ١٩٤١ - ١٩٤٥، وهذه العاقبة متمثلة فى التشكيل الستالينى والعقلية الحزبية التى نظمت هذه النتيجة، وأدت إليها مما نتج عنه أخيراً صربيا يستحوذ عليها طغيان لا يرحم للقومية المدمرة وليس فقط كرواتيا اليوم التى خربتها الحرب. وجيران الأمة الصربية يخشونها ويمقتونها اليوم، ولكن التاريخ يحكى قدرتها على التحدث بلغة الحرية والتسامح القومى، فقد خرج مئات الآلاف من الشباب والشابات الصرب فى مارس ١٩٩١ فى مظاهرات للتعبير عن طموحاتهم من أجل الديمقراطية وبغضهم لنظام ميلوسيفيتش، ولكن الساسة المعارضين القوميين مثل ميلوسيفيتش حولوا احتجاجاتهم عن غايتها الأصلية. وسيعود السلام إلى البلقان عندما تستعيد صربيا عرفها الديمقراطى والاشتراكى .

(أكتوبر ١٩٩١)

الفصل السادس

الحرب فى يوغوسلاڤيا

لقد وصفت حرب ١٩٩١ التى شنتها صربيا ضد كرواتيا بأنها بحق أولى الحروب التقليدية التى تندلع فى أوروبا منذ ١٩٤٥ . فقد اشتملت هذه الحرب على تدمير المدن والقرى والبنية التحتية الاقتصادية بالمدفعية الثقيلة ومدافع الهاون والصواريخ والدبابات والطائرات، وعلى الاستيلاء على الأراضى وطرد السكان ، وعلى إغلاق وقصف الموانىء والمناطق الواقعة خلف سواحلها مباشرة، وعلى قرع ناقوس الموت آلاف المرات. وكان هدفى الحرب هما إعادة رسم حدود راسخة وخلق قوة مهيمنة جديدة بالمنطقة، فإذا كان الهدف الأول سيؤثر فقط على جيران صربيا داخل يوغوسلاڤيا السابقة، فإن الثانى ينطوى على معان تتخطى الحدود الدولية للبلاد .

لقد اندلعت الحرب نتيجة فشل الأقاليم المكونة ليوغوسلاڤيا فى تسوية خلافاتها بوسائل سياسية بحتة. ولقد انهارت على مدى السنوات الأربع الماضية جميع المؤسسات السياسية المشتركة وهى الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية والجمعية الوطنية والرئاسة والحكومة الفيدرالية – واحدة بعد الأخرى دون أن تحل محلها مؤسسات بديلة. وتحول الجيش الفيدرالى إلى جيش صربى. وكان الدستور والقانون العام كذلك من بين الضحايا. فقد اختلفت الأنظمة الانتخابية والنصوص الدستورية كثيراً حينئذ من جمهورية إلى أخرى عقب انتخابات ١٩٩٠ . ومن بين الوحدات الفيدرالية الثمانية أعلنت خمس وحدات – البوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوڤو ومقدونيا وسلوڤينيا – استقلالهم الكامل عن الاتحاد الفيدرالى أو عن نيتها لفعل ذلك فى القريب العاجل، وكان قرار كل منها مدعم فى كل مرة باستفتاء عام. ولا تبقى يوغوسلاڤيا اليوم سوى عن طريق عدم إظهار المجتمع الدولى استعداده للاعتراف بانهيارها .

وعلى وزارة الخارجية البريطانية على وجه الخصوص أن تعتبر هذا الاحتمال غير مريح إذا ما عرفنا العلاقة الطويلة الأمد بين بريطانيا العظمى ويوغوسلاڤيا. فقد كانت

لندن بين أعوام ١٩١٥ و ١٩١٨ هى مضيف اللجنة اليوغوسلافية حيث سعت اللجنة إلى تأييد القوات المتحالفة والمتحدة لقيام دولة يوغوسلافية، وكانت فكرة دولة جنوب سلافية موضع ترحيب على أساس أنها سترضى الطموحات القومية للصرب والكروات والسلوفينيين وتؤدى إلى استقرار المنطقة. وهى آمال لم تؤكد إلا جزئيًا رغم ذلك[1] وكانت لندن كذلك هى الوجهة التى انسحبت إليها الحكومة اليوغوسلافية والعائلة المالكة، بينما أسهم قرار الحكومة البريطانية فى أوائل عام ١٩٤٣ بالاعتماد على قوات البارتيزان التابعة لتيتو بشكل كبير فى إجازة قيام الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى الناشئ حديثًا بزعامة الشيوعيين بعد الحرب. ولا شك فى أن السياسة البريطانية فى هاتين المناسبتين ١٩١٨ و ١٩٤٣ - و ١٩٤٥ - كانت تسبح مع تيار التاريخ بالبلقان وهو تيار احتلت فيه يوغوسلافيا مكانة شرعية. أما اليوم فإن هذا التيار يتدفق فى قنوات مختلفة. فالحكومة البريطانية تجد نفسها الطرف المستقبل الراغب عن الالتماسات المتعددة للاعتراف بانهيار يوغوسلافيا واستقلال جمهورياتهم (وكذلك الاعتراف بحق ألبان كوسوفو فى تقرير مصيرهم) ولكن الاعتقاد بأن وجود يوغوسلافيا ضرورى بشكل من الأشكال ما زال قائمًا، حيث يبدو السطر الأخير من الالتماسات المقدمة إلى لاهاى هو أنه إذا كانت الجمهوريات سترحل كل منها عن يوغوسلافيا فإن ذلك ينبغى أن يحدث برضاها جميعًا. ولكن الإبقاء على إطار مشترك من نوع ما بينها سيكون فى صالحها .

ومهما بدا هذا الموقف معقولاً فإن حقيقة الحرب توحى بأن إجماعًا راسخًا لن يتواجد بسهولة. فأوروبا لا تظهر سوى القليل من التقدير لعمق الأزمة اليوغوسلافية أو الديناميكية الحقيقية لتفكك البلاد. وكان ذلك جليًا بالفعل فى أبريل ١٩٩١ عندما رفضت صربيا العرض الكرواتى السلوفينى بإقامة اتحاد كونفدرالى. واختل توازن أوروبا عندما أعلن الجيش الذى تهيمن عليه صربيا الحرب على سلوفينيا وكرواتيا ردًا على إعلان لوبليانا وزغرب استقلالهما عن الاتحاد الفيدرالى عقب رفض اقتراحهما - وكان هذا الرد حربًا كاملة فى حالة كرواتيا، وساد شعور فى المنطقة فى ذلك الوقت بتشعب هذا العنف: فلم يحدث من قبل أن كان البلقان غير مستقر كما هو اليوم. ولقد أكدت الحرب الصربية الكرواتية بأكثر الطرق وحشية وعنادًا على العلاقة بين تسوية دولية عادلة واستقرار إقليمى .

ولابد أن الأمور كانت تجرى على نحو شديد السوء حتى تتفكك إحدى البلدان على هذا النحو الشديد الخصوصية. فإذا أردنا أن نبحث عن الطرف المذنب بين القوميات المتعددة التى أعطت لأنفسها الشرعية من خلال صناديق الاقتراع أثناء عام ١٩٩٠ فإننا بذلك نبحث عن إجابة عن السبب فى اتخاذ السياسة هذا الشكل. وعلينا أن نتفادى الإغراء بالبحث عن أسباب أكثر عمقًا بالرجوع بالزمن إلى الوراء مثلاً إلى وقت تقسيم الإمبراطور ديو كليتيان للإمبراطورية الرومانية ، طالما أن ذلك لن يساعدنا إطلاقًا على فهم السبب فى قيام هذه الحرب فى الوقت الراهن. وصحيح أن التوجهات الانقسامية المتأصلة فى التنوع التاريخى والدينى والقومى والاقتصادى .. الخ ليوغوسلافيا كانت متواجدة منذ أمد بعيد، ولكن النزاعات الاتحادية كانت متواجدة كذلك على مدى القرنين الماضين. والمطلوب شرحه هو السبب فى أن التوجهات الانقسامية هى ما أصبحت سائدة الآن .

وهناك من بين أسباب تقويض دعائم يوغوسلافيا سبب واحد ذو أهمية خاصة وهو: قرار الرابطة الشيوعية الصربية بخرق التسوية القومية التى تم التوصل إليها بعد الحرب. ويمكننا أن نرجع تاريخ هذا القرار إلى الجلسة الحزبية الثامنة الشهيرة المنعقدة فى نوفمبر ١٩٨٧ عندما قام ميلوسيڤيتش ومؤيدوه بتطهير الحزب الصربى من جميع العناصر المعتدلة. ولذا فقد أصبحت صربيا لأسباب تتطلب دراسة عميقة ليس هذا مجالها(٢)، الدولة الرجعية الأولى فى أوروبا ما بعد العهد الشيوعى. ولقد اعتبرت الجمهوريات اليوغوسلافية الأخرى خرق صربيا لهذه التسوية تهديدًا مباشرًا لمصالحها القومية الأساسية. وكان هذا الانقسام الأساسى بين صربيا (والجبل الأسود أخيرًا) وبين بقية الوحدات اليوغوسلافية يتكرر فى كل مرة تواجه فيها البلاد قرارًا كبيرًا، وتكرر كذلك إبان مؤتمر السلام المتعلق بيوغوسلافيا فى لاهاى .

ولقد انبثقت يوغوسلافيا عن الحرب العالمية الثانية كجمهورية فيدرالية لتحل محل المملكة شديدة المركزية التى كان يسيطر عليها الصرب. ولقد قامت تسوية ما بعد الحرب، التى كتبت على هيئة دساتير متعاقبة، على فهم يوغوسلافيا كدولة متعددة القوميات، وأن الاتحاد المكون من شعوبها حر الإرادة (وهو الحق الأكثر تدليلاً على حق تقرير المصير القومى بما فى ذلك الانفصال) وأن مبدأ التكافؤ القومى المطلق ينبغى أن يحكم جميع العلاقات الداخلية وأن الجمهوريات هى دول قومية ذات سيادة كاملة تقريبًا وهى ذات حدود معرفة تمام التعريف وأن حدودها (وحدود الإقليمين) ليست قابلة

للتغيير دون موافقة الأطراف المعنية. ولقد حدد الدستور حتى عام ١٩٧٤ التكافؤ الكامل بين الجمهوريات الست لأمم الجنوب السلافى فقط (الكروات والمقدونيين وأهل الجبل الأسود والمسلمين[٣] والصرب والسلوڤينيين) وأما الأقليات القومية كذلك فقد منحت فى عام ١٩٧٤ نفس الحقوق المكفولة لهذه الأمم. ونتيجة لذلك اكتسبت كلٌ من كوسوڤو وڤوڤودينا سمات ما يشبه الدولة، وأصبحا عضوين من أعضاء الاتحاد الفيدرالى مثلهما مثل الجمهوريات. وينبغى أن نؤكد أن هذه التسوية قبلت مع وعى كامل بالسمة متعددة القوميات للجمهوريات والأقاليم اليوغوسلافية. أى أن الشيوعيين اليوغوسلاف قد اختاروا كنظائرهم السوفييت، حلاً إقليميًا - سياسيًا للمسألة القومية، ولكنهم طبقوا مبدأً مختلفًا على الأقليات القومية التى تعيش داخل الوحدات الفيدرالية الثمانية. فقد تمتعت تلك الأقليات بالحقوق الثقافية والسياسية كاملة (استخدام لغاتها القومية فى شئون الدولة والتمثيل النسبى على مستوى البلديات والمستويات العليا) دون حقوق تزيد على ذلك. ولم يتم وضع نص لتشكيل كيانات سياسية إقليمية جديدة داخل كل وحدة فيدرالية .

ولقد انتهكت صربيا فى ظل حكم ميلوسيڤيتش على التوالى جميع العقائد الأساسية لهذه التسوية الشاملة للمسألة القومية بيوغوسلاڤيا . ففى البداية طرح مطلبًا مؤداه أن صربيا ينبغى أن تتساوى مع «الجمهوريات الأخرى» ويعنى ذلك الإلغاء الكامل لاستقلال الإقليمين - وهى خطوة شديدة التطرف فيما تضمنته لدرجة جعلت الجمهوريات الأخرى تحجم عن تأييدها من الناحية الرسمية. ولذا فقد اضطرت صربيا لضم الإقليمين باللجوء إلى وسائل شبه برلمانية. عن طريق تعبئة مئات الآلاف من صرب صربيا بناء على برنامج قومى صريح. وبالرغم من تصديق الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية أخيرًا على إعادة مركزية صربيا إلا أن الدستور الفيدرالى الذى يؤكد على المساواة شبه الكاملة بين الجمهوريات والإقليمين قد ظل دون تغيير. ولذا فقد كان لحملة صربيا لتصبح متساوية مع بقية الجمهوريات عدة عواقب مصيرية. **أولها** أنها أجازت القومية الصربية وأشكال النشاط السياسى الخارجة على المؤسسات سعيًا وراء تحقيق مطالب قومية. **ثانيًا**، بما أن مقاومة الشعب الألبانى لفقدان الإقليم حكمه الذاتى كانت ضارية فقد أرسل الجيش لاحتلال الإقليم، ومن ثم تعريف البلاد بأن الجيش قد يستخدم ضد أى وحدة فيدرالية. **ثالثًا**، احتفظت صربيا بصوتى الإقليمين على مستوى الرئاسة الفيدرالية، ومن ثم زادت حصتها فى الأصوات من واحد إلى ثلاثة (وهى نتيجة

مثيرة لسعاها إلى المساواة) ولقد دمرت صربيا أخيراً شرعية تمثيل كوسوڤو لدى جميع الهيئات الفيدرالية ومعها الصلاحية القانونية لقرارات هذه الهيئات، وذلك بعد أن قامت بحل الجمعية الوطنية لكوسوڤو وهيئاتها التنفيذية، ولقد دمر ذلك سلطة الهيئات الفيدرالية فى وقت كان الاقتصاد يظهر دلالات أزمة هيكلية .

ولكن صربيا لم ترض بأن صارت متساوية مع الجمهوريات الأخرى، فقد استطاعت كذلك أن تغير الميزان السياسى الداخلى لصالحها عن طريق تنظيمها للإطاحة «التلقائية»، بحكومة الجبل الأسود واستبدلتها برجال موالين لميلوسيڤيتش، وزاد ذلك من الأصوات التى تسيطر عليها صربيا بالرئاسة الفيدرالية إلى أربع أصوات. وأصبحت فى وضع يتيح لها إعاقة شتى القرارات التى تتخذها هذه الهيئة التى كانت هى القائد الأعلى للجيش اليوغوسلاڤى دستورياً .

لقد كان حجم وسرعة نجاح ميلوسيڤيتش مذهلاً بحق. فقد استطاع فى غضون سنتين أن يتخلص من خصومه داخل صربيا وأن يصبح الحاكم بأمره فى مستقبل البلاد. وبدأ الجيش اليوغوسلاڤى (وليس الجيش فقط) فى معاملة ميلوسيڤيتش على أنه تيتو الجديد أى على أنه رجل قوى قادر على الحفاظ على وحدة البلاد لا على شىء سوى مسلك لا ديمقراطى بتطبيق القوة المطلقة إذا لزم الأمر، وصاحبت إعادة مركزية صربيا على نحو عنيف دعوات لإعادة مركزية الدولة الفيدرالية والرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية. ولقد روجت آلة الدعاية الخاصة بميلوسيڤيتش، والتى كانت تتلقى إلهامها من الأكاديمية الصربية للفنون والعلوم، لسلسلة كاملة من الشعارات التى سادت المناقشات السياسية الداخلية. واتهم الإطار اليوغوسلاڤى شبه الكونفدرالى، القائم على دستور ١٩٧٤، بأنه المسبب الأول للسقوط الاقتصادى الذى تعانيه البلاد ككل وخاصة صربيا وأنه يجب أن يحل محله "اتحاد مرن وحديث" واتهمت الرابطة الشيوعية بالفوضى والفساد واللاديمقراطية، وتم توجيه دعوة بإنشاء نموذج تنظيمى جديد قائم على مبدأ صوت لكل عضو من الأعضاء ونظام داخلى أكثر صرامة وتقليص كبير لسلطة فروع الحزب بالجمهوريات. وظل الحزب الصربى طوال عام ١٩٨٩ يمارس ضغوطاً من أجل عقد مؤتمر طارىء للرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية للتصديق على ذلك. وقامت الدائرة الانتخابية الصربية القومية المجازة حديثًا بشن هجوم على الهيكل الفيدرالى على أساس أنه قسم الأمة الصربية. وأصرت تلك الدائرة على أن الحدود

الداخلية اليوغوسلافية حدود إدارية واصطناعية تماماً. وكان ذلك يرقى إلى هجوم على الوحدة الإقليمية للجمهوريات، وكذلك على حق الأحزاب الشيوعية وحكومات الجمهوريات فى تمثيل الأقليات الصربية على الإطلاق سواء داخلها أو على المستوى الفيدرالى .

وتثير لاتنكا بيروفيتش(٤) فى كتاب صدر لها مؤخراً الانتباه إلى الخطر الذى كان يمثله دوماً الارتباط بين قومية الصرب الكبرى والمركزية المحافظة على الديمقراطية اليوغوسلافية. ولا يمكن فى الواقع تفسير نجاح ميلوسيفيتش من خلال الإشارة فقط إلى الأحداث التى تجرى بصربيا ذاتها. فبحلول منتصف الثمانينيات كان نجم تيار متشدد آخذ فى الصعود داخل الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية. وكان هذا التيار قوياً وخاصة فى المنظمة الحزبية بالجيش. ولقد هدأت حدة ذلك التيار أخيراً مع فورة حماسة الإصلاح التى بدأها جورباتشوف ومع انهيار الشيوعية فى وسط أوروبا الشرقية. ولكن شوكته قويت كثيراً فى عام ١٩٨٧ مع وقوع أحداث صربيا. ووقف فى مواجهة هؤلاء المحافظين المتطرفين جناح إصلاحى متمركز فى سلوفينيا وكرواتيا، ولم يقاوم هذا الجناح عجلة إعادة المركزية فحسب، وإنما أراد كذلك تعزيز التعددية السياسية والحريات المدنية فى جميع أرجاء البلاد. وبعد ١٩٨٧ اتسع الخلاف بين الكتلتين فى كل انعطافه فى المناخ السياسى التى تزايدت سخونته وارتفعت درجات الخطر. ولقد اتخذ الحزب السلوفينى فى خريف ١٩٨٩ قراراً من جانب واحد بإجراء انتخابات لتعدد الأحزاب فى الربيع، ثم قررت كرواتيا ذلك فى شتاء نفس العام، واعتبر الجانب الآخر أن قراريهما لا يزيدان عن كونهما إعلاناً للحرب. وكانت المحصلة النهائية لوجود تلك الأقطاب المتنازعة هى انهيار الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية فى مؤتمرها الحزبى الرابع عشر المنعقد فى أواخر فبراير من عام ١٩٩٠ .

ولقد خفت الآثار المباشرة لهذا الحدث الخطير مؤقتاً من خلال التزام الحكومة الفيدرالية برئاسة آنت ماركوفيتش باقتصاد السوق الكامل والنظام السياسى متعدد الأحزاب. ولكن تفكك الهيئة الحزبية اليوغوسلافية أدى إلى ترك الجيش بدون قائده السياسى التقليدى فى نفس الوقت الذى اهتزت فيه السلطة المدنية على نحو خطير من خلال مسلك ميلوسيفيتش فى مؤسسات النظام. ولم تسهم انتخابات ١٩٩٠ التى جرت فى جميع أرجاء يوغوسلافيا (عدا كوسوفو حيث قاطع أغلبية الألبان هذه الانتخابات

حيث كان الإقليم تحت الاحتلال العسكرى) سوى فى التأكيد على الانقسام الرئيسى بين صربيا والجبل الأسود من ناحية وبينها وبين بقية أقاليم البلاد من ناحية أخرى. ولقد فازت الأحزاب الشيوعية فى صربيا والجبل الأسود بأغلبية ساحقة، أما الجمهوريات الأخرى، فقد تشكلت فيها حكومات قومية (ائتلاف شيوعى - قومى - إصلاحى فى مقدونيا) .

إن القرار الذى اتخذته لاحقًا القيادة العليا للجيش (فى ديسمبر من عام ١٩٩٠) بتشكيل حزبها الخاص (الرابطة الشيوعية - حركة من أجل يوغوسلافيا) يعكس عزمها على لعب دور مستقل فى سياسة البلاد، وكذلك على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. وكانت الحرب على بعد ستة أشهر .

ولقد نتجت هذه الحرب (كغيرها من الحروب) عن صدام للإرادات السياسية. وسيكون التركيز هنا على ائتلاف صربيا / الجيش لأن هذا التحالف كان هو الجانب الذى أراد الحرب وبدأها. (وبإمكاننا أن نزعم أن الحرب كانت لها مراحل ثلاثة فى نهاية كل منها صياغة الأهداف السابقة). قامت صربيا فى المرحلة الأولى (بمساعدة الجيش) بإنشاء قاعدة مسلحة فيما يسمى منطقة "كرايينا" الكرواتية، واستطاعت من هذه القاعدة تحدى سلطة الحكومة الكرواتية. وبالرغم من أن منطقة كرايينا لم يتم دمجها كوحدة استثنائية إلا بعد انتخاب الاتحاد الديمقراطى الكرواتى بزعامة فرانيو تودومان فى أبريل من عام ١٩٩٠ ، إلا أن هذا المشروع قد بدأ فعليًا فى صيف ١٩٨٩ بهدف الإطاحة بالقيادة الشيوعية الكرواتية المعتدلة واستبدالها بالتيار المتشدد المتمركز حول ستايب سوڤار (السوط الذى كان يلهب ظهور المفكرين والمنشقين والرئيس السابق للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية) واكتسبت صربيا أرضًا بعد الانتخابات من خلال اتخاذ الأقليات الصربية كأدوات، ولذا فقد تكونت ست مناطق على غرار كرايينا بحلول ١٩٩١ . اثنتان بكرواتيا وأربعة بالبوسنة والهرسك(٥)، وكان ذلك يرقى من الناحية الواقعية إلى تقسيم هاتين الجمهوريتين. ولقد استخدمت هذه المناطق التى كان ولاءها لصربيا وليس إلى الجمهوريات التى تنتمى إليها للضغط على هاتين الجمهوريتين لقبول المفهوم الصربى بوجود «اتحاد فيدرالى مرن وحديث» (أى يوغوسلافيا تهيمن عليها صربيا) فإن لم تذعن هاتان الجمهوريتان فستكون هذه المناطق الستة هى الأداة الرئيسية لتعيين حدود جديدة. حدود صربيا كبرى . ولقد تأكد

خيار صربيا الكبرى من خلال التصديق على دستور جديد أعطى صربيا الحق فى تقرير مستقبل الأقليات الصربية التى تعيش خارج صربيا . وأما الحزب الحاكم (الذى أعيدت تسميته عندئذ بالحزب الاشتراكى الصربى) بمساندة أحزاب المعارضة ذات التمثيل البرلمانى، فقد تبنى موقفًا مؤداه أنه فى حالة سعى الجمهوريات الأخرى إلى إقامة اتحاد كونفدرالى أو إلى الانفصال فإن صربيا ستطالب «بأراضيها التاريخية والعرقية». ولقد انضمت الكرايينات الست فى حرب ضد كرواتيا بين أغسطس من عام ١٩٩٠ ووقت كتابة هذه المقالة (نوفمبر) .

ولقد اندلعت الحرب فى مرحلتها الثانية التى بدأت بهجوم الجيش على سلوڤينيا فى السابع والعشرين من يونيو باسم الوحدة اليوغوسلافية. ولقد كانت يوغوسلاڤيا المقصودة هنا تعنى وحدتها الإقليمية. ولكن بعد انهزام الجيش فى سلوفينيا ارتبط اسم يوغوسلاڤيا بمنطقة تتلاشى على نحو متزايد حتى تقلصت إلى صربيا الكبرى القادمة: صربيا فقط وأجزاء من كرواتيا (المشتملة على أغلبية صربية وغير المشتملة على أغلبية صربية) وكل أراضى جمهورية البوسنة والهرسك وإقليمى كوسوڤو وڤوڤودينا . وجمهورية الجبل الأسود وجزء من مقدونيا كذلك. ولقد طرحت صربيا مسألة حق «من يرغبون فى البقاء فى يوغوسلاڤيا» ضد مطالب سلوڤينيا وكرواتيا ... الخ بالاستقلال .

وبدأت المرحلة الثالثة والحاسمة من الحرب بهجوم مباشر شنه الجيش على كرواتيا . وأصبحت الحرب فى هذه المرحلة حربًا كاملة. ولقد كانت كرواتيا تعتبر بحق الجمهورية المحورية وهى ما سيقرر مصيرها مصير مشروع صربيا / الجيش، فإذا انهزمت كرواتيا فسيتمكن التحالف المحارب من استعادة جميع الأراضى اليوغوسلاڤية (بما فى ذلك إعادة غزو سلوڤينيا) وإن لم تنهزم كرواتيا فإن البديل دومًا هو صربيا الكبرى التى يمكنها أن تسمى نفسها يوغوسلاڤيا حتى تدعى ملكيتها وشرعيتها الدولية فى الاتحاد الفيدرالى المتمزق فى ذلك الوقت. وفى أكتوبر ١٩٩١ أعلن أربعة أعضاء تحت سيطرة صربيا من بين أعضاء الرئاسة الفيدرالية أنهم يمثلون الرئاسة الفيدرالية وأعلنوا أن البلاد فى حالة حرب .

وكانت صربيا ومعها الجيش على استعداد لإلقاء رجالهما ومدرعاتهما فى الحرب ضد كرواتيا، وكذلك دعاية تعمل بكامل طاقتها بناء على مفهوم الأعداء العنصريين.

ولقد ظل الشعب الصربى يسمع يوميًا منذ وصول ميلوسيفيتش إلى السلطة أن جيرانه - الألبان والسلوفينيين والكروات والمسلمين والمقدونيين.. ألخ يكنون له أسوأ النيات، وأنه لن يضمن بقاءهم خارج صربيا إلا نصر عسكرى. ولم يكن يكفى النظام الصربى أن يزعم أن يوغوسلافيا تيتو كانت موجهة دومًا ضد المصالح التاريخية للأمة الصربية. وقد كان من الضرورى لتعبئة الشعب من أجل الحرب ضد كرواتيا أن يبحث النظام عن «دليل» على أن الأقليات الصربية مهددة، ووجد ضالته فى الحرب الأهلية التى اندلعت فى أعوام ١٩٤١ - ١٩٤٥ عندما هلك مئات الآلاف من الصرب (رغم أن ذلك لم يحدث للصرب وحدهم) وهلك الكثير منهم على أيدى حكومة الأوستاش الخائنة، ولذا، فإن الحكومة الكرواتية وقواتها المسلحة وشبابها المتطوع وكل الكروات دائمًا ما يوصفون بأنهم أوستاش، فى الصحف كثيرة التوزيع مثل صحيفة Politika Ekspres اليومية (المفضلة لدى ضباط الجيش). ولذا فقد تحولت الحرب لإنقاذ يوغوسلافيا، إلى حرب بلقان ثالثة، وهى المحاولة الأخيرة لحل المسألة القومية الصربية بإقامة صربيا كبرى. ولكن هذه الحرب تخبرنا بأن السلطات السياسية فى صربيا كانت عاجزة عن الدفاع عن مشروعها أمام شعبها. فإذا درسنا دعايتها الحربية (الموجهة إلى مواطنيها أساسًا) فإنه يتضح لنا أن العامل المقيد لأعمال هذه السلطات هو المزاج السائد لشعب صربيا. إن الدعاية التى تعتمد على وصف الحكومة الكرواتية بأنها حكومة فاشية تهدف إلى اقتلاع الأقلية الصربية من كرواتيا قد فقدت إغراءها عندما بدأ الجيش فى مد أعماله خارج حدود المناطق المأهولة بالصرب داخل كرواتيا. ويمكن تبرير وجود الجيش فى كرايينا الواقعة بمنطقة نين (بأغلبية صربية) أمام الشعب الصربى على أنه وجود منطقى ومرغوب وتبرير أعماله فى منطقتى بارانيا وسلافونيا (بأقلية صربية) ولكن الجميع يعلمون أن شعب مدن دالماسيا أغلبيته الساحقة من الكروات .

ومن الضرورى أن نفهم أن صربيا الكبرى لن تقوم دون القضاء على استقرار المنطقة بأسرها طالما أن المقاومة لن تكون ضارية فحسب وإنما ستكون دائمة كذلك. وزيادة على ذلك فإن وقوع الحرب فورًا نتيجة هذه المحاولة لهو شاهد على عناد النظام الصربى، وكذلك على مرونة النموذج الفيدرالى الذى نشأ فى ظل الحكم الشيوعى. فإن لم يتواجد هذا الهيكل فإن تدمير صربيا ليوغوسلافيا كان سيمر دون أن يلاحظه أحد. وكان الهجوم سيقدم إلى العالم ويكون مقبولاً لدى المجتمع الدولى كمهمة شرطية عادية. أما والحال هكذا فقد تمكنت سلوفينيا من تنظيم مقاومة فعالة، ولم تنكر عليها

أغلب دول العالم أحقيتها فى فعل ذلك. ولا يمكن إنكار هذه الأحقية للحكومة الكرواتية رغم أنها تعمل تحت وطأة ظروف مختلفة. ولا سبيل إلى إنكار أن جمهوريات يوغوسلافيا وإقليميها[٦] هم الورثة الشرعيون للاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى المنحل. ولم تكن مؤسسات هذا الاتحاد - الجمعية الوطنية والرئاسة والحكومة - منذ وقت طويل سوى تعبير عن الإجماع العام. ومن دلائل هذا الإجماع هو أن الهجوم على سلوفينيا والانقضاض على كرواتيا كان لابد أن ينفذ دون تفويض من الرئاسة اليوغوسلافية، فلا رئاسة يمكنها أن تأذن بالحرب ضد جمهورية فيدرالية. ولقد أثبتت الجمهوريات (بالفعل) أنها ذات سيادة وليست يوغوسلافيا. ولسنا نستطيع تخيل نظام مستقر بالبلقان دون الاعتراف بدوام التسوية الدولية التى تم التوصل إليها بعد ١٩٤٥ بهذا الشأن .

ولا تظهر كرواتيا أى دلالة على الاستسلام رغم تعرضها للتدمير المنتظم. ولقد ظلت مدنها الكبرى فى السهل الشرقى - فوكوفر وأوسييك وفنكوفى حرة. و فقدت الحرب قوتها الدافعة. ومستقبل صربيا اليوم هو الأكثر غموضاً. ولقد وقع معظم العبء الحربى على شعبى صربيا والجبل الأسود وحدهما مع الرفض المتتالى للجمهوريات إرسال مجنديها للقتال فى الحرب ضد كرواتيا. وأشك أنهما تستطيعان تحمل هذا العبء لوقت طويل. ويتم استدعاء القوات الاحتياطية فى هاتين الجمهوريتين إجبارياً، ويتم استبدال الحكومات المدنية بالمناطق المحتلة من كرواتيا ومن مناطق كبيرة من البوسنة والهرسك بإدارات عسكرية، ويتم استخدام قطاع الطرق بكثرة لضرب القلة الشجاعة من الصرب الذين يرفضون الحرب علناً، ويوحى كل ذلك بانحسار الحماس الشعبى تجاه الحرب فى أوساط الشعب الصربى .

ولقد أدى مشروع ميلوسيفشتش لتوحيد يوغوسلافيا بالقوة وفشله فى ذلك وإقامة صربيا الكبرى عن طريق الحرب مباشرة إلى زلزال إقليمى عنيف. وتحولت هذه الحرب كذلك إلى كارثة قومية صربية بعد أن قدمت كبديل للإصلاح الاقتصادى والديمقراطى اللازم. وربما كان من كشف عن مدى مأساة صربيا الحالية ببلاغة شديدة فى حوار أجرى مؤخراً هو بوجدانوفيتش عمدة بلجراد السابق والمهندس الشهير على المستوى الدولى، فقال فى حديثه :

(لقد خسرت صربيا هذه الحرب، وعندما أقول هذه الحرب فإننى لا أقصد الحرب الجارية فقط، وإنما كل حروبنا الحديثة وتاريخنا الحديث كله منذ عهد هانى شريف[٧] إلى اليوم. لقد مرت مائة

وسبعون عامًا منذ إعلان مرسوم هانى شريف وكان ينبغى فى خلال كل هذه الفترة أن تكون صربيا الشبيهة بالدولة – فى أوروبا – قد حققت طفرة حضارية وثقافية واقتصادية مذهلة، وكان ينبغى أن نحتل نفس المكانة التى تحتلها المجر أو التشيك. ويقبع شعور بالفشل فى أعماق القومية الصربية. ويأتى مع هذا الفشل جميع مبرراته المتعددة. الكتلة الشيوعية والفاتيكان والماسونية ومؤامراتهم الرهيبة. وهناك فى الواقع شعوراً بالإخفاق. لقد قامرنا بهذا التاريخ، لقد قامرنا بقرن ونصف القرن، وهذا هو ما نستطيع أن نصف به حربًا خسرناها. ولكننى عندما أتحدث عن الحرب التى خسرناها فإننى أتحدث كذلك عن الأحداث التى تقع اليوم. وعندما نشاهد التليفزيون لنرى الخرائط المتعددة التى تظهر القرى الصربية وغير الصربية ومدى التقدم الذى أحرزه «المدافعون عن هذه القرى» فإننا نرى، شئنا أم أبينا، أن هؤلاء المدافعين عن القرى الصربية، يهاجمون المدن! ويحاصر «المدافعون» مدينة ڤوكوڤر ويهاجم المدافعون، مدينة أوسييك. ونشاهد خريطة التدمير وهى تتسع. وتعرض صحف بلجراد غير المسئولة والمقززة حقًا هذه الأعمال على أنها نوع من النصر. وتكتب هذه الصحف عن التقدم الذى يحرزه الجيش والتحرير.. الخ، ويكتسب عامة الشعب المشرب حتى النخاع بالأفكار القومية شعوراً بأننا نحن الصرب نكسب الحرب، وهى مغالطة شائنة، أولاً فالصرب لا يستطيعون أن ينتصروا من الناحية السياسية العسكرية لأنه لا أحد يتمتع بالعقل سيسمح بتغيير شىء بالقوة العسكرية فى نهاية القرن العشرين. فسيضطر من هناك إلى الانسحاب أجلاً أم عاجلاً على نحو مخز. إلا إذا اضطرتهم أعمال الدفاع الكرواتى ذاته إلى التقهقر حيث سيتلقى الكروات دعمًا من الخارج إذا امتدت الحرب. ثانيًا، خسرنا هذه الحرب على مستوى آخر أكثر فظاعة. فهذه الحرب تدمر شعورنا نحن الصرب بأن الحروب التى خضناها كانت حروبًا عادلة، وأننا نتصرف بشرف، فالحرب الدائرة الآن ليست حربًا شريفة(8) .

فإذا كان نظام ميلوسيڤيتش هو البادىء فى هذه الحرب بمعاونة قيادة الجيش اليوغوسلاڤى فلا شك إذن أنه لن تتهيأ ظروف لسلام دائم وشريف إلا بمعاونة أوروبا فيما كان فى الماضى الاتحاد الفيدرالى الاشتراكى لجمهوريات يوغوسلاڤيا .

(نوفمبر ١٩٩١)



ملاحظات

١ - كان تعليق الديمقراطية النيابية إلى ما بعد تكوين يوغوسلافيا بعشر سنوات نتيجة مباشرة للمسألة القومية المعلقة وفتح ذلك الباب عام ١٩٤١ أمام الاستسلام السريع للبلاد ولحرب أهلية شاملة .

٢ - انظر «شبح البلقنة» الفصل الثاني، الجزء الثالث من هذا الكتاب .

٣ - لم يتم منح المسلمون وضعهم كأمة إلا في منتصف الستينيات .

٤ - الدائرة المغلقة - عاقبة انقسام ١٩٧١ - ١٩٧٢ سراييفو ١٩٩١، كانت مؤلفة هذا الكتاب تعمل كأمين للرابطة الشيوعية الصربية في النصف الثاني من الستينيات. وطردت في حملة التطهير الحزبي مع ليبراليين صرب بارزين عقب إجراء حملة تطهير مشابهة بالحزب الكرواتي عام ١٩٧٢ . ويمكننا أن نزعم بأن طرد هؤلاء بتفويض من تيتو كان السبب الرئيسي في المآزق التي تعرضت لها يوغوسلافيا لاحقًا . وقد تم تأليف هذا الكتاب عقب عملية التطهير الحزبي مباشرة، إلا أنه لم يصدر إلا مؤخرًا .

٥ - يستخدم مصطلح «كرايينا» كمختصر لهذه الكيانات التي أعطيت أسماء أكثر خيالية مثل تلك التي تم إنشاؤها في سلافونيا الشرقية (المأهولة بالكروات) حيث سميت إقليم سلافونيا وبارانيا وغرب سريم ذاتي الحكم، وأقيمت كل كرايينا منها كدويلة لها رئيس وزراء ووزير داخلية ووزير خارجية .. الخ .

٦ - وحالة كوسوفو شبيهة بهذا الشأن إذا ما عرفنا تقارب شعبها من العنصر الألباني وحجمه العددي الكبير .

٧ - أقر المرسوم الاستعماري هاني شريف الصادر عام ١٨٢٩ استقلال صربيا في إطار الإمبراطورية العثمانية .

٨ - للاطلاع على ترجمة للقائي مع بوجدانوفيتش ، انظر صحيفة International Viewpoint عدد ٢١٥ (٢٨ من أكتوبر عام ١٩٩١) .



الفصل السابع

البلقنة أم اللبننة ؟

يعنى مصطلح البلقنة انقسام دولة كبيرة إلى عدة دويلات صغيرة وهو اصطلاح يستخدم بمعنى ازدرائى ليفهم منه أن الدويلات الصغيرة أقل شأنًا من الدول الكبيرة. ولأننى مواطنة إحدى البلدان الناشئة عن حطام مملكة النمسا / المجر التى كانت فى حينها ثانى أكبر بلدان القارة الأوروبية فقد كنت دومًا متحيرة من السبب فى أن دولة هابسبرج نفسها لم تكن تعتبر غير صالحة كدولة أخرى كبرى، إذا علمنا أنها قد انقسمت فى المقام الأول. وهناك كذلك سؤال يتعلق بمفهوم كلمة كبير.. فما هو المعيار الذى يجعلنا نحكم على دولة كبيرة بأنها كذلك ؟

تعتبر بريطانيا العظمى بلدًا صغيرًا إذا ما قورنت بكندا أو الصين، وتعتبر هولندا بلدًا صغيرًا إذا ما قورنت ببريطانيا العظمى. ولكنك إذا تساءلت عن هذا الافتراض فيما يتصل بتلك الرابطة المتميزة بين الحجم والصلاحية فيما يتعلق بيوغوسلافيا، فلن تسمع سوى غمغمة عن اللاعقلانية التى تتسم بها القومية .

والسر فى تفكك دولة النمسا / المجر كامن بالطبع فى ملابسات الحرب العالمية الأولى. ولا أحد يشعر اليوم بالالتزام نحو معرفة شىء عن أصولها أو صراعاتها حيث أن انقضاءها أصبح حقيقة من حقائق التاريخ. ولكن ماذا لو تفكك بلد من البلدان فى وقت تنعم فيه بقية القارة بالسلام ؟ وفى حالة يوغوسلافيا فإن الفشل فى فهم الأسباب الكامنة خلف تفككها يعد تقريبًا دلالة على الوقار الفكرى، فمن منا بعد كل هذا يمكنه فهم اللاعقلانية التى تتسم بها القومية؟ فالحروب العرقية وحسابات البلقان، وقرون من التعصب القومى، والانقسام التيوتوزى ،.. الخ هى بعض القوالب المستخدمة للتعتيم على الجهل وعلى الافتقار إلى الاهتمام بهذه الحرب القارية الأولى من نوعها منذ ١٩٤٥ . ولكن هذه الحرب قد يتضح كذلك أنها مأساة أوروبية كبرى .

ولقد نشرت لى منذ عامين ونصف العام مقالة بمجلة New Left Review كتبت فيها عن شبح البلقنة الذى يطارد يوغوسلافيا . وكان يبدو لى بوضوح عندئذ أن سياسة

نظام ميلوسيفيتش تجاه أمة ألبانية قوامها مليونى نسمة بيوغوسلافيا تقود البلاد بلا هوادة نحو نهايتها. وكان من الضرورى مواجهته رغم أن الأمل كان ضعيفاً. ولم يكن ليوغوسلافيا رغم ذلك أن تبقى دون تفكك سوى عن طريق احترام التسوية السياسية التى أجريت بعد الحرب والقائمة على التكافؤ القومى الكامل. وما عليك إلا أن تسلب الألبان حقوقهم القومية لينهار كل شىء كما تسقط رزمة من ورق اللعب. فكم عدد أوراق اللعب هذه؟ لقد كان الرقم دوماً، طبقاً لحساباتى ثمانية : الجمهوريات الست (البوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا والجبل الأسود وصربيا وسلوفينيا) والإقليمين (كوسوفو وفوفودينا) وهى ما كان يتألف منها الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى. ولا أشك فى أن هذه الوحدات الفيدرالية الثمانية هى الوحدات السياسية الشرعية (بافتراض وجود دساتيرها الديمقراطية بالطبع) وهذه الوحدات فقط هم الخلفاء الشرعيون ليوغوسلافيا فى حالة تفككها .

ورغم ذلك، فقد كانت هناك منذ منتصف الثمانينيات حسابات أخرى. ولذا فقد تم فى عام ١٩٨٥ إرسال فويسلاف سيسلى الذى كان فى ذلك الوقت زعيماً للتشتنيك الصرب، وأحد أعضاء البرلمان الصربى - إلى السجن بتهمة إخراج خريطة ليوغوسلافيا لا تحتوى سوى على وحدات أربعة هى: كرواتيا وصربيا الكبرى ومقدونيا وسلوفينيا. ومنذ ذلك الحين أضاف سيسيلى مقدونيا وسلوفينيا وجزءاً كبيراً من كرواتيا إلى صربيا الكبرى التى نسجها فى خياله. وبعد ذلك ببضعة أعوام فجرت صحيفة Mladina السلوفينية الشبابية فضيحة صربيا والجيش بتقسيمهما يوغوسلافيا إلى جزئين : غربى وشرقى يشتمل الأول على البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا، ويشتمل الثانى على ما تبقى. ووجدت خرائط أخرى، فظهرت خرائط لكرواتيا الكبرى وألبانيا الكبرى (وإن تكن هذه قد نشرت بالخارج). وبدأ بعض السلوفيينين يلقون نظرات حزينة على شبه جزيرة أستريا الكرواتية. ولم يتغير إجمالى العدد بقرار كوسوفو إعلان نفسه جمهورية (فى شتاء ١٩٩٠) وذلك رداً على تغيير صربيا ووضع الإقليم فى صربيا وفى يوغوسلافيا من جانب واحد وعلى نحو غير دستورى (ولقد أكد مواطنو كوسوفو بوضوح على استمرار عضويتهم بالاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى)، ولكن ما كان غامضاً فى قرارهم هو «الحق» (الذى تتمتع به الجمهوريات) فى الانفصال عن يوغوسلافيا من جانب واحد .

ومع حلول وقت انهيار الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية (ربيع ١٩٩٠) كانت هناك خرائط من أنواع شتى توزع علنًا فى جميع أرجاء البلاد، وتعين الغالبية العظمى منها حدود صربيا الكبرى التى تشتمل على كل يوغوسلافيا بدون سلوفينيا وكرواتيا بحجم متقلص كثيرًا عن مساحتها الأصلية. وتم فى بلجراد نشر عدد لا حصر له من الكتب والمقالات تزعم جميعها الحاجة الملحة لتوحيد جميع «الأراضى الصربية التاريخية والعرقية» فى دولة واحدة. أما ما كان متميزًا فيما يتصل بمشروع صربيا الكبرى فهو أنه كان يحظى بمساندة الأكاديمية الصربية للفنون والعلوم (متمثلة فى مذكرة ١٩٨٦ سيئة السمعة) وحظى بتصديق النظام الصربى رسميًا .

ولم تسع أى حكومة أخرى من حكومات الجمهوريات إلى إعادة رسم الحدود الداخلية ليوغوسلافيا. وقد قدم الرئيس الكرواتى فرانيو تودومان فى يوليو من عام ١٩٩١ على استحياء اقتراحًا بتقسيم البوسنة والهرسك بين كرواتيا وصربيا، إلا أن هذا الاقتراح غرق فورًا فى عاصفة من الأصوات الرافضة فى كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك. وظلت قداسة الحدود هى السياسة الرسمية لكرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك .

وماذا عن الإقليمين؟ فى أبريل من عام ١٩٩١ قدمت كلٌ من سلوفينيا وكرواتيا اقتراحًا بإقامة اتحاد كونفدرالى يتكون من ست جمهوريات مما كان يعنى أن يظل مصير كل من ڤوڤودينا وكوسوڤو شأنًا من الشئون الداخلية لصربيا، ووافقت كلٌ من البوسنة والهرسك ومقدونيا على وجود ست جمهوريات فقط. ولعب ميلوسيڤيتش بورقة صربيا الكبرى الرابحة باختلاق كل هذه الحيل الافتراضية. وكان الجوكر المخبىء فى طيات ورق اللعب هو الجيش اليوغوسلافى .

وكانت خطة يوغوسلافيا الكبرى تنفذ بقوة السلاح أثناء كتابتى لهذه السطور. وكانت سلوڤينيا قد طردت عمليًا من يوغوسلافيا بعد محاولة لاحتلالها. ويجرى الآن شن حرب شاملة ضد كرواتيا تنطوى على الدمار الشامل لبنيتها التحتية الاقتصادية ومساكن المدنيين وثلث أراضيها الآن خاضع للاحتلال وسكانه مطرودون. أما ڤوڤودينا وكوسوڤو فقد تم القضاء على حكمهما الذاتى الذى جعلهما متكافئين مع الجمهوريات، فتبقت لهما صلاحيات تقل عما كانت تتمتع بها إحدى مقاطعات لندن. ولم يتحقق ذلك فى كوسوڤو إلا بقوة السلاح. وقامت صربيا بضم جمهورية الجبل الأسود إليها من

الناحية العملية مما نتج عنه حالة أولية من حالات الحرب الأهلية فى هذه الجمهورية. وانحلت الحكومة المركزية لجمهورية البوسنة والهرسك نتيجة لقرار الجيش الذى تهيمن عليه صربيا بإقامة حصون مأهولة بالصرب لاستخدامها فى أعماله الحربية ضد كرواتيا. أما فى الجنوب فقد ظل مستقبل مقدونيا شديد الغموض من خلال التهديدات التى تملأ صفحات الصحف الرسمية الصربية ضد «الانفصاليين المقدونيين» ولم يكن ما انهار فقط هو البيت اليوغوسلاڤى الذى يجمع هذه الأوراق، وإنما تلفت هذه الأوراق نفسها مع انهيار البيت .

فإذا كانت يوغوسلاڤيا قد بقيت مؤقتًا (منذ ١٩٨٧ - ١٩٩١) باعتبار كوسوفو وڤوڤودينا مشكلة من مشكلات صربيا الداخلية، فقد وقع هجوم الجيش على سلوڤينيا شهادة وفاتها. ومنذ ذلك الحين كانت عملية تفكك المؤسسات الفيدرالية تتصاعد سريعًا، وكانت قد أصيبت بالضعف الفعلى. وكان الرمز الدال على الأحداث الجارية هو هجوم بالصواريخ على مكتب فرانيو تودومان رئيس كرواتيا الذى كاد أن يلقى حتفه فى هذا الهجوم ومعه الرئيس الفيدرالى ورئيس الوزراء ووزير الخارجية الذين اضطروا للسفر من بلجراد إلى زغرب عن طريق المجر .

وتم قبل ذلك بأيام تنفيذ أحدث وآخر الانقلابات الدستورية فى سلسلة من الانقلابات ضد الدولة اليوغوسلاڤية وذلك بإنشاء هيئة لكل الصرب سميت «الرئاسة الجماعية اليوغوسلاڤية» وتقديم صربيا الكبرى على أنها يوغوسلاڤيا هو خيار جذاب بالنسبة للنظام الصربى وهو خيار ذو مزايا اقتصادية وسياسية واضحة، ولكن اتضح أنه كان خطأً كبيرًا فى الحسابات فيما يتصل بالعالم الخارجى. بل إن أكثر الحكومات الأوروبية لا مبالاة اضطرت فى ذلك الوقت إلى الاعتراف بأن يوغوسلاڤيا لم يعد لها وجود. فلماذا إذن يتم دفن الميت بكل هذا القدر من الكتمان. هل حدث ذلك لمنع صوت الضربات الضارية لجيش يوغوسلاڤيا سابقًا على مدن وقرى كرواتيا من الوصول إلى آذان «صنَّاع السلام، فى لاهاى ؟»

تم شن الحرب ضد كرواتيا ظاهريًا لحماية الأقلية الصربية هناك، وأما واقعيًا فهى لا تزيد عن كونها حرب غزو إقليمى. وكان أحد أجزاء الإعداد لهذه الحرب هو استخدام الأقليات الصربية التى تعيش فى الجمهوريات المجاورة كأدوات فى هذه الحرب. ومنذ أغسطس ١٩٩٠ أنشأت صربيا بمساندة الجيش ثلاث كرايينات بكرواتيا كان الصرب يمثلون أقلية صغيرة فى اثنتين منها. وتم إنشاء أربع كرايينات أخرى

بالبوسنة والهرسك، وكانت الخطة واضحة وهى تقسيم هاتين الجمهوريتين عن طريق اقتطاع أراض منهما وتكوين أرخبيل من جزر مأهولة بالصرب، ثم ترتبط هذه الجزر بصربيا الأم. ولا شك أن النظام الصربى لن يسمح أبداً بتقسيم جمهوريته رغم أنها أقل جمهوريات يوغوسلاڤيا تجانساً. ولكن عدد الأوراق سيقفز صعوداً وهبوطاً إن اتبعت وصفة كرايينا باستمرار، وكان من المحتمل أن تتحول كل بلدية أو مدينة أو قرية إلى كرايينا .

ويعنى ذلك أن صيغة كرايينا وهى "تقرير المصير" بالنسبة لكل أقلية يؤدى بلا هوادة إلى تحويل يوغوسلاڤيا إلى لبنان أخرى، ويعنى ذلك انهيار السلطة المركزية وتحويل دفة القوة إلى أيدى سادة الحزب المحليين. وليست كرواتيا معرضة كثيراً لهذا الخطر حيث يمثل الكروات ٨٠٪ من شعبها وحيث مازالت حكومتها تسيطر على مجريات الأمور (رغم أن المتطوعين الكروات يحاربون فى المنطقة التى تدور فيها الحرب تحت قيادتهم الخاصة مع وجود صلة غير واضحة المعالم بينهم وبين السلطات العسكرية الكرواتية) وأما على الجانب الصربى فإن تفتيت السلطات السياسية والعسكرية على أشده فيما يسمى بالكراييـنات، وتزداد سرعته. لقد أدى التدمير الشامل لمساكن المدنيين وعمليات النهب والقتل التى تمارسها قوات صربيا والجبل الأسود غير النظامية قد أدت إلى وجود مجتمع تسوده الفوضى وبعيد كل البعد عن مجتمع ذو نظام. فماذا سيحدث عندما تصل هذه الحرب إلى البوسنة والهرسك إذا ما عرفنا التوزيع العرقى لها وغياب حكومة مركزية عاملة ؟

وتجلى شكل الأمور فى المستقبل فى أوائل أكتوبر عندما أرسلت وحدات من القوات الاحتياطية من الجبل الأسود إلى الهرسك الغربية لإنشاء قاعدة لتنفيذ عملية احتلال جزء من الساحل الكرواتى حول مدينة دوبروڤنيك لاحقاً. ونزل الرجال فى غضون ساعات من وصولهم إلى القرى لنهبها وإطلاق النار على المارة من المدنيين (فقتلوا شخصين) وأجبر آلاف الرجال والنساء والأطفال إلى الفرار من بيوتهم. وأما من بقوا فى بيوتهم فقد بنوا حائطاً من المتاريس لمنع الغزاة من الدخول. وكانت هذه القوات النظامية تتباهى علناً أن البوسنة والهرسك لم يعد لها وجود وأن ما تبقى منها قد أصبح يتبع الجبل الأسود .

ولاشك أن تفكك يوغوسلاڤيا إلى وحداتها الفيدرالية يعد مناسباً أكثر من تفتتها إلى ما لا يحصى من الكراييـنات. ويعنى ذلك أن بلقنة يوغوسلاڤيا أفضل كثيراً من لبننتها.

وسوف يعنى تفتيت جمهوريات وأقاليم يوغوسلافيا إلى وحدات أصغر أن الحرب قد أصبحت وبائية فى هذا الجزء من أوروبا . ولا يسعنا فى مواجهة هذا الخطر إلا أن نصف باللامسئولية تأخر رد الفعل الأوروبى واتصافه بالمحافظة تجاه الحرب الدائرة فى كرواتيا . ويعد موقف الحكومة البريطانية مضحكًا حيث ترى أن الأطراف المتحاربة ينبغى أن توافق على التسوية الشاملة قبل أن يعترف المجتمع الدولى بانهيار يوغوسلافيا . ولكن مؤتمر لاهاى انعقد بالتحديد لأنه لم يعد هناك وجود لبنيان يوغوسلافى قادر على التفاوض بشأن هذه التسوية. ولولا الاعتراف بهذه الحقيقة عن طريق تجميد مقعد يوغوسلافيا فى الأمم المتحدة والاعتراف بالأجزاء المكونة لها ككيانات ذات سيادة – لاستمر النظام الصربى والجيش فى قصف الهيئات الفيدرالية بالداخل والخارج لتحقيق أهدافهما المدمرة .

ألم تترك يوغوسلافيا حقًا أية وصية أو عهد ؟

لقد ظل الأساس الدستورى بكامله للتسوية المتعلقة بالمسألة القومية بيوغوسلافيا ما بعد الحرب ينهار شيئًا فشيئًا على مدى الأربع أو الخمس سنوات الماضية حتى أنه سيبدو أنه لم يتبق لنا شىء سوى ورقة خالية يستطيع أى طاغية إقليمى أن يرسم عليها حدوده. ولكن أوروبا ستقع فى خطأ فادح بتفتيت البنود الأساسية للتسوية التى تم التوصل إليها بعد الحرب من أجل التوصل إلى حل سريع. إن الجمهوريات الست هى دولة قومية وحدودها حدود سياسية، والإقليمين وحدتان سياسيتان منفصلتان عن صربيا وحدها . وهذه الوحدات الثمانى هى الوريثات الشرعيات ليوغوسلافيا ويجب الاعتراف بها على هذا النحو. فإن كانت هذه الوحدات ستقيم فيما بينها اتحادًا جديدًا لأسباب عرقية أو اقتصادية فليكن ذلك ناتجًا عن إرادتها الحرة وإلا فلن يكون هذا الاتحاد مجديًا على الإطلاق. وتنطوى حرية القرار على سحب الجيش من أراضى كرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وكوسوفو. ويمكن لذلك أن يتحقق عن طريق العمل السياسى العاجل والدءوب والقائم على المبادئ للمجموعة الأوروبية والمجموعة الاشتراكية لأوروبا الشرقية، فإذا اعتبرت الأقليات القومية مشكلة أثناء الفترة الانتقالية ففى الإمكان إرسال مراقبين دوليين للمناطق التى تقطنها هذه الأقليات لمراقبة التزام الحكومات بالمعايير المتفق عليها دوليًا . وسوف يؤدى أى توجه آخر إلى انتشار الحرب داخل يوغوسلافيا وإلى أن تتعدى الحرب حدود يوغوسلافيا .

(نوفمبر ١٩٩١)

الفصل الثامن

حرب ليس فى مقدور صربيا أن تكسبها

إن أحد أصعب الأمور على الفهم فيما يتصل بالحرب الدائرة فى كرواتيا هو ما يبدو أنه يخبرنا به عن قصر عمر المشروع اليوغوسلافى على ذلك النحو. فقد أعلنت كرواتيا وكوسوفو ومقدونيا وسلوفينيا استقلالهم جميعًا يساندهم الاستفتاء الشعبى. وأعلن برلمان البوسنة والهرسك أن الجمهورية دولة مستقلة ذات سيادة. وتحاول صربيا توسيع حدودها بقوة السلاح. لقد كانت إعادة صياغة نظام الدولة فى هذا الجزء من أوروبا سريعًا ومذهلاً فى آن واحد وبنفس الدرجة. ولا يمكننا إذن تفادى الجدل حول ما إذا كانت يوغوسلافيا أم لا دولة اصطناعية. ولكن ذلك الجدل سيظل عقيمًا إلا إذا ذهبنا إلى ما وراء سنوات عمر يوغوسلافيا السبعين ككيان قائم حتى نستطيع استيعاب الوسطية الثنائية المعقدة التى كانت تمثلها دومًا، إحداهما تتصل بالعلاقة بين الأمم اليوغوسلافية وتتصل الأخرى بشعور كل أمة بهويتها وهدفها. وحدث الانهيار الثانى ليوغوسلافيا بسبب قرار صربيا عام ١٩٨٧ بانتهاك النظام الفيدرالى لما بعد الحرب بكامله سعيًا إلى هيمنتها عليه. وإن فشلت فالبديل هو صربيا الكبرى. ولن تقوم صربيا الكبرى سوى عن طريق حرب ضد يوغوسلافيا التى وقفت منذ عام ١٩١٨ حجر عثرة فى طريق الأحلام القديمة بإنشاء مثل هذه الدولة. وتطلب ذلك من صربيا ذاتها أن تعيد صياغة نظامها فى قالب غير ديمقراطى أى أن تصبح صربيا ميلوسيفيتش. ولتحقيق ذلك كان لابد من فرض إحساس لا يقاوم على الأمة الصربية بأنها محاطة بالأعداء العنصريين، ولذا فلن يضمن بقاءهم كأمة سوى التجمع فى دولة واحدة. ولذا فقد كانت عودة صربيا إلى الماضى أكثر من مجرد عودة الانشغال بمشروع قومى قديم. ولم يكن ميلوسيفيتش واثقًا من تدميره للبيت اليوغوسلافى بقومياته إلى بعد أن أطلق عليه مردة العدو العنصرى .

ولقد كانت يوغوسلافيا بالنسبة للصرب (كما كانت بالنسبة للأمم الأخرى) شكلاً محدداً حدث من خلاله توحدهم القومى. وفى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن

يقطن إمارة صربيا شبه المستقلة سوى الثلث من مجموع ٣,٢ مليوني صربي وكان بقيتهم موزعين بالتساوى تقريبًا بين الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية هابسبرج وكانوا كذلك مختلطين بالآخرين من السلاف وغير السلاف. وكان سعى هذه الإمارة إلى لعب دور المركز القومى الذى يمارس ضغوطًا من أجل الوحدة سعيًا حتميًا، ولكن الشكل الذى ستتخذه هذه الوحدة مثار جدل. وساد خياران من بين عدة خيارات: إنشاء صربيا الكبرى عن طريق التوسع الإقليمى للإمارة (وهو ما كان يعنى أنها ستضم عددًا كبيرًا من العنصر غير الصربى) أو إنشاء اتحاد جنوبى سلافى (وربما اتحاد للبلقان) يتكون من أمم متكافئة وهو اتحاد لن يستطيع تحقيقه سوى العمل المشترك. فإذا كان الخيار الأول قد أشبع الشهوات الاستعمارية للبرجوازية الصربية فقد أصبح الثانى جزءًا من ميراث الاشتراكية الصربية ، وصار جزءًا من امتدادها الشيوعى .

ورغم أن يوغوسلافيا قد سادت عام ١٩١٨ إلا أن ظروف نشأة الدولة الجديدة جعلتها واقعيًا صربيا كبرى. وبعد انهيار ١٩٤١ لم يكن يكفى تعبئة القوميات غير الصربية فى كفاح بارتيزانى مشترك لإحباط أى تجديد لقوة صربيا الكبرى المانعة لإحياء يوغوسلافيا، وكان من الضرورى كذلك كسب الأمة الصربية فى صف برنامج جديد قوامه اتحاد فيدرالى يوغوسلافى. ولذا فقد ولدت يوغوسلافيا ما بعد الحرب من بقايا صربيا الكبرى. ولا شك أن ميلادها قد تطلب كذلك هزيمة نظام هتلر الجديد فى أوروبا، الذى لعبت فيه دولة أوستاش كرواتيا الكبرى دورها . ولكن الشيوعيين اليوغوسلاف لم يعتبروا أن التوسعية الكرواتية مشكلة دائمة. أما التوسعية الصربية فقد ظلت تهديدًا دائمًا لأن الصرب كانوا هم الأكثر عددًا والأكثر انتشارًا، وبسبب الهيمنة التى تمتعوا بها فى فترة ما بين الحربين وبسبب التوجه الموضوعى للمركزية الإدارية التى تنطوى عليها هيئات الحزب والدولة الفيدرالية التى تنحاز إلى جانب الأمة الأقوى وهو توجه يسره القرار الذى يقضى بالإبقاء على بلجراد كعاصمة للاتحاد .

واستقرت يوغوسلافيا فى النصف الثانى من الستينيات على إعادة الصياغة الكبرى للنظام الفيدرالى بهدف تجريد الهيئات المركزية من كثير من سابق سلطتها، واعتمد نجاح الإصلاح بشكل أساسى على موقف الزعماء الشيوعيين الصرب. ويعطينا كتاب صدر مؤخرًا للكاتبة الصربية لاتنكا بيروفيتش، أمين الحزب الصربى فى ذلك الوقت،

فهمًا متعمقًا لكيفية شن المعركة للفوز بقلوب الأمة الصربية أثناء فترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ الحاسمة عند إجراء الإصلاح الدستورى الكبير بعد ١٩٤٥ وهو آخر الإصلاحات التى تجرى فى حياة تيتو. وتم تأليف هذا الكتاب بعد طرد مؤلفته ١٩٧٢ فى حملة تطهير الحزب من الليبراليين كنوع من الميزانية الخاصة. وتستحق بعض مناقشاتها أن نستعرضها هنا ليس فقط لأن هذه المناقشات تتناقض تناقضًا حادًا مع المسلك السياسى السائد فى صربيا ميلوسيڤيتش. وإنما لأن مصير «الليبراليين» الصرب - طردهم من الحزب أعقبه عشرون عامًا من العزلة والعار السياسيين - قدر له أن يمهد الطريق لإحياء قومية الصرب الكبرى أخيرًا ومن ثم الحرب الدائرة حاليًا كذلك. ويصيبنا الذهول لتبصر الكاتبة بحقائق الأمور عندما نقرأ كتابها اليوم بعد أربع سنوات من صعود ميلوسيڤيتش إلى أوج السلطة .

ونبدأ برفض بيروڤيتش لفرضين سائدين إلى حد كبير فى صربيا اليوم: الأول أن دستور ١٩٧٤، الذى حول معظم السلطة من الهيئات الفيدرالية إلى الجمهوريات والإقليمين، قد فرض على صربيا، والثانى أن الزعماء السياسيين الصرب كانوا دائمًا ما يرون أن الحدود الداخلية ليوغوسلاڤيا مجرد حدود إدارية. ولكن إصلاح الاتحاد الفيدرالى قام على فكرة سيادة الجمهوريات والأمم التى تحمل أسمائها "وبما أن الجمهوريات لم تنشأ من خلال تقسيم إدارى لأراضى دولة واحدة، وإنما نشأت كتعبير عن حق الأمم فى دولها ... فإنه يكون من المستحيل أن نصادر حق هذه الأمم فى تقرير كيفية توزيع الفائض الناشىء داخل جمهورياتها أو أن نتاجر بهذا الحق باسم نظام سياسى واحد. واعتبر تجريد الدولة المركزية من امتيازاتها الاقتصادية شيئًا ضروريًا لأن هذه الامتيازات أدت إلى عجزها السياسى فى شتى المواقف الاقتصادية الصعبة. ولا شك أن عدم مركزية الاقتصاد كانت تمثل خطرًا عودة القومية التى تفوق قوتها القوة التى تمتعت بها فيما سبق بناء على تأييد الفلاحين. ولكنه من المستحيل الاستمرار كالسابق «أى أن مطالبة الرابطة الشيوعية اليوغوسلاڤية بالإبقاء على درجة من الوحدة تفوق مستوى الموضوعية الاقتصادية والاندماج الاجتماعى داخل يوغوسلاڤيا يعنى دفعها إلى صراع دائم مع الواقع». ولهذا السبب فإن هؤلاء المصلحين فى صربيا، كما فى غيرها من أقاليم يوغوسلاڤيا، قد علقوا آمالهم على التحول الديمقراطى للنظام السياسى عن طريق هيئات «الإدارة الذاتية الاشتراكية» ولذا فقد لزم إعادة صياغة البرنامج القومى الصربى باللغة الجديدة للديمقراطية والتحديث الاقتصادى .

وواجهت الشيوعيين مهمة عسيرة للغاية فى صربيا حيث إن الالتحام مع يوغوسلافيا مركزية له جذور تاريخية عميقة. «ولقد رأى القسم الأكبر من الرأى العام (الصربى) أن التغييرات تضعف مركز صربيا داخل يوغوسلافيا، وكذلك تفكك صربيا من الداخل باعتبار الاستقلال الأكبر الذى منح للإقليمين» وقد أكد ميلينتايى زميل بيروفيتش فى خطابه أمام اللجنة المركزية التابعة للحزب الصربى على أن «نتحمل نحن شيوعيىّ كبرى الأمم عدداً ضمان أن العلاقة بين القوى المدعمة للمساواة القومية (فى البلاد ككل) لم يقض عليها داخل الرابطة الشيوعية اليوغوسلافية» .

وكان المصلحون الصرب يعتقدون أن صربيا ينبغى أن تهتم بشئونها الخاصة وبتنميتها هى بدلاً من رعاية الطموحات الاستعمارية التى لم تستطع أبداً أن تتابعها لأسباب موضوعية. ويرون كذلك «أننا رأينا فى التنمية الديمقراطية فى يوغوسلافيا ضرورة وحدة ثقافية وروحية للأمة الصربية الذى انقسم تاريخها وأصابها التشتت واختلطت دون انفصال مع أمم أخرى» وكشفت بيروفيتش فى هجوم كبير على قومية الصرب الكبرى عن العناصر الأساسية لهذه القومية وهى العناصر التى ستوفر فى الخمسة عشر عامًا القادمة الأساس الأيديولوجى لنظام ميلوسيفيتش : (١) الزعم بأن «صربيا والهوية الصربية مهددتان فى يوغوسلافيا هذه» (٢) تقوم الحسابات الاستراتيجية بالنسبة لصربيا على استغلال الشعوب الصربية القاطنة فى الجمهوريات الأخرى والإقليمين (٣) الميل إلى تشجيع المشاعر المعادية للكروات (٤) الاستعداد لمناقشة الوضع المتكافىء للأقليات القومية داخل صربيا ذاتها، ومن ثم مناقشة وضع الإقليمين «وإذا جمعنا بين هذه المكونات فإننا نكون قد شكلنا قاعدة عريضة لثورة مضادة تهدف إلى رعاية أوهام فى أوساط الأمة الصربية فيما يتصل بالمركزية الفيدرالية، التى كانت دومًا ما تسعى إلى دعم صربيا : وقد كانت تأمل أن تهيمن على الآخرين عن طريق حكمها لصربيا. وكان من اللازم ألا تتوقف عملية تحول صربيا ديمقراطيًا ولا عملية تحريرها من المركزية الفيدرالية حتى يتسنى إضعاف الإدارة المتخطية للحدود القومية» .

ولن نتمكن من فهم حقيقى لانقلاب الموازين الذى تمثله صربيا ميلوسيفيتش ومن ثم فهم السبب الأصلى للحرب الدائرة وطبيعتها إلا باستدعاء صربيا ١٩٧١ إلى الذهن. فكما ذكر لى بوجدان بوجدانوفيتش، عمدة بلجراد السابق وأحد خصوم ميلوسيفيتش

الشجعان في لقاء أجريته معه حديثًا أن هذه الحرب هي حرب رجال عجائز. قتال في معارك خسرها هؤلاء في بداية القرن، كبديل لإنشاء دولة – قومية حديثة. ولذا فإن مأساة يوغوسلافيا، التي تجسدت بكل ضراوتها في تدمير الجيش الذي تسيطر عليه صربيا لكرواتيا بانتظام، تعد إلى حد بعيد كذلك مأساة للأمة الصربية ولصربيا .

إن ما فعلته الحرب بكرواتيا وشعبها قد تم تسجيله جيدًا[1] ولكن عار هذه الحرب يكمن كذلك في أثرها على الأمة الصربية، ويمثل أحد جوانب هذه الحرب غير الشريفة عجرفة الضباط التي آثارها تفوق قوة السلاح، والاستخدام المجنون للمعدات العسكرية والإنتاج اللانهائي من الجنرالات والتجنيد الإجباري لقوات الاحتياط من الصرب والانحياز الاجتماعي في إجراء القرعة الخاصة بالخدمة العسكرية واستبدال ما كان فيما مضى جيشًا منظمًا بالمتطوعين السكارى والفظائع التي ارتكبت ضد المدنيين و «الاعتداء» الأسرى ونهب وحرق المدن والقرى المحتلة وتدمير الآثار الثقافية النفيسة والاستهتار بحياة الجنود. ويمثل الجانب الآخر لهذه الحرب غير الشريفة معارضة برلمانية رعديدة تحاكي الموقف الفظ للقائد الأكبر عن الفكرة القائلة بأن جميع الصرب ينبغي أن يعيشوا في دولة واحدة، ولم يحدث أبدًا أن انحدرت صربيا إلى هذه الحالة من الإذلال الأخلاقي .

وهذه هي الخلفية التي تبرز أمامها شجاعة القلة التي تستمر رغم الاعتداءات الجسدية وتهديد حياتها، في معارضة الحرب من خلال الكلمة المكتوبة والاحتجاج الشعبي وتشجيع فرار الشباب من التجنيد بمساعدتهم على تفادي القيد في قرعة التجنيد. والدليل على أن وجود العرف الديمقراطي بصربيا لم يقض عليه بأي حال من الأحوال هو هؤلاء من أمثال يلكا وياڤلوسكو أمسيروڤيتش اللذين ساعدا على تأسيس المركز المناهض للحرب وحزب الإصلاح بزعامة إيڤان ديوريتش والبرلمان النسائي ومحرري وصحفيي جريدة Vreme الشجعان، وحزب الديمقراطيين الاشتراكيين في ڤوڤودينا بزعامة نيناد تشناك وأعضاء المبادرة الديمقراطية اليوغوسلافية ومن هجروا الحرب والهاربين من التجنيد والأسر التي احتجت على تعبئة رجالها وعشرات الآلاف من الشباب الصرب الذين احتشدوا ضد ميلوسيڤيتش في مارس من هذا العام ومن يشكلون دماء الحياة في الحركة المناهضة للحرب، وهؤلاء وحدهم هم من يتحدثون لغة يمكن أن تتجاوب معها شعوب ما كان يسمى يوغوسلافيا .

نوفمبر ١٩٩١



ملاحظة :

١ - وما فعلته الحرب ليس مسجلاً فى الصحافة الكرواتية والدولية فحسب، ولكنه مسجل كذلك فى الصحف المعارضة التى تصــدر أسبــوعيًا مثل صحيفـة Vreme فى صربيا وصحيفة Monitor فى الجبل الأسود .

الفصل التاسع

عداءك للحرب فى يوغوسلافيا يعنى معارضتك للمعتدى

إن سقوط مدينة فوكوفار الكرواتية المدمرة (وهى المدينة التى كانت يومًا ما موطنًا لما يقرب من ٥٠ ألف مواطن ، ٤٣٪ منهم من الكروات ٣٧٪ من هم من الصرب و٢٠٪ منهم من المجريين وآخرين) بعد يومين من قيام محاصريها بتوقيع اتفاقية أخرى لوقف إطلاق النار على نحو مهيب عن طريق وساطة لورد كارنجتون، ليقف كتمثال شديد البروز فى مواجهة عدم كفاية (أو التورط المشين) لرد الفعل العالمى تجاه انحطاط الأزمة اليوغوسلافية فى مستنقع الحرب والبربرية. لقد كان من دواعى الإحباط وإن كان ذلك متوقعًا أن نرى معظم اليسار الأوروبى منقاداً خلف السفارات التابعة للقوى الأوروبية فى رد فعلها تجاه نكبة يوغوسلافيا الظاهرة للعيان والتى ترفض دون تفكير أن تواجه الواقع أو أن تنظر إلى المستقبل (تمامًا كما فعلت فى مناسبة سابقة عندما واجهت التفكك الواضح لإمبراطورية هابسبيرج). وبالرغم من اعتراف الجميع فى ذلك الوقت تقريبًا داخل البلاد وخارجها برحيل يوغوسلافيا القديمة، فلم يتم اتخاذ الخطوة التالية المنطقية بعدم الاعتراف مما أدى إلى الارتباك والوقوف محلك سر دون عمل أى شىء. وهناك استمرار فى صياغة السياسات، كما لو أن البلاد ما زالت على قيد الحياة، والنتيجة هى أن الوحدات الفيدرالية الثمانية السابقة، التى تستطيع وحدها أن تضع الأساس لنظام جديد فى المنطقة، توجد كنوع من السجن وتستمر حرب الغزو التى يخوضها الجيش ونظام ميلوسيفيتش فى صربيا .

إن أفضل ترياق للمغالطات الدائرة حول هذه الحرب - حول من هو الذى يشنها، وضد من، وعلام - هو تعريتها أمام آراء المعارضة المناهضة للحرب بصربيا وبين الصرب خارج صربيا. وها نحن أولاء فى وضع نرى فيه حياة هؤلاء الشجعان مهددة بصفة يومية. وقد رفضوا قبول الفكرة التى يتبناها الكثيرون فى وسائل الإعلام البريطانية بأن هذه الحرب دائرة بين الكروات والصرب. إن هؤلاء الشجعان هم فى الواقع من وصفوا ببلاغة شديدة الفزع والخزى التى سببتهما الحرب التى شنها كلٌ

من الجيش اليوغوسلافى السابق ونظام ميلوسيفيتش ضد المصالح التاريخية والوحدة العضوية لجميع شعوب ما كانت فيما مضى يوغوسلافيا بما فى ذلك الشعب الصربى بالطبع .

وكما قال بوجدان بوجدانوفيتش، عمدة بلجراد السابق : «إننا نجابه حرباً بلا هدف – من جهتها الصربية. إن الكروات يدافعون عن أنفسهم وهدفهم واضح». أو كما قال فيسنا بيسيتش، عالم الاجتماع الصربى والمناهض للحرب : «إن هذه الحرب تدور على الأرض الكرواتية ولا مفر من نتيجتها، وكرواتيا فى موقف كهذا تشن حرباً دفاعية.. والسبب أن الصرب مشتتون للغاية هو بالتحديد أن برنامجهم القومى لا يمكن أن يكون هجوميًا، ولكن ينبغى أن يكون هو ذاته قائمًا على الدبلوماسية الحسنة والتسامح والصراحة. ولكن سياسة متناقضة مع ذلك اتبعت بصربيا على مدى السنوات الأربع الماضية، مما عجل بانهيار يوغوسلافيا» .

ولقد لخص الأمر كما يلى ميلان كنجراجا أحد المحاربين القدماء (صربى) وأستاذ الفلسفة بجامعة زغرب وأحد الأعضاء المؤسسين لجريدة Praxis :

لقد استطعنا حتى فى أحلك فترات القمع الستالينى أن نجد طريقة لرفع أصواتنا ضد جميع أشكال الطغيان والاستبداد. ولا أعتقد أن (المفكرين الصرب) لا يعرفون أو يرغبون فى أن يعرفوا أن ما يفعله الجيش اليوغوسلافى والتشتنيك فى كرواتيا هى جرائم حرب موجهة ضد المدنيين وضد الميراث الثقافى لإحدى الأمم. وينبغى علينا رفع أصواتنا ضد ما يحدث، كما اعتدنا أن نفعل ضد الحرب فى ڤيتنام أو ضد التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا. إن كرواتيا محتلة. وسيتم تدميرها إلى حد كبير. وستكون هناك خسائر كبيرة فى الأرواح. ولكن حرب تحرير عامة ستنشأ فى كرواتيا وستنتصر كرواتيا فى الحرب وستتحرر .

ولم يختلف عن هذا الرأى فى سبتمبر الماضى رأى ستيڤان ديدليير وهو من صرب البوسنة وشيوعى من فترة ما قبل الحرب وأخ الكاتب الراحل لسيرة حياة تيتو وصديق ديلاس .

«إن المئات والآلاف من صرب كرواتيا المحبين للسلام يموتون ويدمر قراهم ومدنهم جيش ميلوسيفيتش. وإننى أشاهد الطائرات والدبابات والمدفعية الثقيلة وهى تسحق كرواتيا بينما يقاوم الناس بأسلحة خفيفة. وإننى لأشعر بأننى ألمانى معاد للنازية فى حرب ضد هتلر. فكل طائرة تسقط وكل دبابة يتم تدميرها تعد نصراً للكروات وللصرب وكل شعب آخر من شعوب يوغوسلافيا .

وفى مقابلة أجريت معه أخيراً قال ميركو كوفاتش أحد أشهر الروائيين الصرب وأحد الأعضاء المؤسسين لجمعية الكتاب المستقلين الجديدة فى بلجراد .

«إن هذه الحرب تحمل صورة مخيفة لصانعيها : فهى فوضوية وشرسة ومدمرة. إن الجيش الذى يدمر القرى سواء كانت كرواتية أم صربية - لا فرق - يدمر ذاته أولا وقبل كل شيء. إن الجيش الذى يحول المدن والآثار ووسائل الاتصال إلى حطام، ليحطم كل الروابط بين شعوبنا. إن هذه الحرب تعد نوعاً غريباً من الحروب العثمانية: قذرة وسارقة ومرعبة. إنها حرب منحوتة رأساً من القرن السادس عشر! وصحيفة Vreme هى إحدى صحف بلجراد الأسبوعية المستقلة التى تمثل وحدها صوت العقل وسط حمى الحرب المنتشرة بالمدينة («فى مقاهى بلجراد وشوارعها ومنازلها يمكنك أن تسمع صيحات الحرب باستمرار : الدعوة للقتل والكراهية»، بوجدانوفيتش. ولقد أعطت هذه الصحيفة أفضل تقرير عن التخريب الذى أحدثته هذه الحرب. ففى الحادى عشر من نوفمبر نقلت الصحيفة كلام تانيا إيفانسيفيتش وهى لاجئة صربية من غربى سلافونيا عمرها خمسة عشر عاماً وقد كانت هذه الفتاة تحمل رسائل للجيش : «إننا لا نعرف إلى أين نذهب ولا معنى للتفكير فى العودة. فإذا عدنا إلى هناك فلن نجد ما نحرره فقد احترق كل شيء عن آخره ودمر. وإننى لست أدرى فى الواقع السبب فى حربنا هذه، ولا السبب فى موت أصدقائى». وكتب فى نفس الطبعة أحد محررى الصحيفة قائلاً : «ستبقى مدينة فوكوفر وصمة عار فى الذاكرة الجماعية لعشرات الآلاف من الرجال الذين خاطروا بحياتهم هناك دون أن يعرفوا لماذا. وستكون كإنذار بأن الحروب التى تدور دون إجماع قومى أو هدف واضح أو مبرر أخلاقى لا يمكن الانتصار فيها». وكتب أحد محرريها أيضاً فى الطبعة التى سبقتها قائلاً :

إن كان أحد قد كسب من خلالها (الحرب) فهذا الفائز ليس هو شعب كرايينا أو سلافونيا أو كوناڤلى، ولكن من كسبوا هم أفراد العصابات والسلابين واللصوص والضباع. فلم يكن هم المتطوعين حسب كلام الاحتياطيين والضباط والسكان، إلا نهب القرى المهزومة ونقل الغنائم بالشاحنات إلى بلجراد التى أغرقتها البضائع المسروقة. ولقد هجر ما يقرب من مائتى ألف شخص منطقة الحرب تاركين سلافونيا للجيش وللموتى. والصرب الكروات يعدون أكثر من لاجئين فهم أناس مطرودون. فقد دمرت منازلهم وقتلت ماشيتهم أو سرقت، وضاعت معداتهم الزراعية وكل ما كانوا يمتلكون، فإذا حكمنا على الأمور حسب التجربة الكرواتية فى سلافونيا وكرايينا فلا يبدو مصيرهم جيداً بأى حال فى دوبروفنيك، ولكن إذا كان ذلك مريحاً بأى حال فإنه لا يبدو جيداً بالنسبة لأى شعب، محرر،

سواء كان هذا الشعب كرواتي أو صربي. وإذا حكمنا بمعيار ما تم إنجازه حتى الآن فإن «المناطق المحررة» تعيش ما يحاكي الحياة حيث استبدل الأمن والرخاء «بالحرية» تحت وطأ الأحذية للرقاب واستبدلت «الكرامة» بأكل الجذور .

وربما ينبغي أن تذهب آخر كلمة إلى درس فويكان وكان ماجارد من تورنتو واللذين نشرت خطابهما جريدة Vreme في الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٩١» .

(إننا) صربي وألماني صديقان حميمان وزميلان مات خمس عشر عضو من أسرتينا في حربين عالميتين – في جانبين متعاديين بالطبع. ويعتبر (خطابنا) كإجابة لكل أولئك الذين يحاولون باستخدام المنطق السطحي والانفعالات الجياشة تبرير ما يحدث بكرواتيا الآن عن طريق إبادة جماعية نفذت منذ خمسين عام مضت. وهو إجابة إلى كل أولئك ممن يصفون هذا الجزء من العالم المتحضر الذي يحتج على العدوان على كرواتيا بأوصاف مثل «الرايخ الرابع» و«الفاشية الجديدة» .. إن صربيا تحتاج اليوم إلى عون العالم كما كانت ألمانيا تحتاجه قبل ١٩٣٣ . إن عدوهم (عدو الصرب) هو القيادة المنتخبة ديمقراطيًا في صربيا وهم أولئك الذين تعد الحرب والدعاية هما وسيلتهم الوحيدة للبقاء في السلطة. ولا ينبغي أن ننسى الماضي أبداً، ولكن ينبغي كذلك أن نتعلم منه، لا أن نكرره» .

وحدث على مدى الأسابيع الماضية أن ضرب أعضاء من مناهضي الحرب من أمثال نيناد تشناك وباقلوسكو أمسيروفيتش على أيدي إحدى فرق النظام وألقى القبض على تشناك وتم تجنيده وأرسل إلى الجبهة وتم تدمير مركز مناهضة الحرب الكائن في بلجراد والتهب بسياط الحماسة جو من الإعدام دون محاكمة قانونية ضد محبي السلام في فوفودينا وخاصة ممن ينتمون إلى أصول مجرية وغيرهم من شعوب الأقليات. ولم يكن المسئولون عن ذلك من بين المرتزقة الجهلاء أو صحفيين مأجورين من بين عجائز الأكاديمية الصربية من أمثال الروائي دوبريكا تشوسيتش أو محرر جريدة Praxis السابق ليوباتاديتش اللذين صرحا بأن «التهدئة هي خيانة عظمى «لقد أصبحا من المحرضين على الحرب وسوف يوصف ذلك يومًا ما بأنه جريمة حرب» .

والانحياز إلى طرف من أطراف هذه الحرب ليس هو مجرد الانحياز إلى جانب إحدى الجمهوريات – كرواتيا – التي هي الضحية الحالية للعدوان، أو كوسوفو وسلوفينيا الضحيتان السابقتان أو البوسنة والهرسك التي تنتظر دورها في طابور الضحايا. إن الانحياز يكون كذلك إلى جانب المعارضة المناهضة للحرب في صربيا وإلى جانب أي أمل في نظام ديمقراطي مقبل في المنطقة التي عرفت مرتين باسم يوغوسلافيا .

(ديسمبر ١٩٩١)

المشروع القومى للترجمة

١ - اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢ - الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣ - التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤ - كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
٥ - ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦ - اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ - العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨ - مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩ - التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠ - خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١ - مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢ - طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ - ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤ - التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥ - الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦ - أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : بإشراف / أحمد عتمان
١٧ - مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ - الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ - الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ - قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ - خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢ - مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣ - تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ - ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥ - مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦ - دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ - التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ - رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩ - الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠ - الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١ - مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ - الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣ - التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤ - الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥ - الأسطورة والحداثة	پول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

٣٦ – نظريات السرد الحديثة — والاس مارتن — ت : حياة جاسم محمد

٣٧ – واحة سيوة وموسيقاها — بريجيت شيفر — ت : جمال عبد الرحيم

٣٨ – نقد الحداثة — آلن تورين — ت : أنور مغيث

٣٩ – الإغريق والحسد — بيتر والكوت — ت : منيرة كروان

٤٠ – قصائد حب — آن سكستون — ت : محمد عيد إبراهيم

٤١ – ما بعد المركزية الأوروبية — بيتر جران — ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحي / محمود ماجد

٤٢ – عالم ماك — بنجامين باربر — ت : أحمد محمود

٤٣ – اللهب المزدوج — أوكتافيو باث — ت : المهدي أخريف

٤٤ – بعد عدة أصياف — ألدوس هكسلي — ت : مارلين تادرس

٤٥ – التراث المغدور — روبرت ج دنيا – جون ف أ فاين — ت : أحمد محمود

٤٦ – عشرون قصيدة حب — بابلو نيرودا — ت : محمود السيد علي

٤٧ – تاريخ النقد الأدبي الحديث (١) — رينيه ويليك — ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد

٤٨ – حضارة مصر الفرعونية — فرانسوا دوما — ت : ماهر جويجاتي

٤٩ – الإسلام في البلقان — هـ . ت . نوريس — ت : عبد الوهاب علوب

٥٠ – ألف ليلة وليلة أو القول الأسير — جمال الدين بن الشيخ — ت : محمد برادة وعثماني الميلود ويوسف الأنطكي

٥١ – مسار الرواية الإسبانو أمريكية — داريو بيانوبيا وخ. م بينياليستى — ت : محمد أبو العطا

٥٢ – العلاج النفسي التدعيمي — بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل — ت : لطفي فطيم وعادل دمرداش

٥٣ – الدراما والتعليم — أ . ف . ألنجتون — ت : مرسي سعد الدين

٥٤ – المفهوم الإغريقي للمسرح — ج . مايكل والتون — ت : محسن مصيلحي

٥٥ – ما وراء العلم — جون بولكنجهوم — ت : علي يوسف علي

٥٦ – الأعمال الشعرية الكاملة (١) — فديريكو غرسية لوركا — ت : محمود علي مكي

٥٧ – الأعمال الشعرية الكاملة (٢) — فديريكو غرسية لوركا — ت : محمود السيد ، ماهر البطوطي

٥٨ – مسرحيتان — فديريكو غرسية لوركا — ت : محمد أبو العطا

٥٩ – المحبرة — كارلوس مونييث — ت : السيد السيد سهيم

٦٠ – التصميم والشكل — جوهانز ايتين — ت : صبري محمد عبد الغني

٦١ – موسوعة علم الإنسان — شارلوت سيمور – سميث — مراجعة وإشراف : محمد الجوهري

٦٢ – لذّة النّص — رولان بارت — ت : محمد خير البقاعي .

٦٣ – تاريخ النقد الأدبي الحديث (٢) — رينيه ويليك — ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد

٦٤ – برتراند راسل (سيرة حياة) — آلان وود — ت : رمسيس عوض .

٦٥ – في مدح الكسل ومقالات أخرى — برتراند راسل — ت : رمسيس عوض .

٦٦ – خمس مسرحيات أندلسية — أنطونيو جالا — ت : عبد اللطيف عبد الحليم

٦٧ – مختارات — فرناندو بيسوا — ت : المهدي أخريف

٦٨ – نتاشا العجوز وقصص أخرى — فالنتين راسبوتين — ت : أشرف الصباغ

٦٩ – العالم الإسلامي في أوائل القرن العشرين — عبد الرشيد إبراهيم — ت : أحمد فؤاد متولي وهويدا محمد فهمي

٧٠ – ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية — أوخينيو تشانج رودريجث — ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد

٧١ – السيدة لا تصلح إلا للرمي — داريو فو — ت : حسين محمود

٧٢ - السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلى
٧٣ - نقد استجابة القارئ	چين . ب . تومبكنز	ت : حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤ - صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	ت : حسن بيومى
٧٥ - فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦ - چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧ - تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨ - العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
٧٩ - شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠ - بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
٨١ - الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
٨٢ - مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
٨٣ - مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالى
٨٤ - موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥ - منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت : عبد الرازق بركات
٨٦ - طول الليل	جمال مير صادقى	ت : أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧ - نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
٨٨ - الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩ - الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠ - وسم السيف (قصص)	نخبة من كُتاب أمريكا اللاتينية	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١ - المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢ - أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجل	ت : نادية جمال الدين
٩٣ - محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤ - الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
٩٥ - مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦ - ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧ - هوية فرنسا (مج ١)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
٩٨ - الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩ - تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠ - مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
١٠١ - النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢ - السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣ - قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤ - أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
١٠٥ - مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦ - الأدب الأندلسى	د. ماريا خيسوس روبييرامتى	ت : أشرف على دعدور
١٠٧ - صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبـة	ت : محمد عبد الله الجعيدى

١٠٨ - ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من النقاد	ت : محمود علي مكي
١٠٩ - حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠ - النساء في العالم النامي	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١ - المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢ - الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣ - راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤ - مسرحيتا حصاد كونجي وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلي
١١٥ - غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦ - امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧ - المرأة والجنوسة في الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ - النهضة النسائية في مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩ - النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهري سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ - الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١ - الدليل الصغير في كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندي ، وإيزابيل كمال
١٢٢ - نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣ - الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نينل الكسندر وفنادولينا	ت: أنور محمد إبراهيم
١٢٤ - الفجر الكاذب	چون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥ - التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديفي	ت : سمحه الخولي
١٢٦ - فعل القراءة	فولفانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧ - إرهاب	صفاء فتحي	ت : بشير السباعي
١٢٨ - الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩ - الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠ - الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقي جلال
١٣١ - مصر القديمة (التاريخ الاجتماعي)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢ - ثقافة العولمة	مايك فيزرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣ - الخوف من المرايا	طارق علي	ت : طلعت الشايب
١٣٤ - تشريح حضارة	باري ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥ - المختار من نقد ت. س. إليوت (ثلاثة أجزاء)	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦ - فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧ - مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية	چوزيف ماري مواريه	ت : كاميليا صبحي
١٣٨ - عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تاروني	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩ - پارسيڤال	ريشارد ڤاچنر	ت : مصطفى ماهر
١٤٠ - حيث تلتقي الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبوري
١٤١ - اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢ - الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومي
١٤٣ - قضايا التنظير في البحث الاجتماعي	ديريك لايدار	ت : عدلي السمري
١٤٤ - صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدوني	ت : سلامة محمد سليمان

١٤٥ - موت أرتيميو كروث — كارلوس فوينتس — ت : أحمد حسان
١٤٦ - الورقة الحمراء — ميجيل دى ليبس — ت : على عبد الرؤوف البمبى
١٤٧ - خطبة الإدانة الطويلة — تانكريد دورست — ت : عبد الغفار مكاوى
١٤٨ - القصة القصيرة (النظرية والتقنية) — إنريكى أندرسون إمبرت — ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩ - النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس — عاطف فضول — ت : أسامة إسبر
١٥٠ - التجربة الإغريقية — روبرت ج. ليتمان — ت: منيرة كروان
١٥١ - هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١) — فرنان برودل — ت : بشير السباعى
١٥٢ - عدالة الهنود وقصص أخرى — نخبة من الكُتاب — ت : محمد محمد الخطابى
١٥٣ - غرام الفراعنة — فيولين فانويك — ت : فاطمة عبد الله محمود
١٥٤ - مدرسة فرانكفورت — فيل سليتر — ت : خليل كلفت
١٥٥ - الشعر الأمريكى المعاصر — نخبة من الشعراء — ت : أحمد مرسى
١٥٦ - المدارس الجمالية الكبرى — جى أتيال وآلان وأوديت فيرمو — ت : مى التلمسانى
١٥٧ - خسرو وشيرين — النظامى الكنوجى — ت : عبد العزيز بقوش
١٥٨ - هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢) — فرنان برودل — ت : بشير السباعى
١٥٩ - الإيديولوجية — ديفيد هوكس — ت : إبراهيم فتحى
١٦٠ - آلة الطبيعة — بول إيرليش — ت : حسين بيومى
١٦١ - من المسرح الإسبانى — اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا — ت : زيدان عبد الحليم زيدان
١٦٢ - تاريخ الكنيسة — يوحنا الأسيوى — ت : صلاح عبد العزيز محجوب
١٦٣ - موسوعة علم الاجتماع ج ١ — جوردون مارشال — ت بإشراف : محمد الجوهرى
١٦٤ - شامبليون (حياة من نور) — جان لاكوتير — ت : نبيل سعد
١٦٥ - حكايات الثعلب — أ . ن أفانا سيفا — ت : سهير المصادفة
١٦٦ - العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل — يشعياهو ليفمان — ت : محمد محمود أبو غدير
١٦٧ - فى عالم طاغور — رابندرانات طاغور — ت : شكرى محمد عياد
١٦٨ - دراسات فى الأدب والثقافة — مجموعة من المؤلفين — ت : شكرى محمد عياد
١٦٩ - إبداعات أدبية — مجموعة من المبدعين — ت : شكرى محمد عياد
١٧٠ - الطريق — ميغيل دليبيس — ت : بسام ياسين رشيد
١٧١ - وضع حد — فرانك بيجو — ت : هدى حسين
١٧٢ - حجر الشمس — مختارات — ت : محمد محمد الخطابى
١٧٣ - معنى الجمال — ولتر ت . ستيس — ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤ - صناعة الثقافة السوداء — ايليس كاشمور — ت : أحمد محمود
١٧٥ - التليفزيون فى الحياة اليومية — لورينزو فيلشس — ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦ - نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية — توم تيتنبرج — ت : جلال البنا
١٧٧ - أنطون تشيخوف — هنرى ترويا — ت : حصة إبراهيم منيف
١٧٨ - مختارات من الشعر اليونانى الحديث — نخبة من الشعراء — ت : محمد حمدى إبراهيم
١٧٩ - حكايات أيسوب — أيسوب — ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠ - قصة جاويد — إسماعيل فصيح — ت : سليم عبدالأمير حمدان
١٨١ - النقد الأدبى الأمريكى — فنسنت . ب . ليتش — ت : محمد يحيى

١٨٢ – العنف والنبوءة	و . ب . ييتس	ت : ياسين طه حافظ
١٨٣ – چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	ت : فتحي العشري
١٨٤ – القاهرة .. حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	ت : دسوقي سعيد
١٨٥ – أسفار العهد القديم	توماس تومسن	ت : عبد الوهاب علوب
١٨٦ – معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل أنوود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧ – الأرضة	بُزُرْج علَوى	ت : علاء منصور
١٨٨ – موت الأدب	ألفين كرنان	ت : بدر الديب
١٨٩ – العمى والبصيرة	پول دی مان	ت : سعيد الغانمی
١٩٠ – محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	ت : محسن سيد فرجانی
١٩١ – الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	ت : مصطفى حجازی السيد
١٩٢ – سياحتنامه إبراهيم بيك	زين العابدين المراغی	ت : محمود سلامة علاوی
١٩٣ – عامل المنجم	بيتر أبراهامز	ت : محمد عبد الواحد محمد
١٩٤ – مختارات من النقد الأنجلو – أمريكی	مجموعة من النقاد	ت : ماهر شفيق فريد
١٩٥ – شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
١٩٦ – المهلة الأخيرة	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
١٩٧ – الفاروق	شمس العلماء شبلی النعمانی	ت : جلال السعيد الحفناوی
١٩٨ – الاتصال الجماهيری	إدوين إمری وآخرون	ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩ – تاريخ يهود مصر فی الفترة العثمانية	يعقوب لانداوی	ت : جمال أحمد الرفاعی وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠ – ضحايا التنمية	جيرمی سيبروك	ت : فخری لبيب
٢٠١ – الجانب الدينی للفلسفة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصاری
٢٠٢ – تاريخ النقد الأدبی الحديث جـ٤	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣ – الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالی	ت : جلال السعيد الحفناوی
٢٠٤ – تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	ت : أحمد محمود هويدی
٢٠٥ – الجينات والشعوب واللغات	لويجی لوقا كافاللی – سفورزا	ت : أحمد مستجير
٢٠٦ – الهيولية تصنع علمًا جديدًا	جيمس جلايك	ت : علی يوسف علی
٢٠٧ – ليل إفريقی	رامون خوتاسندير	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٠٨ – شخصية العربی فی المسرح الإسرائيلی	دان أوريان	ت : محمد أحمد صالح
٢٠٩ – السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٠ – مثنويات حكيم سنائی	سنائی الغزنوی	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١ – فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	ت : محمود حمدی عبد الغنی
٢١٢ – قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١٣ – مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر	ريمون فلاور	ت : سيد أحمد علی الناصری
٢١٤ – قواعد جديدة للمنهج فی علم الاجتماع	أنتونی جيدنز	ت : محمد محمود محی الدين
٢١٥ – سياحت نامه إبراهيم بيك جـ٢	زين العابدين المراغی	ت : محمود سلامة علاوی
٢١٦ – جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٧ – عولمة السياسة العالمية	جون بايلس وستيث سميث	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
٢١٨ – رايولا	خوليو كورتازان	ت : علی إبراهيم علی منوفی

٢١٩ - بقايا اليوم	كازو ايشجورو	ت : طلعت الشايب
٢٢٠ - الهيولية فى الكون	بارى باركر	ت : على يوسف على
٢٢١ - شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	ت : رفعت سلام
٢٢٢ - فرانز كافكا	رونالد جراى	ت : نسيم مجلى
٢٢٣ - العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	ت : السيد محمد نفادى
٢٢٤ - دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	ت : منى عبد الظاهر إبراهيم السيد

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٩٣٣١ / ٢٠٠٠

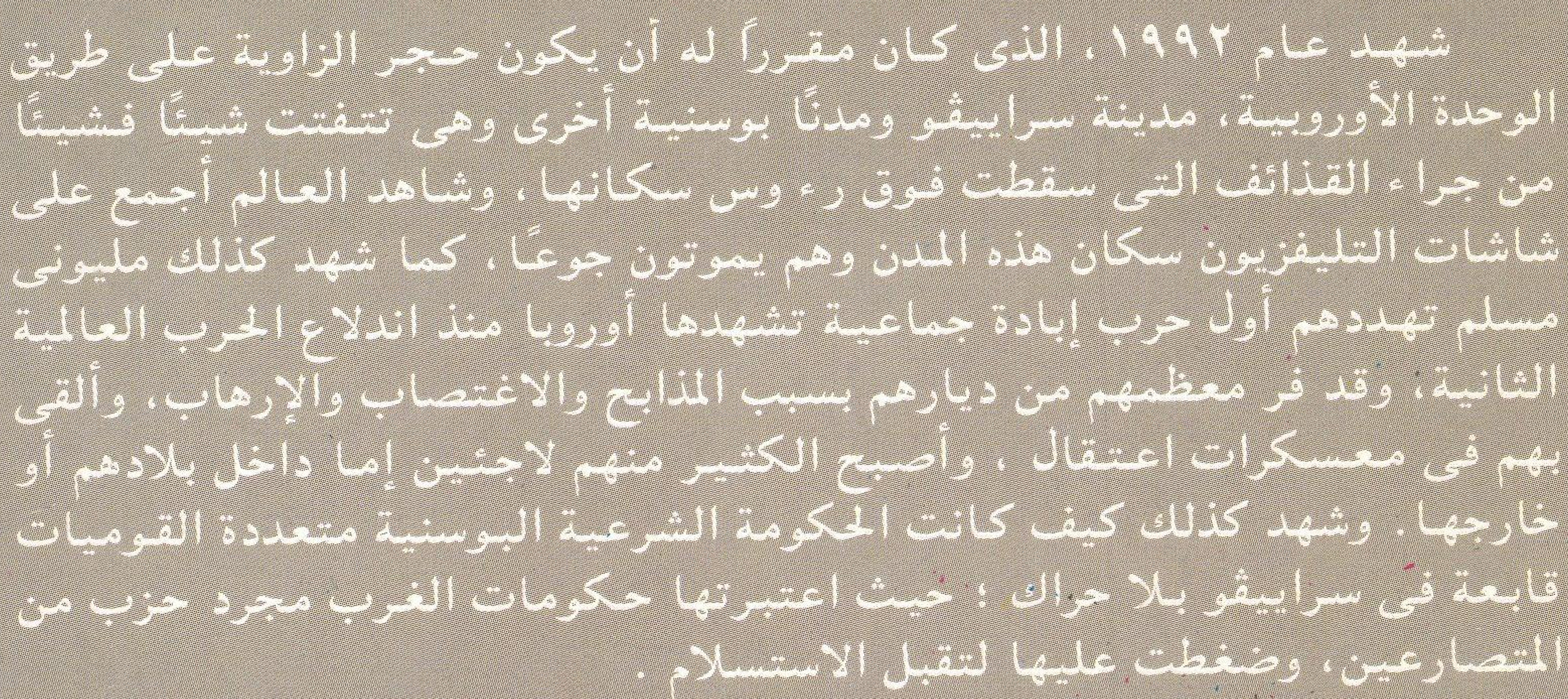


The Destruction of Yugoslavia

Tracking The Break-Up 1980-1992



BRANKA MAGAS



شهد عام ١٩٩٢، الذى كان مقرراً له أن يكون حجر الزاوية على طريق الوحدة الأوروبية، مدينة سراييفو ومدنًا بوسنية أخرى وهى تتفتت شيئًا فشيئًا من جراء القذائف التى سقطت فوق رءوس سكانها، وشاهد العالم أجمع على شاشات التليفزيون سكان هذه المدن وهم يموتون جوعًا، كما شهد كذلك مليونى مسلم تهددهم أول حرب إبادة جماعية تشهدها أوروبا منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، وقد فر معظمهم من ديارهم بسبب المذابح والاغتصاب والإرهاب، وألقى بهم فى معسكرات اعتقال، وأصبح الكثير منهم لاجئين إما داخل بلادهم أو خارجها. وشهد كذلك كيف كانت الحكومة الشرعية البوسنية متعددة القوميات قابعة فى سراييفو بلا حراك؛ حيث اعتبرتها حكومات الغرب مجرد حزب من المتصارعين، وضغطت عليها لتقبل الاستسلام.

وهذا الكتاب يضم التحليل السياسى والريبورتاچ والفكر الناشئ عن النقاش والفكر الشخصى، ولذا فهو يعطينا أول وصف وتحليل داخلى للطريق المأساوى الذى أدى إلى دمار يوغوسلاڤيا، كما يتتبع العملية التى نسفت عن طريقها التسوية المتكافئة بين الأمم المكونة للبلاد على أيدى قومية الصرب الكبرى التى تزداد ضراوة، والتى تهدف إلى إعادة مركزية البلاد فى ظل هيمنتها. وقد تم تقديم هذا التتبع بناء على خلفية الأحداث، كما و... وفاة تيتو عام ١٩٨٠.

ولم يقم بتأليف هذا الكتاب مشاهد سلبى وإنما أحد المشاركين ... عميق لتاريخ يوغوسلاڤيا وهو ما يفسر سعة الأفق التى يتسم بها ... وبذلك يمثل «دمار يوغوسلاڤيا» شهادة وثائقية فريدة على تراجع يوغ... تجاه التفكك والحرب وفظائع التطهير العرقى، وهى شهادة صحيحة ... مرعب.